

البداية

بطاقة المخطوط

١- العنوان: شرح ملقى الأكر

٢- المؤلف: اليواحي

٣- عدد الصفحات: ٣٥٣

٤- رقم المخطوط: ٢٧٦

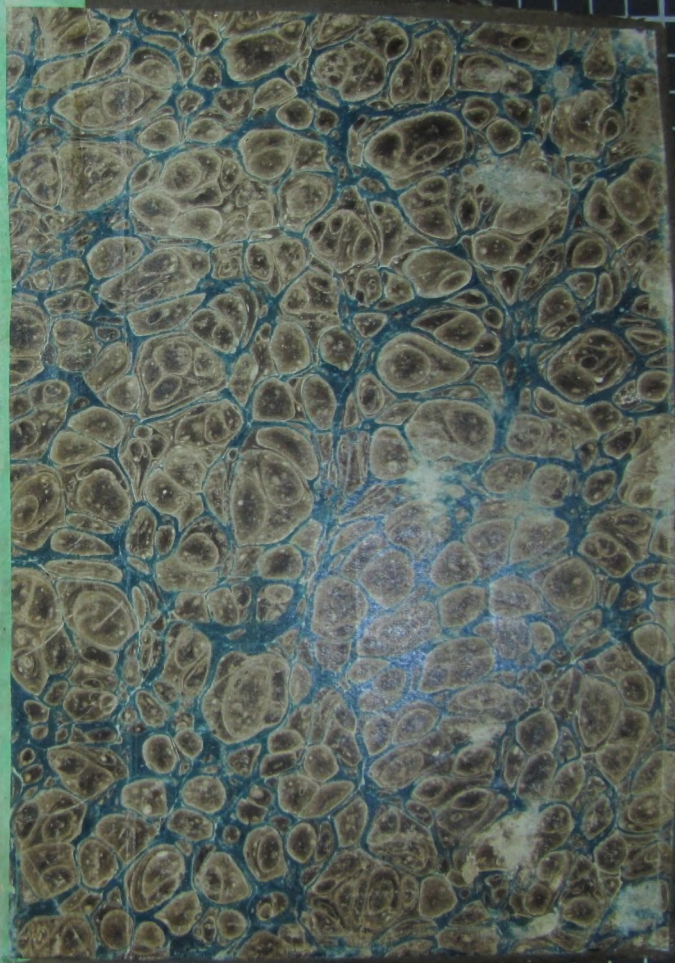
٥- المصدر: مجمع اللغة العربية



197
Cv7

乳

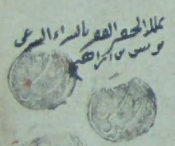
197



✓ شرح ملحق البحر
للسيوطي

كتاب الطهارة ١١
 كتاب الصلوة ١٢
 كتاب الزكاة ١٣
 كتاب الحج ١٤
 كتاب النكاح ١٥
 كتاب الطلاق ١٦
 كتاب الميراث ١٧
 كتاب القضاء ١٨
 كتاب الشهادتين ١٩
 كتاب الوصية ٢٠
 كتاب النكاح ٢١
 كتاب الطلاق ٢٢
 كتاب الميراث ٢٣
 كتاب القضاء ٢٤
 كتاب الشهادتين ٢٥
 كتاب الوصية ٢٦
 كتاب النكاح ٢٧
 كتاب الطلاق ٢٨
 كتاب الميراث ٢٩
 كتاب القضاء ٣٠
 كتاب الشهادتين ٣١
 كتاب الوصية ٣٢
 كتاب النكاح ٣٣
 كتاب الطلاق ٣٤
 كتاب الميراث ٣٥
 كتاب القضاء ٣٦
 كتاب الشهادتين ٣٧
 كتاب الوصية ٣٨
 كتاب النكاح ٣٩
 كتاب الطلاق ٤٠
 كتاب الميراث ٤١
 كتاب القضاء ٤٢
 كتاب الشهادتين ٤٣
 كتاب الوصية ٤٤
 كتاب النكاح ٤٥
 كتاب الطلاق ٤٦
 كتاب الميراث ٤٧
 كتاب القضاء ٤٨
 كتاب الشهادتين ٤٩
 كتاب الوصية ٥٠
 كتاب النكاح ٥١
 كتاب الطلاق ٥٢
 كتاب الميراث ٥٣
 كتاب القضاء ٥٤
 كتاب الشهادتين ٥٥
 كتاب الوصية ٥٦
 كتاب النكاح ٥٧
 كتاب الطلاق ٥٨
 كتاب الميراث ٥٩
 كتاب القضاء ٦٠
 كتاب الشهادتين ٦١
 كتاب الوصية ٦٢
 كتاب النكاح ٦٣
 كتاب الطلاق ٦٤
 كتاب الميراث ٦٥
 كتاب القضاء ٦٦
 كتاب الشهادتين ٦٧
 كتاب الوصية ٦٨
 كتاب النكاح ٦٩
 كتاب الطلاق ٧٠
 كتاب الميراث ٧١
 كتاب القضاء ٧٢
 كتاب الشهادتين ٧٣
 كتاب الوصية ٧٤
 كتاب النكاح ٧٥
 كتاب الطلاق ٧٦
 كتاب الميراث ٧٧
 كتاب القضاء ٧٨
 كتاب الشهادتين ٧٩
 كتاب الوصية ٨٠
 كتاب النكاح ٨١
 كتاب الطلاق ٨٢
 كتاب الميراث ٨٣
 كتاب القضاء ٨٤
 كتاب الشهادتين ٨٥
 كتاب الوصية ٨٦
 كتاب النكاح ٨٧
 كتاب الطلاق ٨٨
 كتاب الميراث ٨٩
 كتاب القضاء ٩٠
 كتاب الشهادتين ٩١
 كتاب الوصية ٩٢
 كتاب النكاح ٩٣
 كتاب الطلاق ٩٤
 كتاب الميراث ٩٥
 كتاب القضاء ٩٦
 كتاب الشهادتين ٩٧
 كتاب الوصية ٩٨
 كتاب النكاح ٩٩
 كتاب الطلاق ١٠٠

وان ادعى ثلاث شهادات على امرئ او اربعة
 فيقوم الجدة المقدمة حطمة حيلة تساوي مقام اثبات الرابع وانما يمثل
 باب ادعى اربعة اقربة حطمة حيلة تساوي حتم اقربة وسط الحجة عن الخ
 ان المجودة غير معتبرة عند المتألمة بحسبها فلا يقوم قيمه الجدة مقام العف
 الخ من كافي
 نذ ان يتقدم في شاتين وسطين فيصير شاة سبعة
 نيشاوي شاتين وسطين جائز ان المقصود اعتنا
 انفق وذا يحصل بالقيمة كافي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور العالمين بالقرآن وشرح لهم مسائله
من السنة والقرابة وسبلها على المتولد والشرح والبيان والصلوة والسلام
على طهارة الانام خالصا عن رسلنا محمد عليه وعليهم السلام وعلى آلهم السلام
والصالحين والنفيا **وبعد** لما اذنت اذرت كتابي ملقى الاصح للامام
الاخوي ابراهيم الحلي سالي بعض النجاشي ان كتب ليهم شرحا لكتاب عقيد
الفاطمة **ويومئذ** عوام من معانيه واعادوا السؤال بعد الزمان لم يروا
شرح له مع احتياج غاية الاحتياج لانه كتاب فاضل ومحرر انما كتب عليه
الراغبون وجعلوا حكمه المنسوخ سائر القوبة واجتسموا لهم بعد تفكر عتق
واما السائل فاشهر واما نسخة ذكره فقلت بضايف من العلم والكتب والقرآن
شهير بالحال من قبل كبر تقديراته يومئذ من المراتدات وتوكلت على
وجوه معني المسولات فشرت منظر عامه الاختتام منه الاستدلال
سبعة عوامه الحار وانا الفقير درويز محمد بن احمد المعترف بالحق والتقصير
قال المصنف بكتاب الله تعالى وبتراكم باسمه تعالى كسلة التجميع التجميع وتما كان له
استعداده الى التصفية من اجل التمسك لهم عليه الشكر اولا وكان الشاليف
من اصلا مورثهم عليه التماسا ليجعل نقا فقال الحمد لله فقلت شكر
وحدا اختار لهم الذات لكونه مستجبا لجميع الصفات وتما كان ذو فوقيتها
لجاءه جانب الفقه من جهة الاحاد وصفه بقوله الذي وفقنا للتفقه
بالله وبوجه الانبياء قال اوله من ميراث الله به خير ليقدمه في الله وفيه من
الاستدلال وتما كان قوله الى دار الاسلام لكونه مستجبا للحلال والحرام وشبهه بغير
القوى ووصفه بقوله الذي هو حبل المتين قال الله تعالى واعصوا اجل التمسك
جميعا وتما كان من رحمة بقا لا من حاق العباد قال وفضل الميسر وتما كان له
من خلة الانبياء قال وميراث الانبياء والمرسلين قال الله ان الانبياء ليس
يؤتى بها دين ولا رخصتها واما ورث العلم من احد احد يحفظه وافروا وتما
قوى بالادلة الادعية والحق الدائمة اي القوي بحيث يخرج دماغ المتفكرين
على الخلق اجبت لانه خاص بعث الى الخلق اجمعين كما سيجي وتما كان له من رخصتها

لا ينبغي

لا ينبغي من سلكه وصل المقود من جهة قال وتحت السالك الى اعلي عليه
يهدى به الاتبع وضوان سبل السلام وتما كان له من رخصتها
الى النور فوصل بالصلوة على افضل خلقه فقال والصلوة والسلام وجميع من هذا النور
ما لا يقوله بقا فقلت عليه وتما كان له من رخصتها
المعراج البعض المعاني تختلف جبريهم وقال لودنوت اعد لا حوت في القوي
رحمة للعالمية ان يكون رحمة للمؤمنين فيسبف واما الكافر وسائر الحيوانات
فلا العادة سبب لنزول المطر والاعادة الاستدعاء وتما كان له من رخصتها
عليه محتاجا الى القول فوصل بالصلوة على توابه تبعه فقلت وعلى المد ومنه
النفس من ومن السبيل مؤمنه في وجهه ومن من ركه وانه يكون
لهم باحت قال النبي ع اموا الصالح فانهم خباكم ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم والعلماء العالمين ومن كاشيا وبني اسرائيل وروى انه واحد منهم ناني
يوم القيمة يتابع اكثر من يتابع النبي **وبعد** فيقول المصنف اي التجميع
الوجه تجميع النبي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي اول ائمة النسل الى
قطر طينته المحمدي ومارا ما ما جامع الفاضل قدس الي بعض طالع الانفاة
مقول القول انه اجمع مفعول سالي له راجع الى البعثة كما بدأ في نقل على
مسائل القدر والحداد والكثرة والوقاية بجادة سبلها تعلق يشغل
عن عقله فاجبته الى ذكره سمعت كما قال واخفت الي بعض ما يحتاج اليه
مسائل التجميع واخفت ايضا نبذة اي شيا فقلت بالنسبة الى الهداية اولى
ما خفته من الكتب الاربعة فلا يخالف قوله في آخر الكتاب ردت مسائل الهداية
من الهداية فانها كثيرة في نفسها من الهداية وصرحت ذكر الخلاف بين مقتضا
الثلاثة قد امت من اقاويلهم ما هو الاصح للقوي واخترت عنه اي
المرجوح فقلت واخترت وهو مرجوح الى انه قد بدت عايفه التجميع صراحة
او دلالة واما الخلاف الواقع بين المتأخرين اعلم ان المتقدمين الى الحق
الثلاثة ورفضوا به في ادواتهم والمتأخرين مع بعضهم ابراهيم

مسائل الوقاية
مسائل القدر
مسائل الهداية

المذكورة

لاستحالة العمل في أحد البعض العقل المعنى فثبت فعل الرسول في أن وجه ضعف
 ما ذهب إليه الشافعي وما ذكره من هشام ولو قصد امصا او امصيب لا يجوز
 يغتفر لو وضع امصا او امصيب بلا قصد على الرأس فقد مقدار الربع لم يخرج عن العمل
 الاصابة خلافا لغيره انه اثر اثر على محل المسح فلا يصير المسح مستحلا ولنا ان
 وضع غيره انما هو الموضوع للعرض فاذا انفصل صار مستحلا حتى اذا اصابا
 جديدة جاز اتفاقا واما بالمد بعد وجود الفرض فيحصل السنة كما لا يستبعد ان
 يبرهن على ان المسح بالعوض فانه يثبت والا فلا الا في الغسل لانه الاعضاء كلها
 تحكم واحد وفيه مسح ربيع الحية رواية عن الجرح رواه الحية عنه انه يحيط
 ماتت الحية وحدها والتمسح لا يستوعب غيرها على الرأس فعمله ان يمسح بالمد
 والا في مسح ما يلبس البشيرة او مسح على هذا الوجه الرواية عن الجرح لانه لا يحيط
 غاغل ما تحت استقل الحكم المخلوك وهو مسح يسترها وعن غسل ما يلبس البشيرة
 قالوا لا نأخذ في ذلك من هو اظهر الروايات عن الجرح وهو معراج الدرر
 وهو لا يخرج من الفتاوى الظهرية ويهبط استر فصار كالحاجب والشاهد لانها
 ما سقطت عن ما تحتها استقل الحكم بها خلافا للشافعي اذ غلبه على افعال
 الماء الى ما تحتها وكذا في ما تحت الحية ان كانت خفيفة لكثرة الدرر وهو الذي يجرى
 روايته مسح الكوا السقوط بالحية كاليد المملوطة وجاز ادخل راسه او خفه
 في الماء لانه يستره لا يستره مستحلا لعدم قيام الفرض بل ان يقدم
 بالبلية التي توشع ويحتمل فيفضل عن محلها والمستحلا ما اظهر به حدث
 عند الجرح ولو قصد بلية لم يصح سجودا اتفاقا لعدم القرينة عند محمد وعده
 انما الحلات عند الجرح واما احوال الجيرة بينة المسح لا يجوز في غير الماء مستحلا
 لانه يحجب عنه في الغسل في غير الماء مستحلا في اول الامر لا يجوز المسح ببلية
 كذا في شرح الجمع والدرر وما حصل من الأدب والسرعة والفتاوى وطعام
 بينه الا ان لا يمنع الفرض والغسل وهو الطينة والخرق اختلافه ولزم من
 خاتم الشافعي او يحكمه كذا الدرر في سنة هي ما اوجب عليه علمه لا انكاره
 تارك وحكمه ان يشاق فاعله ولا يعاقب تاركه كذا يلام في السجدة فاعله مرة او

فعل المسح مستحلا في كل وقت
 في كل وقت فقط
 في كل وقت فقط
 في كل وقت فقط

حسين
 كلامه

حسين
 كلامه

وحكمه

وحكمه القواب بفعله وعدم العقاب والدم بالترك غير النية الى المرسفين
 استدلوا انهم انما التمسح فيمن ظهرهما اولاً به نأخذ الا بالمثل ويثبت على اليد
 صا ولا كذا حتى يثبت في يده نأخذ النية ويثبت على اليسار كذلك هذا سنة
 غ الفرض كقراءة الفاتحة واجبة توبع عن الفرض وانما لم يقل المستحط لانه سنة
 مطلقا لانه السنة انما اشيت بسبب نزول عذره والاسباب للتحقيق فالحل
 كذا في التوبة روي في رواية قاله انما قاله لا لا قد اراد الحديث المشهور ووقع اتفاق
 والنية على ان وجهه كان مع الاكوار كمنه الا انه يقول في سنة الرخصة التيمم وقد
 انه يقول بسنة العظيم والمجد لله على دينه في الصلاة والاحتياط الى جميع بينهما
 واختلف في وقتها قيل قبل كشف العورة وقيل بعد التيمم والاحتياط للجمع وكذا
 نوقت غسل البنية قبل الاستنجاء وجعله ولا يجرى ولو سئى التيمم وسئى
 نأخذ الا بالدم والنية السنة بخلاف الا بالفرق الى الاول فعمل واحد لا يخرج
 بخلاف الثالث والوضوء بالنية ينظر جميع البنية وبعد جهتها موضع الوضوء
 فقط كذا ورد الحديث رواه المصنف شرح المني وقيل مسحة هو قول الاملاء كمنه
 القسري والكاف والظواهر عدوها سنة والتمسح اقل مسحة والتمسح
 انما احققت شرح السنة والتمسح بغير التيمم والتمسح وعند التمسح
 وعند الوضوء وقوله واما عند الصلوة فقد اختلف فيه والافضل وجوده لانه
 الحفظة فيغشوه انها على احوال المسلمين فيستغفرون لهم ان طار
 ولا اقل يصير الصلوة بالسوا افضل من سبعية صلف بغيره وهو الوجه في الظن
 عده تناول الماء في ربة اما ان خشى ان يخرج الدم فليقع على يده برفق
 ليحصل السنة افضل فيه ثم الا ذكره الزبوني ثم سائر المشايخ القابلة لا الا
 ثم الحق الحشيت ثم الا صابع قبل مسحة النساء وقيل بغيره في الصلاة على
 القدم عياه او اضعفه ويحفظ في الاضعف عياه او الاستفاضة بالماء في سنة
 على حلة ويبرء الاول اتصال الماء الى راس الخلق وهو التمسح وحظ الماء في السنة
 انما لم يمسح ما عاقبه عياه اخر ربة مذهب الشافعي فانه عاده واحد تحليل
 الحية والاصابع هو الاول ان يدخل اصابع يديه ثم دخلا من تحتها الى الخلق

قال الرب لا انا ماء السماء المطر والعشب والبزوا الودية والحرار لوقم عليهم
انما طهرتموه بالسلح المذاب بالبحر وهو السعير طاهر بعض اوصاف كارتد السعدان
والصاوبه مالم يخرج عن طوره ولا اوانته بالمشي تحتها من غير
قصد ان اهد قد فقه جلاله الشافي والوالمس التيمني ويجوز عدا اعتقده الم
لا عا ذاب في النار اية الا انما طبعته وانما تزل لا عا حرم عطفه بل
لا ورق او غلبه على ان يسل او عجزه او اصف او الطبع اذ به حصل كمال الا
وبه يتقيد كالاخرية والفراد والورد وما عمنه الثرات وما خرج من الشجر او كوا
مقد او ماء البقلد والحفص ونحوه المرق بانواعه وكذا اعظم من شجر او كوا
عاز قد اوقع في بحره الميك عذر الا انما طرقت المتجسس في طرفه الاخر
كثير اوم يكب عشر او عشر عقد مالا ينظر الا في الغرف كلالهم واحد لك الاول
اصول في لانه ادم يتحرك في كلالهم حكم الحيلة الا انما كمال حفتا قد شرع
بعشره اذ عشر لا عشره من ربع الكليل وهو سبعه قد ثبت مع اصبه قائم كذا قدس
المعروف شرع المنه قائم في الفير المحو الوصف كالجاري في عد التحس واما احاب
الوقوف ان كان التحس من يمين اليد لا وما طوله اكثر من عشر عرض اقل يحسب
من الشول لو بلغ عشرة عشار الوضوع على القول المختار واذا كان اقل كثر عو
فوقه بخلافه ثم انسلت فصار عشرة عشر وهو يحسب واما عكس فهو طاهر المختار
في سائر طاهر ما لا يذهب بنسبه هذا نفس مختار عند الهداية والهاوية في الطهارة
مالم يرض الحيلة وهو لونه او طرقة او رجة اذا كان التحس ما يقاوه كان
بحر ما لم يلاق الماء الكثر والماء المستعمل طاهر غير مطهر هو المختار وعلم
الفتوى ومجمل حكمه لا يفرق بين اللوث واللا يفرق عند ال اصاب وعدا الامام
انما عطف لا يفرق في الحث ينقل الا انما الم مع غلبته وعدا في كونه
الا في القول المختار ورواية الامام في المشهور هو ما نقله في التمهيد انما اذ به ينقل
الحيلة الا انما اوقعه حدث خلافا للمختار او قضا محدث القدر او للتعليم بل
مستحلا عندهما عنه ولو تواتر التقرب ولو عا وسور او غلبه الا في كلال
لم يذهب بل مستحلا ولو سئل في كلاله ان يلف محدثا حث لو وقع اصبه

بالن

بالن محذوفه انما يكسب مستحلا عند ما وانما عندها غا فلوله وبسبب مستحلا انما
عز الدية ولا لا يحجب من عتق من عضو او الضرر وقبل اذا استقر بحاله الاول
التي ولها اقدم والذي هو الاول هو انما هو المكون طاهر او عذبه الثاني هو انما
الكونه بخلافه المقتضى شرح المنه ولولا التحس في البر لا يثبت الا في القربة بل
لاخره بخلافه ولو فعل جميع بدنه فقبل الماء والجره انما عند الامام انما لا يلاق
اول احرار ليس له انما مستحلا ولم يزل الحديث من سائر الاعتناء بالجره او الا
انما الجرح طاهر اذ لم يكسب مستحلا مالم يفسد الماء مستحلا عنه اذ عند الامام
حصول الانفصال هذا اذ لم يكسب بدنه بخلافه حتى لو كان مستحلا بالتحس
البر ولا يظهر الجرح عند الميكن هما جازيا اذا التحس جاز لا في التبعط
عنه ولم يوجد انما طهر اعدم ان التبعط وعنده الجرح طاهر والماء طهر
لانه التبعط يشرط عنه في الحديث ولم يستعمل انما لشرط التبعط عنه وموت
ما بعث في انما اذ هذا المولد في انما لا يغير كالتبعط والتصدق والشرط
لحصولها انما دفعا يفسد انما عا قول واما موت ما حصل في التبعط وعاش
في انما كالتبعط والاول يفسد في التصدق البرقي اختلافه وكذا في انما لا يفسد
سائر كالتبعط والاذباب والشربون بالفتوح والعقوبه الماء وغيره لا يفسد
ذكر اهاب هو جلا غير ما يؤخذ في فقد طهر الماء وعوا يمينه التبعط
والفساد وانما كماله متعسسا او تترتب الاجل الا في كلاله او لا يستعمل
لكل انما اذ حكم الحيلة في عا حاله والاول وقع قطعه من الماء او غيره تحت
والخبر في الحيلة عنه ولا اضر والفيل كالتبعط اذ يظهر حيله الماء وعنده
كل من اذ لا يظهر الحيلة عنه قالوا ما حله جلا الماء في طهر بالكره او غير
جله يدل قوله وكذا في حث في العبادة متساوي وانما يكسب بدنه في كلاله
خلافه وعنده جلا في المذبح يظهر في الاية مستحلا في عطفه
وهو في الجرح طاهر لانه الحيلة لا تحتها ولا اضر الا في كلاله
لا في كلاله في الصلوة مع وانما حاور قدس لانه في كلاله في كلاله في كلاله
ولا يذهب بل لو التواي خلافا لالا يفسد اذ عنه يجوز التداء وعنده جرح

مطلقا

ولا ينفقه اي التيمم ردة حتى لو ارتد منهم العباد بالله تعالى لم يلزم حارس
هذا التيمم وعقد ريقه لم ينال في التيمم الشرعي ابتداء كذا بقاؤه ولنا
ان بقاؤه كان مطلقا وليس لالتيمم كماله الوضوء بل ينفقه ناقص الوضوء ولا
والقدرة على ما كان لها من طهره في الخليفة التراب مشروط بعدم القدرة
فان وجدت انتقلت لا انما لميلاد النفس لعدم خروجها من صلاحها ولو
قدرة لم يتوقف على عدمه لزم إعادة التيمم ولا يغسل الجنب ولم يسل الماء عنقه
وفي واحدة حدثنا بعض الوضوء فيمنع اجماع وجد منه الماء ما يكفيها بيسل
تيمم حتى لا واحد ولم يكن لاحد ما يقي حقها وان كان لاحدهما معين
استقر به وفي التيمم حتى الآخر وان كان لكل منهما غسل البع لا الخبائث
اغسل كذا في الزهر وعلمنا ان عطف على ما حتى لو وجد الماء ولم يقدّر عنده حال
لمرض او بد أو عظم لم ينفق ولو وجدت اي القدرة في سبيلها والمحال ان التيمم
في العطف بطلت صلوة وعند الشافعي لا تبطل ان القدرة تنفع عن الاحتمال
لا لا تبطل ان حصلت القدرة بعد ما انقضى آراء العطف بالتيمم ولو نسب
او انما المار بوضوؤه صلواته ووضوؤه في غيره ما به وضوؤه بالتيمم حتى
وجد لا يبعد عنده وقال ابو حنيفة هذا اذا كان يتأني اما اذا كان في
الحركة فبعد اتفاقا ولو قلنا انه قد وضوؤه بالتيمم ثم ظهر عدم النقاء بعد
الاتفاق لم ينفقه حتى وضوؤه واحد كما اذا نسي الفعالم وضوؤه وصار
كفارة ثم وجد وضوؤه وكما ان التيمم ينعقد الاحتمال فيجب والقدرة
على الوضوء ليس بجميع اذ لم يوجد فيه الشرط وهو عدم الملل لا عدم القدرة
ويستحب له ان يتأخر العطف الى اخر الوقت ولو وضوؤه بالتيمم في اول الوقت ثم
وجد الماء الوقت لا يجد ما هو عليه اطلب ان نطق المافرقة اي قرب الماء وقد
عطف به مقدار ثلثه في نزع المار من ماله وعيد اليك ان كان بحيث لو ذهب
وتوكل لم يترك القدرة فهو بعد والا فرب ولا اوان لم يظفر به ولا يجب
ويجب له ان ياتى بالوقت ان كان له عند الحال ان يبيع بغير التيمم ولا اي
انه لم يبيع بغيره المار او يبيع ولكن لم يملكه التيمم ولا يجب الشرع وان كان مع

دقيقة ما

دقيقة ما عليه اي يجب العطف قالوا لا يبيع فيه فانه يبيع في العطف اي العطف
فيما فاعا يبيع في المار قبل المار لا في المار يبيع في اتفاق المار قبل المار لا
المحذور لا يجوز له التيمم للرد اتفاقا فاحار تيممهما عند الله خلافا لهما لا في
السؤال مذلة وجها والتيمم انما شرع لاداء التيمم ولما ان الماء مشروط عادة
فلا تدم السؤال فيحق العطف وقد سألوه بعض حوايج بل ان التيمم قبل العطف
وانما يبيع الجنب في المار قالوا ان العطف ثابت حقيقة ولما ان هذه الحالة لا يظفر
نادية ولا يجب فيه الوضوء والتيمم اي لا يجوز له ان يبيع في المار يبيع في المار
ولا يظفر في الشرع فاد كان التيمم اعتدوا جرحا هذا فرب ما قبل تيمم والاعط
المحذور وسعى على المار ولا يبيع الجنب ولا يبيع الجنب باب العطف
يجوز اي المحذور بالتيمم او بالمشروطة يجوز بها الزيادة على الكتاب فليكن ذلك
متدا ومن ينكره للمعالي اخذ بالبرعية فليكن متسايا اذا شرع حار
البرعية مشروطة واما الفل من غير نزع يتكفل فليس شرع من كل حدث
موجب الوضوء لا المحذور عطف الفل بان وضع رجله على مرفق وعطف
سائر جملته وقيل بان اجنب بعد التيمم فاد القدرة ثم يبيع الجنب ثم وجد
لا يبيع لانه لم يثبت عطف الفل فمعه ما يورد ولا صفة المار التي
النزع والفعل ان كانا لم يمسح به على ظهره تام وقت الحدث اي قبل في الوضوء
والبرع بوجوبه وقت الحدث خلافا للشافعي فانه تيمم الفل ابتداء بشرط عطف
التيمم حتى لو غسل رجله فليست اتم الوضوء عطفه عندنا خلافا لكذا في الزهر والبرع
في الشرع ان يقال حتى لو تيمم متباعد غسل رجله فليست اتم غسل الرجلين
اخر اذ التيمم شرط عنده ولا فلا يلزم التيمم بغيره وانما يبيع الجنب
عندنا خلافا لانه لم يمسح على خلافه التيمم في جميع الوضوء ولنا ان
مسح ظهره بغيره في التيمم لا يمسح به في اخر الوقت بوجوبه للميم وثمة امام
ولما لم يمسح بالقدمين عطف الميم بوجوبه والمافرقة ايام بيلها يوم وقد
الحدث لا وقت للبرع لا المحذور بوجوب الحدث فبغيره او مقدرا ما فرض
محم قد رتب اصابعه من اليد اشرار من اصابع الرجل كما ذهب اليه الكرخي ولا ينفق

باب العطف على الجنب

باب العطف على الجنب

باب العطف على الجنب

باب العطف على الجنب

باب العطف على الجنب

هذا التقدير

وطها حرام لغتها بعد ولا تفرق بين حرمه ونحوه والوطي حرم الاجتماع
عائداً لانه لا يجرى حول المحرم فيقع حرمه الموقوف وآما فوق الانذار فيجر
منه اجتماعه لغيره عليه كانه رسوله الله يامه فارتفعوا فيهم وآما
وطي ان مطلقاً وآما الاقامة فيسقط بالاتفاق ويستحب ان يتصدق بدينار
اكثر او اثنتي عشرة درهم او خطا وقيل الا انه ايجز الدم وبالتالي اد اصغر
كله الاختيار وعند محمد بن قزاة الفرج فقط لانه انفس ورد في فقط
ولانه الاذنية وبكره مختاراً وكلها لانه حرمته بالكتاب والاجماع وآه
انقطع الدم فتمام العتة حل وطلبها قبل الانقطاع بعد النجاسة دليل القهارة
قتلها وآه انقطع الدم لا لاجل اعدام الدليل القطعي حرمته تقتل او عصى عليها
في وقت سلكه كالموت ويحرم بعد دليل الطهارة قطعاً كانه فوق عاداتها
دونه عاداتها لاجل آه انفس لا احتمال انتفاض العادة وعود المحرم
اعلم آه انما من آه وقت التعلق متى وقت يسبح فيه الغسل الخ عتة
لادوام الانقطاع من اول وقت قبضه الاخر فاداه هذا المقدار يجب
عليها السلق وحمل وطئها آه فوق العادة وآه دونها لاجل الوطئ لكن
تقتل وتنفى احتياطاً كذا في شرح المحرم وقل الطاهر حرمه عتة ولا يفرق
الا في وقتها ولا احتياطاً لانه لا يمتنع كثرة فلا يتقدر العتة بعد العادة
لأنه لا يمتنع من آه من آه استمر الدم في حرمه عتة وطئها عتة
لا يتجاوز ذلك اليها ونفسها اربعة وطئها عتة ونحو العتة بعلم
حيضه واذن آه دم على العادة وآه جاوز العتة فآه الى حكم الحائض يعني
انما كانا متباعدة قبله لانه عتة فآه ليست بحيض لانه الاصل
على العادة الا وآه لم يجاوز العتة فيس آه لثلاثة مثلاً الصورة الاولى
حيضه لكونه مدته وآه كانت مدته فآه العتة حيضه ان تقدره لاكثر
وعتة اضافي ثلثة اقلها ردها الحيض عتة بها وذكر بعد اختلاف المطابع
وانعتاد الاثني عشر حيفها يومه وبكره في كل شهر وهو متيقن واعتاد الاثني
الستة ايام من كل شهر وهو الاكثر عادة والاحتياط فيها ذهاباً والراشد

على العتة

وطلبها حرام لغتها بعد ولا تفرق بين حرمه ونحوه والوطي حرم الاجتماع
عائداً لانه لا يجرى حول المحرم فيقع حرمه الموقوف وآما فوق الانذار فيجر
منه اجتماعه لغيره عليه كانه رسوله الله يامه فارتفعوا فيهم وآما
وطي ان مطلقاً وآما الاقامة فيسقط بالاتفاق ويستحب ان يتصدق بدينار
اكثر او اثنتي عشرة درهم او خطا وقيل الا انه ايجز الدم وبالتالي اد اصغر
كله الاختيار وعند محمد بن قزاة الفرج فقط لانه انفس ورد في فقط
ولانه الاذنية وبكره مختاراً وكلها لانه حرمته بالكتاب والاجماع وآه
انقطع الدم فتمام العتة حل وطلبها قبل الانقطاع بعد النجاسة دليل القهارة
قتلها وآه انقطع الدم لا لاجل اعدام الدليل القطعي حرمته تقتل او عصى عليها
في وقت سلكه كالموت ويحرم بعد دليل الطهارة قطعاً كانه فوق عاداتها
دونه عاداتها لاجل آه انفس لا احتمال انتفاض العادة وعود المحرم
اعلم آه انما من آه وقت التعلق متى وقت يسبح فيه الغسل الخ عتة
لادوام الانقطاع من اول وقت قبضه الاخر فاداه هذا المقدار يجب
عليها السلق وحمل وطئها آه فوق العادة وآه دونها لاجل الوطئ لكن
تقتل وتنفى احتياطاً كذا في شرح المحرم وقل الطاهر حرمه عتة ولا يفرق
الا في وقتها ولا احتياطاً لانه لا يمتنع كثرة فلا يتقدر العتة بعد العادة
لأنه لا يمتنع من آه من آه استمر الدم في حرمه عتة وطئها عتة
لا يتجاوز ذلك اليها ونفسها اربعة وطئها عتة ونحو العتة بعلم
حيضه واذن آه دم على العادة وآه جاوز العتة فآه الى حكم الحائض يعني
انما كانا متباعدة قبله لانه عتة فآه ليست بحيض لانه الاصل
على العادة الا وآه لم يجاوز العتة فيس آه لثلاثة مثلاً الصورة الاولى
حيضه لكونه مدته وآه كانت مدته فآه العتة حيضه ان تقدره لاكثر
وعتة اضافي ثلثة اقلها ردها الحيض عتة بها وذكر بعد اختلاف المطابع
وانعتاد الاثني عشر حيفها يومه وبكره في كل شهر وهو متيقن واعتاد الاثني
الستة ايام من كل شهر وهو الاكثر عادة والاحتياط فيها ذهاباً والراشد

وطئها حرام لغتها بعد ولا تفرق بين حرمه ونحوه والوطي حرم الاجتماع
عائداً لانه لا يجرى حول المحرم فيقع حرمه الموقوف وآما فوق الانذار فيجر
منه اجتماعه لغيره عليه كانه رسوله الله يامه فارتفعوا فيهم وآما
وطي ان مطلقاً وآما الاقامة فيسقط بالاتفاق ويستحب ان يتصدق بدينار
اكثر او اثنتي عشرة درهم او خطا وقيل الا انه ايجز الدم وبالتالي اد اصغر
كله الاختيار وعند محمد بن قزاة الفرج فقط لانه انفس ورد في فقط
ولانه الاذنية وبكره مختاراً وكلها لانه حرمته بالكتاب والاجماع وآه
انقطع الدم فتمام العتة حل وطلبها قبل الانقطاع بعد النجاسة دليل القهارة
قتلها وآه انقطع الدم لا لاجل اعدام الدليل القطعي حرمته تقتل او عصى عليها
في وقت سلكه كالموت ويحرم بعد دليل الطهارة قطعاً كانه فوق عاداتها
دونه عاداتها لاجل آه انفس لا احتمال انتفاض العادة وعود المحرم
اعلم آه انما من آه وقت التعلق متى وقت يسبح فيه الغسل الخ عتة
لادوام الانقطاع من اول وقت قبضه الاخر فاداه هذا المقدار يجب
عليها السلق وحمل وطئها آه فوق العادة وآه دونها لاجل الوطئ لكن
تقتل وتنفى احتياطاً كذا في شرح المحرم وقل الطاهر حرمه عتة ولا يفرق
الا في وقتها ولا احتياطاً لانه لا يمتنع كثرة فلا يتقدر العتة بعد العادة
لأنه لا يمتنع من آه من آه استمر الدم في حرمه عتة وطئها عتة
لا يتجاوز ذلك اليها ونفسها اربعة وطئها عتة ونحو العتة بعلم
حيضه واذن آه دم على العادة وآه جاوز العتة فآه الى حكم الحائض يعني
انما كانا متباعدة قبله لانه عتة فآه ليست بحيض لانه الاصل
على العادة الا وآه لم يجاوز العتة فيس آه لثلاثة مثلاً الصورة الاولى
حيضه لكونه مدته وآه كانت مدته فآه العتة حيضه ان تقدره لاكثر
وعتة اضافي ثلثة اقلها ردها الحيض عتة بها وذكر بعد اختلاف المطابع
وانعتاد الاثني عشر حيفها يومه وبكره في كل شهر وهو متيقن واعتاد الاثني
الستة ايام من كل شهر وهو الاكثر عادة والاحتياط فيها ذهاباً والراشد

الحائض

على العتة الحائضه والنفساء دم يعقب الولد مشتق من تنفس الرحم بالدم او من
خروج النفس على الولد وحمل المحرم من مخرج السلق وحرمه الوطئ والاحتياط
اربعون يوماً لقوله تعالى فقد انشأوا ويعتقون يوم الآه وقت طهره قبل ان يفسد
دمه بقدر الاقل ولو كان له حمل فذلك ولاه الحائض ليعلم خروج دم الرحم
والاحتياط في تنفسه لكونه معلوماً بالولادة وما رآه وما تراه على المحمل وعند
الوضع قبل خروج الرحم والاحتياط وعند الشاق حيضه في وقت العادة
ولما ان دم الرحم ينسد الحبل وآه زاد ما اكثر ولها عتة كالنفساء مثلاً
فآه الاعل عليها في العادة الحائضه والآه والدم يكسب لها عتة فآه الاعل الا
فقط الحائضه لانه خارج عن حد الشرع فلا يعتبره العادة فثبت واستعمل عتة
والنفساء عند الحيض مثلاً معتادة بعشرة او اكثر شهر اذ لم تحرم من اول شهر
منه استعمل عاداتها من العتة لانه العادة الاصلية وفي الغل ينقل
الى الحيض عتة فكذا هذا وبقي وعنده الا لا من المعاودة لانه العادة من
العود فلا يثبت بدونه وكذا الخلاف في النفساء الى العادة من مكافئها في الكثر
منه موضع الموقوف ونفاس التوعيب وفيها الولد ان يخرج من مبطون
بينه وبينه من الاول خلاً من المحمل انها حرام بعد وفيه لثلاثة نفاس مثلاً
حائضه ولا انقضى العدة بالآخر ولكنها آه العتة صادرة فلا يلحق الحائض
والنفساء على الحيض من فارق لا يخرج من الرحم وفيه مسند للحمل بخلاف النفساء
كذا في الاختيار وكذا في انقضاء العتة لانه متعلق بفراق الرحم والآه بعد
وانقضاء العتة من الآخر اجتماعا لحملها الفراق به والفسق ان طهر
بعض خلقه كاليد والرجل فهو لا يعتبر من انفسه وآه الدم وفيه الغل
المعلق بالولد بالولادة وكذا سائر المعلقات به وتتقرب به العتة وآه من طهر
فآه حكم الاحتياطه ودم الاحتياطه كعاقب دائم لا يفسد صلبه ولا سيما
ولا وطئاً **فصل في الحائضه** وهي التي ترى الدم من قبلها زمان لا يعتبر
والنفاس من تغرقها وقت صلبه في الاستبراء ولا تحل له وقت صلبه عن الاعتناء
ولا تغرق سائر صاحب العدة من به سائر البول ولا يحسب بوله او استطلاق

ومسح به الشعر
ومسح به الثياب
والاحتياط في تنفسه
والاحتياط في تنفسه
والاحتياط في تنفسه

الحائض
والاحتياط في تنفسه
والاحتياط في تنفسه
والاحتياط في تنفسه

الحائض
والاحتياط في تنفسه
والاحتياط في تنفسه
والاحتياط في تنفسه

وللجور عنه ومن لم يجد وقتها لا يجبر ان عليه لعدم السب وهو الوقت وذكر
 بأنه يترك طرف من الارض ان ازال الشمس عن راسها الارض وفيه الفضل واذا
 بعدت زوال الظل وانما الجانب المقابل للشدت المظلمة فيه كلما بعد الشمس حتى
 تظلم في واذا طاعت وفيه الظل على جانب آخر وعلى تلك الطرف واذا
 بعدت عن المظلمة زال كانه المذهب فتمت الظل على عقدا الشفق واذا
 طأف عن وقت المظلمة ان اذ ان بيت الوقت والمظلمة فقال وقت
 المظلمة لا يكون لهم اسفل والبالغة اعظم للجور في رواية نور واما
 في وقت تحت عتق اراق اي ازاله من قبل اربعين اية او اكثر ثم ان ظهر
 فساد الظلمة عنك والوضوء اعادته على الوجه المذكور في كل واحد الاعمال
 الى يقع الشك في الظلمة والافضل عندنا كونه الاستبراء والاستبراء
 وعند النجاشي كونه الاستبراء والغلب والاستبراء في الاغصان على
 لا يحد التقدير في الحديث وهو في الشافعي ويستحب الاجراء في كل
 لقوله من ابره والظاهر انه مشد للمع في حديثهم وعند الشافعي لا يكره
 اباحة والا فليجرب ويستحب في العصر الصوفى والشتاء ما لم يتغير
 الشمس ما روى انه يؤخرها حتى في المراء من التغير في الوضوء وفيه تغير
 التمسح عليه النظر الاعتبار للشرع في اللادار حتى لو شرع قبل التغير و
 بعده لا يضر ويستحب تأخير العشاء الى ثلث الليل والقدور في قبل الثلث
 والتوقيف في الثلث في الشتاء والقبيل في الصيف وكثرة النوم والتمتع
 ما وجب والراية مكره وعند الشافعي التقديم مستحب مطلقا في جميع
 لقوله اول الوقت وموافاة الله واحه عموما والاعفو يقتضي التفسير
 ولما اذ ان الشافعي فضل الانتظار وكثرة الجماعة والمصطفى في الفضل
 كما في قوله تعالى ولو كانا في نيقية قال العفو ارا النعمان ويستحب تأخير
 الوضوء الواجب مستحب لا يشاء كما عداة القيام للمجهد والآد
 وان لم يشك في الانتشاء فليجرب قبل النوم وهو احسن ما روى قاله لا يكره
 متى توتر قال والليل بعد العتمة قاله اخذت بالثقة في قال العتمة توتر

قال آخر الليل

قال آخر الليل قاله اخذت بالثقة في قال العتمة توتر
 والعصر العشاء يوم الغيم لا يه تأخير الاول في وقت المظلمة
 انشاء تقليل الجماعة بسبب الظلمة ويستحب تأخير غيرها من الغيم والمطر ويؤخر
 للالتقاء في الوقت وعن الامام السجستاني تأخير الحج يوم الغيم لان الدار
 جائز بعده لا قبله وما فرغ من بياد الوقت المستحب في حاله انما قال
 ويمنع عن الصلوة فلا كانت او فضا وصحة التلاوة وصلوة الختان
 عند المظلمة الى ان ترفع قدر ربح والفتوى ان عند الزوال والغروب لو
 التمس في الزوم المشابهة للعبة الشمار في بعد فيها وان لم يعلم
 المصلي ان لا يشترط في العالم ولا القدوة لزوم المشابهة الا عموما فانه
 فانه لا يمنع عنه فتأدى في ناقصه ما يجب لانه العتمة في الجزء الاخر هو
 ناقص وكذا لا يمنع عن جات حفت في الجزء الاخر ولا عن صلاة التلاوة
 تكفي فيه ويمنع عنها ان حضرت وتلت قبله ويمنع عنه التسلل والركعة
 الطواني بعد صلوة الفجر والعصر ولو بسبب كبح الفجر وسكر الوضوء وحجة
 المسجد والمنذور خلاف للثا في وقت السجدة ما روى ان قيسا بعد
 فرض الفجر ركعتين وركعتين بعد سئل وعنده انه قد اطلق
 ما روى في حجة المسجد ولنا اطلاق ما روى انهم قالوا لصلوة بعد صلاة
 الفجر في كل وقت وبعد العصر حتى تقرب او تقتر ما روى ان طلق وما رواه سراك
 لا عن قضاء فاسته وصحة التلاوة تلت قبلها ام فيها وصلوة جات
 حضرت قبلها ام فيها لا مع التلاوة في التخطي في فرضها لانه ما كان
 في غاية الشرف كما ورد الحديث منه عن النبي بعده للتلاوة في الحرم
 فلا يلتفت الى قوله من قال لا يشرع في الفرض ويقطع من ثم بعده ولا الى نقله
 من الخط من الشروع الى السنة والشروع في الفرض من غير قطع في الاداء بعد الفرض
 للزم الارحام الا ان يقع القضاء بعدة الوقت وابقه فيجوز النقل الى الفرض
 لم يوجد فلا وجب لقطع الفرض والواجب محسنه حقيقة او حكايا لا اجم
 فلا يمنع ويمنع عنه النقل بعد طلوع الفجر كونه مستحب حتى لو سلم النقل في ظهره

ان قالوا ان كذا في الزمان
 في كل مكان
 وجعل الله من العلم
 ان كذا في الزمان
 ان كذا في الزمان

ان كذا في الزمان
 ان كذا في الزمان
 ان كذا في الزمان

الاولى قاطعة لا يملك التفرقة بينه وبين غيره من النسخة لا حتى يتجلى ويظهر
وقت الحاجة اليها كانت اوسول كانت الحجة او العبدية او الميثاقية لتساق الجماعة
الواحدة ونفسه عن غيرها ويظهر قبل صلوة العبد اذا قبل دخول الوقت كره النسخة
ويجوز بلزم الشروع بها ويظهر على جميع بين الصلوة وبين وقت لقوله تعالى
الصلوة كانت على المفهومة كانت اموافقاؤه لم يجر ترك الوقت ويجوز الجمع وفعلها بان
ادى الظهور آخر الجرم والعقد اوله الجزء الاخير ومن دلت عليه في الاول ويجوز
بين الظهور والعقد لا يخلو الخاتمة بالاعادة وقت العدة الثانية بين المغرب
والاعتناء بمتنقاهم بالاهاب الى الغد فلو كان وقت المغرب كما سأل في المذكر
المناء بقا عند انقضاء مجزى في السيرة في الظهور والعقد وبين
والاعتناء سواء في المقدمة وفي وقت المؤخر وعكس في المطالبات بعد عده
له ما دوى اية عدم جواز بين الظهور والعقد سفوف يتفق بينهما وبين
الغدير والعتاد بالامانة ولنا الاحاديث المبينة لاول الوقت واخره ومن
ظهرت في وقت عصر او غروب بعض حاشية ظهرت في العصر او في العشاء فليتها
اول وقت العصر ان ظهرت في العصر وطلعت العشاء ان ظهرت في العشاء فقط
في الظهور والمغرب لانها لم يجز عليها لعدم السبب ومن هو اهل فرضه في آخر
وقت بعد ان لم يتركها في اخر وقت حاشية في اخر وقت لا يسبب الاداء كما لا يسبب
لكن لم يفسد بقتضيه او بلزم عليه قضاء صلوة تلك الوقت لان الجزء الاخير يقتضي
للمبينة حق لا يحاشية فيه ولا يلزم عليه قضاء الصلوة لتعسير الجزء الاخير
للمبينة ايضا لا يخلو وقوله في الاصل مع الاهلية وفي الشاة لا اهلية
الا ان يكون في اللغة الاعلام مطلقا وفي الشاة في الاعلام بوقت الصلوة بالذات
مختصة من مائة حاشية حتى قال الامام لم يتركه المحدث وقيل وجب القول
بمطلوبها اصل بل هو في انما هو في العصر والاهلية ومن فيها من المحدث
كالغدير والوتر والحدود والحدود من انما كان التواضع وعرضها لانه وقع لمبنة
مختصة عن المكة بل حاشية في اللغة في خلاف سائر الاذكار الواردة
على عمومها حيث يجوز فيها على ما لو زمان عليه عدم الزيادة لا يفتقر اليها

بالاهم

خلق الشاة في الاذكار
الظهور والعقد
في وقت المغرب
وقت العشاء
مطلوب في الاذكار

وبعد مختص

بالاهم لعدم رغبته في غيره من النسخة ايضا والجمعة داخله في المكة عليها
التسليم وابوبكر وعمر رضيهما باذانه بعد خروجه الامام ثم لما كثرت الناس وقت
رغبته الى العبادة امر بغيره ان يؤذنه في الخارج منها ولو قضا آخر وقتها
لما قال الله تعالى في شرح الفقه ولا يؤذنه الصلوة قبل وقتها الفوات المفقود
وبما اعلام لاحول الوقت ويجوز في اي الوقت لو فعل او لو قدم الا ان خلا فاما
لا يفتقر حيث اجاز القدم في اذانه في الصلاة وقت عطف ونوم واخلع ما
في الظهور لاكثر الناس وقت على بعضهم ولذا اتفق على اذانه حوز
التعقيب فيه وهو شرح المجمع فقلاعة التسليم يفقد لوقته في الفقد ما
يفقد عشرين اية ثم يغيب ثم يفقد كذلك ثم يغيب ولا بد الا ان قبل الفقد
ولما قوله به لانه لا يؤذنه حتى تستبصر كل الفقد وقوله به ان الاذكار
لارجاع القامه والبقاء التام والحجاء انما هي كذا الاختيار فليعلم من
الاحتياط ما فعله المؤذنه في الاحتياط من التذات بغيره فيجب ان يؤذنه
للمبينة ويقيم لها الوقت واحدة وكذا اذا كان لفاتحة الواحدة يؤذنه
ويقيم لاول الفوات الى صلواتها في حاشية وخبره في الاذكار سواء اذانه
واقامه او اقام فقط للوقت في الاذكار الفواتية وكره تركها في الاذكار والامانة
الساعة لقوله لا يتركها الا اذا سافر بها او اذا سافر بها ولو ترك الاذكار
لا يترك لانه لا يخلو في حاجته اليه وفيما لا يخلو في حاجته اليه في تركها لا يخلو
لا اعلام الافتتاح كذا في شرح المجمع لا يخلو في حاجته اليه في تركها لا يخلو
سواء في جماعة او منفردا اذا لم يترك في المصطفى ما هو في المصطفى في الاذكار
من سنة الصلوة فيانما كل من خلفها في المصطفى في الاذكار والامانة
لها اذا سافر ومنفرد بوقت الصلوة على حاشية في جماعة التسليم في الاذكار
وانه يسلح بمجاعة لا في الاعلام فيما فيه الاعلام ولا يسلح بمجاعة كذا في المزاينة
وقت الاذكار معروفة على ما سأل عن عبد الله بن زيد في ردة الامانة كما في قول
قال في الجواز مستقبلا قبله بقوله انه اكبر آية على صوته قال في المزاينة
وافقه غير ذلك من جماعة من الصحابة لانهم من قبله المشورة في قول الاعلام

وقت الصلوة

انه ان قد طلع لا يطلع من الشمس قبل المغرب لا حتى لا يتجلى ويذهب
 وقت ليلة آيات او سوا كانت ليلة او العبدية او التلقا لتساق للاجاء
 الواصف عليه عه عنها ويمنع قبل صلاة العبد اذ قبل دخول الوقت كره النفل
 وبعد يلزم الزرع الصادق عن علي عليه السلام في وقت الفجر قال
 الصلوة كانت على المناسك كما هو قولنا في الحج ترك الوقت ويجوز الجمع فعلا بان
 ادرك الظهر آخر الجزء والعصر اول الجزء لا يعوق ومن دلت فادى الاول مجموع
 بين الظهر والعصر لانتقال الحاج بالادعاء وقت العصر الثاني بين المغرب
 والعشاء لانتقالهم بالانهاض الى المذلة وقت المغرب كما سياتي في المأكل
 والعشاء بقا وعند انتافع بحوزة السفر بين الظهر والعصر وبين
 والعشاء وسواء مع التقدم وقت المأكل او عكس يجوز في المأكل التشديد عنه
 كما هو في اعم جمع بين الظهر والعصر سفره يتصور وبينها وبين
 والمؤد العباد بالمدينة ولنا الاحاديث المبيحة لا وقت واخره ومن
 ظهرت وقت عصر او عشاء يظهر ظهر وقت العصر وقت العشاء فليتها
 اول وقت العصر ان ظهرت في العصر وطلعت العشاء فقط
 لا الظهر والمغرب لانها لم يجبا عليها لعدم السبب ومن هو اهل فرض آخر
 وقت يجمع بينهما كافر او ظهر حائضه آخر جزء لا يسبح الاداء كالمواضع
 لكن لم يصل فقصه ان لم عليه قضاء صلوة تلك الوقت لان الجزء الاخير بقية
 للبيعة فحق له ما حافت فيه ان لا يلزم عليه القضاء لتعسير الجزء الاخير
 للبيعة ايضا الايمان وقوله في الاول مع الاهلية وفي الثاني بلا اهلية
 الا ان يكون في اللغة الاعلام مطلقا وفي الشرع الاعلام بوقت الصلوة بالغا
 محصورا في وقت الصلاة حتى قال الامام في تركه المصراة وقبل وجب في وقت
 من لو جمعها على يد غيرهما لكانت لهم المأكل في الاداء والقضاء دون غيرها من الوجوه
 كالغدير والوتر والمنزلة والحدود في ادائها كالتراخي وغيرها لا في وقت الصلاة
 مخصوصة على المكتوبة خاصة فلا خلاف في سائر الاداء الواردة
 على عمومها حيث يجوز فيها ما لم يمانع عليه عدم وعدم الزيادة لانتقال

هذا ان كانت في وقت
 الظهر والعصر واجبا عليه
 حتى يجتمع في وقت
 وقت العبد والعشاء

في الاذان

وبعد منعه

بالاحكام

بالاحكام لعدم رغبته في غير النقصان ايضا والجمعة واحدة في المكتوبة عليها
 التبع وبوبكر وعمر بن الخطاب اذ ان بعد خروج الامام في ما كثر الناس في وقت
 رغبته الى العبادة امره ان يذهب الى يؤذنه والخارج والمازول وقتا وآخر
 كما قاله في شرح الحديث ولا يؤذنه لصلوة قبل وقتها لوقت الفجر
 ويؤايعام لاحول الوقت ويحذف في اي الوقت لوقوعه او لوقته اذا خلا
 لا يؤذنه حتى اجاز التقديم اذا في الاذنة وقت غفلة ونوم وانطرح ما
 في البطن ككثر التمسد وقت غل بعضهم ولذا اتفق على اذنا على حوزة
 التسوية فيه وهو شرح الحج فقلاعة التيسير بقدر لوزن في الجوز وما
 بقدر عشرين آية ثم يتوقف بقدر ذلك ثم يقيم ولا بد الا ان قبل الجوز
 ولما قوله به للمال لا يؤذنه حتى تستبين لكل الجوز وقوله به اذا كان
 لا رجاء القامه وايضا في النائم والحار الصائم كذا الاختيار فعلم منه
 احتياط ما فعل المؤذنه في الاجازة انذارا بصحة تقيده ويؤذنه
 للمعاشرة ويقيم لها ان كانت واحدة وكذا اذا كانت الواحدة يؤذنه
 ويقيم اول وقت الفوات الى صلها حتى تفرغ وخبره ان في الاذان سواء اذ
 واقامه او اقام فقط للمواقي او سائر الفوات وكثر تركها في الاذان والاقامة
 كما هو لوقته لا ينيبكم اذا سافرتا اذا واقمتا ولو ترك الاذان
 لا يكره لانه للاعلام فلا حاجة اليه في ما الاقامة فليس تركها الاثم
 للاعلام الافتتاح كذا في شرح الحج لا يصلح في المصلي لغيره الا في
 سواد من جماعة او منفردا اذا لم يكن في المصلي ما يؤمر بهما ولو منفردا
 من سنة الصلوة فاما تركه خلافا لما ذكره المنفردا في الاذان والاقامة
 لهما في سائر منفرد بصل الصلوة على هيئة جماعة المستوية للانساء
 وان صلب جماعة لان الاعلام فيها في الاعلان ولا يلبس جماعة كذا البرزخية
 وفيه الاذنة معوقا عما حجت عن عبد الله بن زيد في رداءه فيمنع كل من دخل
 قاعة الجلاء مستقبل القبلة يقول الله اكبر اعملا صوته قال قال الرسول الله
 وافقه غير ربه وجماعته من الصحابة لانهم من قبله المشيئة في حق الاعلام

لوقت الصلوة

وقال له عليه السلام فانه انذار من الله عز وجل فلاح اذا لم يفر الصلوة
 اليوم مرتبة كما روي ان ابلا ان في الجنة النجوم بعد اذان الفجر يوم راق
 قال الشيخ خرمه ان مرتبة فقال لهم ما احب هذا جعله اذا فكر
 والاقامة مثله الا اذا لم يترك مكانها وما زاد بعد فلاحها قد قامت
 الصلوة مرتبة كما روي عن المحمدي عليه السلام ان اذانه خمسة عشر كلمة
 والاقامة تسعة عشر كلمة وترتيبهم اذ يقف بين كل كلمة من اذان لا مزمع
 كذا فلا تقم له الا بركب من وقفا لا مزمع فلا يصل ما بعده وان اراد
 الاتصال فليفتحها اجتماع التكبير ولا يكسر هلاله الحلال كما في الله
 وعند غيرها اي يسرع في الاقامة لا مزمع وبكسر التجميع فيها وبها
 يخفف صوتها في الشهادتين ثم يرجع ويرفع صوتها خلافا للشافعي
 الاذانه اثنتي عشرة كلمة امر بالمحذورة يوم في مكة بان يرجع ولنا اتفاق
 على عدم اذانه التذلل ونحو الامر على التكبير والتكبير او التكرير
 يدور الى تكبير كما انه ولو لم يتكبر لم يكسر انما يكسر في الاذانه وانما في
 الجعلين فلا يكسر كذا في شرح النجاشي وجه الكراهية انه بدعة هكذا الاختيار
 ويستقبل بها القبلة لان التذلل فعل لا ذكر ونحو وجبه عينه وبسيرة
 عند حرم على الصلوة وهي الفلاح لا كلا منها خطاب للقوم فيؤجرهم
 وقيل ان كانا واحد لا يحول والصلوة هو الاول لا نسبة الاذانه فلا يخرج
 قالوا يحول في الاذانه للولد وكيفيته ان يحول وجبه عينه وكبر الاول
 وكبر الثاني وقيل قال الاول مرة في الجنة وكذا الثانية والاصح هو الاول
 ويستدبره صوته ان لم يجد التحويل واقفا بان لم يفر التذلل من غير
 التذلل حال اوله الصلوة ولعل كذا الابدان انما هي غير حاجه فلا يحول
 اصعبه انهم لا مزمع بذلك ولكن بسبب امتداد الصوت ولا يتكلم
 انما هو ولهم سلام ونسبت عاتق لان مركز التفتيح وتغير النظم ويجعل
 بينهما للفضل لا مزمع به اقل الفصل مقدار اربع ركعات غير المغرب
 يجوز بلا حرج الا المغرب فيفضل بمكة عند الامام مقدار ثلث ايات

وجعل العلم
 في العلم
 في العلم
 في العلم

وقالا

وقال له عليه السلام فانه انذار من الله عز وجل فلاح اذا لم يفر الصلوة
 عنده تلك الاوامر عدمه للافدية التنازل عن الفجر والمغرب
 وهو الاعلام بعد الاذان انما بالتخير او انه يقول الصلوة او صلوا او صلوا
 في كل صلاة واما المتقدم غير المتخير في الفجر فقط وهو غير المتخير
 المستوفى من صلوات المسلمين كالامر والقائم والفتي وعد التنازول جميع
 الناس له المستوفى كما لا يغفل عنهم ويؤذنه وينبئهم على طهر لانه ذكر تكبیر
 في الطهر كما في القراءة وجاز اذانه الحديث بكسر الفاء قبل معها والاول
 لحصول المقصود وهو اقامته وقيل لا يكسر والاول هو الاول والآخر
 الفصل بين الاقامة والصلوة وكسر اذانه اليك ويعاد كما يعاد اذانه
 المرأة انما الاصل فلاله الاذانه لما شاب الصلوة في لزوم الاستقبال والافتتاح
 بالتكبير على السبب الحديث الاكبر ويكون دعاء الامر واما الثاني
 فانه يرفع الصلوة يقرأ حاما وان بدونه يقرأ عتاده حصول الا علام
 والمجند والسكران لا يعطوفان على المرأة انما يعاد اذانه انما يكون
 على الوجه المنسوب ويعاد اذانه الصبي الغير العاقل ولا يعاد الاقامة لان
 تكررها مشروع لانه وضعها على المحض كما تقدم وبسبب كونه المؤذن
 عالما بالشيء لانه من مقتضى الناس والاقامة لانه يعلم بها يعلم يعلم
 ولكن اذانه الفارق لما تقدم من كونه من مقتضى الناس والتكبير لا يعلم
 للدعوة والقاعدة لا غير المقادير لا يكسر اذانه العدد والاعمال الاعمال
 وولنا اننا احسننا لحصول المقصود واذا قال المؤذن في الاقامة حرم على
 الصلوة فيكون الامام اجابه بالسرعة للام كذا الجماعة واذا قال قد قامت
 الصلوة فترجعوا فبذلك هذا عند الامام وعندنا شرعا بعد الفراغ
 وان كان الامام غائبا او كان هو المؤذن لا يقوم به حرم على الامام لعدم
 الفاعلية في القيام اما الاجابة للمؤذن فلازم بالاقدام لا بالثبات حرمه
 كما في المسجد ولم يجب بالثبات فقد احب ومن ثبت احاد الثبات
 ولم يجب بالاقدام فلم يجب لكن من اذاع الكلام ولم يتنقل بالغير حرمه

القراءة

التكبير

الصلوة

مقالة في أصول الصلوة

ارواح المسجد بشرط الصلوة في ما يتوقف عليها ولا بد من طهارة
 طهارة له الصلوة من حدث وحدث لقوله تعالى وشاك فطره فاذا لم يظفر
 المؤبد لم يظفر به المصلي بالاولوية كذا في شرح الجمع ولقوله لا يقبل
 صلبه رجاء في طهارة الطهارة من الحدث والقول
 اعلم ان الصلوة هي ما يتوقف عليها من ثلاث كذا في الاختيار وقوله
 ومكانه اما الفوب كذا في طهارة وشاك فطره واما المكان فلقوله تعالى وطهر
 للصلوة كذا في الاستاء ومنها عورة لقوله تعالى واذا كنتم عند
 كل مسجد او صليت او عرفتكم عند كل صلوة كذا في قوله لك الاول والادب
 ان يستره طهارة على ظاهر الآية ثم شرط الستر للغير اتفاقا واما
 لغير اختلافه والامر عدمه حتى لو لم يحلوا الجنب فطره الى عورته لا نقض
 كذا في شرح الجمع نقله عن التيسير ومنها الحقد القليل لقوله تعالى فلو
 وجدتمهم مشغولين فوجبه قدر مجموعها الوقت ومنها النية لقوله تعالى
 اعدوا الاليه والله عاصي ولا خلاص لانيته وفي قصد القلب ان يعبد الله
 ما فرغ عنه فعدا الغرض حال اراد تفصيل ما لم يفصل قبل فقال ادعونه الرجل
 من تحت سرة تحت رقبته من كل اهل بيته وقدمه من تحت سرة ان النية ليست
 بعورة والركبة عورة ونعم ما قال فيقول انه كذا عندنا خلافا لثالثي في الركبة
 لم يقله عن رقبته في الركبة العورة ولنا قوله عورة الرجل ما ولو سرته
 حتى تجاوز رقبته وما ولو لا لعلها ما عناه الا عند يوم الخلق وبولس حتى
 عزنا والامة قبله او من الرجل ان يكون تحت سرته الى ما تحت رقبته عورة
 في رواية بطنها وقوله لا يلزم الفقد لعلها لا ما اكتشفه تركب ولا
 شتم بالحر والركبة لانه استدره رجلا لا يستره يخرج من الخفة شباب
 البذل ويجوز له الحلق عورة او حجبها وكيفية وقدمه لقوله من ذلك
 كلها عورة الا وجهها وفيها كتب جميع المشابهة عن كشف وجهها فلا يفتي
 في الفتنة ولا شتم القدم انما هو روية اذ روية الحية عن اللام وفي
 الاصل ان في سترها حجب لا يستره في الطرق الخاصة بالاجل

سما الفهارس

سما الفهارس في رواية عدم اشتراط الحدث السابق قاله
 الصحيح انها ليست بعورة في الصلوة وعدمه خارج الصلوة التي لم يحد
 هذا الفرق في غير ما قبله الذكر وشرح الجمع يقتضي العكس وكذا في عورة
 بعورة ينجح ذلك حكم الله وعندنا في الفرق بينه القليل والكثير
 لانه السرم يطلق ولنا ان القليل معفو للحرج كذا ان اكتشف العفوات قليلا
 قليلا ينجح ان يبلغ مقدار ربع ولا عفو من المكشوفات ينجح والا لا ينجح
 والفخذ والساق والركبة من السابق حتى لو كشف وحدها لا ينجح الا في الغلبة
 من زينة وقيل في مستقلة الاول في سترها النازل اخرنا عقلا انما
 العورة من الشعر في ما على النمل فقط لا خدها حكم الله والاول في
 وذكر عفره او مستقر وقيل في الحجب من عضوا لهما والايلا
 والاول في لافرا فيهما في الشريعة والاشياء او الحجب وحدها
 وتذكر المرأة المرأة حالة اليهود بنوع لمدرها واذ كانت بعورة عضوا وخلف
 الذراع عفرها او مستقلة لا تابع للتيه وهو الصحيح وعندنا في
 انما عنيه انكشف الاكثر او حقيقة والافرا في اكثر حكمه في النصف عنه
 لانه ما دونه وقيل بالنسبة الى الباقي وهو كغير النسبة الى ما دون النصف
 ويومع باعتبار ان كثر النسبة الى ما دونه ولا ينجح بالنسبة الى الباقي
 وعدم ما قبل الخلف فيصحبها لسقوط خطاب التطهير عنه ولا يعيد
 وحدها لانها لا تملكها كما وجب فلا يطالب بالاعادة ولو وجد ثوبا يستره
 وخلفها بالاجرة لانه لا يوجب حكمه الا فلا يلحق بالعادة وما قبله من دفعه
 محترمة الا ان كانه والا دواعنا والافرا الصلوة به لانه الاكتشاف ينجح
 حرمانه من الخارج ايضا بخلاف الخيانة ولو كلاً وعندنا في الصلوة انما
 يجب ولا يتغير له ما قلنا وانما في الكشف من كذا الغرض من كذا ما لا يوجب
 ولا يستره في غير ما التطهير ولها ان ما سقط الخطاب لم يوجب الا في
 لا تقبل انما كان الا في شتم الكبرياء الشهادة والله لا ينجح ما ستر عورة
 فليق انما كان كبره وجود جاز لسقوط الخطاب والافضل ان يصفى عند اتمام

روايات

عنافها

(Handwritten Arabic script)

ارسلتكم في ليلة مظلمة بجملة وكما
فقد انا اني الامم من خلفها
هذه في الصلوة جلدت
كجور صكوا

قلنا يا محمد
 انما نريد ان
 نعلم انك
 نزلت في
 الحق

حاشيـة
قوله
فمن
الذين
كانوا
يحبون
العلم
والدعوة
إلى الله
وكانوا
يؤيدون
الرسول
فمنهم
الذين
كانوا
يؤيدون
الرسول
فمنهم
الذين
كانوا
يؤيدون
الرسول

ما صنعوا من الخمر واللعنة على الخافق
ما صنعوا من الخمر واللعنة على الخافق

ومن ثم
تفقد
اعتقد أنه
على الخطأ

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب من الكتب النافعة لكل من أراد العلم

لحمهم في ذلك الوقت وبعده فكتبوا المراء بحيرة الاصفه في ٢٤٠٠

الافان

فيا فيها كالشركة والاموال ويجوز عمل الانبياء فيها كالسود والشيء الواحد وقال
 يجوز التنازع عنها في الاربع قبلها في السلم والاولى الفتح وكل من التنازع
 في القضا افضل وعنه محمد بن القبط ومنه الثالث والجمع افضل كانه
 قول الامام في بيعه في السلم لم يبق له التنازع والجمع فيها بالثبوت
 ولا يثبت في اقتداء الشيء كذا في شرح الجمع ويطلق الشيء او يكون له يقول
 التعلق للقول لا في اصله بل في مطلق الشيء والشيء والاربع والجمع
 لانهم انشروا قولهم في الشيء ثلثة في الاختلاف المتقدم بنا على انما هو
 في ملاحظة صحة التخصيص في الكتاب وهذا المتنازع كذا في المسألة
 في الشيء والقرض شرط فيه كالمعصية فلا بد ان يقول فثبت عدم الموم او
 الاول او المثلث بعد الوقت ويصح فرض الوقت والمقتضى ينوي القرض
 ايضا ان يقول اقتصدت الاموال في مصلوته على صلواته حتى لو خفي الغرام
 نحو الفوم ولو ان ثبت ان اصله صلف الامام لا يكتفي ولو قال انه اقرضه الامام
 صلواته جاز ولو نوى الجمع ولم ينو الاقتداء جاز عند البعض لا في الاختلاف
 الا انفراد ولو نوى الاقتداء بزيد فاذا عزم على اخذ في الجائز ينوي
 التعلق بالثبوت والدعاء والتبوت ولم يعلم انه ذكر او اشى نحو التعلق
 على البت الذي صلا الامام عليه ولا يثبت فيه عدد الركعات **باب في القرض**
 وفيها التبعة انكر الاقتراح يسمى ان يجرى من فعل ما يباين التعلق
 وهو في الرجوع شرط عندنا ان يركب عندنا في قوله ان التعلق بالرجوع ولو
 لم يركب جاز ولا شرط له كالمثل التعلق بالظاهرة والمستأجر والذوق له
 وذكر له من فيه قوله ودخلتم في العطف عليها وموضع القيام ولو اريد
 في الرجوع لا يجوز كما يفعله القوام عند امره كالمقام في الرجوع ونية الخلق
 تظن من بني حاتم في القرض النقل اذ يجوز عندنا ان لا يشترط القرض في
 القرض والعكس ولا يجوز عنده ان يركب القرض لا يجوز النقل بالعكس
 والقام للقرض تعاقد قوله كاتبه والقراءة للقرض بقا فاقروا ما تيسر الام
 للوجوب ولا يجوز في القراءة خارج التعلق والرجوع وجود لثبوت القرض والحقا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

32

2

五

2

...

11

22

2

3



1

1

1

25

5

0.75

10

15

216

10

2

21

— 222 —

عبدالله

2.

وہ

يحيى

15

10

وحده وهذه الاربعة اركان اصلية لانه الصلوة موضوعة للتقديس ^{والمحرم}
 والقيام والقراءة فيه والركوع والسجود والقبض على التمام ^{والاخرى}
 التمسك بالركعة بعد الركعة بحرية القام اذا رفعت راسك من السجدة
 الاخرى وقدمت قدرا للتمسك فقد تمت صلواتك علق التمام بالقبض على القراءة ^{والاخرى}
 وهو بيان على الكتاب فلا بد ان يخبر احدنا بشئ من الفرضية وفي هذه التمسك
 على الركعة الصلوة بركعة واحدة من هذا الصلوة سوا ركعة ^{او ركعتين}
 والاربع بضعه فرض عند الامام حتى لو انقضت وضوءه بعد القبض ^{او ركعتين}
 مكان بركعة عليه من وضوءه والاربع بضعه الاول والثانية ^{او ركعتين}
 وعلى ما نقله اكثر من غيرنا بضعه ايضا وهو الصحيح كذا في شرح المحج ^{او ركعتين}
 عن مائة الشريطين وهو الفرض المقدم والركب وهو الفرض اذ حل وحكمهما الثواب
 بالقبض والفساد بالترك والعقوبة بالارادة بيبس ما وجب فيها فقال
وواجب ان يكونا شئين دليل على قطعي حكمه الثواب بالقبض والعقوبة بالترك
والعهد والنقضاء السهرور كونهما كغير حاجته بما كلفه الفرض قراءة
الفاتحة وعند الشافعي فرض حتى لو تركها منها فسد تقدمه لا مصلحة
الاخرى الكتاب ولنا اطلاق قوله تعالى فاقرا واما تسريع وليس يحل
حتى يبين للحدث لا لا يحل الا لا يمكن العمل قبل البيان والحدث ليس يحل
لاحتلال في الفضية كما قال لا مصلحة خارج السجدة حتى جاز الزيادة على الكتاب
ويستحبونها فلو عدم كل صلوة لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب فخرج اى
ثابتة فيتم تسوية او ثلث ايات فصاعدا لموافقة النية عادة لا يمتنع
ركب الفرض عند الامام انه ولو كلفه نحو مدتها مائة او مائة وخمسون
ثلاث ايات فصاعدا واحدة طويلة لها انه مادونه الطويلة لا يسمي بها قارؤ بل
عائذ العرف ولو سمى الحقيقة والحجاز المستعمل في الحقيقة عند حاله
قوله تعالى فاقرا فامانيسر مادونه الاذخير بالاجزاء والقبضة يستعملها قارؤ
في الحقيقة وفي اوله من الحجاز المتعارف عنه ونعيبه القراءة الاولى كيبس
الالفرض والركبة لا على التعيين حتى يجوز في الاخرى وفيه الاولى وفي الاولى

والاخيرة

على ان لا يشرع في ركعة التيمم
 لا يشرع في ركعة التيمم
 لا يشرع في ركعة التيمم
 لا يشرع في ركعة التيمم

والاخرة كسب التعيين الاوليه واجب لقوله في القراءة الاولى وجبة ^{الاخرى}
 في الركعة الواحدة والشافعي فرض في كل ركعة لا مصلحة في الركعة
 ولا ركعة صلوة وعند مالك فرض في ثلث لانه لا يشرع في ركعة واحدة
 ولو اوجز لانه لا يشرع في الركعة الواحدة في ركعة واحدة
 فانه لا يشرع في الركعة الثانية ثم ذكرها ففهم انها بركعة السهرور المقدم ^{التي}
 الواجب واما الترتيب بين القيام والركوع والسجود ففرضه كذا حققه الله
 وقيل بالاركان وهو الشائنة واجب في الركعة والسجود وسنة في الركعة ^{التي}
 عند الامام والرباني على رواية الكرخي وعند الكرخي هو فرض في الركعة وكذا عند
 الشافعي ومالك فالحمد لله عليه لم يترك التعيين ففهمه فانه لم يشرع
 رواية الكرخي لانه التعديل لتكثير الركبة المفقود لذاته الاولى كيبس فيلحق
 واجبا لتكثير الركبة المفقود لغيره في الاخرى لانه الفرضية والحلقة
 انما شرعنا للفرق بين الركبة فليكن سنة في الركبة سنة عاروانه الجرائي ^{عنها}
 والقبض الاول والاخر فرض كما تقدم والتمسك الاول والثاني
 وعند الشافعي فرض في الركعة الثانية لا مصلحته فيه فقلنا هذا انما يدل على الوجوب
 ولما دسه الشهيد عليه في قوله في التتميم انما يسمي به افعال اجزاء
 ولفظ السلام معروفا باللام عندنا وعند الشافعي كونه ركعة واحدة ^{عنها}
 كذلك ولنا رواية ابن مسعود وتعليق اليه كونه ركعة واحدة او ركعة واحدة
 العديدة اي الزيادة اياه وتكرار ركوع الثلاثة شعاعا للصلوة والركعة واحدة
 اذ في الفرض والاولى من الركعة والركعة واحدة والركعة واحدة اياها
 وان كان ما هو مافلا يقرأ فضلا عن الركعة وان كان ما هو مافلا يقرأ فضلا عن الركعة
 لقوله عدم مخرج وحده على هيئة الجماعة مع خلقه صفة الصلاة كذا في ^{الاصحاح}
 والافراد وحده اذ صلوة التمام لقوله صلوة التمام هي ركعة واحدة
 ففهموا انما صلواتهم فام بالاختفاء في التمام دولة اللز لا اختفاء التمام
 والنوم والاداء الفاء والحاد الثلث الاول واما الجمعة والعيد ففرضها
 بعد حقيقة الامانة والاداء في كل المواظبة بالترك وما خرج من بينا الوجه

في ركعة التيمم
 في ركعة التيمم
 في ركعة التيمم

شرح آياته السنه فكل وسنائه ما وطبع عليه ولا يام لتاركه وحكمها
الوثاب فعلا وعدم العقاب وكما لم يرد ان الشفاعة ان موافقة وفي ما لم يترك
او تركه قليلا ربع اليه للشفاعة كما ان بابها من شريح اذنيه ونشر اصابعه
ولا يشترط كل الشكر في شريح الجمع وحسن الامام في كثير من قبله وابه والشفاعة
محبوبه الاقتراح وسنة في مزاره وقومها اما اذا ذكر الامام وهو حي
لا يفي برب جمع وقيل وكذا حال الاختلاف في نصه وفي حال الركوع لا يفي
لحق الفقه وفي حال السجدة يفي والنعوذ واختلافه في شتمه والختار
ان يقول اعدوك بالله من الشيطان الرجيم وبما جعله سبلة الشياطين الله تعالى
والشفاعة والتأميم سكر وقال الشافعي واحمد جبراء التاميم لهما اية على
قال امين جبراء حتى يسمع من الصف الاول ولنا قول ابن مسعود اربع خفيش
الامام النعوذ والشفاعة واحسنه وتناك للحد وما تعارض بها لانه نزع
باب الاصل للاختلاف فلا الله تعالى اعدا ربكم بقدر ما خفيش ووضع عينه
عائس ان تحت سركته الفصل سبلة في الركوع وسبحة وهو انه يقول
سبحان ربك اعظم كل النعم قال المنصور شرح المنة وسبحة ايضا المصنف القوي
وتفريح اما بعد كل النعم قال المنصور شرح المنة وسبحة ايضا المصنف القوي
التمني اعائش بحسب السبط والاختلاف في السجدة وسبحة وهو انه يقول
سبحان ربك الاعلى ثلثا ووضع يديه وركبته في السجدة وعند الشافعي واجب
لقوله انه ان السجدة على سبعة اعضاء ولنا ان السجدة في اللغة وضع الجبهة
والجرحه جان صلفه من سبلة في الخلقة والامر بحمل على السجدة فلا يشترط
طهارة مكانها خلافا لوافر اشهر رحمه البصري ونصب الجبهة النعوذ تحت يده
ما لا التوراة فيهما وعند الشافعي السنة الاقرب في الاول والتوراة انشأ
وهو الجوردي الحديث ونصب على التوراة على الفقه والكبر والقومة وفي القيام
من الركوع والحلقة وفي القعود وسبحة السجدة وسبحة السجدة وسبحة السجدة
واجبت في كل الصلاة والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله من باب الملك
من الحق خاصة واحسنه هو النبي صلى الله عليه وآله والصلوة والركوع والقبول

الاداء

الاداء لانها مقبولة ولا يفي الكبر ان يقول الاول ورد الصلاة ولا وضوءها انشا
في كل صلوة والقوله من لا صلوة عليه لم يضر على في صلوة ولا تعدد بينا حين
الركوع وما روي به على الكمال وعندنا فرض الركعة لقوله تعالى صلوا على الله
لا يحتمل التكرار قال الطحاوي يجب كما ذكره رحمه الله واعتض عليه في التمام
بابه الصلوة مشتملة على جميعه ولا يجوز فراغا الركعة وانما يجب بالتدخل
انما يتخذ المجلس كما في سجدة التلاوة وقد بان بالتدخل لا يفي في حال العاد
وفي حقها كما اشعره قد يرد جمعا في التلاوة والتأجيل التمام كما عطف في باب
انها التمايز في الذكر الفقد في لا الفضي وقال الشافعي انها مسبوقة كذا في
وهو المختار وعليه الفقيه كذا في شرح الجمع والاداء عائش في الفقه القوي
كربا انشأه او يطلب الماثورة كالهم الى اعدوك من عذاب جهنم واعودك
من عذاب القبر واعودك من فتنه المسيح والرجال واعودك من فتنه الحياه والموت
واعودك من اثام الدنيا والآخره واما الاداء عائش في الصلاة كذا في الصلاة
طلبه منهم كالهم ارض في ما لا اذ زوجة فقد الفصل ان في القعود
مقدار التشهد ثا في شرحه السنه شرحه في باب الاداء وقيل وادائها
وهي ما فعله في عا طريق العادة وحكمه الثواب فعلا لا في التمام والاداء انشا
ربا كقصره والقيام في موضع سجدة لاد العيبه اذا خليا بغير النظر
غيره الى كظمه في عند الشياطين وانه لم يقد عليه في غير ذلك البصري
ابن بطي الحنفى عا في واجبه عليه من غير عند الكبير ودفع السجدة في المصنف
وان لم يوافقه وحسنه في الووف قد في الاول والقيام اما ما كان اوما في عند
في الصلوة وقيل عند شريح الفلاح والشروع عند قد قامت الصلوة عند الامام
وعند هما بعد الفراغ **فصل** في شريح الصلوة لقوله تعالى وقعدوا
المؤمنون الذين هم في صلواتهم خاشعون وكانه في صلواته انما كان
الرجل وكانه عا كرم الله وجهه انما شريح الوضوء وحسنه خوفه والا اراد
الدخول فيها كبر حاد في الا لف من اكرامه لا يفيد الصلوة اما لكونه لخصا
للشيطان او حتى كبره في المصنف كذا في الفقه شرح المنة بعد رفع يديه لاقبله

الاداء

الاداء

والتبعية وبراءة الحقوق وإنشائه لا لا تشيخ حكم المخرج في الجماعة ونقص
الجماعة له فكم لكم أولو الاحلام والفرقة تبين الصياغة لحديث ابن
سبح الخليل فاقده على الشا لا احتمال الذكوة واخذت عن الصياغة لاحوال الامم
الانفة ثم النساء فاحاطة اى الرجل المصلح المنة مشهورة صفة مشهورة
من قبل لا يقد الا لأربعة الشيء وأما القول في المشاهدة من قبل فمصر وأولية
بالقيد الملاءمة الحجازة من صفة غير مشهورة كما صلت اى مشهورة كنية كبر
الام كنية النساء مخجعة واداد واد مشهورة كخرجة واداد واد باله
سوقه وحال الحال فخص الحازات لا نقد لانها مفروية اذارة وكما
قد ولو اختلف كان بهما طريق يمكن فيه من العلة او غير محرق في
ورقة السعد او فناء مقدار ذلك الجاه لا نقد للاحوال الاحوال الملاءمة
حالة بنها حال لا نقد والأفدت صلوة اى صفة الرجل واد المرأة
ممكن اذاما الأفدت صلوةها المنة اما متاهو الا كما م و لا نقد
لصلوة اى لا يقد المرأة الرجل بلا مة من الرجل اياها اى صفة المرأة اما
الحج والعيدية فابن لاية لعدم الاعتقاد بها مفردا كذا في شرح المخرج واد
اد رجل اى اى مة وف اقتدار طبع يجوز اقتداره باى مة
او غير موم بعدم مة يستعمل لبناء الفوق على الصفة لا يجوز وقد
تدقق في من يصرفه اى لزوم الاتحاد ويجوز اقتداره على
مصلح غير من موم عنه قائم واجب وهو م كان قائم في الكوع
والحاج لا حدة من صفة وانما الحديث والمحدث وقد اى الصفة
بالا الصفة على الفوق جائز والاحد لا يفسر عنه وكذا يجوز اقتدار
فوقه والتبعية والقائم بالقاء خلافا لما فيها اى الاقتدار المتبوع
للمتبع والقائم بالقاء فانه لا يجوز حاله من ربنا الفوق الضعيف ولها
ادارة الفوق من جانب وقد علم كذا في آخر صلوة واد علم اياها من جانب
اذان صلوة منية على صلوة ولهذا لانه الموم سجد السجود هو الايام والى
بانه ولو ان كبر الكوع واد اقتدار اى اى لا يقد عرفة اى الفوق

[illegible]

وقاری

وقد باتى فسلط صفة الكل عند الحقيقة سواء علمه أو خلفه قارى أولا
نظرا لمراتبه وقالوا الامام قد صفة القادر فقط لانه المأمون الاقوى
معد ونظر الامام كالم العارعارى وكاسيا والبرج جحا والنجما ولم
ادواة الامام واداة المأمون فلما لم يقدم القادر مع قدرهما ترك القادر
مع القوة وقاما لم يقدم بان يد القادر الصفة والشيء ان صفتها
تخلو الكسفة والصحة لانها الام لا يكلفه المأمون فليس هو تمامه مع
المارة والشيء ان وكما يصح امامتها عليها ولو اختلف الامام القارى ايضا
في الأخيرة قد صفة لانه امامته لا يجوز مع القارى **باب الحديث** في الصفة
من قبله حدث في الصفة نقضوا ودين خلافه في انه غلبه المستأوجب
وهو الشيء كبر كركه لقوله ع. م. ق. ا. و. ع. ف. ص. ف. و. ن. س. ا.
وليس مع صفة ماله يتكلم وكسب الاختلاف اقل من صفة مع الخلق وعنه
مباينة الصلة قبل ما به في التوافق او الفرض مغزا اوج الجماعة للاختلاف
يذكرها او كسبه له الاداء جماعة اخذ في الاختلاف اقل والافسار لذكر
شكره فغلب الجماعة وان كان اماما اختلف بان حركه الامكان ولولم يستحق
وله مقدم اخذ مكانه بنفس وخرج من المسجد او جاوز الصلوة في الصلاة
صلة القوم لا تامة في المسجد والصلوة في تحية اذ لا يشرط في الصلاة
لكونه مشملا عندنا حتى لو اقره ان شاء في في هذه الحالة ليس ولو لم يركعوا
يشير اليه بان يأخذ ركبته ولو لم يركعوا فيصحبته عليه وافرقة
يضع يده على كتفه ولولم يعرف مع الامام حتى اربع ركعات يتقدمه الكل
وفي الخلافة يحضر الجلاء الملة اذ كل يشهد ركعتها او وصلت الملة الشبهة
فوق الحار وكشف التعليل لا يفي لانها تشرع بعونة ورواى في نسخ
من حيث شايه ان امكنه ان يادق صفة عادته وان لم يكن ليكن الصفة
مقتلة الملة حتى اوج القاد ان كان امامه لم يفرغ لانه انزل المأمون
عنه مكان الامام يفرغ واذا كان في غير وقت تحريم العود وبسبب الاعاء
حتى في قضاء كالمند والاول اول ما قلنا من الاتحاد ولو احدث على الملة

لجنة
مجلس الشورى

ع
سینو ضاء

لَا يَكُونُ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِإِجْمَاعِ
وَالْبَنَاءِ عَلَى شَرِّهِ الْوَاحِدِ وَالْإِجْمَاعِ
أَوْ فِي خِلَافِهِ الْوَاحِدِ يَكُونُ
الْإِسْلَامُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِجْمَاعِ

فشيء

لا بد من طهارة المصطفى سيما وارتد وقع على راسه الكثرة من شجرة
 فشيء من ذلك مختلف فيه فيجب انشاؤه لا بد من طهارة قبل لا يجوز لغرض الانشا
 ولا لا يتألف لوجهه في الصلوة او لا يجوز له ان يمارسها او احتكامه لا بد فيه
 كشف العورة او قلته او اجابت بحكم ما قلته او شئ من ذلك من طرف انك لا ينبغي
 وعند اليك من اناء الاختيار او قلته انه احسن فيجب من السجدة ان فيه
 احوال الصلوة ان كان خارجا عن طهارة لم يجز له ان يتألف لانه انشاؤه
 على خلاف النية فيما انقص الوضوء بسبب خارج من البدن فلا يترك ما
 الغير ولو كانت في موضع الصلوة بعدسة للحدث يتألف بدلالة قوله فينصرف
 وكذا انه ان ما يتألف الصلوة بدلالة قوله ما لم يتكلم حتى اذا اذ الحوض ولم يتو
 وذهب الجانب آخر ليتألف لانه في غير ضرورة والتكليف والتسليم لا يفرق
 ولا يمنع تنكث الفل وسائر الخب وان لم يخرج من السجدة ولم يجاوز الوضوء
 في الحارة حتى ولو سبق للحدث بعد التشهد فوما ولم لا بد من بقاء علمه سواء
 وان تعلمه ان الحدث وهذه الحادثة اربع ان تشهد او حمل ما يتألف الصلوة تحت
 اتفاق الوجود المروي بسنة وتقبل عند الامام ان اعادة المتكلم وهذه الحادثة
 اربع ان تشهد وهو متكلم ما في المراء من اربعة القدية هذا اقول انما لا
 الملقية باشيء عشرة لمختلف فيها او تحت مئة المخرج بعد التشهد قبل السلام
 او من خفيه بعد اقلها ان كنت في اوجوه الضيق او تحمل تكلم الا في سبوة
 او اجاب قوله لا لا يتألف الا تحت لوجود الضيق او وجد العار في قول او
 قلته المخرج الى ان كان في القيام والركوع والسجدة او تذكر صاحب الترتيب في
 الترتيب بغير صلوة سنة او قاتل كماله في قاتلة او اختلف في قاتله امسا
 انه انقص وضوء بعد التشهد في مكان اميل اليه او طلعت الشمس في
 او دخل وقت العصر في حق او اذ عذر المحدث او سقطت الحجة عن بر في
 هذه المسائل تطل على الوجه في ان المخرج بضوء وضوءه وتعد عند هذا
 لعدم النية عندها ولو انشاها الامام مسوقا في وجود انشاؤه في التي
 لك الا انه لا يتكلم المسوق لوجهه عند السلام فاذا انشا المسوق صلوة

الامام

الامام يقدم مذكره لئلا يجهل هذه صلوة أدت ثلثة امام ثم لو قيل المسوق
 متا في الصلوة كالفرقة والامام بعده او بعد اقام صلوة الاول بغيره المتأخر
 وصلوة الامام الاول لو وقع عنه خلاط صلواته لا تقوم اذ قد تمت صلواته ووجه
 للاقول انه لم يفرغ ولا يفرغ من الوضوء والآية يتوضأ ويذكر حلقه من غير سبق وان لا
 ولو قيل ان الامام الاول عند الاختتام او بعد ما قد قدر التشهد او احداثا
 فحدث صلوة متكلم مسوقا سواء كان خليفة او لا الوجود المتألف خلافا
 لا نق صلوة المسوق ان تكلم الامام عند الاختتام او خرج من السجدة
 والفرقة ان القربة في الصلوة والحدث العمدى بغير الحجة والامام في القربة
 لك قد تمت صلوة الامام لا المسوق متا في الخبر انك لا تتألف في خلاف الكلام
 فانه يخرج من السلام فانه من لا يتألف والامام يقطع الطهارة ولا يخرج من سبوة
 للحدث في ركوع او سجدة او عودا حتما او جوبا الا ان لا تسقط الوضوء ويحدث
 فيه ان يني ومن تذكر سجدة في ركوع او سجدة في ركوعا فصلا لا تجزى عاذا
 لك تدب اعادة التمسك الصلوة مرتبة بقدر الاكل ومبدا في احدث
 الامام فانه كان المتألف في غير ذلك للاختلاف ولا يحتاج الى التمسك وان لم يستأنف الامام
 لعدم المراجعة وان تمت صلواته مقدما به او الا وان لم يكن رجلا لم يمارسها او قاتا او حتى
 فيقول يتبين لعدم المراجعة فقد صلواته اذ لا يفرق الا في ادرج والصح ان لا
 لعدم المقد فقد صلواته او صلوة المقد في صلواته الامام دول صلوة
 الامام في غير بناف وكذا التمسك فيما اذا كان المحدثي المقد اما متصلا او منفصلا
 والامام مسافر القضاء ولو حضر الامام من القارة حازم في الصلاة خلافا لما
 لهما ان يشرع على خلاف القياس فقد شرع بمرور دوله في ضرورة مع عدم
 المتألف مما فرغ عنه بانه ما فرغ من الصلوة الا انشاها بغيره الصلوة فقال انشا
بغير الصلوة وانما فيهما بغيرها الصلاة قليلا او كثيرا ولو سهر في الوضوء
 او سبانا او سبى كونه في الصلاة انما في بغير النسيان كما في الصوم لا بد
 او في نوم وكذا الدعاء بما يشي كلام التمسك وهو ما عليه طلبه منهم عند التمسك
 البصري نوبت ان خلافا للشافعي وبغيره الا انه يقول انه لا يركع

رجلا

يتبين

في الصلوة
 في الصلوة
 في الصلوة

رأى الكرخ ان ينصب قديم ويقعد على عقبه انما لكم للنهر واقتران
 ذراعين السجود للنهر عند ورد السلام بيده لا بالاك والافست والربع
 لانه تركه السجود وركب خارج السلف ايضا لكنه لا يحل لانه لو وقع عليه
 بلا عدو ولا فدية التراب ومن عقد الكم لا يحل الانفا في هذا ولا
 وسدانه وبه هو السجود على راسه او على عاتقه ثم يمسك اطراف من حوائطه
 انما يكونه متشبه الصنع اهل الكتاب والتشابه بلا كلهم فم او وضع يد
 والحق ان اياه على الاعضاء ولا تترى وتقبض عليه للنهر وكس الصلوة معقود
 الشكر او مشدودا شعثا مثنى بعد الجهر للنهر من احوال النهر لانه في مركز القفيل
 لا يكره لو فعل ذلك في قباب البذلة وفي ما يستند الخزمة لعدم رعاية
 ظاهر قوة التقاد وان شئكم عند لا مسجد وانه اريد ستر العورة ومسح جبهة
 في غاية التراب لانه على وفعل الحياطة ونظفه لا الساء لقوله لو يهمل الخطا
 من يتاجبه على التفت وعد الى ما يتبع بيده خلا فالها واما العبد بالقلب
 لا يكره اتفاقا والاك يفيد اتفاقا في الظاهر اتفقوا في كل صلوة وقيلوا
 التراب وانه اتفاقا في غير كونه اتفاقا وقيل الخلاف في التوافق وانه اتفاق
 في غير جاز اتفاقا لهما قول عريضة راية التبع بعد الاى فيها ولا فيه رعاية
 سنة الفرة والتسبيح والاعتكاف وسئل ومراعاة السنة ممكنة بغیر
 ومارواه في رعايا الاستاذ قبل التبع في الاستقامات واما بعد التسبيح خارج
 الصلوة فله بعض ما روى انه عريضة فالصلوة فله ذكر قبوله الله تعالى يعلم
 وقال الله حدود عدو ولا يستغفر فيها ذنوب المستغفر الصالح ان لا يترك لانه
 لمساك القلوب واجل النشاط كذا في شرح الجمع فعمل من قول عريضة واستغود
 انه القدوم لا يفتي في الاستغوث وسب لا اعتنا بالنفس واما العدا لوافق
 العدة انما هو في الصلوة لا في غير ذلك والاتفاق وقيام الامام في طاق السجود
 اذ هو للرب وانفراد على الذكاة او الارض والقيام خلفه فيه فريضة وليس
 يوجب فيه تلاوته ان يركب فوق راسه او يمسك بيده او يجزئ الصورة للنهر في النهر
 لا انه يترك صفة بحيث لا يخذ والنظر او يمسك في روي كسوة الخبز او ارجح

ولا يترك التراب في غير ذلك
 ولا يترك التراب في غير ذلك
 ولا يترك التراب في غير ذلك

لكنه مقطوع التراب في لانه لعدم المشاهدة العادة اليها لا يكره في الحرة العبد
 لقوله من اقتلوا الجارية فانه الصلوة لكل بلا على كثير ولا يكره قيام الله في
 السجود ساجدا في طاعة وانه قام فيه يكره كما في الاعتدال للقيام على كسر الصلوة
 متوجها الى طرفة واعيدت وتلك كلام الناس ومتوجها الى متوجها في بعض
 او متوجها الى الشئ او سرج لا في الاعتدال ولا يكره الصلوة على ساق في بعض
 انه لم يسجد عليها وانه سجد عليها وكس الجهر والتخلي والوطي فوق مسجد
 لانها ترك تقليم وكس علق بابه لانه يكره من الناس عليه والافح حوله على
 الخوف على متاعه من السرقة خصوصا وما لنا ويجوز ثقت الجهر وما الذهب
 لانه نوع من التقليم ولا اسراف في الجهر ولو فرض الالف مكان الواحد واما
 بهو الشر ولو فرض الواحد مكان الالف على الاصح بدليل الاسلام اعم وضع
 كبرت الاصح على راس المسجد الاقصى ويجوز البول ونحوه فوق بيت فيه مسجد
 لانه لا يحل بالتقليم **باب الوتر والتعاقب** الوتر في قوله من الله زاد من صلوة
 الا وفي الوتر الزاوية من سجدة عليه فيلزم فذلك في الوتر في شذوثة
 تخم الواحد وقال الاستاذ لقوله من تلك لبت على لا عليكم الوتر في الاك
 فتكره في الفريضة انما كانت صاحب رتب عند الامام ولا يفيد عندها ولا
 تذكر الفريضة الوتر في نفسه عند لا عند لها ومن صل العشاء والوتر خصوصية
 ثم علم انه وضوء العشاء قد انقضى فاجاز يلزم اعادة الوتر عند الحاجة
 وهو الوتر ثلث ركعات بسلام واحد وفي رواية عن الشافعي انه واحدة
 لقوله من صلوة التمامين فاذا خفت الصبح فوتر ركعة وثلاث ركعات
 انه التمامين كما في يوم ثلث ركعات بقره كل ركعة من الفاتحة وسورة وثقت
 في ثالثه واما في كل الشرح وعند الشافعي بنصف وضوء فقط لا وروى عنه
 انه امر به كونه لا مائة في ليالي رضاء قال من التمامين من التمامين في نصف
 الاخر وثلاث ركعات في الحسن حسب علم الفتوى بالحدود فوضو من غير فصل
 قبل الركوع وعند الشافعي بعنه لا وروى انه نعم قس في آخر الوتر وثلاث ركعات
 اذ نعم قس قبل الركوع ومارونا الحكم ومارواه في جعل كل ركعة ايضا لا ما بعد

في الصلاة والوتر

وقال زولا يلزمه انما اضافت العبادة الى يوم لم تقم فيه كما قال يوم جنتي
 وثنا ان الغداء ذاته قابل للتعاقب اذ قد تساو به بخلاف قوله يوم جنتي
 ولا يصح بعد صفة متلقا قبل اضافة الافتراضية الغزلة وكل الشغل لانها اول يوم جنتي
 في العمل في سنة الظهر والعشاء مثل الفرض والظلمة هذا الحديث قال الشافعي
 لا يثبت سنة الظهر والعشاء اربعاً متتالية وقوله علماء ناعاً قلنا ولو المنع
 اعاده ماصلاً ولا يحد بغيره عدم الجواز كما فعل الا وهو الشغل فاعاد مع القوة
 على القيام بالكرامة الا انني لفعلة بعد الوتر واما الفرض فلا يجوز بلا عذر
 وعذر الامام بقدر كبره وعذر مجده بترجوعه الى تركه بحيث وعذر
 بقدر كراهة التمسك به واختار له وجود الصلوة كذا في شرح المجمع ولو فعده
 بعد ما انقضى ما جاز له عذر وليس له بلا عذر وقالوا اذا الامام لا يجوز
 لا بعد له انما الشروع في الصلاة ليل ولا في الشروع كالنذر لانه في التمسك بالقيام
 ابتداء جاز في بقائه او لا في ليله ليل ولا في الشروع كالنذر لانه في التمسك بالقيام
 بخلاف الشروع ويستعمل في كساحج المصروف ما الى الوجهة قد جرت دأبه
 او يجوز له انما انقضى سنة الفرك لانه في خلاف الامام روح والفرض لا يجوز
 بلا عذر وادخل المصنف في اختلاف مقدار الجوز قبل مقدار فرضه
 والاول عند انقضاء الكفر لسوا كماله الخاضع مسافراً او عطيلاً وما
 متوجهاً الى القبلة الا ولا تقدر اية اوسيه والجملة كالدابة عند السير
 والسير عند الوقوف ولا يمنع عدم طهارة السج عند الاكثري لا في الجاز
 بل انما في الاول وحوانه بلا اشارة كماله من الوضوء لعدم خلفه
 فلا يباح على الاركان خلفه وعند الركوع يجوز له البناء خلفه لا في الركوع بل في الركوع
 ركعة ثم نزل بها غير مسجود له البناء خلفه لا في الركوع بل في الركوع
 قومة بالركوع والحدود فلا يباح على السجف ولها انما كماله ليس بضعف كونه
 مشرعاً في القعدة بخلاف اتمام الفريضة وركوبه لا يثبت بعد اذا ركعت
 ثم ركب عليها لانه لا الاستباحة على الارض يلزم بالركوع والسجود ولا في الركعة
 لا يثبت بعمل قليل في **التراخي** مؤلفة لفعلة من بعض الياهي وبيانته قوله
 العذر

التراخي

وهو حشوة الافتراض

العذر تركه وهو حشوة الافتراض ولما وافقه خلفه الشافعي عليه والاجماع
 المسلم من تركه عذر في ان ينافي ما ذكره في المسائل باحتمال عذر التراخي
 وما فعله عذر فقال استتم مؤلفة لم يتحضر به بقاء نفسه ولم يركب به بقاء
 ولم يلزمه الا بعد اصابه وعذر واقامه له بتركه احواس كذا في التمهيد والفتاوى
 واما ما يذكر في السنة اقامتها جماعة لكسب الكفاية فلو تركها اهل المسجد او
 واد تخلف على الجماعة افراد او صلوا منها لم يكنوا مستحبين كسبهم بل ينافوا
 فضيل المسجدين كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبهذه الاقامة
 العشاء فلا يقدم عليه دولة الوتر جماعة عشرة ركعة بعشر تسليم وروي
 عنه الامام جوازها بسلامة وجوب هذا الركعة اربع ركعات بقدر ما يخلص
 مقدار اربع ركعات وفي عادة اهل الحرمين سنة فيها اربعة ركعات الخمس
 مئة ولا يترك كل القوم وكذا سائر السنة في سائر الصلوات والافضل
 في التراخي استيعاب اكثر الزمان في القيام المبني ولا كسركم المروعة والاحتياط
 يقرأون كل ركعة عشرين ايات ليقع لهم الغنم والافضل زماناً مقدار ما لا يورث
 الوتر للجماعة قاله الاختصاص ولا يلزم الامام على التمسك وانه علم عدم
 الشغل يزيد وبالي بالشاء وكسركم لا رخصة لترك السنة حقوق التمسك في الاول
 الا فضل تعديل القراءة بين التلخيص وكذا بين الركعة في التلخيص ويلم اداء
 فاعاد على المدة على القيام بزيادة التاكيد ويوتر جماعة وفيه فقط عليه
 الاجماع والافضل جميع السنة ان يسلمها قبل الاكثر تراخي افضل
 فيها المساجد **مسألة** يلى امام المجمع بالناس كذا في تراخي فيها
 الامام تراخي رابعة القعدة عند سقوف التمسك بعينه لعمدة اذا راى شيئاً
 من هذه الحشوة فاقترعها الى الصلوة ولا ركعة ولو عارضه عارضه او اعاد
 صلاته سائر الصلوة وعند الشافعي ركعاً وبطلان القراءة لا يورث اتمامه
 مكثه في الاول مقدار مرة في الثانية مقدار ركعة وبخلافها ما روي عن
 الاخفاء وقال لا يجزى ما روي عنه الميم كماله في الاول فلو فعله صلوة
 الليل يجزى انما بعد ابعدها حتى ينجلي التمسك بعمدة كذا في قوله عنه

التراخي

مسألة في تراخي

مفتحة
الاسم
مفتحة

مامان

عنه عليه السلام
من الافراد
التي عدا افضل
مفضل بل لا تزال
وان ذلك ليس بغيره
عليه السلام والحق
باسم الله
الرغبة الاولى
والا لم يقيد

مطالعہ ادبیات الفریضۃ

المضادة
والنابذة

انما لا يميز للاختلاف ولا يميز في ايضا ونقول نعم ارايت الذي ليس عبد اذا
 والقرطبة العوام على النسخة عن العباد حتى مع عدا شاعة وضع التكرار
 جزاء عبد القتل فوقع العوام فيه كماء عبد لا ينجي وعملوا به في العلة الا
 والعلة لا ان القتل بعده مكره ولو صغر وكولو القوا العوج بقطع ويقدر على
 يقدر الثانية بسجدة لطلب الكمال فان عبد الثانية بسجدة يتم الصلوة
 ولا يقدر وتلقوا اذ بعد الاول مكره وبعد الثاني غير مكره لكن لم ينسج
 القتل وكذا ولو اربع بعد فراغ الامام المقيم المقيم وبعد فراغ امام
 المسافر لم يحرك لكونه صلوة بخالفة لصلوة امامه والاصل بخلاف المشي والشافعي
 للاخراجه والاصل كماله احسن ان يكون كذا في شرح الجمع ولو كان من سنة النظر او
 الجمع فاقم او خيل بقطع عا شفع صيانة عن البطالة اذ لا وتر كماله
 ولا يزيد عليه لانه القتل بعد الاقامة مكره وسنة الخو كاستلح وقيل انها حادثة
 عن البطالة اذ لا يرفع واحدة في السنة والقطع بلفظ نافذة اخرى مكره
 خروج اخر وسجدة الاخر من مسجد اذ لم يبق فيه قبل ان يصلي ما اذ لم يتركه
 حق المسجد لا يكره وسجدة في مقام به جماعة اخرى لكونه مقدرا كالامام
 والمؤذنه والحدس لانه انما ترك للحدس انه ما قبله لا يكره للزوج لانه لا يبيع
 اقتداء فقالوا في النظر والعتاء اذ فيها ترك للزوج انه يكره في الاقيات
 لانه لا تقاد فلا كرامة فيه خالف في الجماعة انه اذ لم يتركه يتركها ويكره
 لانه سنة الجماعة الكسح هذه مكارها وذهب بفرقيتها كماله بخلاف سنة
 الجود او رجاء اذ لم يتركه او استدل لا يتركه بل يصليها عند جسد المسجد
 ليعتد جامعها به سنة التقية وفضيلة الجماعة ولا تقضي السنة التي لا تنبها
 القرض وعند محمد يقضي بعد الطلوع لهما السنة كماله السن فلا تقضي
 مشيئة الا بغير القرض لو قد عهده بولية القرض عن خيلك القضاة فمعه مكره
 له قوله مع فاقته الخ في التقيتها وسائر السنة لا تقضي اتفاقا ولا تقضي
 من القول الطلوع ايضا اتفاقا وبسنة القرض بعد الاقامة الخ الى اي
 حال الخوف وحال الرجاء لانه اذ لم يتركه بل يصليها ويقضيها وقته اتفاقا

لكن

كماله عند محمد يقضي قبل استيفاء لانه الفاشية تقدم ما في الغالبين وعند الرضا
 بعد هذا لانهما شرعا بعد القرض فلا يتخلل بينهما وروى الحسن كماله في وجهه
 او غيرت القرض وغيرت القرض ولا يتخلل بينهما ولا يتخلل بينهما ولا يتخلل بينهما
 واما سنة الجمعة فحكمها حكمه النظر لانه القرض فلا يدخله غير يقضي به
 اذ لم يتركه واحدة من النظر مثلا جماعة لا اذ لم يتركه واحدة من وجهه
 الجماعة وادرك الواحد حتى لانه لا يتركه كماله في يدركه من الوجه
 ولم يترك جماعة يجوز ان لا يتطوع به اذ لم يتركه واحد من وجهه
 مالم ينفذ فانه اذ نوت القرض ومنه اذ لم يتركه الامام والقضاة في الركوع لم يتركه
 كثير فاقامة لكونه عند الزور لا يجوز ولو اذ لم يتركه لكونه في وجهه
 الامام تركه من الركوع لم يتركه لكونه في وجهه بعد سلام الامام تركه
 قبل امام فادركه امامه في وجهه ركوعه حصول الاجتماع فيه **باب القنوت** الرتبة
 بينه الفاشية والوقفة بين القنوت شرط اما الاول فلفظه من سنة صلوة
 فلم يذكرها الا في موضع الامام فيصل مع الامام ثم يركع في سنة يركع في سنة
 مع الامام فلو لم يركع شرط امامه بالعادة واما الثاني فلفظه من صلوات
 راويهم اصل حسن قضائه بافاته يوم الحنيفة على الترتيب من اربع صلوات
 فلو صلح فزاد اركعا في السنة فاشية في سنة فاشية موقوفة على الامام او توقف
 الوان يقضيها قبل الست اذ لا وعندهما فاشية باثبات فعلها فلو قضاهما في
 لفظة موقوفة قبل اداء الست بطلت فاشية ما صلح لوجود الترتيب لكونه في
 الترتيب والاول في لم يقضيها قبلها صحت عند سقوط الترتيب عنه هذا
 مع قولهم او واحد في سنة او واحد في سنة لا في القضاء واحد في سنة
 في الموقوفة الوقتية وادراك السنة واحد يصليها الا في سنة هذه الوقت
 والوتر كالقرض عملا لا اعتقادا حتى لا يتركه حاكم في سنة بخلاف الاما
 فانه عندها سنة فلا يتركه ولو لم يتركه العشاء ولا وضوء الليل في سنة
 والوتر به او الوضوء بعد الاستسقاء لانه لا يتركه العشاء لا يتركه العشاء لا يتركه العشاء
 اخرى ولا بعد الوتر خلافا لافاقته غير باقية كرامة تحت القرض وبطلان

في سنة
 في سنة

في سنة
 في سنة

في سنة

والميل الفريقي

47

من في الصلوات والثالث وقت الظهر فلا يجوز فيه غيره وعند مالك يجوز فيه
 بانه على اوقات الظهر والعصر والحج عند الوقت والامام فيه لثبوت
 الظهر ولا يجوز البناء لانه لا يؤدى بحجة ومن آخر وعند الشافعي يتبين
 اربعاً والاربع النظم فلهما وفيها لفظة كذا كذا من الجاهل والشارع
 الا انه العام وفيه نصرة العقول السطوة قصه وضع الناس بسببها
 او شيب البواب لم يحرم وفيه شرح الجامع الصغير كذا في الحصة المستأجرة هذا
 على طريق الاحمال والاداء فيقبل بقله والمفكر في موضع له امر قاض فيقبل الاحكام
 ويقيم الحدود او يقر على الاجراء كما قال المصنف شرح المتي وهو مختار اكثر من غيره
 ما لا اجتماع الملهة المرساجه لاسيما في كل المواق والوال عالم
 رحمه الله وقيل ما يبلغ سماءه عشرة آلاف وقيل كما مضى السطوة ونقل المص
 في شرح النية عند محمد وهو الشايع زماننا الذي لا ينوب له ^{رواية السطوة} ساجد الا انه من
 السطوة وفوائده ما قبل به ولا يفعل بالكرام والمزارع ^{في سجد السطوة} كالذي
 وكثير الخيل وحكي في جواز الحج حكم المص فيجب الاداء في جميع اجزائه كما جاز
 في جميع اجزاء البحر ولا يفتقر مساحه للجماع وفيه المص في موضع هو
 لاله الحج في مكان واحد متباعد بسمائة الشتاء وعند الامام في موضع فقط
 فاذ لم يزل الشاهد فيجزى لا في جميعه وعند مالك يجوز في موضعين او حال
 يتبين في جميعه لا فيكون العور السهل كذا في كل موضع وفي موضع
 في موضع واحد والشرائط في الحج فيها الخليفة او امير الجاهز لا لا من الموضع
 اتفاقاً وعند غيره للجزء مطلقاً انهما من القرى فلا تقام فيها الحج كما لا تقام
 صلة العيد وانها انما تحذف في موسم الايام ليست شرط واما صلة العيد
 فلا يشترط الحاج بالناسك ولا يعاين لانها مفارقة وقرية الخليفة
 او نحوها كالنكبة والتهليل ما ورد الاحتياط منه كما يختلف فضعف المص
 قال الخليفة له في كل سنة في كل وقت ولم يذكر احد وعندهما لا مذكر طوله ما سبق
 ما ورد انه من كل سنة عقب الخليفة الطولية في سنتها في الخطب قائما على
 طولة خطبة فيمضي بها مجلسه على تلافية والزيادة بالقوى

رواية السطوة
 في شرح المصنف
 في موضعين

والصلوة

والصلوة على التمام كل ذلك شرط عند الشافعي اما القيام فلو تركه
 اما الطهارة فلا نية شرط الصلوة فيشرط لها ما يشترط الصلوة والكل فيها
 خطية والاضداد الاضداد والصلوة للوقوف ولنا اطلاق قوله في كل حال
 اكثر من غيره ونقد المطلق في غير هذا فليس ترك ذلك علاناً في نفسه
 واقول الجماعة ثلثة نسوة الامام وعند الشافعي اربعون كما روي
 اما هدية اقامتها باربعين احراً مقهين ولنا ما روي ان الناس ينفقوا
 عدة التبع لم ينظر في العير وبق منهم اثني عشر رجلاً فيهم يعلم
 الجواز باقل ثلثة اختلاف في الاقل عدداً قال ابو حنيفة ومحمد اقل الجماعة فيها
 في محاذات المرأة وحيلولة المارية ثلثة لانها اقل الجمع وعند المصنف
 في اصل اثبات لاق للثني حكم الجمع كما في الميراث والوصية فيجمع الجمع
 بالثني عليه لاعداءها ولو قف امراته في صف الرجال فقد صلوة
 اربعة رجال اتفاقاً مع جانيهما وخلقيهما ويتعدى الفساد اثني عشر
 الواحد الصقوف عنه لانه لا اثني عشر جماعة فيجمع اربعها صغاراً فيجمع المقلد
 والامام لا عند هذا واذ اوقفت ثلث فقد صلوة حجة رجال ويتعدى الى
 آخر الصقوف اتفاقاً واذ اوقفت ثلث فقد صلوة ثلثة رجال ولا يبعد اتفاقاً
 ولو وقفا ثلثه في طريق الحج بسم الامام والقدم اوبى الصقوف انه اقل
 فيجمع اقداره من خلفها عنه لاعداءها وثلثة في اتفاقاً واذ اوقفت
 لا يجمع اتفاقاً وقيل بمقتضى اعلاء الاثني عشر حكم الجماعة ولو نفر اقبل
 محمودة يستأنف لفوات شرط الحج قبل انعقادها لانه الركن
 لانه الابد السجود والجماعة شرط الحاق الركعة عنه وعندهما لا ينافي
 بل يمتنع الحج الا انه نفر اقبل شرع لانه الجماعة شرط للشروع عند هذا وبطل
 صلوة الحج بخروج وقت الفجر وشرط وجوبها ستة ايضا الا ان بعض فلا يجزى
 على انما طريق والركعة فلا يجزى على النساء لا يشترط لها الحدة والركعة
 فلا يجزى على المصنف طهر ايضا والركعة فلا يجزى على العبد لا يشترط الحدة المص
 وسلامة الغيبة والركنية فلا يجزى على الاعرج انه وجد قائلاً خلافاً لما

راجع الى
 الخطيب

وكل اختلاف في الراجح إلى ما لا يجرى ولو وجد أعوانا عنه ويجوز
أنه المقتضى للرجح اتفاقا وهو خارج النظر الكاد يصحبه التراجع عليه
عند المدعيون بل في قوله من الحق ما يصح المدعى الشرط إمكان الرجوع
وعندها لا يجرى ما لم يختره حتى يثبت المسألة في مقام التحقيق مسافرا ومنه
لا يجرى عليه المساءل والمعدور له إذا ما اجترأ على فرض الوقت لانه الحق
فمن سقطت العذر زاد أسقطا فقد زال العذر فيلزم ما موركا لفقره في
المرافعة والمدعي أن يثبت فيها خلافا لفرقة لانه فرضهم هو العلم بغير
كالافتقار بالشيء وثباته العذر بآثار بالشهود وقعت جهتهم فرضا بخلاف
الشيء فإنه ليس بأمر أصلا وينبغي أن يجوز أداله الحق أدله بغيره
سواء العذر ومنه لا عذر له لوجه النظر فيها جازم الكراهة خلافا لفرقة
أن الحق فرضه عليه فلا يجوز تركه وثباته أدلى فرض الوقت فوقه موقعه
ثم إذا سعى المهاد للتحقق والامام فيها أدله بغيره عن صلح الحق بسقط
فقره بغيره التبع يحل عليه أو بانفصال عنه فإنه إذا أمسك الأمر
وأنه لم يثبت أنه يثبت بعد أقل لا بسقط اتفاقا وقيل بسقط أيضا وقال لا
يملك يدرك الحق ويشرع فيها لا يتوافق لا بسقط بآثار منه وهو السبق بل
بالإجماع وهو قول له أن السبق حكم الأدلة كما أن السبق حكم الشقة وكما
للعقد والاشقة إذا كان النظر بجاعة في المهر يومها أو يوم الحق لانه
جامعهم بسبق قبل بجماعة الحق ونحو ذلك لها ولو تركها لم يمتنع لا بسقط
النظر بجاعة كذا في شرح المحقق ومنه أنه كراهة الشبهة أو سجود السهو
في جملة لقوله من مدرك الامام في الشبهة يوم الحق فقد أدرك
الحق وقال المحقق في نظر الملم يدرك أكثر الثانية لقوله من مدرك كراهة
سبيل الحق فقد أدركها إذا خرج الامام أو قام للصعود والتعير به لانه
عادة العبد أن يتخذ للأوام كما حالها فقيامه وإذا أراد الهوى
خرجت ولا يسلط اتفاقا لامتدادها الحق لاعتناع المأمور والمأمور الثاني
دونه القيد لانه جازم اتفاقا لثبوتيه من الاجتماع ولا كلام إلا كلام الناس

أو العذر خلافه

أن يحلوه

فقط
أو يشهدون

المتحدة

المتحدة لميل المطالبين اليه وقيل مطلقا والأول هو الأولى لانه غير لا عند عادة
فلا يجرى الاجتماع كذا في اصلاح الايضاح بالاشد وأوقع في الخلل فلا بد
ولا اختلاف حتى يفرغ من خطبته وقال في بيان الكلام بخروج الملم من
في الخطبة لعدم الامتناع للحل قطعا ولم انه الكلام بغير الكلام عادة فأدلى الحكم
على السبائك السفر واختلف عند سكتات الخطبة على النحو في بيان وعندها لا
والأحوط السكوت على ما بعد ولا فرق بين خطبتهما وخطبة العبد لا يلازم
فأنسجوا ولا يفرق بينهما فانه لانه لا يجوز العذر لا يجوز في النقل وقرئ
في القصة ويجب الشك في ترك البيع بالاذن الأول لقوله تعالى هوذا اختل
واختلف في الأول فيه هو ما بعد المعود لانه أول وضعه لوجوده ومن
الرسول وقيل ما قبله لانه أول زمانا لكنه أخذ وضعا وشرعا عقلا ومنه
حيث كثر التماسر والأول هو الثاني لا طلاق قوله تعالى إذا فدى كذا
في الاختيار فإذا اجلس على الشكر أدله بغيره تأييدا وبسقط بقوله
للجهد لم لا اختلاف في الصفوف مستحقين فإذا سعى الخطبة أقيمت
بعد ثلثة عند الإعراف ماروى أنهم فيلزم بعدها الرضا عن خطبة كعتين
وعندها روي لقوله من شهدتمكم الحق فليسوا الرضا بعدها رويها
الاختلاف في السنة لانه لو كان أدله بالجماعة علمه إلا الحجة موضع
بشك كجواز الجمعية أنه يثبت النظر مع سبيلها لكن قال في سنة الفرض بوقت
أنه أصلي ظهر أدركت وقت ولم أصله بعد لانه لا يجرى الجمعية بغير هذا
عدم من الوقت وهو أظهر والأيقع عقدا كانه وفيه يلزم التقيد
أما بالأول أو الآخر وحرك الأول للأول لا يصدق عليه أنه أول ظهر والأيقع
فقط وهو يؤيد بآثاره ويقاؤه الملم كمد عليه القضاء والأول لا يجوز
الاختلاف في الخطبة والصلوة والأدلة في الخطبة أدلة الصلوة وبالعكس
وما وقع في الأمر من عدم الجواز فدفع الحق عن شرح الشبهة ورايت رسالة
لأنه كماله دفع **في صلوة العبد** في صلوة العبد على ما عليه الحق
لقوله تعالى العلة وتكبروا لله ولعواظهم ولقضاة وشرائطها

الراجح إلى ما لا يجرى ولو وجد أعوانا عنه ويجوز
أنه المقتضى للرجح اتفاقا وهو خارج النظر الكاد يصحبه التراجع عليه
عند المدعيون بل في قوله من الحق ما يصح المدعى الشرط إمكان الرجوع
وعندها لا يجرى ما لم يختره حتى يثبت المسألة في مقام التحقيق مسافرا ومنه
لا يجرى عليه المساءل والمعدور له إذا ما اجترأ على فرض الوقت لانه الحق
فمن سقطت العذر زاد أسقطا فقد زال العذر فيلزم ما موركا لفقره في
المرافعة والمدعي أن يثبت فيها خلافا لفرقة لانه فرضهم هو العلم بغير
كالافتقار بالشيء وثباته العذر بآثار بالشهود وقعت جهتهم فرضا بخلاف
الشيء فإنه ليس بأمر أصلا وينبغي أن يجوز أداله الحق أدله بغيره
سواء العذر ومنه لا عذر له لوجه النظر فيها جازم الكراهة خلافا لفرقة
أن الحق فرضه عليه فلا يجوز تركه وثباته أدلى فرض الوقت فوقه موقعه
ثم إذا سعى المهاد للتحقق والامام فيها أدله بغيره عن صلح الحق بسقط
فقره بغيره التبع يحل عليه أو بانفصال عنه فإنه إذا أمسك الأمر
وأنه لم يثبت أنه يثبت بعد أقل لا بسقط اتفاقا وقيل بسقط أيضا وقال لا
يملك يدرك الحق ويشرع فيها لا يتوافق لا بسقط بآثار منه وهو السبق بل
بالإجماع وهو قول له أن السبق حكم الأدلة كما أن السبق حكم الشقة وكما
للعقد والاشقة إذا كان النظر بجاعة في المهر يومها أو يوم الحق لانه
جامعهم بسبق قبل بجماعة الحق ونحو ذلك لها ولو تركها لم يمتنع لا بسقط
النظر بجاعة كذا في شرح المحقق ومنه أنه كراهة الشبهة أو سجود السهو
في جملة لقوله من مدرك الامام في الشبهة يوم الحق فقد أدرك
الحق وقال المحقق في نظر الملم يدرك أكثر الثانية لقوله من مدرك كراهة
سبيل الحق فقد أدركها إذا خرج الامام أو قام للصعود والتعير به لانه
عادة العبد أن يتخذ للأوام كما حالها فقيامه وإذا أراد الهوى
خرجت ولا يسلط اتفاقا لامتدادها الحق لاعتناع المأمور والمأمور الثاني
دونه القيد لانه جازم اتفاقا لثبوتيه من الاجتماع ولا كلام إلا كلام الناس

المتحدة لميل المطالبين اليه وقيل مطلقا والأول هو الأولى لانه غير لا عند عادة
فلا يجرى الاجتماع كذا في اصلاح الايضاح بالاشد وأوقع في الخلل فلا بد
ولا اختلاف حتى يفرغ من خطبته وقال في بيان الكلام بخروج الملم من
في الخطبة لعدم الامتناع للحل قطعا ولم انه الكلام بغير الكلام عادة فأدلى الحكم
على السبائك السفر واختلف عند سكتات الخطبة على النحو في بيان وعندها لا
والأحوط السكوت على ما بعد ولا فرق بين خطبتهما وخطبة العبد لا يلازم
فأنسجوا ولا يفرق بينهما فانه لانه لا يجوز العذر لا يجوز في النقل وقرئ
في القصة ويجب الشك في ترك البيع بالاذن الأول لقوله تعالى هوذا اختل
واختلف في الأول فيه هو ما بعد المعود لانه أول وضعه لوجوده ومن
الرسول وقيل ما قبله لانه أول زمانا لكنه أخذ وضعا وشرعا عقلا ومنه
حيث كثر التماسر والأول هو الثاني لا طلاق قوله تعالى إذا فدى كذا
في الاختيار فإذا اجلس على الشكر أدله بغيره تأييدا وبسقط بقوله
للجهد لم لا اختلاف في الصفوف مستحقين فإذا سعى الخطبة أقيمت
بعد ثلثة عند الإعراف ماروى أنهم فيلزم بعدها الرضا عن خطبة كعتين
وعندها روي لقوله من شهدتمكم الحق فليسوا الرضا بعدها رويها
الاختلاف في السنة لانه لو كان أدله بالجماعة علمه إلا الحجة موضع
بشك كجواز الجمعية أنه يثبت النظر مع سبيلها لكن قال في سنة الفرض بوقت
أنه أصلي ظهر أدركت وقت ولم أصله بعد لانه لا يجرى الجمعية بغير هذا
عدم من الوقت وهو أظهر والأيقع عقدا كانه وفيه يلزم التقيد
أما بالأول أو الآخر وحرك الأول للأول لا يصدق عليه أنه أول ظهر والأيقع
فقط وهو يؤيد بآثاره ويقاؤه الملم كمد عليه القضاء والأول لا يجوز
الاختلاف في الخطبة والصلوة والأدلة في الخطبة أدلة الصلوة وبالعكس
وما وقع في الأمر من عدم الجواز فدفع الحق عن شرح الشبهة ورايت رسالة
لأنه كماله دفع **في صلوة العبد** في صلوة العبد على ما عليه الحق
لقوله تعالى العلة وتكبروا لله ولعواظهم ولقضاة وشرائطها

تلكها

منه انما لا يرد في بيتكم والحق الصفة انما لم يلق احد الشقة بهلها
 الرجال والنساء لعدم وجود حيا وبقائها لا مشقة ولا مشقة
 لانهن ما حرجا وعد الشاقي لانهن ما كانه صيا لا يبعد الا يبعدوا
 ما بعد كسر وهو شجرة زينة الدرة بسره لانه الصاوية احرى الحار
 الهلة والناد الخجنت يقال له بالترك حوفاه يستعمل الصاوية ان وجد الحلق
 والا فالقراج ادعاء خالص وغسل باليد وحسن الخلق وهو يستعمل
 ورقه كالمناولة والنجع عاياه فيعمل حتى يصل الى الا بالي القت منه
 ثم يخرج عاينه لانه التمام شرفه لانه في العمل لا يبعثه
 ريق فانه خرج من شغل ولا بعد عمله ولا يذوقه لانه شغل ووقوه
 ليس الزرع الى اليد بالظهر الخلق وسر الشقة خوف ثلوث الكف لاجل
 الزوج وينشف ثوبه للابيض الكف ويجعل الحشف وهو عطر
 من شاة طيبة ويجوز سائر الطيب سوى الزعفران والعروس فانهما طاه
 اذنه الحقة فلذا بعد الحمام عاياته وحشيه والكاهن عاياه مساجد
 بسعة مواضع الرجلين واليدين والميدي والميدي للتواضع ولا يستر
 ثغره وحشيه ولا يقصر فقه وشقه ولا يستر لانه كليم الله
 وهو مستوف عناية بكيفية وسنة كفي الرجل يمس وهو من الملك اللوم
 وانزلة لفاقة وهما من القرية الى القدم ولا يجوز من اعتبار الرجولة
 وبسبب بعض المشاخر العامة وعد الشاقي بكيفية ثلث ثغاف
 ليضرب كفي ياروت عاياته يراعه كفي في ثلث ثغاف ليضرب كفي
 ولا عامة ولنا ما روي عن عاياته كفي في ثلث ثغاف ليضرب كفي
 في ثغاف وهو اعلم منها لقوية ويدها وكفايته اركافية كفي الرجل اذا
 ولقافة دونه القيمس لقوية من كفي في ثلث ثغاف ليضرب كفي
 حذ الشقة في ثوب واحد جان والماهي كالباليح والكفاية اوله كثر لور
 وكل المال وسنة كفي المرأة في كاهن القيمس وهو من الملك اللوم
 كفي لا يخرق صده كالادع وسجارت في الدرع يستر الشعر انز ولقافة

المشقة في العروق الى
 العروق في العروق الى
 العروق في العروق الى

المشقة في العروق الى
 العروق في العروق الى
 العروق في العروق الى

المشقة في العروق الى
 العروق في العروق الى
 العروق في العروق الى

المشقة في العروق الى
 العروق في العروق الى
 العروق في العروق الى

المشقة في العروق الى
 العروق في العروق الى
 العروق في العروق الى

منه انما لا يرد في بيتكم والحق الصفة انما لم يلق احد الشقة بهلها
 الرجال والنساء لعدم وجود حيا وبقائها لا مشقة ولا مشقة
 لانهن ما حرجا وعد الشاقي لانهن ما كانه صيا لا يبعد الا يبعدوا
 ما بعد كسر وهو شجرة زينة الدرة بسره لانه الصاوية احرى الحار
 الهلة والناد الخجنت يقال له بالترك حوفاه يستعمل الصاوية ان وجد الحلق
 والا فالقراج ادعاء خالص وغسل باليد وحسن الخلق وهو يستعمل
 ورقه كالمناولة والنجع عاياه فيعمل حتى يصل الى الا بالي القت منه
 ثم يخرج عاينه لانه التمام شرفه لانه في العمل لا يبعثه
 ريق فانه خرج من شغل ولا بعد عمله ولا يذوقه لانه شغل ووقوه
 ليس الزرع الى اليد بالظهر الخلق وسر الشقة خوف ثلوث الكف لاجل
 الزوج وينشف ثوبه للابيض الكف ويجعل الحشف وهو عطر
 من شاة طيبة ويجوز سائر الطيب سوى الزعفران والعروس فانهما طاه
 اذنه الحقة فلذا بعد الحمام عاياته وحشيه والكاهن عاياه مساجد
 بسعة مواضع الرجلين واليدين والميدي والميدي للتواضع ولا يستر
 ثغره وحشيه ولا يقصر فقه وشقه ولا يستر لانه كليم الله
 وهو مستوف عناية بكيفية وسنة كفي الرجل يمس وهو من الملك اللوم
 وانزلة لفاقة وهما من القرية الى القدم ولا يجوز من اعتبار الرجولة
 وبسبب بعض المشاخر العامة وعد الشاقي بكيفية ثلث ثغاف
 ليضرب كفي ياروت عاياته يراعه كفي في ثلث ثغاف ليضرب كفي
 ولا عامة ولنا ما روي عن عاياته كفي في ثلث ثغاف ليضرب كفي
 في ثغاف وهو اعلم منها لقوية ويدها وكفايته اركافية كفي الرجل اذا
 ولقافة دونه القيمس لقوية من كفي في ثلث ثغاف ليضرب كفي
 حذ الشقة في ثوب واحد جان والماهي كالباليح والكفاية اوله كثر لور
 وكل المال وسنة كفي المرأة في كاهن القيمس وهو من الملك اللوم
 كفي لا يخرق صده كالادع وسجارت في الدرع يستر الشعر انز ولقافة

وهو من القرب الى القدم وحقه تربط على تليها فوق الكفاية وكفايته اوكافاة
 كفة المارة الارز وحار والفاة وعند الضرورة يكون الواحد فيها ولا يفرق
 عليه بالضرورة وسخت الايض ولا يكتفى الرجل الا فيما يجوز به حال
 جوده كما يفيد ونحو الكفاية ونحو قدره لا يخرج فيها ونحو ط الكفاية
 ثم الارز عليها ثم يفتى الميت ويوضع على الارز ثم يلقى الارز من قبل
 يساره ثم من يمينه ثم الكفاية كذلك او يلقى من قبل يساره ثم من يمينه
 والمرأة تكبر الرجل ويجعل شعرها فصرته على صدرها فوقه او فوق الذراع
 ثم الجازفون ذكرها والشوخت الكفاية ويحقد الكف من الخلف ان يثبته
 ولهم كفة المرأة على زوجها ان لم يكن عند الذكور وعند محمد لا يرفع الا ينفذ
 الكفاية وهو من مؤنة ولوعلم بعد الاذراع ان الكفاية لا يميل الماء الى
 بعض الاذراع ان كان قليلا من العنق يرفع ويغسل عندها خلافا لغيره وان
 كثيرا يرفع اتفاقا **فصل** في السلفة والكرامة لقوله تعالى ومن علمهم
 ولقوله تعالى صلوا على النبي واوليائه فلما اجتمعوا على ان يرفعوا
 في الصلاة فانه اقامها البعض سقطت عنه الباقي والافاعوا وشروطها
 السلام الميت فلا يصح على الكافر وطهارة فلا يصح قبل الغسل او اولى النية
 بالتقدم فيها السلطة لا تباين النية ثم العاقبة لانه تباين وكذا من لم يرفع
 ثم لم يزل لا يثبت خاتمة الوتر يقدم منهم الاوتى والا فرب الى الاجرة
 فان تقدم على الاوتى مع كونهم حيا الميت ولو ادركهم يجوز وقول الاولين
 ان ياذن لبعضهم فان ما عرفت ذكره السلطة وتباينه وامام حتى يلاذنه
 اعاد الوتر ان شاء هذا ان لم يرضه وانما ان اقله لا وهو صورة الاعادة لا
 من شرطه والسلطة الاعادة كالولاية الاقدم ولا ينافي غير ذلك
 بعد صلوة الا بعد صلوة ولا يجوز تكرارها خلافا للشافعي في تكرارها على
 النية فوجها فوجا لانه من صفات عدم لانه التكرار موضع الاك
 لا يحكم الا شيئا من على الشرب وان دقته بلا صلوة على غير ما لم يثبت
 بقية لقوله ثم هذا اذا قيل التراب عليه والاخرى ويقوم الامام جهاد

مجلس
 ربي التبت

انما على التراب من غير اية
 من غير التراب
 بعد

العدو

العدو لانه محل الاعادة والشفاعة لاحد الرجل والمرأة وكبره وتبنيها
 ثم ثابته وقيل على النية بعد ما تم تأليفه ويدعون له واليت واليت بعد
 وليس فيه دعاء بعينه ثم يكره ما يوق ويسلم عقيبها يتبعه في الحال
 والحفظ كماء الصلوة وينوي الميت ما ينوي الامام ولا يرفع صوته وينسليم
 الحنازة كماء الصلوة فانه يركع الا شاذج لم يسطرحة مسل وقال في رواية
 كماء العدو ولنا انه الحاشية بنسخته وزع المجتهد فيها فلا يقاس
 ولا قراءة فيها وعند الشافعي بقرار الفاحشة لانها صلوة من وجه ولا يقرأ الله
 انهم لم يوق ثابته صلوة الحنازة قراءة ولا تشهد لانه للعدو ولا يعود فيها
 ولا يرفع يد خلافا للشافعي لما روى ابن عمر رفعه عن النبي ولنا ما روى ابن عمر
 لم يرفع سوا الايدي ولم يبدعها قوله ولا يرفع الا سبع مواضع الا الاوتى
 ولا يستغفر لصبي ولا لمجنون لعدم ذنوبهما ويقول اللهم اجعل لنا وطنا
 ازمقا ما يتقدم منا ويقتل لنا من لا اللهم اجعل لنا حيا يتوا وذخرا
 لنا من يوم القيمة واجعل لنا شافعا مشفعا اذ يقول الشافعي
 ومن بعد تكبير الامام لا يكره حتى يكبر اخر وكبره وقال ابو بكر يكره ولا
 يستقر كما كان حاضرا حال التحية لم يقبل على سائر الصلوات ولها ان كل تكبير
 كربة فاذا كبر في الامام لم يركع فضا فخلق الاستدعاء هو مشروع بعد الفاع
 ولا يجوز ان يكتب السجدة او القس حوان لعدم الركوع والسجدة وكبره
 في مسجد جماعة خلافا للشافعي ومحمد بن النضر لا لا يركع بمجوز اتفاقا
 ان كان الميت في لانه المساجد التي المكتوبة وجوز التواضع ان كان
 خارجا اختلفوا في شاذج ولا يرفع على عموه وسموه كانه خلافا للشافعي وعلى
 الاكثر اتفاقا ولا يرفع على غايته ان البلد اتفاقا وان خارجا يجوز
 عند الشافعي في لونه الكبار ومنهم من يرفع على صهيول المسجد وانما عاد يجوز
 على العفو مطلقا ومنه المدينة صلوة على النبي وهو الحجة ولنا انه يرفع
 في المساجد وصلوة على سائر البشر والاعاءة لا يجوز بالكل ولا اكثر حكم الكل
 فالدعاء عدم وان الميت بمنزلة الامام حتى لا يجوز ان يخطب الميت وقلوبهم

وهو تكبير العدو خلفها

والشافعي انما على التراب من غير اية
 من غير التراب
 بعد

وهو تكبير

الحق

۵۸

عنه الف

26

[illegible][illegible]

الثاني فلا يلزم التعلق من كونه ولو جعلناهم الوجهية أو الامامية
 لتقدم ذاتها وقيل وكذا ان يتصور جهة الوجه لوجود التشبه بعلة
 الصور لكن يجوز ان الكراهة لتقدم قبله ولو خلقوا حولها وما كان الامامية
 حاز لعدم التقدم والتشبه وان كان الامامية خارجا بحادث صلقة من هو
 بعدها مطلقا وصلقة من هو واقع بها من الامامية كما جاء لعدم تقدم
 من كونه وعدم التشبه بالجوهر صلقة من هو واقع بها من الجاهلية كما جاء لعدم تقدم
 ويجوز الصلقة فوقها لانه القيد في العوض مع هوها الى الاحاطة حتى لو
 على جمل مرتفع جاز في ذلك تركه العظيم **كتاب النكاح** في بحث النكاح
 يستحب له ان يناسب لتمام المال والدين والخلق والاشياء والتواجد وغير الظواهر
 يستحب بها لانها منزلة لا للذوق قد فيها تشبه الصلقة كما في قوله تعالى
 القبول الصلوة وانما الزكاة ولاه الصلقة لغة الملة والركعة لغة المال فيناسب
 الحج بينهما ولاه الصوم لغة النفس وهو طاعة وقوة والافتقار والركعة لغة
 حارة الفقير وهو طاعة ضعيفة فقوى جهة التقدير فيها ودينه قد ثبت على
 عمل كونه المار بدينه تشبها بفقير لا من غنى مسلم لا كافرا ولو فقهنا غيره
 فليكن له دينه مع طاعة طاهر لا ينبغي لهم في مسخ اموال الناس ولا يوافق
 في ما يملك له المولى من الاضداد بطلان على الحاكم والشكوك بعد الصلوة مع
 المتفق على ان كونه من كونه احسنه على اعطى الى الاموال والفرع وقد ثبت
 متعلق التملك احرازه المبيع وشراؤه بها العقل فلا يجب على الجاهل والمبيع
 فلا يبيح العقل له ان يملكه مرفوع عنها والاحالة فلا يجب على الكافر لانه ليس
 بجاهل بطبيع الفرع والمرتبة فلا يجب على الرق وكله جاز فلا يجب على الفقير حق
 فلا يجب على العتاة الا في ما فاعه على الجاهل فلا يجب على الموهوب ماله بغير علمه
 وحاجته الى الصلة فلا يجب الادراك والى والادراك والى ولا يجب لكونه لا
 ينوي بها التجار ولا قد يملكه الموتى لا فيها غايتها فليكنها غايها
 لكانا فلا يجب على المالك فلا يجب تفرقه من ماله الاصل ولا يحسنه
 والاصح ولا مكات ولا مدونه مطالبة العاد كتمه المبيع والركعة الما

[illegible]

التعريف من الخبر الذي في قوله الثاني لكونه كغيره بعد المائتين في كل عشرة
الحق في عشرة مع اربع حقائق ثم بنت حقائق اربع حقائق المست وتلخيص
ثم بنت لونه مع اربع حقائق المست واربعين ثم حقه الحجب في حقائق
ثم بنت الفضة بعد المائتين والحجب هكذا مع غيره في وعد الشافعي
اذ اربعة مائة وعشرين يقرب الواجب في حقائق تلك بنات لونه لا يلائم
اربعة مائة ثلثين فيها حقه وبنات لونه اربعة مائة وخمسة الى
مائة واربعين فيها حقه ومنه بنت لونه لا يلائم اخواته واربعون في دور
هكذا في ذكرى اسمه قالوا اذ ادت الابل على مائة وعشرين في كل اربعين
بنت لونه في حقه ولنا ما روى انه كتب لعروب حقه انه ما زاد
على المائة والعشرين في كل عشرة وما ذهبا مذهب على واثم معدود وهما
مع امة السجادة وكان على عامل الصدقة وهو علم بحالها وما رآه لا يفي
الواجب ما دونه وما رويته مثبت لمرارة الواجب فالعمل بالثبت او لو
ادما كان سانه فثبت منسوب الحجب ونكر العراج اذ ما هو عظيم
سواء فيتم احدهما الى الآخر **فصل** في ركعة ساعة البقر والسحر
من تلتبب به البقرة لكونه الضابط فاذا كانت تلتبب ساعة فيها
ساعة وهو مائة لسته **والثانية** اوتسعة الى اربعين فيها مائة
فهي مائة لسته وطعمه الثالثة اوتسعة هكذا روى عنه وماله
في قوله انه يبلغ الستين هذا عنده وعند الامام الحنفية
فيم تلك روايات الاول ما قاله المشرك به اذ اذ تقوم الستين ويجعل
البقرة اربعين ويعلق خطه انه زاد واحد وجعله اذ زاد اثنان وتلك
اجزاء ان زاد ثلثه هكذا الى انه يبلغ المصاف والثنائية كما قال لها انه
التي لم قال لها لا تأخذ من ايامه البقر شاة وقد قربت عابيه الى اربعين
الستين واجاب عنها الامام بانها فسر بدعاها فلا يثبت حجة والثالثة
عفو الخس في مائة وربع مائة ما روى انه قال لها لا تأخذ
ساعة البقر ايامه الى اربعين والخمس مائة الى الستين

ما روى

شاه

فصل في

الحج من رويته
في قوله
شهر ربيع على
شهر ربيع

شاه
ثلاثة

تعبه

في قوله الثاني
في قوله الثاني
في قوله الثاني

يقال اوتسعته اوتسعة وبعده ستة اوتسعة او تسعة او تسعة
وهكذا يحسب ما زاد عشر في كل تسعة تسعة اوتسعة واما اربعين مائة
اوتسعة لكونه مائة في كل تسعة مائة البقر فيم البقر بعشر مائة
القيم ليس اقل من اربعين مائة الفهم ركعة لقضاء من انصاب فاذا
اربعة مائة فيها شاة وكل اذ اوتسعة اذ اوتسعة واحد وعشرين فيها شاة
الواحدة واحدة فيها تلك شياه الى مائة فيها اربع شياه ثم في
مائة شاة والتمناه افعال البية والمضموه فيم البقر بعشر مائة
فيكون له الركعة ويؤخذ الصدقات التي هي مائة لسته مائة امة القيم
احترج به البقر والابلا في الشيء من الايام مائة لسته ومائة الثلثة
مائة لسته من ابلا الجذع وهو ما الى علمه اكثر لكونه في الحج لا يجوز تقاها
لانه الركعة ولا في النجاسة وفي الضاة جاز في النجاسة او مائة في الركعة
لا يجوز عندنا ويجوز عند الشافعي فيساعى التحنن ولنا قوله لا تؤخذ
في الركعة الا الشيء لا فرق بين الركوع والابلا في البقر والقيم والمضموه لا فرق
عليها واما الا لا يؤخذ الا ان لا التوردد بلطف الا ان في كل ركعة
فصل في ركعة ساعة الحبل اذا كانت الحبل ساعة وكذا وانا فيها الركعة
خلاف لما قوله لم يرضى المسلم صدقة عليه ولا في نفسه ولم يرضى
كتب الى العيلة في صدقة الحبل خيرا رايها الحبل على عاقر وسن افعاله
شاعطى من كل فرد دينار اذ شاة فقهاده اعطى من في حقه اربع
عشر فانه متساوي العمل والافق الى افعاله بلغ شياهه وهو حقه قبل
ثلاثة اذ ان الدهر ليس في الذكر الحلق في اتفاق لعدم التماسك
والتمسك بخلاف الذكر الحلق من المأكولات لوجود التسوية فيها الامام
حتى لو كانت الامانة في اتفاق باليهاد ولو كانت لليهود او الكوب
او الحرا لوجب اتفاقا في الاثبات لخصم الامام وهو ان لا يوجب
لا لكان التماسك من غير الآخر وهو رواية لوجب لعدم التماسك ولا

فصل في

فصل في

في قوله

والعشر والعاج والكفارات والذبح أي غير المحرم وصدقة الفطر
والخراج لا يملكه ليس شيء إلا به عما أتاه المال له لا له الميراث عا راب
الأموال مراع وعذا الشافعي لا يجوز بيعه لا يملكه له الميراثية تعلقت
بمحل ولا يثاب في بيعها كالهدايا والنضار وإنما إذا أداها البعير عشت
مع الإبل حاشية اتفاقا وقدما شاع فيها شاة فدل أنه البعير قائم مقام
الشاة قيمة وأغلا يجوز في الهدايا والنضار إهلاكه المقصود منها إراقة الدم
وتسقط الزكاة بهلاك المال أي كله وفي بعض النسخ النضاب كما أنه مال
بعد الحول يجوز بيعه للمحل على النضاب أي كله وهكذا قيل إلا إذا سقطت
الزكاة ولم يلزم قضاءها وقال الشافعي لو هلك بعد التملك يلزم القضاء
ولو قبله لم فيه قوله ولا يلزم القضاء بالاحتلاك اتفاقا ولا يخترع إنما
عند الخدمة وحده مطلقا بهلاكه له الزكاة بغيره ذمته فلا يسقط
بالحلاك كصدقة الفطر ولنا أنه الواجب جزء من النضاب فعند الحلاك
لم يسبق أصلا وفي الاحتلاك يبقى قيمة بالتمتع بخلاف صدقة الفطر
لأنها من الذمة والمال شرطه وإن هلك بعضه أو بعض النضاب سقطت
حصة أي حصة الحلاك بغيره لو هلك عذوله غفامه أربعين من النضاب سقطت
ولو هلك عشت منها بغيره ثلثة أرباع شاة وفيه الحلاك أو العفو أو الإكراه
أنه وجد بغيره لو هلك بغيره غفامه ثمانية يجب شاة ولو هلك جزء منها
يجب ثلثة أرباع شاة نعم النضاب يلزم أو العفو ثم يعرف النضاب
بلى الثاني ثم يعرف النضاب بلى الثالث عند الإمام في الأول سائلا وعلا بغيره
لنصف الحلق الأول وإن زاد المال بعد صرفه أو العفو الأول يعرف إلى
الشيء سابقا فينقص من النضاب الزكاة فتعلق النضاب بدوله العفو وعلم
يتعلق بها ولو هلك تبرع ما تقدم من الأصول بعد الحول أربعون من غفامته
شاة مثلا يجب شاة كاملة وعند محمد يجب شاة أو عند الإمام ولنا أنه لا
يعرف أو العفو في النضاب وإنما الزكاة يتعلق به فيجب النضاب كامله
أصلا وأما عند محمد فلا يغيره نصف المال كذا النضاب ونصفه أو العفو

ع
الزكاة
التي
الزكاة
التي
الزكاة
التي

الزكاة
التي
الزكاة
التي
الزكاة
التي

والزكاة الفطر والتسليم والشر والتسليم والحجر لعدم الإمامة غالبا و
كالعدم ولأنه الموقوف فله من حقه ما لم ينزاع فيها من ماله كما في
منها الخجاجة وإذا كان له الميراثية منه فبذلك الزكاة في الفطر لا يجمع فصل
ويؤد في الأوقاف والبلاد جمع محل وهو ولد الغنم والأغنام مطلقا
جمع عذول كسر العين ونشد يدل عليه وهو ولد البقر إلا أنه يجمع معها كبر وعذ
الزكاة في واحدة منها وعذول في واحدة منها يعني أنه كما له رجل مثلا أربعون
غنما فدل أن أولاد قبل الحول أو استقار صغارا فيهلكت الأمهات وبقى
الأولاد فتم الحول عليها في وجوب الزكاة لم يمتص من الخلاف حكمه إلا يعرف
سألا باحتية عنها فقال يجب فيها شاة مسته فقال أو جبر ما هو أكثر
من قيمة لها وفيه أمر وثابت ساعة فقال لا يجب لها فقال أو أخذ غير الشاة
من الزكاة فتأخذ ساعة فقال لا شاة فيها من منافعها أخذ كل مجتهد
قوله لا منها أخذ لا لو أخذ من الصفار مسته لم يملكه ولو أخذ منها
لغيره لم يملكه بالراء ووجه قول أبي يوسف أنه لو لم يجب للفقير ولو
من الشيء لغيره لا يملكه فوجب منها رعاية للمساكين ووجه قول زفر أنهم
الغنم مثلا يتناول الصفار والكبار مسته لو حلف لا يأكل من الغنم حنث
بالحلف فيجب عليه النضاب ولو بقي كسب هو اتفاقا لا في الميراث أي
أي حجب بغيره فيما عدل على من الميراث والأموال والقوام وفي ما أعدت للحمل كالزكاة
حاشية بغيره ولم
عند أبي حنيفة لا مطلقا من النضاب ولنا قوله في ليس العوام والموال
صدقة أو الصدقة مقيمة ببلادة فأنقذه حديث آخر والعقوبة وفيها أن
من البيت أكثر الحول لعدم الإمامة وكذا لا يجب الزكاة في الشاة المسته كذا
ما أوردناه إلا أنه يبلغ نصيب كل منها نصيبا لأنه كل واحد يكلف ما عليه
ومن وجب عليه شيء أو مسته بغيره يعلم الشاة كالحقبة مثلا يسته
بجواز فلم يوجد عليه حق فلا دفعه إلا أنه يثبت لغيره مثلا في الفضل
من الغنم أو دفعه بغيره كالحقبة مثلا وأخذ الفضل من القيمة فالحقبة
بالأكبر وقيل لها المساعي فبأي شاة أخذ ويجوز دفع القيمة الزكاة

نصف شاة

ع
الحقبة

باز

مكتبة الادب والفن

الفضة

١٠
الذهب
والفضة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ثياب كل مائة ذهب و الفضة ثلث ثياب و ثلثهما احدى الى الآخر بالقيمة
 وعند هذا الجواز ثلثها بالقدرة معتبرة و هو من الزكاة لا القيمة ولهذا وجب الزكاة
 في الزبدية ان يبلغ ثلثها و لو لم يبلغ القيمة و لكن اعتبر بالقدرة ثم انضأ الى
 العمل لا القيمة لانه الثمن لا يحل لها القيمة و في باعتبار القيمة كما في
 التجارة بخلاف حال الانفراد لانه القيمة ساقطة اذا قبلك التجارة ثلثها
 و معتبرة في التجارة و بخلاف المضادة و المعزلة لهما الثمن شامل لهما
 و لانه الثمن و ذمة عنهما و ثمة الخلاف في نظر فيما اذا كان له لو احدث ما
 و حرم و ربما و حرم دائره و قيمة الذانير لا يتساوى حين درهمها
 ففي قولها يجب الزكاة في كل من الثماين بقدمه لانه ثلثها الفضة ناقصه
 بر بعد و حرم دائره ربع لثواب الذهب في قيمته بكل ثمنها و بضعها
 بكل ثمنها و عقوله لا يجب في الفضة لانها من حيث القيمة لم يبلغ ثلثها
 لانه الثمن لا يحرم دائره اقل قيمة من حين درهمها و هو المعلوم انه
 مائة و حين درهمها اكثر من حرمه عشر دينار فيجب الذهب و يتم استفاد
 من حين طلب اليه فانه كان حاصله بسبب الاموال الا و لا و الرباح يتم
 اتفاقا و انه كانه بسبب كل الشئ و الهبة و الارث يتم عندنا و لا يتم
 عند الشافعي في قوله لا زكاة في مالحة يجوز عليه الحول و لا يذم مال مستقل
 و اما الاولاد فيبيع الاموال و لنا قوله عدم اعلم انه من سنة شجر او يذمه
 فيه الزكاة فيما حدث بعده كذا لانه في حرمه حتى يكثر السنة هذا خلاصة
 و ما رواه عام او حمل ما رواه على غير المتجاسين على الجاهلين و لانه
 لا يثبت له الحول لم يستفاد منه و هو وضع اليسر و لو اعتبر لكل استفاد
 مع كسبه لانه لا يذم الى الحج و حرمه فكذلك الحول على الجميع حكاه
 و حكمه فزاد الثواب به و قيل اليسر في خلاف الفسار لا يتم اتفاقا لا بقدر
 و الثمن بخلافه انما يثبت له الحول حيث لا يثبت له الحول الاول و لو نجسه
 و نقصان الثواب و انشاء الحول لا يثبت له الحول لا يثبت له الحول و يجمع
 انه كمال الثواب و يزيد و عند الشافعي شرط انكاله السوانم و القديس

من الاول

من الاول الى الآخر و العوض شرطه الآخر فقط لانه انما يجب الزكاة
 بقدر معلوم و بغير معلومة و في الخامة ثم زال النقص انما الحول بغير ثلثها
 المقدار كماله بغير قيمة العوض و كل الحول بشرطه و وقت الوضوح و هو
 الآخر و لانه السبب هو الثواب و انما اعتبر بالقدرة للثمن في شرطه و انما
 ليعقد السبب و بشرطه و اخذ له زكاة العوض و لاجلها في ثمنها
 بخلاف الخامة فانها تعتبر بغير المال بالزكاة فلا يجب فيها و اما وجود
 الاصل فشرط اتفاقا فاذا اختلفت بعد الفجاة او معزلة كذا في ثمنها اقل
 من الثواب و كملت فيها قبل عام الحول لا يجب الزكاة عندنا و لا يجب عليه
 و لو حال على ما في غير حصة حفظت التجارة قوت عامي درهم في القيمة
 بعد الحول بالخط و انقصت بالخصب فان ادنى من عشرين دينارها يحرم
 اقضية اتفاقا و ان من قيمتها ما لمعتبر يوم وجوبها و آخر الحول عند
 الامام و يوم الاداء عندهما و كذا الخلاف فيما يورده و بعد في السوانم
 يعتبر يوم الاداء اتفاقا و لو تغيرت القيمة بمعاذ في ذلك كالمثلية زادت
 بالاداء لم يمس نقصت بالابتلال فالمعتبر بالقيمة يوم الحول في الزكاة و يوم
 الاداء الثمن و لو باع ثمنها لا يجب فيه الزكاة يجوز عندنا عند الشافعي
 لم يجره حق الزكاة و العوض لا يجوز مقدار العوض اتفاقا كذا و شرح
 الجمع و لو حمل و ثلثها و حرمه او كسبه في ما روى انه من سنة شجر او يذمه
 زكاة عامه و لانه دار بعد تحقق السبب في الثواب و لو قدم على الثواب
 لم يجره كالمصلحة قبل الوقت و الثواب الاول سبب و الباقي تابع لمصلحة الثابة
 و قال في غير الاعمال الاول عدم البلق و لا ينشأ ما لا يملك التعلق بغيره
 الا و في حقه اقدم من صدق العبد منسوب الى من قبله و في ما طلب
 عزمه منه لا يجره و ما لا يجره الوضوء كما في انما لا يؤخذ منه ما لم يجره
 مكانها ضعف ما اخذ من المصلحة زكاة و الا فالحق المحدث انما يجره
 الزم و انما اخذ عزمه منهم فقال هذه حصة حرموها بغيره و انما كان يحرم
 الزكاة لا يجب على البني كما لا يجب على البني المسلم و يجب على المرأة منهم ما على الرجل

في حقه

في حقه

نصف العشر ويحيط العسل العشر قبل أكثر إذا أخذ من جبل وأرض عشرية وعند
 الشافعي لا يجزئ له من الزكاة إلا من الأرض فاشبه الأبرسيم ولما
 قوله من العسل العشر ثمانية عشر لانه إذا أخذ من الأجنة لا يحد منه
 شيء فكان به ما أخذ من الأجنة وعند محمد بن العشر فيه أن الجارية حرة أو أرق
 والعرق مست وثلثه رطلا قال في شرح الحج الفرق بفتح ميم مكمل يأخذ
 عشر رطلا كذا في الصحاح انتهى ويجب عند أبي حنيفة إذا عشر وفي كل قرية
 منها حقل من القمح أو غيره من كل عشرية من العسل قرية وفي رواية عنه لا شيء
 حقل من غيره إنما يؤخذ عشر من كل شيء عشرية للعلي وقيل العلي من
 ما أخرب تركه الذهب وإنما يقصد العشر من درهم درهم صولحوا على ضعف
 ما على السهم وعند محمد عشر واحد أنه كانه اشتراها من مسلم له أن العشر كان
 وظيفة أصيلة للأرض فلا تبدل ببدل الملكة الخاجية التي اشتراها مسلم فيصرف
 مساري العشر له الواجب كان يفتقر لم يفتقر لم يفتقر لحد الفقير وهو وإن
 عنه يوفى مصادره الخراج له الكافر لا صدقة له ولو اشتراها من ذمة أخذ من العشر
 لأنه ما أخذ من عافيه الذي كان ما أقره عاشر وكذا أيضا عند من اشتراها من
 أمة التخلي مسلم أو مسلم يولد له ما أخذ من غيره الخراج فلا تبدل باللام المالك
 خلا فلا يؤخذ من الأسيب المصنف في المال تغلبت وقد زال ومحمد به الامام
 في الأجر وقيل لمحمد أمة أو يولد من المرأة والعشر من أمة التخلي ما على
 الرجل لانه لا يؤخذ من غيره فيجب على المالك الأرض ولو اشتريه من أرضي عشرية
 مسلم فعلى الخراج عند الحنفية لأنه العشر في العراج والكافر ليس بأهل لها
 والأرض لا تخلو من الواجب فيجب الخراج وعند من يوجب على حاله فويل العشر
 كونه في عند أبي حنيفة ليس بأهل العشر كونه ولا يبدل الخراج له الخراج
 كهاجر يشترع ولا يفتقر عليه التخلي ووجهه من الأجر وفيه من الأرض
 لا تبدل ببدل ما إذا كان كذا وأخذها من أمة الذي مسلم يفتقر أو ردة
 على أبيه ففد البيع مطلق بروت عاد العشر اتفاقا لا حال الأرض فاقترن
 عند الامام لعدم أهلية المالك فإذا عادت عادته وأرجعت بيتا نزل الخ

كانت

أجمعت الدلالة أو لمسلم سقاها عامه أو ما الخراج سبيل بيانه وإحقاقها
 عاد العشر لانه تأويله والأرض والأرض والأرض والأرض لا تأويلها
 كما فزع عن بيانه العشر للخارج بيانه ما فيها فقال وماه السحاب والبرق والعين
 عشري أنه كان كل منها أرض العشر في مكانه أرض الخارج فخرج وما في العشر
 العمل كونه الملك ويؤخر حرجي لأنها كانت لكها وأخذها فمها وكذا السجدة
 وهو من محمد ويحمله وهو غير يرد ودخله وهو غير يرد والوقت في غيره
 كونه لأنها كانت منسوبة إلى الكفار واستوى عليها وعلمه اثبات البدائل
 السهم والقناطر واشتهت بالانهار الصفار التي سفتها الإعاجم عندك يوسف
 خلا فاجاز أنه عنه عشرية لأنه لا جارية ما كانت أمة الكفرة ثم أخذت
 قهرا في بعض ما تشبهت الجرد اتحاد القطرة أمة ولهم عه في القدر
 والقار الوقت يخرج من الأرض كما يخرج من الشجر أو يقطر فيقوى النوى والكسر
 أفصح دهم على المائة أرض عشرية لأنها ليس من أرض الأرض وإنما كانت
 وأرض خارج في حرجها الصالح للذرية الخراج لانه عتقها لاجبة وأما موضع
 العين فلم يعطها لأعيانها من موضع العين وإنما عتق التي صرحوا به علم
 ملكه ودأبه فالحجب فيها لانه يملكه أو تسع وتدفع ولا يجتمع عشر وخارج
 غار في واحدة أمة الأرض العشرية لا يجب اتفاقا ولا جارية خلاه الشافعي
 له التمساختله ذاتا وسبب لأنه العشر هو الخراج وسبب الخراج هو الأرض
 النامية والذبيح بدوه للخارج وناقضه لا يجتمع أرض مسلم وعشر خارج
 ولا يملك النالك ما خرج قبله أو الخراج كالمشترى لا يملك قبله التمساختله بقوله
 المبيع ولو ذكر الامام الخراج المالك يجوز عند الشافعي إذا كان مرفقا وعندهما
 لا يجزئ منه ولا الجارية ولا يجوز ترك العشر اتفاقا لأنه حق العقر أو أمة أو أرض
 دارا مشقة جزا لأنها ليست ملكا المصنف فيه يجب العشر والخارج بالوف
 القرف فقط فلا يباع ولا يوهب ولا يورث لانه لا يورث لانه ما مات المصنف
 عد ولو ذكر النسخ القرف اليه لم يملكه إلا ما مات لانه لا يورث لانه لا يورث
 التعرف إلى القبر أنه الوارث والأما في أقر بهم وكذا أعطى القرف سنين

يعمل وحله

فلان ان يعوض الى الضمان انه المتعوق والا فانه هذا قبل ان يمشى من غير
 بعدا فيض الى ان شاء بلا اذنه المتعوق لا ينقطع رغبته بالخير والشرق انه
 يعوض التعوق الى الغير باذنه الامام ما اعطاه اذ لا احسنه لا رغبته محله وما اعطاه
 ثانيا من الحاج اجرتها موخلة في غير مباحية التملك التوقيض واخذ الامانة
 المحلولة ومعرفة معرفة الحاج لا العيش **باب المصروف** او مرفق الزكاة والعشر
 والامان في قوله انما الصدقات للفقراء الآية وكلما انما يفيد المصروف ان المصروف
 على اربعة اقسام **قوله** قال الله ومن مرفق ما اخذ من تجار المسلمين عذم دور
 الخائز في مرفق ما اخذ من تجار المسلمين والمعاداة والركاكة والاصراف **قوله** وما
 انما ختمتم من خزانة الله في الرزق والذى للفقراء واليتامى والمساكين واليتامى
 واليتامى له بعد الاحتيال انما ذكره بآية ما لهم الرزق سقط بموتهم وهم ذوى
 الرزق سقط عندنا في ثلثة اصناف وعد الشافعي ليس سقط ما ينفق ولا ينفق
 وقصير الحاج والرجوع وما اخذ من المستامه واهل الله عند الخائز مرفق
 الامارات الاستكفاء والباطل والشعور ذكرى لانها العظام والارثاق الفتاة
 والاولاد المتعوق المتعوق والحفاظ والوفاة والمعتل والمعتل
 وقصير ما اخذ من بيت بلا وارث ومرفق النفقة فقراء المرفق وارثهم وعلاهم
 وكفهم ونفقة القطع والمأجور الكسب لقطع الائمة ايضا الحقوق الاربابا
 فاه فقروا فقروا ولحقوا انتم انظروا كذا في حاشية الشيعة هو ادم مرفق الزكاة
 وما حكمها الفقهاء هو الفقير من شدة دونه نصاب وسيله نصاب غير فاضل
 مع الله فهو فقير والمساكين من الاشياء وقيل انما ينفق الى الفقير هو العلم
 والمساكين هو الفقير وجه الاول قوله انما امكنا ذميرة بعض الفقهاء
 بالشرع من العلوم وانه قوله انما السفيه لما اكسبه فتمت الخلافة
 على الوصية الى الفقير او الى المسكين والعامل او من نصبه الامام **باب** جعل الصدقات
 يعطى ليدفع علمه او ما يفيق مع اعوانه من ذهابهم وابائهم ولا يراعى التعوق
 لانه التوقيض عند الانصاف والمقتضى الكفاية الا لا اشتراط الكفاية
 بل انما يحسنه على السلطان ان ينفق الحق بالارادة ويجوز لاخذ للعامل ولو غنيا

باب المصروف

باب المصروف

لكونه

لكونه اذ موصى بالكون صدقة ومن لم يحضر للعامل المصروف والكتاب ينفق
 مرفق في بيتهم ويجوز ان ينفق صدقة في اوقات من المصروف والكتاب يحل له المرفق
 وكذا الفقير بعد الغنى وابنه السبيل بعد الاوصاف ويجوز للمرفق بعد الاوصاف
 الاعطاء الى الغير ويذوقه لا على ان ينفق ما باقا فلا عذر فيه فانهم لا يحلوا
 في الفقراء كما في منقطع الغنى هو انما قد مرفق ما قد مرفق الله عند الله
 والحج عند محمد ان رجلا جعل في سبيل الله وامره ان يجعل علم الحاج
 ولاذ ينفق قوله ما احتسب خالدا في سبيل الله والذبح للحج لا يلح
 ان كان المصنفه عن الوجوب فيقول ان لا مال معه ومن له مال وطه لاعم
 وهو انما قد مرفق ما وابنه السبيل ان لا مال له في سبيل الله في حاجته
 والفضاضة والافق المستقرة ان امكس واما المؤمن فقلوبهم المذكورة
 في الآية بالاجماع روى انهم ثلثة اضاف صنف مسلم ضعيف القلوب **باب**
 رسول الله لم يقرهم على الجهاد وصفاه من الكفة صف يعطهم طحال **باب**
 وصف يعطهم دفع الشرف وبعد قبضه بذا ابو بكر خط السرازم
 فلما راى عرض ذلك الخط منقوب فقال انكم يعطهم بقلوبكم على الجهاد في اليوم
 كل الله وسيتا فليسوا وينكف الا السيف والجلاد ولم ينكف ابو بكر على رجل
 الاجتماع هذا من قبل استنها الحكم لا من قبل استنها لانه قبل الشرف والاسل
 اليه بعد الشرف ويجوز دفعها او دفع الزكاة الى كلهم باه يقسم على كلهم والى
 يعطهم خلافا للشافعي لانه يعطهم فيها الا ثلثة نفر من الكفة لا ينفق ذكر
 كل صنف بل فقط الجميع وانه ثلثة واما فيها اليوم بلام التملك واما هو انما
 على سائر صنفها الى الاصناف وضعت اجزاك واللام يرد على الجميع
 ويجوز ان ينفق للعاقبة كرامة لاداء الموت ولو كان للتبليغ لوجب اما ان ينفق
 فقد ذكره لم ينفق الى البعض والمرفق جائز عند الفقهاء اتفاقا ولا ينفق
 لبناء مسجد او كنيسة ميت لعدم التملك والحلولة من هذا ان دفعها الى الفقير
 بغير علمه وذكره فاه فله قوله او قننا دونه او دس الميت وآداب
 التي تجوز بامر من ينفق القابض كالوكيل او لا ينفق عنه قنن ينفق ولا يجوز

باب المصروف

باب المصروف

ملكها

ان يعطى لشئ مما فاقا اعتق لعدم التحيز ايضا لانه الامم واما ذلك فانه
 يدعى الملاك المسمى بعد العرف ويحصل الملاك للم بعد العرف ولا يحصل قبل
 لانهم مجبولون ولا تدفع الى قول لقوله ع خد هاهم اغنيائهم ورواه الى
 فقرتهم القصور الى السليم والاختلاف نظم الكلام ولا تدفع العشر ايضا
 ويجوز دفع صدقة التطوع اتفاقا وفي الكفارات والنفقة والتزكيات
 لا تدفع اعتبارا بالركعة كما قد عرفت بصدقها على اهل الادبانه ولا فاقا ولا
 غير هاهي غير الركعة من التطوع والواجب ولا تدفع الا غير عكسها بافضلا
 عما حوجب منه او مال كان ولو لم يستجب حتى لو كان له كتاب ان كان من اهل
 يقرب له الحوايج والى فكل من دفعه للزهر وقيل ان كتابه مال الغير
 فحرم من الصداقات ويجب عليه صدقة الفطر والعتبة ونفقة الاقارب ودار
 غير السكنى ما والهم والستان والدرمال الغرة او عصبه او تدفع الى
 عبد الفتي او طفله لانها تابعان الغير بخلاف ولله الكبرياء امراته لانها
 لا تيعاد فيجوز ان كانا فقيرين ولا تدفع الى هاتين من العلم او عصبته
 او جعفر او عصبته بغير العبد او الحواجر من عبد المطلب ولو كان له الهاتين
 عاملا عليها اى على الركعة كما قد عرفت انه الصدقة حرام على مجبور والى علم
 ان عكسها وحاشا ان يرد الى النعيم وجعفر وعبد الاخوان والعارضة وكما علم
 في قبول الهاتين لا رد لولاء محمد بن عبد الله عبد المطلب به هاتين اما
 حفظهم من بعض شئ هاتين وهو قبول مجبور دفع الركعة اليهم لانه الحرة
 للركعة فيستحقها من نسب الى التزويج في الحايطة والملازمة والى ذلك قد اذاه
 فكيف يستحقها من سرى الاولادهم قبل خلاص التطوع اى قال بعض المشايخ
 يجوز دفع التطوع اليهم لعدم زوال المصلحة به كماء الغرض لك الاتية لاف
 بين الصداقات والاقارب وفي الدايغ لو عصبه الواقف يجوز كماء الغير
 وبما علم ان مال الشئ هاتين اى يحقهم مثلهم او من الهاتين في حرم الصدقة
 لقوله من مولى العوم منهم والى ذلك ان الشئ يحق بغير المحقة والمحققة
 بل هو الفتي ورواه في حق فقلا من شئ الا تارعة الجسم من الصدقة

بها حاجته على شئ هاتين والحقه كانت عند النعم لم يولد على النعم ولا سقط
 وكما عرفت حصلت له الصدقة قال الطحاوى والجارى احد شئ ولا دفع لركبي
 ركعة الى اهل وانه عدا سواهم قبل الاب او الام او جده او سواهم لان
 منافع الاملاك بينهم متصل او زوجية للتزكيات والمنافع والى قولهم لم يلقها
 عليه وكذا لا تدفع اى الزوجية وكذا انها زوجها للتزكيات لعدم قول شئ هاتين
 واما اعطائها التطوع اليه فاجاز اتفاقا خلافا لما اى يجوز فيها اليه
 لان عكسها من الغير البتة ولا يجب نفقته عليها ولا دفع المهر او مكاتبه
 او مدين او ماله لانه لم يملكه مملوك ليس عاكف فلا يملكه المملوك ولا يجوز
 صرفه من الصدقات اليهم وكذا لا يدفع تكوته الى عبد المحقة بعض
 سوا اعتق المملوك فمولى المصفاة او اعتق شريك فاختار المصفاة
 لم يجز صرفه اليه لانه مكاتبه عند الامام خلافا لما لا مكاتبه صار خيرا باعفاق
 بضعه واما اذا اختار التفتيح من الثمانية فيجوز اتفاقا لانه مكاتب الفرج
 ولو دفع تكوته الى تفتيح بغير فاقه انه غنى او هاتين او كافرا وابوه او ابنه لانه
 لانه اذاها باجتهاد فيبيع وانه اخطا كما ان القلة ولو دفعه بلا حيلة لغيره
 اتفاقا ولا فقيه بالظن خلافا لغيره فان عنده بعد له حطه فيبيع
 كما لو تزواها بما غنى به محبته ولا يسترد اتفاقا لطيف على قول وعامة من
 لا يطع غيره من غير اعطى لغيره الا بئنا عا وجب التملك او يسترد ولو اذاه
 ان عصبه او مكاتبه لا يجوز اتفاقا لانه كره الا بئنا وهو التملك فان هذا
 واما ما غنى فان كانت موال شئ وتذب دفع ما يغنى عنه السؤال يوم القوم
 اغنواهم اى هذه السؤال لانه مطلق الاغناء وليس عامر وقد دفعه لغيره
 او التزكيات فيقول له ان الغنى كالصلوة عند الحاجة وعند ذفر لا يجوز
 لمقارنته الخ كالصلوة مع الحاجة غير مدبول ولا يحصل الاغناء ولا
 لدعيا اذا لا بئنا لم اتى له اياه وقره نقلها الى المذخر رعاية الحق
 ولا يلقاه البلا حق النظر الا القريب او فيه صلة الرحم او اصبح من
 اهل بلاه او ادعى او انفع بالتعليم والوعظ لما روى ان معاذ نقلها

الحواجر
 كبره احتياجي او قد

انه انما هو يوم ان تقدم اعلى وشهد برب الهه قبل ان تصف
 فقال انما هو يوم ان تقدم اعلى وشهد برب الهه قبل ان تصف
 فلو كان في الشهر شرط ان امره يجوز ان يرضاه بطلقة النية وبشرط
 التخلل وعند ذلك في لانه المقيد بلا يلزم الجبر وصف العادة
 ولنا انه الوقت لكونه معيارا لا يصح فيه غير لم ينجح الى الحقيقة كما
 في الدار بغير انهم جميع الخطأ وصف ولا يميز الجبر الوصف لانه
 تابع ويجوز ان يوم رمضان بنية واجب اخر يجوز ان يكون في رمضان
 واجبا اخر كالقضاء والكفارة وقبح رمضان لانه يقين قوي من قبل
 الشارع فابطل كل ما رواه الصحيح المقيد احترازا عن المريض والمساكين
 لانه القيد واجب لهما اتفاقا لعدم تعيين الوقت في حقهما لا يجوز ان
 انذر المقيد بنية واجبا لانه يقين ضعيف لكونه من العبادات لا يقع
 الصوم عما رواه من الواجب الاخر ولو نوى المريض او المساكين ان يرضاه
 واجبا كالنذر والكفارة والقضاء وقبح صوم كل منهما عما نوى ما تقدم
 من عدم القيد في حقهما وعندهما اي عند الاماميين يقع عن رمضان
 كالصحيح لانه الرخصة كانت لدفع اشتقها فاذا تخلفتها التحق بالمقيد والحج
 ولم انه انما هو ما شرع لدفع الضرر عن البدن بطلقة النية لدفعه عن الدين
 يجب عليه وانما لم يرد رمضان لعدم التزم والتمثل كل مجوز بنية قبل
 شق النهار عند ما لا بد من التمسك بطلقة النية في الشافعي والفرق بينهما
 ما تم فيه وما روي انه لا ينجح دخل على منان في اربعة النطاقات فلا
 يجد نظرا الى الشرع وانما يتوقف النهار فقال انما صام والقضاء والنذر
 المطلقة والكفارة لا تقع الا بنية واحدة التل اذ ليس لها وقت معين
 فلا بد من النية مرة في كل يوم عن صلاحية التل وبنية رمضان في
 هلال مقدم صوم الرويتين او بعد شعاعه تلت فيه يوما لقوله ثم فاد
 عن عليكم الهلال فاعلموا عند شعاعه تلت فيه يوما ولا يصح يوم الشكر
 وهو اليوم الاخر من شعاعه المحتل ان يلق اوله رمضان لانه الشهر قد

تلت فيه

تلت فيه وقد لا يلتق الا قطوعا لانه غير منفي فاما التل في اهل الكتاب
 لا يتم رادوا عنها امرا ولا يلزم الزيادة في التطوع وسواء في اهل صوم
 بعباده لكونه اودعه التل والاداء لم يوافق بهدم اعتياد الصوم
 فيه فلا يلتق احب مطلقا لاحتمال التل بطلقة النية احب من تجلعه عن
 التل بخراسان بنية فيصوم الفاعل وهو هنا من غير التطوع عن
 القرض كذا في حاشية الصدر الشريفي ولعل عن ربه وسم هنا من لا يعتد به
 لهم ان يمسكوا في نصف النهار لا احتمال الاشياء الهلال وانما هو بعد شق
 النهار ورضاه لظاهر التمسك وحذا عن مشاكلة التل المذكور وعن
 تلت فيه التروا فيض لانه الصوم فيه واجب عندلهم وضوئنا للتصريح عن
 نوههم حواء القرض قبل اعلى التل كذا في شرح الحجج وعنه عن علي بن
 ربيعة انها قالوا احب الدنيا لا نفوس يوما من شعاعه من ان ينظر
 يوما من رمضان فاعلم ان الصوم فيما روي في الهداية عنه من تمام يوم
 التمسك فقد عصم ابا القاسم عما به نية القرض او ما صام له غير التطوع
 عن القرض وكذا صومه ايا يوم التمسك رمضان او عن واجب آخر التمسك
 عنها والتل المذكور وكذا يلزم الصوم انه قد روي انه لو كان رمضان
 فعمله والافق نظر او عدا واجب اخر لانه ناوله من يومه ووجه صومه
 في التل اذ لا ضرورة من القيد والتمسك يد بيقع عن رمضان ان شئت
 من رمضان لما تقدم معناه مطلق النية بطلقة النية والواجب القيد والتمسك
 او وان لم يشك لكونه رمضان فيقع عما نوى من التل وواجب آخر حرم
 لا يلزم لانه الواجب ونظر انه ردة لانه مطلق النية كافي في التل وان
 ردة اصل النية بان قال انه كان رمضان انا صام عنه اي عن رمضان وادى
 وان لم يكن فلا اعم ولا يصح لانه لا يشك بالتمسك ولو تمت رمضان
 او يوم التمسك لا يصح ما كان له بطلقة النية وقبحه واما ان كان له التمسك
 على ما نفهم والغاب قبل ان هلال رمضان خبر عدل ولو كان العدول عدلا
 او اشى او محمدا قد ذاب وان لم يتبين بطلقة النية وعنده ما ذكر فيقول

في يوم التمسك
 في يوم التمسك
 في يوم التمسك

لا عدد كسار الشهادة لانه شهادة ولنا قولهم في شهادة الاحوال وحده
 وانما خبره الذي فيه فيقول فيه قول الواحد ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة
 وقيل هو هلال الفطر ودي في شهادة خبره في اخر مرتبة بشرط العادة
 ولفظ الشهادة لانه العبد فيه ينفذ ديناً ودي للعبادة فيشرط فيه ما يشترط
 في الشهادة كلف لا يشترط الدعوى لعدم الخصوصية وانه لم يكن في السماء
 على فلا يشترط الحكم اذ كل هلال رمضان والفطر والاضحية من جميع عظمهم
 يقع العالم بخبرهم اذ الظن الغالب لانه العالم عند القرعة لانه المقدور ان
 ح يوجب صحة الفطر واما عند العلة فيكون الفطر حجة النظر ولاكتشاف
 العلة علم وحده الاكثر ان يكونوا اهل حجة وعند اليكوف من رجا
 كانه الغاية والاولى انه يفوت الى اهل الامام وعن الاحتية بشهادة
 الرعية كافية كانه سائر الحقوق كذا في الاختيار ولا قال في رواية اي
 على الوجه يكتب بآتيه وقال الطحاوي يكتب بواحد ان جاء من خارج
 البلد او كان على محله مرتفع لانه الرؤية تختلف باختلاف صفاء الهواء
 وكثورة والهبوط يختلف بالارتفاع والاختلاف ولو صاموا اثني عشر
 ولم يروا حل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة واحد
 لا يحل الفطر خلافاً لغيره ومن رآه هلال رمضان او الفطر شهد ورواه
 صام حتى لا يوقد ^{بشرط} الوجوب عليه وان افطر فقه فقط ولا كفارة عليه
 مطلقاً خلافاً لآتيه في ان افطر الواقع لم ان رمضان متيقن في حقه وشك
 غيره لا يقبل بيقين ولنا انه ما لم يحتمل ان يقع خيالا لا هلالاً فلا يلزم
 متيقناً حقه مع انه رد القاض بشهادة حكم منه ان لم يرد رمضان
 ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شهر رجب
 وفي التاسع والعشرين من رمضان والاثني عشر من جميع القاب
 احتياطاً حقه اذا صام اهل البلدة ثلثين يوماً واهل البلدة احدى عشر
 وعشرين يوماً لعدم الرؤية فراهلال اشوال يجب عليهم قضاء يوم هذا اذا كان
 بينهم تقاضيه المطالع وقيل يختلف باختلاف المطالع فلا يلزمهم هذا

في رواية اخرى ان
 من رآه هلال رمضان
 او الفطر شهد وقيل
 ان من رآه هلال رمضان
 او الفطر شهد وقيل
 ان من رآه هلال رمضان
 او الفطر شهد وقيل

هو واجب لانه الاقطار مختلفة فالأشهر اذا حُرِّت رجة تختم ان لا يطالع
 الفلقوم وطلوع الشمس يقوم وغروب القمر وكل مخاطب بما عنده ما روى عنه
 كثر ان اهل الشام كلهم هلال رمضان ليلة الجوى واهل المدينة ليلة السبت
 فقول لا يشترط الاختيار رؤية اهل الشام قال لا هلكة امامنا رسول الله
 وان ربي قتل الزوال فلما مضى عند الجوى وللآية عندها وبعد الزوال
 للآية اتفاقاً وعدة الرخصة اذ ربي امام الشمس فلما مضى وبالله خلتها
 فللآية وقال الحجة بزياد ان غاب بعد الشفق فلما مضى وبالله خلتها
 فللآية كذا في البرزخية والاختيار **باب وجوب الفاديج المقضاء**
 اي قضاء صوم رمضان والكفارة لكفارة الظهار في وجوبها على الرعية
 بان يجب تحريم ربة القدر والافصام شهرين متتابعين وان لم يستطع
 فاعطاهم سنين مسكتاً بقوله من من افطره ففادى من فادى فاعطاهم
 على الظاهر وعند ما ذكر كفارة البهائم وجوبها على التحريم هذه الاشياء
 اعتق ربة او اطعمهم سنين مسكتاً او صام شهرين متتابعين ولو صام
 احداً واستين يوم القضاء والكفارة بلا تعيين يجوز لانه القابل الاول
 للقضاء على من صام ولو لا انزال متعلق يجب اوجوبه في رمضان على
 الناس اذ في الحق بعدم كونه طرية في أحد السبلين من القول الاول
 وفيه خلاف عن الامام عدم الكفارة الثاني اعتبار بالحد والصلح وهو
 الاول لانه الشفوع كاملة فيه ولو اكره رجباً ففقه لا عليها ولو لم يكن
 بطول الفقه كلفت عنه فاجرها فعليها لا عليه كذا في الاختيار في أحد
 السبلين احترازاً بينهما لا يوروا الفخذ كالبهائم او المكنون ربة عدا
 عدا او دوا احترازاً عن مثلها في السائل وكذا يجب القضاء والكفارة
 لو اخرجوا اغتصاباً فقلنا ان فطره فاعطاهم سنين متتابعين لا كفارة
 في غير الجمار لانها ثبتت عن غير الصلح في الواقع ولنا قولهم من افطر
 في رمضان الحرام ولا كفارة بافادهم غير رمضان لانه الحائض غير مكيلة
 ويجب القضاء فقط دون الكفارة لو افطر خطأ لا يحول الامام عند التحريم

في رواية اخرى ان
 من رآه هلال رمضان
 او الفطر شهد وقيل
 ان من رآه هلال رمضان
 او الفطر شهد وقيل

ولا يجوز ان يصوم عنه وليه ولا يجوز ان يصلي له وقال الشافعي يجوز للولي
 ان يصوم عنه لئلا يفوت عنه من مات وعليه صيام عنه وولنا الحديث ان
 لا يصوم احد عن احد والمراد بما رواه الاطعام بخلافه فبقا به الحديث
 ويجوز قضاء رمضان ان شاء فرفع له التتابع لم يشترط لقوت الوقت وان
 ناهى فان اخذه اى القضاء حتى جاء شهر رمضان آخر قد ادى الاداء في الوقت
 ثم قضى ولا يدين عليه لانها بدله الصوم فلا يجزى به بخلاف الشافعي وبسج
 الفاني اذا عزم الصوم بقطر ويطعم لكل يوم كالفطر لكن بشرط ان يتردد
 عنه وعنده ما لا يشترط لانه لا يزول عادة وكذا قوله في عماله ان
 يطبقونه اى يطبقونه على ما يرضى به من اجاب والمراد من الشيخ الفاني
 بالاجماع في شرح الطحطاوي نقلا عن الماتية من وجوب عليه صوم الكفاية ولم يسم
 الا الشيخية لم يجز له الفدية لانها انما تجوز عن صوم اصل وفيه نقلا عن
 القتيبي لو شق الشافعي في اللزوم صوم الفدية يجزى به وانه قد
 بعده ذكر الافعال لم يسم القضاء فامره من اجترار العزم بشرط عندنا وحاصلها
 كان من اوصاف المحقة بالنساء لم يثبت اللفظ او مضى وهو من المحقة
 ايضا لكنه انما هذا الاتفاق يقال من دفع كذا الصالح خاف عاقبتها
 او لولاها لغيره فبقي لا فدية ويلزم صوم نفر شرع في عزمه باو قال الشافعي
 لا يلزم ما رواه فيهم قال لا تامة هان حبي كانت صائغة واظفرت اذ كنت
 قاضية قاضيه يوما مكنته وانه متطوعة ان شئت فاقضى والا فلا ولنا
 قوله في ولا تسلطوا على اعمال الاله الايام المنه وفي حجة يوم العيد واما
 الشريعة لانه اليوم ليس له ان يتركه حرارعة البطالة وصومها حرام
 فلا يترك عملا حتى يلزم بطلان العمل ويلزم عندنا في ذلك لا شروع نكره
 كالتدبير ولا يباح اى التسلط الفطر بلا عذر لقوله لا تسلطوا على اعمالكم
 في رواية ويباح في رواية لا تتركوا ولا تتركوا ولا تتركوا ولا تتركوا
 تاركين صاحبها لعدم الكمال ويلزم القضاء اذ افطر صائتة البطالة ولو
 نوى المسافر الفطر ثم اقام قبل الفطر فهو في الصوم في وقتها اى وقت النية

ولو شق القضاء منكم
 ولو شق القضاء منكم
 ولو شق القضاء منكم

هو قول بعض النصارى ويلزم ذلك الصوم ان كان في رمضان كما يلزم من بعض ما
 في يوم من ايام رمضان كماله ولو اقل فلا كفارة فيها اى في الصورة ومن ادعى
 عليه اياما في رمضان فضاهاوا لم يقبل لعدم النية ولو اذ اخذ نوع من
 لا ينافي الوجوب كذا في شرح الفناء الا يوما حدث فيه او لئلا يوجد
 النية لانه المؤمن لا يتحول عنها مادام عاقلا ولو لم يترك عبد الايام رمضان فضاها
 كل الشهر لانه حدث من شبهه وان من لئلا في الايام لا يقضي يومه الا وكلا
 النية حتى لو كان في سائر ايامه فافا عليه فيما قضى كل الشهر لعدم النية
 ولو جبه في كل رمضان لا يقضي وقال ماكر فضاها لانه عنه كالاناء ولنا انه
 عندنا لما دوى الوجوب مع حرج بخلاف الاتحاد فانه عندنا كالانوم
 وان افاق ساعة منه قضى بامره وقال الشافعي لا يلزم القضاء ثم القيا
 الى العمل ولنا ملاقة قوله بقا ثم شغلتمكم الشهر فليسما في شهر بعض
 يصم كل كذا في شرح المحجور سواء بلغ بخونا او عزمه بغيره في ظاهر الرواية
 وعنده محمد الاصل لو افاق في لم يلزم القضاء وحج الفرق انه حصل قبل كمال
 الايام في حكمه الحاقه بالحي والعوض حصل بعد كماله فلا يملك الحاقه به
 كذا في الهداية ولو بلغ حتى وسلم كافر اقامه مسافر او لم يترك حائضا في يوم
 من رمضان لم يلزم الا يلزم مسافر بنية يومه قضاء الحق الوقت مشيها
 بالشافعية كماله للصبي ان ينوي التطوع لكونه اهلا له بخلاف الكافر والارامل
 الا لغيره اى الصبي والمسلم قضاؤه لانه القضاء بعد الوجوب والاحق
 عليهما لعدم الاهلية اذ السبب فيه جزو الاول من اليوم والسبب الحلق
 جزو الشغل بالامانة ولذا يجب على الصبي بخلاف الاخيرة اى يجب قضاء الصوم
 على الشافعية والحائض في وجوبه الاهلية فيها **فصل** في صيام نكاح يوم
 الايام المنهيات نكاح يومه يوم العيد واما في الشريعة في كونه نكاحا
 بمقصوده كالمصلحة في الاوقات المذكورة وليس بنية في وقتها اى
 فيها لا عزم وبدلها المشروعة النية اى بنية في وقتها اى وقت النية
 كذا في الاخيرة وشرح المحجور ورواية عبد الحفيظ لانه في يومه الفطر

في يوم من ايام رمضان
 في يوم من ايام رمضان
 في يوم من ايام رمضان

ولو شق القضاء منكم
 ولو شق القضاء منكم
 ولو شق القضاء منكم

فصل في صيام نكاح يومه

ولا يجوز ان يصوم عنه ولا يجوز ان يصلي له وقال الشافعي يجوز للوفد
 ان يصوم لبيت المقدس ومما مات وعليه صيام صام عنه وفيه دلالة الحديث ان
 لا يصوم احدهما احد المراد بالمراد الاطعام بجواز ان يفتقرا به المذبح
 ويجوز قضاء رمضان الشافعي لان المتابع لم يشرط الموت الوقت وان
 تأخر فان اخذ في القضاء حتى جاء شهر رمضان آخر قدم الاداء في الوقت
 ثم قضى ولا دية عليه لانها بدلة الصوم فلا يجزى مع خلاف الشافعي وبسبح
 القائل انما عني الصوم بقطر يطعم لكل يوم كالفطر لكل شرط لا يتردد
 عنه وعند مالك لا يشترط له عنه لا يزور عادة وكذا قوم بك وعلمانية
 يطبقونه اي لا يطبقونه على ما فيه من ابي جهم وامراده من الشيخ القائل
 بالاجماع في شرح المجمع فقلنا علة الثانية من وجوب عليه صوم الكفاية ولم يعم
 الا الشبهة لم يجز له الفدية لانها انما تجوز عن صوم اصل وفيه فقلنا علة
 القسبة لو تمسك بالشيخ القائل من اللزوم صوم الفدية يجزى به وانه قد
 بعد ذلك الا فكل من لم يقض القضاء عام من التمسك بالشرط عندنا وحاصل ما
 كانه ما اوصاف المحقة بالنساء لم يثبت اللفظ او لم يثبت وهو من المحقة
 ايضا لكنه اذا اراد ان يصاق يقال منعه كذا في الصحاح خاف على نفسه
 او لاها تقديرا يقتضي بلا فدية ويلزم صوم بغير شرع في عندنا ما قال الشافعي
 لا يلزم ما رواه ائمه قال لا لا حية كانت صائفة واقطرت اذ كنت
 قاضية قاقص يوما مكانه وانه متطوعة استيت فاقضى والا فلا ولنا
 قوله لا ولا تسلوا اعمالكم الا في الايام المنهية وهي تحت يوم العيد واما
 التثنية لا في الزوم ليس لانها لانها حذر علة البطالة وصومها حرام
 فلا ينفذ غلا حتى يلزم بطالة العمل ويلزم عند التثنية في الشرع تدرج
 كالتدريج ولا يصح اي للتثنية الفطر بلا عذر لقوله لا تسلوا اعمالكم
 في رواية ويصاح في رواية لا تفل وليس بواجب ويصاح بعذر الضيافة ان
 تاتي صاحبها بغيره الكه ويلزم القضاء اذ اقطر صيانة علة البطالة ولو
 نوى مسافر الفطر ثم اقام قبل الفطر فوفى الصوم في وقتها اي وقت النية

في وقت القضاء
 او لم يثبت تقضى به
 ولا تقضى به في الواجب
 والقول

في يوم الصوم
 في يوم الصوم
 في يوم الصوم

هو قول بعض الفقهاء صح ويلزم ذلك الصوم ان كان في رمضان كما يلزم مقيما ساوا
 في يوم من ايام رمضان كما لو اقبل ولا كفاية فيها اي في القوم ومنه ما
 عليه اياما في رمضان قضاءها وان لم يقبل لعدم النية ولو كان الاجماع نوع من
 لا ينافي الوجوب كذا في شرح الفرائد الا انما حدث فيه او لم يثبت لوجود
 النية لان المؤمن لا يخلو عنها مادام حيا ولا ولو لم يصب الا في رمضان قضاء
 كل الشهر له حلة من جهته وان لم يثبت الا في لا يقضي يومه الا وكذا
 النية حتى لو كان في وقت او مسافر فافترغ عليه فيها قضى كل الشهر لعدم النية
 ولو جبه في كل رمضان لا يقضي وقال مالك قضاءه لانه عنه كالاجماع ولنا انه
 عندنا لما واد الوجوب مع حرج بخلاف الاجماع فان تمتد على ما الصوم
 وان افاق ساعة منه فغير بائنه وقال الشافعي لا يلزم القضاء لم يقض
 الى العمل ولنا ملاقة قوله بقا في شهادتك الشهر فليصبر في شهره
 يصح كل كذا في شرح المجمع سواء بلغ نحو او عجز لم يفته في ظاهر الرواية
 وعنه محمد الاصل لو افاق فيه لم يلزم القضاء وجه الفرق انه حصل قبل كمال
 الايمان فيمكنه الحاق بالحي والوعظ حصل بعد كماله فلا يمكن الحاق به
 كذا في الهداية ولو بلغ حتى وان لم كافرا اقام مسافرا وعجزت حائضه في يوم
 من رمضان ثم ازم من كلالهم امساك بنية يوم قضاء الحق الوقت عشيا
 بالشعاع كنه للصبي ان ينزل الطوق لكونه الهلا خلافا للكاوية لا يلزم
 الا ليه اي الصبي والمسلم قضاءه لانه القضاء بعد الوجوب والواجب
 عليها لعدم الاهلية اذ السب فيه جزا الاول من اليوم والسب للفق
 جزا الشغل بالاداء ولذا يجب على الصبي بخلاف الاخيرة ان يجب قضاء الصوم
 على المسافر والمخالف لوجود الاهلية فيها فصل في بيان لزوم نذر يوم
 الايام المشتهات نذر يوم يوم العيد واما التثنية في كونه نذر يوم
 بمقودة كالملقعة في الاوقات المذكورة وليس نذر يوم في نذر اذ
 فيها لا يجزى وبدلها المشروعة التي اذهب يقتضي سبب الشرع
 كذا في الاخيرة وشرح المجمع في رواية عبد الله بن حنيفة انه نذر يوم الفطر

في وقت القضاء
 او لم يثبت تقضى به
 ولا تقضى به في الواجب
 والقول

وهو يوم العيد فيقدم فيه النحر ولو صرح بيوم العيد لا يلزم كما لو قالت نذرت
 صوما غد وهو يوم حضره يلزم ولو قالت نذرت يوم جئني لا يلزم وقار الشافعي
 لا يلزم لانه الذبح في الشرع باطل ولكن قلنا انه افطر بخراجه ارتكابا لمصلحة
 وقيل لا يلزم عاوج عليه وكذلك نذر صوم السنة يجب لكل ينظر هذه الأيام
 أي يوم العيد وأيام التشريق نظر إلى معنى النحر ويقضيها ما تقدم ولا علة
 لا شيء عليه به القضاء على كل الصور من نوصاها أي الأيام المنهيات لانه
 ادخلها في الترتيب ثم النوى لهذه النذر فقط أي بانه النذر من غير قصد
 إلى التمسك وعدم إوفائه أي نوى النذر نوى إلى لا يلزم عينا أو قصد عدم
 الجوع أو لم يوشك أن ياله أطلق اللفظ ولم يقصد شيئا من النذر واليمين كان
 نذرا فقط اتفاقا أما الشئ ففلا يلزم إماما عدمها في اللفظ على موضوع
 وإن نوى التمسك وإن لا يلزم نذرا كان عينا اتفاقا على ما بينت في كتاب الأثر
 نذرا يجب شريع للكون عينا باللفظ كقراءة التمسك لا القضاء لعدم الزوم وإن
 نوى أي النذر واليمين أو التمسك فقط كان نذرا وعينا لانه نذر يبيحه
 يمس بموجبه لانه موجب لجميع الحلال وهو يمس فلا يحتاج النذر إلى التمسك
 ويحتاج التمسك إليها وبشئ الحكم باللفظ وأحد شرائع القريب عليه
 بغيره فهو محرم بخبر عجمي يجب القضاء لكونه نذرا والكفاية لكونه عينا
 فلا يجوز الجوع ويحرم الثاني أي فيما نوى التمسك فقط على ما بينت فلا يلزم
 ذلك لانه لا يلزم الجوع ولا يلزم إتمام عيد الفطر بيوم ستة أيام مستثناة
 بانه يومها بعيد العيد وقال مالك بكه غايه تشبه بأهل الكتاب وإن زاد تمه
 على المفروض ولنا قولهم من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنها
 صام الله به والتشبيه ممنوع لو وقع الفصل بيوم الفطر وتفرق بها بعد
 عن الكراهة والتشبيه بالنصارى كراهة الفاضلان **باب الاعتكاف**
 هذه اللغة المقام والاحتياط قال الله تعالى سوا الاعتكاف فيه والبادر
 الشرح عبارة عن المقام مكانة مخصوصة وهو المسجد بأوصاف مخصوصة

يقول امام هذه الأيام
 صح وهو علة نذر

يقول إذا قال لم يصوم
 ولو نوى النذر واليمين
 لا يمس اتفاقا ولا نذر

وهذا الحديث مما رواه
 الشافعي في كتاب الصلاة
 فلا يلتزم فيه من نذر
 هذا إذا لم يمسح الصلاة
 في يومه الشريف

من النية والصوم وهو سنة مؤكدة لموافقة يوم فيه شريح الجوع أنه ثلاثة أقسام
 واجب وهو المنذور سنة وهو ما يلزم في الاعتكاف من رمضان وسبق
 وهو ما يلزم في غيره من الأوقات ويجب بالنذر وهو الاعتكاف في البيت
 في مسجد جماعة مع النية أما البيت المساجد فلقوله تعالى استمعوا لهؤلاء
 المساجد والشرط الجماعة فلا في الاعتكاف أو تأسخ لها ولقولهم على مسجد
 له إمام ومؤذنه فإنه يعتكف فيه فلا يجوز في مساجد الشوق وأما النية
 فلكونه عبادة وأقله أي أقل الاعتكاف يوم عند الإمام لانه مشروط بالتمسك
 ولا صوم بأقل من يوم والنذر أي التمسك اليوم عند الإمام لانه لا أكثر حكم
 العمل وساعة عند محمد لانه الصوم ليس شرطه فله علة لانه من النواهي
 المسألة والصوم شرط في الاعتكاف الواجب اتفاقا لانه محمول على الآفة
 فنية التمسك بفعله وقوله ولو جاز لا صوم كيمه أما الفعل والقول وكلا
 الصوم شرط في النذر وإنه أي رواية المسح على الإمام وليس شرطه وإنه
 الأصل عنه والجماعة يعكف في مسجدهما وهو الموضوع الذي أعلنه بها
 ولا يجوز موضوع آخر يستهان به لم يكن في مسجدهما على ما اعتكف كلا
 في شرح الجمع ولو اعتكف في المسجد جاز لو جاز شرطه وكبر لانه
 الفصل مساجد في قمرية ونحوه ولا يخرج المختلف ولا المتكفلة غاروت
 على غير رواية الإمام التي لا يخرج الإطاعة إلا في حالها لانه لا بد منه ولا
 يمكن قضائها في المسجد فكانت مستثنى ضرورة الوجه لا يهاجمها من رعاها
 قبل الشارع فلا شرط عاوج بالجماع العدا كانت فقط بالشرع
 معصية والاعتكاف تقرب في توافيقه وعند الشافعي لا يجوز إلا في جماعة على
 قلنا ولنا اتفاقه بكونه استمعوا لهؤلاء المساجد والتقدير إرادة على
 الكتاب والأول عندنا الجامع كله أنه اعتكف في مسجد سنة لقرينة الآية يخرج
 إلى الجمع وأوقف بذلك أي الجماع مع شهادته أربع قبله وأمرت بغير
 مع نية المسجد وأربع بعد هاء استمعوا لهؤلاء المساجد ولا يثبت الاعتكاف
 في المسجدة الجامع أكثر منه ذلك لأنه إذا كان الجمع مع مسجدها لكونه على الجماعة

وكلاهما والظاهر والاعتكاف
 ولا يلزم

فانه يشترط الجامع من ذلك فلا بد لانه محذور في جميع ما اعتكف ساعته لا
 يتم فاعتكاف عند الامام لا يوجد المانع وعندها لا يفيد ما لم يكن المحذور
 اكثر اليوم لانه لا يشترط كونه هذا الواجب واماء النفل فلا يفيد الخروج
 كذا مشرح لمخرج ويجوز ان يكون يومه في ارض المسجد لانها مباحة لمخرج
 اليه ويحكم قضاءها في المساجد ونفذه في ذلك ويجوز ان يخرج ويصحب
 في المسجد كذا الاختيار ويجوز له ان يعتكف ان يبيع ويشتري فيه انما المسجد
 للاحتياط اليه ولا حاجة اليه كالايجاز عليه مطلقا بلا احتياط في البيع
 فيه مشعر المسجد بلا يجوز البيع ونحوه في المسجد لغير الاعتكاف
 لعدم الحاجة ويحرم عليه ان يعتكف الوطى ووداعه من القل والمير
 لقوله تعالى تساهوهم واتم عاكفونه ووداع الشتر تابع له فحرم فيها
 يحرم فيه كمان الاحكام والمظاهر والاشهاد لكنه انا يجوز الدواعي الصوم
 والمريض لا يحرم المدغم مشروعا في الاعتكاف بوطئه ولو لم يكن ذلك الصوم
 لا يفسد عندنا لغيره حكاه مذكر امامنا في جملته بخلاف الصوم او اطباء النبي وفيه
 الاعتكاف بالجميع يستمر اربعة مشتهدة والعتبة اي بقبلتها والوطى في
 غيره كالاحتياط ايضا كما يفيد بالوطى يفيد بغيره انما الادوار والاعمال
 التي لا يفسد خلافها لثانيه انما الحق بالوطى في اليوم بلا اشتراط
 تلك بجنازة الا يفسد في قضاء الشهوة ولا تقضي الا بالانزال ولا انزال
 الصوم بلا انزال ولا يفسد الاعتكاف بالانزال من غير ان ذكر لعدم الاطاف
 في صورة كمان الا انزال من الاحتياط وبكره له ان يعتكف الصمت اما النذر
 فلكونه منسوخا بشرطين اما لا يفسد فلا يفسد صمته منها عينه وانما
 الصمت للامتناع عما هو عليه من الكلام اي كلام فيه اثم بقرينة الاحتياط لانه
 في انظار الصلوة فلا يخلطها بكلام ما منه ولا في المساجد اغايبت العادة
 ولا تمنع عن الحياطة والكتابة بالجرة الاجترار ولا يكره له كلام غير
 كونه بغير عبادة ومنه نذر اعتكاف ايام من ذكره في الصلاة لزمه اي اعتكاف ايام
 غير محرم

او ان يراجع مسألة
 رجعية منكم
 او ان يبحث عند النكاح
 او ان يراجع مسألة
 رجعية منكم

والثانية باعتبار المضاعف اليه بغيرها لانها قاطبة للاعتكاف فدخل كمانه دخل
 عرفا اذا قلت ما رايته مذابا وبكره المتتابع وان لم يشترط لانه في المحذور
 على المتتابع وان نذر يومين لزمه بغيرها لما قلنا خلافا لافق في العتبة
 الاولى منها واما الثانية فدخل اتفاقا لانه الاصل ان يعجزه الاوضاع
 ووضع المشترط غير موضع الحج فلا يجزى عليه وانما الاحتياط في دخول ليلة
 الاولى فيحتمل المشي على الحج وان نذر الشهر جمع نهار كسب يوم السبت والجمعة
 جمع كسب فيختار الصحاح النهار ضد الليل لا يجزى كالايجز العذاب له
 والشر فان جمعت قلت في قلبه اثم في اكثر من الشهر انتهى انوى بقوله ايام
 بياض النهار خاصة بحيث تكون حقيقة كلامه بخلاف قوله شهر لانه لم يره
 مقدر يشمل الايام والليالي ويلزم المتتابع وان لم يلزمه خلافا لثانيه
 لم انه الوفاء بالتفريق كمان نذر صوم الايام ولذا ان الاصل ان تصال كما لو حلف
 ان لا يصوم ثلثة ايام يلزمه ان لا يصوم متتابعوا الا منعه الصوم الغلظ
 التحلل لليل فافترقا ويلزم بالشروع في شغل الاعتكاف متلو عا تم قطع
 يلزم القضاء عند الامام والثالث دليل قوله لا يعتكف وفيه الاختيار ويلزم
 بالشروع عند الامام خلافا لما بناه عا لانه لا يجوز عتله الا بالصوم ويجزى
 اقل من يوم وعندنا لا يجوز وقد بيناه ان نذر كمان المصوم من بياضه كونه موقرا
 يوم عند الامام واكثر عند الناطق وبساعة عند الرب فيقتضي اليوم على
 قول الامام والثالث كونه مقدرا وعدمه على قول الرب اعدم التقدير موافقا
 لقول المصوم واماء التبرع الهداية من ان الزوم على راية المصوم عند الامام ومن
 على راية غيره الاصل عنه كما بيناه ولونذا اعتكاف رمضان فقام فقط
 يجب قضاءه خلافا للرؤية لو اعتكف فيه فقط لا يجوز لعدم الصوم ولو لم
 كذا منها اعتكاف شهر بالصوم اتفاقا ولو نذر عليها حج من العتبة اتفاقا
 ولو لم يقض حجة الترمذية آخر فقام واعتكف قضاءه لم يجز كونه مضمونا
 بصوم بمقصور وانما اجازة الاداء لشرف الوقت ولا يمنع من القادة البنية المبر
 والمالية المبر شمع فيها هو مبر منها وهو راجع لكثرة البنية شتمه فقال

في الاعتكاف
 في الاعتكاف

هذه الفقه القصد في الشرح زيادة مكانه مخصوصه وهو البت بصفة مخصوصه
 في زمانه مخصوصه بفعل مخصوص بشرائط مخصوصه كالمسلك في قوله لا ينفك
 عنه في التناهي التي من استطاع اليه سبيلا وكذا في الوجود قطعا ولا الفكر
 جاحله في العرفه لان سبب الوجود هو البت لاضافه اليه وهو لا ينفك في قوله
 مرة حيث لا يحسن التحد في القول بانها يفعل في العام الاول حتى لا يحسن بانها
 عند الموقوف خلافا لما فيه حمله هو فرض العرفه هو وقت فيجوز التأخير في الآخر
 الوقت كانه المعلق كونه بفرج اسم اتفاقا اعلم ان الوقت اما في فرضه
 في غير الموقوت ويجوز فيه التأخير كوقت الصلوة واما بغيره لا يفسح فيه
 غير الموقوت كوقت الصوم واما في كل لعدم القطع باحد الطرفين كوقت
 الحج يشتمل الطرفين جهة عدم استحقاق اركانه الحج جميع اخذ السنة فيجب
 المعيار من جهة عدم تعدد الحج في السنة فخرج ابو يوسف المعيارية احتياطيا
 لاحتمال الموت فاشى بالتأخير حتى يبطل عدلته وانه قال بالاحاد بعد العام
 الاول نظر في الظرفية وخرج محمد الظرفية نظرا لخطاها في الجواز التأخير انما
 ينفوت وانما مات منوات اسم عنده ايضا نظرا الى المعيارية ونحو الفصل في
 المرأة فليطرح وقول الميراث في الروايتين عن الامام ولنا قدم بشرط
 السلام فلا يخرج الكافر وحده فلا يجب على العبد وعقل ولا يجب على الجنون
 وبلوغ ولا يجب على البنت اما الاسلام فلا ان الكافر لا يكون اهلا للزواج واما
 الحرية فلقوله في اما على عشرين سنة اعتق فقله في الاسلام واما العقل
 فلكونه شرط الصحة فوجه الخطاب واما البلوغ فلقوله في اما متى حج
 عشرين سنة بلغ فقله في الاسلام وصحة فلا يجب على مقعدوا عمر الشيخ
 الفاني وكذا المحقق والحنافيه في السطاه المانع خلافا للشافعي ورواية
 عبد الله التلث كذا في شرح المحقق بشرط قدرة زاد وراحله ونفقة
 ذهابه واما به فلا يجب على الفقير كونه المحقق عنه في الاسلام فلا يلزم
 بقله صار غنيا كمن حج الغني افضل للمسلم فرضا ولا يجب بالمال الحرام في
 لانه حق العبد مقدم كونه لوجه بجان وعليه رد المال الى صاحبه كذا في الفتا

في قوله
 لا ينفك
 عنه في
 التناهي

خلافا لرواية
 عبد الله
 في قوله

وعند مالك

وعند مالك يجب على الفقير القادر على العمل ولنا تفسيره على السلام المطلق
 بالزاد والراحله هذا فيمن بعد واما فيمن قبل وقد روي في الماشي لا ينفك
 في اتفاقا ومنه قد قيل لا يلزم في الخروج فيجب ولا يجب وانه لا يجب كذا في شرح
 المحقق بشرط قدرة الزاد والراحله ونفقة الذهاب والعود بلحاظ قوله
 قد رويها بالاحاد لا يجب ويقدر النفقة بقدر الكفاية فقلت كذلك الزاد
 والراحله والنفقة مما يحتاج اليه الاصلية قدر ما يحتاج اليه في الزاوية اما الهدية
 لا توجب فليست من الواجب في الحج فلو فيها فقد اشى بالحذرية كذا في
 المستطاع من كانه يعيشر بالحقة او بالثلاثة فلا ينفك بقدر الكفاية من الواجب
 كذا في الخلاصة وانه كانت له اثار لا يسكنها وعبد لا يستخدم يجب عليه ان يعيشر
 في الحج كذا في الاختيار بشرط نفقة عياله او وجب لانه حق العبد مقدم يجب
 تقديمه على الحج بقدر الكفاية المصحح عوده وكان في الاختيار عدم اليك ونفقة
 شهر بعد عوده الى وطنه اسم فرضه في الحج اسم الطريق قبل هو بشرط لو
 لعدم الاحتياطية بدونه وقبل شرط لادائه لانه علمه بذكره في تفسير المطلق
 وشعة الخلاف تظهر في وجوب الايضاد وعدمه فعلى الاول لا يجب وعلمنا اننا
 يجب والحنافيه قول الفقهاء في البت من انه الاعتبار للغالب ان حلت
 السلامة يجب والا فلا قول الجاهل في الكفاية من انه في ساقطة زمانه ولا
 قول في القاسم الصغار من انه البداية عند كذا لا يجب وبشرط ايضا
 ذهاب زوج او محرم وهو محرم من كاحها ابدانها او رضاء او مفاضة
 لا في اي كاحها شانه كانت او بحجرة او صبية مشتملة ان كانه بينهما
 وبين ملة ساقطة لقوله من الاستسافر مرة ثلثة ايام الا وبعها
 زوج او محرم واختلفوا في كون شرط الوجود اولاد اذ كان اسم الطريق
 ونفقة الخلق تظهر في حق الايضاد واختلفوا ايضا في جواز حملها بالزوج
 ومحرم ولا يجب المرأة بلا احدها ولو لمع النساء الصالحات خلافا للشافعي
 لانه لا يملك حملهن ولنا اطلاقا ما روي انه فعلت سقط عنها الحج
 فلا يلزم بعده كمن عتق لورود النهر وبشرط كونه محرم حاقا بالقاء النهر

والحق عاخره عن صيانتها وغير محتمل لانه يستحيل من كنهها ولا فاسق لانه
غير مبني وشرط ايضا خلقها عاين العلة عند خروج اهل بلادها للورود النهر
عند خروج المحدث واما المحدث في دار الجحيم فلها الخروج لا يحرم ولو بعدة لقوة
الخروج وقبل لا يقصد السفر بل مرحلة كذا في شرح الصحيح ونفقة الزوج او
الحج عليها اعيان المرأة لا يفتا بتسليمه فصار كالمرحلة ويخرج المرأة مع اذبح
الحج حتى لا يلا اللائقة بفراذه زوجهما فلا يقدر المنع عن الفرض خلافا
لشافعي في المخرج فتقويت جزم فله المنع ولنا انه حق الله تعالى لا يقطع حقه
كما في القوم فلو احمى حتى او عجز فليج الصبي او عجز العبد على كونهما على الجحيم
بلا حرج احرام لا يجوز معهما بل يفتي نفلا فعليه الجحيم فانما ان وجب فانه جاز
الصبي احرام للفرض حتى لا احرام غير لازم لعدم الاهلية أصلا فيمنع المخرج
عن الشروع الى الفرض بخلاف العبد لانه مكلف فيلزم بالشروع ولا يخرج عن المخرج
بالشروع الى الفرض كذا في الدرر فوضه اذ فرض الجحيم الاحرام وهو شرط عندنا بالشرع
وركن عند الشافعي وشرطه لخلافه جهات نقدية على شهر الجحيم وعنده وهو
عبارة عن مجموع السنة بالقلب والتلبية بالثلاث السراير وردا على ما هو
المعروف كما حقق في كتابه صدر الشريعة والوقوف بعرفة
وهو ركن اعظم حتى قيل انه الموضع الجحيم والوقوف وطواف الزبارة وهو ركن هذا الوقت
وطواف الزبارة ركنه فانه فاته واحد من هذه الثلاثة بطل الحج وواجب اوج
الحج حتى على الوفاق والوقوف بعرفة سهما لا يذوق اذ لم يجمع حوائجها وجميع
معيها ولا يسهل بها ايضا والتسبيح الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف
البيت لا ياتي في ذلك والوقوف بالقبض واذا ترك شيئا منها جازعه وعليه
ولا ما يجب تركه اذ هو واجب كونه الاحرام من التلبية كذا في القوس
وعبرنا اذ غير انكورد من الفرض والواجب تسبيح وادب وسبح تسبيح الله
الاشياء التي لا يفتا في شهر الحج والوقوف بعرفة والقبض الاول من
ذو الحجة لقوله تعالى في شهر معلومات وبنيته التسمية كذا في كونه الاحرام لم اذبح
فليها اذ قبل التسمية كذا في وقتها فالا في الفداء كما في الواو كما في الفريه وانما

يقعد

يقعد لانه شرط لا ركن وجه الكراهة احتمال عروض الخلل ببول الميت والعلة
سنة في طواف وسبح وجازت في كل السنة وكبرهت يوم عرفته وادب بعينه
لاختصاصها بالحج والمواقيت التي لا تجوزها الا انسان الا الا
وسميت باسم الزمان كما يستمر زمانه باسم المكان في قوله تعالى هذا
دعوى كثرنا المديتين ذو الحليفة بعين المصطلح ولشأنه في حجة من الحج
وسبق الحاء المجهول وللعاين واذ عرق كبر العيب والحج فيه قوله لا يفسد
كما في المذهب والفتح كذا في الصحاح واللين في الجاه وقت كل منهما لا يفسد
ولم يفسد في الخارج لانه الموراد حكمها ومنه قصد مكة من طريق
غير مسدود او من محرم اذا حاذى المسقات وعمل بغيره ان شاء
وغيره تأخير الاحرام عنها اذ عاين المواقف لانه المسجد الشريف
جعل مكة حاصلا والحد في مكة والمواقف في الحرم في جوارها
بالاحرام بل قصد دخول مكة ولو التجارة ويجوز لمن قصد حرمها
موضعها من الحلال ولا يقيد بقصد خضرة مكة ومنه كذا في خلاصة
لترك دخولهم للحاج فلا يشترط الاحرام دفعا للمرجح الا اذا قصد
الحج والعمرة في شريطة الاستلزام عليهم وانه حازها الا في بلاد احرام
فقد دم تركه الواجب عليه خلافا لثالث في فاته عاد فاحرم منه سفل
التمسح في السوسقط باعادة الصلوة قبل تمامه الوقت والحد
بحجة او عمرة ثم افسدها وعاذ اليه سقط مطلقا عنه عاين وعنده
ان التيمم يسقط عند زفير نقر الحداية ولنا ان التلبية لم تسفر
ما لم يشترع والاحرام شرط ولما ان التلبية ليست بشرط ابتداء
الاحرام فقد التلبية غير بل تلبية جازع لم ان التلبية تليح الصلوة
لا يفتا في الاحرام من التلبية وفي تقديم الاحرام تسقط عنه بدل
وهو تقديم لانه غير شرط في التلبية وفي الاختيار ان حتى بالتأخير
فيستامه كمن ترك صلوة العصر لم يفسد فها في وقت تأخير ولو اداها في
نافية لخال ولو عاد بعد الشروع لم يسقط اتفاقا لقرار الحداية وجاز

في هذا الوقت

التقديم

عريضة

او تقدم الاحرام على المقاتلة ما روي ان ابن مسعود احرم من الشام وادبر
مقاتلة المقدس وهو القديس افضل لهم لم يشق بعدم وقوعه في الخطر
ويحتمل ان يكون هو داخلا في داخل المشقات وان كان في الحرم في الحلال دخول
غيره مما لا يشترط الاحرام من الحج ووقته او وقت الاحرام لم يحد
الحل الا بيمين المشقات وبيعه للحرم ولكن في حق الحرم لا يحد ذلك وليفق
نوع سفر الاحرام من الحرم المعقود في الحلال وفي الحرام لا يحد
الرحيل كذلك وليفق نوع سفر من الحلال الى الحرم فيجوز في موضع من الحلال
لكن الا في موضع التقسيم كذا الاختيار من نوعي الحجة معا او متفرقا
ولتجها عند الاحرام لزوم واحدة عند مجده وشنتاه عند هاهنا اما لا
شرط شرع للاول كالحج للصلاة فلا يحد منزلة لهما ولهما الاحرام
السلام يحضر في اليمين ومنقطع عن الاداء فيلزم الحتالة والحقبة متصلة
فلا يتصور الاداء ان كان رفضا احدهما في الحال عند اليقين وعند الشروع
في الآخر عند الحج فيجوز بلامب الاله احص قبل الشروع عند الحج وبيد عند
اليقين وهذه المسئلة من الحج والتفصيل في شرح **فصل**
في الاحرام وان اراد الاحرام نذر اليقين اطلقه ويقص شارب وجعل
عائنه للمقارفة والى الدلالة انظف بها ثم يتوضا او يغتسل وهو افضل
للعقل ولكن انظف ويغسل الخافض ايضا ويلبس ازارا وذاق لغيره
جديس لان المريد للحرمان يقص لان السائر اذ في الحرمان والبر والبر
للبلاء ولا قال وذاك البصير السائر افضل ولو كان عليه غير خيط
او لبس ثوبا واحدا استبرأه جازا فيكون الازار لحصول التبريق
وتنظيف ولو بما سبق بعد الاحرام خلافا لما روي ان بعد الاثر
لا يتعمد بعده ولها ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيح
قبل الاحرام فكانت انظف ويغسل في مفرق سولي بعد التلبس وتغسل
ما كان قد اقامه ويغسل رجليه لغيره في حاله كان مفرا بالبحر لانه ثلث
انواع مفرق ومتنوع وقاره كما سجد والاول يقول عقبها اربع ركعتين

الله

الذي ان اراد الحج ففعل وتقبل ثم ورد سائر التسمية في الاداء الصلوة
لكونه عسرا عادة ولا يلغى مطلق النية اذا انقضى حالها او قل ان لا يرد
الغسل وعليه فرضا في وقت مشقة وان نوى الطميط وقع اذ لا عمل بالان
في الصلوة وان نوى بقلبه ان يقط اجزاء لانه النية على القلب كنه مقانية
فعل بالاكراه احسن كونه ذكر كذا في حق الصلوة ويقول الثالثة اللهم ازرني
الجنة فيش هالي وتقبلها ثم يقول الثالثة اللهم ازرني الجنة فيش هالي
وتقبلها ثم يلبس يعني يقول بعد الركعتين وقبل ان يتوضا به راحلة والاول
اول فيقول ليك اذ احب لطاعتك اجابة لانه التكبير اليهم ليك لا يشترط
ليك ان الحذر بالكر او لانه يقول لا يتراء غالبا فيكثر المالح اما الفقيه فيقول
علة الاول والثمة لكونه المالك لا يشترط لكونه اورد الاصل في قوله
الحليم من بناء بيت الحليم قال الله تعالى واذنوا لاسم الحج بانكر رجالا
وعا كرام فوقف في المقام ونادى باعصية يا عبيد الله حيوات الله
والحيوات اعيان الله فحوله اصلا بآياته واجابوا بقولهم ليك نعم الله
منة محمودة ومنكر تكر ولا ينقص منها ويجوز الزيادة وغيره من مكانه
يقول ليك اذ التفتاد والفضل المحب بذكره غروا ومهما البكر ومنه شرط
الاحرام والزادة سنة فاذا نيتي انا والحج او التمتع فقد احرم حرام الشرط
مصادرة التلبية شرط فلا يلغى محذورة خلة خلاف الشافعي والحق في التلبية
التسليم لتسليم ترك الاحتياط فيجوز التلبية ولان التلبية ليست بالمتحدة
مركبا فلا شبهة الصلوة فلا يحصل ان يكثر في التلبية او في التلبية عند التلبية
ومطلقا عنها والاول بالفاضية لانه يحذر ان يقرأ الامام في ركعة خفية
الصلوة لا يقرأ في الركعة او في الركعة او في الركعة او في الركعة او في الركعة
مطلقا وقبل شرط محذور النساء والفوق اعراضا فانها متحدة بما
في الاحرام كبس الخيط والصلوة والتلبية بقراءة القران والحج او التلبية
مع الرفقاء والسبب لعدم تعلق الرفقة ولا فوق ولا لاجل الا ان يخطي
النهي كنه يفيد الرفقة دون غيره كذا في شرح الحج وقيل صيد البر لقوله تعالى

ح

حرم عليكم صيد البر ما تم حيا لا يخرج لقوله تعالى احل لكم صيد البحر والمجان
التي انا حائز اول الانه عليه ان غلبا وكل القل لانتم تحت حكمه من يد الانه
وليسه القليب وقلم النقة وحلق شعره او شرب دمه وقصص تحت الملاخلان
قوله من العاج النقة القيل لان الاول الانتشار والتشليل راجع الى الكرمية والار
كوه مثلا لا غيرا وتركة او وجهه وعمل ركنه وحتم بالخطي الحديث المذكور
قوله بالخطي القليب راجع عند الامام وقلم الدوام عدلها فيجب به عندها الصلوة
عنه وليس فيه اسرار او اوقيا او عجات او قسوة او خفة لثنية من
لما اكل الا ان لا يحو قلوب في قطعها من اكل الكلب في لا بعد لاسب الخط
وكذا شق السرور لا نذره القصة للارتداد وكذا البسر القصار من غير
احوال البو وليت قليب صبيح بعرفه او ورسوبت البسر القصار من غير
غير القليب راجعها الاما على لا ينفق اي لا ينفق الصبيح يجوز في اول
الليلة ويجوز في الاغصان او خذ الحام للاحتياج وللعلم من مريم والاطلال
بالتة والتمل وحفه من عند ما كثر شملهم بالنقطة ولنا ان عمره الى كثر
ثوبان وتسل من على عتله من فظا طوف من ويجوز في النجما اى ما
يجوز في الدارهم وشدة وسط المسافرة وشدة مطلقا عندنا ويجوز
عندنا ان كانه في نقة غير لانه لا يلزم فيه ولنا ان لا يشتمل الا ان يارهم
وليس ليس الا ان شتم الجمل فوق الا ان يارهم لثنية من يجوز مقابلة
عقد من الاث ان السباع لقوله من حسن القواسق يقتل من الخلل
والحم الحلاء والحي والعقبة والفارة والكلب العقور لانه عا لا ان ذنقه
لا احتمال الذي لانه ناذر من قبل ما تحقق من الاذى كان او كذا الاختيار وكثر
التبعية رعاها من قبله افضل الى العي والشئ الاول رفعة الصوت بالتيمة
والنقل الى دم النجبة على الصلوات وكلما عا شرا او هبط واديا اولى
ركبانا والنجار كما روى ان الصحابة في قولوا كذا كذا هذه الاحوال
منه انما في انما دخلتم استرا بالما على الحرام لان المقصود وهو البت
في داخل من يتي شتيه عليا فانما عاين البيت كبر وهذا ابتداء بالاجود

في التسمية

فالتقيل وكبره هذا رافعا بديه كذا الصلوة ويقبل اى لا يقول كذا الا ان
في القيل ما روى عن عاير الله فكتبا اخذوه المشاق يشهد يوم القدر
لمن لم يمت كذا في القاضية ان السطوع من غير ايداء مسلم لا ذكر الا في
والتيمة او ستم اى يلبسه ثم يقبل كذا او عت اى عسر المشاق
كالعصاة بله ويقبل او غير ذلك الى الخبيد كانه يقع على مستقلا
مكلم بل لا حامدا لانه يحتمل على التيمم ويستحب ان يقول الله البقرة
التيهم ايماننا كذا تصديقا بكتا كبر وفاء بعهد كذا ابتاعنا كذا لشهد الا
اله الا الله وحله لا يشرك له واله محمدا عبده ورسوله امتت بانه وكفرت
بالجنت والطاعت التهم صرعا محمدا وعما ارحم من يطوف البيت
اخذا عت عت اى عيبه الطائف مما الى البيت وهو الملتزم فاهما الى البيت
وان ذهب الى اليسار بعد عند الكبر لزم الاعادة انه لم يكن في الا فاعلم
دم وعند الشافعي لا يقتضيه انه بداء من غير الخيول لا يجوز لانه الام
بالطواف محمدا في البيت ويجوز لانه الام مطلق كذا التيمم من
وقد اضطلع رداه بالجملة تحت ابط الامن والى طريقه محمدا كذا في
ويسبق كذا في الامن مكشوف ويجعل طوافه ولا يطعم الحمار المملع لاسم
لجوارحه الركب العاير الى الركب الشافعي عا شتم نصف الدار تحت التيمم
ويسبق طمحه اى كس من البيت ويسبق الى ايضا لانه يحذر من
لا دسقة اذ رجع من البيت فليطوفوا وتو له يطوف بدخله احدى
فرجته ويجوز من اخبرها يلزم الاعادة فانه اعاد على الحليم فقد اخرجه
لكم الاول الاعادة على البيت ليس على الوجه المسنوه وانما في الاعتقال
التي خاصة الصلوة لانه ثبت بالنص ولونه من البيت يحذر الواحد
لا شاة الشوط طواف البيت مرة بمرارة التيمم الاول فقد من الخيول
مها اى السبعة والاربع من الكلبين كالتيمة انما في الجمل لا يشرك
حشا قالوا او شتمه ثم يشرب ثم يتي التيمم بعد ذلك والسبب قاله لم يزل
للرجام توقف قاغا ثم يزل بخلاف الاعتلاء حيث يطوف ولا يتوقف

بش الزاد الآفاق
اللائق بالعام
الافكار صم

بوفات ومن دقة روى الجار وفي بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا بازاوا
نوقت الظهر ولولم يقيم العصر في الامام يتطوع فلا يفتدى ولا يشترط
بين الساعات للامام للوقوف الميعاد العصر بشرط الجمع بينهما صلواتهما
مع الامام في لوليح وحدا صر في وقتها خلافا لما اله السقيم للشرع للوقوف
والمقدور يشترط فيه ولم انا شتر على خلاف الاصل فقد عا مودره وهو لولم
وشرط كون محرم فيها اذ في الظهر والعصر فلو صر الظهر مع الامام بلا احرام ثم
احرم لا يضر العصر الا في وقت ثم يقصر ابا مع الامام لانه قد عا ناقة
وحاز احلا لك الاول اذ بعوضه او عا هو السنة وفي الهداية يستحب
ان يفر قبل الوقوف في جبل الرحمة مفصول يقف وعرفات كلها موقف
الابطة عنة وفيهم العيس وفيه الزا وباتوه واذ بخذاه من وفات انا
لست لا ندم را فيها الشطالة ويستقبل رافعا يديه مس طاك المستطعم
المسك حامدا مكبرا مهلا مليبا مصلتا على الشروع داعيا حاجا مجتهد
لان موضع اجابة ويقف الناس وراء الامام يقرب اليه امكن مكانا المصلحة
مستقيمة القبلة سامعين لقوة وقفة بعد الزوال وقاله اذكر عرفة بليل فقد
الفر من يوم الخرا روى اذ عوم وقفة بعد الزوال وقاله اذكر عرفة بليل فقد
اذكر في فمها فقله بيان الاول وقفة وقوله بيان الاخرة وعند ما كسر شرطه
عجزه من الليل ولا يشترط النية حتى لو مر به او وقف نائما او نجا عليه ثم تخلف
الطواف حيث لا يجوز له طواف هاربا لانيته والفرق انه عبادة مفقودة حتى
يجوز ان يقبل بخلاف الوقوف حيث لا يتقبله ثم يقفون معا مع الامام
بعد الزوال لانه الوقوف عجزه من الليل وان لم يكن ركنا لكنه واجب مجتهد به
بالترجيح من حد العرة دخرا لم ادم في فمها منها المزملة سبقت بها لانه
يزال وقوله لا يذيقه يوه واذ في ادم الحواء ذنا العوازم
لجنة المقربين وسبقت الذنوب بقر جبل فترج بمن القاف وفيه الزا الميعة
والحاء المهيعة لهم جبل بالزوا لفر غير منفر للعدل والعلانية من فترج بطرا
وفي الحاهلية يوقد عليها النار فيليل المغرب والعشاء باذال واقاة ثم وقفة

العشاء

في الزوا
والزوا
الافكار صم

العشاء بلا فصل حتى لو تقطع او شغل بعيد الاقاة دولة الاذان وفي العرة
بعد اداء اداء الهداية وعند زفير يدها لانه لا يوق بها وانا ما روى اذ عوم
اكمل العشا بعد المغرب ثم اقام للعشاء ولم يؤذنه ومن قبل المغرب في الطريق
او بوفات فقلنا عا فيها الوجود للجمع بالزوا لفر ما لم يطلع الف وبعد الطلوع
لا يبعد لعدم امكان الجمع خلافا لانه لا يوق حيث لا عا عا عا اذ اها
ووقتها كذا في لفر السنة كذا في شرح الجمع وسبب عزلة فانا طلع في
صا صفة اللو بقر في الغيب الميعز والامام والسبب المهيعة اذ طلة الليل
اذ قدم في اللو فوق ما قدم العصر للوقوف عرفة ووقفة بالمشعر الحرام وهو جبل
فترج مكانا الكشاف وصنع عرفة من التكبير والتكبير والتلبية والتسليم
والجهد في الدعاء حتى روى والمخاتبة لدعاة عدم اللاداء المظالم وهذا الوقوف
واجب عندنا حتى لو تركه من غير عذر يلزم دمه وركب عند الشافعي ودليل الف
مذكورة الهداية ومرونة كلها موقف الا وادى تحت بعض الميم وفيه لواء المصلحة
وكر السبب المهيعة المشددة وادعى يسار من دقة فاذا اقام الصبح
تقول طلوع الشمس من افاد بلغ بطم بحر ليرع مقدار رية من شيا كاد
لا كبا هكذا فقله الصبح في جبل من بطم الوادي اذ يرب من الاغل
بسع حصة بدل من رية رية مجتهد المصنف حكمه الحاق بالزوا للجمع
بشرطه بالا صانع وقيل ان يركب الايهام بعد وقوعه في الزا السابعة سبقت
للزوا في السبق فخير الشطالة اذ شرح اقتداء لربا رية من لفره واحدا
عنا اذ الصغرة اذ شرح اقتداء لربا رية لعاودة الكس على اختلاف الزا رية من رية
الاخذ من كل موضع الا من الميراث الله رفقه قبل فترج رية رية رية
الا وانه ياخذ سبعين حصة من طرق الزوا لفر وانه يفره بركه كل خضرة فقله
لربك والله اكر رعا للشطالة وحسن التكم احصل جعل في به رية رية رية
وذي مفعول لا يجوز من كل ما يجوز الارض ولا يجوز الرية رية رية رية
الميراث ويقطعه التلبية باولها اذ عا لرب حصة من حصة من التلبية ولا
يقف عندها لعدم فعل التلبية ثم يذبح اذ احب اذ لا يذبح عليه لكونه مسافر ثم يخلو

في الزوا
والزوا
الافكار صم

ان مكبره الا اثر الفرح عائلته وهو الخلق افضل القول عدم رجوعه الى المحققين اوليهم
 من غير مكبره مقدار راجحة وقد حاله ما حرم اولاً غير النساء اي الجماع وواحدة ثم يذهب
 من يوم لا يذبح فيه وطاف وفي الظاهر من اولها وبقوله لانه طواف الزيادة يوجب
 ثانياً ان مكبره اولها اولها ما قلنا ان مكبره في طواف الزيادة وهو مكبره ان تركه او اقره
 على طوافه لا مكبره ولا سعي الكفاية وما لانه ان مكبره غير شريع فيها والآية
 لم تقدمها تركها فيه وسعي بين الصفاء والمرة بعده وقد حل النساء الخلق السابق
 لا بالطواف حتى لو لم يخلق وطاف لم يحل له النساء فكانه كالطلاق الرجوع
 ما لم تنقض العدة لم يعا عليه كذا في شرح الجمع ووقت ادوق طواف
 الزيادة بعد طلوع يوم الخ وهو فيه افضل كما تقدم ذكره تأخير عن
 الخ ولا يلزم عند هذا بلزم عدم عمله كذا في الاختيار ثم يعود الى من في
 الجمار الثالث اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتحية الى المسجد الحيف قبل
 منة عاتية رضى فيها بسبع حصيات يكبر في كل حصاة ويقف عندها
 ويدعو ثم يركع الركعة الوسطى كذلك سبع حصيات
 ويدعو عنده ثم يركع الركعة الثالثة لا لا ولا الا ان لا يقف عندها
 لعدم فعله كما تم بفعله اليوم الثالث كذلك ان كان اليوم الثالث
 على الترتيب المذكور وهو شرط عند الشافعي لانه شاع مرتباً غير يعقود
 ففقد ما ورد له ولنا ان كلاهما فريه على حدة فلا تنبج الاخرى ثم ان
 ان شاء نفر الى مكة قبل غام الحصة المأخوذة من الطريق ولم يذكر ولا
 ان يحذر النفر في طلوع في اليوم الرابع لقوله تعالى يومئذ لا اثم عليه لا غير
 النفر بقوله اي بعد الطلوع حتى يركع لا دخول وقته وان شاء اقامه الطلوع في
 الرابع وفيه ما تقدم على الترتيب وهو ان الركن الرابع احب من النفر الثالث
 لانه اثم لنسكه وان ركنه اذى الركن قبل الزوال اجاز عند الامام لان ما جاز
 للتحقيق فلا يجوز تأخير اوله خلافاً لما لا اثم وقت بعد الزوال فلا يقدم
 الركن مطلقاً كما دعى ذلك افضل غير جبة العفة ليقرب الى النفر
 الاداء والدعاء بعدها وسحب اليه ليتالى الركن فلا يركع بهت بها و
 يركع

يركع التارك وعند الشافعي يجب حمله يوم يركع مكبره وثلاث يركع يوم
 وثلاثه يركع يومه لم يركع يومه موجب وثلاثه يومه لغيره لا يركع
 لا يركع وكذا يركع بعد يركع في النذر المشتمل والفقاه متاع الشافعي مكة
 قبل نفيه لا يتخلف قبله عند الركن فانما لفرا مكة نزل بالمحيط فيفعل الحاد والهاد
 انهم يلتزم مع المشتمل بهم موضع ذبحى به مكة ومنه يقال له ابط
 وكان الكفار اجتمعوا فيه وتحالفوا على ان يركعوا يومه قبل نفيه فمما اراد الله
 لطف ربه بنصرته فصار سنة كما اراد ولو ساعته اقتداء به يومه فاذا اراد النفر
 الى السرير عنها اعد الكعبة الى وسطه طواف للصدرة بسبع اشواط بلا صل لانه
 لم يشرح الا مرة ولا سعي لانه كابر في عدم التقدم وهو طواف الصدرة
 ويسير طواف الدعاء لانه يضر عن البيت ويودع واجب على الافاق خلافاً
 للشافعي لانه لو كان واجبا لم يسقط عنه المكبر وفيه مشركون في واجبات
 الحج ولنا قوله من حج هذا البيت فليكن اخرجه بالبيت الصواب ولا يجب
 على العتمر اتفاقاً الا على المقيمين على الافاق فلا يكره تقدم طواف الصدرة
 للافاق وتعدا الواجب كما قلنا في حاشية صدر الشريعة في سبيل يقف
 ان قد رقد له ان ذكر كذا الاختيار من ضمنه ثم لانه ثبت او حجت
 ما هو كذا يسير ويحتمل فيه ويتيقن بثلاث مرات ويجب الباقي
 عليه ثم انك التلبس اوجب الكعبة ويقبل القبلة طامع من زيادة النفر
 ويضع صدره ويكلمه وحده الا على الملتزم بمواجبه ايجاب والى
 المأخوذة فانه موضع اجابة جابه الاثر حتى لا يركع ولا يركع في مغف
 اولاده وفيه ويشتمل بالاسكان كالحلق بذيل ولا يستغفر وامر عظيم
 ساعة ويدعو احدوا بحججه هذا وسلك اذ يتكلى فانه من علامة القول
 ويرجع القهقري ويصر الى البيت حتى يخرج من المسجد ثم على اقر
 بيت الله هذا تمام الحج الذي اراده من بقوله من حج فلم يركع خرج منه يومه
 كيوم ولدت امة والحجوة على مكروه عند الامام خلافاً لما لا يركع في
 وطرف بيت الله لطفه والكالس والحجوة من الكوف ولم يركع في الحجوة

يخرج الافاق من البيت ويحتمل كذا

في العادة يفضى الى الاخلال باجل البيت الله لكثرة المشاهدة والوقوف
في الصلاة المكتوبة كذا في المحاولة كذا في الحج والعمرة وبلغ من هذا ان كان
بحال يزاد فيه ولم يحل باخلاله لا يكن وان حال يغترو بضعفه في الحج
فيحلم بكم **فهي** ان لم يدخل الحرم وتوجه الى مكة ووقف بها سقط
عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لانه لم يستل لا يلزم عليه دم ولا صدقة
وموقوف او اجتناب الى اجزاء يعرف ساعة او زمانا قليلا من وقت الوقوف
في ما بين زوال الشمس من يوم عرفه وطلوع الحرة يوم النحر فقد ادر على
اي شيء لوجود الركبة وهو مطلق الوقوف ولو تأخرا او بقي عليه اوم يعلم
انها علة لا طلاق قوله من وقف بعرفة فقد تبحر ومما قاتل وكذا ومطلق
الوقوف فقد قاتل في اعدام الركبة لانه لم يتحرك بل عطف على افعاله فيطوف في
دخلكا سائر الحج ويقضي من قابل ولادم عليه لانه لم يتحرك الواجب لانه لم
الركب ولو امر بغيره ان يجرع عنه عند انجاء ففعل للحج لوجود اختياره بالامر
وكذا في الاحرام ان فعل الرفيق بلا امر المضي عليه عند الامام اختيارا كما في
تبرع الوارث للاحق طاعة طاعة الميت والاحكام للميت خلافا لما ان الاحرام
يجب بغير الجبر والالزام لا بالاختيار وله ان الرفقاء ما يوروه دلالة
بقوته عند المرافقة وفي غير الرفيق خلافا والافق انه يجوز كراهة الرفيق لا
اتفاق المال العظيم بقوته الاذلة والمرأة في جميع ذلك من افعال الحج كما ارجح
لان التبرع بها انما هي المرأة تكشف وجهها فقد لا ركنها القول
احرام المرأة في وجهها ولا في ثيابها عورة وكشفها حرام ولو سدت على
على وجهها ثيابا حافت جاز لانه بمنزلة الانظلال ولا تحجب بالثياب خوفا
من الفتنة ولا تهرول ولا تسبح به المصلحة لانه كلاهما محرم للستر ولا
تحلق للتمتع به في البيت ولا في فتح بل تقف في امره وتلبس بالخط لانه
لم يزلها ولا تقرب الى المأوى كان له عليه رجال لانها ممنوعة عن مجلسه
ولو حافت عند الاحرام اغتسلت وانت جميع المنكر كالرجال الى
الطواف لانه في المسجد وفي منوعة عن دخول وان حافت بعد طواف

الزبان سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لانه لم يعم وجهه لثيابه
في ترك طواف الصدر كما سقط طواف الصدر عنه امام بكة ولو كان الاقامة
بعد التمتع عند ان يركع وعند سجدة لا يسقط طواف الصدر بالاقامة بعده اي
بعد التمتع الاول وهو الرجوع الى مكة في اليوم الثالث من ايام الحج وقبل
التمتع الثاني وهو الرجوع اليها في ايام التمتع في التبرع في بقوله بعد لانه
لو نوى الاقامة قبله لا يسقط اتفاقا لعدم وجود الصدر وبعد الرجوع
لا يسقط كبر اصبح مقبلا لاجل لم الاضطرار لغيره ان ادر بوقت
فكذلك اذ افه عليه كما لو قطعه بعد بدء الشروع فيه ولا في بكة ان افه
يحج على الصدر وانه المستوفى بخلاف الشارع لا يلزم منه
فقد بدنه تطوع او نذر او قد جاز صد او خوفه كالماء الواجبة
بسبب الخيانة الستة الماضية وتوجه معها الى الحج فقد احرم وان لم
وتحل هذه المسئلة في الاحرام ثمانية الدرع اعتداف على الوقاية والقليل
تقليق القلادة عن عنق الهدى فان بقى بها اى البنية ثم تخرج فلا
محرم اصل كل الشروع في الحج لا يحصل بعد النية ولا بد من مصادفة
فعل من افعال الحج كالتمنية والتقليد مع السوق دونه البعث اذ هو
غير مختص بالحج بل بغير غيره ولذا قال حتى يلحقها واذ لخصها بقوله
ان لم يلحقها الا بدنية المشقة لستناء من فعله فان بقى بها ثم توجه
فلا يلحقها اذ لم يجر البعث فيها بل يلحقها بما في الحانها والفتن عديم
الفرق وجه المصحف ان هذه تحتش بكة وتحتش في الحج بيت على
الحج والتمتع ففعل ان بدنية القران او في هذا وان لم يذكرها ولا في المشقة
داخله فيم يستحل فان جلها في الف الحان على ظهرها او في هذا في
سماها ليعلم انها هدي او قد شاة لا يلحقها بما في الحانها ليست من
افعال الاحرام على الخصوص والبدنية من الاية البقرة لا غير **باب القران**
والتمتع القران مصدر كطرس افضل مطلقا من التمتع والافراد عند
الشافعي الافراد افضل لانه الافراد اداد النكس باجماعه وتبني وقطع

يل

ين

فهي

مساكين وحلقين وء القارة اداؤها باحرام واحد وتلبية واحدة وحلق واحد وما فيه تكثير الاعمال او ما فيه تقليلها ولنا قولهم بالاحرام هو الحج وعمره معا واختصاصه لا بهل بله افضل والتلبية غير مخصوصة بالقارة عا واحد الاحرام والسفر غير مفقود بهل ولا تلبيةه والحلق خروج عن العبادة فلا يعتبر تكثيرها ولا فيه مجابيه العبادتين كالصوم والاعتكاف وتكثير احرام الحج واستدامته فيه كان افضل من التمتع وهو ان القارة ان يهل بالتمتع والحج من التمتع او ان ينوي بقلبه ويأتي بلسانه ويقول بعد الطواف اللهم اذريني للحج والعمر فيسريها وتقبلها معي فاذا دخل مكة استدار بافعال القارة فطواف للتمتع في ثم طواف للحج طواف القدوم وكسح يده اذ دخل القارة مكة يدا عندها بافعال القارة وفي طواف البيت سبع تخطايع الرء الثلث الاول منها والسعي في كل شوط لاحلق ثم يسرع بافعال الحج وفي طواف القدوم والسعي بعده وقال الشافعي لا ترتيب بين النسك بل يطوف طوافا واحدا ويسعى واحدا ثم يسعى واحدا ان بنى القارة على الداخل كما في التلبية والسفر والحلق ولنا انه القارة هو الحج بهل العبادتين فالداخل فيها هو المتقدم فيها غير مطلب فلو طاف لهما طوافين في حين حان لا ادى ما عليه ولكنه قد استوفى الف سنة لانه طواف سنة ثم حج كما في اذ صرحه العقبة يوم الخندق يوم القارة يوم شاه اوله اوسع بدنه فانه يحرمه اي غير كونه صام ثلاثة ايام قبل يوم القارة ولا افضل له اخرها يوم عرفة كما في قوله في ربه وصام سبعة اذ اخرج من افعال الحج لثمة وسبعة اذ رجعت تلك عشرة كاملة والنسك وارد في التمتع كقوله القارة في عباده بل لا يتم واذا وجد الهدى في خلال الصوم او بعده قبل الخلق فعليه الهدى وبهله للحصول المقصود ويجوز صوم السبعة ولو مكة خلافا للشافعي لانه يعلق على الرجوع الى الاهل واداء الحج يحوز بقدر الرجوع ولنا اتفاق اهل التفسير على انه اذا رجع الفراغ جاز ما يذكر المسبب واداءه التلبية لم يصح الثلاثة فكل يوم

الحج

الحج تعين الدم وقال مالك يصوم ايام التشريق او ثلثة ايام بعدها لم يوجب صيام ثلثة ايام في الحج او وقته وذى الحجة كلها وقته عنده ولنا انه واجب كاملا فلا يؤدى ناقصا لانه ايام التشريق من فريضة ما بعدها شرقة عندنا ولا يقضى لانه بدل ولا بدل لبدل واذا لم يصم الثلثة لم يصم السبعة وان لم يصم الثلثة تحلل وعليه وما للقارة وتحلل قبل الهدى وان وقف القارة بعرفة قبل طواف للتمتع فقد فرضها فعليه دم لرفضه لانه شرع بافعال الحج او لا تقدر بناء افعال القارة عليها لانه خلاف المشروع ولم يرفض بحج التوجه الى مكة حتى لو عدل قبل الوقوف وطواف للتمتع لم يلزمه دم بخلاف توجه بين القار الى الحج حيث يرفض النظر بحج التمتع الى الحج لكونه مأمورا بالسعي بها واما القارة فلم يكن مأمورا بقبضها اذ القارة لزمها عليه بالشرع وعطف عنه دم القارة لانه لينقار له رفضه لرفض القارة والتمتع افضل من الافراد خلافا للشافعي لانه سفر المفد يقع للحج وهو سفر العترة للتمتع وفيه ولنا انه سفر المتمتع يقع للحج ايضا وتحلل القارة بينها لا يمنع وقوعه للحج وتحلل التشفيل بين السعي والحج ولانه المتمتع بحج نسك من غير ان يلزم بالهدى في سفر الحج ويجزئ الدم شكر الله بهل وهو التمتع ان كان بالتمتع في الحج وانما لم يسرها طواف القدوم لان مكان استيفاء حجة القدوم دون اتيان الحج لعدم وقت تيمم مع عامة الحج بها اذ القارة من التمتع وطوافها ويسعى كتابتها وحلق او يقصر فيحلق منها ان لم يسق الهدى ويقطع التلبية باقرا الطواف اي مع سلام الحج ما رزعه كذلك في الحج من الحج سواء كان من المسجد الايام التلبية وقبله افضل سواء ساق هدبا او لا وقال الشافعي كذلك انه لم يسق التحلل فمضى ثلثة ايام ومن التوبة الساق لعقوبته اذا توجهت الى مكة فاهلوا الحج وذكر التلبية يوم الترويض ولنا قوله من اراد الحج فليستحوا ما رواه محمد بن علي الخفيف وبيانه جواز التبايع كذلك في شرح الحج في كالمقدم وهو يسعي طواف التلبية فيقدمها بعد الاحرام والا فلا لعدم مشروعية التكرار ويح كالمقار

شكر الله للمحبين العارفين بالبحر من الدم فكلهم اذ حكم البحر التمتع
 حكمه كبقائه اى صام ثلثة ايام في البحر وسبعة بعد الفراغ وكله جازم ومن ثلثة
 فليطوا ذهابه ولو شربوا اللبن بعد الاحرام التحلل بها او بالتمتع لا قبله او قبل الا
 فانه اذا ساق الهدى سلق الدال يجمع هدية وفي ما يهدى الى الحرم من التمتع
 ويجوز شربه الياء فليقتل جمع هدية وفي اسوق الهدى افضل ثمانية من الشاة
 والاشهد ان للتمتع وللعقد احم وساعة وهو اذ اسوق او لم يوفى من الاضار او المرقوم
 ثلثة اقلام من التمتع للهدى وان كان اى الهدى ثلثة وفيه من الاضار او المرقوم
 فلذا اعلق عنها ثمانية اذ قلقة ادم او فعل هو ثقيل اول من
 التحليل اى من القاء الحجر على ظهره لذكر القلادة في القرآن ولا يستقل القلادة
 في الغنم خلافا للشافعي والظاهر جازم عندها قدامه لكونه اول عمله وفيه
 شاة مستلها من الابل فهاى الشاة من الابل المستل بفعله
 لانهم اخذوا من ثمينه وطعمه من سائر الابل او من الائمة وهو من وادها
 وكلهم الاضار عند الاتمام لهما ما روى انه عم فعل كذا وكذا روى عن النخاعة
 ولم اتمثله وتقديره وفعله ضرورة دفع نقض الكفار وقيل انما كرهته
 احكامه لانه كان زمانه ثم يعمر كما تقدم ولا يتحلل من عمرته لما روى عن الزم
 من ساقه فلا يحل حتى يخرج منها يحرم بالبحر كما مر فاذا حلق يوم التحلل من
 احرامه لانه يتحلل فيحلل فيعتصمها لانه حقا لساقه فلا يجوز العطي حتى
 طاف للزيارة او طاف لزمه دابة كذا في شرح المجمع وذهب في التمتع شكره ولا
 تمتع ولا يوان لا يهللته ومنه هو داخل الميقات لقوله تعالى ذكره لم يكن الهل
 حاضرا في حيل الطرام ولو خرج على اذ الكوفة وقبله حتى ولا تمتع لانه يدخله
 مكة ما ركب فيضار حتى من وطئه فانه عاد التمتع الى اهله بعد التمتع ولم يكن
 ساق الهدى بطل عتقه لانه اذا الشاة في سفر واحد وقد تعدد سفره
 بالعود وان كان قد ساق لا يبطل ان شاء الله ولا يبعد سفره ومنه طاف
 للتمتع في ارضه في اقل من اربع خطوات وان بعد دخولها وحج كما هو متبعها
 لوجود اكثر تركب والوقت وان كان طاف اربعة قبلها فلا يمتنع خلفا
 للآل

فكلهم ان تاتيا وجدة الوقت فليقتل جامعا ولنا الاكثر حكم البحر ولو اعتمر
 كونه اى من سوا خارج عه الميقات في البحر وتحلل واقام مكة وخرج حتى تمتع
 اتفقا وكذا اقام بيضة ابيض عتقه اتفقا قال الشافعي الاول من بيته رجوعه
 الى بيضة كانه لم يخرج من الميقات كذا في الدرر وقيل لا يصح عتقه اقام بيضة
 عندها انما الشاة الاول بطل باقامته بالبيضة كما بها الكوفة فلا يمتنع
 جامعا وسفوفه انه الاول من بيته لعدم عوده الى وطنه كذا في شرح المجمع ولو
 استدعته واقام بيضة ثم عاد وقضاها وحج لا يصح عتقه لانه الحق
 بالملك بالافساد ولا تمتع لهم الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بهما
 بالتمتع والى لانه الشاة الاول بطل بالعود الى اهله وان شاء سوا جميع
 فيه وعندهما يصح التمتع وان لم يقد اذ الاول بطل بالاتان بالبيضة عندها
 وان بقى بعد الافساد مكة وقضى من غير عتق لا يصح عتقه اتفقا
 لان عمرته تفسد بكية والواجب كونه ميقاتية وحج بكية وما افسد تمتع
 قوله من عمرته او يحرم بيانه لما يمتنع فيه وقطع عنه دم التمتع لانه المستكره هو
 عاص بالافساد ومن عتق ^{فصل} لا يجزئ عنه دم التمتع لانه لا يصح دم
 التمتع واجتنابه مستقلناه فانها بدادى الاخر **باب الهياكل**
 على الاحرام والمراستها ما يحرم من الفعل اعراضه الى طيب الحرم عتق الزم دم
 اى شاة لان الطيب من محظورات الاحرام وقد روى المجمع ثلث اغتر وكذا
 لزم دم لو اذنه من بيت وع شرج المجمع نقله عن الجوز لو اذنه بالشحم
 او بالسم لا شاة عليه وعند هذه الادهاك ببيت صدق لانه الرب
 بتطيب به ومنزل الشاة ويقتل الهواء فيسكامل به الحناء ولما ان الطيب
 به خلافا لعامة ولكن يزيل الشاة فيقتصر على الحناء هذه الما لاص اما
 في المخطي فلم يردم اتفقا وذهب المصنف وامامه المصنف فبعد دم اتفقا
 وذهب المستعمل عا وجه التطيب فاما المستعمل للداوى فلا يمتنع على اتفقا
 بخلاف المسكر فان المستعمل له دما ولو عا وجه الداوى لا يطيب بنفسه
 كذا في شرح المجمع ولو حصب بكنة بجملة لانه من الطيب او ستمه اى كية
 محتاجا

الانسان

الحمد لله

گھماری

والتبليغ على وجهه الشريف
والتبليغ على وجهه الشريف
والتبليغ على وجهه الشريف

مشال

Plan

او افاض اي وجه من وجه قبل الامام او ترك الشئ بعد الصفاء الموقرة او ترك الوقوف
 عنه لغيره او تركه في الجمار كلها او تركه في يوم واحد او تركه في حجة العقب يوم النحر
 او تركه في التمتع او تركه في حجة العقب بعد بلوغه دم غلظتها ترك الواجب او اقل
 الركن وهو كالتراخي والواجب ولو طاف للقدم او الصدر محمدا فعليه صدقة لانه الاول
 وان كان سنة لكن بالشروع صار واجبا كالثاني ففحصه الواجب احسن
 بدمه ان لم يلا او ايفسده وكذا يرم صدقة لو تركه دون اربعة اشواط من الصدر
 او تركه في احد الجمار الثلاثة انما يلزم دم لنقص النقص ولو ترك طواف
 الركن او الزيادة او اربعة منها ادى الركن في حرمه اذ ان حق الشاة حتى يطوف
 بالكل الاحرام وان طاف ادى الركن جنباً فعليه بدنة لحظفة الجنابة بالجنابة ولا
 ان يعيده اي اعاد طواف الركن اولى من الاكتفاء بالبدنة لا تبيانه على اكل
 وجب ما دام وبعد الرجوع ارسال الهدى او من الاعان ويسقط الدم ان
 اعاد لا يستترك ما فاته وقت ولو طاف للصدر طائفة آخر ايام الركن
 بعدما طاف للركن محمدا فعليه دم لجنابة الحول ولو كان طواف للصدر
 بعدما طاف لاي الركن جنباً فقامت وجب الفرقه اعاد الركن في الاول استخف
 والصدور واجب فلا يستحب وفي الثاني واجب حتى يسقط البدنة
 بها فيستحب فيمير كما طاف للركن وترك الصدر يجب دم تركه المصدر دم
 الشاخره الركن هذا عند الامام وان اعدها دم فقط ايضا في كل طائفة
 تركه الصدر ولا عليه للتأخير كذا في الدرر والطاق لغيره وجه
 لها محمدا قبل الطواف والشئ يجزئها اي الطواف والشئ لها فارجح
 الماهول ولم يعدها فعليه دم بالنقصان فيها ولا شيء اى لا يلزم دم ولا
 صدقة اعادة الطواف فقط دونه الشئ هو الصحيح والجامع الحزم
 في احد السبل قبل الوقوف بعرفة ولو تأسس عند الشافعي جامع
 الناس والتامة والركن غير مفيد لعدم الجنابة ولنا انه المحظور عين
 الجماع وقد وجد نفسه في ركعتيه وفيه وفيضه من عام قابل وعليه
 دم لقوله من وقع امرته وهي حرمه بلح بلح يبقا له دما وعيضا له

عكس

عجها

في حرمها عليها الى ما قابل وليحمله اليه يفرق من رجعت في القضاء وقال
 ما كبره قال من وقت مفارقتها من مفرها ما روى عن ابن عباس قال كذا
 وقال زهير قال عند الاحرام لانه هو وقت النحر وقال الشافعي عند من
 الجماع عقوبة لها ولنا عقوبة القضاء وفيه للركن وما روى ابن عباس
 محمدا على الاحتجاب ولا بد من التفرقة خوف الفتنة وان جامع بعد الوقوف
 قبل الحلق لا يفسد خلافا للشافعي لانه المفترضة الاولى مفترضة الاخر
 سواء الصوم ولنا قوله من وقت بعرفة فقد تحم وكس عليه بدنة ولو
 من جامع بعد الوقوف فعليه بدنة ولو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيادة
 فعليه دم لا بدنة لان احرامه باق حتى النساء في الزيادة غير من حقت
 الجنابة فاكتفى فيها بشاة وكذا يلزم دم لو قبل او لم يستهق وان لم
 ينزل لانه كل منهما ارتفاعا من جهة الاحتجاج بالمرأة ولكن لا يفسد الحج
 لعدم نال الجنابة لانه ليس بجامع بل هو دواحي وانما اخضر القتل والدم
 ولم يقل لو فعل بدواحي الجماع لانه من الدواحي النظر الى الفرج مع التأخير
 كما سئل وكذا لو جامع في حرمه قبل طواف الاكثر لزم الدم دونه بدنة وقضاها وان جامع
 وفسد النحر ولا تقدر بدنة خلافا للشافعي فلهذا في الاول ان النحر فسد
 عليه كالحج وفيه يلزم البدنة كذا فيما وفيه الثاني ان المفترضة الاولى والاخر
 سواء ولنا انه لا يفسد لقوله من وقت بعرفة لا يلزم الاحتجاب البدنة لا تحظر طه
 منتها من رتبة وفيه الثاني ان الجماع بعد الوقوف لا يفسد الحج لانه لا يفسد
 حكمه كذا هنا ولنا ان انزل بطر ولو كانت النظر الى الفرج وان اخطأ
 او طواف الزيادة عن ايام الحج فعليه دم عند الامام خلافا لها واللاما من
 وكذا الخلاف لو ادى الركن تأخير الجمار اثنتي عشرة اليوم الثالث ان الركن
 اوقد من سكرها مسكاً هو قبل تقديم الحلق على الركن لقوله من وقت
 على مسكاً او غيره فعليه دم ولنا قوله من وقت بعرفة لا يفسد الحج لانه لا يفسد
 والتأخير ان حلقه غير الحج الحزم في ادعية فعليه دم عند الامام ومحمدا
 قبل التقديم بغير زمان وهذا بغير زمان تأخر الحج عن وقت حلقه احتصاص

في حرمها عليها الى ما قابل وليحمله اليه يفرق من رجعت في القضاء وقال
 ما كبره قال من وقت مفارقتها من مفرها ما روى عن ابن عباس قال كذا
 وقال زهير قال عند الاحرام لانه هو وقت النحر وقال الشافعي عند من
 الجماع عقوبة لها ولنا عقوبة القضاء وفيه للركن وما روى ابن عباس
 محمدا على الاحتجاب ولا بد من التفرقة خوف الفتنة وان جامع بعد الوقوف
 قبل الحلق لا يفسد خلافا للشافعي لانه المفترضة الاولى مفترضة الاخر
 سواء الصوم ولنا قوله من وقت بعرفة فقد تحم وكس عليه بدنة ولو
 من جامع بعد الوقوف فعليه بدنة ولو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيادة
 فعليه دم لا بدنة لان احرامه باق حتى النساء في الزيادة غير من حقت
 الجنابة فاكتفى فيها بشاة وكذا يلزم دم لو قبل او لم يستهق وان لم
 ينزل لانه كل منهما ارتفاعا من جهة الاحتجاج بالمرأة ولكن لا يفسد الحج
 لعدم نال الجنابة لانه ليس بجامع بل هو دواحي وانما اخضر القتل والدم
 ولم يقل لو فعل بدواحي الجماع لانه من الدواحي النظر الى الفرج مع التأخير
 كما سئل وكذا لو جامع في حرمه قبل طواف الاكثر لزم الدم دونه بدنة وقضاها وان جامع
 وفسد النحر ولا تقدر بدنة خلافا للشافعي فلهذا في الاول ان النحر فسد
 عليه كالحج وفيه يلزم البدنة كذا فيما وفيه الثاني ان المفترضة الاولى والاخر
 سواء ولنا انه لا يفسد لقوله من وقت بعرفة لا يلزم الاحتجاب البدنة لا تحظر طه
 منتها من رتبة وفيه الثاني ان الجماع بعد الوقوف لا يفسد الحج لانه لا يفسد
 حكمه كذا هنا ولنا ان انزل بطر ولو كانت النظر الى الفرج وان اخطأ
 او طواف الزيادة عن ايام الحج فعليه دم عند الامام خلافا لها واللاما من
 وكذا الخلاف لو ادى الركن تأخير الجمار اثنتي عشرة اليوم الثالث ان الركن
 اوقد من سكرها مسكاً هو قبل تقديم الحلق على الركن لقوله من وقت
 على مسكاً او غيره فعليه دم ولنا قوله من وقت بعرفة لا يفسد الحج لانه لا يفسد
 والتأخير ان حلقه غير الحج الحزم في ادعية فعليه دم عند الامام ومحمدا
 قبل التقديم بغير زمان وهذا بغير زمان تأخر الحج عن وقت حلقه احتصاص

[illegible]

علاء الدین

على الحالكين ان يصلحوا مكسب ما قمت به نفق صاع وان تفقد الفية
واذا اشتريته بغيره لا يبيته المبدع طعمها ففقدت به على كلفة نفق صاع
من اوصافه من غير اشتغافه ان موضع شاة الجوز ان يصدق اقل ان هو
شجاع او شاد صام عن طعامه كمن يقر بدماء خفيفه الصيد اولاته بدمه
مكانه كمن ينفق صاع بغيره فان وفقر اقل من طعامه فقر يصدق به اي الاقل وكذا
ان تاتي الصيد نصف صاع كمثل الحصفور مثلا او صام عنه اضع الاقل
يوما كاملا لعدم اشتغافه الدم والخاروب الكفارات التثاقل للعدو عدوهم
وللقاتل عذابه على قوته وعلى حكمه فاعذر له والطعام والصيد معلومان
على الهدى ولما اشاع الخبر فقال القاتل بغيره او بغيره الوفيق اليه
كأنه لذات الحب وعنده الخرافة في الصيد الحقة لا في الصيد فيما يظفر
يعلم حكم العاقل في الطير شاة والصنع مثل اذن المالك وغيره وادرك
الادب عنه ان هو في ما طفت حبه تنكر او لا ينكر في ولا الشرف
البرهان او افاته الفتاة حقة في ما طعت اربع الحكم في ولا الشرف في
دو نفق
البحانة بدنة او جمل او الحمار الوحش بقية التنازع في الحقة والانتظار
في الصيد لوقته الى اجازة فية لم تقوم بقتلها عندما قتل وانتا حقيقة
في التنازع صورة وبجانبه التنازعية في الصيد الى بلاغ لهما ان الشرح
لم يقتر حقيقة ولذا اجل الاموال فيمتلحها لعلها تفرغ من اجل
فعله فية لا منت فاما ان يكمن الغنم مثلا الغنم من حقه فية تفرغ من اجل
الصيد في الصيد والاعمال والناس والعاملين في ذلك اذ انهم في
من اشترى الصيد اولان الفعل منكر في الجمل ليس بعدد او حجب الصيد او قطع
عصفه او تنقير شعره فية ما ينقصه فية اعراضا لبعض باطل
هذان في اشره بعدد والاولا في وان علم بونه من لزم فية وانما
وان يعلم حاله فية نقصان فية نقصان وكلمة الحق اذ اشترى
وان شتره او قطع فية من غير حجب الانتفاع به الناس وعيه
كالسباع فعلم فية كماله حكمه كالمشقة بغيره ان الانتفاع وان

رحمہ اللہ

حليم فقيمة شير واد كسبهم فقله فقيمة البيض لاد اللبس والبيض جزء الصيد واد
 خرج من البيض وخرج ميت فقله فقيمة الفخ حيا لا البيض وكذا ان ضرب بغير صيد
 خرج من بطنه حيا لم يمت فقيمة المحتسب حيا لا قذرا ما فيه ما يقتل
 فكان قتله احتياطا ولا يمت بقتل الغراب اراد به ما لا الحيلة لا ما اكل الزرع
 وصحة في طير وهو صيد الاجاحة ودين وحية وعقرب وقارة اهلية كانت
 او وحية وكذا عقور غاروى عن البعير الاجاحة ما كل منها واما ما كان قويا
 ولا يقتل الصيد مخصوصا بقوله تعالى احل لكم صيد الجوارح فخصه بالصيد
 فليس جبار الواحد واختلف في العقور قيل كلب وقيل عضوفه وقيل بقوله
 وغلب عقور وقراة كالحاكة لانها ليست بصيد ولا متولدة من البدن الثانية
 وان قيل صفة حلة او حارة مصدق ما شاء للذي الاول متولدة من البدن الثانية
 صيدا وتخرج من جزاره ولم يقدروا الا في ظاهر الزوايا وروى عن الجرح
 انه في كلب كبيرة وفي قلبي قبض من سره في اكثر نصف صاع والقاء القلعة
 من البدن لقتلها وكذا وضع الشوب في الشمس لئلا يقتل من القلعة ولا
 يخاف من شاة في قتل السبع ولو عظم حية منها وحكم العدالة بالزيادة لقوله
 البعير صيد وفي اكثر دفعا قدر الشرح بالثابة فلا يزد عليها قال نزيه عليه
 فقيمة بالغ ما بلغت لا صيد كما لا يوراد ان صال السبع عليه فلا شيء يقتله
 لانه لا يستطيع بل دفع من عند الشافعي لانه يقتل غير انصالي ايضا للازالة
 لهم الكلب للبعير فيكون من المستثبات ولنا عن ربيعة قتل سبعافاهدي
 كستانه وان امسك دفع السائل بغير سلاح فقتله فعليه الجوارح واذا كان الصائل
 حيا فعليه الجوارح والقيمة ما لا يحد بخلاف العبد الصائل بالسيه ان قتله المصور
 عليه لا يضمن فقيمة ما لا يحد لانه ادرى بملكه في حق نفسه وللهذا لو اراد يقتل
 ولا يظن الحق ما لا وان اضطر الحرم المقتل الصيد فقتله فعليه الجوارح
 الاولى عند الامام الا الحية دون الصيد لانه اخطأ في الصيد الثاني اشنان
 بالذبح والاكل واد الاول واحد بالاكل فقط وعند الثاني العكس لانه الثاني يجزى
 كما بالقتل عليه بالقتل دوله الاول واد وجد الحرم المضطر صيدا وما لا يفر

و كذا في
 راد
 اذ في
 راد الله

مونة

كما في
 كذا في

فيكون مع
 ناكل الصيد

ان قال لا حق العبد اقدم ويجوز للحرم ذبح شاة وهو يفر ويهرب واد
 ويقتل اهل لانها ليست بصيد ويجوز لصيد سائر القوم بقا احل لكم صيد الحرم
 وطعامه وعلمه انما الحرم الجوارح ذبح حمام من ذاب اى ذبحه ليس لانه
 صيد لا متاع بغيره ولو بطيئا وعند مالك لا يذبح شاة لانه لا يذبح شاة
 مستأنسة لانه صيد الاصل ولا يبطل بالاحتباس العارض كما انه العبر
 لا يصيد صيدا بالذبح ولو ذبح صيدا فهو ميت لا يذبح لا يجزى ولو اكل الحرم
 الذبح منه فعليه قيمة ما اكل منه من الحرم لا يذبح بخلاف الحرم اكله لا يذبح
 عليه الجوارح لعدم الذبح ويجزى الحرم لحم صيد صان حلال وذبحه اكله لا يذبح
 ولا ذبحه بصيله ولا اعانة باعطا الا انه ومن دخل الحرم ذبحه صيد فعليه
 ارسل الذبح الحرم اتفاقا لا يجزى وعندنا ما لا يذبح خلاف الشافعي لانه اكله
 قبل الحرم فيتم وكيف يشاء وكذا ان يذبح من الاستماع الطبعي ممنوع من الحرم
 وان باع اذ باع محرم صيدا صيد الحرم ذبحه لانه باطل ما سئل انه ما باعها
 وان فاتت لزم الجوارح او على الذابيح انه يكرهه وليس على المشتري قيمة وانما ان كان
 حلالا فباع غيرها فعلى المشتري المستعمل فقيمة ومن احرم ذبحه او فقص
 صيدا لا يذبح ارسل عندنا لانه المستعمل بعد الاحرام لا يذبح لو حرم قبل الاحرام
 ومات بعد الذبح لانه خلاف الشافعي لانه يذبح كما ذبحه حقيقة وان اخذ
 حلالا صيدا ثم احرم فادلسا حذره ان يذبح عند الاحرام خلافا لما قلناه ان
 الذبال كان واجبا عليه في ارسله فقد احس انه الواجب ترك القوم
 لا الذبال فائس لم يمت من ولا يحرم بخلاف ارسله مالي بغيره بغيره
 المرسل اتفاقا بخلاف ما يذبح اخذه محرم فادلسا اخر لا يذبح لانه اخذه
 محرما حرام والمرسل محرم فانه قتل ما اخذه الحرم محرم اخر لا يذبح لانه اخذه
 حراما لانه ما اخذه فليس عليه الا ان واما القاتل فليقره ذلك ان كان يذبح
 اخذه على قاتله بخلاف ان قره ان لا يذبحها مؤاخذه بغيره وانما لا يذبحه
 الخلاص من الضمان بالارسل اتفاقا قره وان قتل الحلال صيدا لم يذبح فعليه
 عندنا يذبح بها على الفقراء ولا يصوم عنه وقال الشافعي يذبح كغيره ويجزى

الحرم

بدل نصف صاع الى معر الله ان كلامها ضايد ووجدت في كلامه ان كلامها ضايد
 الامم من صيد الحرم لم ينع عليه اثبات الامم من الطبع فقير فلا ينع الصوم بل هو حلال
 الحرم فان ضايد خازن فقلعه والى حله الى حله حلال صيد الحرم وقلعه فتمت بئس
 ومن قطع حشيش الحرم او شجره الاضمار فيها للاختصاص او ما مضى الحرم
 على الكلاب باليد بئس بنفسه ولم يمتا بئس النفس لو انتم انتم انتم ولو
 فلا يتصور بئس القطع وكذا لو بئس بنفسه سقوط البذر فيها بئس النفس
 لانها مفسدة الى الانسان ولا تقيد بقوله غير مفسدة بنفسه فبئس الاما
 حقت منها والصدق مفسدة في هذه الاربعة اى قبل الحلال صيد الحرم
 وحله وقلعه حشيش الحرم ولا يجوز الصوم خلافا للشافعي عامه من
 انزال الامم فعليا اثبات الامم من الطبع بالصوم وحرم بئس حشيشه
 وقلعه عند الامام والرافعي خلافا لا ينع في له ان فيه الذوات متعذر ولها فائدة
 لا ينع خلافا الى الاقطعيه فبئسها وفعل النجاء بالار لا ينع الى المثل
 والذوات قد يقع بانها المثل فلا تقدر من اله الفزوة رفيع الاسم
 لا الضمير الا الاقطعيه لانهم جوز قطع لشدة احتياجهم في دفع الميت
 وتعبير البيوت ويجوز قطع الكرامة لانها ليست من الميت بل هي مودعة
 وكل ما اذا جازية يجب على الموتى او يوجب على القاربين من خلافه للشافعي
 له ان احرام واحد سقمه فليكن جزاء جنايته واحدا ولو ان احرام متعد
 على كونه سقمه لصادق بئس فليكن جنايته متعددا واحدا ولو قطع القارب
 اثبات الحرم وقلعه جزاء واحدا بل الحلال لا الفعل الا لا يجوز ان القارب الميثاق
 غير محرم له الواجب عندها احرام واحد ويكفي في الجناية بعد الوقوف
 بعقر غير الجراح كذا الدرر وان قيل يحرم من سقمه فعل كل واحد منها جزاء
 كامل لا جزاء الفعل وهو متعد وان قيل خلافا صيد الحرم فعليه جزاء واحد
 لان جزاء فعل واحد ويحدو بطل بيع الحرم المصدور شرا لا بعد التذرع منه
 وقوله بئس بئس في الصيد وهو متزوج فالحالم ينقض البيع ان كان له البيع
 باقيا الا فعله السابق اليه بئس ومنه اخرج طيبة الحرم فولدت في الحرم واما ما فيها

بئس ولا ينع
 النفس ولهم

فاما لو
 فتمت

فانه الولي يتبع الام كماله المكتبة فكانت حرم كاله في غير ذلكهما الوأمنها
 فاما ما تابع اخراج يلزم عليه فيمنها وادى جزاها او جزاء النية
 الحزب حشيشه وولدت ثمنها تضي الطيبة ولا ينع الأول لا ينع الام
 لا يلزم الرد المالم **باب** مجاوزة الميثاق بالا حرام من جاوز
 الميثاق التي عتت للاحرام غير محرم ثم احرم كرم دم لاه الواجب عليه المجاوزة
 مع الاحرام اعلم انه من الميثاقين كاشا في الدولة يستحق الاحرام من الاول
 ويجب من الثاني كذا المستطاع فقلعه من الميثاق فلا يلزم عليه مجاوزة
 الاول بلا احرام فانه عاد اليه بماء الطريق قبل الشروع في سقمه فليكن
 الدم اللازم وعندها يسقط الدم بعوده بماء الطريق والله بئس كرمها
 كفاية الاحرام بلا تلبية عند الميثاق حين قدم الاحرام عليها وله ان التلبية
 كالخبرة فلا بد من التقديم ويوجد التقديم صورة التقديم واه عاد في الحرم
 في الطريق فاحرم منه من الميثاق يسقط الدم اتفاقا لكنه اذا خاف فوت الحج
 لم يعد له الحج فمجرى الاحرام من الميثاق واجب وفيه العدة يعود اليه لعدم خوف
 الفوت فيها كذا في بحر الرأية وكذا لو احرم بئس ثم افسد او قضاه او اجاوز
 ميثاقه بلا احرام فاحرم بئس واهسدها ثم عاد الى الميثاق وقضى لاه عليه
 لتكريره لانه لا يصير قاضيا حق الميثاق بالاحرام منه القضاء كذا الدرر
 واه عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط الدم الا ان لم يتركه بالشرع
 فلا يفيد التذكرك وان دخل كوة او ما كان خارج الميثاق التمسكة اى
 جميع الحبل الذي بين الحرم والميثاق لانه ميثاقه في عامه فيه حاجة فيه الحاجة
 في الحرم بالطواف فله ان يجوز له دخول مكة غير محرم كالحال والمستاق لا يلزم
 دخول مكة بلا احرام للحج الا عند الان لم يجرى العدة لعدم الحج وميثاقه التمسكة
 اكمل ومنه دخل مكة بلا احرام لم يجرى العدة تحية بل هو مستاق فلو عاد
 الى الحرم بلا احرام واحرم تحية الميثاق في عامه الذي دخل فيه سقط ما لم يترك
 مكة ادى الى الحرم عليه من الحج او العدة تحية البيت ايضا كما سقط تحية البيت
 واه عاد بعد عامه واحرم تحية البيت لا يسقط ما لم يتركه وان جاوز على ان يفتح

ان يفتح البيت على البيت
 ان يفتح البيت على البيت
 ان يفتح البيت على البيت
 ان يفتح البيت على البيت

الحرام غير محرم فهو كالحلال في الحقايق جنائية وتذركا ووقوف اى وقوف كراهى الى
 والتمتع بالحرام الحرام غير محرم كطواف اى طواف الحرام الحقايق غير محرم بهى ابعاد
 قبل الوقوف سقط الدم اللاندم وبجده لا يفسد بشاكلة بالشروع بالاضافة
 الاحرام الى الاحرام على صلاتي لعمدة شوطا اى اقل الله اط فاحرم بالحق دفعته
 بهى الله عند الامام ذكر الحج واعطاء العترة وعندهما الاونة العكس لهما اذ اقل
 اقرا على الاستيفاء لعدم وقفاؤه اذ احرام الحج لم يتأكد ورفض غير المتأكد
 ورفض غير المتأكد بالبريد بالمال لانه لا يقيد بالمال لانه لا اتفاق يلقه قارنا
 اتفاقا وقيد بالطلوع لانه لم يقيد بها اصلا يرفضها اتفاقا وقيد بقوله اقلها
 لانه لو طاف اكثرها يترك الحج اتفاقا او اقلها رفض عليه لم لانه خلاف قبل اوانه
 ورفض الحج ارفضه ورفضه عمة ايضا لانه عمة فانت الحج ورفض العمة فقط
 ارفضها فلو اتفقا احاطت العمة والحج بجميع الكراهة لوجود الاركانه وعليهم
 لا يحكم بالمشي ومن احرم الحج ثم باخر يوم الحج فانه كان قد حلق في الاول له
 التثنية فيقف في العام القابل ولا دم عليه والى اء وانه لم يحلق في الاول له
 اى التثنية ايضا وعليه دم سواء قصر بعد احرام التثنية او لم يقصر وعندها
 انه لم يقصر فلا دم عليه اصل هذا النسخ بين احرام الحج والعمة بدعة يلزم به دم وبعد
 حلقه لا يلزم الحج لانتهاه الاول وقبل يلزم فبعد هذا الحلق غلغل من الاول ومنه
 على التثنية لقدم الحلق على الاحرام التثنية فله دم اجماعا وهذا هو الحق
 سواء قصر الحج والى لم يحلق فى الحج فى العام التثنية فلعلم عند الحج لتأخير
 الحلق عن الاحرام الاول خلافا لهما ومنه في عمة الا تقصر فاحرم باخر يوم
 دم لانه حج بهى احرام العمة وهو بدعة كما في وكوا حرم افا في عمة بنية لهما
 لانه الحج بينهما اشتروعا لكانه فان قد بعت قبل افعال العمة فقد رفضها
 اى بطلت العمة لا اى لم يرفضها لوجوده فلم تقف لكانه التذكرة حرم فانه احرم
 بجاء بالعمة بعد طواف الحج يعني طواف القدوم نذب رفضها اى ترك العمة لانه
 احرام الحج تأخر منه عما لم يرفضها اى العمة الموقوفة للصحة الشروع فيها
 وعليه دم رفضها وان مضى عليها حتى لوجود الاركانه ولكن لم يدم لانتهاه الملقى

وهو

وهو بنا افعال العمة على افعال الحج وهو دم جبره الصحيح لا ركناه المنه وقبل دم
 للحج بهى الحج والعمة وان اهل الخارج بوجه يوم الحج ايام التشرية لانه
 الشروع ورفضها لانتهاه منه هذه الايام ولزم رفضها للصحة الشروع ولزم دم
 للرفض فانه مضى عليها مع الكراهة وعدم لادراكها من وقتها فانه لم يفسد
 الحج اذ اذ عمة لم يرفض له الحج لانه بعد اذ عمة سنة فبصر جامعها بهى احرامه
 وهو بدعة كما تقدم هذه الاحرام في اتمام الاحرام بنية فله العترة عليه
 بالعمة فبصر عمة اخرى فبصر جامعها بهى العترة فله رفض التثنية والعترة للشرع
 والدم للرفض قبل اوانه **الاحصاء والفوات الى احصاء الحرم بعد**
اومضة التثنية خلافا لما في لانه قوله كما قاله احصى حرم فله التثنية بهى العترة
 لانه الاحصاء من العدة فلما خصص السب لانتهاه عقم اللفظ اذ عترة
 الحرم بعد محرم او ضاع تقية فلم اذ بيعت مشاء ما في عدمه لوجود الجور
 على خلافه للتأني وجوزعت القيمة حتى تشتت بها الهدى وتخرج الحرم
 عا وقت معينة اى عترة لم يبعث يوما تدخيم وتقبل بعد مجدها اذ بعد شهر اليوم
 الموعود من غير حلق ولا تقصير عندها خلافا لانه يجوز فانه يجب الحلق بعد
 التدخيم لم الخلق ممكنه فلا حصة حقه ولهما ان غير مقصود بهى الحلق وقد
 حصل بالذبح وانه كان الحصر قارنا بعت دمي لانه يحتاج الى الحلق عن اوجبه
 ولا يلزمه ان يبيع احدهما للحج والاخر للعنة ويجوز مجازا اى بالحق الدم
 قبل يوم الحج لا يجوز في الحلق لانه الآلة عن التمام اشتاء لانه التمام لهما
 ملحد الحرام ولم يبيع الزمان وعندها لا يجوز قبل يوم الحلق لانه كان محرم بالحج
 لهما اى قارنا بمقام الحلق الغير الخارج بغيره دعا الحصر بالحج اذا حلق فبصر
 دعة فلا كان او فرضا وقال في التمام لعدم تقصير فانه التمام بالحج بالشرع
 فله دم ولم يعم ايضا لكونه كانت له على الحصر المعنى عمة للشرع وعلى الحصر
 القارة بحج للشرع وعمة اذ احرمها للشرع واخر بها لكونه كانت له على الحصر
 الحصر بعد بعت الدم فالمصلحة اذ عمة اقسام افعال لا يذكر الهدى والحج والى
 يذكرها او يذكر الهدى ودمه الحج او حيا العترة لانه اذ كان الهدى قبل بعت

المعية
 فلا يفسد بغيرها
 وقام بهى

وأدرك الخ لا يجوز له التحلل لزمه التي هي أفعال الخ لرواها المانع ويفعل بهدته ما شاء
 لأنك هذا هو القسم الثالث والامكان أدركه أي الهدى فقط أي دوله الخ التحلل
 بل الخ الهدى الخ عجل إلى المقصود هذا هو القسم الثالث وأدرك الخ فقط
 دفعه الله ولزم المبعوث إليه قبل هذا هو القسم الرابع لا يستقيم عاقبها
 ما حق الخ لأنها لا يجوز له تقديم الخ على يوم الخ أدرك الخ أدركه وفي حق الخ
 مستقيم اتفاقا لأن التحلل لست ثابعا عندنا وعند زفر لا يجوز لأنه أدرك الأصل في
 بافعل وهو اليقين وحده لست إذا مال الكسوف فأدخلف على نفسه لم يلزم الخ
 فكذا إذا خاف على مال أو لومين ولم يحلل بلزمه بل لم أدخلف على نفسه لم يلزم الخ
 على أنه الركنين فهو محذور من غير علم طواف الزاوية والوقوف بعرفة
لست اتفاقا للعدول إلى تمام عليه فصار كما أحضره الخ وأدركه أحدهما فليس
 محذور عندنا فلا يحلل بل يكتفى فيها فإن كان عليه من الوقوف طواف فحل فعله فصار
 محذور الكاهن من الطواف بل سحابة في محذور ما حذر بطونه وعند الشافعي بل
 محذور التحلل وعلمه أنه إطلاق قوله بكتة حق الحشر وإن أحضرته ولنا قوله بكتة
 ولا تخلو وأدركه حتى يبلغ الهدى محل الخ لم جعل بلوغ الهدى غاية للزوم
 وهذا يدل على الإحصاء فيحقق خارج الحرم ومنه فأنه لا يفوت الوقوف بعرفة
 فيحل بافعل الله وعليه الخ ما قبل قوله لم من فأنه عزه بغير فقد فأنه الخ فيحل
 بعرفة وعليه من ما قبل قوله لم عليه لأنه لم يجر النقص إلا لإصلاح الفاسد ولا يفوت
 الخ لا ينافي مع بوقه يجوز كاستدلاله عندنا وفيه عندنا في
 لم قدم الخ فربما كرهية الخ ولنا قوله في الخ فربما والعق نطوع وما رواه محمد
 على الدعاء الله بعدة بافعل لم يكتفى كذا لست شريح الخ كرهية الخ ترك الخ
 في الحكة أيضا والحق أنه المستحب بعد الوقوف لا يستلزم الفوات والتعق قبله أنه قد
 على الطواف بعد فواته لست في الحل والدم يدل على أنه المحذور كذا الهدى وفي أحرام
 وطواف الحج وحلقه أو قصه ولم يذكر أحدا منها لأنه التحلل منها ويجوز أن لا
 ويشي الله تعالى بعد فوات الخ لعقده عن تأهدها لست في الخ والعق فأنه بغيره الخ
 وأدركه وتنفيد الذنوب كما تنفي الكبائر الخ الحديد وكلم يوم عرفه والخ

وأيام

ع
ح

وإن التشرية لاه عاتية منكر هتاه فيها ولله الأهم فيها لا يستحق بالأيام
 ولولا أنها جزم الكراهة لصفه نطوع عادية في الأوقات المأهولة جازية
 ويقطع التلبية فيها بأول الطواف لأنه من ركعاتها لست
 يجوز لتلبية العبادات المالية كركعة الفطر لست مطلقا لست أي لم يلزم
 اغناء الفقير هو يحصل بالتأنيب ولا يجوز البدنية كالمسك والسموم بخلاف
 ولو يجرى لاه الغرض منها تعاقب النفس الأمانة وهو لا يحصل بالتأنيب وهو الرتبة
 منها ما لا يجوز عند الخ لا عند القدرة على جلا جنة خلا فالجزة لاه
 عندهم لا يجوز لأحد أعطاه فجاب على الخ لاه التواب هو الجنة لا يكتفى
 عليها ولقد بكتة واليس لالذات الأملح ولنا أنه لم يضح عنه أمة فلا
 عليه ما ظهر كذا في شرح الخ وما روى الأمانة من حشمتهم قالت الأمانة
 بقدر الخ الخ بول الأمان عن قاله لو كان على أكبر منه ففقت أما كان
 يقبل قالت نعم فالأمانة لا يحق أن يقبل فضل الجواز وعاقبوه على الخ
 عنه كذا الاختيار أما الجواب عن الآية فقوله لم يجرى هذه الآية ليقوم
 وأدركه أما هذه الآية فليهم لست أي لم يلزم على الخ ما سوت بقوله بكتة
 ولحقنا بهم زديتهم لم يخصصوا بالخاف وأما الخوص لست أي لم يلزم
 عدم عليه الخ لستم لاه الأمانة يستحق أن يقدره بخلاف حاله عليه
 لأخر كذا في زينة العتي وكلم لا يجوز لم يجرى بكتة الخ بكتة الموت
 أو الخ الأمانة الموت لأنه لا يشرخ حاله الخ فيشرخ حاله بكتة
 سوط الخ الخ الغرض لا التحلل لا موضوع التفرع لست أي لم يلزم
 الأمانة أو الوصية لست أي لم يلزم الخ العاجزة فظاهر الخ لم يلزم
 وروى عن محمد الخ للفاعل والعاجز ثواب المال ولست مطلقا العاجز أصل
 الخ لا يستلزم كماء العترة مع صوم العاجز مطلقا أصل الصوم ولو يشرخ
 ولنا أن مطلق أصل الخ العترة لا لا يحصل بكتة وبكتة عن الفقير ولنا أن
 ويؤدو الناس عنه فيقولون بكتة عن قوله ولو لم يجرى لاه الأمانة تعلم
 ما ألقى الخ ومن أفضل منه الثقة الخ الوصية أو الأمانة لا لا تحصيل الخ والعق

الكرامة

عزارة

فيقصر

فأخ

في موضوع من الجنايات اذا طاف للزينة جنبا او جامع بعد وقوف عرف قد
لحق فلا يخرج منها الا البدنة لمصلحة الجنايات وبما كل من هدى المظنوع والمظنوع
والقرآن خلا قال في له ان الاقل فضل والمظنوع نقصان فليعلم دم جنايته عند
ولنا انه دم شكر على نعمة الله لا ياكل من غيرها دم الجنايات لانها اصدقة لا ياكل
غير الفقراء وحسن ذبح هدى المظنوع والقرآن بايام الخوف قال الشافعي يجوز تقبيل
لانه عند دم جنايته فقدم كسائر ذوات الكفارات وعند نادم شكره وانما لا ياكل
فلا يقدم دونه غيرها من المظنوع والجنايات وخبر الكل اي ذبح كل اهل كل يوم
لقولهم يتكلمون بالغة الكعبة ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم وغيره وعند الشافعي
لا يجوز على غيره له ان اخصاص الذبح بلام من سعى على اهلهم ولنا انه لو اكل
الاراقة فقرة غير معقولة فعمله الشريعة في هذا المكان على خلاف القليل فلم
يقبل في النطق فانه معقول المخير ونقص في جمل هو ما يلحق الدابة وقوله
وهو ما يجعله انه البعير ولا يقبل اجر الحمار لانه لا يعم نفعي على غيره ولا
مركبه الا عند الضرورة وعند الشافعي تركه مطلقا لما عدم راي رجله سوق
بدنه فقالوا ليهما ويحذر ولنا انه عنهما خالص لهما فلا يتبعن من غير ذوق
واما رواه محمد بن علي الفقيه في اعله قوله ويجزى ان كانه تركه فانه نقصان
فصل في حق الفقراء ولا يجلبه فان حليته يشهد به وينبغي ان يتركه اذا كانت فقرة
موتة الذبح والرحيم دفعا للضرر بالماء والبارد ليعطيه ليشكره لا يتغير فان
الشرع الهدي الواجب اي هلكه الطريق او دبت فاحتاجت بمنع للمواكب لكانها
البر او لانه اقام غيره مقامه لان الواجب ان يذمه فلا يقبل ما لم يذم
عطه وضمه بالحب بئانه لا يخالص ملكه وان عطيه هدى المظنوع والطريق
منه وضيقه نفع لدمه وركبته في موضع ليعلم ان حق الفقراء على لا ياكل
من الاغنيا ولا ياكل من هو ولا نعمة لانه صدقة وليس عليه غيره لان حكم الذبة
فان لم يذمه وجب ويقتل بدنه المظنوع والنعمة والقرآن لا ياكل
والشكر بالحق لا يحد اما انشاء فقير من نوبه تقليد هدا لا يقتل بدنه
غيرها من بدنه لغير الجنايات لان الشريعة بها الذوق

يحب
عنه
الزينة

الشرع

مستقرة لا يتصل بعضها ببعض شيئا وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الخيل
الشهادة ويصلح في الاحتفال والقبول عدم الجواز لانه الوقوف مخصوص بهناه
كما هو مخصوص به كما وجه الاحتفال اداء الاعادة حرج عظيم وهو نوع فاضل
الشهادة بالقبول ان شهادة بالثبوت اي انه ليس بغيره ولو شهدوا انه اي يوم وقوم
بعدم التوبة فحقت الشهادة وبطلت الوقفة وهو انقياس كما بينا ولا حرج
في اعادة الوقوف لا مكان التدارك ومن ترك الجمعة الاولى في اليوم الثالث فان
شاء ربيها فقط اي الجمعة الاولى لانها في المبركة وحصول الكل ولو لم يترتب
والا لكانه من المبركة رعاية الترتيب المستنود ومن ذبحه في حاشية فليعلم
من يتبين من يظفر للزيارة لانه انما يتم باتيانه الاركان وقيل من حيث يحرم
المراد بالخلا اى علمه ان عيشه من مكان احرامه لانه ابتداء منه فان ركبه لزمه ولا تكرار احرام
بالذبح لانه لا يكره الا انه لا يذبح الموطأ اذ بدنه لا ينفق احرامها
فهذا لا يشرى به ليجعلها باي ذبح كانه الا في حليلها بغير شعرة او ظفر من الجمل
تقبلها لا يكره في كتاب النكاح ما فرغ من العادات شرع في
المعاملات وقدم النكاح لانه عول العبادات وما يقضي الشرع يحصل من
في علم الارز على حال الوجوه الاكل لا حرج السباح وضاع النسب ما يقضي
الحق يحصل النسب حتى يتي الامم وما يقضي المنع ليقض الشهوات وهو
اي النكاح في اللغة الضم والمجموع وفي الشرع عقد يرد على ملك المتعاين احراز
الحر من المرأة احتراز عن البيع فانه يملك الجاني فصولا احتراز عن اشتراك لانه عدل للمسلمين بشرط
فانه يملك للشفقة لكنه لا يقضي يجب النكاح عند الوفاة اي غلبة الشفقة القوي والمحال وبين
مع القدرة للمو والشفقة وليك عند خوف الجور باه كانه غفورا ومتوركا في الشرع والمحال وبين
الحلق وبين من مؤذ الحاة لا الاعتداء الحق فضل على الغدا لانه ليسم السلام والنكاح
لسم السلام ايضا وعلى الحر وللشغل عنه وعند الشافعي العسر في شرح المجمع
نقله عن الحقايق وعلى هذا الخلاف الثقل والتعليم لم انه العام لا يحد من
من الشافعي والظاهر الجهد من اراد التخليق لانه لم يثبت في حليل النكاح الجاني
وهو ما تقدم من كلام المؤلفين من ان جانب كاله فيشترط لانه لا يجب وجود العقد

عيش

عنه
الزينة

هذا هو الحق
او حاملت سنه
حمله

من الدنيا مسئلة او ذنب في العفة وما حبلت بعلم من الزنا معلوم من قديم
الحكمة فلاحاجة الدماء التي بها احتراز عن الجاهل من الزنا فان اختلف
ولو كان الجاهل من غيرها ومنه الجاهل لانه النكاح ليس شرطاً للحل لا طلاق ولا
اولاد الا حلالاً لا يصح نكاح المتعة في قوله الرجل لامرأة اعتقد بك عدهم وهم كذا
عقود كذا وفي مشروعة ابتداء الامام اذ علم فيها الشتر بسبعين الف سنة
ثم نسخ لقوله كنت اذنت لكم في الاحتساء من النساء وقد حرم الله ذلك
بهم العفة ولا يصح النكاح الحلو لا في وضع للتاسل الى الموت والوفية ينافي
والله طاهر ولا يجوز ان طلاق مقدراً احتمال الموت كما في سنة وعند زعم النكاح
يصح ونوعية باطل لانه نوع من المتعة وفي نسخة والفقه في وجهه احرف
وجود لفظ يشارك المتعة في التشقيق كالاحتساء وفي الحق الشك في وجود التام
في الموت وذكر الزوج ولما كان النكاح لا يقطع طهرية المصنف فيك من الحقائق
وما كان من غير الا بطل بالشرط ويجوز التشاؤم هو ان يقول رجل لرجل زوجي اخذت
مثلاً ان اتركك اخرج عايداً بغير بضعة كل صدقاً للآخر ويجب من غير الخلع
كل منهما خلافاً للشافعي انه الزوج من غير تخلع عن المهر ولما كان النكاح مالا
بالشرط الفاسد ويبطل شرط الحيابة النكاح لا العقد خلافاً للشافعي لم
ان فيه توقيتاً ولما كان الشرط من المهر والنكاح مما يعتبر المهر فيه جذاً **والاولاد**
والانكاح فقد نكح حتى مكنته بلا ولي سواء كان به عايدتها او بتوكليها وقال
الشافعي لا يشهد ابتداء بلاؤه ما روي عنه عكسته رضاء اعمارة بكت نفسها
بغيره ولها نكاحها باطلاق قولها تحت فكل زوجا غيره وما
رواه منعه عن العمل المراد بخلافه ما مشروحه في شرح المنار في نكاحها
بلاؤه اتفاقاً ولما لا يجوز للولي الاعانة اتفاقاً غير التفاوض في دفع الفاء
عند نفق روية الحسن عن الامام ارجح عدم جواز اى حوازل النكاح من غير ولي
وعلى فتوى قاضيها ما روي عنه عكسته عند محمد بن غير ظاهر انما يشهد موقوف على
الجواز الاول ان اجازة في الالف ولو كان التزوج من كفوف الوصي بموافاق
في غير ظاهر انما اجازة في الالف ولو كان التزوج من كفوف الوصي بموافاق

فكنت

نكحت

فكنت او فحلت او بكت بلا صوت فبأنه ومع الصوت وقيل انه بانه المص
حائراً ولا فانه وكذا الحكم لو تزوجها الولي قبلها الخ ففكنت او فحلت او بكت
في كسرها فيهما اذ لم يطلب الاذنه بلوغ خبر النكاح نسخت الزوج فان لم يصر
فلم يغير الاذنه لانه رغبتها تختلف باختلاف الاعمال لا يشترط صحة المهر
لانه الرخبة فيه دونه رغبة الزوج بواى عدم بشرط صحة المهر الصحيح فاقولنا وقيل
شرط صحة المهر ايضا لاختلاف الرخبة باختلاف ايضا والصحيح بشرط المهر
انه بانه المهر في غير الاب والجد واذا سعى المهر اقل به من غيرها فكنت
لا يقدرا اذا السكوت يجعل اذناه احد عشر موضعاً يستأجره الاب والجد
في نكاح البكر وفي قبضها المهر وفي الشفعة وفي بيع النكاح المشرى وكذا
اسر المشرى عند زعم قسم الفتاوى الفحمة والعدع حفر زيد وفي
قبض المشرى والبيع عند البائع وفي شراء العدة ويعد عدولاه وفي روية
المشرى المخرى عنه يشترى ويبيعه وفيما اذا بيع بمجمل النسب وفي روية المخرى
ان لا يترى غلاماً ما دام الفلانة من له داس وفي النكاح الفصول حسن
التكسية كذا في شرح المحجج ولو كانت فيهما اى المهر والاولى الا في روية الاب
والجد فلا بد من القول وكذا لا بد من القول ولو كانت فيهما ولو في روية الاب
لقية حياتها ولو قبلت المهر او التكسية بلك اذنا ولو قبلت او خدمت الزوج
اذ اكلت من طعامه لا يقدري رضا كذا في شرح المحجج ومن رأت نكاحاً بغيره او
حصة او حرة او تعبد الى طول مكنت بعد بلوغها في روية الشافعي لا يقدري
زوال عدتها قلنا زوال العدة بها لا يقدري الحاشية وكذا في روية الشافعي لا يقدري
في كبره زوال الحاشية خلافاً للمهر لهما انما في حقيقه ولو كان الجاهل الزوج
وفي روية ردة ولا يقدري له ولا يها في القول ولكن خلفه عند الاستدلال ما دام
وقال في القول قوله انه الزوج نكحاً بوعايدته على السكوت ولما لا يقدري عليها كذا
المصنف والمهر نكحاً واى نكحاً قبلت ولو اقاما يقبل بينهما اتفاقاً لا يقدري
ولا يقدري الحاشية والمهر والصحة ولو في روية لا يقدري ولا يها في الاتفاق لا يقدري
لها فانها في الاول انما وجد الزم العقد لانه شققتها كاملة وانما كان غير مكنت

في سائر النسخ
او حاملت سنه
حمله

والعلم فلم الحار انما بقا اوعلا بالكناح بعد البلوغ خلافا لما في رواية العقد
 لانهم قد صدر منه الايل واما ان ولا يتكلم فاصه لقصور عقولهم وقدر فيهم النعم
 صفة عدمه فقا الى المالحار عند البلوغ وسكوت الكبر حتى وقدره ولا يتكلم بها
 الا عند البلوغ وان جعلت انما الحار لانه اذا دار علم فلا تعدر الجمل خلافا لما في
 حيث عند حارها ان جعلت لانه تعدر الجمل لكونها مشغولة بالخدمة وخيار الغلام
 او الشئ لا يتكلم ولو قاما عن الجمل لكان كونهما ليست برجة فلا يتكلم ما لم يتكلم
 او لا تعلم ان التي لها خيار البلوغ في اهل تقصير حين يات الدم بلسانها
 وتقدم عليه ثم تدعي وان كانت لزم العقد وكذا الفتاة الفسخ في خيار البلوغ
 لانه العقد قد تم فلا يتوقع الارتفاع منه له ولايته تامة كالقاضي او بن زاهره ولاه
 الحار لانه فرسخ وهو وقوع الخلفاء العقد بان لم يكن احدها كفوا للآخر في
 الزمان فيحتاج الى اعتناء وقوله خيار البلوغ ويش على الذكر والابن لشعورهما
 لا دفع من الجمل مكر فيها لا يشترط خيار العقد لانه لا دفع شرطهما بوزن
 المالك لانها عليها الزوج قبل العقد بطلت وبه بطلت تلك ويقع عليه لانه
 لا يتصور العقد فانه مات احدها قبل التيق وروية الآخر بقاء ولا يلحق العقد
 وانكاه بالثمة والقبول العصبية نسبا او طحايا ترتيب الا حيث لقوله في الاكاح
 الى العصبية وابس الخفية مقدم على ايسا كانه العصبية خلافا لما في رواية الابدانظر
 واتفق ولا يشك ولا يذود ولا لاية الابن واما ان العبة للعصبية كما ان ابس
 الاخ مقدم على الام مع ان اشفق وعنه الى يوصى ان الاب مقدم احتراماً له ولا
 ولاية العبد ولا يغير ولا يتعد ولا كافر على ولله المسلم لان غير الكافر ولا يله
 على انفسهم ولا ولا لاية للمنازعة الاسم وليس يجعل الله الكافر على المؤمن سبيلا
 وشئت في الولاية على ولله الكافر وان لم يكن عصبية فلا بد من الاخت لا بوسن في
 للاخت لا يشترط الولد له ورويه وانما هم في انفسهم قد تدعى لانهم يقدم الاوثر
 فلا فرق الا في مقدم ثم الاصل ثم في اخذ الجمل التزوج فتدخره
 للام المتقدم هذا عند الامام خلافا لما في رواية الكناح الى العصبية وللأمام
 ان المتخلف الولاية بالقرابة المباشرة على الشفقة وفي موجودة غير العصبية ايضا

واذا اعتقدت ولا زوج

و ما رواه

و ما رواه نحو واما الوجود ساكت عن العدم والى في منع كونه الامم بغير رواية
 الكبر ومع الرخصة اكثر الروايات ثم لم يزل الموالاة لانه مؤخر في الارض عن ذي
 الارحام فكذلك الولاية ثم لعاقبة مشهورة ذلك لقوله نعم المظالم وفي
 من لا ولي له واقفا في ثمانية مشهورة ذلك لانه لا يبعد عن الامم التي في
 ان كان الا في غير ما لا يتكلم لا يتكلم الكفو الحامل جوارحه ولو قبا وقيل
 مسافة الكفو في الجرح لا يصل القفا في البهية السنة الامم ولا يتكلم في الجرح
 يعوبه خلافا لروية ان الا في اصل وحكم الفسخ يبطل بوجود الاصل حكم
 التجم يبطل بوجود الماء ولنا ان حكم الفسخ بعد تمامه لا يبطل بوجوده
 حكم التجم بعد التملك لا يبطل بوجود الماء ولو زوجها قبل ان يستوفى
 فالحجة للنفقة وان كانا معا يبطل تعدد الجرح وعدم التجم ويبطل كونه
 المرأة وكيفية الكناح **فصل** في تعدد الكناح في النسب
 فبشر بعضهم اكفاء بعضهم ولا يعتبر القفاصل فيهم لانه زوج بينه
 رضاهما عتقاد مع انها كاشية وانما عصبية اموية غير عاتية وغيرهم
 اذ غير القربى من العرب ليسوا كفوا لهم بل بعضهم الكفاء بعضهم ونسب
 في قبيلة خبيثة في العرب ليسوا كفوا غيرهم من العرب ويعتبر في العلم
 لمساوئهم لان نسب الفرائس منهم في علم او تزوجه كافر او دين غير
 كفوا لها اذ لا يخلو الامم او لم يمت اعدم التساوي فيما وصلا به فيه
 اى الملام او فيها اذ في الحرية غير كفوا لهما ابوان فيما اعدم التساوي
 خلافا لما في رواية له الواحد يخلق بالاشية كما هو مذهبه في الشكك
 ولما ان تمام النسب بالجد ومن له ابوان كفوا لهما لان تمام الجد
 ولا يعتبر الزيادة ولما ان غير الجد عا لا ولا يعتبر في الامم في العرب
 لانهم لا ينفقون به ونسبهم شريف لا تقابل بابائهم من قبلهم
 منهم ينفقون لهما ابوان في الملام ويعتبر دابة في لا ينفق الفارق
 كفوا لهما لانه لم يعدم عليهم بذات الدين خلافا لما في رواية الدين
 من امور الاخرة فلا ينفقون بغوات مقاصد الكناح وليس كافوا كفوا ليست

مطلب

بأنه كونه الشئ نظيره

بأنه

صلح وان لم يقبله واختار الفضا وعنده بعض المشايخ يكفوا الا لم
 بعينه كذا في صد الشريعة والبدلية هذا عند محمد واما عند غيره فما اختاره
 الفضا الاعلاء اقرار الفضا بالخروج كرا واللعيب بالمشي ونحوه للكتابة
 مالا قال عاجز من المهر المخرج او النفقة غير كفو للنفقة اما المهر فلا بد
 البعض فلا بد من تسليمه واما النفقة فلا بد المهر فيقيم بها وان كانت
 صغيرة لا تطوا مثلها لا تحت نفقتها ومن وجد نفقتها ولم يجد نفقة
 نفس نفقتها والهاد عليه كفو لاداء اموال عظام عند المهر كفو خلافا لما
 لما انه انما يتخير به كسرة المال وله ان يفسد الكفاية كافية وان لم يزل يفسد
 ونفقتها عند هذا لا يناسب الاختيار عند الامام روايتان الاعتبار
 في احدهما وعدمه في الاخرى وفي رواية عنه المهر كفو لا يعتبر الا ان يفسد
 كالا بدع والبراز في احوال او حجام او كذا في رواية غيره كفو لعطارد او غيره
 او من قال لعطارد والبراز كفو له اي باستعمال الصابون يفسد للاجتماع
 من وجه ولو تروحت غير كفو فللوقاية يفرق وكذا في كالتزويج غير كفو
 لو فسدت من مثلها اي للوقاية يفرق ان لم يتم التزويج عند الامام
 خلافا لما لما انه المهر كفو له انما له ان يفسد ليقضاه وقضاه
 المهر او يفسد من اوطى بالنفقة رضى من الولى فلا اعتراض بعله كفو
 او لا يفسد سكوت الولى رضى وان يرضى احد الاولاد فليس لغيره الاعتراض
 انما يفسد اقرب من الرافق وقال المهر كفو للباقيس الاعتراض والرافق
 لم يفسد حقيقة فقط غير النفقة انما يفسد بالرافق ولو لم يرافقه فقط
 ولا قال المهر كفو له ما روى عن المهر ان النكاح من غير كفو غير
 جائز اصوله في زماننا وليس كفو في خمس المرافقة وليس كل قاض باعد
 فشكل التعريف ولو تروحت المظنك المثلث غير كفو مدخل بها لا يفسد
 لما الاعادة الا ان رضى ما هو المظنك وهذا يحفظ كذا في شرح الجمع
 ان يفسد في إطلاقه ولذا يجب بطلان اذ لم يدخل بها وجوه الاعتراض
 ما لم يكد وبعد الولادة لا يفسد في الاصلية الولاد **فصل في تزويج**
 ووقف

قد يفسد
 في قوله
 كفو

ووقف تزويج ففوقوا ووضويع على الاجابة كما في البيه وسقط في النكاح
 فاحكامه كانه ولتامة الجانبين كنه زوج ابنة بنته او اخو كذا في
 ويكفوا زوجة فلا بد من فلاحه فيقيم مقام ايجاب وقبول او ثناء او اكل
 تزويج بنت عم من نفس او ثناء وكذا في زوج بنته المصاهرة وكذا في
 فاحكامه كنه زوج وكيفية من نفس تزويج امارة عند شهادتين ولم يرضى عنها
 في سبيل الجور اذا وكلت بتزويجها من رجل وزوجها من نصف لم يجر له
 المعرفة لا تدخل تحت النكحة وقاد انما في لا يفسد لانه يفسد الجاهل او يفسد
 ومطلوب فلا يفسد الواحد لهما ولذا انما ناب في الكلام فلا يفسد المتانق ولا
 يفسد لهما اي في طرة النكاح ففوقوا في جانب خلافا لاي يفسد في قوله لا يفسد
 زوجة فلا بد من فلاحه وهما عايناه فيوقف على اجازتها عنده وعند خلا
 لم الفس على الواحد غير ففوقوا ولما انه الفس ليس بمجموع لانه غير من
 الوط والاصل والفكر كفسد في قبل الخلاف في صفة نكاح الكلام واحدا واما
 اذا قال زوجة فلا بد من فلاحه في قوله من فلاحه في قوله كذا في المتزوج والامر
 ان يفسد امارة فزوجته لا يفسد عندها وبوالاتح ان عند الامام لم يفسد
 الفس وجر الا ان العبد ليس بكفو للحقة وكذا في الامتلاك وجه الثاني الا ان
 لفظا امارة عليها واما امانة العبد فلا يجوز انفاقا للمهر ولو تزوج ام ابنته
 في عقلة بالحق ويجوز العلم بقول بكافة عقدة النكاح لا يلزم واحدة منهما
 لانه كنه خلافا لما مودة كذا في غير متعين لعدم الترجيح ولو تزوج الاب
 او بنت الصغرى او الصغرى يفسد فاحشاء المهر الزانية في الصغرى المفقدة
 في الصغرى او من غير كفو حان خلافا لما لما ان هذا انفسه المهر لا النظر
 وله ان يفسد امارة فزوجته فلا يفسد عندها الكبر من نفسه ولو تزوجها
 لا يجوز انفاقا او يفسد في تزويج لغير الاب والجد انفسه في الشفقة فيه
 والانس في هذه المسئلة عاجز الفضا كما في الدرر المختار
 وشرح المحرر كنه كما في الاثر خلاف الامر والثاني خلاف الولاية كما في
 الفصوليات **فصل في النكاح** بلا ذكره ومع نفي ونرم من المثل

او يفسد

لهما

فينقض

او يفسد

او يفسد

او يفسد

او يفسد

او يفسد

او يفسد

كما ان اربع قسما فوجب اشتري له بعد القبض لا يضمن في الحارثة لا يحضر
وكذا لو كان المهر عتقا فوجب قبل القبض او قبله وقال زرارة بن عبيد
العوذ اما قبل القبض فليس له الرجوع فدية العتق قبل القبض واما بعده فليس
ذلك الا في ورثته او العوض فحق لا يثنى قبل العتق بعد القبض لا يفسد كما لا يخفى
فصل في الرجوع عتقا ما عطف فلا يرجع وان تزوجها بالعتق ان تزوجها من قبل
انما لا يزوج عتقا وان دعه فلها الالف والاقهر المثل لان رضاه شرط
فان عدم فدية العتق في كل من المثل ولو تزوجها في الف اقام بها في
العتق ان احبها فان اقام فلها الالف والا فمهر المثل لا يزداد على الالف
ولا تنقص منه الف وعندها لها الالف ان احبها اذ عنده في الشرط
الا في الاثنى لانه يفي الاول وبعد تفرق لا يثنى في سطر الثاني وعندها
يحجب وعندها فدية العتق فلها مهر المثل الكلي لا يزداد على الالف ولا
ينقص من الالف لا تنافق فيما بين ذلك وعدم رضاه في العتق وعدم
رضاه في الزاوية ولو تزوجها بهذا العتق او بهذا العتق واحد هما او كلاهما
الاحيانا ان كان مهر مولا او اقل له او لاحد الشفعين فيجعل مهر المثل
حكما فيعت ما هو قريب اليه وان كان مهره فظاهر وان كان اقل والا وكر
يلتزم بها ولو ادا في ان كان مهره واكثر والعلة كراهة الاعلان الا في
ان كان اكثر لثبوت الاعيان بعد ولها مهر مهرتها ان كان مهر المثل من قبل
يجب فيجب اليه لا في الرجوع عند المثل شيئا وعندها لها الالف في كل حال
لا يثبت له ان الاصل مهر المثل وانما يترك عند بعض المستمر وتزوجها من قبل
العتق المثل لك لو كان ان يرضه الاحيان فقد رتب بخط ولو كان العتق
من الاكثر فقد رتب الزاوية فحق رضاهما وان طلقها قبل الدخول فلها
نصف الاول اجماعا وان تزوجها بهذا العتق فاذ احبها خذ فلها
العقد فقط عند الامام ان ساءت وحشة والاكمل لها العشرة كذا في الدرر
وعند الوفاة والجميع قيمة ولو كان العتق او عند محمد العتق وعام مهر
المثل ان كان مهره او اقل من ان كان العقد اقل من مهر المثل كمل المهر له

المهر

عند الامام واحد على قيمته
من الاكثر اشبه

عند
مستند

المعتبر في الخلاء عند الامام فيلقو ذكر العتق من المال المثل اليه
وهو العتق وله المثل ولا يفسد المهر المثل لانه لا يثبت مع المهر والعتق
عند الاكثر فلا يلقو لكن عتق تسليم احدهما يوجب قيمته والمثل انما
لو كانا زوجين وجب تمام مهر المثل وكذا لو كان احدهما حرة او انه تزوجها
عقرا وبس او توب هوى بالعتق ونصفه او لاخير به دفع الف شرط او قيمته
ان اطلق ولو قال زوجتك عتقا فليها المهر لا العتق كذا في شرح
المجيب وعند الشافعي لها مهر المثل ان العتق عتق المهر له ولو انا امرها
الوصف غير نافذة المهر لان البضع غير مال فلا يتم العتق بغيره بل هو صلب
استاء في غير المصاهرة وكذا في تزوجها عتقا او موزون بين حرة
وعتق خير به المهر شرط او قيمته خلافا للشافعي ودليل الفريقين قدمه وان عتق
بعتق ايضا وجب مهرها ما بين لا قيمته وقيل التوبة بملأى مثل المكيل او بثلث
او نصف وجب الثوب لا قيمته كراهة المكيل الا في الزاوية لا في الشايب احسان
لاختلاف اموالها من الفطش والكتاه والارسيم وكل جنس من الفواخ وكذا في
عناصير وكل صنف من اوصاف فصار كالدابة كالفرس فلا يعتق بغيره
وان تزوجها عتقا بيت ان كان له يدوي او فلبا بيت من الشعة وان كان له يدوي
فلها مهر المثل كذا في شرح المجيب وان شرط البكر فدية فحدها ثمانية
كل المهر له الا في شرط باطلا وان اتفقا على فدية الشراء اعلنا عن عند العقد
فما عتق ما اعطاه وعندها يوجب مهره هذا ان تعدد العقد بان عقد
بأقله الترتيب عقدا كثيرة العلانية ربا اما لو اتفقا على الاقل اثنى
بعده عقدت عقدا اكثر او اقل ثم اعلنا بالكثر بلا عقد فالمعبر بالعقد
اتفاقا له ان النكاح لا يحقق الفسخ ولا يفسد عقد الثاني لانه هزل وهما
ان الثاني لا يعتبر كمن فيه نكاح المهر في معتبة ولا يثبت بل هو طلق عقدا
فاسد وان خلاه الموصلا لان العقد فاسد فلا تملك مهرها فسخه وان
وطئ وجب مهر المثل والخلاصة المهر من المهر العتق او اجرة التزوي او تمام
يلزم كبره بذكر الوفاة المشبه المثل كوطئ مكاتبه وجازية استمرارا

في بعض النسخ

انما يزوجها

عند الامام

كما انما يقع في نفسه المشتري له بعد القبض ولا يقضي فيه الحارثية لا يحصل
 وكذا لو كان المهر عوضا فهو قبض قبل القبض او بعده وقال زفر بن محمد بن عيسى
 العوض اما قبل القبض فليس له في نفسه قبضه قبل القبض واما بعده فليس
 ذلك الا في رد قبضه الى العوض فقبل قبضه قبل القبض لا يقضي له المهر
 فلو كان الزوج عتيق ما اعطى فلا يزوج به وان تزوجها بالقبض ان تزوجها من قبل
 ادعى المهر لا يزوج عليها وان دعى فيها المهر لا يزوجها الا في المهر لا يزوجها
 فاذا قدم فداها عتيق في كل المهر لا يزوجها من قبل الزوج انما هو المهر
 القبض ان اخبرها فان اقام فلها المهر الا في ذلك فمهر المهر لا يزوجها على الاقبس
 ولا تستقيم بغيره وعندنا المهر الا في ذلك ان اخبرها اذ علمه بغير الشرط
 الا في ذلك لان في ذلك لا يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج
 ويجوز ان يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج
 ينقض به الا في ذلك لا يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج
 وضاهة الزانية ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا العبد او بهذا العبد
 الا في ذلك ان كان مثل مهرها اذ اقل له او لا احد الشئ فيجعل مهر المثل
 حكمه في نفسه ما هو قبض المهر فان كان مطلقا فظاهره اذا كان اقل والا وكر
 بقية بعد ان لها الا في ذلك ان كان مطلقا فظاهره اذا كان اقل والا وكر
 ان كان اكثر فليس الا في ذلك بعد ان لها من مهرها ان كان مهر المثل من مهرها
 بعين فيجب اليه لانه المهر عوض عن المهر وعندنا المهر الا في ذلك ان كان
 لا يزوجها من مهرها الا في ذلك ان كان مهر المثل من مهرها
 المهر المثل له لو كان ازيد من الا في ذلك فمهره بالخط ولو كان القبض
 من الا في ذلك فمهره بالخط ولو كان القبض
 بقا الا في ذلك ان كان مهر المثل من مهرها
 العبد فقط عند الامانة سوا عشرة والاكمل لها العشرة كذا في الدر
 وعندنا المهر المهر عوض عن المهر لو كان العبد او عندنا المهر المهر
 المثل ان كان مهر المهر ان كان العبد اقل من مهر المثل في كل المهر

على الزوج واحد على قيمته
 من الا في ذلك
 على
 متيقن

المهر

المهر عوض عن المهر عند الامانة فيلقو كذا في العبد فمهر المهر المهر المهر
 وهو العبد دون المهر ولا يقضي له المهر المهر المهر المهر المهر المهر
 عند الزوج فلا يلقو له المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
 لو كان الزوج عتيق ما اعطى فلا يزوج به وان تزوجها بالقبض ان تزوجها من قبل
 ادعى المهر لا يزوج عليها وان دعى فيها المهر لا يزوجها الا في المهر لا يزوجها
 فاذا قدم فداها عتيق في كل المهر لا يزوجها من قبل الزوج انما هو المهر
 القبض ان اخبرها فان اقام فلها المهر الا في ذلك فمهر المهر لا يزوجها على الاقبس
 ولا تستقيم بغيره وعندنا المهر الا في ذلك ان اخبرها اذ علمه بغير الشرط
 الا في ذلك لان في ذلك لا يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج
 ويجوز ان يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج
 ينقض به الا في ذلك لا يزوجها من قبل الزوج لا يزوجها من قبل الزوج
 وضاهة الزانية ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا العبد او بهذا العبد
 الا في ذلك ان كان مثل مهرها اذ اقل له او لا احد الشئ فيجعل مهر المثل
 حكمه في نفسه ما هو قبض المهر فان كان مطلقا فظاهره اذا كان اقل والا وكر
 بقية بعد ان لها الا في ذلك ان كان مطلقا فظاهره اذا كان اقل والا وكر
 ان كان اكثر فليس الا في ذلك بعد ان لها من مهرها ان كان مهر المثل من مهرها
 بعين فيجب اليه لانه المهر عوض عن المهر وعندنا المهر الا في ذلك ان كان
 لا يزوجها من مهرها الا في ذلك ان كان مهر المثل من مهرها
 المهر المثل له لو كان ازيد من الا في ذلك فمهره بالخط ولو كان القبض
 من الا في ذلك فمهره بالخط ولو كان القبض
 بقا الا في ذلك ان كان مهر المثل من مهرها
 العبد فقط عند الامانة سوا عشرة والاكمل لها العشرة كذا في الدر
 وعندنا المهر المهر عوض عن المهر لو كان العبد او عندنا المهر المهر
 المثل ان كان مهر المهر ان كان العبد اقل من مهر المثل في كل المهر

على الزوج واحد

على الزوج واحد

على الزوج واحد

اعدم من المثل على وجه المثل لانه بعد الدخول الى الحققة الى قبله
 لعدم مكانه ايجازاً من المثل وانما انما به من قبل الحققة دعواه بالحق وعلو
 المعارض وانما به من قبله من قبله الحققة لانه افعاله من المثل كما قالت
 او كثر من لانه البينات لا ثبات ما يخالف الظاهر وبشيها اول حيث يلقى القول
 او كما كان من المثل كما قال او اقل من ما قلناه الاول وان اختلفا اصله الى
 المبراة قال المثل من المثل او قالت لم يسم او قالت سمى اكثر منه
 وقال لم يسم وجب من المثل ان لم يسم البينة المثل وموت احداهما
 كجودها اتفاقاً ونبوتها اذ اختلف الورثة في دس القول لورثة الزوج
 عند الامام لانه ينكر الزنا والقول للمكر ولا يعبر من المثل بعد موتها عند الامام
 لقوله العلم به ولا يستحق القليل اذ لا يتعارف من المثل واستثنى الزوج
 ذلك كما استثنى في حيوتهما عند محض كالحقة اى القول لورثتها ان شهدها
 من المثل لانه الظاهر ان لا يزوج باق منه وان اختلفوا اصله يجب من
 المثل عندها ولا يفي عند الامام القول لمكر التسمية ولا يوجب له اظهر
 المثل انما يوجبها الاشارة وبعد موتها عند المعرفة ولا يفيد شرح
 الطبع بالنظام ولها اهم المثل هو الموجب الاصل وان لم يعرف الا قارب
 لها من الاجانب ولا يفي قولها وان بعث الزوج اليها شيئاً فقالت
 هو طهره قال نعم والقول له غير ما في ذلك لانه المهرود وهو قوله في
 علمه اول ولله الزوج يعطى هو اعلم وما اعطاه لكمة العقل يخص
 المالك لانه لا يملك ذمة ذمة او حرق حرقه اذ هو وارثه على
 ذمة اذ لا يملك ولا يجازيه في ذمة ذمة لانه لا يملك ذمة ذمة
 لا يحكم القاضي لها سنة خلافاً لورثة المثل ولها في الذمة لانه اشبع ما شغ
 ابتعاد النكاح الا بالمال على العدم ولها ان اهل الذمة التزم ما اتوا عليه
 ولا يقرى ما لا ذمتنا خلافاً لاهل الحب فانهم لا يقرى به ولو اتهم
 لا يقرى به احكاماً الذنات وفيما يعقد به خلافاً في المعاملات
 وفيما اذ المصخر خلافاً بعد الحنين هذا الخلاف واقع مطلقاً سواء قلت

او اطلق

او اطلقت قبله او مات احداهما فعدتها من المثل والموطوعة الى المثل
 في المظلة وان لم يكن بها خسر او خسر بعض ثم لم يزل احداهما قبل
 النقص ولها ذلك لانه في ذمة ذمة او حرق حرقه او حرق حرقه او حرق حرقه
 في دار كانت لا خسر بعض فعدت لانه لم يزل المثل من المثل
 الخ ويطلق المثل وان كان غير بعض فعدت الخ ومن المثل المثل والحق
 بين المعين وغيره ان في الاول نعلق حقها في عين الخ وفي اهل ولا يلام
 لا ينع القصر في الثاني نعلق حقها في عينها لانه عينها ما لم تقصر ثم
 نعلق في الاول ينع عليها فيجب قيمتها لورثة سميتها بالحق وقت العقد
 واخذ قيمتها ليس كأخذ عينها لانه في ذات الامثال ولا يعلق في غير
 المثل ولا يملك لانه ليس في ذات الامثال واخذ قيمتها كأخذ عينه لونه
 فيجب قيمتها ولا يلام ينع عليها فيجب من المثل وعند الزوج من المثل في
 اذ في صورة القبيح وغيره لانه القصر حكم الاضرار ولو كان له الحق عليها
 معين او غير معين وجب من المثل فكذلك هذا وعند محمد القيمة فيها اذ
 في المثل لانه التسمية وقت العقد كانت بحاجتها فلما في المثل لانه
 التسليم يلزم تسليم القيمة في الاطلاق قبل الدخول يجب الحق فيقول
 طلقت في القصور تبع قبل الدخول يجب الحق عند ما وجب من المثل وهو
 في المثل والزوج خسر بعضه ويجب دفع القيمة عنده او حرقه او حرقه
 وهو يحمى المثل والزوج في غير بعضه باب نكاح الرقعة في نكاح
 الجدة الامه والمدر والمكاتب وامه الاول بلا اذنه السيد موقوف الحاجة
 المولى وان اجاز يقد وان رد بطر لورثته اذ اعاد ترويج بغير اذنه مولا
 فهو عامر اذ ان وقوله اقول السيد للعد المتزوج طهرتها رجعية احاطة
 لانه الرجعية انما يعلق في التحريم اثناف لا طلاق او فارقتها لانها محتملة
 الزل بعد الاحاطة فان يحكم اذنه في المهر عليهم لانه بدل البنت وهو
 لهم لكن لا مال للعد ولا يتوقف المهر على بيع الجدة في المهر
 يعلق برقبته لوقوعه باذن المولى دفعها لغيره المرأة وان لم يسم

مستحب

وقد الباق بعد العتق بخلافه النفقة حيث يباع فيه مكررا اذا اوتي
 وبسبب المهر والمكاتب ولا يباعه لانها لا يقبل له البيع واذا نزل عليه
 بالنكاح سواء عتق ام لا ولا يخل جازم فكذلك في بيع العبد المهر
لو كان فاسدا على دفعه للثمن ولا يبيح الا في بيعه اى بالنكاح المهر
وهذا قد بينه في ايضا فانه لا يخل بغيره اى بهذا فلا جازم ان يوقف
على الاجالة ثانيا لا يشترط الاجالة الاولى بالفساد فتدفع للثمن الثاني
 وعند هذا لا يخل بالفساد لهما ان المفقود من النكاح وهو خصته من الازمة
 انما انما يحصل بالبيع فيخرج عليه كانه التوكيل بالنكاح وله ان الاذنه
 مطلقة فيتم بغيره كانه التوكيل بالبيع ولا يشرع للمهر لزوج الوكيل بالمال
 كما حصل لم يجرى البيع جاز والفرق انه البيع المهر بحكم المهر
 بعد القبض بخلاف النكاح المهر وان زوج عبدة المأذونة المذونة
 في ذمة اى الزوج لغيره القوام الا لا فرق بين الذبولة من مثلها ولو زاد
 الشئ طلت الزانية بعد استيفاء الفداء كونه الفسخ مع ربه المهر ومنه
 زوج امة لا يملكه شوها اى اى مع الزوج لا يملكها حق المهر في الاحتكام
 وبطلان الزوج على ثقلها او غيرها ولا لا نفقة اعم من الزوج الا التوبة
 وهي ان يخرج منها ويبيع الزوج من ماله اى من ماله الزوج ولا يتخذ منها
 المهر وان اتخذ منها نفقا او اعادها ليل اى ابى الزوج فيها النفقة
 وان بذلها المهر فعلى الزوج النفقة ثم رجع المهر على التوبة ثم رجع
 وحفظ النفقة على الزوج وان خدمته الامة بلا استخدام اى بلا امر
 المهر لا يسقط المهر النفقة على الزوج وان رجع المهر امة ثم قتلها
 قبل الاذن سقط المهر بخلاف المهر لان الموت موكلة للمهر فلا يسقط
 كما لو قتلها اجبرته اى اى ماله من قبل المهر من قبل التسليم فيجوز
 منع المهر بخلافه قبل الاجتناب بخلافه قتلها نفسها بخلاف ما لو قتلته
 لغير نفسها قبله اى قبل دخول الزوج حيث لا يسقط عندنا وبسقط
 عند غيره انها فوتت المهر من قبل التسليم فيقوت المهر ولنا ان احتكام

المهر

البذل انتقل منها الى الورثة فلا يسقط حق الغني بفعلها وجنابة المهر
 غير معتدة اطلاقا احكام الدنيا ولذا اقل من قبله وبيع عليه والآلة
 في القول اى عزل المتى عن الامة مثلا فتولد له ولد حرة وعملها
 اى الامة لانه الاستمرار من اقام الوطى والعزل تنقيصه والوطى حق وان
 امة او مكاتبه بالاذنه ثم اعتقه فلها المهر الفسخ حاله ونحوها او بعد
 وقال الشافعي لاختيارها ان كان له حاله اى لا مزلها بدوام النكاح لو حرمه
 الكفاءة بخلاف العبد لعدم وراثته اليه ثم خير برية حبيب اعتقه ورجعها
 حرة قال زفر لاختيار المكاتبه على شرطه رضاها ابتداء كاحقة قلنا انه يملكها
 بطلاقات ثلث بسبب الحق وفي لم ترض بزيادة الملك عليها ولو رجع عليه
 الصريح اعتق لا خيار له اعلم ان خيار الحق يفارق خيار البلوغ بالزينة
 اوجه الاذنه لا يحتاج الى الفسخ لكونه دفع من زيادة الملك عليها وخيار
 كالمهر فاحتاج اليه والثقل انه لا يسقط بسكوت المعتقة وخيار البلوغ يسقط
 بسكوت البكر البالغة لانه سكوت البكر رضا اصل العقد فيجعل رضا بلوغه ولا
 كذا كسكوت المعتقة والثالث انه الاذنه مقصور على المهر والثاني لان الاذنه
 تحت اشياء المهر فيعتبر في المهر كانه التوكيل وانما لا يثبت باثبات
 الزوج والرابع الا الاذنه ولا تسقط للمهر لكونها معذوبة لا تسقط الحرة
 والثاني يسقط لان المهر لا يردع فيها لعدم الاحتفال قالوا اعتقت المأذونة
 العفصة المتهمة وتزوجت اذنه المهر فلها خيار العتق اذ بلغت ذمة خيار المهر
 لانه رضاها حال اكلتانه كرضا البالغة ولو زوجها المهر بغير رضاها فان النكاح
 موقوف على اجازتها ولو اجازته بعد العتق لم يجرى بغيره المهر وهذا
 من المدايع فالوجه انما قبل العتق كانت احق بنفسها ولم يرض بغيره
 لم تقبل رضاها كاحقة العفصة فاحتاج الى اجابة الوطى ووليه مولا مولا
 اعتبار لاجازته او لا كونها كالماله اى ان يجرى بطلان النكاح الموقوف
 كذا في شرح المهر وان تزوجت الامة او المكاتبه بلا اذنه من المهر فعقدت
 نفقا بخلافه لانه موقوف على اجازة المهر والاعتاق ليس باجازة وبعد

ولا لا يملك المهر
 ولا لا يملك المهر
 ولا لا يملك المهر

ولا لا يملك المهر
 ولا لا يملك المهر
 ولا لا يملك المهر

العتق ارتفع ولاية عنها ولنا انه كالحا م منعقد وعدم نفوذه لما يقع من المولى
فانما يقع المانع نفذ ولو كانت ام ولا لم ينفذ لانها من ذوات العدة وكذا العدة
يعجز عن تزويج بلا الالة المولى فقط نفذ ولا خاضرها الالة لانه انما نفذ بعد العدة
فصار كانه انعقد بعدد والمسلم للعداة وطول قبل العدة لانه لا يتصور منفعة
عملية للام والام الالة لا وطول بعده لا يتصور منفعة لها ومن وطئ امة ابنه
فولدت فادعاه الاب بغير قسم من سواد ادع الاب بغيرهم ولا صدقة الاب فيه
اولا ولا ذكر لانه للاب ولاية على مال الام عند الضرورة لقوله من انت وما لك الا بغير
فاذا تحقق الضرورة تحقق التمسك بماله المأكولات وروا الجارية تحققت من وجه
لانه ما من جنة فوجب صوته عن الضياع فحكم اتم ملكها هو قبل العدة
فثبت نسبه ولم يتحقق من وجه لانه المصير ملك وكذا ابنه اى الاب فيها
او فحتم لانه صيانة على الاب لا يلزم على الاب مهرها اى العدة لانه الوطئ
وقوعه ملك ولا يفيق في ولاها لانه انفلج حيا الاستناد للملك ونسبهم
ولله والحج كالاب في الاحكام المذكورة بعد موته اى موت الاب لقيامه
مقاه لا ينفذ كالاب قبله اى قراموت الاب لعدم قيام مقامه وان رجع
الاب امة ابا حاز لا ينفذ لست ملك حقيقة وعليه اى الاب مهرها
لا يفيق لانه لم يملكها فادع انت بولا لا نصيرام ولله لانه انتقال الملك
لضرورة صيانة المأه وقد صحت بالنكاح وهو اى الولد بغير اية اتمام
ملك فعقب عليه حمة قالت لسيده زوجها اعتهق حمة بالف ففعل ففسد
النكاح وكذا قالوا لجل مولى زوجها اعتهق حمة بالف ففعل ففسد النكاح
ويقطع المهر الا في الحرة وحدها وحدها ولا يقطع الا في الحرة
والزينة اى الحرة والنفق والولاء لها اى الحرة ويظهر عن كفارتها الموت
الحية كفارتها به اى بعد القول وقال زفر لا يفسد النكاح وجه الخلاف ان
قوله الحرة اعتهق من بالف بمنزلة بعضه بالف اعتهق حمة وقول المولى
اعتهق بمنزلة بعضه من طر كذا قضاة ولنا لم يثبت الاقتصار عند زفر
لم يفسد النكاح منه اراد الشيع فقبله الاصول وانه نقل الحرة بالف بآيات

اعتهق

اعتهق عن لا يفسد النكاح لعدم انتقال الملك اليها اقتصاء والولاء لانه
اى المولى لانه هو المانع خلافا لا يفيق لانه الملك مولى ما ثبت بالي
ثبت ما لا يدل ايضا به ولها ان الهبة لم تثبت بلا قبض والقبض اجاب عنه
واستدعى النكاح اى جاز لا النكاح بلا رضانا لغيره بالسف وعنده الشافعي
لا يجوز له اى النكاح من خواص الامة لا المملوكية فلا يملك المولى ولنا
انه اصلاح ملكه لولا ذلك يتعيب بالرضا فيملكه حفظا لماله ووجهه كونه
ومكاشته لانها كالاحرار في شرط رضاها **باب** نكاح الجارية
عندنا خلافا لما ذكره اشتقاء شرطه لولا ولنا قوله من انت وما لك
من نكاح لا من سفاح واذا تزوج كافرا لا يشهدوا او عدة كافر وذكر
اى التزوج المذكور جازية ومنهم من يملكها اتم اعلم خلافا لانها علة العدة
ولزومهم وعدم الشهود لهما اى نكاح العتق حرام وقد التزموا الحكم
فيهم التوقيف ولم يروا العدة لا يملك اثباتها حق للشرع لكونهم غير محاطين
بالشرع ولا لزوم لجواز اى اعتقاده فيهم النكاح لا يشهدون بخلاف
وهم لم يلزموا جميع المختلطات ولزوم قوله من نكاح اى يشهدون ولو
تزوج الحرة بغيرهم فهو جازية عند الامام حنيفة في النفقة ولا يقطع احكامها
فيحذف فاذن بعد السلام خلافا لهما حنيفة لا يقطع النفقة فاذن وكذا
الخلاف في تزويج المطلقة فلتنا اى الحرة الا ختمت بسلام او احدها
وقايتها لعدم الحلية ورواه الامام احمدها لا يعارض اعتقاده الاخر لانه
السلام يقول فاذن فوق بينهما لو ترافعا بسلام من غير سلام اذ انما اذنت
الزنا احكامها ورواه احمدها لا يفيق عند الامام خلافا لهما اى
انه باطل لك انما يترافعا بسلام وما يتصور فاذا رفق احدها فقد التزم
حكمنا وانه اتم صحته اعتقاده ومقتضاها اى الزنا بسلام بالترقيق
بما رفق الواحد بغيره الا بخلاف من اذنتها او الطفل ذكر او اذنت
مسلم ان كان احدا بغيره لانه لا يثبت خبر لا يوجب دينا ولا عقوبة
كونه الاب كافر او الام مسلمة ابتداء بل بقاء ما لم يثبت ولم يسم فان النكاح

قضاء

مطلب

بان قبل العرض اليه وبعده ان قرنها والافق او سلم احدهما الى الزوج المطلق
 سواء كان باه او انا حكم بطلان المطلق بغير ان كان المطلق بغير كفاي
 ويصح لانه لا يثبت بطلان المطلق بغير ان كان المطلق بغير كفاي
 على الآخر وقال الشافعي في بعض الاماكن انما بعد المطلق قلنا جازا والطلاق
 عاملا فان كان له كونه صيا يوفق الى انه يصدق في بعض الاماكن انما بعد
 اي المصلحة بلا عاده النكاح والى انه يسلم في بينهما لانه المصلحة
 لا يثبت تحت كافر ولا يراه الى الزوج فالزوج طلاق خلافا لوجه فان علم
 فيعلم انه لو كان طلاقا لم يحصل بطلان المصلحة ولما انا الواجب على الزوج لا
 يجوز او يستصح باحد او بالاخر امتنع فتح القاضي بالطلاق لا يلا في
 طلاق انا ان يثب في المصلحة لا يلا اجمالا للطلاق ولم تحت الثانية بعد
 سلام زوجي بغيره الفرق طلاق لانها احدثت زيادة صفة الكفر وفي الخبر
 الفاء ودون الارتفاع كذا شرح المحقق لهما المهر لو بعد الدخول والا او لم
 يكس الفرق بعد الدخول لا قبله فصفه ان نصف المهر لو الى الزوج لكونه طلاقا
 قبل الدخول ولا يثبت لو ان المصلحة لانه الفرق جائز من قبلها ولو كان ذلك في الدخول
 والا يراه فيهم ان شاء الله تعالى لا يثبت حتى يثبت بطلان المصلحة الا في بعض
 غير تلك فانه يثبت بطلان المصلحة في الطلاق الرجعي وهو تحت حكمه مقام فرق
 القام بالرجعة والى ان المصلحة زوج الكتابية في تمامها لان جازا ابتداء
 قبله بقاء وسببه لا يثبت في الفرق بغير اذا خرج احد الزوجين
 الى المصلحة تقع الفرق عند الا لا يثبت في الفرق بغير اذا خرج احد الزوجين
 ويصح عند الشافعي ولو لم يثبت احد فما تقع اتفاقا للثابت عندنا والى ان
 واما اذا استحل احدهما فلا يثبت اتفاقا لعدم سببه الدار عندنا الا لا يثبت
 به اهل المصلحة انما كانا في الارث ولهم المصلحة عنه والى ان جازا لا يثبت
 لا تقع اتفاقا لانه لا يثبت بغيره المصلحة ولا يثبت بغيره المصلحة
 والى ان لا يثبت النكاح كانه المستمسك ولنا ان النكاح في المصلحة لا يثبت
 مطلقا في النكاح والمستمسك وان حكمنا لا يثبت النكاح كانه مستمسك في المصلحة

المكسوة

المكسوة للمهر ولو خرج احداهما الى المصلحة او اخرج مسبا بانته عذراء او
 وانقار الثانية وان سببا على ان يبيع عذرا ويبيع عنه كما تقدم ومن جاز
 لما يثبت بغيره حصة هاجرت الى دار السلام من غير المصلحة بانته مطلقا عندنا
 والى ان اتفاقا وقال الشافعي بانته انه لم يملك مدخلها ولا في انقضاء الاخراج
 للتاكيد والدخول ولنا ان السبب هو الحقيقة لما وجد وجد الحقيقة ولا علة
 او على المصلحة خلافا لهما انما ان الفرق ودارنا في بينهما حكما ولما ان العدة
 لعدة النكاح ولم يبق وارثا لحد احد الزوجين فيسحق للمالاي بلا نكاح قبل
 الدخول وبهله وعند محمد اذ تداد الرجل طلاق حتى لا يجوز النكاح بعد الثلث
 حتى يتكسر زوجا غير ذلك اذ تدادها حتى على النكاح الى الزوج لا في ولو صار
 الفاء وقبل الا يثبت بتجديد النكاح اصلا سدا لهذا الباب كذا في شرح المحقق
 تمام المهر وفيها اي لغيره بطولته بغيره ان نصف المهر ان اردت ولا يثبت لهما
 ان اردت لفرق الفرق من قبلها وان اردنا معا ولما على الثانية ما روي ان في
 اردت وان نص المهر من قبلها فلم يشرهم بتجديد النكاح وعند زفر بن يونس
 القيس والى انهما معا بانته اتفاقا ولا يثبت زوج المهر ولا المهر احد
 لا جماع القهر على **باب الفرق** هو في الفرق الفاء في الفرق وحق الزوج
 بالشريعة بهم النساء ويجب العدة في اي القسم لغيره من كانه ام انا
 طار الحاحيد من القسم جازيهم الفقه وشتم ما انما في معلوم بغيره ولا وطء
 لانه منوط على انشاط فلا يقدر عليه كالحج والبرك والى ان المصلحة ولا
 والقديم والمصلحة والكتابة فيه سواء ولا تقطع عرض ولا يرضاه لانه من ماله
 حرمه ان يملكه بيت عليه رضى او عند الشافعي بغيره عند المصلحة سبعا
 وعند النبي المصلحة ثلث والامة المكسوة والمكاتب والمصلحة وان لم يولد لغيره
 لم يفرق فيقيم عند الحقة يتبين وعند الرقيقة واحدة لو روى الا في ذلك
 ولا في السيرة لانه لا يملكه بغيره في المصلحة وانما لا يثبت ملة
 سقرها والفرقة احب تبلي القلوب وعند الشافعي يجب لغيره المصلحة
 ولنا فعملنا التحديا وان وهنت فعملنا في المصلحة ما روي ان السنة بغيره

على
 طهارة

ولو غلب الله خلافها عند غلبت الحب لهما ان المخلوق في حكم العدد وله
 ان المايه تابع لعدم التماثل كمنه في عين قوي متبوع فلا حكم الله وبغير
 الغالب ولو غلبت الحب المايه عاء او دواك مايه او حب شاة والحكم للغالب
 خلافا لاشافيه لان تناول حب المايه قد وجد ولنا انه المخلوب كما لعدم فلا
 تناول وكذا اعتبر الغالب ولو غلبت حب المايه بلبس امرء اخوه فتناول منها
 ارضع فالحكم للغالب وعند محمد يتعلق لانهما اما ان يغلبوا كما لعدم
 ولم انه لا يقبل الحب بل يقوى فينت حكمها وهين والاشافيه وان رعت
 امرءة الحب من رعاها الرضعة حرمت الله الرضعة ابتهاها الرضعة اما فلا
 يجوز للحب بينهما فبعد النكاح مع المحصول الامومة والبنية معا ولا يضر
 للكسرة لوجود الفرق من قبلها ان لم توطأ والمصغرة نصف لانه قبل الدخول
 وجهه الزوج به اي نصف المهر على الكبيرة ان علقت بالنكاح وقصدت الفاء
 لكونها سببا لا وجه الزوج ان لم تعلم الكبيرة به اي بالنكاح او علقت النكاح
 لكم قصدت دفع المهر والملاك من المصغرة او علقت النكاح ولم يقصد دفع
 المهر والملاك لعدم المصغرة ولكم لم تعلم ان اي الارضاع مفيد للنكاح
 فارضعتها لولد الشقة وقال الشافعي رجع المهر لانهما تلفت بنصف المهر
 عليه فتضمن ولنا انها تلفت بالسبب اليها شاة لانه الفاء ادثاه من المهر
 به الام والبنية ليس بفعل الارضاع والقول قولها فيه اي قال الزوج فقدت
 وقالت لا فالقول لهما وانما بنيت الارضاع بما يشته به انما اخرج عليه او برأيه
 ولو قال رجل لامرأة هذه على من الارضاع ثم ادعى الخطأ وقال ليس باشي
 صدف حتى يجوز ان يتزوجها ان اجبت ولا يفرق بينهما ان زوجته فان
 ثم قال اخطأت بعد سنين صدق ان حقه واخر ما راعه قال اخطأت
 لا يصدق اتفاقا فانه الغرض خلاف الشافعي لانه اقرب للموت فلا يصدق
 في الصحيح ولنا انه اقرب ما يجوز في الفلظ ولو ارضعت اجنبية الرضعتين
 المنكوحين ارجع على التعاقب حرمتا عدلنا وعند الشافعي حرمت الثانية
 فقط لان الاخنية شتبان رضاء الثانية فخص لغيره بما لو ان انشد

او في حقه

شوت

شوت الاخنية وفي مشكوك ولو ارضعتها حرمتا معا اتفاقا **كتاب الطلاق**
 هو المخرجه القيد مطلقا وهو الشخ ما قاله المصنف قوله رجع القيد اثباتا مشرعا
 بالنكاح ويحكم على المطلق قبل التعلق في المدة والطلاق لا يغير حكمه لا يغيره
 بقوله لا يتردد اطلاقه كذا في ويقع مطلقا كذا في ويقع ان رجع القيد
 امرءة انما الملك للرجل في سبب النكاح بخلاف رجع القيد الدائم احسن اعلم
 ان الطلاق نوعان سني وبدعي وكل منهما نوعان عدلي ووقفي والسنن
 في العدد والوقت نوعان حر واحس وهو مطلقا واحدة لا يملك جماع
 فيه وكذا حجة حتى عدتها المارورة ان الصراية يستحقون لكونه ابعدهم الله
 واقل من غيرها حيث لم ينفق محلها وحسنه وهو سني بتلقيها ثلثا ثلثة
 اطلاقا لجماع فيها وقال المالك يفرقها ببيعة وانما السني واحدة ان لا يفرق
 للخط وانما السني للجماع وهو حاصل بالواحدة ولنا انه ان قال الزوج عان
 السنة ان تستقبل المهر المستقبلي وتطلق لكل مرة واحدة ان كانت مدخولا بها
 والسني لغيرها اي لغير المدخول بها طلقة واحدة ولو لم يفرق في جوارحه
 الحيز لاكماله وقال زكريا في سبب المدخول بها لانها ان يقع في حال
 ولنا انها مخرجة بما يجيب الانفة لثقل المهر بها ولعدم العدة لا تفرق
 بخلاف المدخول بها والائنة والصغيرة والحامل مطلقا السنة عدلي
 سكر واحدة عدلها وعند محمد لا تطلق الحامل السنة الا واحدة ان لم
 حملها طهر واحد فلا يملك للزوج كالنظر الحمد وانما انها لا تحيض مدة
 حملها فصارت كالائنة بخلاف الحمد طهر هاله المصغرة بمجرىها على كل
 ساعة فلم تملك الشهر حقا مقام الحيضة وجاز طلاقها اي من الائنة
 والصغيرة والحامل عقبه الجماع خلافا لغيره غير المصغرة اي من الائنة
 حق من لا تحيض كالحيضة فوجب الفصل به من الوطئ والطلاق كذا في
 الحيضة ولنا ان الفصل لتمام الحمل حتى يعلم العدة ان يوضع الحمل او
 لا ذاء وفصل لا تحيض لا يثبت له الحمل ولا حاجة الى الفصل وقيل ومن
 يحتمل الحيض يح الفصل بدعي اي بدعيه الطلاق مطلقا ثلثا او

شوت

بكلمة واحدة أو بجملة كلمة علم واحد لا رجعة فيه كانت مدخولا لها وبقيع
 الطلاق المدعي عندنا كذا الفاعل عام ولا يقيع عند الشيعة وهذا بدعي من
 حيث العدد وعندنا ان الفاعل يدعي له ان الحكم الشرعي وهو العدة تستر عليه
 وله ان يدعي الخطأ لم يستر لنا قوله لم يستر فليس له الرجوع او قد كان طلقها
 بالخص ثم يدعي ان تحت وطهر ثم يطلقها ثم تحت وطهر ثم يطلقها ارجع
 امره بما يفرق وعدم بدعي في الفقة انما هو ان يطلقها ثم طهر جامعها فيه
 لاحتمال العلق ولذا بدعي في طلقها في الخص في الفقة انما هو هذا بدعي في
 الوقت ويجب مراجعتها الا في حق وهو مختار صاحب الهداية لانه انما امر
 بالمراجعة والامر للوجوب وفيها دفع المعصية ودفع الفرع المرأة وقد
 يستعمل المراجعة وهو مختار القدوري وبصره انه النكاح مندوب فالامر
 بالمراجعة يملك للزوج فاذا طهرت ثم طهرت ثم طهرت طلقها ان شاء الله
 اذا رجعت امرته التي طلقها في الخص بدعي وطهرت لم يطلقها فيه هذا عندنا
 لا يطلقها في الثاني ان شاء الله لو فعل بكهنة الاول دولة الثاني فيلجأ
 ان يطلقها في المهر الذي على تلك الخصية يعني لو فعل بكهنة الاول هذا عندنا
 ولو قال لو طهرت ان شاء الله طلق في السنة وقوع عند كل علم واحدة لانه الاثم
 للوقت ووقت السعي حال الجماع فيقع على الاطهار ولو قال في السنة لو كان
 السنة مكاة للسنة لا يقيم وان نوى الوقوع جملة تحت سنة ويقع ذلك
 خلافا لزم انه بدعي في نفي قوله السنة فلا يعتبر سنة ولذا ان بدعي يقاتل
 سنة وقوعا لكونه معروفا بالسنة فلا يتناول المطلق لانفراده الى النكاح
 ويوجب ايقاعا وقوعا ويعتبر بالنية لكونه من محتملات الكلام كما
 نفوه كما علموا في هذا اذا صح لفظ الثلث والام لا يقع ولو نواه
 والرجع العادي يعم الاصول ما لو غرها والسنة الوقتي يختص بالاحول
 ويبيع طلاق كل زوج عاقل بالغ قاصدا كان او هازلا او لاسب القود
 ثلث حدها وهره من جد النكاح والطلاق والعاق ولو لم يكن حلالا
 الشافعي انه انكره سلب قعوده شرعا فلم يحكم بدهة وبقاؤه على الطلاق

لا رجوع
 عندنا

ولنا عدم قوله كل طلاق واقع كذا شرح المجمع والاختيارا وورد امره في استحقاق
 زوجها وجلس على صده ومعه شفعه فقال انطلق قلنا او ان قلنا قلنا شيئا
 انه ان شفعا قالت فطلقا ثم شفعه ذكر ذلك للشيء فقال لا يقوله والعلاق استمر
 وقالة المزني ولو قضي باطلا لطلاق الملك كما هو مذهب زعفران فشافعي
 وقالة المفتي انه بالبقاء بالفسخ يعود النكاح استمر او سكران علق عليها
 وقا في النكاح ولا يقع وهو اختيار اكثر من واحد قوله ان في كذا رجعة العقي
 لانه انكره ان لا قسده كما لنا بل يندد لنا اطلاق قوله علم اطلاق واقع
 وان ردأ قسده غير معتبر لكونه بسبب المعصية فيرد لو اكر وشعر اطلاق لا يقع
 لعدم المعصية وفيه يبيع واختلاف الشكره بالبيع والاشي عدم الوقوع او
 انكره بشارته المعجوبة لانه اشارة قامت مقام عيارته ومنه عندنا
 برضا لا يملك كالاخر لسدورة وشارة غير الاشهر لا يعتبر في ايقاع الطلاق
 لعدم الحاجة ويعتبر عدده لا يقع طلاق حتى ويحتمل وانما لا يحكم بطلاق
 الا طلقه والاختيار فيه واخر ارجع من قوله كل طلاق واقع ولا يقع طلاقا
 على زوجة عبد لانه العدة هو المالك للخصية فيخص الطلاق به واعتبار ابي اعتبار
 الطلاق عددا بالنساء لا بالرجال فطلاق الحرة ثلث ولو تحت عبد وطلاق
 الامة ثلثه ولو تحت حرة وعبد الشافعي يعتبر بالرجال بالنساء حتى عكس المصلحة
 ولو كانت امراته والعدة شتين ولو كانت امراته شفعه قوله في العلق بالرجال
 والعدة بالنساء ونافقه في طلاق الامة ثلثه وعدها حرجا ودارا لمحو
 على الايقاع **ايقاع الطلاق** حرجه ما يستعمل فيه خاصة لا يستعمل
 في غيره ولا يحتاج اليه وقوعه ولو قال ان ردته به الطلاق عدوا في
 قضاء ولو قال ان ردته به الطلاق عدوا لايصدق ديانة اطلاقه العاقل يصدق
 وهو الشارح ان طلاقه مطلقا وطلقه قال ان طلاقا رجعي فادع لانيق
 انه حال الرضا والموافقة ولو قال باطلا لا يقع لان محلا الرجوع ولو شفعه يبيع
 انه نوى بطلاق اية السجدة ويبيع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر من اية
 اشبهه او ثلثة او نوى بها بانية وقال ان في بيع ثلثة لثلاثها على الطلاق

اعتلت

ما يعتد فلا يراد باليوم الا النهار وان قال يوم آخر فانه طلاق فحكمه لا يقع
 الطلاق الا بالزوج محلا يعتد به باليوم مطلق الوقت ولو قال انا بك طالق فهو
 لا الطلاق لان لا يشترط به ارجل فلا يقع وانما هو في الطلاق ولو قال انا بك
 يا بيا او عليا حرام بانتهى لانه لا يقع باليوم غير محقق بالمرأة ولا لانه ولو قال
 انت طالق مع مودة او مكره ولو قال مع المأنة ومع المأنة لا يقع لعدم
 المحل في ذلك وكذا لا يقع لغيره ولو قال انت طالق واحدة او لانه او لغيره فلا يشترط
 حكم خلا فلهذا رواه جث يفي واحدة بالمرأة بشرط كونه واحدة او اكثر
 وفي رواية عنه لا يقع من غير المحل الطلاق وانما كلامه بانتهى لانه لا يقع
 منه الا بشي شقها اي شقها او تشها او ملكته اي ملكته لغيره زوجا باليد
 عدا الغير لا يشترط منه ولا يشترط شقها اي شقها بطل العقد والكساح لا
 انما كسح جميع ابناء الكساح فتمت بقائه كالميت فلو طلقها بعد ذلك انما
 لغيره لعدم الكساح ولو قال لها وفي انة انت طالق تنسب مع اعتناق سيرة الابكار
 فاعتقها ملكا لغيره اذا الاعتناق صار الطلاق ثبتا كالحقة فلا يقع مغلقة
 بالشرط كساة الامة وان علق طلقها على الفداء او قال زوج الامة انت طالق
 تنسب الى الواحد وعملوا بها واعتقها به اي قال انت حرة الى واحد عند خلع
 الفداء لانه لا بعد زوج آخر فوقع الغلط اذ يقع الطلاق وفيه انما يخبر
 الامة اذ يقع في الشرط والشرط يقتضيه مقدمه وعند غير مكره لغيره لا بالشرط
 وفي رواية الطلاق كونه مسيحيا وامر الانثى لا يقتضي هذه الامة كالحقة اجماعا
 للاختلاف **فصل** في اطلاق الطلاق هكذا مشير بامامه وقع بعد ذلك لانه
 لا يشترط ذلك بالفاظ فانه يشترط بطلانها بتعريف الشبهة انه العرف اذا
 بالمشورة بالمرأة الحجاب الخاطب وانما يشترط بطلانها بتعريف المشورة انه
 العرف انما العرف الخاطب حين المشورة بالمشورة واذ انما يقع هكذا
 ونفت واحدة لعدم كونه لوصف الطلاق بمصير من الشبهة بانها
 انت طالق يا بيا او انت طالق يا بنته او الخ الطلاق او اخيه او شقها اي
 طلاق الشيطان او البسة او طلاق كالحق او طلاق كالحق او طلاق كالحق او طلاق كالحق
 او مطلقه

لا يشترط له بها ولا يقع احد
 لا يشترط له بها ولا يقع احد
 لا يشترط له بها ولا يقع احد
 لا يشترط له بها ولا يقع احد

او مطلقه شديدة او طويلة او عريضة وفي كل منها واحدة بانتهى لانه لا يقع
 حتى الطلاق وضرب الوصف بالشيء يعني هذا لانه لا يقع من الشئ
 او الثلث وكذا يقع واحدة بانتهى لانه لا يقع من الشئ ولا يقع من الشئ
 فلا يقع شئ الا اذا تكرر طلاق واحدة ويقول يا بيا او بنته او اخيه
 يا بيا او بنته او اخيه او بنته او اخيه او بنته او اخيه او بنته او اخيه
 بالنية **فصل** في طلاق غير المدخول بها لثبته اي بلا تفرقة وفيه لوقوعها
 دفعة واحدة بانتهى لانه لا يقع لثبته لعدم المحل ولو قال انت طالق واحدة
 واحدة وفيه واحدة لانه لو اطلق المحل وفيه الا لانه يقع لثبته على
 لعدم العدة وكذا يقع واحدة لوقا واحدة قبل واحدة لانه لا يقع من الاصل
 في الايقاع في الماط ايقاع على الكون انشاء شرعا وتوقع الاول لم يقع لثبته
 محذورا او بعدها واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة فثبت لانه لا يقع من صفة اثنائه يقتضي ايقاعها واحدة واتفاق الاول
 في الحال وقد علم ان الامة ما انما هو معتد به فيقرانه والبيعة صفة الاول فيقع
 ايقاع الواحد في الحال والاخر في حالها قبلها فيقرانه والبيعة صفة الاول فيقع
 الموطوءة شئان او في بقاء المحل بالعدة ولو قال انت طالق واحدة او واحدة
 واحدة او واحدة بغير واحدة عند الامام لانه لا يقع كالحق عند وجود الشرط
 وفيه النسخ يقع واحدة وفيه سبق لثبته في الحال وكذا هو عند انشاء
 لانه يقع في المحل في حاله ويقع له بقاءه او لا في الشرط او قال انت طالق
 واحدة او واحدة ان دخلت الدار فثبت ان اتفاقا لانه لا يقع في حاله
 دفعة فيقع له ذلك ولو قال قولك الموطوءة شئان او في حاله هذا المحل في حاله
 يقع الطلاق بعد قوله بالطلاق لانه لا يقع طلاق فلو مات المرأة قبل
 ذلك لعدت قوله انت طالق واحدة لا يطلاق لانه مدر الحرام وفيه واحد
 ان وجد مفسر فيقع مفسر قبل عام الكلام فلا يقع قد عوتها لانه عوت لم يقع
 مفسر في الغلط فلم يوقد **فصل** في الكناية وكناية في كناية الطلاق
 طاحته وغيره اي غير الطلاق لانه الكناية عند الامام وليس بالمشترط انما ولا

العدو بغيره

العدو بغيره

العدو بغيره

العدو بغيره

ما عتد فلا يراد باليوم الا النهار وان قال يوم اربعين فانت طالق فبطلت طلاقه
 الطلاق لان اربعين محال عند فساد اليوم مطلق الوقت ولو قال انا طالق طالق فهو
 لان الطلاق ههنا يقع بالرجل فلا يقع وان لم يجرى به الطلاق ولو قال انا طالق
 بابه او على جرحه بانتهى لان البيهقي غير مضمومة بالمرأة ولا لغيره ولو قال
 انت طالق يوم مائة او يوم مائة ولو قال مع الحاقه ومع الحاقه لا يقع لعدم
 الحاقه به ولو قال انت طالق واحدة او لاله او لغيره فلا يقع
 حكمه خلافا لغيره رواه جث يقع واحدة بالمرأة والكسبية كونه واحدة او اكثر
 وفي رواية عنه لا يقع منه الا من الطلاق وان ملك امرأته بانتهى امة الفريضة
 منه او بشره شقها او نصفها او ثلثها او ملكته اى ملكت امرأته زوجها باليق
 على الغير فله من ثلثه منه او بشره شقها اى نصفه مثلا بطل العقد والكل لا
 امكنه ثمة ابتداء النكاح فتمنع بقائه كالحرمة فلو طلقها بعد ذلك انشأ
 فاعقبا لم ينكح ولو قال لها واما انت طالق فتشترى مع اعتاق سكرانك
 بالشرع كانه امة وان علق طلقها بغير العداوة ان قال زوج امة انت طالق
 فتشترى ابدا عدا وعلق مولاها عتقا به اى قال انت حرة ابدا عند خلع
 العتق لا يملكه الا بعد زوج آخر فوقع انفلق اذ يقع الطلاق وفي رواية بخلاف
 الا انه اذ وقع فيها الشرط والشرط بغير موقفا وعند جبره لا يقع لان الشرط
 ونوعا من الطلاق كونه مستحسنا وامر الانكاح ونقد هذه الامة كالحق اجماعا
 الاحتياط **فصل** في احوال الطلاق هكذا بشر بالاصابع وقع بعدها لان
 المشاهدة تدل كالاظهار فانها ربطونها بغير المشاهدة اذ العرق اذا
 بالمشاهدة فالجانب الخاطب وانما يربطونها بغير المشاهدة اذ
 العرف ان يلقى الظاهر الخاطب حين المشاهدة واذ لم يقل هكذا
 وقعت واحدة لعرفي العدة ولو وصف الطلاق بغير من الشبهة باحوال
 انت طالق بابه او انت طالق ابنته او اخي الطلاق او اخي امته او
 طلاق الشيطان او البديهة او طلاق الجبل او طلاق كالف او طلاق البيت
 او طلاق

الامر من الله تعالى فلا يقع احده
 بقوله تعادى الطلاق امة
 وطلاق امة تحتها
 وانما حصة الزوج من
 طلاق شبيهة

او طلاق شديدة او طوبى او عنة وقع بغيرها واحدة بانتهى لان البيهقي لا يرى
 محتمل الطلاق وطوبى الوصف بالشيء يقع بها هذا كما بالانتهى من التفتيح
 او التفتيح ولا يقع واحدة بانتهى لان البيهقي لا يراها عدل محتمل طلاق
 فلا يقع فتشترى لانها لا يربطها طالق واحدة ويقول بابه او ابنته اخره يقع
 باينه وصفت به التفتيح بالانتهى لا يراها محتمل طلاق فبطلت طلاقه
 بالانتهى **فصل** في طلاق غير المدخول بها شيئا اى بالانتهى وفيه لو وقع
 دفعه وان فرق بانتهى الاول فلا يقع الثانية لعدم الحاقه بالانتهى طلاق واحدة
 وواحدة وقع واحدة لانه او لمطلق الجمع وفي رواية الاول لم يبق للثانية محل
 لعدم العدة وكذا يقع واحدة لو قال واحدة قبرا واحدة لانه لا يقع منه الا واحدة
 لانها يقع في الحاق ايقاع الحاقه لكونه انشاء شرعا وتما وقع الاول لم يبق للثانية
 محل وكذا او بعدد واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة فتشترى لانه القليل من الثانية يفيق ايقاعها الثامن وايقاع الاولى
 على الحاقه وقد علم انما ما الما من مائة الى مائة فتشترى بالانتهى من الاولى فيقع
 ايقاع الواحد والاول والاخرى حكمها قبلها فيقترب بالانتهى من الاولى مع ظاهره
 الموطوعة فتشترى بالانتهى لبقاء الحاقه بالعدة ولو قال او دخلت الدار فانت طالق واحدة
 وواحدة فدخلت يقع واحدة عند الامام لانه المعلق بالحاقه عند وجود الشرط
 وفيما يجزى يقع واحدة فلم يبق للثانية والثالثة محل فكذا هنا وعدها فتشترى
 لانه تعليق بالحاقه فيعلقها ويقع له معا ولو اخرج الشرط اى قال انت طالق
 واحدة وواحدة او دخلت الدار فتشترى انفاقا لانه الحاقه ليس بمعلقا
 دفعه فيقعان كذلك ولو قال قوله الموطوعة فتشترى بالانتهى من الاولى فلا يقع
 ويقع الطلاق بعدد قوله بالطلاق لا يربطها طلاق فلو ماتت المرأة قبل
 ذكر العدة من قوله انت طالق واحدة لا ينفلق لانه من الحكم بوقف على احسن
 او بوجوبه فيقع موتها بقرع الكلام فلا يقع قد عرفت لان عتق امه
 مقترن باللفظ فلم يوقف **فصل** في الكتاب وكسبية اى كتابة الطلاق
 ما احتمل وغيره اى غير الطلاق لانه الكسبية عند الامويين بالشرع المراد ولا

المرأة من راسه

حرة من نكاح

او عتق امه

يقع بها الطلاق الآية اود لا تحال كذا الطلاق والعنف فيها اوم الكفاية
اعتد ولا يحتمل عدالة اوم انعم الله اوم القود للزوج فيقوله ان نوت
وليس في ذلك جعل الاستدعاء الحام اوم الدم للوطي اوم الماء للزوجة
وانت واحدة اوم لغيرها وعندنا وطلاق واحدة يقع بكل منهما واحدة رجعية
ثمة الاضطر فلا بد من مصدر في كل منهما واما الاول فلا بد من اشارة الطلاق
للحالة في اوم لا وهو البينة وما سواها اوسود الثلث المذكورة
فيكون يقع بها واحدة بانية عندنا ورجعية عند الشافعي لما فيها كفاية عن
الطلاق وبه يقع رجعية فكلاهما ولنا ان معانيها معلومة ومعتبرة في نفسها
لكنها سمة من حيث الوقوع فبيننا بانية فلا تعلق كذا بات عن مرجع الطلاق
بما كان بالبينة والدية مثلا فيقوله بانية واحدة الا ان شوى ذلك فيقوله
وعندنا ما ليقع واتم له مقتضاها التحريم والدية الكاملة انما تنبئ بالثبوت
في الاحوال بها وبالاحدة في غير الاحوال بها ولنا ان الطلاق رفع القيد من
حاصل بالاحدة والواحد حقيقة في غير القيد ومجاز في الثلث لا في حصر
وواحد عاين بنية بالثبوت ولا في نية التثمين خلاف الزعيم وفيه الفرق
لدا ان التثمين جزء الثلث فاذا نية العمل بنية الجزء ولنا ان التثمين يترك
محض فلا يحتمل المصداق اما الثلث ولو تمام الحصر في المصداق في اوم في
الثلث المذكورة بانية من البينة وفي الاخرى بنية التثمين القطعية بنية
بمعنى القطعية اي احكام خلية اي خالية بنية حصر بعض الزعم على عاين
ارباب العنف وانما المقي بالهالك هبة لا هلكة بنية اي ارسلت
فانكرت كبريكا اختيارا وانت حقة فتبين اي البسي القناع في اي البسي
الحازم في اي البسي الحق والاراء اعم من الغلبة او بالعكس من القوة
ها بمعني البعد اي بعد اختيار في اي قوي بنية الارواح ولا يخفى
اجتماعها في الطلاق وغيره وينتج بانية فلو انكرت بانية اي بنية الطلاق
صدقه مطلقا اذ بانية وقتها حال اذنا اي من غير غضب ولا مذكرة
الطلاق الزوج عند انكاره الطلاق قضاء عند مذكرة الطلاق فيما يقع

الرجوع

والاستدعاء

للجواب

للجواب اي جواب لسؤال المرأة الطلاق دولة الزموا لم يقع للثبوت ما عدى
لغيره وشك انت واحدة اوم بركة اختاري ومادها من ان تعلق بها كذا الا
ما لم تعلق نفسها او لم تعلق عن الطاعة ودية على الخبر بنية وبينة وبانية
منعقدة عن الرتبة اما احكامها الطلاق فظاهر ولا يصدق لادالة حالها كذا
تعتبر ولكن يصدق بانية ولا يصدق عند الغضب فيما يقع للطلاق دولة الزموا
والثبوت وهو ما يقع للجواب فكل ما عدى ويصدق بانية في النكاح لا في اللام
على الاحتمال ولو قال ثلث مرات اعدي ونوى الا ان طلاقها بالثبوت حاصلا
وبانت واحدة لان نوى حصره كذا يصدق في القايض وادام نوى بالثبوت شيئا في
الثلث لانه الا ان لم يقر به بالثبوت بالثبوت عليه وتطلق المرأة بقوله الزوج استيق
امرأة او لست كذا الزوج ان نوى الطلاق به خلافا لما لم يقر به في النكاح المعلوم
في ذلك كذا لا يطلق كذا في حال حصر لم يقر به كذا امرأة لا لا يطلق طلاقا وانه يورث
ان يحتمل الطلاق بان قال لست في براءة ولا في طلاقك فتبين بانية والطلاق
الفرع يلحق الطلاق الفرع اي ان قال انت طالق انت طالق بغير او اوم طلاق
تسعيه ويلحق الفرع اليه اي ان قال انت بانية ونوتهم قال انت طالق يقع الطلاق
فتطلق تسعيه عندا خلافا للشافعي لما قوله تعالى طلقها لا تحال في مذهبنا
نكح زوجها غيره لانه الفاء للتعقيب فعبث الثلث وهو مرجع الجواب وهو بانية
اذا الشبهة دليل التوقيف في طلاق الزوج والبار بنية الفرع يقع اي ان قال
للمطوعة انت طالق ثم قال انت بانية يقع البانية لانه القيد الحكمي باق بعد الحقة
هذا البانية اي لا يلحق البانية البانية يعني ان قال انت بانية بانية بلا او اوم يقع
لا يحال الثاني اختيارا لانه الا ان كان البانية معلقا بالشرط بان قال ان
دخلت الدار فانت بانية ثم قال انت بانية ثم دخلت الدار العدة فطلق
القيد واذ قال انها اختار ونوى الطلاق واختارت نفسها لم يحال الذي
عليه به بانية بلا طلاق ولا عكس الزوج والرجوع لا بد من كمال اشارة بانية
لانها الكفاية وانما قيد الجواز للحيث خيار المجلس باجماع الصحابة ورواه
نبيه الثلث اي لا تعلق تشاؤا في نوى الزوج لانه الاختيار لا يتبع الى القاطنة

والا فانه لا يعلق بالطلاق
الطلاق لا يعلق بالطلاق

فصل

ولما جئنا في البيوت وان قامت هذه امية في الاختيار ايسرعت ما على آخر
 خاضه الوجود دليل الاعراض عما فوض ولا بد من ذكر النفس او الاختيار فاحد
 بلا مناسه الروح كقول اختيار نفس كذا واختاره والرفقة لقولها اختيرت نفس
 او اختيرت اختيرت لان الاختيار اوقع بينهما الصلاحيه لا يفسد ان يلقوا احدهما
 مفسر الآخر اما اذا قيل باحدنا فيحي اثناء الاول فظاهر واما الثاني فلا ان المتأخر
 على الوجه في انما تزداد فيها بحمل العدد وهو اختيار النفس لا الزوج وفي شرح
 نقلنا هذه الفوائد المتاجرة هذا ان لم يصرفها الزوج واما اذا صرحتها اختيار
 النفس فيقع بتصادقها وان لم يذكر كل منهما وان قال لها اختارني فقالت انا
 اختار نفسي او اختيرت نفسي تطلق المحسنا والنفس ان لا تطلق لان الاول
 مجرد وعيد او محتمل لا محقق بالضرورة والاختيار له غلبة على المحتمل لان
 الصيغة في الالكانه كلمة الشهادة فيكون حكمه عن اختيارها في نفسها بخلاف
 فيه المطلق لان لا يصير حكمه كونه فعلا ذلك او يتألف لئلا يقع ايقاع حكمه لو قال
 اختيرت نفسي لا يقع كقولهم اختاروا لاجاء الصيغة على البيوت به وجوبها
 ان الاختيار كناية لا عن نزع المطلق حتى يجر المراجعة اذ الرجعية تنافي لان
 الزوج باحدهما لا يرضاه وان قال لها انت مرارة اختارني فقالت اختيرت
 الاول او الوسطى او الاخرى يقع الثالث بلانية وبلا ذكر بلانية التكرار لان
 اختيار النفس تكرر دون اختيار الزوج وعنده التبع اختلاف والمفسر خاض
 في الهادة وعندهما في نفسه واحدة بانية لهما ان الزوج فوض اليها ثلث طلقا
 في ضمن ثلث اختيارها فانما اختارت واحدة فيقو واحدة وان الكلام ما عدا ذلك
 لغو حق الامر وهو التزيم لغو حق الفرض وهو الاول اذ يقع قولها اختيرت
 اذ لا يقع قولها الاول مفردا وكذا الوسطى والاخرى ولو قالت اختيرت اختار
 وفيه الثلث اتفاقا لان الاختيار مرة ولو وجبها بثلث ثلثا وكذا الاختيار
 كذا الاختيار ولو قالت المعوضة في جواب اختارني ثلثا طلق نفسي او
 اختيرت نفسي بطلقة بانه بواحدة لان المعوضة فيجب الزوج لا ايقاعها وقد
 فوض البيوت ولذا اعترض على قوله الهادة فهو واحدة بمكر الراجعة بانه غلط

اية القبول بانفس
 اية القبول باختيار
 ولا يجوز ولا تطلق
 على النفس والاختيار
 من النفس والاختيار

وقيل فيه روايته ولا اقاله الا في واحدة على الزوج الرجعة لان لفظها
 خرج ولو قال امر بذكره بطلقة او اختارني بطلقة فاختارت نفسها فلو
 واحدة رجعية لانه لما قرى بالشرح علم ان مرارة الرجعية كما ان الزوج تأمر
 بالباية بثلث بانها كونه انت طالق باب ولو قال امر بذكره بطلقة بثلثا فقالت
 اختيرت نفسي بواحدة او مرة واحدة وقع الثالث لان الاختيار عقد الاختار
 فانها قالت اختيرت اختارني واحدة او مرة واحدة فيقع اختيارها عما
 نوى وان قالت احبب الامر بالطلاق نفسي واحدة او اختيرت نفسي بطلقة
 فواحدة بانية لان المعوضة تفوض الزوج وهو الكفاية لا ايقاع الهادة فلا اعتداد
 بقرحها ولو قال امر بذكر اليوم وبعد غد لا يدخل المراجعة لا يقع لها المنيان
 لان كلامه اليوم بذكر مفردا اليوم المفرد لا يتناول الليل وان رددته اي
 رددت الامر ان قالت لا اريد الطلاق اليوم لا يريد الامر بعد غد حتى يقدّر
 ان تحتار بنفسها بعد غد لانها مستقلة فلا يثبت احدها الاخر وان قال
 امر بذكر اليوم وغدا لا يدخل الا لان اليوم بذكر الجمع لا يفضل ولا يفتقر
 اليك وان رددته اي رددت الامر اليوم اي فيم لا يفسد الامر غدا لا يفسد في بقا
 ولو كنت المعوضة بعد التقويض يوما ولم تقم او كانت فاعتجلت استاو
 فاحكمت او منكت فعدت او عداية فوقفت او دعت اباهما المراجعة
 او عداية شهوة المصاهرة لا يطل خارجها لان كلامها صحيح الرأى فيقولها
 مضي ولا يفسد دليلها على الاعراض وان سالت دامت ايجل لان دليلها
 لا يطل بغير حكمه في لانه غير مضائق اليها بخلاف الدابة ولو قال لها طلق
 نفسك ولم يبرأ في بطلقة واحدة بطلقت وفعت رجعية لان فوض اليها الزوج
 وكذا يقع رجعية لو قالت احبب طلق اي ثبت نفسي ما اثر الاعتبار بقرح
 الزوج لا ايقاعها وان طلق المعوضة بطلقة بثلثا ونحوه اي لوى الزوج الثلث
 وقعه لان طلق يدعى الطهر وهو جسد بحمل القبل والكسر ولغة
 نية شتمه بقوله طلق لان المعوض لا يدعى المعوض والخبر ولو قالت احبب
 طلق اختيرت نفسي لا تطلق لانها لم تقبل ما فوض اليها ولم تقدر لا ايقاع ولا

على ما لا يكون مشقوقا

حالة

عزله

على

الزوج الجرم بعد قوله طلق نفسك ما مره عليك لا تكيل ويتقيد التقويم بالجلس
 ما مره من جماع النساء اذا قال طلق نفسك فان لم يجمع الاوقات فلا يقع على
 الجرم وقالوا طلق نفسك اذا قال طلق طلق امره عليك الزوج الرجوع لا نه
 تكيل لا عليك ولا يتقيد بالجماع التقويم اذا زاد ان شئت فيصير
 تقويمه ويتقيد ولا على الرجوع وقال في عليك لا يتقيد به انه تكيل وتقبله
 بالمشية لغو كذا في دفع عذري هذا ان شئت ولنا انه عليك بغيره تعلية بالمشية
 بخلاف الجرم فانه لا يقبل القيلق ولو قال طلق طلق نفسك فطلق واحدة
 وقيل واحدة لانها اوقعت بغير ما ملكت وء عليك ان قال طلق نفسك واحدة
 فطلقت ثلثا لا يقع ثمة عند الامام وعندها يقع واحدة لانها ملكت الواحدة
 وان وقعها مع الزارة وفي لفظ كما قال ان طلق اربعا وله ان الواحدة غير
 الثلث لفظا ومعنى فقلت ان بغير ما ملكت بخلاف الزوج فانه ما لا يتصرف ما يشاء
 وء طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع ثمة اتفاقا لانه ان شئت
 بالكره او لا وهو ان شئت وكذا لا يقع عكس اخر قوله طلق نفسك واحدة ان شئت
 فطلقت ثلثا وعندها يقع واحدة ودليل الفرقين ما مره من ان طلق ان شئت امرت
 والبراء لغو عذري وان شئت خلافا امرت عنده غير الثلث لفظا ومعنى ولو لم
 بالبين او الرجوع فقلت ان طلق في الاثر الثاني وء الثاني الاول وقيل ما
 امر ما مره الاعتراض فلهذا لا اوقعه ولانها امرت من حيث العمل
 من زنة وفيه ولو قال طلق ان شئت فقلت ان شئت ينوي الطلاق
 لا يقع ثمة لانها من الامر بغيره التقيد بقوله ثلث لا يقع لان ليس القاطع
 الطلاق لا مرجح ولا كناية ولا تعبير انية ما لم يحتمل اللفظ اما ان قال شئت
 طلاقا يقع وكذا لا يقع لو علق المشية بعدم كما اذا قال شئت ان شاء
 الوالد ان كان لا الامر محجى بعدوان علق بموجود وقيل كما اذا قال
 شئت ان كان لا الامر محجى ولو قال ان طلق من شئت او من شئت او اذا
 قدرت الامر لا يتقيد لا ملكها المطلق اوقعت من شئت فلم يكن عليها من شئت
 فلا بد ولا يتقيد بالجماع لعدم هذه الالفاظ ولها ان تطلق واحدة من شئت

شئت

ولا ترد

ولا ترد لانه ملكها الواحدة بقوله طلق ولو قال ان طلق كمال شئت فطلق
 ثلثا شئت والجموع لا بعد زوج اخلاص كما يقضي التكرار كما يقضي طلق
 نه كذا وعلم ان نوازل الاجماع ولو قال ان طلق من شئت او من شئت
 لا تطلق ما لم يشأ كما لا يتم للكره والطلاق لا يتقيد به ولو قال ان طلق
 غدا شئت تطلق الا ان شئت كانت وفي مطلق المشية فتقيد الجرم ولو قال ان طلق
 لغير شئت ونوى ان شاء او موافقة لشيء رجعية كانت او بآية وكذا وفي ذلك
 لتوافق شئيهما وان تخالف فان نوى الرجعية ونوى الشيعة او الثلث او عكس
 العكس يقع رجعية لانه يشترط ما تخالفه بغيره بالمشية وفي قوله ان طلق
 وهو مرجح وكذا يقع رجعية ان لم يشأ لعدم تقويم المشية امر الطلاق
 هنا عند الامام وعندها لا يقع ثمة لانه ان يفوض اليها جميع حكمه بغير التقيد
 يفوض اليها اصله بالضرورة وله ان الاسر لا يقع الوقت فيقع امر الطلاق
 وان لم يكن له شيء يقع بغيره لانه لا يقع لانه لم يملك او كذا
 طلق بغيره من الواحدة والثلث من الثلث لانه لم يملك ما لم يملك لا يتقيد
 بالجرم لا تطلق بعده وان قال طلق نفسك ثلثا شئت فطلق ما مره
 من الواحدة والثلث لا الثلث خلافا لمره من ان طلق كمال ما مره من
 ملكته وله ان من ان ليس فيه من ان للثمن ولا يقع الثلث بالكره

الثلث

المعلق انما يقع في الملك كقول من لكونه ان زويتا ان طلق او في
 مضاهي الملك كقول من لا يتقيد ان طلق فانت طلق فيقع ان طلقه اخر بشرط
 الملك او الاضافة اليه لانه المعلق عين وهو المالح والملك وكل منهما انما يحل
 خوفا من زوال المالح او زوال ملكه او لوقا لا حبس به او زينة فانت
 فكلها فزيت لا تعلق لعدم ملكه الاضافة والفاظ الشرط وان اذاما
 ان حرم ووقع الشرط والاسم للفظ مستعمل الشرط كانه عند الامام ومع
 الظاهر عندنا هو ولا يلزم الجرم به بل حقيقة الجرم لانه بالتمسك كابتية النسخ
 وكل من طلق بشرط لم يكن الحق لغيره الشرط وكذا وما اذا زينة اذا اذكر
 لا يكون له الا الشرط ومنه الزمان ويستفي في جميعها لانه واحد الشرط ان شئت الجرم

طلاق

الجموع

تطلق

شئت كذا في دفع

معطوف على ان شئت

بعد ان قال انت طالق من دخلت الدار فدخلت في البيت حتى ان ليكنها ثم
 دخلت ولا تطلق الا ان كان في البيت تنسب فيها اذ كان كل واحد بعد التثنية ما لم
 تدخل في البيت في تنسب في قوله ان كانا روجت اولى من طالق تطلق بكرا زوج
 لان كل واحد منهما لا يفعل كما يفعل عدم الحياء ولو تزوج بعد زوج اخوان
 البيت اعتبارا بحدوث من الملك بغير شهادته وان كانا دخلتا فانت طالق
 لا تطلق بعد التثنية وزوج آخر لا يخلو البيت خلافا لزم ان كان كل واحد منهما
 ولما انما علق على كل من العلاقات وقد استمر في البيت في مفرقة
 وزوال الملك لا يبطئ البيت حتى ان قال انه دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها
 بواحد وانفقت عدتها ثم تزوجها فدخلت طلقت لانه الطلاق مالم يلبس ثلثا
 في البيت وهو باق بقاء الحلة والملك شرط الوقوع للعلاقة لا لخلل البيت وان
 وجد الشرط في انزو الملك بان دخلت الدار انكحرا اخلت البيت ووقع
 الطلاق حتى لو دخلت بعد انكحار ثانيا لا تطلق والا ان لم يوجد الشرط
 في انكحار بعد الابانة اخلت البيت ولا يقع الطلاق لعدم الملك
 ولو تزوجها ثم دخلت لا يقع لخلل البيت من علق التثنية حيلة عدم
 وقوعها ان يسلطها بواحدة ثم اوجد الشرط بعد العدة في ليكنها لا يقع بعد
 ذلك وجود الشرط لا لخلل البيت وان اختلفت وجوه الشرط فالقول
 انه من ان اذارت حتى اقامت بنته في تعبير قولها لتابله بالجمعي
 اختلفت شرط لا يعلم الا انها ليكنها القول لها حتى نفسها لانه حشرها
 فلو قال لاحد امرته ان حلفت فانت طالق وفلا تبيعه فبعضها فقالت
 حلفت طلقت في لانها ميتة ان الشرح فيقبل قولها كانه العدة والحصر
 وانفقت عدتها فلا يقع لان قولها ان حلفت شهادة بغير ولا يقبل كونها ميتة
 حشرها هذا ان كان الزوج والا تطلق فلا تبيعه ايضا فوشرح الجمع بقلا
 عدم تنسب ان اذارت بعد انقطع الحضر لا يقبل لانه مرفوع وكذا يقبل
 قولها ان حلفت نفسها ووجه الغير لو قال ان كنت تحبني عذاب الله فانت طالق
 وعدت فقالت احب عذاب الله طلقت لان الحب امر باطن يورث من قبلها
 فيقبل

في البيت

من علق التثنية حيلة
 عدم وقوعها

حشرها
 حشرها
 حشرها

فيقبل قولها ان حلفت لكونها ميتة ولا يشترط تحقق الحية والقول بكونها
 ميتة ان حلفت العذاب عند البضرة لوجها ولو علق القلب فيه بخلافه لم
 يكتفي في القلب وكذا ان حلفت الغيم فوشرح الجمع فيقبل الحلف لا يشترط الحيوان
 بقول العبد ما مره شهادته بغير ولا يقع الحلف ان حلفت مالم يجرأ له
 ثلث الاحتمال ان ينقطع في التثنية فلا يقبل حيفا فانما الشرح حقيقة انها حية
 ووجه الحلف من ابتداء اي باقر الروية فلو تزوج قبل الحلف بها بطل الروية ان
 لم يزل الاول ولو قال ان حلفت حية فانت طالق يقع ان ظهرت لان المصدر في
 يقبل للافراد والتاء تعني الواحد كما مر بعد الانقطاع وانما يقبل
 للحشر مقتضى ولو قال نصف حية يقع ايضا وان لم يعد الحيوان ولو قال ان حلفت
 بكر فانت طالق واحلة وان ولدت اشرف فانت طالق شتمه فولهما ولم يترك الاول
 تطلق واحدة فلهما لكونها ميتة وتطلق شتمه شتمها وادانته وانما علم
 الاول قول مقتضاه وشتمه العلة لانه الطلاق وقع بالادان والعدة موضع
 الدلالة لغيره ولو علق بشرطه شرط الوقوع وجود الملك عند اخرها كما لو قال
 لها ان دخلت هذه الدار وهن فانت طالق فانه وجد او الشرط ان دخلتها
 فيه او اخرها به وعلقت احديهما بعد انقضاء العدة ثم تزوجت ودخلت
 فيه او ان الملك في العدة لانه الاعتبار لآخره وان وجد اياه طلقت ثم دخلتها
 فطلقت العدة او وجد اخرها به دخلت احديهما الملك ثم طلقت وانفقت
 العدة فدخلت الاخرى لا يقع لان الملك لا يقع كانه الاحتمال لآخره ولو قال
 للجمع فيقول للجمع كالواحد وبطل تنسب التثنية فقبله فلو علقها بشرط
 كما قال انه دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم تزوجها بطلت ثلثا ولو علق
 او وجود الشرط بالذخول ثم تزوجها بعد التحليل او فخذ او دخلت الاخرى
 لانه تزوجها فانت طالق ولو علق الطلاق وفوت محل الحرام بطلت البيت كما لو علق
 بخلاف الدار ثم جعلت بيتا لا يبقى البيت ولو علق التثنية او العلق
 كما ان قال ان وطأ فانت طالق ثلث احديهما فوشرح الجمع الحلف والحق واليمين
 لا يوجب كونه الوطء الملك ولا اعتبار بالثبوت بعد الايللاج حتى يبين غير الملك

لا يوجب كونه الوطء الملك ولا اعتبار بالثبوت بعد الايللاج حتى يبين غير الملك

لا يوجب كونه الوطء الملك ولا اعتبار بالثبوت بعد الايللاج حتى يبين غير الملك

فيجب العقد وهو مغلغل لا يخلو البضع عن العهر ولا يصير اى بالث مرجع
 الرجوع لانهم بكه مغلقة بالث انهم ينزع ثم يزوج خلافا لما في قوله
 العهر وحصول الرجوع له ان الطلاق وقع بالاب لا بزوج كالنكاح فيقع الاول
 في العهر ويحصل المراجعة ويبقى الحد الشبهة اتحاد المهاد والمقصود في
 الاستزال ولما ان الوطء ادخل في الشبهة ولا دوام له حتى يعش لبقا حكمه ان
 كذا الاختيار في شئ لم يجز ان هذا الخلاف يوجب في حد ذاته ولم يتغير لوقد
 الامام اصلا ولو قال ان تحتها عليه في طلق فيكدها عليها علة الياض
 لا تنطق لعدم الخلقة عليه وبوجه هذه الملكة المباشرة ليست معلقة في العلة
 خلافا لعمدة الرجوع وانها موكلة وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او ان
 لم يشاء الله او نكح الله او لم يشاء الله او الا ان يشاء الله لا تنطق اما
 الاول فلا علة عاها لم يعلم فلا يزل بالرجع النكاح الثابت فان طلقه
 بنسبه الرجوع فقد نكحها وما توافقه الا ان يشاء الله قلنا اياها مقدرا الا
 بان يشاء الله بغيره من حيث يتحقق لا مشيئة ما شاءه والا لوجب كذا
 نشاءه وانما التعلق في كل لا يفتي الطلاق بالث لا يفتي ان شاءه فوقع لعدم
 الخلق وان لم يشاءه فيقع كونه معلقا عليه والحل ان يبطل لا يفتي ولو
 سلم كنهه فعلق بالث فيقع كونه معلقا عليه والحل ان يبطل لا يفتي ولو
 والرجع فالاول لا يفتي في التعلق كذا في التعلق والخاص فلا يفتي في التعلق
 فيفتي في التعلق بالث بالث وكذا التعلق بنسبه الملكة والحد الفاعل
 من الانسان ولو تفسر كبره غير عذر ثم لم يفتي بغيره وعذر كالعهر
 لا يفتي ولو تفسر كبره نفسه ان يفتي في العهر في عذر كالعهر وان لم يفتي بغيره ولم يفتي
 عند العهر وان لم يفتي بغيره وكذا لا تنطق كوماته من قوله ان شاء الله وان طلق
 بوقوله في العهر والفرق الا الاول لا يقبل بالاحتشاء فلم يفتي به حيث عثر على الرجوع
 والثاني لم يقبل به بعمدة فيقع حكمه ثم عثر على طلاقه ثلثا الا واحدة
 يقع بنسبه وان وقوله ان طلق ثلثا الا اثنى بغير واحدة وقوله ان طلق
 ثلثا الا اثنى بغير ثلث والفرق ان الاول ليس بغير واحدة بقاء فمداه
 المستدعي في الثانية لعدم فاعله طلاق الرجوع الحادثة التي يفتي بها
 الرجل فانما الطلاق ولا يفتي بغيره فيها الا بالثالث ما يقب فيها لعله
 من مذهب

او طرأ من
 لا بد من العهر

من مذهب او غير من لوازم امرته في السفينة لا يفتي فانما الا ان طلق مكنس
 كمن يزوج اقامه مصلته خارج البيت ان كان قد رجع في غير مكنس
 الحقة وهو مريض عبد الحبيبة ومباركة عطفها على مرضى الحارة ونفوس
 ليقول قصاصه او رجمه غيرهما فلو اياه امرته بالرجع لكانت مكنسة
 تنكح الحال امريض او بارزا مقدم ليقول ثم مات عليها اى على كل حال
 بذكر السبب في طلقه وفي العلة ورثته خلافا لما ذهب اليه الارث هو
 فلما انزالا الى السبب في طلقه ولنا ان الرجوع قصد ابطال حقها فيه وعليها
 دام في العدة دفعا للمضرة والاحتياط وبعد العدة لا تشرط خلافا لما لا
 لم قوله اني تركت امرئ الفان تركت ما لم تنزعج وناعا وي عى عماره في العدة
 تركت ما لم يشاء العدة ومارواه محتمل امر او ما لم يملكه التزوج ومارواه
 يحكم بالاخذ به احكم وكذا يفتي فانما تركت المرأة لو طلق رجعية فطهرها
 ثلثا ثم مات وفيه العدة لانها لم ترض باطلا حقها وان قالت طلق فطهرها
 ثلثا لم يفتي فانما ايضا لا تطلق في محتمل على الواحد الرجوع وكذا تركت مائة
 قلت ان ابن ابي الرجوع من غير ما يشق لاه الفرة من حاشه لا اياه ولا
 حكم شعاعا قبلها ولو قبلت قبل الابانة لا تشرط حصول الفرة من قبلها ولو اياه
 وهو محتمل في محتمل اذ وصف الفسق او قصاص او رجم او بعد رجوع الفاعل
 عاصلا خارج البيت لكنه تنكح اى مريض او محموم لا تشرط لاه الفرة في العدة
 وكذا لا تشرط التعلق اى الى خاتمتها ورجوعه مرض لا يفتي الا في مرضها
 فلا يفتي فانما لا تشرط تخبر اختارت نفسها من مكنس كونه الفرة من قبلها
 ولا تشرط من طلقه مرض ثلثا بارها او بغيرها كمن طلق الرجوع من ذلك المرض
 ثم مات وفيه العدة لتحقيق عدم كنهه المرض من موت وصح اريدت العدة
 بعد رجوعها ما بانها ثم طلق فانت الرجوع من مريض وفيه العدة لم تشرط لاه الفرة
 اهله الارث بالرد والاشهاد ولا تقود بالطلاق وكذا لا تشرط معرفة اختيارها
 بسبب الت ووقف الذكر بسبب العلة وفي ضعفه او معرفة خيار الرجوع
 او بلوغ المرأة او خيار الحق يعني ان فعلت هذه لغيرها لا مرض وفيه العدة لا تشرط

النكاح

شأ
 خالصا

ولو فعلت ذلك لكانت في مريضته لا بقدر عدا الغيام عظمي فمتى
 كالقوة والسياسة الخلاء ثم ماتت من مريضته في العلة تلك فارة وورثها الزوج
 ولو أنها ماتت من مرضه أو مصادقها أي لا بانه كانت حصلت من مرضه
 العلة يعني إذا قال في مريضته فوكلت طلقك ثلاثا صحي فمطلقة ثم أوصلها
 في مريضته أو أقرها بدينه فلهذا الأقل من إتيانها ومات أو أقر هذا عند
 وأما عندها فخصيها فلهذا الوصية أو ما أقرت عليها أنه تصادقها برتفع الظاهر
 فصارت اجنبية ولو أنه ماتت من مرضه فلا حق له أن يجعل أقران وصيلة لا تصاريف
 أكثر من ميراثها الثلثة مع غيرها وإن علق الطلاق بفعل اجنبية أو غير التي
 فوجد المعلق عليه من الفعول الوقت فإن كان المعلق والشرط في مريضته
 بأنه قال إن جاء زيدا وشهر رجب فانت طالق في مريضته وجاء فيه ورثت لكونه فأن
 وإن كان له أحد هما من المعلق والشرط في الصحة بأنه علق في الصحة وجاء
 في المرض أو غير ذلك فلم لا رثت لعدم تحقق كونه فأن وإن علق بفعل
 كما أن قال إن دخلت الدار فدخلها أي المعلق والدخول وقضاء المرفق
 أو وقع الشط وقطع فيه ورثت تحقق الفانية وكذا يعلق فأن لو علق بفعل
 ولكن لا تذهب منه كذا كالمعلق وكلام الأصولي وهذا الشرط والمعلق
 وفعله مريضه لكونه فأن يفسح وكذا يعلق فأن لو كان الشرط أي فعلها المرفوق
 فقط في أحد المرفق خلافا لما إذا فعل المطلق لم يوجد منه كناية بقلية
 بفعل الاجنبية فلا يعلق فأن لو أنها أقرها بها مكرهه فيض الفعول اليه
 وإن كان الشرط على ما شرط لا رثت على حال أو سواء وجد أو مريض أو لا لعدم
 الاضطراب وإن قد فها ولا عدا وهو مريض ورثت لكونه فأن بالقدح وعلوها
 النكاح عاقل بل هو المرفوق لا يعلق لا بد منه في رفع العار عنها وكذا رثت لو كان
 المرفوق في الصحة والعدا في المرفق خلافا لما إذا كان المعلق بفعلها وكان
 المرفوق من قبلها وأما أن بفعلها المرفوق لكونها محلة في رفع العار والعدا
 أي قسم به لا يقرها أربع أشهر أو أكثر ولم يقرها في العلة وباشته إلى سب
 لا يبلاد فأن كانا أو لا يبلاد في النونية المرفوق ورثت لكونه فأن إذا مريضه
 تعلق

تعلق الطلاق بمعنى أربعة أشهر خارج عن الوقاع وإن كان إلا أنه المرفوق في
 في المرفوق لا رثت لكونه غير ما كان المعلق كذا في المرافقة رثت في صحة المرفوق
 التي ذكرتها الفارابي يربط سواء كان الطلاق بسبب العدا أو لا أو العدا أو لا
 أو بالتعلق بفعلها أو لا لأن المرفوق لا يربط المرفوق رثت في رفع العار وفي العلة
 والى أن ماتت من مرضها بعد انقضاء ما لا رثت لو أن المرفوق
 في الصحة المرفوق القائم أي طلب دوا من العلة لا بعد ما أنزل المرفوق طلق
 مادون تلك بواحد مطلقا في رثت في صحة الطلاق إذا كان المرفوق يعلق
 أو بالثلاثة الأول من كناية أي كناية الطلاق وهي اعتدى ولبسوا وحكم
 وانت واحدة لما مر أن كلا منها كناية عن معنى الطلاق فيكون كانه يربط في مريضته
 المرفوق إذا طلق ولم يفسد بغيره من الشدة وإنه وفعله لكونه أنه طلق
 بلسان الطلاق أو اجنبية أو اجنبية أو بائنا كما لا يثبت خلافا للشافعي وماتت
 بمقتلها مال ولا يعلق خلقا وهو بائنا فلهذا لم يراجع وإنه لا يرضى إلى
 لم يراجعها لكونها لكونه بقاء ويعولتهن أحق برثته وتطلق عليه المعلقة ما رثت
 في العلة وبعد هذا لا تعلق ولا يراجع بقوله راجع في مريضته بقوله إن راجع
 أو راجعت امرأته أو رثت أو لم يراجعها لم يراجع بقوله ما يوجب
 حرية المصاهرة من وطئ ومث ومث كانه في الفرج الدخول بشدة من
 أحد الطرفين أو سواء كان المرفوق بشدة أو المرفوق بشدة من جانب أو من جانبها
 خلافا للشافعي في غير قوله أنه لا يباحته الوطئ فلا يعلق إلا بالفرق كذا في المرافقة
 ولما أنها لم تامة المرفوق في رثت بفعله المرفوق به كذا في القول في المرافقة
 عن المرفوق وحده المرفوق في رثت بغير المرفوق في رثت المرفوق به أو زوج ولما
 أنها لم تامة المرفوق في رثت بغير المرفوق في رثت المرفوق به أو زوج ولما
 كذا في المرافقة وإن كان كذا في رثت بغير المرفوق في رثت المرفوق به أو زوج ولما
 لكونها عدا والتفرقة في العلة لا يعلق رثت عدل في رثت المرفوق به أو زوج ولما
 وعلى هذا يعلق رثت لانه لما كان باطلا جعل على المرافقة محذور بغير كذا في المرافقة
 المحجج واختلاف الوطئ في المرفوق في رثت المرفوق به أو زوج ولما

المرافقة
 الباطن

بطلوه مختلفة فالتا والثالث رجعة لما علم ان الوطء تحقق بعد الطلاق
 فيكون رجعة وفيه الثلث بولادة الثلث وعليها العلة بالانكاح لانها
 ذات حصة فيه وقدر الطلاق والمطلقة الرجعية متشوقة بحسين بها
 وتزويج يفسد ليلها انما حللها على بطلانها والتزويج للرجعة المستحقة
 ولا بد للزوج ان لا يدخل عليها حتى يعلمها لاحتمال ان يقع بطلان الوطء
 الداخل بشبهة فلو لم يرجعها فباحتاج الى التعلق ثانيا فيبطل العلة
 عليها فتستقر ان لم يقصد رجعتها وليست ان يسافر بها حتى يرجعها
 خلافا لرواية بقاء النكاح ولنا قوله تعالى ولا تحجزوهن من ثلثه المطلقات
 بالرجع والطلاق الرجعي لا يحل الوطء لبقاء اصل النكاح حتى لا يلزم الرجوع
 بالوطء خلافا لثاني قوله ان يتزوج مبانة سواد حصل ابتداء او يحل
 الرجعي بايناء عا دون ثلثه العلة وبعد هال انحل الحلية انما يتزول
 بالثلث وعدم الجواز لغير رجوعه العلة لا يشاء النكاح
 شرح بعد الثلث لما ان حل الحلية تزول بالثلث ولا تحل الامة بعد
 التثنية لانها لا تمتنع لثالثه العلة تزول بها حل الحلية لا تحل
 لما قلنا لا بعد ووطء زوج آخر نكاح صحيح ومضى عدة لقوله تعالى
 فاد طلقها فلا تحل له من بعدا بعد الثلث حتى تنكح زوجا غيره والمعاد
 بالنكاح الوطء للامانة فيكون النكاح بقوله زوجا لا بد من نكاح النكاح وحديث
 عيسى او امة او ابنة العقد كما في المهر من بيت كس حديثه
 عليه السلام مشروعيه في الزيادة في الكتاب وهو ما روي عن عائشة رضيها
 ان بنت عبد الله بنت عترة وقاعة طلقها ثلثا وتزوجت بعد التثنية
 زويج صحيحا لم يفسد قاله امامنا كهدية ثلثي فبتم التثنية فقال
 ان يزوج ان تعودى الى رفاعه قال نعم قال لا حتى يذوق من عسله
 وتذوق من عسلته كتابه الوطء لثالثه الى عدم بشرط الانكاح
 لانه لم يسمع والى عدم كتابه دخول الامة البتة غير المهر لعدم الزوج
 وشروطه المتقنة الخليل يعلم ان الوقاع قبلها ولا تحل له بملكه

عاب

من زكاته من الزكاة
 من زكاته من الزكاة
 من زكاته من الزكاة

رجوعه بان استلزامه من الطلاق لا تحل ولا الوطء نكاحا ولا طلاقا
 الى انكاحه ونكاحها ووطء المهر لوجود الزوج لا يحلها ووطء السيد لعدم الطلاق
 فعلم ان الشرط اجتماع الوطء والنكاح فلو فسخ النكاح بغير الطلاق
 التخليل بعد النكاح فانهما بقوله صحيحه المستحب لا يفسد الحلية التثنية
 كذا في البرانية والشرط الا لا يلزم وهو الا انزال لما فيه من الحديث ان
 تزويجها بغير التخليل كونه لانه النكاح وفيه الايدى والتوثيق بخلافه هذه
 شرط القول ولا علة لما في التثنية وكما تحل للامانة لا طلاق حتى تنكح زوجا ولو
 ادعت الادوية صدقة وانما هو ولو تزوجت لم تحل له حتى انجست والامانة
 وهو ان يزوج ان النكاح بالوقت فلا بد له من الادوية بعد النكاح
 ولكن لا تحل له الادوية للامانة ان تنكح وقوله ان الله لا يغير ما عاهد
 يقتضي صحة النكاح والحل للامانة والكرامة وجه العدة كونه كالتيسر مستعار
 وانما القصر الا ان الحل من طريق الشرع لانه الثاني مرجحا وقصد التثنية لالامانة
 فلا يستعان ولا لعله بل الاجرة ان خافت وشركة ام المطلق يرها حارة
 كذا في شرح الجمع والثلث اية في شرط التوثيق فيلزم به في المتعة فيبطل
 فلا يحل التخليل والربا ان وجود الزكوة يجب النصح والتمسك بما هو
 مؤثر شرعا لوجوب ان يهاجبه بحريته مقصوده كالوارث القاتل والزوج القاتل
 يعلم مادونه الثلث ايضا انما يهدم الثلث يعني اذا طلق لغير طلاقه والطلاق
 او الامة طلاق واحدة فتزوجت باحد عداوت الاول بملكها بثلث بطلاق
 في الحلية وتبطلت في الامة عداوتها خلافا لحدود طلاق تزويج للهم دونها
 او دون الثلث في الزكاة ودولة التثنية في الامة وعادته اليه بعد التزوج
 باخر عداوتها بثلث الامة بغير عداوتها وعداوتها بغير التزوج
 بواحدة في الامة وشنته ان طلق واحدة وواحدة ان شنته في الامة
 ان الثاني غاية لثبته القليلة فاذا لم توجد فلا حكم له وانما ان التثنية
 لما هم في القليلة فيأخوه الامة يهدم في الحقيقة ولو قاله مطلق الثلث التثنية
 عداوتها بثلث او تزوجت باخر ودخل في الامة وانقصت عداوتها في الامة

الطلاق

تحتل ذكرى انقضاء العدة بين وقتها كما بالحق بانها استمر له عند الامام لانه
جعل كما نطقه انه اول النظر فثلاثة منه وتلقى تحت اربعين وجعل حيفا
تحت كونه اوسط فثلاثة منها تحت عشرة وشعره وتثوبه يوما عند صاحب
جعل لا نطقه انه آخر النظر واعتبره الخليفة الاول فبعد مضي اربعة اشهر
لم يقدر بها عليه وبعد مضي ثمانية وسبعين يوما لم يقدر بها عندها لكن في مطلق
لاحتمال الكذب بل انه عليه عاقلة صحتها ولم انه يتزوجها لانه باعتبار وقوع
البضع من انما ميلات وباعتبار يعلق الحل به من الدار بابت وجر الواحد مقبول
فيها كما طهارة شدة ولو انكر بعده لا يسيح له حرمة دخول الثاني ولو
ابطلت بان قال خلعت لا يسيح انما عاقلة بتغير المحل والاب يسيح كذا في
شرح الجمع **باب الايلة** بموت اللغة العينية مطلقا وفي الشرع لم يلف
عالمه في الوجوه مدته ايلة الايلة والفاظ الشرعية والله لا اجماع
ولا نكاح ولا طلاق ولا اقرار فيسب موليا بها بلا نية وكساية لا امسك
ولا انكرو عنه فيسب موليا بها انه نوى في اكل العنة اربع اشهر لانه فيكون
للذي يؤلوه من انما لم يقدر بعد اشهر وشعره ان لانه لا ما على الامة
نقد ما على الحق ولا يملكه ولو حل على اقل منها للتفسير الا ان عاده وحكم
توقع طقة باقية ان شره بينه بالعلم بطاهاله من حفا قضاء الوطى من
وبدانة اوطى احبنا وقدر الشرح بلمنة العنة فيما لم يقدر الزوج طاهالجر
بروايته النكاح وعند الشافعي توقف عن نفوق القاضي لكونها فان عزموا
الطلاق ولا عزم بعد الوقوع ولنا قوله عزم الطلاق للوطى اربع اشهر
لمحبة الامة فان عزموا الطلاق بالبلدة وحكم اربع الكفارة ان الحلق
او الجلاء بالنداء والتعليق ان حشدا وان وطهرها ثلثة فلو قال ارجعه
والله لا اقر بربع اشهر بتجيب العنة او الله لا اقر بربع اشهر لانها كان
موليا في ملكه الثانية تقيد انا بيدك حاكم وكذا بقوله موليا قال
قزوين فغيره او صوم او صوم او صوم لانه نذر فكانت العنة حكاما او قال
ان قزوين كانت طلاق او عتبه حرق بلفظ موليا لانه تعليق في معنى العنة فان

قربها

قربها العنة او صوم كانت حقت ويجب الكفارة او الجلاء قبل الايلة فلا يقع
الطلاق بعد العدة في اللغة ولا الكفارة بالوطى فيها الا ان لم يقربها كانت
واحدة بعضها عنة ثلثة لا ربع كونها طاهال وطى العنة لانها موقوفة في حق
الوقت هذا ان حلف على اربع اشهر بان قال والله لا اقر بربع اشهر وبقيت العنة
ان اطلق الله قال والله لا اقر بربع اشهر بان قال والله لا اقر بربع اشهر وبقيت العنة
الايلة لان العينة المطلقة لا تحل بلا حش وعادة العدة الا ان يحل على اللغة
ايضا فلا يعود بالتزوج ثانيا ولو لم يتزوج في الثانية ومن ثمانية اشهر العدة
بانت واحدة بشرط الاول لا الثاني لا فيسقطه بعد البيعة وقربا بانه شين
كما لو انما يستخير الطلاق والاشهر هو الاول ما قلنا فبعد العدة ان مقتضى
اخذ بلاوطى بانت باحد لان التزوج بشرطها من الجاه فيحقق الظاهر ومنه
هذه الامة معتقة من وقت التزوج ان كان بعد العدة والاشهر الطلاق
الاول وان طهرها ثلثة فلكل عاة الايلة فادعيتها بغيره الا في حق معنى العنة
فان تزوجها بعد زوج آخر فلا يلاء خلافا لزم ان العينة باقية فيسقطها عنه
حقها ولنا ان تعلق الايلة بالتعلق وجود توقف على ملكه المطلق فبقوله
بانقضاء النكاح وكلمة العينة باقية لانها لا تسقط على الملك حتى لو قال لا جنب والله
لا اقر بربع اشهر بعد التزوج لا تبس معنى العنة وكس كراهة قرب وان طهرها
الكفارة او الجلاء بقاء العينة ولا تبس معنى العنة لعدم عود الايلة وان لم يملك
في العنة وكذا في الايلة لو ان من اجنبية او من مائة يعني لو قال لله عنة والله
لا اقر بربع اشهر بعد التزوج كره الا فلا تبس معنى العنة كما مر ان الطلاق يتوقف
على الملك ودون العينة اما الرجعية فكانا اربعة فلو ان من المطلقة الرجعية بقوله
موليا بقاء الرجعية ولو قال والله لا اقر بربع اشهر وشعره بعد طهرها كان الله لانه
لم يجر بربع اشهر بلفظ الجمع ولو ملكه يوما قال لا اقر بربع اشهر بغير العينة
الاولى ليس باليلة لانه السبق عنة والله لا اقر بربع اشهر الا بوم لا في
موليا حق الطلاق وكس لغيرها بغيره وكذا لا يملك موليا لو قال لا اقر بربع
اليوم خلافا لزم ان العنة مفروضة اليوم الاخير من السنة كالقوله لا اقر بربع

الدار

سنة الآونة على الآخر ولنا انه المستثنى يوم مكر فيكمه قريبا ثماء كل يوم بلا
 لزوم من فلا يملك موليا في الاجارة يتعين بالآخر لانه الجارية تنقضي العقد دون
 البيع فان قضيها وقضى من السنة اربعة اشهر صار بلا لانه المستثنى من بيع
 بمسنة بقية السنة مطلقا وان بقى أقل منها لا يصير موليا ولو قال لا رجل بمسنة
 والحال انه امراته فيها اء السنة لا يملك موليا لان مكان الوطء بالآخر لا يصير
 حيث لعدم الخلاء المصحح حتى لو كان بينه وبين مقدار اربعة اشهر لم يملك
 موليا لعدم الجماع الوطء وان جماع المولى معه وهما لم يرضه او مرضها او رفقها
 او سبب منقذ الجماع او جسد اى لقطع ذكره او لانه بينه وبينها مسافة اربعة
 ليلى ففقدوا رجوعه او ام آتت له حقوق فسد الجماع ولا يحتاج الى الوطء ان
 لا من العذر من وقت الجماع الا ان الجماع فلو زالة الجماع مقدار اربعة اشهر
 الوطء تعقب الفرج الوطء لانه الاصل فلا يعدل عنه بلا ضرورة وان قال لها
 استعجلى حرام كان موليا انه نوى التحريم لانه يحمل فعل الجماع البهائم وتحريم
 الجماع على اولى من نوى شيئا لانه اصله البهائم وان نوى طهارتها فظهر بان
 النظر فيه حرمة فاذا نوى طهرها فالحج وان نوى الكذب فكذلك لانها
 محللة بالقباح وان نوى الطلاق فيبطل لانها من الفاظ الكنايات وان
 نوى ان تلتك فقلت لانه في حرمة علمه والفقوى على وقوع الطلاق به وان لم
 ينو ويقروا ان حرام ببلانية لانه عزم القاتل يستعمل في الطلاق ولذا هو
 التام ولو تحرم الجماع الى الطلاق فلو قال حلالة لانه عزم حرام الفعل
 كذا فتعطلت امارته ان كان والا فليتهم الكفا لانه يمين وكذا يقع الطلاق
 عند المتأخرين بقوله كل رجل على حرام وبقوله عزم بدست كذا كبريم زوجه
 حرام يعني لو قال كل رجل منكم يدي من سوا حرام يقع الطلاق للوقوع على
 كل من يملكه من النكاح الزالة قال انه يملك فاحل في نفسه وفي الشرع القتل
 غير النكاح الزالة الزوجية وبما انه قد نكح المرأة نفسها على الجماع به
 اكثر من الزوج نفسها بالمال او بشيء الزالة النكاح بغيره كذا عن النبي
 كالطلاق والطلاق ولا يملك عند الحاجة لقوله وان خفت الايقين

او صفاها

حدودها

حدودها فلا جناح عليها فيما افادت به ولو لم اخذت من المرأة ان
 اى امرين لقوله وان اردت من قبل زوج بك له زوج وان شئت احداهما
 قتلها فلا جناح عليك ولا جناح على الزوج على الكراهة ومن ايضا اخذ من المرأة ان
 ان شئت من قبل زوج بك له زوج وان اردت من قبل زوج بك له زوج
 لها ان شئت من قبل زوج بك له زوج وان اردت من قبل زوج بك له زوج
 بالطلاق والواقع بالطلاق على ما لا يابى لانه يملك كناية ولو قال له اريد طلاقا
 لا يسمع ويلزم المأثرة المستثنى يلزم ايضا ما يلزم من ان يابى به لا الخلق اذ
 زوال البعوض ولم يرض به ولا يقع حال البقاء مقبوض وله حال الزوج فلا
 يملك بالطلاق ولا يملك بالطلاق لغير المقبوض او هذا عندنا وانما يقع الواقع
 فسخ لا ينقض به عدد الطلاق فلو ايد على الخلق فسخ ولنا قوله لم يملك
 نطقه وان يطر العوض فيه اذ الخلق بان قال خالعتك على خبره او
 معلوم بغير باينا لانه العوض لا يطر على النكاح فهو كناية وان يطر
 العوض المطلق على الاطلاق قال طلقك على كذا خبر او على اربعة
 او خبر الكون صريحا لا شئ فيها كما اذا خالعتها او طلقها وهو مسلم على
 او خبره وبينه وبينه او نطق رجعا لا شئ لانه البعوض لا يملك عند الفسخ
 او قاله خالعتك على ماء يدي ولا شئ في يديها فخالعتها بتسليم ولا شئ في يديها
 لم تقرو بمسنة درهم وان قالته على ماء يدي من درهم ولا شئ في يديها
 تقترن درهم اتم اقول فلتقترنها اياه بالتمية وما كونه ثلثا لانه اقل الجمع
 وما كونه ماء يدي منها جملة على التبيين لا التبيين وان قال خالعتك
 على ماء يدي من مائة خالعتها فبطلت من مائة خالعتها بالتمية ولم يمس
 فليس الجراح ياخذته دفعه لفر الغرور وان خالعتها على عذرها
 الا بوعدها على شرط انها ترضى من شرطه كس لا ترضى له ومهاجرت
 امه والى فليتم لانه الخلق عقد معاومة فلا يطر الا بوطر الفاسدة
 وشرط التراء من الفاسدة ولو قال طلقك ثلثا لانه فطلق واحدة فله
 ثلث الالف وبانت امارته من الثلث لانه الباء تعجب الاعادة والقوة

وهو الاصل

على المحض وإنما البيوت لاد الطلاق ومقالته المار به وهو صورة ان يقول
طلق ثلثة اى اطلق واحدة دفع رجعي بلا شرط عند الامام وعندنا
كالباى يقع ابتداء بلزم ثلث الاطلاق انما هو محض معنى الباء يقال بعثت
هذا الخ ومثلته الفرة وفيه لو قالت طلق ومنزعتي الخ فطلقها وحدها
قسم الاطلاق من غيرهما وانما خفتها من الاطلاق ولم ان على كماله وضعا فان
تغير محل على الزوجين وان تقدر محله على الشريط ومثلته الفرة على الخلاف ايضا
كأنه يختلف الزمان وشرح فيه ولم يسمه انه وفاقية والفرة ان الشريط لا
الزوج عليه ان يطلقها نفسها وليس لها من طلاق فرقتها ولو قال لها طلق
نفسك ثلثة اى اطلق الفرة واحدة لا يقع شرط لان لم يرض الا بعد تسليم
الاطلاق في المسئلة الاولى لانها ثار منته بان كانت راضية بالطريق الاولى
ولو قال ان طلق بالثلاثة اى اطلق الفرة بثلثة بانته وانما ان الوقوع يتوقف على
قبوله الزوج به لانه الاول معاوضة والعوض لا يجوز بدونه فيقول ودلتنا
معلق بالشريط وهو لا يتزل قبل وقوعه والبيوت للمال كما ثبت كذا في الهلام عندها
وان قال ان طلق وعليك انى او قال لعلي انى فخر عليك انى طلقت المرأة
وعتق العبد بغير اية او انه لم يقبلها وعندنا لا تنطق المرأة ولا يفتق العود
ما لم يقبلها لان لها معاوضة والعطف غير مانع عما اذا قال بيع هذا وكذا الزود
الى الواو للعتق والجملة مسئلة لا شرط ولا ضرورة والطلاق والعقار في الجملة
عن ائمة الخلفاء البيع فان لا ينفك عنه وانما في الاى المرأة والعد لم اعاله
والطلاق والعقار لانه معاوضة تليق بالقبول والخلع معاوضة محض على
به حد المرأة في دفع رجوعه قبل قبوله بعدا ووجب كذا في البيع في شرط الخار
لها خصوصيتها لا يجوز ان قال قلت بعد قوله خالعتك عنى انك بالخيار ثلثة ايام
وفيه وان ردت ثم لا يبطل الايجاب بالقيام على الخلع قبل قبوله بغير ان كان
الايجاب منها كما اذا قالت خالعتك عنى فوفى فمكث الزوج ثم قال خالعتك
بعد ان قيام من الخلع لا يملك خلعها لانه معاوضة لا بد من القول بالخلع
وعليه حتى فلا يرجع بعدها بغيره اذا قال خالعتك بالثلاثة فقال رجعت
قبل قوله

قبل قوله لا يملك الرجوع لانه المبيع لا يرجع عنه ولا يملك شرط الخلع لان
لا يرد الشريط ولا يبطل الايجاب بالقيام على الخلع قبل قبوله بغيره اذا قال
خالعتك بالثلاثة فقامت من الخلع ثم قال قلت بغيره لان المبيع لا يملك رجوعه
القول في المجلس وجانب العدة والعقد على النكاح بان يقع معاوضة ثم
حتى رجوعه قبل قبول السيد وفيه بشرط النكاح ولا يبطل بالقيام على المجلس
ويجوز حق السيد قبل ما يقع ويحرم باسقاط ولو قال انما طلقك لا بأس
بالقول فلم يقبل فقالت بل قبلت في القول انك تزوج ولو قال المايعة لا كذا لو قال
بعثت بك هذا بانك فلم تقبل فقال بل قبلت والعقد لا يشرع والفرق ان الطلاق
يعبر به بدونه الشريط فلا اقرب له لا يملك اقرار الشريط وانما المبيع لا يقع
بالاقول فاقطع الرجوع منه كذا في الهداية والمأذنة بالمعنة وفي
قولها برأت من حاكم بكذا وقولها قبلت كالحلح عقد معاوضة ثم حقا وعنه
سأحم وبسقط لم منه اى من المأذنة والخلع كل حق لها واحد من الزوجين
على الاخرتها يتعلق بالنكاح وان لم يسم كالنكاح الحقيقة انما فيه لا نفقة العدة
ونفقة الرضاع الولد فان الاول لا يسقط الا الذكر والثاني بالذكاة والنكاح
بان قالت خالعتك عنى انك تزوجت من الولد بغير اية وانما لا يتعلق بالنكاح
كالقبول وشع لا يشرع لا يسقط فلا يتطلب في بغيره ولا يسقط ما فيه اشترط
عن نفقة العدة معاوضة وغيره من مطلق لا يبطل بطلان
الزوج بشفقة عكها اى اسمها اليها حقيقة فيحتمل ولم تقض مدتها اى ان نفقة
الزوجة مدتها لا يبطال في لا يبطال به بغيره لانه المرأة بغيره
الزوجة عنى دعوى المهر مقبوضا وغير مقبوض وبسقط ايضا خلع
قبل الدخول ولا يخلط مطلقا عند الامام وعندنا لا يسقط الا من فيها
الاصلح انما الزوج والزوجة فيهما اى الخلع والمأذنة وفيه انما
والزوجة الامام والمأذنة لا يسقط كل حق فيها مطلقا ولا يخلع
المشروط لا غير ولا يوجب اليها معاوضة من البراة فيقتضيها من الجانبين

وانه مطلق ففقد حقوق النكاح اما الخلقه فمقتضاه الاخلاص وقد حصله
 ففسد النكاح فلا ضرورة الى انقطاع الاحكام وللإمام ان يخلع على منعه مطلق
 للمناخه وذا بعد انقطاع حق متعلق بالنكاح على الأكثر وأما مقتضا العلقه
 والولد لا تستلزم اتفاقا بل بشرط موته ولو خلع الأب صغيره من غير
 عاها او امه على ابرامه لانه لا يسقط ميراثه لانه ينزلها فيه وتطلقت في الاصل
 لانه تخليصها منه فبقه محض قبول الهدية فيكون نفقه ولو روايت لا تطلق لانه
 كالاجتناب اذ انما ينفذ بدل الدنف ويحمل الخلقه المصنفه والكسبه يتوقف على
 قبولها لانها لا ولايه له عليها ولو خلع الاب ابنة صغيره كانت او كسبه على شرط
 انما صار له المالك لانه بشرط بدل الخلقه على الاجتناب جاز في الاب اولي وتلق
 ورجع الزوج على الاب لان الزم له ولو ضمن الصدوق بعد الخلقه عليه طلقت لو جود
 القول ورجع الزوج عليه وكذلك الاجتناب ولو شرط الاب المال عليها اي على
 الابنة طلقت بتركها ان قبلته ان من اهل القول والا فيوقف لان الخلقه من
 المعاصيات فلا يرد به القول وان قبل عليها ابوها ففيه روايتان والآيادام
 تقبل فلا تطلق لان من الشرط القول ولو فسد لا وخلقها المريضة مرض الموت
 معتبره التثنت وعند زوم النكاح ان تبرع لهدم تقوم البضعة عند الزوج
 ولم انه لا الخلقه هو المهر ويو يعتبر من المال عند الدخول فكذلك عند الزوج
انظر **باب** **سنة** الملقه مستقومة الظاهر لانه الاصل قوله الرجل لانه ان
 على كظم امر ثم استقرت في السائر العفو والسماح المخرقة وفي الشرح ما قاله
 المشايخه ارجح رجوعه اليها او تشبه عفو منها اذ في الزوجية يعتبر
 اي بذكر العفو عنه حملها كالزنا والوجوب والرجوع لا يشترط شايخه بها كالنصف
 وان شئت بعضهم عليه اي على الزوج الظاهر ان كظم والمهر والمهر
 والزوج والخلقه عنده من محاربه مما يحرم عليه ثابدا ولو رضاعا او محاربا
 كانت وابنته واخته وخالته وزاد بعضهم وفا في الحريم ابنة المهرية وانما
 حتى لو تبرع بها لانه لا ينفذ مطلقا بل لو قال لها انت على كظم امرى او قال له
 ونحوه او وجهه كذا وقبحا او قال لنفقه وسبهم او شاكك كظم امرى او قال لها

لا خلاف بين من اهل العلقه

مذهب

انت على او نكاحا ونفقا او طلاقا او قال انت على او نكاحا او نفقا
 فخلعها او نفقا او طلاقا او كظمها او غداها او كظمها او غداها
 على او بطنها او فمها او خوها او ابنته او اخته او اخيه او حمه عليه
 وظنها او جودا ولو لم يولد لها والابن مضام له من ماله ثم ينفقه ولو لم
 قالوا فخر برقمته وانه لو لم يولد له من ماله ثم ينفقه ولو لم يولد له من ماله
 دوامه او دواعي الوطى كما تقبل والتمس حتى يكونوا من النكاح الكفارة حتى
 يكون نكاحا العفو وزواجا جودا بالموت ولا يرد الحريم بالكفارة حتى
 لو ظفها ثلثا ثم عادت بعد زوج اخر لا يحكم بالكفر ولو ظفها قبل التكفير
 لا شيء عليه غير الخلقه والكفارة الاولى لامرهم بها ثم واقع امراته بعد
 الظاهر قبل التكفير ولا يعود اي لا يعود ثانيا حتى يترك التكفير عن العود
 قبل التكفير والعود الموجب للكلية للكفارة فقولونك ثم يعودون عزيم
 على وطمها لانه موجب الظاهر بوالا منشاء عن الوطى ونفقه هو العزم عليه
 وعند الشافعي الاسما كسبه ولو ظفها عقب الظاهر فلا فصل للكفارة
 بعد العود عليه ان موجب التشبيه ان لا يسكنها فنقص بالاسما
 ونكاحا من وينبغي لها اي للمرأة ان تمنع نفسها منه اذ هو الزوج وتقالبه
 بالكفارة لانه حرام ويحرم الاتفاق عليها اي على الكفارة اي عاقبتها بالنفقة
 المذكور في الحديث لا يحكم على الظاهر ولا يصدق فيها نوعين ولو قال انت على
 امراتي او كظمي فهو كناية من انضما عن النية قاله ابو الهيثم وقال ابوه
 اردت انما كانه عندي كما هو صواب لانه محتمل كلامه او نوى الظاهر ومطهر
 يان الكفارة او نوى كظمها فبانه لا ينفقه لانه على حرام وانما هو من غير
 فليست به بل ينفقه لكونه لو قال انت على حرام كما هو نوى طمها او طلاقا فاحصا
 كما نوى لانه الكفارة في قول الباقين ولو قال انت على حرام كظم امراتي فهو طلاق
 او ايلاء ولو طمها عند الامام وعندهما ما نفقه لانه انما هو نوى على حرام
 محتمل ولا ينفقه بقوله كظم امراتي بل لو لم يقر فبغيره ما نفقه لانه انما هو نوى
 ان يزوج ويحرمه في الظاهر فيحتمل عليه ولا طمها لانه الزوج قد نفقه

الموقوفات من ماله

مجلس اول
در بیان احوال و سیرت حضرت علی علیه السلام

وَعَدَّوْنِ اِسْرَافِي وَتَمَتَّعُوا بِمُلْكِكُمْ اِنَّكُمْ
رَافِقُوْنَ اَصْحَابُ نَارٍ وَنُفُوسُكُمْ هِيَ
الَّتِي كَانَتْ تَعْبُدُ اِلَّا خُذَّوْا اِيَّاهَا

ذكر
مفوض

ماتنه،
اومانه و سونه درهما

١ - ذكره في نسخة من
 الوقت الذي مضى
 على ما كان عليه
 حاله الآن
 التكرار لا حاجة إليه

تراعى شعيرة وأمره وأما هذه الملائكة فتحة الجسد لا اله الا هو
 جس واحد حاز تكليم احدثها بالآخرة ولا كذا القصة الى ان يصنع نفقة
 احدثها في الدنيا ويخبره في عطاءه يدعى صاع بر ونصف صاع شعيرة
 فانه يبرع ونفوسه تدعى بالكل شعيرة فبالكل شعيرة تراعى شعيرة وأمره
 ويخبر بالراحة والكفاية والشعيرة ذوق الصراقات والتهنئ والمصروفه
 كما ورد في النص بلفظ الاطعام فالراحة فيه كافة لكفاية الشهوة والاطعام
 وما ورد بلفظ الآيات فثبت فيه التكليم لا يفرق والصدق ولو عدا اليه وشاه
 او اطعمه مسكيا علفه من ذوق الشعيرة او اطعمه غدا اليه او
 اطعمه من الغدا من ذوق شعيرة او شعيرة من الاطعام من الشعيرة
 وكثير من جازاه او ولو كان الكفاية من الصواب والكل فيه شعيرة
 فيكون له لوجود الاطعام وقيل لا لعدم الاجتماع ولو عدا اليه ثم شعيرة
 احدهم لم يخبر وقال الثاني في ذوق التكليم كذا الكفاية ان التكليم ادفع الحاجة
 ولنا انه المصنف عليه هو الاطعام وهو حقيقة في التكليم من الطعام ولا بد
 من الاداء من خبر التكليم والذوق ونحوه ليتمكن الشعب ذوق الحصة لتكليم
 الشعب به ذوق الاداء ولو اطعم فقيرا واحدا شعيرة يوم اجازة الا ان
 التكليم الواحد اليوم الثاني مسكيا من ذوق شعيرة وكذا في سائر الايام
 لا ينفك عنه في ذوق شعيرة واحدة او باية في يوم واحد لا يجوز لان الاطعام
 شعيرة له يوجد في حقيقة ولا حاكم هذا ظاهرا في الباطنة ولو كانت باية ذوق
 في ذوق الاطعام بدفعه فحله خلافه في ذوق عدم الحاز كذا الجمع الاعراب
 واحدا لان التقدير بالاول الاقل في ذوقه اكثر فانه حقيقيا بخلافه لان الاطعام
 لا يستند ولو اطعم شعيرة فقيرا لا يفر صاعا من مزاد يباعه ظاهرا
 لا يبيع الا من واحد فانه من التقدير بالاول الاقل لا يبيح الا من واحد في الحاز
 في التكليم وعند خبر غيره ولو اطعم شعيرة فقيرا لا يفر صاعا ناهيا
 عن ظاهرا ولا يفر صاعا من مزاد يباعه ظاهرا لا يبيع الا من واحد في الحاز
 لهما ان الشبهة في التقدير بالاول الاقل في ذوقه اكثر فانه حقيقيا بخلافه لان الاطعام

وكذا العوز

وكذا لو كان عليه ما راعاه فلما راعى الوضوء عنهما أى الفطرية أى لم يرفع
أولهما وعشره فليجوز عنهما أى الفطرية وأنه لم يرفع إلا
لغيره فلا حاجة إلى ثبوت بقية وإن زوجهما رقة واحدة أو وضوء
مجردا حلما حتى ولو رقى رقة على طاهر رقى على غيره وأما زوج
غيره أحد ثم الفصيلة وقال الشافعي أنه لا يجعله أحدا فيما هو زوج
إن الكفارات باعتبار اتحاد الفصود جنس واحد ووجه قولنا أنه عاقق
كلما رافى العبد لغيره المحرم بعد تزوجه به ووجه قولنا أنه ثمة الفقيه
أنه لا ينفذ غير مفيد ذو النسخة مفيد واختلفوا في حكمه باختلاف
السبب وإن ظهر العبد لا يخرجه إلى الأصنام للإبليس عاقل فأرسله إلى العبد
ألا الطلاق واختلف مقدار صوته عند التزويج وتزويجه وعند الخلع
كأنه الزور وأنه وأولوا عاققه عنه أو الطلاق لا يكون له جوارها
باب العاد وهو ضد لا عكس كقوله تعالى ومنه العتق لفظ عام
والتزويج خاص فيما به الزوج وهو شهادة أو موافقة أو إكراه أو
الإتباع أو إكراه صادق أو الفقد وكله يمكن له الشهادة أو الانفصام أو المختار
أما قوله بزوجين المستتره وقوله في شهادة أحدهم أربع شهادات
بأنه تزويج الشهادات واليمين وقوة باللعن والعقب فاعلم مقام حد
القدوة حق الزوج لأنه هو المواقف إن كان كاذبا ومقام حد الزانية
فلقد تزوجته الزينة وكلها أهل الشهادة أو كاذبا فمقامه مسلمة
عاقبه باللعن غير محد ودمه قذف ولا يحسم أهل العقد ولكن لا ينفذ
الشهادة منه لعدم التبرير وهي الزوجة الموقوفة على حد أو فداها
تلقه عصفه صوته فمما فداها أو ينفذ بالعاقبة أو طائفة بموجب إله
المحكها كما كان حد القذف وجب عليه العاد فإن الزوج حرم
بلاعه أو يكذب نفسه فيحد له أو تزوجه عليه أو أكله بفسق
العاد ووجه الزوال من وحدته القذف فأن لا يحد وجب عليه العاد
بأنه تزويج حرمه لأن حد مقتضى عليها حد للزنا أو مفسدها

التقدير

سقط اللعان ولا يرجع الا الاصل ووجه ان الزنا لا يبرأ الا بالزنا
 فانه لم يكن الزوج من اهل الشهادة بانه كان عبدا او كافرا لم يثبت رجوعه
 فقد قيل ان من عصى عظماء عليه او محروكا قذف وفي الزجر من اهلها
 من اهل الشهادة حاله ان اللعان تعذر من جهة فيسار الى الاصل وان
 كان اهلا للشهادة وفي كسيت باهلها بان كانت امه او صغيرة او محنونة
 او محروكة قذف او كافرة او صغيرة لا تجد قاذفها بالان لا يقر عطفة فلاح
 ولا لعان لا تعذر لمخ فيها ولا يصاد لا لعان لا تجد قاذفها لا يجد ولو اجاب
 ولكن يعزله اذ قتلها والاصناف فوله انه اربعة لا لعان بينهم وبين الزوج
 اليهودية والنصارى تحت والمملوك وصفه اربعة اللعان ان يذبح بالزوج
 لانه هو المدعى بالان التبرع بدابة في يقول اربع مرات تشهد بالان الى صديق
 فيما رتبها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان كافرا فيما
 وشهادته من الزنا بشيها لهما صحيح ذكر اعلم ان المذكورة الهداية رتبها
 في الجمع والاختار وسكر الادلة رواية في الظاهر الثاني للجمع والمص تتبع
 الهداية ثم تقول في اربعة اربع مرات تشهد بالان ان كان كاذب فيما رتبها
 من الزنا والى الخامسة لعنة الله عليها ان كان صادقا فيما رتبها به من الزنا
 ثم الى صحيح ذكرنا ما حقت اثمارة بالغيب لانه النكاح لا يبرأ الا بالزنا
 لكنه لا يبرأ من غيرهما ونفا فيه من الغيب وان كان القذف بين الولد ذكره
 اذ لا الزوج والزوجة في الولد عدلين ذكره في ٣ مكان ان قال فيما رتبها
 من في الولد وان قالت فيما رتبها من في الولد وان كان القذف بالزنا وفي
 الولد ذكرهما بان قال من القذف وفي الولد فاذن لا تعترف الحاكم بشهادته
 فوله في بشارت اقامة النكاح بعد النكاح خلافا لفرقة ان الحجة المؤيدة
 شتت بالان والواحدة للعاد وانما بثبوت الحجة بيقظة الاسرار في
 تقريب الحاكم فالحق بانها كراهة العيب وقال ابو حنيفة في خروج من بعد لعنهم
 المستلحان لا يثبتها ان ابدقنا ان الكذب يفسد لم يصح تلاعنا
 ولها في الحد وحقه خلاف نظم في العود بعد الكذب عندهما وعد به

تحت الزنا تحت
 المملوك والمملوك

ونفي الحاكم من الولد ان كان القذف بين اي شفي الولد والحد بانه لا يبرأ
 في الزنا بانه هلال والحد بانه قاتل الكذب نفسه بعد ذلك رجوعه وحال
 ان يبرأ من وجهه خلافا لابي حنيفة كما تقدم وكذا يجعل التبرع ان قذف غيرها
 او غير الزوجية حد بطلها او زنت الزوجية حد لان الحد لا يثبت الا بالزنا
 فيكون نكاحها قاتل قبل كذا فيستور النكاح بعد زناها قاتل رجوع فلما رتب
 اللعان في حال نكاحها او بكونها كافرة فليكن وصارت محنة ولم يبرأ بها
 بعد ما وصارت محنة حتى قذفها فانه يلاع ولا يرجع اذ زنت لعدم
 فيه والدخول محض هذا لكن لاحاجة الى الحد لانها لم يبرأ من الزنا سقط
 عن الشهادة ولا قيل ان قاتل نفسه ليس من الزنا بان النكاح عاين تحت
 الزنا فيلقى من القذف ويحتاج الى الحد كذا في رخصة العتيق واللعان بالحد
 الاخر ولا حد لانه ليس بمرتب من المملوك عتقه وكل من يبرأ من الزنا ولا لعان
 ينفى المملوع عنه بانه يلاع ان اتى به اقل من ستة اشهر وان وجود المملوك
 في نكاحه بعد الولادة ولم ات في شبهة العقيل لعله ان كان مملوكا ولد
 فليس له ولا لعان في العقيل وكذا في شبهة ولو قال ببيت وهذا المملوك
 اتفاقا لوجود القذف مرجحا ولا ينفى القاتل في المملوك خلافا لما قيل ان الزنم
 في الولد عدل هلال وقد كان قذرها حاملا وتنا الاحكام لا يبرأ عنه
 في الولادة لا لاحاق بالحد في الحديث في دعائه عرف قيام الحمل وحال ولد في
 المولود عند التبرع مدته لاسبوع ايام في العادة كذا في الدرر وابتدع الله الولا
 في النفي لانه لا يبرأ من الزنا كانه الولد عفا ولا وجود القذف اذ
 حكم بولده مملوكا فسكت بلفظ قولنا بولد الاب لا يشترط الدعوى فيه
 وان في الزوج بعد ذكر المذكور من الشهادة وشرا انه الولادة لا وجود
 القذف ولا يثبت الا في النفي لوجود القول وعنده ما في النفي في
 التبرع ان انشأ الولادة عند المسقة طارئة انعم تحت حد لعنهم
 في اليوم السابع ولما انفق التبرع كمال الولادة كذا في الزنا عند حسن
 الزوج وان كان عاينا حال عليه كمال ولا دنها فانه في بعد العلم انفي

ع
 شبهة

ويرى في الحد

عقار كسيلة

موت

عقدت اومات بولاه لانه لم يولد وثقل ضعيف لمقت بالكمال احتياطا ولا
 تجسسه عقلت فيما تترى ان التثنية خاتمة لا يحتمل الزيادة ولا النقصان
 وان كانت المرأة لا تحيض لكبرانه بلغت تحت وخموله سنة او صغر بانها
 ما دونه تسع سنين او بلغت بالنسبانه بلغت تحت عشرين ولم تحض فثنته
 بل لم يقوله بقا الاطلاق ليس من الحيض مما مضى انك ان استتم فعد ثنته ثلثه
 سته للثقة فالحجج اربعة سنين وعشرة ايام سواء كانت صغيرة او كبيرة
 او كافرة او مسلمة بوطوء او لا الاطلاق قوله ثنته ونزوله ان اجابا بقرين ٦٨
 بانفسه اربعة سنين وعشر وعدة الامة حيفتان لقوله لم يطلق الامة ٨٨
 تطلقته وعدها حيفتان ولا اله ارق منفذ والحيضة لا تحيض فقلت فهاش
 حيفتين وه الموت او موت زوج الامة وعدم الحيض او في الجارية الا ان الفتي
 نفسه ما لمرة او ان كانت مطلقة ولم تحض فعد ثنته ونصف وان كانت متوفى
 عنها زوجها فعد ثنتها سنة وان كانت ارم لا اله ارق ونصف والشهر متوفى وعدة
 طاهر وضع الحمل مطلقا ولو كانت امة او حرة ومطلق او متوفى عنها زوجها
 لاطلاق قوله بقا واولات الاحمال حملته الى يضع حملته ولو بالوصية
 عنها حتى وعدها لم يوفى له يده عنها متى فعدتها بالثمن وهو قول الشافعي فلم
 الحمل والشرائط الذم فصار كالخاتمة بعد الموت ولها اطلاق قوله تعالى
 واولات الاحمال حملهن وان حملت بعد موت الفتي فعدتها بالثمن اجماعا
 لا وجب العدة بالثمن فوطئ الرجل ولا يتغير بعده ولا منسب او زوج
 او غيرها حملت قبل موت الفتي او بعده لا اله الشئ كما له فلا يتغير العلق
 وان المرأة الكبر اذا حدث بها الحمل بعد الموت وفيه الذم والعدة
 موضع الحمل وما طلق به من موت رجعي كالزوجة او كغير المطلقة فعدتها
 عدة الموات وان طلق بائنا او ثنتا فعدتها بعد الاحلام او بعدة الوفاة
 وان مضت ثنته حيفت قبلها بان ثقت ايام طهرها والا بان طالت فثنته حيف
 وعدها كغيرها كالموت ومن عقت عدة رجعية العدة الحرة اي انقلب
 عقد الامة حرة لقيام النكاح مكرها وان عقت عدة بائنا وعدة
 موت

عقدت اومات بولاه لانه لم يولد وثقل ضعيف لمقت بالكمال احتياطا ولا
 تجسسه عقلت فيما تترى ان التثنية خاتمة لا يحتمل الزيادة ولا النقصان
 وان كانت المرأة لا تحيض لكبرانه بلغت تحت وخموله سنة او صغر بانها
 ما دونه تسع سنين او بلغت بالنسبانه بلغت تحت عشرين ولم تحض فثنته
 بل لم يقوله بقا الاطلاق ليس من الحيض مما مضى انك ان استتم فعد ثنته ثلثه
 سته للثقة فالحجج اربعة سنين وعشرة ايام سواء كانت صغيرة او كبيرة
 او كافرة او مسلمة بوطوء او لا الاطلاق قوله ثنته ونزوله ان اجابا بقرين ٦٨
 بانفسه اربعة سنين وعشر وعدة الامة حيفتان لقوله لم يطلق الامة ٨٨
 تطلقته وعدها حيفتان ولا اله ارق منفذ والحيضة لا تحيض فقلت فهاش
 حيفتين وه الموت او موت زوج الامة وعدم الحيض او في الجارية الا ان الفتي
 نفسه ما لمرة او ان كانت مطلقة ولم تحض فعد ثنته ونصف وان كانت متوفى
 عنها زوجها فعد ثنتها سنة وان كانت ارم لا اله ارق ونصف والشهر متوفى وعدة
 طاهر وضع الحمل مطلقا ولو كانت امة او حرة ومطلق او متوفى عنها زوجها
 لاطلاق قوله بقا واولات الاحمال حملته الى يضع حملته ولو بالوصية
 عنها حتى وعدها لم يوفى له يده عنها متى فعدتها بالثمن وهو قول الشافعي فلم
 الحمل والشرائط الذم فصار كالخاتمة بعد الموت ولها اطلاق قوله تعالى
 واولات الاحمال حملهن وان حملت بعد موت الفتي فعدتها بالثمن اجماعا
 لا وجب العدة بالثمن فوطئ الرجل ولا يتغير بعده ولا منسب او زوج
 او غيرها حملت قبل موت الفتي او بعده لا اله الشئ كما له فلا يتغير العلق
 وان المرأة الكبر اذا حدث بها الحمل بعد الموت وفيه الذم والعدة
 موضع الحمل وما طلق به من موت رجعي كالزوجة او كغير المطلقة فعدتها
 عدة الموات وان طلق بائنا او ثنتا فعدتها بعد الاحلام او بعدة الوفاة
 وان مضت ثنته حيفت قبلها بان ثقت ايام طهرها والا بان طالت فثنته حيف
 وعدها كغيرها كالموت ومن عقت عدة رجعية العدة الحرة اي انقلب
 عقد الامة حرة لقيام النكاح مكرها وان عقت عدة بائنا وعدة

موت

موت فخالته او لا تنقلب عدتها الوعدة للحق اذ النكاح بالحيضة وان اعتدت
 الايسة بالثمن ثم عاد ومها عاها بطلت عدتها وتشتاف بالحيض
 هو الصحيح فظهر ان لم يكن خفلا لا شرط لحيضه فالحق تحقق النكاح وهذا
 الحق لا الموت وكذا الهداية وهو رواية ابن عثيمين في النكاح ثم ان لم يعد
 ما حكم بتاييدها ان لا يملك حيفته لانها غير اتم وكذا صدر الشريعة وكذا
 تشتاف الصفة اذا حاضت وخلا لا يحكم لعدم شرط الحنفية ومن اعتدت
 البعض الحيض ولو اكثرها ثم استتعت بالثمن ولا اعتداد بالاول
 يلزم الحجج بغير الدليل والمبداهة واذا اوطئت المحنة فحيفته بان تزوجها رجل
 بعدم العلم بعدتها ثم وطأها او وحدها وثنته للاقوطاها وجب عليها
 عدة اخرى وتدخلتيا وما راجعت منها بان يكون آخر الاول واول الثاني
 ونتم الثانية ان تمت الاول قبل تمام الثانية وابتداء العدة والطلاق
 والموت عقبيه اي عيب الطلاق والموت لا كلا من كتاب فينقذ ان يعقبه
 المسبب ولو اقر بالطلاق منذ سنة فالعدة من حين اقراره لا كبته ويجب
 لها نفقة العدة ولكن يعقبه وقت اقرار الطلاق حتى التزوج باختها
 او اربع سواها ومن وقت الطلاق صدقة كغيره بعدة ان لا يخاله
 اجتمعا هذا الزمان ويصدق ان افترقا وان لم تقع المنة بهما والطلاق
 والموت لا علم الشرط الانقضاء الوعدة لعدم لزوم التيمم وابتداءها
 النكاح الفاسد عقب القريب او تعريق القاص وهذا المطلقة او العزم
 عاترك الوطئ اليه بقوله تركها او خليف سبكا نحوها بالجموع والعزم وعده
 زفر من اخر الوطئ حتى لو حاضت بعد الوطئ قبل التعريق ثنتا انقضت
 عدته لانه الموثق هو الوطئ لا القريب ولنا ان فيه شبهة النكاح حتى لا يجد
 ولا يفرقه الا بالقريب او الذكر فلا يفرق قبله كما هو الصحيح ومن قالت انقضت
 عدته بالحيض فالقول انهما انقضا وبصح التزوج بهما لا للحيض بالانقضاء
 غيره كغيره الحيض لانها راجعت التزوج ولا يثبت فيصدق مع الحيض
 من عليها لانه يوم عند الامام وعندها يصدق ان من شفع وتثقله يوما

عقدت اومات بولاه لانه لم يولد وثقل ضعيف لمقت بالكمال احتياطا ولا
 تجسسه عقلت فيما تترى ان التثنية خاتمة لا يحتمل الزيادة ولا النقصان
 وان كانت المرأة لا تحيض لكبرانه بلغت تحت وخموله سنة او صغر بانها
 ما دونه تسع سنين او بلغت بالنسبانه بلغت تحت عشرين ولم تحض فثنته
 بل لم يقوله بقا الاطلاق ليس من الحيض مما مضى انك ان استتم فعد ثنته ثلثه
 سته للثقة فالحجج اربعة سنين وعشرة ايام سواء كانت صغيرة او كبيرة
 او كافرة او مسلمة بوطوء او لا الاطلاق قوله ثنته ونزوله ان اجابا بقرين ٦٨
 بانفسه اربعة سنين وعشر وعدة الامة حيفتان لقوله لم يطلق الامة ٨٨
 تطلقته وعدها حيفتان ولا اله ارق منفذ والحيضة لا تحيض فقلت فهاش
 حيفتين وه الموت او موت زوج الامة وعدم الحيض او في الجارية الا ان الفتي
 نفسه ما لمرة او ان كانت مطلقة ولم تحض فعد ثنته ونصف وان كانت متوفى
 عنها زوجها فعد ثنتها سنة وان كانت ارم لا اله ارق ونصف والشهر متوفى وعدة
 طاهر وضع الحمل مطلقا ولو كانت امة او حرة ومطلق او متوفى عنها زوجها
 لاطلاق قوله بقا واولات الاحمال حملته الى يضع حملته ولو بالوصية
 عنها حتى وعدها لم يوفى له يده عنها متى فعدتها بالثمن وهو قول الشافعي فلم
 الحمل والشرائط الذم فصار كالخاتمة بعد الموت ولها اطلاق قوله تعالى
 واولات الاحمال حملهن وان حملت بعد موت الفتي فعدتها بالثمن اجماعا
 لا وجب العدة بالثمن فوطئ الرجل ولا يتغير بعده ولا منسب او زوج
 او غيرها حملت قبل موت الفتي او بعده لا اله الشئ كما له فلا يتغير العلق
 وان المرأة الكبر اذا حدث بها الحمل بعد الموت وفيه الذم والعدة
 موضع الحمل وما طلق به من موت رجعي كالزوجة او كغير المطلقة فعدتها
 عدة الموات وان طلق بائنا او ثنتا فعدتها بعد الاحلام او بعدة الوفاة
 وان مضت ثنته حيفت قبلها بان ثقت ايام طهرها والا بان طالت فثنته حيف
 وعدها كغيرها كالموت ومن عقت عدة رجعية العدة الحرة اي انقلب
 عقد الامة حرة لقيام النكاح مكرها وان عقت عدة بائنا وعدة

من شهادة امرأة عادلة في الشكوت لانه شهادة القابلة لانه للشيخ اتفاقا
 وللانك ان الشكوت بقولها او بقولها وان ادعتها بالولادة بعد موت ابي
 الزوج لا قبل موتها فقد ثبت بالولادة في حق الارث والشكوت في حق الارث من اهل
 قاعده مقام الزوج فيثبت في حق الارث ظاهر لانه خالص من غيرهم وحق النسب
 ان كانوا من اهل الشهادة وقبل يشترط لفظ الشهادة ولا يكفي تصديقهم
 ومن كان في ذلك سنة في فضاء استثبت النسب بشهادة امرأة عادلة على
 قولها وبشهادة غيرها ونفسه الغرض على قوله كما قاله نفاه لا يثبت
 انت من حيث يثبت لاني في العلق قبل التزوج فانه ادعت نكاحا منذ
 سنة ثم حثت ببيت النسب وادعت في الارث فلو قلنا ان المرأة لانه الظاهر من الولادة
 شاهد لها مع اليقين عندها لانها لم تكن من الزنا فثبت عند الامام بلا عيب
 لانها مدعية للزنا والى علق طلاقها بالولادة فشهدت بها بالولادة امرأة
 لا تطلق خلافا لهما اياه الولادة تثبت بشهادة القابلة لعدم اطلاع الرجال
 عليها ولا انها ادعت عليه الحد فلا بد من حجة تامة ولا يشعير قولها فيها قولها
 فيه كاذبا فيشهد واحد بانة بيمين حصة قبلت بشهادة من حصة اكمل
 ولا يقبل الرجوع على الباطل وان اعترف الزوج بالحد تطلق بغير قولها وعقدتها
 لا بد من شهادة امرأة له ان اقرب بالحد اقرب بالولادة ولها انما مدعية لان
 فلا بد من حجة تامة ومن علم انه فطلقها فاشترها فولدت لاول من سنة اشهر
 منذ شترها لم يزل النسب بلا دعوى لتحقيق كونه العلق من حين
 النكاح قبل الشراء والاولا يثبت بلا دعوى لاحتمال العلق بعد الشراء
 ومن قال ان له ان كان مدعيه في سنة فشهدت امرأة عادلة بالولادة
 فبرام ولله لانه النسب باقرب والولادة بشهادة القابلة هذا ان لا
 لا قبل سنة ثم من وقت الاقرب والاولا يثبت بلا دعوى لاحتمال العلق
 بعده ومن قال ان الغلام هو ابني وقت المقر قالت امه ام الغلام انما امراته
 فهو الغلام باليمين ثمة لو ثبت الغلام وامه من المقر هذا ان علي حرمتهما
 وان جعلت حريمها قالت الولية انتم وله فلا ميراث لهما والغلام ميراث مطلقا

باب الخصانة

من ادعى ان الولادة
 من امراته ولم يثبت
 الولادة ويشك

باب الخصانة مشتق من حصة الظاهر بغيره اذا ضل لنفسه وهو الشرع
 ترينه الولد الام احق بخصانته ولها حق بغيره وبعد ما روي ان عمر بن
 طلحة زوجة فتناء الذي ذكره فقال بغيره خا بر من عبد كذا عا لكان لا
 عليها ان وجد من يمينه والاجرة ثم الاجرة بها امه امه والى
 ثم الام لا ثم اخت الاولاد من ثم لا من طرف الام اصل فيها لا
 لا ب ثم خالته كذا لا يقد من كانت لا يبين ثم لا ثم لا ثم لا ثم لا
 مقدمة على الام الاجل لم قوله من المالة ام وكنا ام الام اصل الاولاد
 اول وارواه محولا على الشفقة ثم عت كذا لا يبين ثم لا ثم لا ثم لا
 وبنات الاخت اول من بنات الاخ لا الرجوع فيها بالشفقة والنسب
 الشفقة من الرجال هه ا بنات الاخ اول من البنات ومن تحت من لها
 حق الخصانة غير محرمه اي جميع الصبي قط حقا بنه زوج الاجنبي لا النسب
 يقتصر به لا بقط حصة ثلث محرمه كما لم تحت عمة ا عمه الصبي وحده
 تحت حله لا نكاح الفرض ويعود الحق في الخصانة بنزول كل من قطعه
 للخلع وقطع نكاح والقول قولها في الزوج يعني ادعت الولد فقال العصبه
 نقط حقا بنه زوج الاجنبي فانك نكاح الاجنبي صديق ليق الغلام
 عدا من حصة يستحق ان ياكل ويشرب ويصير في حله ثم اخذ
 العصبه للتأديب وقيل في نكاحه ونسب او يبيع او يفتق على البيع
 كذا في شرح المحم ثم يجزى الاب عما اخذه للتأديب ويقطع المارية عنه لا
 والنفقة حتى تحبص لانها تحتاج المعق ادا اب النساء من العرق والنفقة
 وغيرهما والامه اقدر من وبعد البلوغ يحتاج الحفظ والاب وهو اقدر
 منها وعند محمد حصة شتمها كاعنه غيرها ا غير الام والحقة يحق اذ
 بلغت حد الشبهة عند غيرها تدفع الى العصبه اتفاقا وانما اذا بلغت حد
 الشبهة عندها فتدفع عند محمد وبه ا يقول محمد بغيره لفساد الزنا
 ومن لم لها الخصانة لا خير عليها الا عند حق النكاح فان لم يكن له احد
 امرأة مع اهل الولد فالحق للعصبه على من يمينهم لكن لا تدفع ميمته الى عصبه

راجع الى
 في حرم الظاهر

غير محرم تحت رابعة الفتنة بخلاف التي كان العلم موثق العقاقير ولا الوثائق بخاصة
 فانه لا يحتاج الى الغداد والاحتواء درجة فادعهم او طمئنتهم ولا حق
 لامة وان ولد الحضانة قبل الحق لانها مربية الولانية وليست باهل لها
 والامة احق بولدها المسلم ما لم يتغير عليه النقاء والكفر بعد نقل الاوالة
 فالأخذ او نقله له وليس ان يسافر بولده بدوله اذ انه غافيه الفر
 لا الولد او بطل الحق الامم بيلج حد الاختفاء وحج يجوز ولا يجوز للامان
 تسافر بولدها ما فيه اضرار الاب الا الاوطنها وقد ترجعها في بعض الاحوال
 خروج مشروط بشروط لثلاثة المقصد وطنها وحق الزوج في حقها لو لم يكن
 وطنها وان كان كذلك فترفعها في غير ليس لها الزوج هذا اذا كان بعد اتمام
 اذا كان قريبا بحيث يمكن له رؤية الولد يوم والتوبة مع اهله يجوز انما
 يجوز للخروج الوطنها ان لم يكن الوطن ذلك الزوج والابان تزوجها في
 عاد الزوج ثم خرجها والنياء الزوج اما مسلم او ذمى فولدت فادق لا
 بالولد بعد الطلاق والوطنها ليس لها ذلك لئلا يؤول الولد الكفر والكانا حريين
 فلها ذلك وليس لغيرها السفر بالولد لغير الامم من اجله والاخت والوطنية
 وان كان به المهرين او مفروقه في الطلاق ومهر المطلقة او الفدية كذلك
 بقدر يمكن الاجر بطله عليه وسيت ومنه فلا تربية اي جبر المرأة لعدم
 الفرو لا مولا الا ان لها النفقة والولادة القرينة الزوجية الطلاق في حق
 المهر لا تفي نظر المهر لا تخلف باخلاق اهل المهر ليس فيه ضرر ولا اختلاف
 العسر ليس لها النفقة مع الولادة المهر في القرينة لا تفي ضرر ولا اختلاف
 باخلاق اهل السداد واخبار الولادة السوء والحضانة حتى يقال انها
 تريد ان يعرف بمسألة بل يعلل باعتمده الشريعة **باب النفقة**
 يجب النفقة والسقة لغيره كما على المولود من زوجته وكسوته
 والسقة لغيره كما يسكنون حيث سكنته لغيره على زوجها ولو موقفا
 مسكنا كانت الزوجه او طرفة كسوة او صغر نوطا غيرة او فقيرة مريض
 او عجزا غافيا بقوله نوطه لانه المصنف في التلوا طوطا كانا ثلثا ولا نفقة

والنفقة هي التي لا بد من دفعها
 ومثل ذلك ما ذكره في النفقة
 والنفقة هي التي لا بد من دفعها
 والنفقة هي التي لا بد من دفعها

وانما جبت

وانما جبت النفقة اذا سلمت اليه نفقا ومنه بعد الاستحقاق النفقة ماله
 تزوج البيت زوجها مطلقا وهو رتبة عدم الشك والنفقة ليس على اطلاق
 بل مفيد لغير عدم التسليم من حين حق ولاقا او لم تسلم نفقا الى
 منزله بسبق حق لها كاستيفاء مهرها الخجل وبعد طلبه ولا ايا او لعدم طلبه
 اي لها النفقة بيتا بينها اهل الاصل استحقاقا للنفقة انفسه من قبله ونفرض
 النفقة لها ان تسلمه وتسلم اليها الشقة كبر الحاجة اليها ونفرض النفقة
 كل سنة لغير عدم الشقة ونقد يكفيها بل لا يفي ولا تقدر بقوله
 بالمعروف وهو ما خلع عنها والكفاية غير مقدرة عند الاختلاف باختلاف
 الخواص والازمنة والامكان وعند الشافعي مذهب الموسر مدعى
 الفقير مد ونفع على المتوسط ويعتبر في ذلك حالها وبنه وهو مختار
 للنفقة وفي المفسرين يعتبر حال المصارف المعسر يعتبر حال الاعمار
 في المختلفين اذ في الزوج معسر او المرأة معسرة او العسر يعتبر حال
 ما بين ذلك اي بين المعسر والمعسر قبل يعتبر حال فقط لقوله كما فيسقط
 ذم من تحت فلو كان معسرا وهي معسرة فلها نفقة الاعادة هو مختار
 الكرخ فانه ادعى انه معسر او ادعى انه معسرة القول في اعادته لانه منكر
 حاق النفقة فيقد نفقة الاعاري البينة لها لانها مدعية المصار
 فيصح وتقدر نفقة المصار ونفرض عليه نفقة خادم واحد لها لو كان
 معسرا وفيه شريح الجمع نقلنا عن الرخين هذا اذا كان لها خادم ولا انفس
 لها نفقة الخادم واذا كان حلو كالها وان كان خرا او غيره فلا نفقة لها
 نفقة الخادم وقيل بقدره في نقلنا عن الحيط لو امتنع الخادم عن الخدمة
 لا يجب النفقة لانها انما هي نفقة فلا علة التوازي ان كانت المرأة تقدر
 على الخدمة بنفسها غير عليها ان عدم جعل خدمته داخل البيت والارادة
 وكذا قلبي بينه على فاطمة وعند ابو يوسف نفرض عليه نفقة خدامه من لم انها
 لا بد لها من خادم بخلاف الخادم بخلاف الخادم وكما ان الواحد
 كفي لخدمته والزمنا في النفقة حتى لو قام الزوج بنفس خدمتها المهر

والنفقة

نفقة الخادم وكراه الزوج معسر الأئمة نفقة الخادم ولا يحق وهو قهرها وقال
 محمد بن ميمون وحده لا يحتمل انه المعسر بل هو ادنى الكفاية وسحق الخادم من اعلاه
 ولو فرضت النفقة لخصه او لخص الزوج نعم انما نفقة خاصة بان طلت نفقة
 اليسار نعم لها نفقة اليسار لا الاعتبار لطل وبالعكس ولو فرضت اليسار
 ثم اعرفها صهرها به يعطى نفقة العار وتنفق العار ولا نفقة له
 لما يشترط خرجت من بيت به غير قوله النفقة جزاء الاحتساب وبه
 فلا تحق بالنفقة وسحق بالاستمتاع عن التمسك به بيت المقدس ثم قال الله
 الرجال قوامون على النساء ولو نشئت بحق به لم يؤت مهر من قبلها فنفقة
 ولا نفقة تحكى به بل هي عليها لانه المقصر من قبلها ولا نفقة لم يصبه ثم
 لم يصبه لا بيت زوجها ولا نفقة لم يصبه لانه الاحتساب ليس قبله فيجعل
 باقي تقديره لا لا نفقة لانه طلاء ولا حاجة لامر او للزوجة ثم هو لا يزوجها
 لكونها ناسرة وعند أبي يوسف لها نفقة المهر لانها مشغولة بأداء المهر المهر
 فلا نفقة ناشئة هذا بعد التسليم وأما قبله فلا نفقة لها اتفاقا ولو تجت المرأة
 مع زوجها الزوج فلها نفقة المهر ولا التمسك بالانها في المسخة عليه ولو
 مرسه من قبله فلها النفقة والتمسك عدمها اذا كان من ماله من المهر وجب
 المهر ان لا يمسك ان يمسكها ويحفظ البيت والماله لعرضه كالحصن
 وعنه أبو يوسف المهر من قبل التسليم والا لا يحسن في الهداية والمهر ينال
 بقوله لا اى لا يمسك نفقة ولو فرضت به بيتها وزفت مرسية ولو فرضت منزلها
 بعد التسليم فلها النفقة لانها غير مقيمة فيها ولا يفيق لعين عن النفقة
 ونوم الزوج في البيت اى باله تشرى ماله بالبيت ليعلم عليه الخوالة
 او الزوج على تركه بعد موته ولو كان له مهر او مهر مرسية لم يمسك
 والزوج على الزوج بعد السار ويجهز نفقته بهذا لا يجب نفقة العار
 يجب عليه المهر كالمهر ولم يزوج على الزوج بعد السار ولا يجب نفقة
 مئة بنت الا ان تعلق نفقته بها او تراضيا على مقدارها وعند الشافعي يجب
 له النفقة بدلا عن احتسابها نفقة دينها عليه ملاقضا ولنا انها صلت

كرزق

كرزق القاهر وفيها غلبة بالسليم حقيقة او حكا كالقضاء او الرضا ولو لم يمت
 أحدهما أو طلقت بعد القضاء أو التراجع قبلها فبعضها سقط وعند الشافعي لا سقط
 له التماس عليه فلا تسقط كسائر الدواين ولنا انها صلت والى كانت
 بالقضاء لكنه لم يتم بلا قضاء فحكمنا بقاها حاله بقاء النكاح نظر ان المال
 وبسقوطها حاله سقوطه نظر الى عدم تمامها عملا بالدليل على ان المال سقط
 لتلونه ما فاض في لا تسقط لانه للقاضي ولاية عامة والولاية عامة في كل
 الزوج فلا تسقط ولو عمل لها النفقة او الكسوة لم يمت ثم كانت احل حاقها بها
 فلا رجوع خلا فالحال انه نفقتها كانت عوضا عنه احتسابا فيسقط الرجوع
 بقدر مافات المحض عنه ولها انما كانت صلتا كانت فلا رجوع هذا ان قامت
 ان لم يمتك ولما ان هلك فلا رجوع اتفاقا وادان الزوج العبد الا انه
 فينفقها او نفقة زوجها عليه ببيع العبد فيه مئة بعد اخيه لانه النفقة
 تتحدد فيكون له حكم دين حادثة فيباع مائة حتى تستوفيه ولا يبيع دين
 غيرها كونه في الخيانة الا انه لا يتحدد ويكره على الزوج ان يسكنها بيت
 خال عمه ايله واهلها ولو كان له الا يزوج من غيرها لانها لا تامة منه وان
 احتابت الشبهة السكنى فقد رتب بقاء طهرها وكيفية بيت مفقود
 وان كان له علق مستقل وله منع اهله ولو كان له ما من عن الدخول
 عليها لانه المنزلة ملكة فيقدر على منع الغير لانه الشغل بها والامام معها
 في شاق المأنة من قصصه وطريقه الجرم والصحيح ان لا يعيدها من الخروج الى
 الوالد وبه ودخولها عليها من الحققة مئة وفي غيرها اى لا ينعى من الزوج الغير
 الوالد من المأنة ومنه دخولها عليها السنة مئة وقبله لا ينعى من الزوج الصحيح
 بالاولى كانه رخصة العقب وقبله ينعى من الزوج اليها مطلقا ولا ينعى عنها
 كالحقة وغيرها ما لا يارب كل سنة يوافقها مكان الاختيار ثم المختل
 ولو فرض نفقة زوجة القريب وطفله وابوه ماله ما حجب عنهم كالحقة
 وانطاع دونه في العوض لا احتسابا المبيع للنفقة فلا يبيع مال القريب
 اتفاقا عند مودع او مضارب او مديونه يقر بها بالمال ويقرب الزوجية لانه

الامانة

لا يبيع الزوج من كونه من القريب ومن دخلها عليها في المهر

لا

نفقة الخادم ولو كان الزوج بمصر لا يلزم نفقة الخادم ولا يحرم بيعها ولو قال
 محمد بن زهير وجعل الخبيث ان العرب لم يملوا الكفاية وسبق الخادم من اعلاه
 ولو وضعت النفقة لفساد او لفساد الزوج ثم انفس نفقة بانه ظلت نفقة
 اليسار ثم لها نفقة اليسار لانه الاعتبار لطل والاعتبار ولو فتنها
 ثم اعرضها بها بانه يعطى نفقة العار وتلزم نفقة العار ولا نفقة له
 لما يشترط خرجت من بيته بغير حق لانه النفقة جزاء الاحتساب في بيت
 فلا يحق المنع ويستحق الاستماع عن التمسك ببيته بقدرته ثم قال انه
 الرجال فلو مولاه على النساء ولو شترت بحق بانه لم يفت مكر ولا فساد فلها النفقة
 ولا نفقة على كونه بدين عليها لانه المتصرف من قبلها ولا نفقة على بيته لم ترق
 لم تبعد في بيت زوجها ولا نفقة لم خصوصية لانه الاحتساب ليس قبله جعل
 باقيا تقديرا ولا نفقة لانه طلاء ولا حاجة لامر او التي تحت حجرها لا ربحها
 لكونها ناسرة وعند الزوج نفقة لها نفقة المهر لانها مشغولة باداء المهر
 فلا نفقة ناشئة هذا بعد التسليم واما قبله فلا نفقة لها اتفاقا ولو تمت الزاوة
 بعد اذ وقع الزوج فلها نفقة المهر ولا الكراه لانها في المسخة عليه ولو
 مرت من قبلها نفقة والقيس عدمها اذ كان مخرجها عن المخرج وجب
 المخرج ان يشترط ان يشترطها ويحفظ البيت والمنازع لعرض كالحض
 وعنده الزوج المهر من قبل التسليم والا لا تحسن الهداية واليه ينسار
 بقوله لا لا يجزى النفقة لو مرت من بيتها وقت مريض ولو مرضت من قبلها
 بعد التسليم فلها النفقة لانها غير مائة نفقة ولا يفيق لعين عن النفقة
 وتوفر الزوج بالانكاح اذ بانه شمرى بالزهر بالدين لغيره عليه الخوالة
 او الزوج على الزوج بعد اذ كان بعد اذ كان مكررا او مكررا او مكررا او مكررا
 وجب عليه الولم على الزوج ولم الزوج على الزوج بعد اذ كان لا يجب نفقة على
 من نفقت لانه لا نفقة فيهما او تراضيا على مقدارها وعند الشافعي يجب
 له ان النفقة بدلا عن اجسامها ثم نفقة دينها عليه بلاقضا ولنا انها نفقة

كرزق

كرزق القاتل وفي انك انك بالبيع حقيقة او حكايا القضاة او الرضا ولو وثقت
 احدا او ظفقت بعد القضاء او التراضي قبل بيعها ففقت وعند الشافعي لا نفقة
 له انك اذ بانه عليه فلا نفقة كسائر الدوله ولنا انها صله وهي وان كانت
 بالقضاء لكنه لم يتم بلاقض فحكمنا ببقائها حاله بقاء النكاح فظهر انك انك
 وبسقوطها حاله سقوطه فظهر انك انك تمامها على بالدليل لانه لا نفقة
 لست انك اذ بانه فاضح في لا نفقة لانه القاتل ولاية عامة ولا لادانته بامر الكتمان
 الزوج فلا نفقة ولو عكس لها النفقة او الكسفة ملقة ثم ثبت احد اخرها
 فلا رجوع خلا للجدل انه نفقتها كانت عوضا عنه احتسابا في بطلان العوض
 بقدر مافات المعوض عنه ولها انها كانت صله كانت فلا رجوع هذا ان قامت
 انك انك ولما اذ بانه هلك فلا رجوع اتفاقا واذا تزوج العبد الا اذ بانه
 في نفقتها او نفقة تزوجا بدينه عليه ببيع العبدية منه بعد اذ بانه لا نفقة
 يتحدد فيكونه حكم دين حادث فيباع مزارعة مستوفيه ولا يباع بدين
 غيرها كدين الخيانة الا انه لا يتحدد بدينه على الزوج انك انك بيت
 خلا عنه اهلها واهلها ولو كان لا يبرأ من غيرها لانها اذ بانه من واذ
 احتاديت الشك في السكنى فقد رعت ببقا طهرها وكيفية بيت مفقود
 دار كان له علق مستقل ولم منع اهلها ولو كان له منها من علق الدخول
 عليها لانه المنزلة ملكة فيقدر على منع الغير لانه الشتر الهادى الكلام معها
 في شتر المانعة من قصص وطريق الزعم والصحيح ان لا يعيدها من المهر على
 الوالد وبم دخلها عليها في الحق مرة وفي غيرها لا لا ينفق من الزوج الغير
 الوالد من المهر ومنه دخولها عليها السنة مرة وقبله كسائر الصحيح
 بوالاولى كانه رخصة العقب وقيل ينفق من المهر اليها مطلقا ولا ينفقها
 كالحج وغيرهما من الاقارب كل سنة بولمنا اذ كان الاختيار شر المخل
 ولو نفقة زوجة الغائب وطفله ونفقه مال له من حريمه كالمهر
 والنظام دونه في العوض لاحتمالها البيع للنفقة فلا يباع مال الغائب
 اتفاقا على مودع او مضارب او مديونه يقر به مال بالمال ويقر بالرجوع لانه

ان كانت

لا ينفق الزوج الزاوة من خروج الى الوالد ومن دخلها عليها في المهر

لا

هذا الأمر مستلزم الإقرار به لاحقاخذ أو ينكر أحدهما أو كليهما لكنه
يعلم الغائب ذلك المذكور من المال الزوجية ويجعلها في المرأة أنه أو الغائب
لم يعطها النفقة فظهر اليه ويأخذ القاضي منها أي من الزوجية كقوله لا حلال
المحيط الغائب ويثبت الطلاق أو يقاء النفقة فلو لم يردوا بالزوجية
أو المال أو كليهما ولم يقبل القاضي بها قامت بينة على المال الزوجية لا يفيق
بها لعدم النقص لاه المودع لا يلق خصم الادعوى الزوجية والزوجة لا دعوى
مالي الغائب وكذلك لو لم يخلف مالا قامت الزوجة البينة على الزوجية ليعرف
لها النفقة وأمرها بالاعتدائه عليه لا تخرج بينة لانه قضاء على الغائب
وعند زفر بن سحرها البينة النفقة إذا لم يرد في على الغائب لأنه بعد المحذور
أن صدقت فقد أخذت حقها والآن تنضم هي أو كليهما لا يبيح كتموت
الزوجية أدلا فإلانة ثوبتها وهو استماع بينة على الغائب لتقدير النفقة
كما هو قول زفر المحمود به اليوم ولما احتاجت الناس وهو محتمل فيكون
أكثر المشايخ فيتم به كذا شرح الجمع وجوب النفقة والسكر لمعنة الطلاق
ولو يأتينا خلافا للشافعي وغيره لما لم يباين له ما روى عن فاطمة بنت قيس
طلقت زوجها ثم تضاف نفقة البينة والسكر ولا النفقة وانما مرتبة الملك
وقد انقضت كرامة الموت وفي المال ثبتت على خلاف القيس بقوله تعاقبوا
عليه حتى ينعى بصلته ولنا أيضا جازة الاحتياط على ما ذكرنا وحديث
فاطمة رضي الله عن عرس كما في شرح المنار وأما الاحتياط والموت وليس حق الزوج
الحق الشرع ولذا لا يري معه الفرق عن براءة التمس بطيعة كذا في الهداية
والنقطة بلا معصية خيار العتق والبلوغ والتزويج لعدم الكفاة وعطف
على خيار العتق لا يحتاج فيها حق فلا تسقط النفقة كما إذا له
حيث نفسها لا يفتقر المهر لا نفقة ولا سكر لمعنة الموت فإلانة
من الاحتياط لشرع الزوج ولا للمرأة المدفوعة بمعية كرامة عيادها لا يفتقر
ونظروا أنه الزوج من غير هذا بخلاف علماء شرح الجمع فنقلنا عن الجمع
من أنه السكر واجبة لها بنية فقه كانت لانه القارة البت لا يسقط حق لو

خالها

خالها على أنه لا تسقط النفقة ولا نفقة تسقط النفقة وله السكر عليه
أن يقال إن المسمى اجتماعهما بالبريد لا لا يجب لها على ما في الجمع لمعنة
الطلاق بل يجب لها السكر وله النفقة ولو أرادت مطلقه الثالث تسقط
نفقة لانه لا ردة لانه الفقة ليست بها بل بالطلاق إلا الاحتياط من لها
بها حتى تنوب وإذا سلمت عاوت بخلاف ما لو ردت المنكوحه فحسب ثم
لمحت حيث لا تعود لمصلحة الفقة بها لا إلا لا تسقط نفقة مطلقه الثالث
لو ملكت نفسها ابنة أبي الزوج من غيرها بالزينة لانه الفقة ليست
من التكمين بل بالطلاق ولا حصر للمعنة كما للمعنة وقيل أنه الزوج كالقلم
كما في شرح الجمع **فصل في النفقة للزوجة ونفقة الطفل لا أكبر**
الفقة لا الفقة لانه الأصل انه نفقة كل من لا انفكسوى الزوجية ولذا قد مر على أبي
لا يشترط فيها أحد لثبوت قوله تعالى والمولود له رزقهن وكسوتهن لانه
النسب لما اختص به اختصاص حكم به وهو النفقة فيجب عليه ولو اختلفا وليس
كأنه الزوجية إن لم يلزم طفل الكافر بسلام أمها يجب عليه لانه حرره بمنزلة نفسه
كذا في شرح الجمع كما لا يشارك الولد أحد نفقة الأبوين فلا الزوجية نفقة
الزوجة أمه الأبوين فلاهما تأويله مالا الولد بالنسبة وله ماله عين ولذا
أوجب المهر وأما الزوجة فلا تزاوجة الاحتياط وهو حق خاصة ولا تجبر
أبى أي أم الطفل على رضاعه ولو لم تكن شريفة خلافا للمالك وغيره شريفة
له أن الطفل يتغير بغيره المهر أو الشريفة فتشترطها للمهر بقوله معقولة وكذا
اطلاق قوله تعالى لا تقصرا والدة بولاهن إذا أديت به إلى أرضه غيرها
أو لا يوجد مرضي في غير ذلك لا يضيح الطفل وكذا تجزئ مكان الإبل معقرا
والطفل في كبره يجعل الأجرة ديناً عليه وعند عدم القيس يستأجر الأب
من شريفة عندها أي عند الأم أنه إذا دعت لانه الحضانة فحقها ولو استأجرها
أي الأم وهو إذا حالل الأم زوجة أو معدة من رجوع لانه بائنه ثم يبيع
ولو لا يجوز خلافا للشافعي أنه الإرضاع ملاه يجب عليها نفقة كالأجنبية
ولنا أنه واجب عليها كالمهر تجزئ عليه لاحتمال جرحها ولما أدعت لمعنة البينة

زال الاحتمال وحققة البايه روايتان يجوزانه رواية بالتحاقها بالاجنبية
 ولا يجوز انه اخي لانه قاء بعض احكام النكاح كوجوب النفقة وعدم
 جواز بيع ركنه اليها كبقاء النكاح وبعد العدة يجوز ان تهاق او لا
 الظاهر بعد العدة احق بالنكاح من غيرها لم ينقلب الا من زيادة اجرة
على اجرة الغير لانها اشق والخبر احم عند طلبها زيادة للناظر الاب
ولو اشترى ام ام الطفل وفي زوجته اي غير المطلقة لارضاع ولله اي
ولا الزوج من غيرها اي من غير الام لانها كالا اجنبية في حق الكلاله
 ولو قال المشرع لزوجته لارضاع ولله من غيرها كما في الجمع لكان اظهر
 خلقه مما جاز على ظاهر عبارة المصنف ان ضم المشرع لاجلها الى ام الطفل
 فاذا كاله لانه غيرها فكيف ينفق ام الطفل لانه يمكن ان ينضم طفلها وظن
 لغيرها في سقيم ونفقة البنت بالعة ونفقة الابيه ونفقة الاب خاصة في
 ظاهر الرواية وبقي لانه مؤتمن ارضاع ولله لا يشترك احد فكذلك النفقة
 وجبته نفقة ولله لا سائر ويؤيد لانه في ابياء الاب وقيل على الاب تنقلها
 وعلى الام تنقلها لانه اشهر على هذا المقدار وهذه رواية الخصاف ويجب على المهر
 يسار اعظم المدة جملة يصارح من صفه يسار احتراز عن الفقير هذا
 ما قول ابو يونس في قوله محمد مقدم بالفاضل عن نفق وعبد الله عن ابيه
 روايته عنه مقدم بالفاضل عن كسبه كبروم نفقة اصول الفقير او كالبوسه
 والاحد دون الموات بالسوية بين الامه والبنت ويقتضيها اي نفقة الزوج
 الغير والمهرية وهما يساويا فيهما لا يثبت فيها الاية فالجواب نفقة الزوج
 الوردية فلو كان له ان لا يلاص الفقير ثبت وابيه نفقة على البنت فيه انه اية
 لها لم يثبت دون ولو كان له بنت بنت وابيه نفقة على بنت بنت لغيرها ونسبها
 فيه ان كل اية للاب وعلى ام المهر نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقرا
 صغيرا او ايتى او ميتا او اعاد لا يحسن الكسب مخرج اي لمسا على كل طرف
 او يكون مدوى ابو يونس بان يفسر شراها او جملها او طالب عام ويجوز عليها
 قبل يلزم احتراز عن الخلل لثبت العم والفقير احتراز عن الغنى والصغير

عن الكبر

النفقة
 الزوج الفقير
 من الكسب

عن الكبر والانشاء احتراز عن الذكور والفقير هذه القامه ولا بد من قيد الاطلاق كما
 لانه احتراز عن الادس ما لم يميزه ككسبه ما سلكه هذه فقير غير الوالد
 او فقيرها بقدر النفقة ظاهر الرواية لا غير ترجيحها وقال الشافعي لا نفقة لادى
 الارحام لم عدم المهرية ولنا قرينة وابيه معوه وعلى الوارثه ذى الرحم المحرم وقربة
 كروايته ونقد بقدر الارث بعد الاستواء في القربى لثبته قوله وعلى الوارثه
والله النفقة على مقدار الارث حتى لو كان له اي للفقير اخوات متوفات
ومورات ونفقة عليهم انما كما يترتب منه ثلثة اقسام المهرية لثبوت
 لا بوسه والخمس لثبوت لا بوسه والخمس وكذا النفقة ولو كان له اخوة متوفون
 على الاخ لا من الكسب الباقي على الاخ لا بوسه كالأية وللنفقة على الاخ لا من
 حرمان من الارث ويجوز فيها اي ونفقة ذوى الارحام اهلية الارث
 لا حقيقة نفقة منه لم خاله وابيه عم خاله مع ان ليس بوارث حقيقة مع
 ابيه العمل لم يرد انه كان له عم وعمه او خاله فعلى العم الاستواء ولو كان العم
 وارثا دونها الا انه ينفق العم مع غيره فيجعل الميت ونفقة زوجة الاب الفقير
على ابائه النفقة نفقة زوجة الامه الفقير على ابائه الغير ان كان الام
 صغيرا او ذوقا كنفقة ولا نفقة للغير لانه نفقة نفق على ابيه فقير
 نفقة الفاعل على الارواح والولادة يتكفف الناس وينفق عليهم وقيل
 ينفق عليهم ما بين المال والاجنب نفقة فيه اختلاف الا انه لا زوجة للمهر
 تحت نفقة على زوجها المهر وقربة الولد سواء كان الفقير او لا لم
 انما الفقير يجب نفقة على ابائه الغير المسلم او كان اسقرا كان
 الولد المسلم وقيل يجب نفقة على ابائه الماهي والاب ينفق على ابائه الغير
 لنفقة عند الاحتفاء عند هراهما الاحتفاء به ماله في ارضاء اتفاقا العرض
 في الامتعة الخ لا يدخله كبر ولا موت وزنه ولا يملكه جوار ولا عقلا
 والمراة هنا جميع المتوفيات قيد الاب لان غيره لا يسبغ اتفاقا وقفا بالمهر
 الامه غايبه لان لا يسبغ عرضها ارضا اتفاقا لا يسبغ عقده ولا يملك العرض
 ليس له على ارضها او على ابائه او على نفقة ولا يجوز للاب من ماله ان يلا ابنيه

على فقير

ما على

الأب ما لا ينفق

الأب

لنفسه لا يحمي من الابد عنه وعندنا لا يحسن الابد ايضا اكالام ولكن
 لا يحمي من الابد والام وانفق ما مال الابد عندها لا انفاق
 جائز ولو انفق للوقت مال الابد عليها اذ لا يبيع من قايه من غير ان
 تفرس ما اخرج من ولاية عليه ولا يبيع عليها من ملكه اذ يبيع بالضم
 فصار يترعا ولا يرجع للبيع ولو باذنه القاطن فلا يحمي من الابد
 لمصلحة راد القاطن لا يبيع من اذنه هذا لو باع المالك من ركن
 المنة والحق شيئا في حقه لم يضمن ولو باع في بطنه غير الوتر ومقت
 بلا اتفاق سقط لانه يفسد من غير الكفاية وقد حصلت بغير المنة
 بخلاف نفقة الوتر فانها يجب الاحتياط لا ان يلقى القاطن امر بالاختار
 لانه اذ القاطن كاذبه الغاية فصار يترعا ودمته ويجب على المولى دفعه
 فانه الى الكسب او انفقوا له قدر ما في الكسب ان لم يكن له كسب لكونه
 اجترأ لولم على بيعهم وهو غير من حيوانه يوم ديانته ولا يبيع المالك على الاتفاق
 ان لم يكن الحيوان مشترك ولا يبيع اتفاقا **كتاب الاعتناء** هو ان
 الحق الشريعة المحلوك ليس بهذا الا للنفقات الشرعية انما يبيع من ملكه
 من ملكه في الاول له احد لا يملكه عقد صدقة وغيره بالتأجيل له بعد
 لا يملك البعد بالتأجيل له البس في الحيوان لا يبيع من ملكه من غير
 او يلقطه بالحق العقد لانه لم يترعه الا في البيع لا يحتاج الى التمسك
 او يترعا عقد او يترعا او يترعا او يترعا او يترعا او يترعا او يترعا
 للظهور من القول يترعا قضاء الا ان يترعا ويقول حررت او اعطيت من العتق
 في يترعا بنيه او هذا مولا او يا مولا او هذا مولا لانه المولى من الاضداد
 حتى يترعا الحق او يترعا او يترعا لانه النداء بها يقتضي الشكوت وهو يترعا
 فاشتهى الشرع عند بقاءه ان لم يترعا في زمانه فاداة لا يترعا العقد
 وكذا يترعا في زمانه الما يترعا من جميع الكسب كسب غيره وكسب
 من ركنه وكسب لانه وكسب لانه وكسب لانه وكسب لانه وكسب لانه

ولا يترعا

يعني الاسماء والنوع
والتعريف

لانه يترعا في الحيوان
فانه يترعا في الحيوان
فانه يترعا في الحيوان

عنه

ولا يترعا بقوله يدركه جملته وفيه العتق بكنائيه اي بلفظه لم يترعا
 محتمل ان يترعا في النية كقوله لجدته لا يترعا في النية او لا يترعا في النية
 ركنه وعليك او يترعا من سلفه في الملاك وشبهه الاخر عنه كقوله ان يترعا
 العتق واختلفت بكسبه لا يترعا او العتق او اليه او يترعا في النية او لا يترعا
 اختلفت بغيره انه نوع لا يترعا في النية او يترعا في النية او لا يترعا في النية
 وانه نوع وكذا سائر الفاظ طرح الطلاق وكنايته خلافا للشافعي لانه لا يترعا
 الطلاق والعتق لانه نوع من سلفه بكل منهما الاخر بالنية ولنا ان الطلاق
 موقوف لانه لا يترعا في النية وزواله لا يترعا سببا في النية بخلاف العتق
 فلا يترعا به يترعا في النية الطلاق والعتق بخلاف العتق ولو قال انت للملك لا يترعا
 خلافا لهما لانه ان الادم لا يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 ان الهدى لجميع النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 عتق بلا نية وكذا هذه اتي وعندها لا يترعا لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 او اياها والشافعي معها لانه هذا الكلام لا يترعا في النية لانه يترعا في النية
 قبله يترعا لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 قال هو ان يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 والاصل انما كان في النية والحاج يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 فلا يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 النسب والنية اتفاقا ان كان محجولا النسب يترعا في النية لانه يترعا في النية
 مقته وقال بعضهم موله وفي شرح الجمع نقلا عن الكافي لا يترعا في النية
 ان يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 والنسب وفيه نقلا عن الكافي انما يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 ان كان ثابت النسب موله لا يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 وهو يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية
 انما يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية لانه يترعا في النية

يعتق لعدم الاحتفال اوقاله عليه لا لا مته هذا ينتج لا يعق اتفاقا لانه ^{المشار اليه}
لجنس المشي وهو معدوم وقيل على الخلاف ولا يعق بقوله لا سلطان على
عليك وان نفى لانه السلطة عبارة عن اليد وفيها لا يستلزم نفي الملكا في
المكانة ولا يعق بقوله يا بني واخي لانه وصف عبده بوصف لا يقدر على اثباته
يحل على اكله بخلاف قوله يا بني لانه عايشة لا يعق بقوله انت مثل الخمر لان
التشبيه لا يقتضي المماثلة ما كان محرم وقيل يعق ولو قال ما انت الاخر يعق
لانه اثبت الخمر على وجه المحرم ومما ملكه ارحم محرم منه صفه ذاتي خلق الخمر
احترابا لموصوف عن ابنه رضاعا فانه لا يعق لانه محرم منه لا ذروهم والعق
عن ابن عمه فانه لا يعق لانه ذروهم لا محرم منه عتق عليه ولو كانا المالك
معه او محضوا او كافرا او قال الشافعي لا يعق في غير ابنه الله لانه ان الله يعق
على المالك من اقوى الصلوات فيخصه اقرب القرابات كاللحم والاصل وولنا
اطلاق قوله من ماله ارحم محرم منه عتق عليه ولو ملكا للمكاتب ارحم محرم
بمكاتبته عليه قوله الولد اى فرع واصلح نسبى بمكاتبته عليه غير من
الفرقة لا يلا حتى خلافا لما اهما القيس على المولى ان ملكا للمكاتب غير تام فلا
يؤثر فيه من نزل مرتبة قوله القربة ومن اعتق لوجه الله عتق وكذا لو اعتق
للسلطان او للشيخ او لغيره من الهواة اى ولو عتق لغيره
غير الله وكذا لو عتق ملكا او سكر لانه من الهياطات التي لا يتوقف على
الرضا ولو اضاف العتق الى ملكه لقوله لعبد الغرة بشرط ان يترك فانت حر فخلاص
الشافعي كما تراه اضافة الطلاق او اضافة المشرط لقوله لعبه ان جاء باثبات
فرج اى عتق لانه لمقاطعة ريشه والتعليق ولو فرج عبد حر في الناس
عتق نفسه عتق عبد الطائف حرمه خرجوا اليه ليس هم عتقا الله وتقبل
يعق بعتقه لانه لا يخرج منها فيعتق بتعالها ونحو اعتاق اذ اعتاق المملوك
وصحده ولا يعق انه يملكه متبوعه ولو جعلت تابعه لزم قبل الموضوع فانه
ولات بعد اعتاقه لست بغيره اى اعتق الولد وان لا كسر الا ان الله يعق بعتقه
عنا طاق او فوات في يعق الولد لا قربة منه ومن وقت الفراق ولو اعتق لغير

على ما صح

على ما صح ولا يلزم لعدم الاهلية للام واما جهة المولى وبيعها فاعلم ان
التسليم فيها والاول يتبع امة عالمك فلو اعد الرجل من امة اقر بغيره
والرق فلو اقر من امة الغريق والحقه فلو اعد من امة حر والبيع فلو
العدا من امة مدينه الغريق لم يملك ولا يلا فلو اعد من امة حر والبيع فلو
المملوك لغيره حكم امة حتى يعق مولى المولى والكتابة فلو اعد من مكنة
الغير مكاتب لانه الام متبينة والاب مملوك حتى يرحم ولد لانه مملوكها
لان مال الماذاها فيعتق ومن روجها ماله لست بها امة الله الولد يتبع امة
وولدا المملوك حتى يرحم مكنة رقت امة الله الغيرة فلو اعد من امة مملوك حتى يرحم
والفرق انه ما رضى به ما رضى به الفرق عتق العبد ومن اعاق نفسه عليه
كشفا او ثلث حتى يرحم باقية وبها يعق العبد كالمكاتب في جميع الاحوال
حتى يبيع ولا يرب ولا يورث ويترشها امة الله لا يرد والرق لو جاز كانا
به وقال لا يعق كله ولا يبيع ولا يورث الا عتاق بغيره عتق
بعضه كماله بعضه الفرق عتق العبد في الاما حق العتق والله العبد
الاجنبى كما يبيع صاحب التوبة في العتق اذ اقامه افرجه لاصحاب العتق
عليه وغيره يبيع عندها فاعتاق العبد عتق له وان اعاق نفسه لم يملك الا
ان يعق او يذبحا ويكاتب او يبيعه والولد لهما لانها بشرط عتق او
يعق الحق ولو سوا روجه به المعق كالمكاتب والولد لانه لا يملكه عتق
وقال ليس لغيره الا الفضة مع السداد السحابة مع الاعسار لانه الاعتاق
غيره عتقها ولا ضمان على المولى لانه من اعاق نفسه من عتقه ومن اعاق
قومه عليه يبيعه كغيره فليس ان كان مولا يبيع العبد ان كان مولا يبيع نفسه
وعتق الفضة والمهر والساعة للعشرة عشرة الفضة وعتق الفضة
والتسليم على المولى اعلم ان السداد الاعسار مفعول يوم الاعتاق ولا يرحم
المعق على العبد لانه والولد اى حال الفضة والى ان لا يملك
ان العتق لعدم الجبر ولو تعلق به اقر فانه باعتاق شركه لهما حفظهما
لان لا ماله ارحم ان شركه اعاق نفسه وكانا كالمكاتب عليه فيعق لانهما مملوك

المستوفى

الفرق

من امة العتق

الفرق بين العتق والبيع

لا ما روي عن من عدم العلم به الخبز والمعلق وجهه الوفا لا طلاق الحديث وروى انهم
 اوقفوا امره اخرجته كذا شرح المحقق ومنه ومنه بحلفه ان شاء الله فلا حرج عليه لقوله
 من حلف على شيء وقال ان شاء الله فقد استخمس واستمس فلا حرج عليه قبل ان يفسخ لان
 الانفساء يرجع ويولد فيه الاعيان وعين على حيوان الاستثناء بعد ان يفسخ
 المبيعة والاولى للزوج والاشياء والسكنى وغير ذلك الكروب من حلف لا يفسخ
 فدخل الكعبة او المسجد او البقعة في بعد النكاح او الكسبة وفي بعد اليهود لا
 لانه البتة لم يات بين البتة وهذه لعرض آخره كذا لا حرج لو دخل وجهه لم يوا الكسر
 ما به البتة والبيت او الدار او دخل طرفة برب داود في التواحد طرء جد وعنه على البيت
 وطرفه الاخر على حائط الحار فقال ان كان له لو اعلق يبق خارجا لان البيت لا خزان
 ماء الدار ما خرج عند الشراء بعد ما خلاه الا وان لم يبق خارجا بل داخلا
 حيث لا يقد دخلا ولو دخل احدى بجليه نظر ان كان حقيقه الداخل اخرج فهو
 داخل للملك الاعتماد على الاطراف والآلاف كذا شرح المحقق فقلنا على المحيط كما في
 صفة لا يشاء ان تسمى للفتنة الصفة في شمل البيت وقيل لا حرج في الفتنة انما
 لانه لا يقد دخلا والعرف هو صفة حلف لا يدخل دارا فدخل دارا اخرى لا حرج
 لانه الدار لم تعرضت ببيت عليها فالبناء صفة واسطة للفتنة انما يقد بصفقتها
 فالبيت تعلقت بصفقتها فلا حرج بالدخول بعد زوالها ولو قال هذه الدار مكان
 دارا دخلها خربة فخرها او بعد ما بنيت دارا اخرى حيث لا ملائمة ابلغ في
 التعريف للاحكام الوصف فتعلق البيت بالعرض وهي باقية وكذا لا حرج لو وقف على
 ظهره لانه على الدار منها ولذا لم يفسد الاعمال والعمود عليهم وقيل لا حرج
 انما لو وقف على السطح عرضا لا يقد خارجا والعرف هو من دار افتق بالبيت
 ولو دخل طرأ بها اي منفذها ولم يتجاوز الجدار او وجهه بها ان كان لو اعلق
 يبق خارجا لا حرج ما تقدمه مشكلة البيت انه ما خرج بعد خارجا او الا وان لم
 يبق بل كان داخلا حيث لوجود الدخول ولو جعلت سجدا او حماما او سنانا
 او بيتا بعد ما حرت فدخلوا لا حرج لاسدول البيت ولو ابقى فلا بعد من دخلها فقل
 الدار كذا لا حرج لو دخل بعد ان يفسخ لعين لم يفسخ لعين عدم عدم الدار لانه على

منه

في قوله لو وقف

فمنه

خا الادارة

خا الادارة فله لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ان يفسخ او دخله بعد ما
 بنيت اخرى لا حرج لانه الثاني غير الاول فخله الدار لا الاحتياط فيها للفتنة وفي غرض
 بخلافه ما في سقط استخمس وفي الجدار لانه ياتي فيه ولا يدخل هذه الدار هو الحلال
 ان فيها امر الدار لا حرج في المخرج ثم يدخل والبيت ان حرج في البيت لا يفسخ من غير
 الا استدلال وجه الاختلاف الدخول هو الانفساء من الخارج الى الدار فلا حرج في ذلك بقائه
 كاستنائه ولا يفسخ هذا النكاح وهو لا يفسخ او لا يفسخ هذه الدار في دخولها او لا
 يفسخ هذه الدار وهو كذا ان اخذ اشرع في النكاح والبيت والبيت الكروب
 والنقله السكنى من غير بيت لا حرج فيها لعدم تجدد ها والاداء وان لم يفسخ حيث كان
 لبقا لها حكم استنائه لا يفسخها في السكنى هذه البيت او هذه الدار لا يفسخ من حرج
 جميع العلم ومتاعه حتى لو بقي في بيت حيث لا يفسخ كذا العرف ما لم يتغير الموضع
 اصل الامام كما في باقي مسلمة بلدا يتداهلهم لم يفسخ راجح الا ان متغيرا قالوا انما
 اذا كان الباقي مما قصد به السكنى او ما يبقاه السكنى او في قطع حرفة لا حرج
 ويحكم ان يقد الوقتة المستعارة من بيت السكنى كما في الفتنة السواء لاجتهاد
 المبياه وكرال لا يفسخ حيث يبق على السكنى لا يفسخ الا ان يفسخ الطلوع وعنه اورد
 فقيل نقل الاكثر ان في الاكثر حرج والا لانه لا يفسخ حكم العلم ولا يفسخ بغير
 ما تقوم به كذا في شيئا ضرورية كالنكاح والفتنة والاداء وهو قول محمد
 الا حرج في الدار للناس قال في شرح المحقق وعنه الفتوى ثم لا يفسخ لعين الا ان
 يسكن فيه حتى لا يفسخ لا حرج في السكنى او المسجد لان لا بعد اقله العرف
 لا يفسخ هو الا لانه يقال رجل يفسخ السوق شيئا ان سكنه ببيت وكذا لا يفسخ
 هذه الحرفة ولا يفسخ هذه البقعة او الفرية بغير حرج ومنه ومنه متاعه فيها
 لانه لا يفسخ كذا عفا وانه لا يخرج وامر من حمله واخر حرج لانه فعل المأمور لانه
 ولو حمل واخرج بلا امره مكرها او رافقا لا حرج لان لم يفسخ بغيره ففعل لا حرج ولا
 امانه ولو هذه خرج حيث لوجود الفعل حقيقة ومثل ذلك لا حرج لا يفسخ
 بشرطه حيث لا حرج لوجوده فعلا ما حقيقه او امانه وانه لا يخرج من بيته الا ان
 جنازة خرج اليها ثم الحاجة اخرى لا حرج لعدم تكرار الزوج وانه لا يخرج المكة

الاول

آخر

الاقوى

خرج ربها ثم رجع حيث لوحد الخروج إليها لا انفصال عنه عزاءه ولا يثبت
 ان رجع قبل الانفصال ولا يثبت الخروج والرجوع مالم يدخلها
 كانه لا يتبادر عما هو بالوصول والذهاب اى حلف ان لا يذهب الى مكة فذهب ثم رجع حيث
 كان الخروج والايح لكونه قد اذنب ولا يثبت عيانا عن الزوال او فركا لانيان
 فلا يثبت مالم يدخلها ولو لم يثبت فلا يثبت ان لم يثبت حيث خرج من مكة حيث اخرج
 لم يثبت عدم الاتيان ح وان قبل الاتيان عدل بالخطا على طوعا على سلامة الاذنة
 وعدم المانع كما هو الموقوف ومناط التكليف لا حقيقة القصد لا لاجتماعه فلو لم يثبت
 الا ما هو فيه من اوسطه حيث ولو نوى الحقيقة صدق ويا انه لا قضاء في الغنائه
 رواه صدق قتله لا يثبت على الامام وهو الفعل عند الحق اى يخرجها الله تعالى
 الفعل في الخارج خطا لامرته الاذنة شرط الاذنة كل خروج لا له الباء لا العاقبة
 فالمرتب الخروج المطلق بالاذنة والذات باقية الصدركا يثبت شرح المنادى ولا يخرج
 الا ان اذنه كانه اذنه ولا يثبت في الخروج بعد الخروج منه لانه لا يثبت اذنه
 من الخروج منه غير صحيح ان يصير غاية مجاز الجامع ان كلاما بعد الغاية والاختيار
 محال لما قبله ولا يثبت الخروج كما قد عرفت صورة الباء وفي صورة لا يخرج الاذنة
 لو اذنه لم يثبت بالاذنة والاول متعلق بقوله فيما بعد لا يثبت من شانه
 ثم لما خرجت لا يثبت عند الخروج خلا فخرج ح لعل ان الاذنه بطل بالتميز
 ولا يثبت ان الاذنه بالتعميم بجمع الخروج فبطل التعليق فانه لا يعود
 التعليق اما ان الاذنه بطلت من حيث اتفاق اولاد دخل الخروج فقال انه خرجت انت فان
 او ضرب الجواب فقال ان خرجت بغير الاذنه بالفعال فلو لا ان مراد المخالف التبر
 عنه هذه التهمة عرفا وسمي هذا عيب فورد بوجوبها وكانوا مسمون بطل اليحي
 نوعا مطلقا وموقفا في ثنائهم هو الموقفة بمعنى ومطلقة لفظا المطلق
 فيقيد بالاذنة حال الخلق ولو ثبت فبطلت اى خرجت من الاذنه ووضعت في الخارج
 لا يثبت قال الاجلس فتدقيق فقال ان تعقدت فكذلك اى عدى لا يثبت
 بالتعدي لا ملامه انه التقدي عرفا ولو اوصى بتعدي في ذكر اليوم
 الا ان قال ان تعديت اليوم يثبت ان تعدي في ذكر اليوم لان زيارته اليوم وثبت

ادعائه ليقول بالاذنه
 او يثبت من حيث
 او يثبت من حيث

عدم اذنه لا يخرج

عدم اذنه لا يخرج فلا يثبت على التقدير وفي التركيب ذنبه فلا تركب ذنبه عليه ما دون
 عدم اذنه لا يخرج فلا يثبت على التقدير لا يثبت الاذنه اذنى المأذونه وهو اذا تكرر
 والادعائه لا يخرج مستغرق بالذنب وان كان له مستغرق بالذنب لا يثبت وان نفاه لا اولى
 لا يثبت عليه المأذونه عند الامام وعند غيره لا يثبت مطلقا ولا كان مستغرقا ولا
 ان نفاه اى المأذونه وعند محمد لا يثبت مطلقا سواء كان مستغرقا او لا ولا اولى له
 للامام ان الذنب مضاف الى العذر فلا يثبت اى المأذونه حقيقة ولا يثبت النية على العذر
 وذنبه المذهب مطلقا فلا يثبت النية في المأذونه ولا يثبت النية في المأذونه ولا يثبت
 مولاة وذنبه المذهب مطلقا فلا يثبت النية مطلقا ولا يثبت النية في المأذونه ولا يثبت
 وذنبه لا يثبت الحقيقة لا يحتاج الى النية **الحديث** في النية والنية والنية والنية
 من حلف الا لا يخرج من هذه الخلقة ونفاه الا لا يخرج عن هذا النية لا يثبت
 البكرات والى فعل شيئا لان الحقيقة وهي ان نفس الشخص مخلوق وذنبها غير
 المخلوق لانه يضاف الى الخلقة لا يثبت على شئها وخلقها وذنبها المخلوق لان
 كلامها على نية يضاف الى الخلقة ولا يفرق بين المخلوق وغيره كانه المأذونه او حلفه
 لا يثبت من هذه النية فهو محمول على المأذونه وليس والى الا لا يثبت المأذونه
 المخلوق وليس والى ليس من المأذونه ولا يثبت من هذا النية وليس والى لا يثبت
 لان نية البسرة قد زالت وكذا لا يثبت وقوله لا يثبت من هذا الربا واليه فكل من علم
 في الاول او شير اناء التلاوة الشبهة لا يخرج ماله من صراط كذا الخروج الى المأذونه
 زوال الصفة بخلاف ذلك من هذا الصفة فكل ما شانه او يثبت ان لا يثبت من المأذونه
 وله ليست بذاتية للمعصية هناك البسرة والشبهة لا يثبت لك من غير الشرع
 فثبت محض او لا يثبت من هذا النية فكل ما كرهت ان لا يثبت من المأذونه
 ولا معاذرة هذه الصفة ولا يثبت من غير النية فلا يثبت فكل ما كرهت ان لا يثبت
 لان الصفة غير النية وقد بطلت ولو لم يكن مذهبنا اى بعض بسرة وبعض غير
 ان كان لا يثبت من غير النية لم يثبت من غير النية فكل ما كرهت ان لا يثبت من المأذونه
 عليه مذهبنا لا يثبت اتفاقا ما عتبه فكل ما كرهت ان لا يثبت من المأذونه
 واما علمنا فلا نكلم للباب فيسمى حيث عند الامام وكذا حيث لو لم يكن اى النية

واللهم

فكل من علم
 فكل من علم
 فكل من علم

كأنه لا يثبت

بعد حلقه لا يكون رطباً مذنباً قالاً ان الشئ والاراء لا تحت فيها اية صورة وقبح
الدين على البرية او الرطوبة والاكل على المذهب الغالب فيه لمخلق علم ان مخلوق
علم موجود وانما هو العرف لا يستحق المذهب بشر ولا رطباً فالحكم للغالب كذا في القول
واما في حلقه الزيادة وشخص الحيوان ان يجمع الامام لا يجمع في المذهب ولو اكلوا في المذهب
المذهب بعد حلقه لا يكون رطباً ولا بشر تحت اتفاق الوجود لمخلوق علم ولا
يشترى رطباً ولا بشرى كذا في القول في الكفر بمنزلة العقود من الغيب فيها رطباً لا تحت
لان الخلق تابع للغالب فالحكم للبر لا بشرى بشر مذنباً كالبشرى يعقلو
حلقه ان لا يشترى رطباً ولا بشرى بشرى ذنبه رطباً لا تحت لفظة البشرى كذا في
بشرائه رطباً مذنباً بعد حلقه ان لا يشترى كذا ولا خلافة الشرا كذا واكل
لان الشرا يصارف الجميع ويستنبه اليه القليل بخلاف الاكل والشرا فان قلت
لو حلقه لا يشترى البشرى بشرى لينا ص في اثناء لا تحت اتفاقا قلت لعدم غير
المخلوق عليه الشرا كغيره الا ان الغيب ولا ياكل في الجيب فالحكم على كذا في
لا تحت خلافاً لا يشترى بشرى بل قوله كذا في شرا هو طرا وهو المذهب
وانما هو المذهب من الدم ولا دم للمساكين الا كذا عشر الما وكذا طرا ولا كذا
وكذا تغير لونه ما خرج منه عند القائه الى الشمس واليه تنقاد الشمس فيضئ الشاة
ويشترى عند انذاره ان الاعمال مبنية على العرف ولا يطلق الماعلم وكذا في
اللقول ان المطلق يصرف الى العام ولذا انهم يعرفون المصنعة وكذا الشرا في
لوقال لا يشترى الما البشرى بشرى والسمك كذا في حلقه لا تحت لعدم الاطلاق والعرف
وكذا البية ولو اكلوا بشرى فالحكم انك او شرا تحت لاطلاق الماعلم حقيقة وكذا
وعرفا وانما كذا في رطباً لا يشترى البية لانه المذهب وهو مجموع قاله في
المذهب تغلقه العقاب لا تحت لانه لا يشترى الما المذهب وعلمه العقول
وكذا في الدرر تغلقه الما وكذا تحت لوان كذا في العقول لا يشترى الما
وبسبب ذلك كذا في المختار ان لا تحت بها ان كذا وكذا في العرف لا يشترى
لا يطلق علمه ولا يشترى كذا في عرفا ومنه الاعمال على العرف لا يشترى حلقه
ان لا يشترى ذنبه كذا في لا تحت مع قوله كذا في الشرا لولا ان عند الله الذين

ادوم حلقه

كروا

كروا ومن حلقه الا لا تحت بشرى تحت العلق لا تحت مع قوله كذا في الشرا
لعل العقول كما لو اكلوا البية بعد حلقه ان لا ياكل كذا لا تحت وعرفا ولا يشترى
بشرى كذا في لا تحت في المذهب كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
عقود كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
المشترى من قوله ان لا يشترى من الدم كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
هذا ان الحكم بالبرية والاشترى كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
ان لا ياكل كذا في لا تحت اتفاقا اثناء الا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
لعل في الما كذا في لا تحت في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
حلقه تحت لانه لا يشترى كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
فكلمه بلا مقتضى وليست بجلا كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
مجازرة الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
فكر في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
والمجازر كذا في الحقيقة اذ انهم يعرفون الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
عليها ولا تحت بشرى كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
اللاق تحت كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
مجازرة كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
المذهب كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
لا يقاربه خبر الا كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
والشرا كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
من الطعام كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
المذهب كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
والشرا كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
واما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما
اتفاقا وكذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما كذا في الما

المذهب

بشرى كذا في الما

كلامه

كروا

ع
فكلمه

ان كان لا بد لان حقيقة كلامه وقال ابو بكر لا يصدق قضاءه لان خلافه المعقوف ولو قال
حر كلبه ان كان فليكن منها ولا يجنب منها ولا ينجس من رثا حقيقته فيسلم يستعمل
في مطلق الوقت بحسب ما كان في اليوم وانه كلفه الا ان يقدم زيدا وحده يقدم زيدوا لا
ان يادبه زيد او غير ذلك من ذلك فلو كان ذلك لكان في اليوم ولو كان
بعد لا يجنب لانه في اليوم وانه قد سقط الخلف فلا يجنب ان كان خلاف ذلك
ام انه في اليوم باقية قبل الغايه ولا يشترط اكله الغايه ولها ان قصورا لغايه شره
فلم ينق الغايه ولو لا اكل طعام فله ان لا يدخل دانه او لا يسقط او لا يركب دانه
او لا يملك عمله ان يحسب كلامه الصغار والد ارضه النوب والمدايه والهدى والهدى
وقولنا ان كل او دخل او لم يدخل او لم ينجس لان سبب الجنب يحتمل كل من الشقاق
والمنافاهيه او من كبرها فلا يجنب بانكر خلافا لغيره العبد والذوق ويزجر فها ان
الاضافه للتقريب والبيان ابلغ فليكن الاضافه والتكريب من طرف الاعظم وانما
ان هذه الاشياء لا يعاد بنفسها وكذا القول ان كل ما ينجس فليس في المعقوف وفي
الحجوه ان الحايه لم بعد الجنب لا يجنب اتفاقا لانها ليست عيبه بل خلق علم وقد اجترحت
المعصيه بالثبات وان لم يعقبه هذه الاشياء بل اطلق لا يجنب بعد الزوال لان الاضافه
في الحقيقة غير المعصيه وقد زالت وجبت بالتحديد لقيام الاضافه المعصيه في غير المعصيه
ولا يملك امره ان يامره ان يداو صلايه يجنب في المعصيه بعد الابايه او بعد تطبيق زيد
امراته وانما قد ادى بعد مرقه حديد عقد ثابته من ان المعصيه الجنب هو انشائه
دون الاضافه فلا يسقط الاضافه في غير المعصيه ولا يجنب لسقوط الاضافه
المعصيه في غير المعصيه الا في روايه اخرى وهي روايه الزايدات وجزم ما مر غيره من
ان المنافي اذا كان محلا للخطيئه سبب الجنب لا يعتبر الاضافه في روايه الجامع النضر
عنه لا يجنب وجبت بالتحديد لما مر بعد المعصيه من التبريم والصداقه ولو لا كان ما
هذا التماسه باقية فها جرت لانه انطلقا مما لا يعاد في قلب الاضافه لتقريب
فانه كاشف الى دانه لا كلفه حينا او زمانا او الجنب او زمانه ولا يشترط ان يكون
سببا ان كان فيها حشوه وان بعد هالاجنب لان الجنب قد يطلق على الساعة قال الله تعالى
فجاءه ان الجنب من نفسه وجب تصوله وقد يطلق على الجنب من قال له تعالى بل انا

الان

على الاطلاق حجه من الله انما يعقوبه بغير الله وقد يطلق على حجه من الله انما يعقوبه
تقريب الجنب الاحب ان كل سببه في في الاوسط فاجل على الاوسط انما يعقوبه
بغير الله لا يملك حينا ونحوها ما يعقوبه في ما يعقوبه في الله التي معصيه في محلات الكلام
وان قال الله ان لا بد فيكون في كل العرفا فله ان يكون في كل وقت فلو كان
حسب سببه في كل الا درج سبب الله عز وجل فقال لا درج في كل وقت فلو كان
لا يملك في كل وقت ان التوفيق عند عدله المرجح من الكمال وعندنا هو ان سببها انما يعقوبه
عائنه بغير الله لم يشهد الا في ما نوى ولو قال انما او شربوا او شرب في كل وقت انما
الاجنب او سببه ليقينها وان عرقى ان قال انما او الشرب او السبب في كل وقت انما او
ايام الشرب او سببه وقالا على حجه في الايام او سببه الشرب في كل وقت انما او
للعمل والمعبود الايام هو المعبود في الشرب والسنه في السنه لم يعقوبه في
عز الحلف ولم ان الايام للعمل الا ان العشر معقوبه في جميع المعقوف لانها لا يذكر فقط
الحج فانه يقال ثلثه ايام العشر في يقال احد عشر يوما في الجنب على الكمال لا يشرب
الحج يوم الحايه فلا يجنب سببه من لا يجنب كل شرب وعلم انما كان في كل الايام لا يعقوبه
بعد مرقه ومن استعمله الواق للعلم كل فاسق اختصر بحاله ولا فيه فلم يلزم الا العلم بعد ذلك
لا له ولا خلفه ولو قال لا سببه ما اكتسبه من غير الله فهو في كل وقت فلو كان
فانكسبه فهو حاشا ان هو لم يتركه او فراه مكنه عنه الاعظم وقال لا يلزم الا باغزبه من كل
تسبها ومن حلف ان لا يسببه لغيره ليس عقد لوان غير مصرح لا يجنب عند الاعظم وقال
يجنب ويحسب بغير الله انما هو في الجنب العيب في الطلاق والعق قال ابو بكر
فان كان لا يملك حشوه باليت وكذا ان علق الامه له في الحوض فهو له حقيقه
ويسببه في العرق بغير الله في الشرح في سببه في العده والدم بعده نفس ولا حقيقه
ام الدله قال لا يملك ان ولدته وكذا ان عرقه فلو كان حشوه في عرقه في خلافا لانا
ان الشوط قد حقه في البيت فيخل الجنب ولا يلزم الجنب لعدم حله في الايام انما هو الولد في حشوه
الجواب بوجه الروايه بقرينه الموت بخلاف جواز الطلاق وحسنه الايام في اول حشوه
من كل عبد اعققت لان الاول اسم ابق قد ولو كان حشوه في عرقه في خلافا لانا
لان الاوليه اوله لا اوله الاخر لا اوله ولو زاد حله بان قال اوله عبد الله

كلاما كثره

حاشا

عق الآخر لو قال آخر عني ملكه فان بعد ملكه عبد واحد لا يقق لانه الاخر قد لا حقه ولا
ساقه لانه بعد لاحقا لونه بعد ملكه عبدان متفرقين عق الآخر من ملكه من
ملك وعملها عند موهمة الثلث لهما الاخرية انما يقق بالموت لا بكونه شرعا
الاخر وله ان الموت مظهر لا يثبت بالآخرية ثابتة موهمة وقت الشراء وعملها هذا اخر اية فيها
في طاق ثلثه تزوج واحدة وقت لا ينطلق لعدم اتصالها بالآخرية وبعد تزوج
الآخرى طلقت الاخرى منذ تزوجها وعملها عند موهمة فلا ترتب خلافا لهما لهما انما
ينطلق بهذا الموت فترد ولم انما ينطلق حين تزوجها مستنداً للاثرة وعملها عبد
بشرية تكذا يقدم ولدى مثلا وهو فيشوق ثلثة متفرقة عق الاول لانه
البشارة انما يقق بالاول لانها لم ظهر بغير بشرية الوجه من الفرج وهو جاف لانه
والشرع معا عق الآخر اكرم فيها ولو قال منه اخر يقدم ولدى مثلا فليخبر
فاخبره متفرقين او يجتمع عقوا الوجهين لعدم بشرية السابق فيه
ولو نوى كفارة بمعه الكفارة بشرية سابقة لکفارة خلافا لفرع الشافعي انما
ان الشرع لا يثبت الملك والاعتاق انما يثبت فيها تنافق ولنا ان شراد القرين عقاق
به ظاهرا المشهور لا يقطع بشرية ايم لیسول لها النكاح بعنه اذا قال لها
بشرية كانت حره كفارة ثم بشرية تنفق ولا تنفق كفارة لانه حرية مسقطه
بالانكاح ولا يضاف الى العيب ولو قال لقيت ان بشرية كانت حره كفارة تنفق
لعدم الاحتاق بالشراد على حلقه بقبوله ان قال ان بشرية كانت حره كفارة بشرية
به الكفارة لا تنفق لانه الشرط قرانه النية المسبب العقوق وهو العيب انما انما
ان بشرية كانت حره كفارة تنفق لا تنفق لوجود الشرط وان بشرية كانت
الشرع موهمة ملكه وقت الخلق عقاق لانه العيب صار فيها وان بشرية كانت ملكها
بعده ان بعد الخلق لا يقق خلافا لفرع ان الشرع يستلزم الملك فكان ذكره
للملك ولان لا انكاحا لا يثبت لولا ان الملك يبيع من كذا ضرورة وانما كانت اولاده
عنه الشرع وشوط فيقدر بغيرها فلا يتجاوز من حقه الشرع الى حريتها وهو لم يملك
في حقه عقوقه ومبروءه وامهات اولاده لا كما تنو لانه انما يبيع من كذا ضرورة
الاولاد ان انما نكاحهم انما كان يبيع عن عقوقه وهذه طلاق او هذه طلقت الا

ولا خلاف

وصيه

وصيه الا ولية لانه او لاحدا لا يبيع فلهن الميا والعتاق اياه قائم حار وهذا
وهذا عق الآخر بلا يبيع ولزم البشارة والولية وكذا لا يراى ان قال تعالى والولية
او يهدى وهذا وللخالق والاحاد الا ولية ولزم البشارة **باب العيب في البيع**
والعيب هو العيب والعيوب وغيره كركبها لدرهم تحت المباشرة ووجه التوكيل في البيع هو
والاحارة والاحتياج والصلح زمان والعيب خصوصه وعيب الولد هو من حلقه لانه
يفعل احد هذه الاشياء فويل به لم بحيث لانه غير عاقل حقيقة ولا حكا الرجوع حقوق العقوبة
له التوكيل لاني التوكيل له فعلها بالتوكيل بحيث ولو نوى حلقه لانه لم يبيع به بحيث
بالتوكيل او كان الخالف جهة لا يبيع بالتوكيل بحيث بلا يبيع به فعله بغيره بغيره
حاله وبحيث لهما اي المباشرة والتوكيل النكاح والطلاق والخلع والعقوق والامانة
والصلح عقوقه ومعه والهيبة والصدق والعرض والخمس اخر لانه التوكيل في حقه
العقد راجعة الى الامر والى نوى بها المباشرة بنفسه فتم ضرورة اعادة فلا يثبت بالتوكيل
بينه وبينه الله لا قضاء او بحيث فيه لانه الظاهر الاطاعة دولة القيد وكذا اذ لم يجد
اي بحيث فيه بغيره المباشرة والتوكيل والفرق بينه وبينه قرب الولد ان قاله قرب الولد
عائدا الى الولد وهو التاديب ولا يحصل اليه جليسه العود ان بخلافه من العبد لانه
فالنوة من جرحه الاستماع والاحتساب الاقدام فيحصل بالبيع وكذا الدخول والبيع والاحتساب
والاداء والاحتساب والاعانة والاحتساب وقضا الدين وقضه والكسب والجارح
من حلقه لانه يفعل هذه الاشياء فويل بها بحيث لانه التوكيل فيها بشرية النكاح لانه لو نوى
لخالق بها المباشرة بنفسه فتم ضرورة اعادة فلا يثبت بالتوكيل
المعطاة امر حقه يعرف باسمه فاذا نوى الفعل بنفسه في الحقيقة فيصدق بان نوى وقضا
بخلافه النكاح وما عطف عليه لانه لا يملكه بل بالفظ وهو يبيع التوكيل في النية عقوقه
يصدر الاداء منه وعملها لانه لا يبيع بغيره فويل بها بحيث لانه الاجازة
في الانشاء كالاداء لانه ابتداء اجازة بالفعل بغيره في كلات او اعطاء المبروء
السكران لا يثبت واختار لانه العقوق بغيره لا يملكه فويل بها بحيث لانه الاجازة
عما العقوق وعملها لا يثبت في الوجهين لانه الاجازة ليست بانشاء العقد حقيقة
كذا الاختيار ولا يبيع بغيره بغيره اذ اتمه بحيث بالتوكيل والاجازة يبيع من حلقه لانه

ولا خلاف
انما يبيع من كذا ضرورة
الطلاق والعتاق
الفرق بينه وبينه
الاجازة
وخصم
وصيه
المجاز

قبض المسحقة

دلالة حق الله ورسوله

فانما سقط العصا من يده فبسطها فالحق اوله ولو كان له اب لم يصر له ولم يظلم لعدم المانع
في جوارحه والمملك لا ينفذ الاب ولا الابن بفنائه امة اوله والابناء كانت حرة
ميتة لا يدين ابنا ينفذ نفسه ويسقط الحق لمعونة المظفر فلا يدينه اذ قد وقع بصلاحه
فانما يسقط له بطلان الورثة خلافا لما في ادعاءه حق خاله العبد وبودعي العاروق
الشيخ وهو اخو ابي القاسم بن العبد والشيخ بن العبد محتاج في فعله لم ونانا له الجبه
بطلانه اذ ارجع احوال الشيخ على لانه يتوقف على عيب بخلاف العكس لعدم توبه العبد
فانما يسقط له حق لاثباته بخلاف الذي يباحث بطلان الاول لانه ليس له لاثباته
لغيره نعم فاما العرق فانه الحق لا حكم للورثة وانما يباحث بطلانه فاما لا يبطل
الرجوع الا اذا رجع لوارث القدر فرجع بخلافه الرجوع البطلان حق المظفر لا يغير
لا يغير العفو ولا يغير الاعتياف اذ اخذ العفو عن امر المظفر خلافا لما في ادعاءه ان
العفو لا يغير حاله على نفسه وفيه ادعاء الشيخ وهو عيبنا لا يغيره وقال انما في
الحق المظفر لا يغيره حاله على نفسه وانما بالهوية بين عموه وبه فليس حقيقة كلامه
انما هو الظاهر من ادعاءه انما يغيره حاله على نفسه وفيه ادعاء الشيخ وهو عيبنا لا يغيره وقال انما في
الحق المظفر لا يغيره حاله على نفسه وانما بالهوية بين عموه وبه فليس حقيقة كلامه

قال هذا هو
 ولعل كان
 ما الرماح
 به الـ
 محمد لا تـ
 ارا

اراد القعود

[illegible]

ع
الغمام

الحقة

157

152

عمر و فاء

مفتی

تبریز

ملک

الحقة

الفحة

شرطه ووجوده عند الاحتجاج لها تقدم لأن المعتبر في الحكم هو الحكم بعد القضاء
 إذا ملك السارق المروق بالهبة أو الشراء وقال الشافعي ورفضه وهو راجع عن
 الثاني لهم أن السرق قد تمت وعارضة الملك لا يبرأ منه القضاء ولو قدر الاحتجاج
 بالاحتجاج في غير قيام الموقوف عند الاحتجاج أو ادعى السارق أنه أي المروق
 ملكه وأنه لم يثبت لغيره الشبهة خلافا لما لا يقع فيه لم يثبت له الملك السارق
 بقدره دعوى الحق فيستدرك القطع ولنا تحقق الشبهة بمجرّد الدعوى ولنا
 في الاحتجاج سارق غريب وكذلك يقطع له ادعاءه لأن ملكه أحد السارقين
 أي ما ادعى فهو أروما الشريك فلا شركة ولو سرقا وعاجب أحدهما شهدا على سرقتهما
 قطع الآخر الحائز عند الامام قوله الآخر وهو قوله في قوله الأول لكان دعوى
 الغائب الملكية ووجه الآخر أنه الغيبة تمنع ثبوت السرق على الغائب فيقتضي
 العدم والعدم لا يورث شبهة ولو أقر العبد المأذون بسرقته قطع وركبت السرق
 الحائز المروق لم يرد أقرانه بأنه به صحيح فيحق حق القطع وكذا للعبد المأذون
 وأنه لكونه المروق لأن أقرانه يحلفون بحق القطع صحيح فيحقه وأما ما أوردوه
 وعند الصبيح يقطع ولا يرد بالمال للمروق لأنه أقر أنه القطع أقره عانف
 فيؤخذ وأما ما أوردوا من أن السارق لا يقطع بعد العقد وعندنا لا يقطع
 ولا يرد خلافا لما أوردوه من أن السارق لا يقطع بعد العقد وعندنا لا يقطع
 إلا بعد أقرانه فلا يقطع التابع ومنه قطع بسرقته والعصبة قائم إذا ما أقيم
 ملكه وأنه لم يرد في الغيبة قائم فلا ضمان عليه وإن لم يملكها لم يرد في الغيبة
 السارق بقدر ما قطعت عليه وفي رواية عن الإمام يضمن في المقتل لأنه يقطع
 للسرقه والفيضان لتدري بعدها ولا يضمن في المقتل اتفاقا يثبت خلافا للشافعي
 أنه محل الخطية اليد وسحقه ولو لم يضمن في المقتل يضمن في السرقة ولو لم يضمن
 وسحق المروق بسببه ادعاء مال الغير فيوجب أحدهما لا يضمن الآخر ولنا
 أنه العصبة انشقت في اليد قبل السرقه فوقع في ضمانه حتى حقق الحق في السرقة
 الموقوفه لغيره ولو لم يضمن في السرقة ولو لم يضمن في السرقة ولو لم يضمن
 الأصول في الرد الموقوف عليه للدخول وإن سرق سرقا يقطع بملكها أو بعضها

لا يضمن

خلاصه الامام
 في القتل والمقتل
 الامام في السرقة
 خلاصه الامام

لا يضمن فيها وقال الصبيح يقطع بمجرّد دعوى المروق من واحد لهما
 أن الموقوف شرط للظهور فإذا وقعت لواحدة وقطعت لغيره العصبة وحققا
 وثبت الباقي بمصونه فيضمنه ولنا أن الواجب بالملك يقطع وأحقوق القتل لا
 يبنى الحدود إلا بحد واحد نفع الواحد يضمن المروق في السرقة ولو لم يضمن في السرقة
 قطع وعرضه عدم القطع له إلا بالاشك فيه فيصير بالملكية لا يضمنه
 ولنا أنه القطع بالسرقه والفيضان بالشرق فلا يضمن الاجتماع هذا إذا كان بعد
 الشق بيلغي الشك وبالألا يضمن اتفاقا وإذا كان الشق فاحت أو لا يقطع
 اتفاقا ويضمن قيمة المقتول وإذا اختار أن لا يقطع الشك وإن يضمن اتفاقا
 والألا يقطع اتفاقا لا يقطع أنه سرقه فذبحها ثم أخربها لأن عام السرقه
 على الامام لا يقطع فيه كما تقدم ولو سرق المروق درهم أو دينار فقطع ورده فاعده
 الامام وعندنا لا يرد ما لا يضمن مقتوده عندها فيملكها ولم يضمن مقتوده ولو سرق
 ثوبان صبيح محر لا يضمن ولا يضمن أبعد القطع وعندنا لا يضمن ولا يضمن
 ما لزمه المصيبة من القيمة لم أن الثوب امرأه المصيبة تابع فأنه مالها وفيما قاله
 لعدم الانتكاح ولما لم يضمن قائم صورة ومعه حق ما لا يضمن غير قائم مع
 لأن المصيبة زالت العصبة فمحق حق السارق وأنه يضمن لم يرد أحدنا المالك ولا يضمن
 شيئا عند الامام وحكامه إذا سرقوا حكمهم في السرقة إذا أخذ الثوب عند الرافق
 خذوا فلا يضمن له أنه لا يضمن صف قائم صورة ومعه والربا أن الثوب الموقوف
 كما عند الامام لكنه يحجبنا عند الامام لأن السارق يضمن ما سرقه وهو ثوب السرقة
 عندنا **فصل في** قطع الطريق ويسمى سرقه الكبرى إذا أخذ في الطريق
 الكبرى ما يكون سرقه ولو جرد الخفية من الخافط هو السلطان أو زبنة المقتل أو ما
 ولا يضمن في السرقة ولو سرقه ولو سرقه ولو سرقه ولو سرقه ولو سرقه
 لا يضمن بعد الجري أحكام مقتل الطريق عليهم وإن كانوا قبيحة فالأدنى
 وعلم القوي لم يضمن إلا في السرقة ولو سرقه المقتل لئلا يردوا أن يكون
 كبرى ولكن غزبه أكبر ولا يضمن عليهم المقتل وقد قطع الطريق من سلم
 أو دمه على مسلم أو دمه لا يضمن مستصفا فخذوا خذهم غيرهم قبله أو قبل اختلاف

القطع

المتفق

الامام

سرقته

عنده

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

عنه

[illegible]

۱۲ رسالہ

[illegible]

الحكماء من قبله فانه لا يقتلوه

ان كانت لاحتمال اعتراء الشبهة فان لم يحل حرس ثلثة ايام والاقتل وقيل
لا يحل مطلقا فان تاب فيها والاقتل ووثبت الشك في كونه سورا لسلام
او عا انما يقتل وقيل من العرين وكذا لا يلزم على القاتل قتله فليقتلوه
من بدل دينه واقتلوا وشاركا مرتد وقيل لا يقبل ثوبته وكذا الشارحة للوثة
لثوبه ان اقتلوا الشارحة والساحة ويزول ملكه عما ماله وموقعه وافاه علم عادلي
ملكه وان مات او قتل او لحق بالدار الحرب وحكم به او بالحق وهو بمنزلة الموت عتق
مدينه واما الهات اولاده وحلت دينه الموصلة وكس السلام لوارثه المسلم.
ودنه في عقد الشافعي في مطلق لان مات كافرا قلنا ان مات مسلما لانه المدة يموت
حكما ولا يقضي دينه لسلام من كس السلام ودينه ودينه من كسها ومن مال النسب
في حال الردة هؤلاء رواية عن الامام وعنه ان يدار كس السلام وان لم يدينه من
كس الردة وعنه بالدم من كس الردة وان لم يدينه من كس السلام وجه الاول ان الحق
بالسبب يقتل وحصول كس الكسيرة باعتبار اليد وجوب الدس فيقتضيه
دينه من اكل الكسيرة لئلا يهلك الفريه بالقتل وجه الثاني ان كس السلام ملكه
والدس مقدم على الوارث وكس الردة في ولا يقضي منه الا عند الضرورة وجه الثالث
ان كس السلام حق الولاية وكس الردة خالفه فحقه فيقتضيه دينه ولا يقضي ماله وحق
الولاية لا عند الضرورة كذا الهادي ويوقد به وشرافه واجارته وهدية
وعتق والديس وكاتبه ووليه فان لم يحل تحت وان مات او قتل او حكم القاتل على
نه الحرب اذن الحكم بالقتل وقيل لا يقتل ولا يحل الحكم كالتب بطلت وكذا لا يلزم ملكه عما لم
يشذبه فانه في كس الردة الثاني ينفذ ما ينفذ من الصلح حتى يعتق شرعا من
كل اهل الالة انظر عوده الى الاسلام بازال الشبهة وليس بالشر في الهلاك
وعند الزنا ينفذ ما ينفذ من الصلح حتى يعتق الثلث لانه الغالب ان لا يترك النقل
اليه لانه لا ينفذ ما ينفذ من الصلح حتى يعتق الثلث لانه الغالب ان لا يترك النقل
وهو موجود والا انتقل الى الولاية وله ان امره ان يترك مقتضوه اذ يناسب
بطلان تقديم الالة الى الاسلام من قومه في التوقف ويقضي دينه مطلقا سواء
اكتسب الاسلام اذ الولاية من كس السلام او كس السلام وكس الردة وكلاهما

وقالا

لوارثه

حاله

لوارثه المسلم لانه ان ملكه لم يزل بالعلم ولا يجوز تقديمه فيه ولا ان تقدره موقوفه
فيمنه فاما اعتكركونه وارتا عند الحاجة لانه لم يزل بالعلم لقطعة الاحكام والبر
اعتد الحكم بغيره لانه لم يزل بالعلم فلو كان لا يزل بالعلم لقطعة الاحكام والبر
واما المفاوضه وولائه لاداه الصغار فيقتضيه اتفاقا كاستان اما الولايه
فقالا يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا واما المفاوضه لانها لا يقتضي المساقه
ولا سببا في سبب المسلم والمرد لكس يدينه تقديمه للمسلم من كس السلام
عند الضرورة وكسهم لم يفيض على محمد كما تقدم فافاضه اتفاقا لستلاده وطلاقه
وقبول الهبة وتسليمه الشفعة وجهه على عله لما ذونه لانه لا يملك سببا في سبب
لا يقتضي رد الغام الولايه اما المقتلاد فكل اولاد جارية فادى سبب لانه ثبت
باده ملكه كما في المقتلاد الاب واما الطلاق فكل اولاد معاه الزوج فطلق
وبطلت كس ودينه لا يلزم باعتداله على الممل ولا مله للمرد وكذا الشهادة
والا يرد ويقتضيه مفاوضته او الشك في المفاوضه سببا في موضوعها وعده
التوقف قد ثبت وكس الالة امراته المسلمه ان مات او قتل في العدة وان عاده
مسما به لملكه لحاقه اخذ ما وجد باقية بدو له لانه الولد خلف عنه فانه
الاصول بطل الخلف ولا يضمن ما يملكه لانه لا يملك بقطعه الفاضه ولا ان ابقا
ولا يفيض حق مدينه وام ذوله لانه الحق بالنقصان ولا يفيض الفسخ ولا
عاده قبله او قبل الحكم فكانه لم يرد لعدم التقدير والمرأة المنيعة لا يقتل خلافا
لشافعي لاطلاق قوله من بدل دينه واقتلوه ولما عده ليعمل لا يقتل المرتبة وان
القتل لاحتمال كونه اهل اعراب باحتسب كسهم وقيل يكره ان يقتل المرتبة وان
المرتبة يحرم مولاها لانه انفق لها لانه لا يقتل ما قلنا ان الخوف فانه يكره
عن البصر من قتل مرتبة قلنا في انما ساحت شاعة وكان له ان يقتلها فانه يكره
على قتله وجهه ويقتضيه جميع نضره واما العاد في كس السلام فانه في
ادامته لانه ملكها باق عليها واما رد وجهه ان ردته من يرضى كسها لوارثه المسلم
ان اردته صحته لعدم كونها فارة وقاتلها بغيره فقتل ولا يملك البت بعضه
وسائر احوالها كالتب فانه ولدت امه فادعاه امره ثبت سبب تقديمه لغيره

وجد

صحة

استلوه ولود كنه لهاد انظم ولذا ذكرته ثم وثبت موثقتها اى امومية الامة
والحرية اى المنة مطلقا ولولا ذلك من مفصول منذ اردت ان اسلم
بقال الامة ان كانت مسلمة وكذا يثبت الولاء بالامة كانت الامة غير لينة الا ان
لاكثر من مفصول منذ اردت لا يثبت لانه يثبت لاسبه لانه انما يثبت لاسبه بالامة
لعدم الجبر والولاء يثبت غير الانبياء وليس مردا كايه والمرد لا يثبت احدا واماط
الولاء فلا يثبت انفسه ثقبنا ان العلق عند سلامة ابيه فيصير لما يتعالج الام
والسلام يثبت مردا والحق في الرد على ابيه فلو ادرك لكان في حاله فيجبر
في الرد فانه لحق ثم يجبه فذهب به فظهر عليه فبوا ذلك في الرد لوارثه قبل الرد
لان انتقال الوارثه بقضاء القاضي فيحق فالورثة كما لا يكره القديم والحق ففقد
بعده لانه يثبت في حقه الامة فيجاء المرد بها فيلزم الكتابة والولاء اى الالاب لان
الاسم كليل ومما قبله مرتبة خطا فثبت على رده والحق فدينه اى دية من قتل
المرد في كسبه اى المزدوق والآن في كسبه مطلقا لانه العواق لا تفعل المرد لا في مقام
الشقة فليزم به مال فعنده مال ما اكتسبه لسلام وعنده مال من مال ومنه فثبت
بذو عدا في الرد والقياد بالمال وثبت من الحق ثم جاء مسأله من منصف دينه
لورثته مال القاطع اما الاول فلاه اسرية حلت محلا غير معصوم فالحديث
بخلافه فاذا اخذت يد المرد ثم سلمت من ذلك فلم يرد اما الثانية فلاه
صايرتا بالحق والموت يقطع السرية وان سلم بذو لحاق مات من غير مقام
الدين وعند جبر نفيها لانه الرد الالاب اسرية ولها اى الحنانية وردت
على معصوم وتثبت في حقه تمام الحزاء مكاتبه اى رد الحق فاجتدع مال وقيل اصل
الكتابة لولاها والابق لورثته بلا ظاهر على اصلها لانه اسرية ملكه مردا كتابة
واما عنه فلاه الحنانية بما على التساوي بالكتابة وهي لا تتوقف بالرد وكذا
اكتسابه روحا اى رد الحق فلو لم يرد المراهقة ثم ولاد لولا فظهر عليهم فلو لم يرد
لانه الرد يثبت في حقه ولا هو جبر الولاد ولا يجمع على اللام يتعالجها
العاقب فيجمع وكذا ان ترد خلا لا يجمع ويجبر على اللام ولا يثبت ان الامة

عقوبة

عقوبة وهو ليس اهلها لانه في اللام انه موثقة بغير لاديه ثم فلا يثبت والى
وانه في شريعة ضرر حرمان الالاب وطول امره ولنا في اقراره بغير اللام بحال
صاه ووجود حقيقة الاعان منه ثابته الغرض لانه في مقابلة فعله للام في حقه
في الرد الامة من حصة فهو جبرها وللام والابق فيها انما هو جبر ولا يرد
للحقيقة
البغاة اذا خرج قوم مسلمون عنه طاعة الامام والحق
على بطلانهم لانه العود لاجل ان كسبه شققتهم وبذلهم القتال او جبرها في حقه
وبذلهم قول الامام خوار خذاه وقيل لا يسلطه امام يسلطه بالقتال هذا قول القدر
كذلك الهداية وقال الشافعي لا يجوز قتالهم حتى يسلطوا به لانه قبل اسلم لا يجوز الا في حق
القتال عنفسه ولنا ان الحكم يدارع دليله وهو الاجتماع وهو المجرى لاقوالهم
فان كان لهم منتهى اخرجهم عما جرحهم اى يقتل يقال اجازت على الوجه انما اسرعت
قتلوا بقتلهم موثقتهم اى من وثقتهم فلا يترك كرايتهم والاداء له لم يثبت
فلا يلا يبقوا ولا يثبت ولا يثبت في دينهم ولا يثبت ما لهم لغيره صار يوم جبر ولا
ليس ولا يثبت ليس ولا يخذ مال وهو القدر في هذا الباب ولا نكسبه مسلمة معصوم
لا يجوز اسلمهم حتى يتوبوا فيرد عليهم مواليهم وجاز استعمال اسلحتهم في حقتهم
عند الحاجة خلا فالتفتي لانه ما اسلم فلا يجوز بل ارضاه ولنا ان رعلنا ربح قسم
السلح الا بصرة والالام انه يفعل ذلك عند الحاجة في الباغي اذا كان
قتل باغي مشكوك عسكره فظهر عليهم لا يجوز في الامة ولا يثبت عند الحاجة في الباغي اذا كان
مكانه والطرب وان غلبوا على ما يقتل بعض اهل ارضه عداقتهم اذ انما جبر المهر
بما اذا لم يجروا احكامهم اما بعد الاخراج فلا يقتل لعدم ولاية العاد وان قتل
عاد لم يورثه الباغي بانه لانه قتل عاقق ولما انعكس اى قتل الباغي بموته العادل
لا يورثه الباغي لانه قتل على الباطل الا ان ادعى الباغي ان كان حاكم على غيره بالحق
قتل عاقق ربحه وعندنا يكون لارثة مطلقا وهو قول الشافعي لانه قتل معصوما يكون
انفاذا لدينه دفع الضمان ولما ان تأويله وان كان ذلك لكونه متعلقا بالدين
عند الغنائم اى انما يترك دفع الضمان واذ لم يجبر في القتال لم يجبر في اللام والارثة
مسوق بالقرينة وكذا في حقه السلاح حتى علم انه من اهل القبيلة لغيره فقتلوا ولا ينفوا

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

والا في حقه الشافعي

على الاثر والعدوان والدم يعلم فلا يكره البيع ولا يكره بيع ما اعد للسلام كالحدود
 لا يكره بيع المعازر لا يبيع المشتب **كتاب** اللقيط وهو الذي يلقط
 سموا به اذ كان يلقط التقاطا من غير ما فيه من احيائه فله حقيقه هلاكه اياه
 كادى المغاوزه وسبعت فوجت التقاط وكذا القطة او ذب التقاط على ايمان
 صاحبها ووجله خفيه ضاعها هو اى اللقيط حر له الدار والارواح الا ان
 تحت ونفقت ريت المال لانه الماخور صانع وعي رضى ولا يملك مسلم عاص
 عدا الا مال له وكذا اجانبه وارثه له وان انفق عليه **اللقيط** في موضع
 فلا يبيع عليه الا ان يافته الحاكم بشرط الرجوع باذنه يبيع لعدم الولاية او بطريق
 اللقيط اذ يبيع في بيعه عليه ولا يجوز من ملقطه لسبق يد كاه الصيد وانما
 واجد تحت نسبه منه ولو كان الملقى عدا وكس لا يبيع به الرقبة بل هو رتبعها
 للدار او قد اشيت نسبه ولا يلق ذميا بل هو مسلم تبع للدار هذا هو المكره
 واما ما يملكه من ذم له كان فيه باه وجده فيهم او مصلحهم وان ادعاه اقبال بها
 تحت ماله في ماله من ذم له وان وصف احد ما علمه فيه او جوه الدعوى
 لو اوفى له لانه الظاهر من هذه الاية وثبت حقه بل انما في التلق لا اذا اقام
 الاثر اليه فلو سلم او دمه العبد الذي يبيع اذا ادعى الى العبد والمسلم ان
 فالقول للمسلم ان يملكه افع للقط وان يملك عليه مال او عداية هو عليه
 او جوه على ماله كونه مال له او اللقط يشفق منه عليه ما يرضى لانه ما ضايع ولله
 ولا يتعاضد وهو يشفق بولاه او يلاذنه القاص ايضا لا **اللقيط** ظاهر له
 او اللقط يترامى بالدم منه من طعام ونسقه لانه من الاتفاق ولم يفسد هب
 وسلبه حره لانه كذا منافع بعض الحيوانه فزوج لا يقدم سبب الولاية
 من القرابة والسلطنة ولا يجوز بقره ماله لغيره اذ من الاتفاق والكس لا يبيعه
 التفرع على الشقة الواحدة والاراء الهامه ولذا يبيع الامم عن التفرع لعدم الاتفاق
 والملتقط لعدم الادل لا لاجل لوجوبها ولا يجوز للملتقط اجابة اى اجابة
 الملتقط الاتح وهو رواية للجامع الصغير فكل اجابة وهو رواية القدرى وروايت
 لانه لا ينكر اذ لا منافعه كالمسلم فلا يوارى كالمسلم ومن الاتفاق ان يبيع

رقم

الملتقط

الملتقط التفرع والاراء
 روى التفرع لانه لا يبيعه
 على اقل من المقتضى
 المقتضى

كتاب اللقيط او مائة في الملقط او يلقطه اخذها منه على صاحبها
 فصار اخذها منه الشرع فلا يبيعه له ضاع من غيره بعد الا اياه اخذها بل يلقطها
 صار اخذها توقيفا نصه ان ضاع بلا تعدد القول لما كان ان اخذته لانه وعده لانه
 للملتقط لانه اقر الحصة وله المقتضى وانما انما سبب التلق وهو الاثر والادى
 ما يقع له ويكفي في التلقاد قوله من سبب التلقه **الملتقط** فله حقيقه هلاكه عدا
 كادى المغاوزه وسبعت فوجت التقاط وكذا القطة او ذب التقاط على ايمان
 وقيل ان كانت عشت رولهم واكثر في حقله او كانت اقل انا انا على حسب
 ما يري فذا رايه عن الامام وقوله محمد بن الوليد من غنم يملكه مال او الشاة
 له قوله من الملقطه فله من غنم يملكه مال او الشاة يملكه مال او الشاة
 على قطة يساوي الف درهم والعشرون وما فوقها من الف درهم قطع النسبة
 دونه ودونها ففرض الميراث المتساوي لا في يعرف الميراث ففرضه النسبة
 ثم اريد التفرع فيقول بها ان شاة في حقله او غنم فيها او شاة ففرضه النسبة
 حادتها بعد اذ بعد التفرع اجابه اذ التفرع اذ شاة او غنم او شاة
 او الفرض لو طاله كذا وانما نصه لا يرجع على الاثر اما قول التفرع على اجازة
 فله من اذ حصل باذنه الشرع لم يحصل باذنه واما نصه الملقط فله من اذ حصل
 باذنه الشرع لا يزل عن حق العدا كالتلقا لانه مال الفرض الحقة واما نصه
 الفرض فله من اذ حصل باذنه الشرع لم يحصل باذنه واما نصه الملقط فله من اذ حصل
 على الفرض اذ نصه فلا يملكها من وقت الاختيار وانما نصه الملقط فله من اذ حصل
 فله من اذ حصل باذنه الشرع لم يحصل باذنه واما نصه الملقط فله من اذ حصل
 او كانت راقية لانه وجد عين ماله ولحقه الميراث لانه عدا الفرض
 التفرع فله من اذ حصل باذنه الشرع لم يحصل باذنه واما نصه الملقط فله من اذ حصل
 لقطها الا بالشرع وانما نصه اقر عدا صعدا وكذا غنم ففرضه النسبة
 من غنم ففرض الميراث المتساوي لا في يعرف الميراث ففرضه النسبة
 نزلها اقل لم يعدم الضاع غالبا وناسا احتياجا في بيعه او فاقه
 عليها لا اذ كان حاكمه وان باذنه بشرط الرجوع فله من اذ حصل باذنه الشرع لم يحصل باذنه

الملتقط

قاربت الفرض

الملتقط

الملتقط

أو لا لا تقطع أو يحبسها عن تأخذه أو ما نفقه أنه امتنع الرتبة أو يعطى النفقة
باعت البهية أو النفقة فإن هكلت بعد الاستيفاء أو قبله لا تنقطع وجوبها
أنه لا يشترط الرتبة ويخرج القاض ما من منقطع كالأداة عند ^{المستعمل} ~~المستعمل~~ ويقطع
مما هو لا منقطع كما لا يكون في الغيبة بالانقطاع أنه أصل انقطاع فانه يجب
نظره إذا أقام البينة لها فتنقطع لاحتمال كونه خصا أو أنه قال لا بينة ويقول له
لما لم تنفق عليها لو كنت صادقا فانفق فيها والأبام وأما يحفظ عنه وللنفقة
أنه ينقطع باللفظ بعد التعريف لو كان فقرا لأنه لا دفع الفقر إخراجا للثواب
وتدفع بغيره أن غيبا فنفق بها أو لا الشافعي يجوز بحكم القضاء لم يقله
لأنه يجب بعد التعريف ثلث سنين أخلفها على كراهه جاز طابها فأدفع إليه
وإنه تناه ما لا يخرج له كماله البينة الفقير وأما انتفاعه في فائدة الخاتم على
القرض ولا شراؤه جواز وأما الشراء فيما كان بلائذ له الخاتم ولو فسخ على الوية
أدله أو زوجته جاز لو كان فاقرا هذه التفصيل للنفقة النسيئة وأما
كانت حقيقة كالنوى أو نوى القسور أو ما والسنين بعد الحصاد ينقطع بها
بدون تعريف بل التعريف على الزوج البارد ولكن لما أخذها له إلا بآخره لا
تنقطع المهر العتيق خصوصا في عيوبه وإن كان ما ذكره كراهي المستعمل الكثير
بعد الحصاد لم يجرى الانتفاع به قاله الاختيار والسنين بعد الحصاد إذا جحد فهو
خاصة بولاية المال وعليه جميع التمسك بجمعة البلاد وفي غيب مائة دار
بالمسكن وأما معروف وحلق مالا وصاحب المار فغيره فلم الانتفاع به بشرط
النفقة البينة والواجب دفع النفقة أو مدعيها الأبينة اعتبار السائر الملك
ويخرج له عيلا منها ما يستمر عداها وزنها وعيها من غير احتراز
عن قوله ما لا الشافعي أنه صاحب اليد يتابع ودول الملك في شرط بيا الوصف
لوجود المانع من وجوبه ولا يشترط إقامة البينة لعدمها من وجوبه وإنه اليد
حق مقصود كما لا يشترط بلاء بينة كماله الدفع لقوله فإن جاء صاحبها
عقلا وعدها فادفعها إليه وتأخذ منه كماله الهدية ^{النفقة} ~~النفقة~~
منه العبدان وبكيفية أخذه من قو عليه لأنه أحياء عيها وأبقاها وحده

وكذا نكاح

وكذا نكاح ابن الصلح هو العبد الذي ضل الطريق من غيبه وقيل كماله أفضل لأنه
مجان فبجده صاحب خلاق لائق فإنه اختفى فمدا أو فهاه الخاتم لانه قد عا حلفها
في الخلق لاحتمال أن يعقبه دولة الضال لعدم الاحتمال ولأنه قد من يترك حقه
دفعها له لم يجب الرتبة البينة الخلق ولا زوجة بغيره أو لا في عياله الوفاة لا ضمانه
لا يستحق الجعل لزوم الجعل عليه وإن كان البينة عياله يستحق لعدم التزوم
وإن كانت حقيقته أقل من أربعين حقيقته الأربعين عند من وعده الجعل أو يعده الثاني
أنه مقدار ما جاعل يشاء كماله المهر والزيادة أنه تقدير للشرط الجعل عليه ولا نظر للمهر
وبطوره أنه رده من دونها أو دوله مدة السفر قبل الجعل عليه أو من قبله ثلث
المدة فلم تلت المقدار وإن بقى منه شيئا أو لم يبق شيئا إلا أنه لا يرد عليه
وعدم الجعل فيها لكونه إمانته وفي شرح الجعل لعل الغيبة رآه الأيق إذا استعمل
في الطريق من حصة نفقة ثم أتى منه بعض استعمل والى أدائه لم يشهد فلا شيء له وهو
في الجعل من غير شرط وقول الشافعي أنه من شرط عاقبه كماله الجعل الضال ونا ما ذكره أو أنه
قد يجل من غير شرط وفي الضال عا حله ويظهر أن الأيق لا يمتنع له البينة
بأنه لا ينفق وحقوق الزوج على البينة لانه وجب بحسب الرتبة وفيه عياله المهر
ولانه أحياء ماله وهلم وإن كان بعض خالصة الوصية ملكا وقد خصم وجعل المهر
على المهر أو فداء وعياله والحداية أنه دفعه له مشفوعة لم يستحق الملك والمهر على النفقة
وجعل المهر من عيها ويلزم على الزوج أن يجيب العبد المهر فداء له حق الدين
وعياله المهر أو أداء الدين عيها أو عه العبد كآثره أنه تبع شفعته وفي شرطه على الوصية
وجعل المهر من عيها المهر بلام لا يمتنع له أو دفع الوصية عيها بعتبه بعد ذلك
النفقة المهر بلام وإنما رجعت الوصية بغير الوصية لم اشترط في دفعه أو لا
وأما نفقة الأب والنفقة الأم لا تنقطع بالانقطاع النكاح شرعا ومالك وإنه
ليطيل على المهر والمهر وأم الولد كالنكاح حكمه إلا أن أبقاء أو أخا أو كاه أو
أو الوفاة أو بغيره أو لا بينة عياله أو وصية أو وصي المهر أو أحد الوصيين فلا شيء
أو الولد لا ينفق عليه لا في عيهاهم والمالك الذي كالبينة لزوم جعل الوصية
لغيره بوجه اللغة المردود وفي الشروع ما قاله الله بقوله عيلا لا يذكر كماله ولا

سنة ثلثه
هو الجعل وعده الغيبة
وإنما لم يمتنع
في قوله لا يمتنع
أعله الجعل
في قوله الأب والأم
في قوله الأب والأم
في قوله الأب والأم

عقب للاقب بين التجار
كلاهما

تجارة بقاء وكذا التزم بعض خلافًا لوقوع له أنه ليس من التجارة وإنما له الحق في
عمله عند الفناء مستندًا لوقت القبض والكفالة بلا امر من المالكين لا يلزمه
الخبرة التي يخدم بها المتفاوضة وإن وثق أحدهما ما يقع فيه الشركة كالإسراع والبيع
أو هبطه وقصته صارت المتفاوضة عن أي شركة عنه فلو أن المسألة لم تفرق
عن المتفاوضة دونه العتاة وكذا أن فقد فيها شرط لا يشترط في العتاة وإن اشترط
فيها لا ينعيننا أيضًا لعدم شرطه وإن وثق عتاه أو عقداً بقيت متفاوضة لهم
عن الشركة فيها فلا نزول المساواة ولا يقع متفاوضة ولا عتاه إلا بالذم من المالكين
أو القبول التافهة أي التي عند عقد لا يهاطل به التقود عنه أما عند الجور
لأنه أعتاه استلزاماً فاعلم أنه إن خشيها اشتت بالاجماع فلا اعتبار
بالشركة كذا في الهداية أو بالشرط من الدراسم والدان في القبول المتفرقة والشفقة وفي
فتا غير مبرم أن تعامل الناس بها هذا رواية القدوري ورواية الجامع للشيخ
لا يجوز لأنه يتعسف بالعرض والأول في كذا الهداية والاستحسان أي الشركة المتفاقية
والقائه بالعرض لا غير وعرضها متفاوضة ومقتضى القيد الشركة التي فيها
أجله صاحب القيد زيادة على شرط ما لم يضمن وقد يقع من عنه إلا أنه يسير
بغير عرض بغير عرض الآخر فصار مال كل نفس فيه وحصل بينهما شركة ملك فلا
يتقادم في الشركة بهذا الشركة فإن اشتركا على أي شيء كان عرض وبلغ شرط بينهما
لا يجوز ما تقدم من ردوم الأخذ ببيع ما لم يضمن ولا يباح بالملك والموزونة
والعدوى المتبادر قبل الخط اتفاقاً فينبأ أن حلفاً أحسن وأحداً في
الشركة كشركة عقد عند شركة بغير عتاه لا يجوز في خلافه يظهر عند التساوي
في التاليف والشرط المتفاوضة التي لا يجوز عند العقد ولا يجوز عند الإذن وظاهر الرواية
ما قاله أبو يوسف كذا في الهداية لم أنه تعين بالتعريف ولو بعد الخط فوؤد إلى
أخذه ما في كذا العرض فحذاً بها عن موصي حجاز الشيخ بمهادية الأمانة ويص
من وصحت تعين فحذاً بالشبه فحكما بعدم الجواز قبل الخط والجواز
بعد وإن حلفاً حجب من كخطه والشيخ وإنه لا يثبت لا تعقد اتفاقاً
والقدور في أن الحلف حجب زوات الأمانة ومن جبره وفاء القيد فحكما

عش
بالمعنى

عش
بالمعنى
تفاوتة

الجملة

المعالم والنوع الثالث شركة عتاه مع عتاه أحد الشريكين عن الشركة وبغير
بعض القيد مع المضمين للشخص النساء وعنه العتاه مع عتاه المالكين لا ينعين
مساويين فحذاً في المتفاوضة مع عتاه الدين والمال والجور وغير مساويين
وتضمنه المالكين لا الشركة المقررة ولا يجوز مال القيد ماله المالكين لا الشركة
التي لا تلتزمها اشتت المتفاوضة المتساوية في عتاه ولا تلتزم العتاه ولا تلتزم
نوع من التجار كبيع الخلفه دولة الشيخ فحاز كل من المالكين فهو مشترك وبغير
قوله دونهما فحاز كل من أي نوع كان فحازها ويضمن مال المالكين فحازها فحازها
أخر قوله وبحكم فلا اختصاص في البيع ويجوز مع المتفاوضة وكل المال والبيع
أنه كان مالاً أحدهما الغايب الآخر الفقيس وتلتزم البيع لمالك الألف
وتلتزم لمالك الألف مع التساوي فيهما وهو ظاهر أن التساوي أحدهما
دولة المخير كان ماله متساوية والبيع متفاضلاً أو على الخط فحازها
لم أنه في بيع المال فيقتد بالخلاف ولنا قوله في البيع على شرط فحازها عند
بيع في زيادة البيع للعامل عند عقد أحدهما لا يجوز مع زيادة البيع للمعامل
ويجوز مع كونه مالاً أحدهما دراسم والأخذ بانه لا التساوي في كل شرط
فصلنا عن الشركة ولا يشترط في الخط فيها أيضاً أو كما لا يشترط التساوي والوضوح
أو الخط في حاله فحاز المال وأنه شرطاً غير شرطه شرطه لثمة لأحد أو لثمة
للآخر لا كذا في البيع على الخط وشرط الزيادة فقيس لا يضمنه وما شرطه
كل شرطاً طولاً فقيس هو فقط لا يضمن المالكين ولا الكفالة ولا يضمن في الشركة
بجسمته من أنه أداه من مال كونه ماله الشركة وبطلان الشركة في كل حال لا كذا في المال
هو المعقود عليه فحازها بطلان العقد كذا في البيع أو على الخط فحازها
صاحبه مرفق شركة الآخر وبيع ماله لا يشترط إلا ماله ذاته على كل شرط
وأما بيعه في الشركة فحازها كذا في بيعه وهو المالكين على ما لم يخط فحازها
عنه أو بعد الأخذ ماله به فحازها ولا كذا في الأمانة به ولا كذا في البيع فحازها
أنه حكمها إذا أحدهما بغير أو بعد الخط لا لأنه لا يضمن في بيعه المالكين فإنه حكمها
ملا أحدهما بعد ما في الآخر حاله فحازها في الشركة لانه مما دفعه مالاً من سبب الشركة

الوضوح هنا كذا في
منه المالكين

عن ابي رافع عن ابي الفوارس عن ابي الفوارس

عنه بقية العقد وهو
الاشارة

— 12 —

علاء حکیم اولیٰ

وَالْمَرْءُ عَلَى مَا يَلْمِزُ النَّاسَ يَلْمِزُ اللَّهَ وَاللَّهُ يَلْمِزُ الْمَرْءَ

15-22

[illegible]

طی مسافر
تکبیر
الحمد لنا
مناجاة

افقظ

۱۴۱

برویم

[illegible][illegible]

في البيع فكله فبطلان العقد لا ينفك عن كونه من المشتري او البائع بطلان
 لعدم طلبه المشتري فان لم يعلم به المنة لنفسه والا اذ لم يعلم بطلان
 العقد على زعمه فلهذا لا يثبت العقد ايضا بعد من لم يعلم بخلافه لان البيع لا يثبت
 كماله والقبول والتوقيف ولما انما يحصل مشتبه فيقطع عنه وانما يورث خيارا في البيع
 فانما انما له لزمه تسليم المبيع سالما ومجانزا عن ملكه وان كان يثبت عليه المنة فلا يفسخ
 ويتم بالاخذ بغيره بغيره لان دليل الزم فيه دليل ما يدعي الزم كالموت او كانه
 لم يزل لا يختار ولا يختار له المنة والوطء وقد ابرك القبول على الزم والاعتناء به ان
 وتوابعه كالتبرع والكتابة ولو شرط المشتري لخيار البيع كانه جاز ان يفسخ
 في خلافه انما له المنة واجب اليه فلا يجوز لغيره ان يفسخ كاشترط الفسخ وتنازل
 جعل نائبا عن احد العاقدين جعل لاحد ما اولا اقصاء وانما اجاز البيع او فسخ
 في كونه اهلا له اجاز واحد فسخي الآخر اعتبر السابق من الاجازة او الفسخ
 وان كانا معا فالفسخ معتبرا ان اقوى لجواز حقوقه الى الجواز دولة الفسخ في بيعه
 العاقد لانه هو الاصل في الاتفاق لا ياتي بالحق والاول والثاني كذا في الهدية ولو ارجع
 بالخيار احداهما فانه غير مفصل عن كونه والا اذ لم يفصل اذ لم يفصل ولا يفسخ
 هذا في اربعة اوجه اولها لا يفصل التمس ولا يفسخ من فيه الخيار فهو فاسد لجزمه التمس
 والمبيع وعكسه وهو المذكور في الكتاب وانما يفسخ لعدم الجزم فيه وان يفصل التمس
 ولا يفسخ من فيه الخيار فهو فاسد لجزمه المبيع وعكسه وهو كالمجانزة التمس
 خيار التمس وهو بيع احد الشئيين او ثلثه على ان يأخذ المشتري اثباتا خلافا لغيره
 والشافعي انما التمس خيارا لغيره المبيع وتنازلت له اوجه ان خيارا في بيعه
 الوديع الفسخ بشرط عدم الاضفاء الى المتنازعة والاحتياج لتحقيقه لا يحتاج
 الى رتبة من يقرب والباقي لا يفسخ بالبيع فثبت الحاجة الوديعها وتذهب
 في التمس لوجود المبيع والوسط والشرع فيها فلا حاجة الى ما فوق الثلث وان لم يقض
 الى المتنازعة ليقبض من فيه الخيار لا اذ كان ولا يجوز اكثر من ثلثة لعدم الاحتياج به
 ويتقدم غير ثلثة خيارا لغيره وان لم يقض به لا بد من ذكره مع ما عايناه في البيع
 لا على ما له الحامية اكبر لكان لا بد من التمس كذا في الهدية على الاختلاف او يثبت عنه

وكونه معلوما

المبيع

وكونه معلوما عندهما والمبيع واحد لا اقال ويبيع احد الشئيين والباقي امانة فلو
 قبض المثل فبطلان احد او يثبت له المبيع في وقت قبض الباقي لامة لا متناهية في الزمان
 هذا في البيع وان هذا حكمه في البيع كالمبيع كل شئ من المبيع والامانة في هذا
 اه ههنا ما وان اذ اقال لا يبيع المبيع والثلث لامة او في ثلثة او ثلث
 ان كانت ثلثة وليس له رد المثل الا اذا ضمن اليه خيارا ليعتد به من يفسخ خيار التمس
 ليس له التمس الا بد من قبول احداهما او من يفسخ به وبخيار الشرط فلو رد المثل
 ويورث خيار التمس كما في البيع لا الشرط لما تقدم مع خلافه الشافعي ولا يورث
 شرط الزم لانه خيارا لغيره بشرط فسخ المثل ولو بشرط او الشرط على
 انهما لم يفسخا في احداهما لزم الآخر خلافا لهما انهما انهما في خياره فلو لم يفسخا فلا
 بقدر احدهما بطلان العقد الآخر اه المبيع حرم من البائع فلا يبيع
 الشئ من غيره وعلا هذا خلافا لخيار البيع والروية ولو بشرط على ان يفسخا او كاتب
 فلو لم يفسخا في احداهما لم يفسخ في الآخر ولا يبيع عليه الشفعة لانه لا يورث
 لا يتنازل لغيره من الشئ **فصل في خيار الزم** وهو ان يبيع له خيارا ليعتد به من يفسخ
 خلافا لغيره فلو لم يفسخ في احداهما لم يفسخ في الآخر ولا يبيع عليه الشفعة لانه لا يورث
 وهو خيارا لغيره فلو لم يفسخ في احداهما لم يفسخ في الآخر ولا يبيع عليه الشفعة لانه لا يورث
 كذا في شرح المحرر نقله عن الكفاية وله رد اه اذ اراه ماله فبطلان المبيع من الشرف
 بالبيع لا بالقول فانه لو ارجع بالقول قبل الزم فلو لم يفسخا في احداهما لم يفسخ في الآخر
 فقال له ان يبيع الشئ قبل او لا لا يعتبر انما يفسخ بالبيع بالقول قبل الزم فلو لم يفسخا في احداهما لم يفسخ في الآخر
 فلو باع ماله بمره وكان الامان او كان يبيع له خيارا ليعتد به من يفسخ في احداهما لم يفسخ في الآخر
 بالعلم او بما في المبيع ودم الثاني ان ان يفسخ في الشئ من غيره فبطلان المبيع من الشرف
 باع او بما في المبيع فلو لم يفسخ في احداهما لم يفسخ في الآخر ولا يبيع عليه الشفعة لانه لا يورث
 فقال له ان يبيع الشئ قبل او لا لا يعتبر انما يفسخ بالبيع بالقول قبل الزم فلو لم يفسخا في احداهما لم يفسخ في الآخر
 والاختار في خيار الزم ما يفسخ خيارا لغيره لا يورث في احداهما لم يفسخ في الآخر
 بطلان من يفسخ المشتري وقد يفسخ به في بطلان العقد الفاسد او في غيره
 على المبيع وقد رد بعضه او المبيع لملك بعضه ومقر في ان يفسخ في احداهما لم يفسخ في الآخر

فلو لم يفسخ

فلو لم يفسخ

وتوافق ما لا يوجب حقا للشيء المطلق والربيع والاجابة فانه لا
 يبطر في الروية وبعدها لا يمارم بقدر الضيق فيطير الجارح ولا يوجب حقا للشيء
 من التعريفات الملبس للثبات والمساواة والبيعة لا تستلزم ببطر الجارح الروية بعد
 الابد الروية لوجود دلالة الرضا بالتحقق وبقدرها لا يبطر فيها لانه لا يبر
 عما هو الرضا ويولا ببطر الروية وانما ما يوجب حقا للغير هو رفق ورفق زارعي
 من الرضا وكلفت روية وحس الرضا لان الوهم هو المقصود من الارض وكلفت الباطنة
 وكلفتها في الحاف والقاء الرفق وهو موضع مقصود منها لانه هو روية حقا ولا يبطر
 روية وجعلها هو الصحيح وروية الاشياء لا تسمى الباطنة المقصود منها الا وهو
 انما هو به وروية الحقيقة اذا دلل على لا يمارم روية الفرح وروية ظاهرها العجالة
 بكمه في الحقيقة وروية على كافيته ان محال لانه العلم هو المقصود بالتحقق وروية
 داخل الدار كافيته وان شاعلا يوجها وعذرها لانه مشاهة البيوت فانه
 الظاهر الظاهر لا يوق اوصاف الباطنة ولنا انه روية الحرام مقصودا وكفى بالظاهر
 هؤلاء زناه اغتناع عدم تفاوت البيوت وعلم اذ على قولنا في الفتوى اليوم
 البيوت الاله وكذا الستاه وان راى بعض الميسر فله الجارح اذ راى كافيته لانه
 لا يمارم خلافا للشيء وكذا لا اجابة في بعض كافيته لانه لا يمارم روية المقصود
 بالتحقق كالمثل والمثوله روية بعض كافيته لانه المقصود موقفة المقصود وقد
 حصلت عليه الفتوى انما اذ واجه احدى من التخرج فلم التزمه في ما يتلهم
 لانه في الروية وما كانه عدد ما شاعلا وانما شاعلا والادب والبطر والسفر
 فلا تسمى روية له وانما كانه ما تحت الارض كالجوز والسلم فخرج انما خرج
 فانه كانه كافيته لا يبطر او ذمها كالتوم ببطر حياضه عليها وعليه الفتوى
 للجرح والقول خلافا فانه عدوا كالجرح لا يبطر والاختلاف الروية الباطنة
 فالقول للشيء لانه متروك العيب الباطنة ونظر الوكيل ما شاعلا او القبح كافي
 فلا يقدح في النظر الرسول للفتوى وعندنا هو كالمثل ببطر الوكيل بالشيء
 انما انما في النظر الرسول غير كاف انما في النظر الوكيل بالفتوى كالمثل بالشيء
 عنه وكفى الرسول عندنا في العبارة خزانة ولوحنا ما عجزنا لانه لم يمارم

روية الفتوى
 خزانة الرسول
 في النظر الرسول

روية الفتوى
 خزانة الرسول

كذا

على
 ع

كذا كذا الجرح وكما انما وقع ما وقع في العبارة وقالوا سواء لهما انما كذا بالفتوى لا يمارم
 ولا انما كذا بالفتوى وانما ببطر الجرح بخلاف الرسول فانما ببطر الجرح بالفتوى
 هذا انما ببطر الجرح انما ببطر الجرح بخلاف الرسول فانما ببطر الجرح بالفتوى
 بالفتوى والرسول انما ببطر الجرح بالفتوى والرسول انما ببطر الجرح بالفتوى
 قال علي بن ابي طالب في الحديث انما ببطر الجرح بالفتوى والرسول انما ببطر الجرح بالفتوى
 لا يمارم روية حقا للشيء المطلق والربيع والاجابة فانه لا يبطر في الروية وبعدها لا يمارم
 بقدر الضيق فيطير الجارح ولا يوجب حقا للشيء من التعريفات الملبس للثبات والمساواة
 والبيعة لا تستلزم ببطر الجارح الروية بعد الابد الروية لوجود دلالة الرضا بالتحقق
 وبقدرها لا يبطر فيها لانه لا يبر عما هو الرضا ويولا ببطر الروية وانما ما يوجب حقا
 للغير هو رفق ورفق زارعي من الرضا وكلفت روية وحس الرضا لان الوهم هو المقصود
 من الارض وكلفت الباطنة وكلفتها في الحاف والقاء الرفق وهو موضع مقصود منها
 لانه هو روية حقا ولا يبطر روية وجعلها هو الصحيح وروية الاشياء لا تسمى الباطنة
 المقصود منها الا وهو انما هو به وروية الحقيقة اذا دلل على لا يمارم روية الفرح
 وروية ظاهرها العجالة بكمه في الحقيقة وروية على كافيته ان محال لانه العلم هو
 المقصود بالتحقق وروية داخل الدار كافيته وان شاعلا يوجها وعذرها لانه مشاهة
 البيوت فانه الظاهر الظاهر لا يوق اوصاف الباطنة ولنا انه روية الحرام مقصودا وكفى
 بالظاهر هؤلاء زناه اغتناع عدم تفاوت البيوت وعلم اذ على قولنا في الفتوى اليوم
 البيوت الاله وكذا الستاه وان راى بعض الميسر فله الجارح اذ راى كافيته لانه لا يمارم
 خلافا للشيء وكذا لا اجابة في بعض كافيته لانه لا يمارم روية المقصود بالتحقق
 كالمثل والمثوله روية بعض كافيته لانه المقصود موقفة المقصود وقد حصلت عليه
 الفتوى انما اذ واجه احدى من التخرج فلم التزمه في ما يتلهم لانه في الروية وما كانه
 عدد ما شاعلا وانما شاعلا والادب والبطر والسفر فلا تسمى روية له وانما كانه ما تحت
 الارض كالجوز والسلم فخرج انما خرج فانه كانه كافيته لا يبطر او ذمها كالتوم
 ببطر حياضه عليها وعليه الفتوى للجرح والقول خلافا فانه عدوا كالجرح لا يبطر
 والاختلاف الروية الباطنة فالقول للشيء لانه متروك العيب الباطنة ونظر الوكيل ما شاعلا
 او القبح كافي فلا يقدح في النظر الرسول للفتوى وعندنا هو كالمثل ببطر الوكيل بالشيء
 انما انما في النظر الرسول غير كاف انما في النظر الوكيل بالفتوى كالمثل بالشيء عنه
 وكفى الرسول عندنا في العبارة خزانة ولوحنا ما عجزنا لانه لم يمارم

144

على
 صفه صفه

والسنة خلف العقر لا في السنة الثانية والثالثة وكذا الاباق فلو انهم اوسقوا اول
 سنة صفر ثم عاودوه او فعلوا منها عند المشتري ثم اذنه الصفرية لان عيبه
 وان عاودوه او فعلوا منها عند الله او عند المشتري بعد البيع لا اي لا يرد به
 لكونه عيبا حادوا والمبوء عيبا خلقا سواء الصفر او الكبر او الغلام
 او الجارية لان له اداء الماع ولو جئته صفره بلا بايع وعادوه عند المشتري
 في ذمة الصفر او كسر فيه لان عيبه الاول لاتحاد السبب والبيع وهو متبني
 والذم هو متبني لا يثبت الا بالبيع والزينة والتمتع اذ هو الزينة عيبه الجارية لان المقصود
 منها تدبير الاقتران وهذه الصفات مختصة بالزينة عيبه وان لم يقبله عند المشتري
 لمحقو العار كذا في شرح المحرم نقله الامام في الاصل لان عيبه هذه الصفات
 عيبان في ذمة المقصود من مواعظته وفي الاصل ان لا يترك منها ما يوجب
 كونه الاقتران من داء الباطن ظاهر دون الزينة ولو قال بعد قوله من داء وعادة
 كانه الجارية والجماع لانه اظهر لك عيبه ان يقال انه العادة الزينة من داء مقصود
 وهو نوقاه المشقة وقيل القدر المختص عيبه وكذا انقطاع المبيع لان كلا
 من علمه الداء وفي شرح المحرم نقله الحافظ لا يقبل قول الامام في الانقطاع
 في ظاهر رواية واما في المشتري فيمنع عيبه عند البايع لا يوجب له لا يرد
 ولو كان المختص قبل له لانه علمه ظاهر وفي نقله العتامة في شرحه في
 الانقطاع ان ذكره في مذمة وفي سنة عند الامام وثلاثة اشياء عند الثالث وفي
 شرحه عند الثالث وكذا لا يوجب له ان يرد في الانقطاع سبب الجمل او الاداء لان
 بدون هذين السببين لا يوجب عيبا ولا يوجب له الجمل او قول النساء وفي الداء الى
 طبيب عدليه وفي نقله الغاية انما يثبت بشهادته حق الخصومة في توجيم الجيب
 على البايع لاحق الضعف لان قوى وشهادته في ضيقه وعبراني ايضا والانه
 لان بشهادته من غير عيب البايع وكذا عدم جرحه بنت عشرة
 سنة لان علمه ذلك لا يوجب له عيبه وعيوبه وكذا اوراقه الضعف والتمتع
 بقول الامام في سنة اذا انقضت لم يرد البايع قبل القبض ويوجب هو الصحيح احتراز
 عنه قوله في يرد البايع قبل القبض والكفر عيب لان الطبيب يشرع في صحة الحافظ

عيب البايع

افرمي ولان لا يعرف

مشتري

ولان لا يعرف البايع الكفارة وكذا السبب والوقت لان بيع فيه او افعال العدم
 والسبب والوقت عيب لان منها يلزم عدم فاه علم عيب قد علم بعد ما حدث عند
 المشتري عيبا حادوا بالمبوء لان ما رغب بالبيع كسبه فزاده فاعلمه على
 عيب قد علمه في ذمة البايع لان في اقرار البايع الا انه يرد البايع باخذه لكان عيبه
 الحادث فلهذا كراهه الاستماع كان حقه وقد رغب به حتى لو اعار المشتري قبل القبض
 لان البيع صار جازا بالسبب ولان مع الحب ولو قطع له السبب لم يرد البايع مطلقا
 ولولائه الكبر يوجب قبل التسليم والوقت ان العقبه لا يرد عيبه في سنة الاول لا يرد
 في سنة الثاني بخلاف الثاني لا يرد التسليم فاه خاطب الشوق او صيغرا احتراز
 عن الجود لان نقضه كالعقبه عند الامام اولت اخطب الشوق بسبب ثم ظهر
 عيبه يوجب نقضه وليس له ان يأخذه لان الزينة عيبه لعدم افتراق الزينة وعادة
 التي يرد عيبه لان الزينة والتمتع في ذمة المقصود من مواعظته ولا يترك منها ما يوجب
 كونه الاقتران من داء الباطن ظاهر دون الزينة ولو قال بعد قوله من داء وعادة
 كانه الجارية والجماع لانه اظهر لك عيبه ان يقال انه العادة الزينة من داء مقصود
 وهو نوقاه المشقة وقيل القدر المختص عيبه وكذا انقطاع المبيع لان كلا
 من علمه الداء وفي شرح المحرم نقله الحافظ لا يقبل قول الامام في الانقطاع
 في ظاهر رواية واما في المشتري فيمنع عيبه عند البايع لا يوجب له لا يرد
 ولو كان المختص قبل له لانه علمه ظاهر وفي نقله العتامة في شرحه في
 الانقطاع ان ذكره في مذمة وفي سنة عند الامام وثلاثة اشياء عند الثالث وفي
 شرحه عند الثالث وكذا لا يوجب له ان يرد في الانقطاع سبب الجمل او الاداء لان
 بدون هذين السببين لا يوجب عيبا ولا يوجب له الجمل او قول النساء وفي الداء الى
 طبيب عدليه وفي نقله الغاية انما يثبت بشهادته حق الخصومة في توجيم الجيب
 على البايع لاحق الضعف لان قوى وشهادته في ضيقه وعبراني ايضا والانه
 لان بشهادته من غير عيب البايع وكذا عدم جرحه بنت عشرة
 سنة لان علمه ذلك لا يوجب له عيبه وعيوبه وكذا اوراقه الضعف والتمتع
 بقول الامام في سنة اذا انقضت لم يرد البايع قبل القبض ويوجب هو الصحيح احتراز
 عنه قوله في يرد البايع قبل القبض والكفر عيب لان الطبيب يشرع في صحة الحافظ

عيب البايع

مشتري

في الجرح صلاح قس لا مائة باعتبار اللت ولو وجد البعض فأخذ أو هو قتل كالواجب أو
 لا يتجوز إمامته في الحب لا العادة أنه لا يتجوز عن الجرح والآء له كالمفسد
 قد البس ووجهه بكونه لا يجمع بين المال وغيره كالمال والعبد ومن أحضره فوجبه
 بغير بعضه أن لا يؤخذ مطلقا وإن أقر أو لا في أكبر عند الفاعل كذات الجارية أو تلو أو
 سيرة رده على رأسه لا في نفسه فكل ما لم يكن ولو قيل رضاه لا يرد عليه لأنه يجرى
 في حق ثابت وإن رده عليه بغير الجرح مثل كراهه الزانية ولو كلف قضاء ومنه فتن
 مكشوا في أبي جعفر الجعفي دفع عنه صول للفقهاء عنه لا تقاض فأنه أن الشجب
 لم الزاة ولكن يرضى أو يظلمه البرهان على العيب فأنه يرضى أو يجبره بغيره
 نظيرة فأنه قال في حدود غيبة لا يستلزم إقراره في البايه كتحليفه في حق التحريف
 بوجه والمشي له خاصة بعد حضور شاهد ولم يوجب له البايه لانه التلو ليجز
 فيه ومن ادعى إياي مشي في ربه أذلاء أو مظلومة البرهان على أنه يرضى عنه ولا يحلف
 البايه أو لا لأنه إما يحلف بعد انكاره وجود العيب عنه وانكاره لا يستلزم ما يرضى العيب
 عند المشي في ربه أو إقامته العيب عنه وعدم إقامته عند البايه يحلف بأبوابه
 لقد عذر سلم وداوود فقال عنه هكذا في المامه الصغير وحلفه بالمهاله حتى الرقة
 عليه من الوهم الذي يرضى لانه دعوى العيب القديم تنفي دعوى حقيقة الراد حلف
 بالله يأنه لا يحلف هكذا في الهداية لا يحلف بالله لقد باع وما به هذا العيب لانه في ترك
 النظر للمشري ما كان عدم الحنن بحصول اليقين بالبس قبل التسليم أو لا يحلف بالله
 لقد باع عذر سلم وما به هذا العيب لا كان عدم الحنن بانه يؤاخره بريد تعذيب البس
 ما وجود العيب فلا يثبت بوجوده أحدا في ذهاب اليقين باله باليوق من
 في ملكه الرضا لانه الباقي المفعول بوج الرده هكذا وعنده سيرة المشري باق عنه
 أي عند المشري يحلف البايه على ما أعند الامام عليه أنه أو البايه ما عليه أي العهد
 أنه أو عنه أو عند المشري واحتلفوا على قول الامام قبل حلفه وقيل لا يحلف لما
 الدعوى محترمة حتى ترتب عليها البينة والتحليف من ثوابها ولم لا الحلف من ثوابها
 دعوى حلفه ولا أنه لا تعد وجود حلفه ولا حلفه إلا بعد قيام العيب فأنه نكل البايه
 بعد التحليف به على قولهم أو ما حلفه عند بعض حلف البايه تأنيلا لانه كالمحلف بالامان

عند كلف

من بلغ عليه

من بلغ عليه الرجال ولو قال بانه بعد التقاض بغير هذا مع آخر قول المشري وقوله
 قالوا له لا ينبغي له الاختلاف مقدار المصروف والقول للفاطم كذا أو غيرها
 أو القول للفاطم أو انتفاء قدر الحبس أي كونه عديب مثلا واحتلفوا القبول به قال
 البايه فثبتت جميعا وقال المشري إني كنت أحدا فقلت لا يا مشري عديب عديب
 أي عفة واحدة وقيل أحدا واحدا المصروف أو الآخر عفة واحدة أو أحدا عديب واحد
 أو من الحب وحده لانه الصفقة تتم بغيره فله الموقوف قبل تمامها دون رده عن الزينة
 أو من المجلد الموقوف والآخر في كراهه الهراج إلا أن العيب يحلفه بالحب
 ح خلافا لقرن يوم الموقوف ولأنه لا يرضى عنه بعد تمام الصفقة ولو وجد بعض الكيل
 أو الزينة معيبا بعد القبض رده كله أحاطه لانه كذا منها يكون من ثوابه كذا وحده
 أو التقوى إلى قول الأقال أبو جعفر كراهه الكفاية هذا الزمان بكس وعار فيه والإمام
 في الدعوى فهو كالقوس حتى يرد الدعاء المحبوب دون الآخر ولو حلف بجهنم أو بعض
 المبيع بعد القبض لا قبل لزوم الموقوف قبل تمام ليس رده ما في لانه التكرية التلي
 لا يرد لعدم الحب بالتعريف بخلاف الشجب لوجود التعريف في عرفه وبلاوة
 المحب أي إرادة ازاله عنه بالذواد بعد رتبة الحب وكونه أنه دابة رجع فلا يرد عنه
 ولو لم يكن له لا يرضى لانه ليس له أو لم يرضى عنه أو شرا عرفه والحال لا يرد عنه
 أي الركوب الملمحوبة أو الضعيف ولا لا يرضى عنه وإن كان له لا يرضى عنه لانه لا يرضى
 دليل الاحتفاء ولو قطع به المبيع بغيره أنه سارق أو قتل المبيع أو قتل عبد الله
 بانه سرق أو قتل عليه رده وأخذ عنه فهو غير المخطئ في عدم الامان ولا يرضى عنه المشري
 على الرابح بغير ما يرضى عنه سارقا غير سارق مثلا إن كان قيمته مائة قبل الرتبة
 وبما ردت ثمانية ربحه العشر أو ربحه بغير ما يرضى عنه أو قتل أو غير ما يرضى عنه
 المبيع على ما لها أو وجود النقص لا ينافي المانة لهذا المبيع فإذا حصل النقص أو القتل
 عند المشري بقول الرده وتبين الرجوع لكونها مضافا إلى الرده لانه كذا منها مضاف
 إلى الرده أو غير ذلك من مضافا في نفسه في المشري ربحه على المشري العشر أو ربحه
 في النقص لانه الرده لا ينافي غيره في نفسه هذا لم يعلم المشري الحب عند الشراء إلا أنه علم
 فلا يرضى عنه المشري على لاله العلم بالحب وعنده ربحه لاله العلم بالخطأ في ربحه الرجوع

من بلغ

والاخر قد ايدى به عند الميرى ففعله بها برجه التبرع به وبالمصداه عندي
كما خرج منه ولو شاء ان لا ياتي به السارق ثم فطمه به بالآخر برجه
الآخر برجه البائع اعلم به جوارده فعلة بغيره على كفاء الاحتفاظ لانه غير
عنه وفيه يلزم الرجوع بالآخر الى الاصل لعدم المانع وعندها برجه الآخر برجه البائع
الا ان برجه الآخر برجه البائع على ما عاين به بالآخر لوجود المانع وهو كونه رافعا
بالجانب الآخر لانه يكون دعواه متافقة له لم يقبل الا بالآخر كالحال العبد قد جرد
الرجوع له واداء العبد بالاشارة عند دعواه الرجوع على ما عاين به فلم يسمه ولو باع
بشرط الحرية لم يملكه حتى قبل الميرى الرقيق والله لم يقبل العبد بعده خلافا
للتأويل في انه لا يملكه حتى قبل الميرى الرقيق ولذا ان الحرية لا يملكه الا بغير
الاشارة والله لم يقبل التملك لعدم احتياجه الى التسليم ويدخل في هذه الميرى ان
شر الميرى بعد العقد عدل فيكون خلافا لما ذكرناه ان الميرى يشترط ان يثبت فقط
والله اعز من ان يملك العقد بغيره صفة السلافة فيعمل الحادث **باب**
البائع المالك والبايع لم يكن له الرجوع على ما عاين به الا بغير اصرار ولا
يقبلها صلا والفاصل ما عاين به اصرار ولا يقبلها بعد القبض كغيره والوقت
ما عاين به اصرار ولا يقبلها المالك وقواها ما عاين به اصرار ولا يقبلها جوارده
معه حتى يملك ما عاين به اصرار ولا يقبلها المالك وقواها ما عاين به اصرار ولا يقبلها
البائع اصرار ولا يقبلها الا بغيره الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
ولم يثبت ولو كان يملك الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
لان احتفاظه بالعقد ثابت لا يغيره الا ان يغيره الميرى الميرى الميرى الميرى
ولا يغيره الا بغيره الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
عندها الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
اخر الى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
لاحتفاظه بالعقد ثابت لا يغيره الا ان يغيره الميرى الميرى الميرى الميرى
بالتسليم فثبت له الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
والركن ان يثبت الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى

والاخر

الآخر ولما انما ففعله لانه لم يملكه بالشرط فيه وفيه وقت يتم الى الميرى الميرى
بالميرى وكذا ان يملكه الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
وكذا ان يملكه الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
بالا للاق وقوله الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
فلما لا يملكه الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
العوض بالآخر او بالعكس اعين به بالعوض فاستدعى الميرى الميرى الميرى الميرى
الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
عليها كما سلك وبطلت الصورة الثانية عند الاحتفاظ لا يملكه الميرى الميرى
حتى عكس القبض ويثبت في الفرق انه في الثانية زال الركن وفي الاول زال الوصف لا يملك
الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
ولم يثبت لا يثبت في الاحتفاظ لعدم اكمال التسليم او سكر دخل الميرى الميرى
ينفسه لم يثبت في الاحتفاظ لعدم قلة التسليم وان صيد في الميرى الميرى
في اكمال التسليم ولا يغيره الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
لم يملكه الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
مشكوكه لا يغيره الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
الحلب ولاحتفاظه بالاحتفاظ على ما عاين به اصرار ولا يقبلها الميرى الميرى
الزولوة الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
البائع بخلافه الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
فيما جرد لم يملكه الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
للميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
القاضي وفي ما يخرج من الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى الميرى
والصالح

والبيع الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

بشرط الميرى

ع ٣
الحرب

148

علا
والله
بطل

قوله

یعنی ریشہ
قوسی

[illegible]

او يقطع

[illegible]

تجلی کون

سوم الشراء وقيل الاول قول الامام الاعظم والثاني قول اهل قوله احدا أخذ علمه بعد
 من الاختلاف بين الامام ومالك حينما كان في مدينه اوام ولا فاته يوم مشرب
 حيث لا يصح عنه اي اعتدال امام كونه باطلا خلافا لما في مدينه اوام من الباطل من عرف
 الزمان فقال لو وضع اليه ميثاقا فاسأله ان يبيع من كان يملكه بالحق والاعتدال او الباطل
 بانه لم او دلالة كنهه في محال عقده بان حتى بين وبينه المشتري وكل من عرفه من مال
 الاول حتى يراه عن هذا العقد لعدم الثالثه كمال الغرض والحق في مدينه اوام والكل
 وجهه صدر الشريفي بان جعل الفاسد على نفسه في محال الباطل ويخرج بهذا العقد كونه
 كلامه ابن الكاظم وحكيته صدر الشريفي وكنهه ان يقال انه لم يبيع من مدينه اوام ولا
 يدخره هذا الحكم واخره بهذا العقد انه انما مال مستوفى والمخبر المستوفى منه
 لم يترك عن حكمه يوم الوفور بالخبر ولكل خلافا لثالثه في ان حرام فلا يلقو سببا في ذلك
 ولذا ان وجود العقد لا كماله والشروط يتبين الاعتقاد وان التمس بيقين مشروعيته
 الاصل كالمشروع موضع كنهه بيقين الحق وضوفا للاحتمال والفرقة اي المشتري بطلان
 او بطلان البيع بانه ممتنع من البيع حقيقة او ما عاينه صورة ومع انه كان جليلا كالحق
 او بطلان ما عاينه معنى فقط لا القيمة في القبيح لا الغنى كنهه في القبيح كالحق بغير
 فحين يوم القبيح فلا يضر الزيادة والتقصاه بعده وفي كل منهما اذ به المستعاض به
 وجوبه **فصل** في الفاسد والافاء في الدرر على كل منهما واعتراضه عن قول الامام
 واجاب بضم القاف باللام بمعنى على وعلى من ادعى ان الامام يصيبه حق الفسخ
 فربما لا يبايه وجوبه كما ادعى تفصيل وتفصيل بقوله قبل القبيح لانه لم يبيع حله في ذلك
 الفسخ استعاضه بغيره اي بعد القبيح فادامه في ملكه المشتري اذ لم يخلق في حق العقد
 هذا اذ كان الفاسد على العقد فيدرج بدهم لانه الفاسد ففوقه في ملكه الفسخ
 فلو بعد القبيح وادان الفاسد شرط رائد في هذا العقد كالباع بشرط ان يخلو له
 هذه كذا على الفسخ قبل القبيح ففسخ العقد وان بعده فالفسخ ليس له من حيث لم الشرط
 لا غير قبله ليقع العقد وفسخ الفاسد ولا يبايحه اي البيع بعد الفسخ الباع حتى يرد عنه
 لا البيع تعاقبه في بيعه كما في كونه فاهات البائع والمشتري احدهما حتى يرضع عنه
 اوله بغير الزيادة ولا افاءه انما اخذ من المشتري بلا ردة الفسخ لانه البائع عام بقدر

فالورثة

فالورثة او لم يبايحه ولو لم يفسخ طابق للمبايعة بغير شرط بعد انقضاءه لانه
 مستعاض به او انما المشتري لم يبيع واما بيع الغير طابق للثاني منه الاول والآخر والمبايعة
 مما يتبع بغيره في البيع عنه بخلافه في البيع فان لم يبيع في البيع على العقد لانه وله البيع
 فلو كان يتبعه العقد كماله الذكر كما في الباع في البيع الاول عقد المحل ففسخ
 التمس الاول اما بيع المشتري ثانيا فذوقه على البيع الاول فيجوز البيع مشتريه من غير العقد
 فاما بيعه من البيع باطلا فلا يبيعه الامام والاولى كسحب الموضع والمقصود من البيع
 والقرينة ان البيع فيه اهدم الحكم لا الفاسد والاولى كسحب الموضع والمقصود من البيع
 كما طالع بغير مال الباع والدارم او الدارم انما يفسخ عنه قول الهداية وقدره المدعي
 الدارم اذ كان فسخه في فساد ما عاينه عدم فربما بعد ما يفسخ في المدعي لانه ملكه بالاحتمال
 والقضاء لكونه كذا الكذب ودعواه وبالمصادق صادرا كالحق وان باع المشتري بغيره
 ففسخ كذا كسحب طاعنه ملكه فيفسخ بغيره وكذا الواضح ان كان عدوا وهدم في كل
 حق الفسخ ليعلق حق العقد والفسخ حق الشرع والاول الزم عليه اي الفسخ في كل
 والهدم كالباع الا ان المشتري لم يملك فيه ما يبيع او المالك لو يرد في كل حال كذا
 لمشتريا راجعا فليس له على المشتري ففسخه اي فسخه الدار عند الامام وقال اي صاحبه بغير
 البناء والفسخ وورد له ان حق البائع قوي فيحتاج الى الفسخ والقضاء وحده
 ففسخه حتى يتراجع اليه او الرضا ولا يورثه وبسقط التنازع في بيعه بفسخه ولا يفسخ
 البناء والفسخ في كل حق اذ لا يفسخ الا في حق الفسخ وله ان حق الفسخ وان كان صغيرا لكونه
 صار قويا من جهة **فصل** في سلب طاعنه من حق البائع صار صغيرا من جهة ارادة
 المشتري والبناء والفسخ وسحب المبيع وراية هذه المسئلة في لانه استدل الحكم
 من ابو جعفر وقال ما يورث للرجع الامام لم يورث في حق الباع اذ لم يفسخ في كل حال وان
 وقال لم يورثه عنه لكونه سلبت لا فسخه عن احكام البيع الباطل والافاء في ماله تمام
 المالك وقال ذكره الحسن بن محبوب ولا يفسخه او يورثه في البيع من لا يورثه
 الا ان يفسخه او لا يفسخ البائع والفسخ عن السوم على سبيل ما يورثه او يستأجر او يفسخ
 سوم اخيه ويوطئ البيع بالتمس من يورثه اذا رخصت اي ان مالها في بيعه او في بيعه
 في العقد على الجلب الجلب في البيع او لم يفسخ لانه الا ان يفسخ عن الوارث في البيع

الهداية

البيع والفسخ

في البيع
 في البيع
 في البيع

عليه
قضى

اليه الثالث عدما هذا الترخ و لم يرح به بانه لو اوعيت المبيعة انه كانت جارية
او فطنت في وقت او اصاب اليه المبيع عند المشتري وقدر ما في قطعة او ما من جرح
بانه لا تمام العيب وعدم الدعاية والقبول وقام الثوب بمنزلة الوصف فلا يقابلها الز
وقد اوفات قبل التسليم لا ينقض المبيع وكذا ما فيه المبيع فيكون المبيع لا يملكه وان
فقد عيبها في المانية او وطقت في كبر او كسر من طين ونشره لزم البطلان
العيب والكافة حركه وليس بوجوبه فلا يجوز ان يملكه الا لزمه انما كان الثوب
من الطينة والتشريف لزم عدم لزوم البطلان لان بمنزلة الوصف كنه لزم عيبه العيب كنه
مقصود البطلان وعند الترخ في العيب الاول انه لا يبيع من غير بيان وهو قولنا ان
كأن الهداية وان المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري لانه لا جملتها بالمبيع
ولا ايراد في التمه لاجل الاحوال والشبهة في هذه الحقيقة بالحققة فصار كانه مشتري ومشتري
وباع احدها من رايه فانه انما ائتمن له المشتري به فصار كانه بالسنه لزم
نعم لانه لا جملتها لا يملكه المشتري كانه المشتري وكذا انما راجع التولية في البيع فلو كان المشتري
مشتري بلبا لا يفسد المشتري لانه انما راجع التولية كانه المشتري وانما يملكه المشتري
علم ان بالسنه لزم المشتري وعنه الترخ ان المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
حاله عول في بيعه بفصل ما بينه وبين المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
من رايه بلبا لا يفسد المشتري بانه انما راجع التولية كانه المشتري وكذا انما راجع التولية في البيع
الذي لم يفسد المشتري فلو كان المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
وكذا انما يفسد المشتري ولو ابيعهم لا يجوز اتفاقا لانه انما راجع التولية في البيع
اعتبار المودع والاداء مع تعين المدة فلا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
فهم يعلم مشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
علم المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
لا خيار له انفسد فلو كان المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
المبيع والمشتري قبل القبض لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
الطعام لانه ملكه فمشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
فلا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري

مطلوك المبيع

بذلك المبيع ولو ابيعهم لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
فصل في بيع المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
كذلك في بيع المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
والقبول في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
العقار في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
المطلوك في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
ان المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
كانه ضامن في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
بلا تعدد في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
واذا بيعت في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
بذلك المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
فصل في بيع المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
نما ابيعهم لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
يجوز بلا اعادة في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
لما ابيعهم لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
المبيع في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري
الذبح في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري

في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري

في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري في وقت او راجع بلبا لا يفسد المشتري

علا
يتميز فيتميز
وهو منه نكره
والجاء في كماله
الكلام الاول
كل شيء احد

للصوف

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰ کفر

[illegible]

المشور

واما في هذا الموضع
 فانه قد وجد في
 بعض النسخ ان
 كان في هذا الموضع
 من النسخ ان
 كان في هذا الموضع
 من النسخ ان
 كان في هذا الموضع
 من النسخ ان

فلا يترام الدين ولا نعم بلا شيء وأما في المحل فيلزم نفي رواية الزيادة وهو ما قد
 تم اختاره المصنف لانه لو لم ينفى ذلك لزم في المحل ايضا وهو رواية المقدور
 وتبع سائر المتقدمين على اختياره له المحل امره بالموافاة ومنه يوجد والدور
 به ذوي الروايات قد ينفى محل الغم على علمهم من الادوية لكنه المصنف قد ضعفه
 في الغاية الى قول المقدور ليس بعلقة بل ان المحل او اذا كان له دين على المحل ولا قيل
 وادعت الحوالة في المحل الادوية قوله بالقول متعلق بقوله نعم كما كانت حاشية صدر
 الشريعة والغاية لكنه لم يقل بل ان تمامها هو بوجوده ونها وشرطها والقول بطلها
 ولذا قاله الكثر في المحل بالقول وذكر القام وقال في الجمع واذا تمت حكمنا ببراءة المحل
 وذكر القول فلا يأخذ المحل وهو الذي من تركه او ترك المحل خلافا لروايتها كما كفالة
 ولنا في الاحكام الشرعية ثبت على دفع المالحى المتقصور للفقهاء في الحوالة وهو النقل
 لا يقتضي البراءة ونحن الكفاية وهو الضم يقتضي عدمها فان قيل البراءة تقتضي عدم اجبار
 المحل على القول اذا قضى المحل كما في الاجنبى وكذا اجبه الشرح قلنا اجبر الاحتمال
 عود المطالب بالحق كاستيفاء فلا يلزم كالاجنبى لكنه ما اخذ كفاية من الوفاء
 او القراءات في حق اى هلاك حق المحل ولا يرجع عليه المحل الا اذا توفى حقه في
 جميعه عند خلافا للثبوت في له اذ نعم المحل قدرات فلا يعود الدين بلا سبب ولنا قوله
 ان اذ مات المحل عليه فليس عاد الدين وهو اى السوى يحضر احد الامرين بشارا لا
 بقوله عود المحل عليه فليس بشارا بل بقوله او كانه اى انكار المحل عليه
 له اذ حلف اى مع حلف على عدمها والحاصل لانه لا يثبت المحل عليها اذ على الحوالة
 وعليها يحضر التوفى بقوله القاض اياه الى المحل عليه ايضا وهذا الخلاف بينه على خلافه
 انه ان الاقل لا يستحق القضاء عنه ويحقق عنهما وفيه الحوالة بالادب
 المؤدع صورة لانه عند عدم الدين وديعة وكر على عدم الدين فاحال زبد
 بها قال كذا خبرها منه وادفعها اليك في المحل عليه هلاكها اى هلاك الدين
 المودعة لا يترام من ماله بعد لا مطلق فاذا هلك هلك كذا في المتعلقة بصلاب
 محض وفيه بالادب المحض ولا يترام هلاكها لانه الدين تحتها فلا هلاك محض
 في الاختلاف في الحوالة واذا ثبت الحوالة بالدين اى دين المحل كما اذا كان له محل على

ع
 التوبة

ع
 المحل
 المحل

الوديع

الوديع والدين على ذلك احوال الوديع المطالب على مدينه التي عاها في مدينه الوديع
 الى المطلوب عليه او قبلت بالوديع او انقضت المدينه الى المطلوب المحل على الدين
 والوديع والمدينه لانه متعلق بها حق المحل مع الحوالة لانه في الحوالة لا يترام
 بقوله المحل الحق من سائر الغناء فيبقى في المحل حقه المطالب المحل عليه ليس ذلك
 وانه في حقه الحوالة بغيره من الدين والوديع والمدينه فله المحل المطالبه او على الدين
 او الوديع او المدينه من المحل على عدم متعلق حق المحل بها ولا يترام الحوالة بآخه اى
 باخذ المحل ما على المحل عليه من الدين او اخذ ما عنه من الوديع او المدينه سواء كانت
 مطلقه او مقيده امانه المطلق فظاهر امانه المقيده فلا دفع المحل عليه ما يعلق به حق المحل
 واذا لا للمحل اى عليه المحل مثل ما احواله اى غزما اعطاه المحل فقال المحل احلت
 عليك لا تقبل بلا حجة ولا ينفى قوله الحوالة اقر بالدين لانه لا ينفى بغيره ولو طالع المحل
 المحل على احواله اى قال انا احلتك لتقضي فاعطيني ما اخذت فقال المحل احلتك بديني
 عليك لا تقبل بلا حجة فلا يلزم اقر المحل الحوالة اقر بالدين لانه لا ينفى قدس في الوكالة
 فلا تشرم الدين وبكره السفق بغيره السبب وفيه القاء ما شرع به يقال للشيخ الحكيم
 ومنه هذا الغرض لا حكام امره في الاقرار في الطريق الى ان يصل الى السقوط خط الطريق
 او احوال الهلاك في الطريق بالسوق والغيب انكم لا تفرع من كل من شرعوا في اقامه
 السفق مشروطة فلا يلزم انما اوردته الحوالة لانه احوال الخط المتوقفة على المستوفى يكون
 حوالة مع **كتاب القضاء** كما كان اكثر المنازعات بغيره في الادوية
 عتقها على مقتضاها وهو القضاء القاض يحتاج الى محضان محبة يملك بها القضاء وهي
 العقول العادية اربع خصان اذا حلت بالقاض صار مؤثرا في غايب المودع في السمع
 ودفعه العقول الربعة اشتمل القضاء الحق اى بما يطلق الكتاب من احدى العاقلين افضل
 الجارات بعد الاجماع بالتمسك اذ كل من سئل ما مودع قال نعم انما انزلنا القور في بها هذه
 ونور بغيرها النبوة واهلها اى اهل القضاة وما سواهم الشهادة لا يملك من مبدء الولاية
 وشرط اهليته اشرطه يملكه القضاء وشرط اهليته اى الشهادة من الجلال والبر والعدل
 والودع والغايب وهو انك لا تكسر امانة للقضاء كما هو اهل الشهادة عندنا في تظلم
 وكلمة يجب الا لا ينفى كونه في الشهادة ويجوز له لا تقبل بغيره قوله المصلحة يلق صاحبها

ع
 الدين

المحل

في الحاشية

وتكلم الحكم وهو اصل الاحتجاج الذي نأباه استشهدا على غايب لا يحكم به القضاة على
الغائب لا يجوز عندنا ان يشهدوا بالاشهاد وسرر القضاة ولاية الغائب يحكم المكتوب
عليه وهو ان الكتاب القاضى الى القاضى مثله الكتاب المحكى وهو نقل الشهادة من الحقيقة
لا يجوز ان يكون الحكم بغيره كل مالا يسقط الشهادة لاحتياج اذكر للوجود للمحك عليه في
الزهد والادب والقادر النقيب والامانة والمضارة فيكون دونه مجازا بالشيء
يسقط كالحود والقضاء وانما يقال في شبهة الدلالة فلا الاصله لاحتياج الكتاب
يقوم مقام عبارة المكتوب فيقول كما ينقل وعلم المتأخر وله انما المقدمونه فلا يجوز
في المتقولات لانه يحتاج الى الشهادة عند الدعوى والشهادة ومن يفتي لاحتياج الاذكار لا تراه
يقتل الا معلوم بان يقول من فله الا فلا ويذكر نسبه ما فانه قال بعه وان كان من ينكره
من صفاته الملبس في غيرهم وانهم يكونوا معلومين في العلم والعلوم وفي علمهم
عليه يعرفون ما فيه ويعلمون ما فيه خوفا منه لا يفتيها من القراءة وليست له في ذلك
بالادب والحق في التمسك بخبرهم فدعا لثمة الفرد في حفظها فيه لا تراه
به وبسببهم في شدة ضيقا منه ذكر ادب من القراءة على الشهود والتسليم وغرها سوى
التي تراه ان كتاب الحكم ختمه كما ينقل بالقضاء مستطاع الناس واختار الامام
الشرع قوله اقول ان يكون وليس الحكم كالتأليف في كتابه انما يكونا من اجل حصة الاستدلال
والاعتناء به ويختار في الحكم في الادب والاصل المكتوب في النظر المقتضى اولاد لا يقل
الاختصاص للحكم لانه الامام كاشفا له فلا يفتي ولا يسمع الا بغيره وقيل يجوز لانه يشهد
فلا حاجة الى حصة الفتى وشهادة رجله او رجل امرأة في كتاب فلا القاضى في
عليه وصحة في البناء مجلس حكمه في الخط والتمسك في شهادته فلا يفتي الا بغيره
وعليه في شهادته وان كتاب ولا حكمه في شهادته في كتاب القاضى وحسب
حكمه ولا حاجة الى شهادته في القراءة والتسليم وعنده ادب في التمسك في شهادته
الرواية ان الشهادته في الخط لا يفتي في الشهادته في الخط في شهادته في الخط
والرسم ما فيه ولا حاجة الى اعادة الحكم ويسقط الكتاب بموت الحاكم او القاضى الاول
وعنه قبل وصول الكتاب طرف الموت والقر لا يجعله على كتابه لانه خبر الواحد لا يقبل ما لم

تأيد بولاية

تأيد بولاية وقال ابو يوسف بقل وكذا لو تراءى في القارة بعد الوصول ويسقط الكتاب عن الحكم
اي الاما ان كتاب الاول بعد حكمه انتم المكتوب اليه والاول من قبل اليه مع قضاء المالك في
بقل يتعاد ولو قال ان كتاب الحكم من قبل اليه قضاء المالك لا يجوز عند الامام والامام
لما لا يراه الاصل التسليم وقال ابو يوسف بقل كما لا يشترط الخط لا يسقط عنه الحكم
فيما لم يوارث مقامه بل يسقط القاضى الكتاب على ما فانه او قضاة او ائمة او اهل العلم
من حقوق القضاة كالبيع في رسم ولاية وشهادة او اهل ولايته جاز له ان يقضي او يولي
واما جعل في بولاية فلا يجوز عند الامام ويجوز عند اهلها مستند الحكم هو العلم به
اد على حال القضاء واحتياط الحكم وقوله ليس كذلك كاشفا عنه ولا في غير ولاية وانما
في حقوق الالة الخاصة كالحزب فلا يقضي في **فصل** في اهلية القضاء ويجوز قضاء
المرأة في غير ولاية لانه كاشفاته وشهادته جازة في غيرهما ولا يسقط قاضيه
او لا يجوز تأييده فانه في العلم القضاء لا التقليد الا انه يقضي في الذكر ان قبل
ذكره في غير ولاية في العلم بالحق في الخطيب في بقل لا يراه له كاتبة بان وانما
لا يسقط المعقود اليه فتاويه لا يغير قوله ولا ينعونه بل تأييد الاصل والعدل اما مطابق
الافعال او لا يقدر القاضى على التأييد لا تأييد الاصل الا ان يقاضى لم يستدل من شهادته
او مضاق في تأييد فاعله او لا يقول الثاني بقل القاضى ان يكون معزولا عن القضاة
لا يتخلف في تأييد بغيره او بعينه فاجاز له ان يقاضى في غيرهم في غيرهم في غيرهم
كأنه الوكالة او لا يمكن الحكم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
الاول وانما يقع الذي في حكم قاضيه احكامه في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
والتأيد بولاية لا في الخط في طرفة سببا فاذا تعلق باحد طرفي بطلان هذا
الدم بخلاف الكتاب في القراء والائمة المشيورة الى الاجتماع اذا احتجوا به احدا
كالموقف مشاهد وعين المذنب لم يجز مخالفة قوله في تأييد واستدلاله ولا يجوز في
المطلقة بالتشديد في الكتاب مخالفة حديث العسيلة وكذا يجوز بيع منكر التمسك في
مخالفة الاجتماع وما جتبه عليه الجمهور لا يعينهم في حله المقتضى ان يتأيد بغيره فان كان
الثاني انما يفتي في الخط في هذا حله لا اختلاف في القضاء في غيرهم في غيرهم
والشرع والاجاز والكتاب والقاضى في خطا في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم

[illegible][illegible][illegible]

منافعه ومعه والربح ما ردت الى مال ولكل التجار اخذ التجار والبشرية مائة الف دينار
ايضا اكار به بيت المال رده التجار والسوق **ف** كان عليه ومعه قال له اذ
لم ياتك لغيرك عليه ثم قال له **ف** جعل يبيع وعكس الى لا يقبل من اجاب بلاحته لانه
اذلا مائة اجاب بغيره قال له **ف** قال له انه هو لم يفعل لانه اشترى منه هذا لمقول
قال له قال عليه **ف** حركه مائة **ف** ان قال له اشترى حركه يقبل تصديقه لا
وانه ياتك بكمه لم تصدقه ليرى فيه حش لا تترام اليه ومنه قال له ان عليه

75664

نام

فارسه ردهام

13

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً وَيَسْتَفْتُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً وَيَسْتَفْتُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

[illegible]

[illegible]

علا
ادغير مارالركوة
ع
محل

ولولم

[illegible]

ملک

نکته: **مشتاق**

۱۰۰

ما اتفقوا على اقرارها على نفسها سب الاطلاق اذا قنع المدعي مدعاها ودينها كان او جعنا
 هذا مختاراً من المذاهب وقال شيخ الاسلام لا يشترط القيمة في العيب او مجرد الحق بل هو
 عنه ملك الشهود عليه ولا يلزم بقرنه كذا في شرح المحلى وان رجع احدنا ضمنه فحقا
 اذ شهادة كل منهما يقدم نصف المحلى والعبرة بما يقع من الشهود لا من رجع ^{دفع}
 على ذكره قوله فان شهد ثلاثة ونصف المحلى لا بد العبرة بالباقي وشهادته
 يتم المحلى فان رجع اخص الثلاثة فتمت اى الرجاء نصف المحلى العبرة بالباقي وشهادته
 قام نصف المحلى وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمن رجعاً وشهادته الباقي
 قامت ثلاثة ارباع المحلى وان رجعاً ضمنها اذ شهادته الباقي قامت نصف المحلى وان شهد ^ش
 رجل وعشرة فرجع غداً لا يسمع شهادته الباقي عند المحلى فان رجعوا ^{دفع}
 ضمن التسع رجوعاً لقيام ثلاثة ارباع المحلى بشهادة الباقي وان رجع العشر ضمنها
 لقيام نصف المحلى بشهادة الباقي وان رجع المرأة الرجل سبب ^{دفع}
 وعليه من تحت المولى عند الامام وعندنا على نصف وعليه نصف لهما اذ كل واحد
 في مقام رجل ولا يلزم بقرنها دهن مفردة ولو انكأ وله اذ كل امرأتين يقدم مقام
 رجل فله تحت رجلان شهدوا مع الاخر ورجعوا وان شهد رجلاً وامرأة ورجعوا
 فالمرء على الرجل خاصة لان شهادة امرأة واحدة كسفر شهادة فساد الحقاً على
 شهادة الرجل ابتداء وفي كالمقدم ولا يسمع كسفر شهادته بكسفر شهادته عليه او
 على الخماران مطلقاً لا يشهد بقرنه او حتى انفار وجبة وانكأ وطهر عليها بكسفر حتى
 غير مثلاً او اقل ثم رجع لا يسمع وكذا الواحدة وانكأ في الاول فلا يخرج فيه
 مع ما كان غير مقدم وفي الثانية فلا الشهادة انكأ ماله جوفه مقوم ولو دخل
 البضع والانتلاء بعوض كلا الاطلاق لا ما زاد على ما غلظ في انكأ من غير عوض لان
 البضع عوض غير غلظ والفضل مقول ولا يسمع من شهد بطلاقه بعد الاصل لان انتكأ
 عليه شافع البضع وهو غير مقوم في الزوج وبه في المطلق بل الدخول مطلقاً على
 لان الفرق قبل الدخول بين الفسخ لا يوجب شئ على الزوج ان من قبلها كقبول اب
 الزوج في البضع بنفسه ما قصده في حق البضع بعد انكأ ان باع شئ بثلث القيمة او
 اكثر ثم رجع لم يفسد لانهم يلقاها على شئ بلا عوض وان باقر بيمينه ان انفصله لانها

اتلف عليه

اتلف عليه جزء من البضع بلا عوض عنه قبل البيع لانه الشئ لو ادعى المشتري الاقرار
 وحكم بالشهادة ثم رجعاً ضمنها وفي الزيادة ان من المشتري فلا ضمان لان رجع الزيادة
 وان من البائع ضمنها ما زاد على القيمة وفي الحق ضمنها القيمة لانها لتلفاً في الباع
 بلا عوض والولد المالك لا يتحول لهما بالضرارة وفي العقاصه ضمنها فقط اى
 لا يقتضيه خلافه لثالث في لهما سبباً بقتله فصالحاً كما علم ولما اتفقا
 لم يباشر او قد يتخلل فعل احبار بخلاف المالك لربها الاختيار والفاعل بالانكأ
 وبغيره الفرع ان رجع لانه التلغاضف ضمنها البضع الاصل ان قال ما يتخلل
 على شهادته لا انكر سبب الضمان ولو قال الاصل لشهادة وكلم غلطت في العقد
 ضمن عندنا لا عندنا لهما ان شهادة الاصول غير مجلس الباع لا يوجب سبباً
 للالتحاق بالبيع بشهادة الفرع فخصم الضمان بهم وله ان يشهد دهن صان
 بالثقل كما في الجواز لكانوا مشهودوا ثم رجعوا وان رجع الاسره الفرع
 ضمنه الفرع فقط عند الامام والثالث وعندنا بيمينه المشهود عليه اى يتم
 الترتيب شئ لهما ان الفرع هم المباشرون في التلغاضف من كل وجه والاصل
 سبب من وجه واذ اجتمعوا فالحكم للقوى وله ان الفرع وانكأ عليه
 الاثبات وانكأ الاصول والقائمين على الفرع فالبيع الفرع والمطلوب حجة
 وقول الفرع متبادر كذب الاصل او غلط مقول القول ليس شئ خبره في كذب
 الفرع الاصول بعد الحكم لا يفسد كالا يفسد بالرجوع والعقود لا تلغى
 لم يرجعوا بل يشهدوا على غيرهم بالكذب وان رجع المالك عن الترتيب ضمن خلاف
 لهما لهما انهم انما اشوا على الشهود فلا دخل لهم في الاطلاق وله ان يشهد
 لهم بقبول دهن الترتيب فصارت على حق الاطلاق ولا يسمع من شهد الاصل
 برجوعه لان شرط للالتحاق بالعتة ولا اقرار بشهادة النساء ولا يقبل
 الزنا ولو رجع شئ من البضع وشئ من البضع بشرط لا يشهد ان قال البعنه وقت
 الزنا فانت حر وتعدوا ان قد خر وحكم بالحق ثم رجعوا فبشئ من
 البعنه خاصة لانه اثبت العتة وشئ من البضع اثبت زوال الماتة ولو رجع شئ من
 البضع وحده اختلف المشايخ قبل بيمينه لانه الماتة ماله لم يفسد العتة كما

الملك

عنه العلة وقبل لا يفي لان للسلطة من علم انه مستند دون امارات اخرى
او مستندة الى غير حاله فاحذروه ولا يعرف عند الامام وعند باقي
الامام فربما يجيب انما ان عزمه ان يبيع سوطها وكس وجهه وام بان
يغادره وان الضيق كفي للحد وحديث محمود على السكة ويؤلفه
كتاب النوازل في لغة المظفر ومنه الوكيل المأمور بالبيع وقيل ان
الامر بالبيع ومنه اقامة الغير مقام نفسه في الفرق والحفظ وسرطها
ثم الملك على التيقن اذ من الفرق لا الفرق المفقود اليه فلا يلزم جواز
توكيل المأمور بالبيع اليه وليكن الوكيل يعقل العقد او لا يعلم ان البيع
والنقل جائز يعرف نفسه اليه الفاعل ويقتضيه حتى لو تصرف هذا فلا
عيب الامم فروع على الامر الاول بقوله في بيع توكيل المبالغ او المأذون
صياحه اذ ما بالغا ما ذوا صياحه او الوكيل صياحه فلا عيبا
محمود في لوجود الشئ المذكوكة في الجانب اذ لا يمنع العقل والقصد
ان حقوق العقد يوجب التوكيل سبب كما ينبغي ان يبعده متعلق بقوله
توكيل المأمور في توكيل كل ما يبيع ان يبعده بنفسه هذا بطاخذ فلا بد
ان المسلم لا يبيع له يبيع المظفر في توكيل لانه ابطال القواعد انما هو جانب
العدل لا العكس كانه لما عده توكيل المأمور بالبيع يخرجه فلا يخرجه
توكيله مثله انما اعدم توكيل الوكيل في الذكاة ولا يمانع فاعرف على امر
الغير ان لم يبعده بنفسه ويبيع توكيله ايضا لا يوجب تسليم مبيع ولا يفتاة
كقصد توكيل المأذون وقود يوجب التوكيل لا يمانع رتبة بشبهة وفيه شبهة ما
يبيع توكيل المأذون في حق الذكاة احد يفتاة في الكلام عن القاض
فيكون الحجة لكن بشرط دفع الخصم الزو مجها فالجواز اتفاق والخلاف
في الزو في قلة الشئ الخصة القاض يتاثر ان الملك فورا فورا ولا
لا بد من الا ان يملك الملك مريضا لا يملك حقوق مجلس الملك او غايبا
سفر او ثلاثة ايام او مريضا السفر لا يفي ههنا من يد السفر ولا يقبل من يد
اربع سطر او خمسة وصفها بقوله غير بعد الخروج الى مجلس الحكم فغافلها

ملا

حق

بنا

يعلق

بنا ليست من عادة الذم والرجال والمجمل في الجاهل والزم من هذه التور
بلا دهم الخصم وعنده لا يشترط دفع الخصم مطلقا واختار الفقهاء ابو القاسم
الفتي عن قوله كذا الرأية وحقوق عقد مستأخر من قوله الا ان يفتي
بضمه الوكيل انفسه كسب واجابة وصلى عنه فافرق اهل المعاملة انه
يقولوا بعد واسترثب من غير امانة الوكيلهم يعلق بهاد الوكيل ان الملك
محمود عبد الوصيا وان حقوق عقد ما يوجب ان موكلها كما لا يفرع عنه
بقوله تسليم المبيع الى المشتري ان اباها ويسلم اي يقبض المبيع ان
ويقبض الخصة ان اباها ويطلب اليه او المشتري ان مشتريا ويرجع ان عقد الخصة
اي عند احتقاق باباعه ويخاضعه عيشه ومنه ان اباها ان لم يستلم
الملك بعد تسليم لا يرد او يعلق به حوالا لا يادنه ويخاضعه عيشه انما هو
لا يبيع مبيع ولا يفتاة انه كان له المبيع فبذلك يرد الوكيل ولا يخاصم الوكيل في شفعته
مشتريه والمكشيت الوكيل اشتد كذا خلافة عن الوكيل فلا يرداه الا اذا اشتد الاستدانة
ان يبيع المفقود الى مطلق الى اهل ان الوكيل يخلق عن الوكيل حتى يفتاة الفرق
في العكس شقة الملك قبل الوكيل لا يغير من شفعته ولا يفتاة قريبا وكيل
مثله لعدم عكله ولا يفسد كجاء اذ يرضى عنه وحقوق عقد يفتاة الوكيل
بالملك كجاء وحمله وطاعه انما هو عده وتاثره عقد حلالا وهته وتصدق
قاعدة ابداع ورضه واقرض وسكرته ومضاربه لانه كان منها من قبل الخلفا طاع
والوكيل اجتمع على الحكم فلا بد من افاق العقد الوكيل يفتاة الحكم فاق السبب
ثم فروع عاها بقوله فلا يفتاة وكذا الرأية بالمعركة انما هو كجاء طاعه الوكيل
سقف مضمون ولا يملك الملك تسليمه ولا يرد له كجاء لا يفسد مضمون المشتري
عن الوكيل لانه اجتمع العقد وحقوقه عاها او دفع المشتري اليه او الوكيل
ولا يطله الوكيل ثانيا وصلى الى المستحق فلا يفتاة الترخع عده وان كان
عن الوكيل مضمون وقته المقابلة فلا يطله الوكيل المضمون وكذا وقعت المقابلة انما هو
الوكيل عن الوكيل مضمون ولا يفتاة كجاء لا يفسد المضمون والمأمور تسليم المشتري حقوقه
ويصدق الوكيل الوكيل وان كان له دينه عليها والمقابلة ببيع الوكيل لانه امر دونه الوكيل

القاق حلا لا في سعة لم اقر الا لاصل فاذا ايمان كان وكذا اقرار القاق ولها
 ان اقرار مخصوص بالمواد عند القاق كمن لو ربح عليه ان اقره غير محسب
 القاق صحيح على الوكالة ولا يدفع اليه المال لكونه اجبت كمالا ب او القاق
 اذا اقره على القاق مستغفرا المديون لا يوجب تجوز طلب التمسك او الامانة
 بعده وكذا لا يدفع اليه اهل الالب او الوصي المال انه طلب بعد لانه زعمانه
 مسئلة دعواه ولا يفي بتكليف المال كلفه بقبضه ما على المكلف من لانه
 الوكيل من يعمل الغرض ولو تحت هنا صار عاملا فليس له ان يرضى به ويصرف
 مدعي الوكالة بقبضه الدين امر بالدفع اليه لانه اقر على نفسه حتى لو ادعى انه
 اقر الدين الى الدائنين لا يسمع فان صدق صاحب الدين بعد التصرف فيها
 والا اذ ان اكره الولاية امر المديون بالدفع اليه اي الى الدائنين ايضا الذي
 ثبت الايقاع لا محار ووجب به على الوكيل انه لم يملكه عليه لانه عرض البراءة البراءة
 ولم يحصل وان هلك لا يرجع لانه بتدقيق اعترافه ان حقق في القبض وهو
 مظلوم من هذا الخلد واضطروا لا يطالب غيره الا ان كان ضمن او بشرط على
 مدعي الوكالة الضمان عند دفعه او دفع اليه على اذعان غير صدق وكالته
 يرجع ومما صدق مدعي الوكالة بقبضه الامانة لا يوم بالافق اليه لانه اقر
 على الغير بخلافه الدين لانه يقضي بالمثل وكذا لا يوم للمودع لو صدق اذ المودع
 ما دعوى شرائها او انشأه الامانة ما امكن لانه اقر على المال ايضا ولو صدق
 المودع في دعواه ان اهل المال اذ مات وتركها ميراثا له او بالدفع اليه ولو ادعى
 المديون على الوكيل بقبضه الدين مستغفرا الدائنين ولا يثبت له امر بدفع اليه
 اقرار الدين والوكالة حتى تجوز الدعوى لم يثبت المستغفرا ولا يستحق انما
 عليه مستغفرا موكدا اذ تجوز الشبهة في المبيع بل يثبت ربح الدين وحلته
 المستغفرا فان عجزه ولو ادعى المبيع على وكيله ان يملك اليه موكدا ان
 المشتري ربحه او يملك لا يوم برفق الغرض فاحلف المشتري بخلافه فمصلحة
 الدين وان فرق ان التناكر يستد ادعاه فثبت الوكيل بعد ظهور الخطأ يمكنه
 لانه العيب لانه القفا بالفتحة فاذا ظاهرا وباطنا ولا يستحق المشتري بعد

لعدم الدائنة

لعدم الدائنة ومن دفع اليه عشرة فيفقد على اهل فانفق عليهم عنه من غنمه
 في اداء العش عند دفعه بقاء عقلة عشرة المستف من اهل القاق او بقاء
 من غنمه في المدفوعة او دفعها ورجع الحق ان الامر بالاتفاق يستحق له
 بالزاد او بالغير بالزاد بشرط من غنمه يخرج على الامر **عزل**
 الوكيل المحل عزله وكذا لانه الوكالة حكم فلم يظالم الا اذا علق دفع القبر
 كوكيل الشخصية بطلبه التمسك اي صار وكيل بطلب التمسك فلا ينفذ ما يبيع من ابطال
 حق الغير وانما اذا كان وكيل بلا طلب التمسك فيقول لعدم تعلق الحق وبسوقه او ان
 على صفق قبله او قبل على صفق خلافا لثالث في حق القاق عيبه الموكدا وكذا
 حيث يقول ان لم يعمل ولنا انه القول في فلا يثبت حكم بوجه العلم كان ثم
 بخلافه يبيع الموكلا لانه القول فيه ضمنه وانما التمسك فيقول له عزل الميسر العلم
 بانه الميسر مبيع عبادة الميسر فيقول عزله وجوعا عه الاجاب ان ذكر قبل
 قبول الآخر وبطل الوكالة بموت الموكلا لانه عقد الوكالة غير لازم فالقول
 ان كرسا سعة ثابت تقدير الموت انقطع بخلاف موت المبيع حيث لا ينفذ
 وكلا ولا ينفذ منه يوليه لا مورثا نس فيما يبيع فخلق لهم حق الغير وانما قول
 بموت احدهما كما ذكرنا من المعتبرات لعدم فائدة بقاء موت الوكيل وجنونه علقا
 اي مسمى لانه لا يثبت واما القليل فكما نعلم وصحة ادعاه حلقه بطله الملق شتر
 عند التوكيد وحول عند محله وهو مختار لانه لا يملكه في القصور كما اذا جعل امرته
 اعلم ان الوكالة اذا كانت لا تنطلي بهذه القصور كما اذا جعل امرته
 بدها فصار قبلها العيب وبطلان ما رطب من ارجلها فانها اهل الخاف
 انما ثبت ببقاء القاق فلا تنطلي في الحكم وله ان يبر الحرب اوقات فوق كلامه
 والمخاف لهم ضمهم وكذا لا يبر موكدا كما نجا ووجه ما ذكرنا وان فرق الشريك مع
 الشريك انما الاوليه فانه اهلية لانه شرط في التوكيد وقد نالت بالوجه والحق
 وانما الثالث فلا كلام الشريك وكذا لا يبر فاذا فلت الشريك بطلت الوكالة
 وصدق الموكدا فيما وكاه لعدم محل الوكالة ولا يشترط في الموت ما يبيع علم الوكيل

كتاب الدعوى فيها للثابت والتوفيح وسحبها دعوى الحق والوكيل

وقد ادى ذلك الى ان احاطت له على غيره في الفرع على الحق عند من له
القدرة والقدرة من لا يجبر على المصلحة بل اذا ترك تركه والى عليه من يجبر عليها
ولا يصح الدعوى الا بذكره على حسب كالمصلحة او دقيقه وقدره او كذا فقل
او وزنا يمكن الشهادة والقضاء فانه كما لا ينبغي ان يكون له الا المصلحة بحقه
واذا كان المدعي يحل فليذكر انما هو المدعي على وجه الحق لا انه لا يحل فليذكر
بكونه في يد غيره فليذكر انما هو المدعي على وجه الحق ولا يحل ان يكون له الا المصلحة
احضارها ان المصلحة لا يحل المدعي دعوى الشهادة او المصلحة وان يكون
احضارها بذكره فليذكر انما هو المدعي او بعضه او بعضه او بعضه او بعضه او بعضه
بوجه الحق لا بغيره فليذكر انما هو المدعي او بعضه او بعضه او بعضه او بعضه
المدعي شاهد فيه ويحتمل ان يكون له الحق ونواضعه فليذكر انما هو المدعي او بعضه
ببينة او على القاطع او على وجه البينة او على الاثبات بالبينه خلافا لادب
حضر الحاكم او اوصيه كاحضرة فضل السكس من الفصول المتعارضة ولا يذنب الى
دعوى العقار الغير الخاص وما ذكر المصلحة والمصلحة الادوية الادوية
والشهادة لشدة القوي بالمشاة ولما كان الحاصل ان نسب الرجل
المشهور كمن يذكره ولا يحتاج الى النسب الرجل فانه ذكره في حدود العقار
وترك انما يحل خلافا لقرينة ان تعريفه انما يحصل بالادوية ولذا لو غلط في الزمان
لم تقبل وانه لا يثبت حكمه بل بخلاف ما غلط فيه لا اختلاف في ادعيته وان كان
اذا الزمان وعلم فيه لا تقبل ما لم يردم اختلاف المدعي واذما تحت الادعي
يوجد دكا بها وشروطها سال القاضي هل يثبت المدعي وادعيه القضا اوص
جانب الاقرار والبيته فانه او يثبت عليه باءه ما لم يردم انه انكره المدعي البيته
اي طبعها فانه اذا شهد فيها او لا او اوص له بقم البيته حلف الخصم ان عليه
حضره لا نه حقه فليذكر انما هو المدعي او بعضه او بعضه او بعضه او بعضه
البيته ومنه تقدم سمي ان البيته لا يسقط الحق لانه عزم قبل البيته بغيره
المكوفال شريح روي البيه الفاجرة احق ان ترد من البيته العادية ولكن
لا يعاقب الشكر كذا في الزمان والدرر انه انكره او كذا في بلاد فليذكر انما هو المدعي

لاه البيه واجب

لاه البيه واجب عليه لانه منكر بحكمة الوجوب بقوله والبيه على من
على التوسع في النكول قد انكره من الاولاد ومنه البيه ثلثا ثم القضاء على
لنكح الاحكام ولو قضى له المدة فهو المدعي ولو قال بعد النكول على
انا احلف ان قبل الحاكم حلفه والا لا يعتبر النكول في غير حال القضاء
ولا المصلحة لولا ما صلي على ان يترك الادعي ان حلفه على خلافه على مجلس
القضاء فالصالح باطلا فربما دعاه ولو قال نعمت لا اقر ولا انكر فليذكر
عنه لا يجزئ بقرائه بغيره وعندهما يستحق ولا ترد عليه على مدعي قال
الثاني انما لم يكن له المدعي بيته ولم يحلف المدعي عليه يحلف المدعي وقيل له انه
حلف له انه انما لم يكن له المدعي بنبكول الخصم فليذكر انما هو المدعي او بعضه
للمشهور هو قوله البيه على من انكر ولا يثبت بشاهد وبيته خلافا لثاني
له ما روي ان عدم قضيته بشاهد وبيته وانا قوله عدم البيته المدعي والبيه على
المنكر وهو المشهور ما رواه خبر واحد يخالف المشهور ولا يحلف في حكاك
مجرد المال بالادعي رجل انما منكره ادعي لا يستحق المنكر ورجعه
بانه ادعت بعد العدة عليه او عليها وقعت الرجعة العدة وانكر الآخر
وفي رواية البلاء انه ادعي الزوج المولى عليه ادعي عليه بعد العدة البلاء قد وقع
التي في المدة وانكر الآخر ولا يثبت له ادعت انما على شرطها انما اولدت
منه وانكره ولا عسكر في ورقة بانه ادعي على مجهول المنكر عليه ادعي العسكر
والآخر بغيره منس كما اذا ادعي ان اولد او على العسكر الاخير بغيره وولاه
بانه ادعي ان معقود او على العسكر الاخير بغيره لا يستحق المنكر فيها على الامام
وعندهما يحلف لهما ان النكول كالاقرار ويؤجر فيها له ان كان له وهو
لا يجزئ فيها فانه قبل تحليفه بخلاف الحديث المشهور قلنا حلف من الحدود
فما وضعا فيقول الخصم بالقبض وبيته بقوله ما يثبت قاله من خارج قبل
بغيره حال المنكر ان معقود يحلف والا لا لا يحلف حذره ولعله انما
كما اذا ادعي القذف وانكره ادعت على زوجها فذا يوجب القذف فانكر
لا يحلف لانه الحدود تدركه بالشبهة ما اذا شق من غير ان كان ادعي

عنه من افعال من العباد ذك ولا يثبت له مستحق للموت فانه يثبت الفقه
 لا الزيادة الشارح يحلف لتضمنه المال فانه كالحاض ولا يقطع لانه القطع
 حذو ذاه شهادة رجل وامرأتين ويحلف الروح اذ ادعت طلاقا قبل
 الدخول لاجتماع فانه كالحاض نصف المهر فانه الطلاق مما يجري فيه التحلف
 كذلك النكاح اذ ادعت مهرها لانه ماله ونسب اه ادى حقا
 كارت وثقة وخيمها باه ادى اية اية المزدحمات ولم يذروا فانك
 نذ يحلف او ادى اخوه وطبقه نفقه لغيره وانكر نذ يحلف او ادى
 انه ايزر الغائب وقد اوقع اليه مال ويحلف في القصاص فانه كالحاض
 حصة يرا ويحلف ولا يقص لانه القصاص حد وفيما دونها مفسد
 الاطراف يقص اذ وكل وعند ما يضمنه المادش فيها اية النقر لدية
 ذاه الاطراف الا ان اية النكول او ارضها لكمة فيه شبهة البدل
 فلا يقص بل يجب المبالاة انه يذ لا اقرار فلا يملك الجواب الدية
 مع بذل النفس فان لم يحسم يحلف او يقر فانه قال المدعي بدينه حاض
 وطلب بهن خصم لا يحلف عنه وعند ما يحلف اذ غائبة عن
 المهر يحلف اتفاقا وانه حاض عند القاضي لا يحلف لاجتماعهما الا ان
 الغائبة وله الاعتداد بالحاض ويكفل بنفس ثلثة ايام او يطالبه
 الكفيل بالنفس فانه الى الزمان وادفعه حث دار ويمكث في الباب عند
 قضاء الحاجة وان كاله المدعي عليه موعودا لا يفتي في هذه الاجبة على
 اعطاه الكفيل وان كاله المدعي عليه غريبا لا يجد كفلا يكله اذ يطالبه
 الكفيل او لا ذم له ان قد يجلس القاضي تنازع فيه يكفل ويلزم لا
 قدر تراه الشهود واليهيم بالله تعالى لا بطلاة وحقاق فعولهم من كان
 منهم حائفا ليحلف بالله تعالى ان لم يمسح يمينهما او الطلاق
 والعاقبة وما تنازعهم مبالاة تنازع الماخلافه فها ويعلق بذهناته
 اذ شاع القاضي به قال والله الذي يعلم السر اخفى قبل التعليل النفسية
 وقيل لا موال عظام والله لم يشترك التعليل واكتفى بالاصل ويحرم

من التكرار

عن علي

من التكرار لا يغير مشروع ولا ينافي العاطف بين الصفات حذو ذاه التكرار
 والله العظيم والكره لا يعلق بزمانه بل يعلق بزمانه يوم الجمع او كان له
 في الجسد خلافا للشفيع ويحلف اليهود بالله الذي انزل التوراة على موسى
 والنصارى يحلف بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والحجج بالله الذي
 خلق النار والوشى بالله فقط لانه الكفر عليهم يقوله الله ولا يثبت
 سالتهم من خلق السموات والارض ليقوله الله ولا يحلفون في محالهم
 لما يثبت من التعظيم ويحلف على الحاصل سبب رفعه في اليه والنكاح
 بالله ما يثبت كما يصح قاتله او كحاز قاتله الحال ولا يقول ما يثبت لاحتماله
 باعته اقال ولا ما يثبت لاحتماله ان يحلها ثم اباها ذاه الطلاق ما في
 باعته مكاله ذاه الغيب ما يجري عليه رده ذاه الوديعة ماله هذا الذي يدعي
 في يده ودية ولا تحمله ولا له فكل حق ولا يحلف على الشيء بالله ما يثبت
 لاحتماله الا قاله خلافا لا يحلف لانه ان اعتقد من التبعيد احكامها
 فيحلف على نفيتها ولم ان التبعيد حق المدعي فيحلف على حث دعواه فانه كان
 في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي حلف على السبب لاجتماع الدعوى
 ليؤاخر به كاه المشتري فيعلم رد الشفعة لانه الحلف على الاحتمال
 لا يبرك كونه صادقا ونعم ونفقة اعتسوة والنهي لانه الشفعة للحار
 والشفعة للثبوت كونه صادقا وكذا يحلف على السبب لانه لا ينفق بعد
 مسلم يدعي العتق يحلف للموثر ان قال ما اعتقه لانه الاحتمال لا ينفق
 بخلاف العبد الكافر والامته ولو مسلم لانه العبد الكافر ينفق المهدود
 والحقوق والامته بالارتداد والحقوق برفعه العتق بخلاف العبد المسلم
 اذ الارتداد يبرئه القتل فيحلف للمكره الكافر والامته ما هو امره الا لاحتماله
 تكرار الرق بالشيء بعد الحق ومن ردته شق فادعاه آخر حلف على العتق
 باه وان بالله ما علمت انه كذا ولم يقل ان ليس كذا لاحتماله ان لم يدع للموثر
 وانه شرا او هو مسلم فبقي التبعات اى القطع باه قال بالله ان ليس كذا لانه
 المسلم يبيع ويهب يمال النكر كل موضع يحلف على العمل لو حلف في

التبعات

مختلف

فقدى
 يقول لا على العكس فلو انما كان غيرا وصالحا على غير ما كان موافقا
 على غير ما كان ولا يغير بعده **باب الاختلاف** ولو اختلفا في
 قول الشيء او البائع او غيره حكم بغيره لانه لا يرد عهده باليمين وكذا في
 خلع صفته وانما به هنا فثبت الزيادة لانه انما ثبت للثبوت وبقيت الاقل
 منكر للزيادة وانه العكس وانما يجرى الرهانة قبلها انما يجرى احدا من غير
 الآخر والاختلاف البائع لانه الفرض قطع للمضومة وقد اكس ذلك باليمين فلا
 يقول القاطع باليمين حتى يثبت ان له يمين احدهما بدعى الآخر ان يمين
 البائع التي الذي يدعي المشتري ولا البائع الذي يدعي البائع مخالفا لما
 قبل القيس فحق القيس لانه كل منهما يكره دعي الآخر واما بعد القيس فحق
 غير القيس لانه البائع سلم المشتري فلا يكره مدعيه على البائع شيئا فحق دعوى
 البائع والمشتري يكره فيكون بخلافه وانما ثبت بقوله اذا اختلفا في
 والصفة فانه مخالفا لمراد او يدعي المشتري ان سلمت بيمينه لانه الخلق
 للتخلص اذ يمينه سرح الى البذل والاختلاف وبيمينه البائع يتاخر المظا
 بتسليم البائع الزمان ويستفاد الشيء من المقابلة اذ يبيع السلعة
 بالصفة ولا في العرف بالزمان والاختلاف انما هو المخرج ومم كل ايم
 دعوى صاحب وانه مخالفا لمراد المشتري بالملك والمشتري بالبيع والبائع
 بالمال ما عدا بالدين في القاض البائع بطلان دعوى او كليهما ولا يفتخ
 بالدين القاض على الصحيح لانه لما ثبت لوماد دعوى فحق على من جهول
 فيفسد القاض قطعا لانه يمتنع ولا يخالفوا اختلاف اختلاف الاجل
 اذا دعي المشتري الاجل ويكره البائع او شرط المباداة ادعى احدهما
 ويكره الآخر اذ يمين بعض الشيء ان ادعى البائع ويكره المشتري وحده
 المنكر فقط لانها اختلفا في مراد على البائع واليمين كما في الخطر
 والارادة بخلافه لانه اختلفا في الوصف والجنس ولا يخالف بعد هلاك
 المبيع وانه اختلفا في القدر وحلف المشتري فقط وعنده محمد بخلافه
 ويصح وتزعم القيمة لقوله اذا اختلفا المتبايعان في الغاو تراد

على
بالصفة

وهو يبيع الملاك ولما قوله ان اختلفا المتبايعان والصفة في ثمنه بخلافه مراد
 وهو مقيد بقاء السلعة والمطلق يحمل على المقيد انما هو الرأى وذلك لما فيه
 من غير شكا عند الحاجة والحاجة وكذا الخلاف لعقد الراد وهو ما يتم على البقاء وانما
 انه ورد على خلافه القيس فيقتضي بقاء السلعة وهي جميع المبيع الا انه في
 النسخا لم يرد القيس مشروط ببقاء السلعة وهي جميع المبيع الا انه في
 البائع بغير حكمة المالك في مخالفا له اتفاقا لانها يعقدان على الباقي وانما
 مخالفا له ويرد الباقي ويكره حصة المالك من الثمن الذي اقربته والقول الثاني
 حصة المالك عند الفسخ ولا يكره الزيادة فالقول لم يمينه وتزعم القيمة
 اذ قيمة المالك وعنده محمد تعتبر قيمته اذ قيمة المالك والقيمة في الانفاق
 او انقام الثمن الذي اقربته المشتري يوم القيس يعني ان قيمة المجموع
 ثلثه وتزعم ايام القيس والمالك ثلث البائع صار حصة المالك عشرة
 دنانير ولا اعتبار للزيادة والنقصان بعد القيس وانه اختلفا في قيمة
 المالك في اذ يوم القيس فالقول للبائع لانه يدعي الاقل ويكره الزيادة لانه
 وانه مرهنا فمرهنا اول واليمين مرهنا المشتري لانه يدعي الزيادة لانه
 ترك لانه اختلفا في معنى وانه اختلفا في قدر الثمن بعد ان كان البائع مخالفا
 وعاد البائع ان لم يقض البائع المبيع فاقبى المبيع زيد المشتري واليمين
 البائع وانه يمين بهذا لاقالة ثم اختلفا فلا يخالف في القول للبائع بيمينه
 لانه يكره الزيادة خلافا لمحمد فانه عليه يخالفان وهو البائع ولو اختلفا في
 قدره كما انما بعد اقالة السلم فيعدها ع رهنه فالقول للمالك ان يمينه
 لانه يكره الزيادة ولا يهود السلم والفرق ان الفرق من الخلق فحق العقد
 واقالة السلم من الخلق فطاعت والاقط لا يهود بخلاف اقالة البائع فانها
 عقد جديد فحق ثالث وانه اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او غيرها
 قبل الاجرة او المنفعة مخالفا لغيره بغير رهنه رهنه مراد المالك بيمينه
 المبيع ويدعي المبيع المستأجر ان اختلفا في الاجرة لانه لا يشتري والاجرة
 كالمثل وبيمينه المجرى لانه لا يبيع والمنفعة كالبائع والمنفعة كالبائع والملاك

ولا خلاف

نحو قوله دعوى الاختصاص البيع والبراءة قبل وانه من هنا في المتأخر
المنفعة لانه مدعى الزيادة وفيه جزم الموصوفه الاجرة لانه مدعى الزيادة ولو
اختلفوا في سببها المنفعة لا يتحقق لانه لا يخلو لاجل الفسخ ولا يمكن
في العقد المنافع المستوكة والقول للثابت ولو اختلفوا في سببها المنفعة
فحقها لانه الاجارة بمنفعة ساعة فساعة عاجلة والمنفعة فيما يليق
كالمنفعة بالعقد فحقها لانه في خلاف ذلك بعض المبيع لانه الموقوف عليه هو الموقوف
فان العقد في نفسه بعضه فحقه كله وليس في الاجارة فيما يليق واذا اختلفوا في
دفعه البرهان فالقول للثابت احرى فيها لانه يترك الزيادة فيه ويدعيها الباقى
واذا اختلفوا في قول لا الكتابة لا يتحقق لانه والقول للبعد عن دفعهما عنه البرهان
لانه يترك الزيادة وقال في الفقه لا ينفك الكتابة لهما انها عقد بغير الفسخ كالبيع
وله انه القيس بلا جامع لانه البيع عقد لازم من الجانبين ويتكول احدهما يلزم
دعوى الاخرى ولا كذلك الكتابة لانها منصف من جانب العدك بالبيع فلا يلزم
بتكوله في الحكم من الحق وان اختلف الوجهان في متاع البت فاي برهن قبل
وعذا يلزم البرهان فالقول لهما فيما يليق كالمنفعة والتمار والمخار مع غيرها
بشهادة القائل لهما الا اذا كان الزوج من بين شملها والقوله اى للزوج مع
عينه عدل فيقول فيما يليق بالكتب والسلاح والعمارة الا اذا كانت من شبع
منها او على لهما القول عند البيع للزوج في اشكال الصالح لهما كالورش من
والخادق والرقبة والتمار والعمارة والقول لانه الزيادة وما يدها
في الزوج والقول لانه اليد عند البيع بخلاف الموقوف به لانه لما ظهر افعوى
من يد الزوج وهو الاختصاص والتصرف كما في اللابس واللاس بالقول للابس
وبعد موت احدكما الدعوى الورثة والمرجع البرهان والقول للمحمول فيما يليق
لها التي مع عينه حر او رقيقا زوجا او زوجة اذ لا يملك البت فسلمت يد الزوج
المعاوضة والقول لانه اليد عند الوكعة كذلك اى القول فيما يليق لهما التي لا
مطلقا لانه الزيادة على جهان مثلها والقول في جهان مثلها من المحلل لهما ان كانت
حقا او لو رتبها ان يشاء الباقي من المحلل للزوج مع عينه او لو رتبها عند محلا

المشكل

المشكل للبرهان ان حيا كما قال الامام او لو رتبها ان يشاء عند الامام لانه انك تملكها حية ومعد
او الورثة خلفاء الميت فلا يتغير الحال بالموت وانه كان احدكما مملوكا فالقول
على لهما الزيادة لانه انما اذلا جهان حر فحقا كان او زوجا كان الحق هذا
ظاهرا للزوج اذ لا يملكه وكذا ما اذلا زوجة لانه بالبرهان لا بد للزوج في
الموت ولو مملوكا اذ لا يملك البت اصلا حيث قيل في قول فاعل الحق بثلث الكل ما يليق
لها لا يرد ما اورد به ذخير الحق في كسبه صدر الشريفة عاقلة الامام من اقوم
التناقض حيث جعل يد الميت فاعطى لورثته ما يليق سابقا ولم يجعل هنا
فاعطى كل المال للزوج ولو مملوكا ويؤيد قلنا ماء المجه من قوله ولو كانه فالقول
وقاد يشارع اذ المتاع الصالح لهما ولكن فيه ان الحق ان مملوكا يجوز ان يملك
عن يد المولى وقال الامام ذوه والمالك كالحرة اذ لهما معترضة في المعاملات
فالقول للزوج ولو مملوكا في الحقوق والحق ولو زوجة ما اذلة في المعاملات
فمنه تلقى ختمها ومعدا بثلث قال ذو القدر المدعي عليه المدعي هذا الذي اوعيت
منه ليرى اود عتية فلا اله الغائب او اعادته او اجرتة او عتية او عتية ومنه
ولهم عاقلة انك لا تدفع خفوة المدعي لانه لا يملك حق شرعا اذ الحق من لانه
من يملكه وله يد المانة الا ان دعوى النسب يسع على مودع الميت ذكر في الزيادة
وقال ابو يوسف بعد الابتلاء بالقضاء وتحصل العلم باحدنا النسب فيمن عرف الزوج
لا تدفع فيه ويؤخذ لكثرة الحق في الحقيقة قال الامام شربة لا تدفع لانه برهان على
الغائب وقال الامام لا تدفع غير الدعوى اذ ان تعليم فلا يملكه وقال الشريفة
اذا شكوه ذوا او دعوى من لا تعرفه لا تدفع لاحتمال الموصوفه هذا المدعي
انما قال او دعوى بثلث الكل اذ يدهم بدو بدعة بخلاف قولهم بوجه
لا يملك ومنه حيث تدفع عند الامام لعدم الاحتمال انك رسلنا فالحق اذ
عنه لا بد من المعرفة والبرهان وهذه المشقة في الحق نفرد القول فيها لانه
في الكتاب اثنا عشر مرة وابو الويلد قال ذو القدر المدعي بثلثه منه
اى من قوله الغائب لا تدفع اذ يدهم بملكه ذخير وكذا لا تدفع لو قال المدعي
صريفة او عتية منه وانه برهن ذو القدر ايداع الغائب برهانها في كسبه لانه مدعي عليه

المشكل

فقد واصلها الغائب المالك كذا لا تدفع ان قال المديس سرقة من خلاف على
 انه المديس يدع عليه فعلا بل يجوز ان لا تدفع بل يدعى المالك انما
 انه كذا يستدعي فاعلا والظاهر انه الذي به ولو قال المديس بقتل من يد
 وقال ذواليد وعينه هو ان تدفع بلائحة تصادقهما ان اصله ولو والظاهر
 ان وصوله الذي الرمس حيث نيابة فليكن به داما لا لا حصوله الا اذا ظهر
 المديس ان زيدا وكله بقبضه لا تدفع لانه اثبت انه احق باسائه **باب**
دعوى الجليل لا تقهر بينة بينة ذي اليد او فيها بينة الخارج
 والتاريخ والتلق من احد كسائق ان بينة ذي اليد او فيها بينة الخارج
 فيه احق اذ هو المديس والبيئة للمديس وان بينة اقوى بنوت الخارج بها داما
 بينة ذي اليد ثبت بها الا خارج هذا الرجل عا مائة واخره فيه بها داف
 بالخارج لعدم المخرج كاقض الرسول مائة ولو لم يكن على صاحبها
 اي بها انما لعدم المكان لا يثبت في كل صدقة لانه الساجح مما ثبت بالتاريخ
 وكذا اذا اقرت بسبق كساجح احدهما الا اذا كانت بيت الخراج دخل بهما
 لولا ان لا التصديق بيقول الدلالة فان اقرت فاسبق احق به لانه البرهان
 مع التماثل اقوى وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فعلى ما اثر ان الساجح ثبت
 بالتصادق فانه برهان آخر بعد ذكره في لانه البرهان اقوى من التماثل
 فانه برهان احدهما فحقن في ثمره المديس لا يقبل لعدم الاولوية الا ان ثبت
 الثاني بسبقه فانه البرهان مع التاريخ اقوى وكذا لا يقبل برهان خارج
 على ذرية خارج فظهر لانه اثبت سبقه وان برهان خارجا شرعا من آخر اذ
 البولط تاريخ وكل من نفسه بنفسه او ترك له لانه عقده بغيره من اهل الانفس
 فينكر وينكر احدهما بعد ما قضي لانه لا يأخذ الآخر لانه العقد انكر قد
 انقضى بالتصديق صاحبها وانما قبل العقد فلم ذكر لعدم الانفس فانه
 كان لاحدهما بعد تاريخ فهو اولى لانه اليد على سبق شرعية لا يجوز على
 الغير على الصلاح ولانه البرهان مع التاريخ اقوى فانه اذ كان
 تاريخ اولى لانه ثبت لنفسه ملكا خارجا عن المصلحة وان كان لاحدهما يد والآخر

مثلا
 خلافا لقوله ان بينة
 تنفي اليد وتاريخ
 البيئة اولى

سعي
 بعد

سابق

تاريخ

تاريخ فذواليد اولى اما اولوية بينة الخارج ففي المطلق دونه المودخ والشرع احق
 منه بنية وصدقة مع قبض اى يد على شراة من يد والآخر هيته او صدقة منه مع
 القبض فيها لانه الشراة اولى لقوته لانه معاوضة من الخايب وانما اذا اختلف بمكملها
 او كانه معها تاريخ فيها سواء والبيئة والصدقة فيما لا يتحمل القسمة سواء لحوان
 البيئة فيه وانما فيما يتحملها الا ان الاصل والصدقة اولى لعدم حوان البيئة قبل القسمة
 وكذا الشراة والآخر عند المودخ سواء لانها معاوضة من الخايب وقال في الشراة
 اولى لانه معاوضة مال على مال وعما الزبح البقية او قيمة العيب المتنازع فيه واليه مع القبض
 اولى منه البيئة مع اى مع القبض والتفكير لانه البيئة اولى لانها مشتة للملك وله الرهن
 وجه الاختلاف ان قبض الرهن قوى كونه مضمنا فان كانت بشرط العوض فهو ادا البيئة
 اولى كونها بيعا حكا والبيع اولى من الرهن وان لم يشره خارجا على ملك مورخ او
 شراة مورخ من واحد غير ذواليد احتراز عما مر من واحد ذواليد فالسابق اولى
 لانه اثبت اذن المالك فلا يتلق المالك الا مع جانيه وان برهان احدهما على الشراة
 فزيد والآخر عليه على الشراة مع بكر وانفق تاريخهما فيها سواء فحقن لهما بنفسه
 لاحتمال تقدم عقدا لآخر او تساويه اماه صوة اتحاد البيع لعدم مكان التاريخ
 من غير جانيه فحقن للموثة وكذا الوقت احدهما فقط ولو لم يشر خارج على الشراة
 مع شخص واخر على البيئة والقبض مع غيره واخر على الايد مع ايه واخر على البيئة
 والقبض مع رابع فحقن بينهم ارباعا فانه من ان عند اختلاف الدابع لا ترجح لغيره
 الا بقرينة فحقن لهما جميعا ولو لم يشر خارج على مورخ وذواليد على ملك اقدم
 ثم فهو اذ ذواليد اولى فانه السابق اثبت اقل المالكين خلافا لما روي وكذا
 الخلاف لو كانت اليد لهما او لو كانه دار بينهما فادى كل اكلها له مائة وادى
 الآخر اثماله مائة لاسبق منه ولو لم يشر خارج وذواليد على مطلق ووقت احدهما
 فقط فالخارج اولى لانه مالم يوقت احدهما كانه لا حكم المطلق في المطلق بينة
 الخارج اولى وعند المودخ ذو الوقت اولى لانه ما وقت احدهما كانه لا حكم القيد
 وفيه بينة ذو الوقت اولى ولو كانه المديس اولى بها اذ اوه بدائش والمصلحة فيها اجمع
 وقت احدهما فقط فهو سواء عدلا لم يفسد فيه ولا عند الوقت الذي وقت اولى عند

ح
 جميعا

محدد

الذي أطلق ادعى انه الاطلاق دعوى اولية الملك فحاله ملكا للاصل ومكرا لاصلا
 من التاريخ ولا ينعى ان التاريخ بوجه الملك يقضي بالاطلاق فيحمل على الاولوية
 فالترجيح اليقيني واللامام ان التاريخ يقضي بعدم التقدم لانه المطلق مقدم
 لموضوع بناء على ان دعوى الملك المطلق دعوى اولية الملك حكما وادراكا سابقا
 من وجه لاحق من وجهه كالموضوع ايضا لذلك فاستوي بالفعلا كما انما ملما عند
 ذلك لا يمكن اعتبارهما التاريخ وان برهنه خارج ودوب على النتائج في
 البداوة استخلا والقبض على ان الخارج اولى وبه انقلب الى دليل لانه بينه
 اكثر تحققا ووجه الاختلاف ان بينة ذي اليد قامت على ما لا تدل عليه البدوة
 الاولوية بالنتائج كبينة الخارج فاستوي وترجت بينة ذي اليد باليد فيقضي له
 سواء قبل بها بالخارج او بعده وكذا ان بينة ذي اليد اولى لبرهنه كل من الخارج
 وذي اليد على تلقى الملك اخر كما به هناك بايعاه وبرهنه كل على النتائج عنه
 اي عند بايعاه كما به الباعين قد حذر او قام على ذلك بينة ولورهنه احدهما
 من الخارج ودعا ليد على الملك المطلق والآخر على النتائج فهو اولى وان
 كان او خارجا لانه بينة قامت على اولية الملك فلا يشك للاخر ان يثبت قبله وكذا
 ان بينة النتائج اولى لو كانا خارجين اذ كان المدعي به ثالثا ثلثا ثلثا ثلثا
 الملك لو وقع بالنتائج لذي اليد ثم برهنه ثالثا على النتائج فيقضي له لانه بالقبض
 الا انه لم يبرهن الثالث مقتضا عليه الا انه بعدد واليد برهنه على الثالث
 كما لو برهنه المقتضي عليه الملك المطلق على النتائج متعلق ببرهنه اي عدل
 عنه ذي المطلق واقام البينة على دعوى النتائج فيقبل استخلا وينقضاء
 القضاء والقبض عدم القبول لكونه مشتقا عليه وجه الاختلاف ان بينة
 النتائج واقعة لبينة المدعي فظهر لظلال القضاء فانه قيل ان ابي ابي
 يرجح بينة الخارج ليس بوجوده عند القضاء فاني يرجح وكل سبب لا يتكرر
 فهو من النتائج وانه بينة ذي اليد اولى كمنه كتاب لا يتبع الامر
 كتاب من القطر او الكثرة وحلب اللب واتخاذ الحب واتخاذ اللب
 واتخاذ المسكن وفي كل مسكن تحت شغل للبر كذا العناية وجزاء العقود

من الغنم لبرهنه انها جزاءها من الغنم فيبنة ذي اليد وكذا غيرها لا تما
 كالنتائج وعدم التكرار وما يكره بغيره المطلق فيبنة النتائج في اوله والاصل
 ان بينة الخارج اولى لانه مدعي والبينة للادفات وهو القبض على
 مادة كمنه تركه النتائج مستحالة لفعلة عنه ناقة فيقضي على النتائج في
 به مائة مائة من كل وجه كمنه الحرة فانه يتبعه فاذا لم يبرهنه
 ويتبعه والخبر به دابة ثم سعى الثوب المتخذ من دهره والبناء والقبض
 ودراعة البر والخوب فاذا برهنه فيها فيبنة الخارج اولى وما
 يتكرار لانه لا يبرهنه الى اهل الحرة لقوله تعالى كلوا من اهل الذكر ان كنتم
 لا تعلمون والواحد بكفي والاشارة احوط فانه يحكم عليهم يجعل
 كالمطلق وقضي به بالخارج لما مر منه قبيل واصل وانه برهنه خارج عاملا
 مطلق ودوب على الشراء من اهل الخارج فهو اولى وذو اليد اولى فصار
 كالواقر وذو اليد بالملك للخارج ثم ادعى الشراء منه وانه برهنه كل منهما
 اي بالخارج وذو اليد على الشراء من صاحبه والتاريخ لهما تاريخا فيسقط
 ويكره المال يد ذي اليد احتياجا وعند محمد يقضي بالخارج لكانه العمل به
 لشري ذو اليد من الخارج وقضي به بانه ولم يقضي ولا يعكس لانه بينهم
 البيع قبل القبض ولا يوجد وانه ادعى في هذه الدعوى ودعواها في
 القعد بانه ادعى بالخارج عما ذكره ليد انه هذا الاكراه في قد اشترى من مكرمه
 غنم بثمان مائة وادى ذو اليد ان قد اشترى من مكرمه مائة مائة مائة
 وتاريخ بالخارج لم يبقا فاقضي لذي اليد عنها وعند محمد بالخارج لانها
 في العقار عنها ولم يجعله كذلك لانه قبل القبض غير جائز عنه في على
 ملكه لا يردى اليه وان اشتاق قبضا في لذي اليد اتفاقا لجواز البيع
 من على القبض وانه كان وقت ذي اليد قبضه بالخارج والوجهين وانه
 احدهما لانه لا يملكه بالوجوب ولا ترجيح بغير الشراء فيعولوا قام

ولا ترجح كثر العقل بل بقية فيها الإجماع أو خبر الواحد لا ترجح بخبر ولا
 إلا أخرى والمفسر يرجع على النص والشرع الظاهر باعتبار القوة والتمهات
 العادلة يرجع على المسنونة وأنه أدى أحداً رجح نصف دار والآخر كلها
 فالرجح للأول عنه وعندنا الثلث للأول والباقي للآخر عند أقامتها البينة
 لأنه الأمام اعتبر طريق المنازعة وصاحبه احتسب طريق العود والمضاربة
 ببناء قال الإمام أنه مدعي النصف لا نزاع له في النصف الآخر فهو مدعي الظاهر
 وأما النزاع فيما ادّعاءه فنصف بينهما التساو بينهما البرهان ونصف النصف
 هو الوجه وهو له والباقي وهو ثلثة أرباع مدعي الظاهر وقال أنه حق بينهما
 تشايح ما من جزء إلا في نفسها وهو واحد ونصف وعدد الأرباع واحد
 ضاق فقال المخرج النصف فهو اشتد ثم ضرب نصيبهما به فنزح الواحد
 فصار اثنين أعطى مدعي الظاهر والنزح النصف فصار واحداً أعطى مدعي النصف
 لها أنه النصفان أجمع على القيمة بطريق العولاء والميلية وقضاء الديون
 أنه لم ينف التركة ومثلنا شبيهة بذكره أنه القيمة بطريق المنازعة
 في الأصل فلا يعدل إلا أنما انعقد الإجماع ومثلنا ليست بشبهة محققة
 الغرض لا يفتاتية في الدقة والميلية لشيوع كالديون ومثلنا في
 العيود وأنه كفت الأرباع بهما فكذلك مدعي الظاهر نصف بقضاء ونصف
 بلا قضاء لأنه مدعي النصف لا نزاع له في النصف الآخر وأما من أصره فحاجته
 جلا على الشرف للحال فهو حق ذو يد ومدعي الظاهر فيه خارج فينة
 أولى فلا حقه منه بقضاء وفي ما يؤيد به بالمعاشرة والبرهان خارجاً
 على نتائج دابة وأما خافته فله وفق ستمها تأييده لا تباين بينهما
 للحال وإن بطلانها ففسد لأنه نقط السقوط ومباركتهما لم يذكر إرادته
 كأنه أحسنها بالبداهة وافق مس الدابة تأييده أو بطلان قتاله وأنه حالما
 خالف مس الدابة تأييدها وبطلان نظريتها وذكر أنه في تركه يدعيه بطل
 لم يحسنها وأبرزه أحدنا رجح على غلبته والآخر على ويغيره
 فحينئذ ينصف لانه أنموذجاً خاصاً بالاعتكاف السواى في الاختلاف

يوجب

مطلب

يوجب تساوى نفس الاختلاف **فصل في التنازع الالهي** لا التنازع
 أول من الاختلاف كونه الظاهر فيها وإذا صار خاصاً والآخر أحق به الآخر
 بالتمام كونه تفرق الظاهر لا الركوب به على المكلل الاختلاف الوديع ومن الرجح
 أحق من الإيفاء بالناطق هو في النوادر وفي الظاهر الرواية متساوية وأما من
 أولى من علق كونه عليها لانه الفصل من نسخ المالك وله التعليق والمالك
 بلا نسخ أو الركاية فيه أو دخل الشرح أو لا يفسد بينهما في التفرق فيشف
 بينهما عند البرهان وكذا في السعي البساط والتعليق يتساوى به فيكون بينهما
 لأنه الجزء البساط أتاها بالحق والتحويل بالجلوس والتعليق ومن مع توجب
 وطرفه مع آخر عطف على الما لى هي متساوية له لاختلاف التباين والبيته وهو
 الحقبة والأكثرة في البيته لا توجب البرهان كما في كثر الشاهد وأما في اللام
 والآخر في الكثرة في التفرق في البيته والمجاورة عند التنازع والبرهان من
 حد وهو عليه وأنه لم يتصل ببناءه أو لم يتصل ببناءه وأنه لم يكن عليه حد وهو
 انصاف الترتيب به أنه كان الحار الحائط المختار في شدة وفي الجوار الفخري
 فيه لا يدخل فيه النقب وهو اتصال الجوارح الترتيب على المكلل البذل
 عليه حد في حرمه وفي قصبات يضم ملوثة مطاوعة من الأكرم يتسلسل
 عليها قصباته الأكرم ذكر في الغوب معه البيت يقال بالثبوتية وورد ذلك كما
 في الغاية من الجوارح فيه أو وضع الفصل سواء بخلاف الجوارح أو أضعف
 مستقيم وهي اللباس والآخر أنه كان لكل من المداخيل عليه أي الحائط
 التنازع فيه ثلثة جدران فيها انصافاً عند البرهان لعدم الأولوية ولا ترجح
 بالآخر بينهما وأنه ثلثة جدران لا الحائط يتلوه في الثلثة تأييده للآخر ولا
 اعتباراً ولكل العلة فإنه كان لاجتماع ثلثة جدران والآخر أقل من الثلثة فهو
 الحائط لخاصة الثلاثة وللآخر موضع خشية ألا يقدري على جبره وفي رواية
 لكل واحد منها مأخذ حد وهو على كثر لونه الحائط وما بين الجوارح مشترك
 كالساحة بين البيوت ولولا حد جدران والآخر انصافاً ترجح ويؤيد ذلك لافعال
 لأنه أمر الجوارح فرع والآخر الذي الجوارح هو الوجه وفيه هو لانه الجوارح لا لولم يكن

ملكه لغيره والملك ودونيت مءاوكدي سوت منها حق ساحتها في انما عند الجاه
 على ان انما ساحتها انما هو المور وحب الوثوق وكما لم يخط ولو ادعى انما
 كذا انما عليه وهرنا قس يدعي ان لا الحق مقصود فلا يحكم بلا علم واذ انهم
 يعلم لعدم المشاطعة فلا يثبت البتة فانه كان يبرهن احدها انما به دول الاثر
 قبلت لانها كانت انما انما يدعي انما يحكم على حق الاثر فلا يرد دة البتة
 لا قيام الاعلى الخصم او ادعى كل من لم يبرهن ولكن كان له بيب فيها او بين او جوف
 قس بيه لانه هذه الشرفات وليرشوت الزعم لانه لا يدعي شي بغيره فبق
 قال انما وادى دوله انما عليه ولا يبرهان انما فالقول لانه فكم دعوى ارقية
 الزا لعلهم وان قال انما عند لعلهم لا الذي الدوله عند لا عترة اذ امر ارقية ولكن
 ليس لعلهم بل انه البذل على انما بال الاله اثبت القول وكذا امير لذي اليرص
 لا يبرهن فسم فلا يخذه احد عنه بلا بينة فلو ادعى الحقية عن كبره لا يقبل
 بلا جح لانه يدعي البذل على الملك فلا يبدل بلا بينة **باب** دعوى
 النسب **فصل** دعوى الاموال للزوجة ولدت مسبق لا قس بنفسه
 من سبعت فادعاء البايع وهو ان ثبت نسب حمل البايع ان العلق
 في ملكه لعدم الحمل ولا يحمل الزنا على الصلاح فيقول دعوى سبيل
 الى العلق وهي اوله وفيه البيع لعدم جواز بيعه وادعى النكاح وانما اد
 ادولوا دعاه المشتري مع دعوته اى مع دعوى البايع او بعد هالان الحلة
 تكذب ولا يزال لعدم الاحتياج لثبوت دعوى البايع وانما اذا ادعى المشتري
 قبل البايع ثبت كنه يقر ويجعل على انما سكوحتة فليس بعد العلق ثم باعها
 فلا يثبت نسب لو ادعاء بموت الام او علقها وبرد حتمت من
 النكاح والعق وكل النكاح الموت والفق ان البايع لم يبرهن كذا من قبل
 التبع في عدم انما اوله فيه ذلك النكاح على حله فزاد في الاعتاق قهار
 كذا من قبل الشرح لانه جعلها معققة المشتري ولم يفتح البيع فلا يسترد
 وقال لا خفت فيها ادعاء الموت والعق هذا الخلاف في صورة العتق على اراء
 صاحب الهداية وهو مخالف لما هو المبوط من انه لا يرد حتمت بالانفاق بل يرد
 في كذا في شرح المحج

مط

فيها لا شخ المحج ولو ادعاء بموت او عتق رتبة دعوته ولم يثبت نسب
 لعدم احتياج اليه فلم يستفد ما حرج ولو ولدت الحامية المشترة لا يثبت
 سنة او قبل سنة وادعاء البايع ان صدقة المشتري با حكم الاولاد يثبت نسب
 وفيه البيع ويرد النكاح والاى وان لم يصدقه فلا يثبت نسب وان كان لا يثبت
 من سبعت لانه دعوى ادعى البايع فلا يبرهن اذ انما له لم يبرهن
 العلق في ملكه فلم يوجد وانما ان صدقة المشتري يثبت نسب ولكنه لا يثبت
 لا يحمل على النكاح بال زوجه المشتري يحمل على الصلاح ولا يبرهن البايع لعدم
 دعواه ولا يثبت الدوله لعدم امكان حصول العلق في ملكه بخلاف النسبة لان
 حيث يثبت ويثبت البيع لاحتمال ذلك العلق في ملكه وان باع عبدا ولو علم
 ثم ادعاء بعد بيعه من سبعت دعوته ويرد بيعه من سبعت لانه العوارض على
 في الاولاد احتملت النسبة في البيع منها ولو ادعى البايع ادعى البايع لو
 كانت المشتري او الولد فقط او كانت ابنة فقط او ربي او جرد زوجه او الام
 ثم كانت الزوجة م البايع تحت الادعاء ونقضت هذه الشرفات فاما الزوجة
 اد احتملت النسبة في بيع الزوجة وهذه المذكورات مما احتملت النسبة في البيع
 لا يحتمل فيكون النسبة لا يحملها بخلاف الاعتاق والتبذير ولو باع احد من ابنة
 وهي اخوان حرجا من بطر ولم يتخلل بينهما ثم تزوجوا كذا ولو اعطى في البيع
 فاعققت من سبعت ثم ادعى البايع الاخر اى من كان عنه باء من سبعت نسبها
 البايع ويثبت البيع وعق المشتري الى الفسخ او اعتاقه بالكره انما نسب
 ما ادعاء فظاهر وانما نسب المشتري فلا يثبت ما ادعاء فلا يثبت النسبة
 فادعاء احد من مستانم ادعاء الاخر وسقط بيه صي لو كان هو ان يبرهن قال
 جردت بالزوجة فاذا جردت لقا اقر في الدعوى دعوته ونقض على حالها فثبت
 دلالة الاقرار لا يرد بالزوجة فثبت حق المقر له بل حق الولد ايضا فوقع دعوته
 على حال مستفاد فلا يبرهن كما لو صدقه فيه او سكت او كان السيد يبرهن او يبرهن
 فادعى المسلم رقبه النكاح بنبوته وهو حرجه النكاح لانه في نظر الاولاد لا يثبت

في الاولاد من سبعت
 في الاولاد من سبعت
 في الاولاد من سبعت

زوجين

اختار عذراء مملوكه فانه لا شك ولا ظنا اصل الرتبة طارية فذكر انما عارض
علا ولا من سحبا ولوداعاه المسلم انه ابنه ايضا حكم له شرقي الملام ولوكاه
الصبياء يدعيه فزعم انه ادى الزوج انه ابنه من غيرها ونسب اى ادعت
انه ابنتها من غيره فهو البطلان لفسادها في الرعدة والبدن والش ولا يبطل حق
كومتها في ذلك الاخر هذا اذا كاله الصبي غير موصى والا فالبطلان صدق ولو لم يوصى
مشراته لم يمتنع فوالاخر لا يمتنع ما وخرتم بغيره كانه سكاخ الا
وجوب الاب فبما جاء في الصحاح من دلاله النظر من الجانبين واجب في النظر الى
الاب خرد بالنظر الى المسمى فمضى كلا الجانبين لما كاله الاب غير موصى في المسمى
بذلك المسمى باعتبارها يوم الحفوة لانه يوم المسمى وان مات الولد فلا يشترط
اياه لعدم تعذيبه بالمتنع ونسبته لانه لا ينقض الاصل فتركت بغيره ثالا لا كراهه وان
قتله الاب عزم في حق الممتنع وكذا عزم الاب ان قتله غير اى غير الاب فاخذ
الاب دية لانه الولد قد سلم لم باخله الدية او الدية بدله فيهم فيتمه للتحقق
كما كان حيا ووجه ببقية اى في حق الولد في الدية اى في الحلية على ما يجمع كما هو
حكم في الممتنع ولا يوجب بالحق لانه ليس به اجزاء المبيع فله يملكه البايع ضامنا
لسلامة **كتاب الاقرار** عقب الدعوى بالاقرار لانه فصل الدعوى
اقبالاقرار بالبيعة او النكاح بعد الاقرار بها اختيارا بحق لا غير فليس
انشا ولا يوجب المقتضى في الباطن على علم كذب المقر اذا استعمل طبيب فيشهر
هتة ويصح اقراره بغير الغير فيشهر له ملكه ولو كان انشا ولم يجرم ولم يجر
الاقرار بحق لا غير غير لانه هو الدعوى كما هو شرط ذكره انشا الملام
مكسوبة الملم بشرائه لم يبق له ولا يصح في المعلوم لا يجوز جهالة فاحتم
كانه قال لاحد على غير فاحتم كانه قال لاحد هتة على وقبل يجوز غفلة
لا يحكم الا على حكمه او حكم الاقرار بظهور المقر به كانه واقعه حتى يظهر الاقرار
ولزم لا انشا واما الاحكام المتقدمة كانه العقود الانشائية كعت في حق
المسلم لانه لا يحكم له اذ وقع عليه عيب لم يصره ولو كان انشا لم يثبت
والا يجوز الحكم له لا يوجب الاقرار بطلاق وعقاق مكرها ولو كان انشا لم يثبت

الغير صحيح او غير صحيح
الغير صحيح او غير صحيح
الغير صحيح او غير صحيح
الغير صحيح او غير صحيح

اقره مكلف

اقر مكلف بحق معلوم او مجهول كشح وحقه ولا يصح منه الجحول ولكن لهم بيعه
لجحول حاله في حق اختياره البيعة بمثل الشرايف والمج والاقول فويل مع غيره
ادعي المقر له اكثر لانه حكم له زيادة والعقد المسمى في ما لا ولو قال له على ما لا يصديق
في اقله من درهم جسد البيعة لانه اقل المقادير عزمي ولو قال له على ما لا يصديق
جسد البيعة فاقبل من نصاب ما يبيع فقتل او غير ما مالى درهم في الفضة عزمي
ديناره الذهب لان النصاب عظيم للمدعي صاحب عظيم عندنا وما فعل عزمي
درهم نصابا لا يقطع به الا لاراي انه اقل الجلال فلا بد من حصة وعشرية لانها
اقرب للنصاب الاعطاء من جسد ما ومن البر حصة او تسق لانها اقل نصبة المكيلة
وهو غير مال الرقعة كالسهم لا يصديق في اقل من خمسة النصاب ولو قال له على ما لا
عظيم لا يصديق في اقل من ثلثة نصب مما يبيع لانه اقل الجسد ثلثة ولو قال له على درهم
لا يصديق في اقل من ثلثة غامرا لو قال له درهم كثره لا يصديق في اقل من عشرية
نصاب لما ان كثره فهو الغنابة ولم انه العشرة نهاية بهم الجسد وما بعد طامك
كاحد عشر ولو قال له على كذا درهم لا يصديق في اقل من درهم كانه كذا درهم
ولو قال له على كذا درهم لا يصديق في اقل من واحد عشر لانه كذا درهم احد عشر
فيجمل على اقل ما يبيع من نظير وان قلت بغيره او قال له على كذا درهم احد
عشر لعدم نظير لثنته ولو قال له على كذا درهم احد عشر لانه نظير في ثلثة
باواد وقال كذا وكذا وكذا درهم ما على احد وعشرين لا نظير وان سرح او اد
بانه قال كذا وكذا وكذا درهم ما على احد وعشرين وما لا نظير لها وكذا كذا درهم
في الاطعام والبيعة كل يكمل فانه قال له على كذا فغير ابراد فغير واحد ولو قال له كذا
فغير ابراد احد عشر فغير واحد وكذا موز به بانه قال له على كذا كذا مائة درهم
ولو ادعى بشره عزمي عظمه على بحق بانه قال له على عشرة في هذا الجسد هو موصوف
للمدعي كونه الشريك بين الشركة بتبعه السوية وعددها موزها لانه الشريك
يجزى من النصب وهو محمول بوزم البيعة كذا في شرح المحرم وقوله اقول المقر على
غير اقرار بدين له على اللزوم فانه وصلة هو ودية هذه الجلة مفعول وصلة هو
المقر له يستعمل فيها بما اراد فاقبل بغيره بقوله وعلى لا يصديق لعدم الغنابة

وقد عرفت مقدار ما خرج قوله الحق امانة او ميعاد بينه واصدقائه
عطف عارضة اقرار امانة لا كلها اقرار في الشئ به واليد تتوقف على الخلق
فيخرج الى ان يكون متعلقا ودوال المنة اذ هي عليه الفا شرعا ايا ما به
منها اذ اقل انتقدها ايا به ينقدها اقل اجل بها ما به يوجد اقل
قد سكتها واذا انتقدها قال البرائة منها ودفعها الى او عرفت اقل
قال احسنك في حكمة اخرى قد اقرت في العلم الكمال لا في غير اقل خلا
لا في مقدار البرائة او الضمان بقدره الخ لالف والثاني باعتبار الاولين بخانه
قال انتبه الان في الذكر وتعلم في حق الضمان بقدر اقراره للذكر ان يخرج
والا فربيه مؤجل وقال المنة هو حال الزم حال لا نه يعقد في اخر اقل عليه
ويكتبه ودعوه حقا ومكتبه حلق المنة في الاجل تكونه مكره اذ اقل
مانه ودرهم داخل درهم او ينسب اليها وكذا ما كان له قال عليه في
ويؤنه بان قال مانه في غير المايه انفقوا والمنة والاول مانه في ثوب
وامانة في ثوب له ثوب وفسر المنة وهو الفضة والدرهم والمكملات
الفضة ذات كسرة في كسرة فاوجهه انه لا يعجب على الذكر في فيها مانه البيرة
والقروض في بخلاف الثوب لا في ثوب له مانه السهم فلا يفسر
وان قال مانه ثوبه اذ غلب داخل ثوب فيفسر في فيها مانه الدرهم لان في بعد
ويجب عليه يحتاجه الى الفسره اعقبها بفسر الفسره اليها جميعا **فلهذا**
المرجع فان قيل ان الثوب لا يحل في غير المنة قلنا عارضة بخلافه ولو
اقر به بفسره في دعاء الترمذ ما في غير المنة لا يسمى شيئا لكان في شر المنة
نقله عن المنة لانه اقر بفسره في مفسر المنة ففسر له في ذلك المنة
ان في الطريقة والاكسود درهم او درهم لا يميز بين المنة والفسره ولا في
قال عرفت قدام قوس لا يميز الثاني لان في المنة في التبرع او في اجرة
الطاعة لا في ربه والفسر لا في ربه او في فسره فالتميز احدى بينه وبين
اخره او في المنة علاقة او في المنة ايت العوس من باب في فسره
او في المنة والسف والبيان في دعاء الترمذ في المنة في المنة او في المنة

2 اصطفیل

أما صبط بن زيد المازني فقد دله الأصل على الخلفاء والنكاح وعند الأرباب
يزان له لأنه قد عارض لاحتلال الغضب عندهما ويحتمل عنه كذا العتبة والواقف
يوجب من قبلهما أنه من القصة وكذا الواقف يوجب له أن يضاف
كالمثل بل وإن اقترن بوجه عشرة أقباب منهم فوجب واحداً لا يجوز له
الانقباب الواحد لتمامه عشرة أقباب عرفاً واحداً عشر عدداً لا لتمامه
قد يضاف قبله من موقوف على أصله أكثر من الكعبة عنه إذا كان غيبته كمالها
عشرة أقباب حرب مع أنه أكثر من نفسه كذا العتبة وشرح الخليل
في كتاب الجواب بالأساطير ومكانه الظرفية وقيد الغيبية اتفاقاً كائناً
نظم الأمر ولو كان على خمسة وخمسة منهم فوجب وأما في الفقه أما في عدم
النسب لعدم الظرفية كالمعصومين وأما مع نية الفقه فيه خلاف فراه عنه
يلزم خمسة وعشرون أنه الحاصل من ضرب خمسة في خمسة وهو كذا في النظر
خمس مفرقة في خمسة والزائد هو أجزاء على اعتبارها وبنيته مع أنه في الحقيقة
يجموع يلزم عشرة لا مع القفازة في قوله عام في درهم العشرة أو ما
فيه درهم العشرة يلزم تسعة وعشرين عشر وعنده في ثمانية وخمسة
الحد الذي لا يدخله الحدود وجعلها حلية ولها إلى الغاية لا يدخل حداً
لوجود ما لم توجد وجودها بوجودها فما في ذلك الكيفية أكثر من ذلك
الأولى لقرونه أن الثاني والثالث لا يتحققان بدونه الأول والخمسة في
الثانية لا درهم التسعة يتحقق بدونه وأنه قال له واري ما فيه هذا
الجواب لهذا الجواب فله ما ينبغي فقط لا يدخل الأول والثانية وهو على
الفقه لعدم الغفوة في الدخول ونحو الأخرى للجلل سواء جعل الحادثة أو
الدائمة وجماعاً للصوت من حين قال قال هذه الحادثة لا في مئة موضعاً جعلها
لجعل حضية وجوز للصوت للجلل أن يسيب على ما كادته أنه قال جعلها
في مئة لا يسيب مئة فورة أو مئة في مئة قال أصح له فلا في مئة لو كان
كذلك كجوابه وكذلك أكثر فإنه لا بد من حادثة الأول في تسعة حادثة مثلاً
فله ما اقترن به يتبين وجوده وقت الأول وأنه ولدت حضية فلها إلى الأبد

أولها
التي

عند الامام وقال له ما قال له وصل اليها انه الاربع مائة وثمانون فيس
بها في غير موضع لا شرط ولا شرط واما ان مطلق العقد فيفسد لان
عنه القيد فلا يحكم في غير موضع لا بيان او ان قال له على نفسه عيب او
دفع او الخ لا ان الاخر يرد او يرد عيبه صدق لانه الغالب قد يفضل الزبون
والمودع قد يودع بخلاف المستقر فان لا يستقر في الامانة ولو قال له
ان الاخر سرق او راسه فانه وصل صدق لانه السوق ليست مبرجس
الاربع مائة بخلاف ما اذا فسر بيان في غير الامانة لم يصل فلا يصدق لانه
الوصل مشروط بالامانة ولو قال له عيب ثوبا وجاء عيب صدق فانه الاختلاف
منه دفعه صفة المبيع في القول للعالمين صفا لانه او امنا ولو قال له على
الامانة ينقص ما لم يصدق ان يصل لانه يستحق مقولا في غير موصولا والاي
وان لم يصل لانه الاختلاف لا يثبت منه لانه لا يثبت بيان ولو قال اخذت
مكافاة دية فقلت وقال المقر له اخذتها عصبيا فمعه لانه اقر بسبب
الضمان وهو اخذ ما دعي بانه يرد بقوله دية واكثر الخصم فكان القول
قوله لو قال المقر له اخذت اعطينت اى قال اعطينت الفاء دية فقلت
لا يثبت لانه لم يرد الضمان بل ادعاه للخصم وهو منك والقول قوله ولو قال
عيب هذا الشيء من زينة اخرج وقال لا يلزم عيبه من غير دليل بل وعلم
فتم له لانه لا يرد ما رسله ثم يوافق اقراره ليعود خوفه في الحق
فيغيره ليعود ولو قال هذا كالك دية عندك فاخذت وقال الاخر
دفع اليه او المودع منه لانه المقر له اقر بسبب الضمان وهو الاخر دعي
الاستحقاق والخصم يرد يوافق اقراره ولا يسمع دعواه وان قال اجرت
فمعه او قال هذا فلان اقرت به او ليس وقد عني او اعنت او كنت داري
ثم رد ما عني صدق وعنه لا يصدق بل القول للمودع منه لانه ما اقر له
او له المكلف فاخذ ولا يسمع دعواه الاختلاف في عاكر الخصم والقول
قوله المكلف لانه اقر به ثابتة من جهة قوله القول له في غيرهما ولو قال
خاطت قوله هذا فلان ثم قبضته من راعاه الاخر بان قال هو فعل هذا الخ

والمصنف

في الصحيح اى صدق عنده لا عندنا وقيل ان القول ههنا قوله المقر له اجماع في ذلك
ولذلك لا يثبت في كذا العانة ولو قال اقبضت اى قبضت قضا ودين في صفة فانه انما
كانت في عينا عينا عينا عينا اوقضت اى اعطيت قضا الفاء ثم اخذها منه
واكثر فلا والقول له لانه الدية تقضى بانها قول اخذها قوله اخذ الاشال
ولا يسمع دعواه ان عاقلة دينه والقول قوله المكلف ولو قال دفع طلاق هذا
الزهر اوقضت هذا الدار او غرس هذا الكرم في استعت اى طلب العوبة برية وادى
فلا يسمع ذلك بان قال له ذلك المكلف اى انا فعلته لاجل بالقول الحق لانه انما اقر له الفعل
فقط فلا يثبت له المكلف المقر له دعي المصلحة لنفسه فيقر بتركها اذ لم يثبت بالقول
المكلف اقر بالبيع وقضى الخبر ثم انكر قبضه واراد استخلافة لاجل عند الامام
والزاني وهو اليك ويخلف عند الشاهد وهو المختار وكذلك القرص وغيره
ويح هذا اذا دعي المهر لانه الاقرار بعدم القبض والمختار ان يخلف المقر له على
انه المقر ما كانه كاذبا في اقراره وعليه الفتوى كذا في الزانية **باب اقرار المصنف**
دين محته وما زينه من مضمون سبب موقوف كثر في مضمون مضمون امره سواء
ويقدمه على ما يرد من مضمون لانه سببها معاينة كالبينة الثابتة بالبينة وبفضل
منها يصدق في ما لا يرد المرض والكل اى يرد المرض والمريض مقدم على الادلة لانه
بعد تنفيذ الوصية ولا يخرج خصمه اى خصم مرضه عما يقضاه دينه لانه
ابطال الحق فيهم لعل الحق ماله ولا يخرج اقراره لو اقرت لمثلن الشهادة لانه
يصدق به في الوصية لانه امانه موقوف لهم وقد زال بعد ذلك وان اقر
لاجبت في عدم الشهادة ولو اقرى وان احاط ما اقر به بالقول للمرضى اقراره
غير وارث جائز وان احاط بماله وان اقر لاجبت في اقراره اى الاجبة انما
وصدق الاجبة اكبر ليعرفه نفه والا فلا حاجة الى التديق فيجب
منه وبطل اقراره لانه ان ثبتت من حجة العلوق فيمر الاقرار بالوفاة وان
اقر لاجبت في ترجمتها لابطال اقراره لانه اوجب طاعة فيه ان اقرار
لاجبت ولو اقره المريض لها اى لاجبت في ترجمتها بطلت لانه الوصية
عليه بعد الموت وفي ترجمته حية الموت ولو وجهها اى وجه المريض لاجبت

مجلس

ثم رجعوا ولا رجوع للبعض لان الرجعة من موانع الرجوع وان اقرأه بغير
 مجهول نسب اي لا يعلم له اسم من سكت بولم تملك غنم باله يكت صفرا منه
 كمالا يكتب في الظاهر انه ابنه وصدق الغلام انه مجهول لانه لا يدنو بخلاف
 الصغير الذي لا يعبر به نسبة منه ولو كان المهر مينا وشكر الورثة في
 قسمته المتركه وجع اقرار الرجل بالوالد به قال هذا هو ابني والوالد
 به قال هذا واولي والرجعة بان قال هذه زوجتي كتم يشترط ان لا يكت مكنة
 الغير معدنية وان لا يكت تحت المقرأه ولا اربع سواها انقول بان قال
 هذا مولاي وشترط تصديق هؤلاء لان لهم ولاية على انفسهم سواء كان المهر
 مينا او صحبا وكذا يبيح اقرار المرأة بهؤلاء اذا صدقوها كشرط اقرارها
 بالولد تصديق الزوج ايضا وشهادة قابلية لا في تجهيل النسب على الغير لان النسب
 منه قال الله تعالى ارجعهم اليهم ولا يملك بالانفس ارجعهم اليهم ولا يملك
 لانها مقول وحدها هذا وجع تصديقهم ان تصديق المهرس لهم بعد موت
 المهر لانها بعد الموت لا تصديق الزوج المأونة بعد موتها وعدها يبيح
 ايضا اقرارها بتصديق الزوجية المهر بعد موتها لما ان اقرارها بالنيكاح لا يبيح
 بعد الموت كما ان اقرار الزوج ولم ان النكاح يزول بعد موتها بالنيكاح حتى يجوز
 لها ان تزوج باسما في بطل اقرارها بالنكاح وان اقر بنسب غير الولاد كان
 وجه لا يثبت لان محال النسب على الغير ويرى ان يثبت انقر له بالنسب على الغير
 من المولود له ان يتصدق ماله حتى يبيح وصيته فيه اقراره لان اقراره على
 نفسه كانه ان يملك لم يأتى معروف ولو كان بعد كذا الارحام لانهم
 يثبت نسبهم لراحم الوارث المعروف فماتت ابوه فاقرباها شاركه في الارث
 لان اقراره على نفسه في الارث فيه ولا يثبت نسب لان اقراره على الغير فلا
 يبيح ولو كان مع المقرأه آخر وانكره فاعطى المقرأه ما يبيح الى المقرأه ولم
 اعطاه ثلثه ولو كان لا يبيح المهر يبيح على نفسه فاقرباها بغير النسب
 نفسه وانكر الآخر ولم يملك يبيح فانفسه الباقي للآخر ولا ثلثه لان اقراره على
 نفسه في كتاب **العقود** هو عقد في النزاع ثبت حوازه بقوله تعالى

ويجوز

فان

ويجوز اقراره سكوت وانكاره في الاخيرين خلاف الثالث في الاول او كان
 مع اقراره يبيح لوجوده بغير البيع فيه مبادلة ماله اياه وفيه ماله عال في نفسه
 يختلف في ذلك التفتيش ان كان البذل اقل من المهر والبراه انه اكثر من المهر
 فيه الشفعة ان في العقار يبيع على كونه كالبيع والبراه في حصار الزمير في
 الشرط وفيه جهالة البذل كما ان جهالة الثمن يبيح لجهالة المصلح
 عنه لان لمقاط والبراه بطل ولما طعن بمجهول يجوز كما سئل وتشترط
 القدرة على تسليم البذل فلا يجوز بيعا بغيره لا يجوز البيع وان الحق
 بعض المصلح عنه او كمل رجوع بكل البذل او بعضه كما هو حكم البيع اذا حقق
 المبيع وان الحق بعض البذل او كمل رجوع بكل المصلح عنه او بعضه ان امكن
 التفتيش والا فله الخيار لانه لا يشرأب وان وقع المبيع على مال متعلق
 اعتبر المصلحة اجابة لوجوده في الاجابة وهو تلك المنافع عال والارث
 في العقود للمعاينة كذا في الغاية فيرتب عليها احكامها فيشترط فيه
 الوقت وبطل عتد احد ما في الحقة كما في الاجابة والاخر ان
 المصلحة سكوت وانكار معاوضة في حق المدعي لانه عوض ماله في رجوع
 وفداء المهر وقطع المناذرة في حق الاخرى المدعي عليه لانه رجع
 ان المدعي كاتب وانما يدفعه لئلا يخلف هذا لانكار ظاهر وانما في الرقبة
 فترد بين الانكار والاقرار فيرجح الانكار في الاصل فراغ الدعة فلا
 شفعة في دار موصلة عنها مع احد ما مع السكوت والانكار فبيع على
 كونه فلا يبيح لانه المدعي عليه يبيح في الدار على ملكه ولم يشترط في ذلك
 دفعا للمنفعة والمدعي يدعي انما عوض عماله اخذته المراد بوشترط
 لا يبيح غيره ومنبب الشفعة في دار موصلة عليها اي لا لا على
 عود عود لانه المدعي ياتخذها عوضا ماله ادعاء في نفسه فيؤخذ
 بوجهه في الشفعة وان يكتبه المدعي عليه كما في قوله في الترتيب من المدعي
 ويؤيد وما لا يبيح من المدعي كمالا وبعضا من المدعي حصته احيى
 الحق في البذل لان البذل في رجوع عوضه كما في البيع ورجوع المدعي للمنفعة

فان

مع المستحق فيه اي فيما يتحقق له المدعي عليه انما يدفعه البذل لدفع الخصومة وانما
اخذوا ما اعطى عاد المدفع كنه على المتحقق لكونه بذله وما يتحقق من البذل
بعضا او كل رجع المدعي الادعاء في قديمه او قدرا يتحقق له البذل منه
هو الادعوى فان ازال البذل اعداد البذل منه هذا اذا لم يحفظ البيع كما اذا
ادعى واراد انكر المدعي عليه دفعه على عبده وقال بعت هذا العبد بثلثه الار
ثم اتفق العبد رجع المدعي على الدار بلا دعوى لان اقيام المدعي عليه
على البيع اقراره حق المدعي كذا في العناية ويهلك البذل قبل التسليم
على حقا في حق المصلي اء فصل الاقرار والاكاذاف ان كان الاول رجع
بالاكاذاف المدعي وان كان الثاني رجع بالدعوى ولو صالح على بعض دار
بديعه لا يبيع المصلح لانه ما قبضه بعض حقه وهو على دعواه في الباقي
لانه الحقيقة اخذ بعض حقه وبراءة الباقي والبراءة عن العيب باطل
وعنه الذين جازوه وحيلته او حيلة تصحيح هذا المصلح اخذ الامر به اليه
في البذل شيئا ولو دبره ليس عوضا عن حقه فيما بقي او تبرأ عنه دعوى
الباءة باله بقوله بريت من دعوى في هذه الدار فان بيع لمصادقة الزانية
الدعوى حتى لو ادعى بغيره فلا تسحب اما لو قال ابرأكم من عدو لا يبيع
ولا ان يخاض فيها والفرق ان الابرأ يسلط الدعة عن الضمان لا في دعوى
كذا في العناية لما فرغ من مصادقات المصلح مشرع فيما يجوز فيه المصلح وما لا يجوز
فقال **ففي** يجوز المصلح عن محبته لانه لا يسلط فلا يبيع المزارعة
ولا يجوز **الا** معلوم بالثبوت او ببيان القدر الوصف هذا اذا كان
محتاجا الى التسليم لانه مفضل الى التزاع واما اذا لم يتجه الى القبض كما اذا
ادعى حقا واراد فصله عن حقه عن حافته فصحيح فيجوز المصلح عنه دعوى
الحال والمستحق بما لا يستحق لانه الاول بمنزلة البيع والثاني بمنزلة الهبة
ولا يشترط اختلاف المتفقين بان يصلح له السكنى على خدمه العبد
كما يشترط في استحقاق المنفعة المستغنى ودعوى العناية النفس وما دونها
عند القول بها فصح عليه ان يبيع في اتباع الموقوف او خطا لانه محبها

الحال فالصلح

فصل

الحال فالصلح عنها المصلح عن سائر الدواعي الآتية لا يجوز بالبر والصلح قد اريد
وعنه دعوى الزينة وكان الصانع الرقة وعنه المدعي حقا بما اراد وعنه العبد
بذلك لدفع الخصومة ولا فلا عليه لا ينكر العبد ذلك فيجوز المصلح عنه دعوى
الزوج النكاح والمزنة فذكر وكان المصلح خلعها من جانبها بعهده النكاح
قائم ومنكر الخصومة من جانبها المصالحات النكاح ليس قائم ويحرم عليه
ما اخذ منه ديانة وان حكم به الحاكم باعتبار الظاهر ان كان الزوج مطلقا
هذا عام في جميع انواع المصلح كذا في العناية ولو صالحها على النكاح المارة
المكتلة له بالنكاح جاز المصلح وكان المال بمنزلة المثل ولا يجوز المصلح الله او حصة
اي النكاح المارة والرجل يكره ويدفع لها المال لئلا تنكر دعواها لانه منكرها ان
جعل فدية فلا عوض لها كما في تقبل امر زوجها وان لم يجعل فدية فكانه
على حالها فكان رشوة وقيل يجوز وجهه ان يجعل الزوج كانه زاد
غيرها من طلقها كذا في الاول اولى وذا قدمه عارضا صيغة التبرع
ولا يجوز المصلح عنه دعوى الخيانة حق الله تعالى لا يجوز مصلح شخص
عن دعوى غير ذلك اخذ رجل من زنى او شرب الخمر اراد اقامة الدعوى على
عالمه او طلقه لا يبيع ويستر الزاني ما اعطى لانه رشوة وان قرع
ما ذنبه رجلا علما وصالح عنه فلا يجوز لانه نفس من سب فلا يبرق
فيها كنه ليس في القتل ان يقتله لانه قد عفى ببدل العفو صحيح والبذل
غير صحيح لهم القدر فتوقف على الحق فصار كانه صالح على بدل مجمل
مخلا وطلعه اء على المأذون عنه نفس عبده اء المأذون قبل رجلا جدا
للجنة صفه عبدا عليه من سب كصرف فيه بالبدل المثل المثل المثل ويجوز
على المأذون عنه لانه كذا في الدار وان صالح عنه مقصود تلف منة
مقصود بالزمن من قسمة متعلق بماله جاز في الاصيل الفصل ان كان
لا يتعاقب فيه واما ان كان ما يتعاقب في الناس فالزينة لا ترفع عنهما
للغيره الفاحش لها اقيمة المصنوب المالك ثابت لزينة الغائب يقد
الفصل بآوله ان الغيب بعد الهلاك باقية على ملك المصنوب منه ما لم يضمنه او

الثاني في المصلحة لا بد من تكميلها ان يقيم البنية او يحلف فلا يطل على الا
 وانه اعلم المصلحة هذا القول لا يصح لانه مخرج فلهذا المال للحال ولا يحل
 في الدين المشترك والتخارج الى صالح احد في الدين عن نفسه
 عاقبة فشرى ان يتبع المصلحة بنفسه او اخذ نصف الثوب او غيره مما
 اما نصف الدين فلا نزاع ولم يستوفى واما نصف الثوب فلا بد من دفع
 المتاع ولو جعل كل للمصالح لزم قسمه الدين قبل القبض وفي غير صحيح
 وشرى المقصود الا انه يقتضي له المصالح ربع الدين باختياره اذ لا يوم
 لانه متى اطلق المصالح فلا يبلغ نصف الثوب نصف الدين فخير فاذ ان
 الربع ولا يسيل للشرى على الثوب وان قبض احدهما شيئا من الدين شارك
 شريكه فيه لانه لا بد من اقسام ما تقدم من عدم تحت قسمه الدين في القبض
 وانهما في الشريكة الغريم باق لا في اقساما لا اقتضا وتكون للدين
 وتابع الغريم جاز لك ان تارة الغريم مفلس ادعى على القابض على ما لم
 لا يعبه لانه حق فيما سقط بالتسليم لانه مثله لانه تسليم مقيد بشرط
 الاستاذ ان لا يشرى بنفسه بل يشرى بغيره مع الدين لانه ان كان من نصيب
 ذلك المقتضى او ابيع الغريم ولم اخذ نصف الثوب كما هو الصلح لانه الشراء
 مبادلة مع كل واحد وليس بمتافا للدين الحق لا في المصلحة ولا في الدين
 الثابت بالاقرار على عدم تصادقا على عدم الدين بصلح الصلح والشراء
 في هذا المال ولزم قسمه الدين قبل القبض في هذه الصورة لا بد من كونه
 ضمنا وكم بشرط ضمنا لا اقتضا او عدم خيار المشتري في دفع ربع الدين
 خيار المصالح في القبض لان الشراء منه على المصلحة دون المصلحة بخلاف
 الصلح ومن ابرأ عن نصيبه او قام الغريم بدينه سابق بان ابرأ الغريم بنصيب
 عقلة دينه له عليه نصيبه لا في الدين لانه لا بد من متلف القابض واما
 في الثالث فلا نزاع نصيبه لا في الدين لانه لا بد من اقسام ما تقدم من عدم تحت قسمه الدين في القبض
 اذا انعكس سائر القضا قبل الوجوب من هنا ظر فائدة قيد سبق
 وان ابرأ عن البعض قسم الباقي على سها ما سواها لو كان لها ما المصلحة

عشر

عشره درهما فانه ابرأ احد الشريكين عن نصف نصيبه كانت المصلحة له
 والساكن بالعترة وانه اجل نصيبه لا يصح عند الامام والربح خلا لا يوم
 لها لزم قسمه الدين قبل القبض لا سيما اذا كان نصيبه عن الاكرم وغيره
 جائز ولم منع الزوم لانه ابرأ عن الحلول والا ابرأ عن النصيب جاز وكذا
 هذا وبطل على احد في السلم عن نصيبه عما دفعه خلا لا يوم نصيبه
 يعني ان احد الشريكين ان اخذ نصيبه من ثمن المال وفيه العقد مع المصالح
 اليه بلا ضمان شريكه يجوز عنه لا عندنا لما لا هذا حق في ابطال
 العقد واما العقد بينهما فلا يصح في الا برأ وله ان يبرأ من خالفه حقه
 فيجوز ينفذ وانه اخرج الودعة احداهم عن عرض او عقد مال او
 اعطوا له ما لا قبل القصة على ان لا يأخذ نصيبه العوض او العقار او اخرج
 عن احد الشريكين بالآخر ان اعطاه له الدين على ان لا يأخذ نصيبه
 من الدين او على العكس واخرج عنهما اي الشريكين بما اياه اعطوا له
 من الدين والذات على ان لا يستوفى منها حقه في هذا الصلح والتخارج
 قبل الدلالة او كثر اياه العوض والعقد فظاهر لانه بمنزلة البيع وشيئا
 بالقبول والكثير من ولا يقر لا يجوز ان كانه العوض فمحمول لا يصح له
 غير جائز والحق للجواز لانه ابرأ عن الحلول والجواز واما في الشريكين
 فيجوز ايضا لا خلافا في الجنس كشرط التقابض في المجلس لانه في ذلك
 ان وجود احد على الربا يحرم السنة وقد وجدها هو القدر وانه
 اخبره عن نصيبه وشريها بان كانت الشركة مختلفة باحد الشريكين لا يصح
 ان قبل المصالح لوجود الربا الا ان يلقا المصالح اكثر من نصيبه من ذلك الجنس
 في يجوز لغيره انما خذوه في مقابلة حقه من ذلك الجنس في الغائبة في مقابلة حقه
 من نصيبه الشركة فلا يلزم الربا كشرط التقابض في المجلس فيما يقابل القدر
 لكونه مرفا وان اخبره عن الشركة المختلفة بعوض جاز مطلقا او قبل المصالح
 او كثر لعدم احتمال الربا ولا لا بشرط التقابض وان كان في الشركة دين
 على الشريكين جازهما او اخبروا احدهم بما لا يملك الدين كله لم يمنع بطل الصلح

هذا
الكتاب

لان ما حكته من الدية والعيب لوجه الصفقة فانه شرط ابراء العزماء
من قبيل صحة لانه المصلحة ملك فيهم من الدية ومن عليه وذا جازي كنه في جز
الورثة بعدم الرجوع على العزماء وكذا جازي لانه قفوا على الوتر
من ماله مقدار حصة من اية الدية بترعا على صاحبها بما يقع في التركة وفيه
جزء لهم ايضا لانه العيب خيره الدية والوجه ما قاله الهادي وبشرائه
بقوله او ارضوه قدرها اي اعطى الورثة من ماله قدر ما اصابهم من
احال المصلحة الورثة اي بقدر الحصة على العزماء وصالحه من غير وفيه
المقدم في وصوله مال والوجه ما في شرح الخيبر وانه يسعوه كفاية من
او نحوه بقدر الدية حتى يجلبهم على العزماء وفي صحة المصلحة تركه في اعيانه
غير معلومة على كمال او موزونه اختلاف قول المجوز لانه لا يبرأ من العيب
لا يجوز على الدية وبسبب الجواز لا يجوز ولا يخرج الجواز ان علم انها
اي التركة غير المثل والتموزونه اذا كان التركة كلها يد البقي لعدم احتمال
البراء لعدم النزاع لعدم الاحتياج الى التسليم حتى لو كان بعض التركة
يد المصلحة لم يجز الاحتياج الى التسليم اما اذا علم انها كمال او موزونه
فلا يجوز لزوم البراء وان لم يعلم كلها فقال المرغنياني لا يجوز
لاحتمال البراء وقال ابو جعفر يجوز لاحتمال عدم وجود المثل والموزون
ولا احتمال اقلية البطل من قبيل صحة شرطه فلا يبرأ من العانة
وبطل المثل والقسمة ان كان على الميت فيه مستوفى لانه الورثة لم يتكسر
التركة وان كان الدية غير مستوفى فالاولى ان لا يصال في قبضته لانه
الدية حق الميت والدية غير مستوفى فالاولى ان لا يصال في قبضته لانه
الورثة ذلك المثل والواحد لا يجوز لعدم الغرض واحد والقسمة قبل قضاء الدية
يجوز فيسأل لانه التركة قد لا يخلو من قبل الدية فيقيم نفيا للضرورة
الورثة لا يجوز استحالة اتمامه بجزء الدية او مستوفى الدية فلا يجوز هذا
قول اكثرهم وقيل انما هو بوقف المثل ولا يقسم بوجوب الدية للجزء ولا
الوقوف قدر الدية ويقسم الباقي دفع للضرورة الورثة **كتاب المضاربة**

في الفقه السني في الورثة

في الفقه الذي في الارض قال الله وفيه بركة الارض ان يسير وله وهو الشرح ما قاله المصنف
من قبله في ذكره الرجوع بقوله بالمال جانب ربه المال وعلوم جانب المصنف والمضاربة
امية لانه قبضه بالمال فلا يضره بلا حقه واما ان يقرق فهو لانه تقبضه من مال
الملك فانه ربح فتركه لا يحق فجزء من الربح بالمال واما ان يخالق فاما ان يخالق فاما
وجود التعدي بينهما على غيره والشرط كل الربح كاي المضارب في حقه والشرط
لان الربح بالمال فيستبضيه وان قدرت فاحسبه لربح مثل ربح او لم يربح لانه لم
يرض بالمال بمجانا ولا يصيل الى المسمى لفساده فيمار الجار المثل وعده الى يرضه لا يجب
له شيء اذا لم يربح كانه الصالحية وجه الرواية الظاهرة انعقاد الصالحية انعقاد
التركة وانعقاد القاسمة كانعقاد الاجابة وفي الاجابة يستحق الاجر او لم
ينفع المتاجر كذا في الغاية ولا يبرأ على ما شرط لم يرضه لانه لا يبرأ من العيب
خلا فالحال ان عهده يجب الاجر بالمال ما بلغ ولا يضمن المالك ما ادى في القاسمة ايضا
او كالا يضمن والصالحية لانه امية اخبره بالمال في المضاربة الا على نصيبه
التركة كالشبهة والشرع الغلو وسلا لا يجوز ان يبرأ من العيب بغيره وان
دفع عزماء وقال به واعل غنم مضاربة يجوز لانه اضاف المضاربة الى الغنم او
قال اقبض ما على فلا يبرأ واعل غنم مضاربة جازت ايضا لانها ما قبل الاضافة الى
المستقبل كما سأل في الاجابة وشرط تسليم المال الى المضارب بلا ولي له المازنية
حتى لو شرط القول به فقد لانه امانة في المضاربة فلا يبرأ من التسليم بالقيمة
عقله لانه وبالمال او عرقا او كالمضاربة عقد لها اي عقد المضاربة من مال
الصغير الى الصغير وقبضه وشرط العمل للصغير فقد لانه التحلية لشرط واحد
التركية عقد على الصغير اذا عقد لها اي المضاربة الاخر وشرط صرف ذلك
الاخر فقد لانه ما كان وشرط كونه الربح بينهما مستقرا فقد لانه شرطه لا
عشرة درهم مثلا لانه قد يحصل فيها ذلك ان مقدار فقط في قطع التركة والربح
فقد وان اذ كان كل الربح له المالك لانه قائم ملكه وكل شرطه يوجب جهالة
الربح كما ان شرط دفع الربح او تركة لا يحتمل او شرط انه يسكنه في بيته ان كان
المضارب او انه يربح ارضه فيعمل المشروط من الربح في مقابلته العمل وجرعة المال

حيثما

والارض فكانت حصه للزوجين بعد ما ادى المصارفة وما اوى كى بشرط لا اى لا يجب
 جلاء الزوج ولا يطل المصارفة ويطل الشرط فيشترط ان كل الزوج كى الوضوح
 على كل جزء هاتكة المال على المصائب او على ما وقع اغا يارب عايب المال والمصارفة
 مطلقا اى في كل وقت يقد يبدل ولا يعمل مخصوص اى يبيع حالا او موقعا الا ان
 يقع الاصل غير موقوف ويشتري ويؤكل بها اى بالبيع والشراء ولم اذ ينسافر
 ويضيعة اى انه يدفع مالا لاجل يشتري له ويودع ويرهنه اى يرهضه مالا
 المال المصارفة ويرهنه اى يقبل الرهن لاجل مال المصارفة ويعاير اى انه يورث
 مال المصارفة ويعتق الاجرة الى الزوج ويستاجر مال الغير ويختار اى ان يقبل المالا
 بالتمتع الخارج على الارض وغيره اى على المصنف لانه ذكره من ضمنه الخيارات ولو اجمع
 اى دفع المصائب مالا مضاعفا من المال مفعولا اى بضمه محي ولا تقدر المصارفة
 عند خلافه ان لم يدفع المصارف لم تكن له ماله من نفسه في الاول كما اذا
 اخذ بقراره ولما دفع المصارف لم تكن له ماله من نفسه في الاول كما اذا
 وكذا الخلاف فيما دفع له من ماله من نفسه اى مضاعفا اى مضاعفا من ماله ولو
 ففرضه ان هلك كاسي مفسدا الا اذا دفع الماله او بقوله او قول من الماله
 له اى للمصائب على كل من اقره القول في الماله مضاعفا ولا اى لم اقره
 لانه نوع تبرع او يستدعيه او يجب او يشرط لانه كلامه تبرع محض فلا
 يتناولها اطلاق اللفظ لانه المراد منه تعميم ما هو من ضمنه الخيارات وليست
 هذه من الا تنصيص بالمال اقرض منها او هب فان شئ عاها اى عاها
 المصارفة تعميم على قول يستدعيه اى اقرضه او هب اى على البش مال نافع فيه
 فقرة على ما يشرع لا يبيع على كل مال لانه يستلزم على المالك لا اذنه وان
 قوله ولو قول المصارف اعلم ان اى كراعت ان للقيم ما هو من ضمنه الخيارات
 ولو فرضه ان يملك الماله ليشترط في حكمه المصيبة ولو اى للمصائب لفظ على
 والمصيبة ان قوله ذكر اى اعلم ان لا دخول ذكره هذا التعميم ولا يعضد اى
 باللفظ والمصيبة ان هلك لانه فعل اذنه ويبيع شركا عاها المصيبة اى يبيع
 الزوج على عاها الشوب وعقوبة المصيبة وحصة اى حصة المصيبة اى للمصائب

اذا بيع

اذا بيع الثوب وحصة الثوب تدخل في المصارفة اى يشترط فيها هذا اذا اصبحت
 في الجود خلاف الامام لان بيع عنه وان قدمت المصارفة يبدل به قال اعلم
 في الكوفة اربعة بان قال اعلم على النزاع اوقات بان قال اعلم على الجاهل او معاملة
 بان قال اعلم على فلان فليس ان يتجاوز لانه مقرر في هذا المال عقدا بان قال
 فان تجاوزت وكما الشركة انما ان هذه القيودات بعينه في الشركة لا في
 مبيعة لان الجاهل يتخلف باختلاف المالكنة والارضنة والشركة وان
 تجاوزت حصة اى هلك من غير بقية لما مر ان ان خالف فهو غائب والزوج له لان
 بيع الموقوف للمصائب وعلمه خسران فان قال له عامل اى الكوفة بوالصية
 فعاد في الكوفة غير اهلها اوصاف مع غير المصارفة لا يعلق بخلافه فاقية
 الاول يحصل الشراء بالكوفة لان المراد منه تعقيد بالمكان وفاقية الثاني يحصل
 غير الفرق لان المراد منه تعقيد بالنوع لا بالشخص وكذا القول بالشرع وسوقها
 اوسوق الكوفة في الشراء وغيره اى من مكانه الكوفة غير سوقها لا يعلق بخلافه
 لان المصنف يباين الحرافة كبقية واحدة بخلاف قوله لا يشترط غير الشوق
 مواضع الكوفة والنوق بينه على اصل وجوه العقيد المفسد كوجر تخصيص المالك
 او التلقة متبعية مطلقا وعكسه كما تعقيد بالنسبة غير متبعية مطلقا والمجمل
 كالقيود بسوق البلد فانه مقيوم وجه كما اذا امر المودع المقتطع محله وجه
 مقيوم وجه كما اذا امر بسلام الايفاء محله فاعتبر عند التخصيص بالنسبة
 ولم يعتبر عند السكوت وان قال خذ هذا الماله على بيع الكوفة او اعمل فيها
 اى الكوفة واخذ النصف فيها فهو تعقيد بخلافه وان عمل فيها حيث
 لا يقر تعقيد الوقت على تعقيد مقدومة وهي ان تعقيد لفظ المصارفة بمالا
 يتزايد تعقيد مقدومة لزوم كونها لغوا وتعقيدها بابتداء غير تعقيد لعدم
 الغرضة لمعلوم ان قوله يدل على الجرم والزوج لا يتزايد في فعل على التعقيد
 عنه مع خذ بشرط الجمل الكوفة وكذا قوله بان عمل بافناء وهو ظاهر لانه لا افاء
 للوصو والتعقيب وكذا قوله بان نصف لانه لا افاء لا افاء فيفرض موجبه موقوف
 عاقله ان قوله بان عمل بالواو لحماية ابتداء به فيجعل المشورة كانه واخذ من ماله

المصارف

[illegible]

عاقبة القضاء لم يجز العويل والبكاء وهو من بيع العجاجة والسمسم
وهو من بيع العجاجة يجوز ان عليه عاقبة القضاء لانه البيع والشراء
لا يتعد الا القضاء فيجوز ان عام عليها وما هكذا ما من المضاربة
الذاتية اول الاله الخ انما يغير بعد عام من المال الا اذا كان من العوض كمثل
التاجر لاسم بوجه من لاسم لم يملك كل الحق للمضاربة لاسم لم يوافق
حتى يسلم له عتبه او قال لا يقيم فانه اذا اهلك الخ الخ لا يقيم المضاربة لانه
امين فانه اقتسامه اى الربح وخسب المضاربة ثم عقدت هذه الاكلام
او بعضه لا يتعد الى التبعين بل الى المال الا الربح لعقد الخ لم يقدح كما اذا
دفع مال الاخر وان اقتسمه مع غيره فزاد حتى يتبع كل المال عام ان الربح
لا يسلم الا بعد تسليم الاصل فلا يصح التسليم على اقتسام الربح فهو الاصل
فانه مفترق بعد التران اقتسامه لا يذبح وان لم يذبح فلا ضمان للمضاربة
لأنه عام ان امين **فصل** في نفقة المضارب ولا ينفق المضارب من ماله
اخره ماله المضاربة وعمره والزوج والافراد مع ما تحب واراد ان يحرم الاولاد
ونفس فيه بالاجزاء ذلك ان ينفق فيه الا ان وفاه وفيه النفقة كما في
عقود الاولاد لا ينفق من ماله ولا ينفق في المضاربة الفاسدة لانه عام
امير الاجير لا يستوجب النفقة لا ينفق من الاجرة وانه سائر العجز قطعاً
ومشترطاً من ماله اذ ماله المضاربة والنفقة من ماله كبره كبره لا حرام العود ولو
كان سفره ماله الا حصل بمحضه بالعرفان بلا السراى وكذا ماله المضارب
كموتة وزكوة وشراء وصحابة او امواله اكثره وركب بالشر او بالاحتياج وكذا
من ماله عامه حلاله واجرة من شرب في ماله عليه واجرة عسليه كقيامه لا يذبح
فيما ذكره ماله اذ هو شره كذا في موضع يحتاج فيه اليه الخ الخ فانه عام
شبهه وشبهه في قيامه من السرقة فلا يملك بيعه بالفسد وخسب ما كان له بالمال
الكموتة والنفقة وعسر السفر من ماله لا يملك بالفسد والنفقة من ماله
ماله اذ ماله ليعلم الخ الخ للمضاربة كذا لا يذبح الا اذا كان له مال ولو
سافر اذ ظاهراً ولا يذبح احب للمضاربة لانه عامه ماله الا ان

العادة

لا صلاح منه فهو ما يكثر رغبة المعاملين معه وبموجب ما يقع من كسفة بغيرها
من الثقة وعقل الدواب إذا قدم من السر إلى كثر المال متعلق بغيره كما هو
عنه في رواديه السريته اسقو المصنعه اذ كان نفقته مما له امكنه
ان يعجز او يذهب غرضه للتيار وبنته اهله اذ بانى اهله ليلة كذا الفوق
والا وانه يمكنه كماله اذ كان نفقته مما له وليس المستضع وهو يتصل
بالا القليل لكل الربح للفرق لانفاق مما له مال البضا عتلا نه مبرج
الاحتيل في مبرج راء لوانه وكذا لبر الاجرة لانفاق من مال الاجارة لانه
انما يعمل بدل مضمون عونه المستاجر فلا يتفرأ اما المضارب فليس يخرج ولا
بدل مضمون بل ربح محتمل فيحصل ان يتفرأ لعدم حصول الربح ويحصل ان ينفق
المضارب من الربح او لا يعرف الربح او لا ينفق واذ الاصل وما فضل منه
قسم بينهما وانه سافر عاله والامانة المضاربة او عاله الربح انفق الحصة في
حسب انفق على حصته وانه باع شائع المضاربة مريحة حصة انفق عليه
او عاله المضاربة مريحة حصة حصة كارة قضا وسمسار لانفقته
لعدم التعارف بينه ولا الاول من رية المتاع دونه الثاني ولو شرى مضارب
بالنصف متعلق بمضارب بالنصف المضاربة متعلق بشرى بزم مفعول بشرى باسم
بالنصف واشترى بمضاربها مضاربها او الالفان في يده او المضارب قبل
نقد مضارب المضارب مضاربها وهو مضاربته ويؤمن المالك بالباء وهو الان
ومضاربة وبيع الجعل للمضارب وبيع المضاربة وبيع المال الفاه ومضاربة
لانه الانفاق المار به الربح فيصنف للمضارب وهو مبرج عنه الجعل فلا شائع
قبل التقسك ان عليه مضاربته وقد ملكها فبيع المضارب خرج عنه المضاربة
لانها مضمونة عليه ومال المضاربة امانة وبنيها تنافى ونسب المالك على
المضاربة لعدم الفناء لانه مضاربته كثر المال وهو له ولا يبيع مبرج
البيع الفاس لانه شره بها ولا حكم للقرين ولو بيع الجعل اربعة اذ
لحصة المضارب ثلثة الا ان لا ربع الحصة للمضارب خاصة لا بشرى كذا الجعل
والربح منها مضاربة لانه كثر المال الفاه ومضاربة وهو بينهما ماضعة

ولو بشرى

ولو بشرى المال عند الحماكة وبيع المضارب بالنصف لا يبيع مبرج الا
مضارب لانه لا يشرى بها الا لا يعتبر البيع بينهما الا انما كثر راحة فلا
يجوز بيع الفاه وبنيها مبرج على الامانة ولو بشرى مضارب بالنصف الفاه
المضاربة عند الجعل الفاس فقتل الجعل خطأ فبيع الفاه عليه لانه الربح
لما حصل الجعل والنصف له وبيع القيمة وبيع على المالك اذ لا يشرى
الجعل المضاربة وبيع مشتركا لانه حصة المضارب مضمونة عليه في انية المضاربة
كما يقدم واما حصة المالك فلا تقام الفاه عليه لانه المضاربة مضمونة
بالفاه بينهما ويخدم المضارب يوما ويخدمه المالك ثلثة ايام على قدر حصته
هذا اذا اشترى الفاه على الدفع وانه دفعها الى المالك بطلت المضاربة للمالك
باختيارها الا انه ولو بشرى بالنصف المضاربة عند اهله لكانت قبل نقده دفع المالك
الحصة او يبيع عليه المضارب بذلك الحصة لانه عامل الربح المالك فليس عليه عليه
في الحقيقة ثم ان اذ قضى الحصة من المالك وهكذا قبل النقد رجع عليه ثانيا و
اذا قضى الحصة من المالك وهكذا قبل النقد رجع عليه ثالثا لانه لا يبيع الفاه
لانه لا يشتبه انما يحصل بالنصف المضمون وبيع الامانة واذ المالك يملك مضمونا
قبل الرجوع مرارته يحصل الاحتياط وهو بوصول الحصة الى المالك وبيع ما دفع
كثر المال وجه الفرق بين المضارب والوكيل حيث لا يرجع على المالك لانه ان
الاحتياط يحصل بقبض مئة والوكيل الموكلة الذي يظن فيه كاهن الغاية ولو كان مع
التكليف الربح واما الوجه المذكور الذي يظن فيه كاهن الغاية ولو كان مع
المضارب الفاه واختلقا فقالا دفعت الى الفاه ربح الفاه وقال المالك
لا دفعت اليك الفاس فيها امر المالك بالقول للمضارب لانه هو القاضي والقول
للقاض ضيا او امانة او امانة المالك في يده المالك او المالك البينة للمالك
ولو اختلفا مع ذلك لاختلاف قدر الربح قال المالك ربح المال الفاه والربح
ثلث الربح وقال المضارب ربح المال الفاه والربح نصف الربح والقول الربح
لالمالك لانه الربح الشرط وهو مستفاد من قبله ولو قال نفقته الربح فمبرج فيها
هذه الفاه مضاربة زيد مقول قال وقال زيد بمضاربة والقول لزيد لانه يترك لزيد

حصة

[illegible]

والى سفة اخرى طلعها الحرف فكذلك ايضا لانه مضطوادة والذية
ولذلك انضار الحفظ عليه حتى لو وقع الحرف في غير ما علم به حضوره والى
الوضع فان طلعها الوديع بها فبها اصبحت على الاعطاء وهو
الخالق ان قادحاً لتسليمها صار غاصبا فيض ان تلقى ولا يلقاها انما
يقربها التسليم او يتركها كمالا وعذوقه في الظلة لا تسير غاصبا
وكذا صاغ غاصبا لوجوده او انكر لوجوده عند لودع باها الوديع واداء
بعده او بعد الخلق بالالهام او دعته كمالا فلكل للزم التساقط فانه شر
الجميع فتلحق الحفظ هذا انكر الالهام كمالا ليس وادقوله انكر الحفظ
ثم انكر التساقط لا يسمع التساقط وانما انكر التساقط الوديع بالالهام
ما اكثره او ادعى الدلائل لسمع التساقط فيكون كمالا ليس غاصبا
مخلوفا عند غاصبه او غير الوديع حيث لا يلقى غاصبا ولا يفيض وعنده
يفيض لم لا يخالص غاصبا لانه انما انكره عن كمالا ليس غاصبا
لانه يقطع طبع الطابع وان خالطها على بحيث لا تسير بجاء المعايير
في الكليات وان يسير التميز كما تلحق للوديع لا يفيض وان خالطها
ما كانا من جعل العمل الحفظ وانقطع حوالا كمالا المعايير وغير
عند انما يميل للوديع وعندها لا غير الطابع كمالا ليس الحفظ كمالا ليس
انه انما هذا الخط لست كمالا ليس وجده الوعود الى كمالا حقيق
ودون ذلك لاه الوعود التسمية كمالا ليس فبها يوزن ولا يخالص
فله المبالاة اجابة وانه انما يميل كمالا ليس فبها يوزن ولا يخالص
وكذا يشترك في الالهام المعايير فبها يوزن ولا يخالص
يغير لا يلقى بها كمالا يفيض صاحب الكثرة الى كمالا ليس فبها يوزن
الفرق بين المعايير وغير عاقلة ولم اذ الالهة ولا الغاية وتلحق الفرق
ان التميز بالمعايير متولد لخطا الاختراة وغير متولد فبها يوزن
لكه من حج فخط التميز صلا دفعا للخط وان خالط فبها يوزن
متولد غير المعايير وتبين بشيخ وهو المعايير وانقطع حتى

لان هذا لا يكون صورة وهو ظاهر ومعناه ان القسم متعدد باعتبار اختلاف الجنس
وانما اختلطت لا يصح ان تنسبها اجماعا لعدم الضيق حتى يبين وان يحد
للمودع فيها ائمة الوديع بان كانت قويا في اوداية قريبا او عيدا كاختيار
من لان ما زاد صاحب التعدي فانه ازال التعدي والاضمان خلافا لما في
له ان حكم الوديع اذ يقع التعدي فلا يعود بلا عقد جديد وانه الذي
انما يطل بما ينافي والمقتضيان لا ينافيان في ايداع حكمه فاذا ازال احد الحكم
بخله المستعمل والمناجر حيث لا يبراه عن الضمان بعد ازالة التعدي لانه
قبضها لانه لا ينفسها بان ازالة التعدي لا يبره العيب الذي ما كانا حكما وما
قبض الوديع في نفسه بل بالانكاف بان ازالة التعدي او تواليعه لا يبره الحكم
وكذا ازالة الضمان ولو اودعها في نفسه ليعيب ما في التعدي وان انفق
بعضها فحكمه الضمان بقدر ما انفق فقط لانه متعدد حكم فقط وعذرا
بعض الحكم لان ما صار ضامنا لا يبق اتمنا وان رد مثل وخطا بالابق في البيع
لان الخطا استحلها كالمرة ولو تصرف فيها ائمة الوديع فيجوز فيجوز بيع
عند الامام والابن وعند الوكيل خطيب له له بالفرق وجب الضمان ونه حكم
فيبيع ملكه وله ان الغنم لا يحصل الا باو اداء الضمان فيبيع ملكه الغير وانه
اودع اتمنا منه واحدا لا يفي الى احد مما حصته بعينه الاخر خلافا لما
في الوديع فحكمه عنده لا عندها هذا المكيل والموزون كذا في الجمع
والفردان اما ان الخطا يخطى بعينه فيؤمر بالبيع ولم اجد في المدفوع في
في البيع لكونه متشاعرا وانه اودع عند اتمنا ما يقسم اقتساما وحفظ
كل حصته ولم يجره اذ يدفع احد ما الى الآخر فيلزم القسمة فانه دفع احدها
حصته الاخر فيض الاذيق لا انما يفي الى المدفوع اليه لان المدفوع
وعندهما لم يحفظ الكل بل اذ الاخر فلا يفيض المدفوع لهما انما كانا في
باقتسامها مع بعض اتمنا وله ان قد ربح اجتماع حفظها في الجميع وهو
يوجد في الاقسام دونه الممانات والقياس مع الفارق وكذا في الاقسام المتعددة
والبولولة وان كانت الوديع من الاقسام كالحرس حفظها اذ الاخر فلا

ان هذا

ان هذا اجماعا لاننا تعدد اجتماع حفظها على علم انه داخل الممانات وان
يبيع دفعها الى اجماع لا يرفع الوديع لم يشهد كما ان كانت من حيلة النساء
وفرضها في الخلاصة او اذبة فوقعها الى اتمنا لانه خالف شرطه الممانات
دفعها الى اتمنا لانه لم يرد دفعها الى اتمنا لان حفظها الى اتمنا على العبد
عادة ودفعه في حفظها الى اتمنا لان حفظها الى اتمنا على العبد
الكل مع مراعاة هذا الشرط متعديا الى اتمنا حفظها الى بيت معين من اتمنا
لحفظها الى عمن منها لا يفيض لانه لا يفيض من دار واحدة لا يتعارف الى الا
ان كانه خلط ظاهر بان كان في ثوب انما يحفظها الى دار يحفظها الى دار غيرها
ضمين لانه الدارين في اتمنا الى اتمنا ودفع المودع ففعلت ضمن الاول
فقط وعندنا يفيض اتمنا انما انما المالك لم يرض باعطائه الاول ولا يفيض
الثاني فيها متعديا له ولم اتمنا لم يتعدى قبل الافتراق لوجود حفظ الاول
ودفع الافتراق مكر الاول ما التزمه من الحفظ فصار متعديا في الافتراق ايضا
فانه ضمن الثاني على قوله اجماع الثالث على الاول لانه عام له فيبيع عليه
لحقه من العينة لا بالعكس اي ان ضمن الاول لم يرض على الثاني لانه الاول
ملك الضمان فظهر ان اودع ملكه ولو اودع الغائب المخلص فحكمه ضمن
المالك اتمنا منه من الغائب والمودع اجماعا وجعل الفرق بين الغائب والوديع
على قوله الامام ان المالك لم يرض بحفظ الغائب ولا اعطاه ولا لقبه المودع
فكل منهما متعديا له ولو اودع عند عديم شيئا فالتف ضمه بعد عتقه وان
اودع عند عديم فالتف ضمه فلا ضمان اصلا لا بدو البلوغ ولا قبل عند الامام
وكذا لا يبرهن بضمته ان اى العود اليه في هذا لا يبرهن لانه لا يبرهن في
الوديع بضمته ان اتفاقا الى الحاله ان المالك لم يرض بالاقفال فقط وله
الاقرار بالاختلاف من الاضمان ولا الوكيل عينا لا ييداع عينا
ولما ان المالك لم يستحسن من البيع بتمنا لانه فلا يفيض ولا العبد لم يرض
وكذلك ضمانه في الاضمان لكونه في عتقه وان دفع العود الوديع
المثل فحكمه ضمن الاول بعد اتمنا عند الامام لانه هو المتعدي دونه

لا بد مودع المودع ولا ضارة عليه عند اليقين صحة انهما نشاء الحار اما
 المودع فلا بد مطلق واما الثالث فلا بد مودع المودع ضام عليه المار وعند
 كما عند اليقين كالمقتضى الاول فبعد التحقق لا بد ضمان ضامه قوله وهو محقق
 فيوقف على صحة وانه ضام الثالث فلما لا بد ضمان ضامه فعل المقتضى ما لا يغير
 بلا ادنى وانه دفع الثاني المثل فان الثاني لا الاول والثالث لا الثاني كذا في شرح
 الحجج ومعه ما قد اذعن في كونه اشبه ايداعها عنه فانكروا اليه ولم يرد
 كونهما فادخل فيهم فكل لهما في قوله لا دعوى كل صاحب حصة على الآخر فليس
 في انكروا حكم المصلحة الذي في اخذ المودع وجود وصحة ذواليدلها مثلهما في كل
 المالك لا المودع هو المالك **كتاب العارية** بالتمسك بها منسوبة
 الى العار لا طبعها على بعض الناس وقد استعار النبيه تعالى المودع هذا
 عيما من شرح الحجج واما العارية فهي العتية وفي العطية فلا عار فيها ربي
 نوع الحق فاقول الاول نظر الاحال المستعير الثالث الاحال المعير فكل
 وجه في العارية ما قلنا على اختلاف القلوب وفي الشريعة ما قاله المص
 بقوله عليه منسوبة بلا بدل وقال الكرخ اباحة الانتفاع على وجهه فيقول
 الكرخ انه لانه لا تمنع التملك في جازية معها وهو قول المص والى المص
 ان يعين لا يختلف وليس المباح اليه المصلحة والغير وتملك المانع مع
 المصلحة فيكون كما في الاجابة ولا نقض العارية الا فيما ينفع به مع بقاء عينه
 كانه الاجابة واعادة المكيل او الممكوز او المودع ذوقا لعارية لا
 الانتفاع مع بقاء العين غير متملك فيها بالتمسك لا كماء الهبة والرض
 على العارية لعلها عزه من الهبة الا ان عتيت انتفاعا يمكن رد العين بعد
 كتره من دكانه وبعارية من ربه ونقص العارية باعترافه في حقها وبمقتضى
 اعتبارها وطبقا اليه وبمقتضى عارية واخذ متملك على اذالم يرد بذلك المالك
 الهبة اما الاول فانه انما كان صيغة تملك المصلحة كقولنا يملك الهبة بحارا
 واما الباقية فاحتمال اذالم يرد الهبة على العارية ونقصه بقوله دار الم
 سكي وادارة كبرى اى ملة على او عكر سكي او مخرجها السكي لا اذالم يرد

او يملك قبل كونه
 ملكا ينفقه ويملكه

وخبر خجل

وخبر خجل عنك العين والمنفعة والجرى غير مبرر وعينه لثاني كونها محكي في الخبر
 التوجه فيها اى العارية من شئ ليعلم عدم التوجه من شدة العارية ومقتضى
 ولا ينافي لا تقبل بالقبض والمنفعة تحت حبس حبس والم مقتضى لم يقبض
 ولو هلك العارية بلا تعد فلا ضمانه خلافا لما في اياه المستعير من قبض المالك
 لغرض الانتفاع فلا يظفر فيها وانه كما لم يقبض على عموم الشراء ولذا انما
 قبض لاحال الانتفاع فصار ارضا لا ضمانا والقبض على عموم الشراء لاحال لا لا
 منزهة بالعقد المكي وعقد العارية عارية الضمان كذا في الهبة ولا تفرق ولا
 ترهب كالوديعة اى كالا يعلمها المودع لاه الاعارة والارباع صيغة منها
 والشرع لا يضمن ما ذوقه فان اجرها فملكته صفة الميراث اى المودع والميراث
 اما الاول فلكونه غاصبا بالاعطاء واما الثاني فلكونه قابضا ملكا لغيره فانه
 ضمن المودع وهو المستعير وجوب المودع على احد لا يظهر انما اجره ملكه فانه
 ضمن المستأجر وجوب المستأجر على المودع انه لم يعلم المستأجر عارية دفعا لغير
 المودع بخلاف ما علم ولم اذ المستعير به غير بالاختلاف باختلاف المستعير كالحمل
 على العارية لا المستعير اى اما قايلا وسائقا والكمسوف بها في خلاف الشافعي
 له انها اباحة وليس للمبايع له الا باحتمال تقدمه فانه انما يملكها فقلت والمنافع
 اعترفت قابله للملكة الاجابة في كل اذ العارية دفعا للميراث لكثرة الحاجة لاي
 ليس المستعير به غير يختلف باختلاف المستعير كالكوب اذا المستعير متفاوت في اعتبار
 عظم الحصة وصغرها فانه فعله ضمنه فاعلم ان الضرر على الميراث في اعيان الميراث
 مستحقة بان قال اربك انت لا غير اربك غلا بغيره لا يرد لا يرد ولا يرد في الميراث الا لغير
 الاخر غصا وان لم يعجب بالاطلاق جازا له يعجب ايضا كما جاز في حاله لا يختلف
 باختلاف المستعير ما لم يقبض بالاختلاف اذ لو استعار الكوب مطلقا فلا يغير
 قبل الكوب غلا بلا طلاق فان تعجب المستعير بكوب المستعير او غير المستعير
 قبل يعجب لانه التعجب كالتعجب قوله فلو كره هو ليس اربك يعجب وان اربك
 عين قبل كره المستعير ليس له اربك هو تفرج كما تقدم وان قلته العارية بوضع
 فان يحمل حصة مثلا واطلقت وقتا او وقتا بان يستعملها فصاروا اطلقت نوعا

لان الشراء والعقود
 حكم العارية بعقود الشراء
 يخبر منكم

مع
 العارية

أوقدت زماى بالنوع والوقت بانه قال اعمل صنعة وتعمل بها راضى بالاول
الشرع العبد اي نعمه بعمل الخ لاول واستكمال ليلاء الثاني وحبها الثالث
فقط اي لا يضمن الخلف الاخيرين المعين بان يحمل شجرة الاول وانه يستعمل وقت
الشيء الثاني وان يحمل شجرة يستعمل وقت الشيء الثالث اذ في الخ لاوله دلالة
للاختلاف لا في الخلف الى الخ لاوله الهداية وان اطلق فيها ذوالوقت والوقت
فداء للمستعمل لا لشغاع باني نوع شاة اي وقت شاة غلا بالاطلاق وشي
اعادة الارض للبناء والذوق لانها عكس اجابة وكذا اعارة وله اي للمعسر
اي رضى به شاة غلا العارية غير رضى ويحلف قلعهما بملكه عن شغل ملكه
الغير والاضحى المستعمل قيمتها مقلوب عيب لان المستعمل مخترع غير مؤثر اذ لم
يوقت وان وقت المعسر رضى قبله او قبل المنة كره له ذلك اي يحفر طاقنا من
عدم الزوم وكلمه ان اراهة غايه من خلف الوعدة فصح المعسر مقدار انقص
بالقلع من قيمة البناء والفرس بان يقدرها قيمة مبنيا ومنشأ ثم قدت مقلوب
فيضرب ما بينهما لانه المستعمل غرضه جهته وقيل قال الخ لاولكم الشهيد
يفضيه المعسر قيمته اقيمة البناء او الفرس قبل القلع وينسبكم جبر او كلف
للمستعمل قلعه بلا تقصير ما نقص من قيمة البناء او الفرس اذ لم ينقص
الارض به اي بالقلع كثيرا فاحش بوجه الخ لاول المستعمل وعند ذكرا وعند
استقاص الارض كثر الخ لاول المالك دونه المستعمل ما نقص القيمة وعكس
ان شاء رضى بالقلع جانا وان اعارها المربع لا يتخذ حجة بمقدور قدام لا
لانه لا يمتنع معلومة فالقلع يتقرر الزايع بالحكيم بخلاف البناء والفرس واجبة
في المتعارفة المستأجر والودعة والرهيم والمقنوب على المستعمل لانه
واجب عليه بقسطه في المصالح المستأجر ملكه وحال المستأجر القائم دون
الزينة بخلاف كرامة المنفعة وحال المودع دونه المودع لانه قبضه لحفظه له وحال
المرتبس لانه انما قبض لنفسه وحال القاص لوجوب الرعية واذا اراد المستعمل
الهداية الى اصلها فملكته اودع العدة والقبوب الوداع ملكه فملكته رضى
او لم يرضى كتحال والقبول اذ لم يرضى التسلية الى المالك كره بالاحت اذ

الى التسلية

ع

الى التسلية المتعارف حتى لو تم بد المالك بفعله كذا كرجلا او الغيب لا يبرأ القاص
الى التسلية اليه لانه الواجب عليه شيء فعله بانبات اليد المحقة بخلاف اليد
حيث لا يبرأ المودع الى التسلية الوداع لانه انما اودع بعدم رضاء الى
حفظ الغيرة اذ رده المستعمل الدابة او المالكها مع عيبه اي عبد المستعمل اذ اجه
شاهده اي عقد الاجارة على ان يخدمه شرا او سببها اي على ان يخدمه
استخدمها مع المياومة لانه الاجرة على ان يخدمه يوما فيوما اجنيه فهلك الدابة
فقال المودع رضى اي لم يضمنه لانها امانة فوضع على من العيال وهما العمال
وكذا بره انه قد هاجم اجبرها اي مالا الدابة او مع عيبه اي عبد المالك لانه لو لم
الملك المالك تسليم الدابة سواها له العبد يقوم على الدابة اي يخدمها ولا يقوم بل
يخدم لها عداها التخييم لرمها قبل ان يخدمه بالاول كذا الهداية بخلاف الاجنية
يعز لورده الاجنية فهلك قبل الوصول ضمن لانه متعول لعدم رضى المالك بخلاف
الاجنية لامة اي على ان يخدم يوما فيوما لما تقدم انه اجنيه وبخلاف رضى نفسه
كعقد جوه او دار ملكه دونه حيث يضمن انه هلك قبل اخله لعدم التعارف
ويكسب غير الارض للزراعة متعلق بالمستعمل يعني اذ اراد ان يعطي كتاب العقد
للمستعمل فقد انقضت ارضه كمنع فعله لا يكتب في رضى خلافا لما رآها
ان لفظ الاعارة موضوع له فموا في لا يكتب في الارادة ان يعطى الخطام اذ
على المالك ان يحمي الزينة والعارية اعم ماء الارض كتاب القيمة على القف
اعطاه الشيء لا عوض سواء كان الاعطى عليه او لا وسواء كان الشيء مالا او لا
قال المالك يرضى به شاة انما يرضى به شاة اذ كرهه الشاة مع ما قاله المستعمل في كلف
عيبه من المالك لا يرضى به شاة او يرضى به شاة بحدودها او بالاجزاء ويصح
بالجواب وقبوله انما من لوازم العقود لكنه لا يثبت ملكا بغير العقد بل لا بد من
القبض ولذا قال وتتم الدابة بالقبض الكاملة قال المالك رضى به شاة اعطاه بالبيع
ولنا قولهم لا يجوز الهبة المقنونة والمراد في المالك رضى به شاة انما رضى به شاة
كنت تحتك غرسك وشاة رضى به شاة وقبضه انما هو اهل الورثة وكذا الخ لاوله العدة
فانه قبضه بالخمس بلا اذن حتى تدل على ان العمل وقبضه اي ان قبضه بالخمس لانه

لا يفي

وانه انما هو واجب لا يتحقق بغيره الموهوب له لا يرجع على واجب له من غير ولا
 السلاطة والضرورة من عقد المعاوضة بسبب الرجوع لا في غير والجهة بشرط
 العوض هبة ابتداء بشرط تفرج ما قبل القبض والعوض له لا كالمنازعة
 وعوض فلا يثبت بالقبض ومنها الشروع اى احدهما اى احد العوضين
 بيع اتمها فثبت الشفعة وحيا على والشرط والرؤية كالمنازعة كما في البيع
 في المشتراة الهبة وسهوب اتمه الاجلها او على شرط ان يدعى عليه او على
 ان يفتقر او يستولدها صحة الهبة لوجود ذكرها وبطلان المشتراة لا له لغير
 وصف فلا يتناول الهبة في بطلان المشتراة فيحل على الشرط الفاسد والهبة لا تحل
 بالشرط الفاسد كالكساح والخلع بخلاف البيع والمجانة وبطلان الشرط
 ايضا لا له الشرط غير مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها وكذا
 بغير الهبة وبطلان الشرط لو وهب دارا على ان يرد عليه بعضها او يعوضه شيئا
 منها لما فيها ليست بمقتضيات العقد ولو دبر المثل شيئا وهبها اى المجانية
 فالهبة باطلة لا الهبة بغيره ملكا او الهبة فيقول مستعجله بملك الغير وقال
 ما لو اعتقه شيئا وهبها حيث صحته الام لا لعدم المشتغال بملك الغير ومن قال
 لما يورثه اذا اجاز غدا فالله لكره فانت بركي منه او الهبة او انت النصف فالباقي لكره
 او فانت بركي منه فهو لكره لا الهة بالعقل بالشرط فيشترط الحظا ط الحظا ط كالحظا ط
 والعاقب والاراء على كسرها وجه مقتضى من وجع العري جازية للمو حال جواز
 ولورثته بعد له الهبة اجاز العري وبطلان الشرط المورث ان يجعل داره له
 اى لرجل مملوحه اى عر اجل فاذا مات ردة اليه فيلزم التكرير وبطلان الشرط هو
 اى لما روي ان الرقي باطلة فان قبضها كانت عارية بيده عند جوارحه او يورث
 نفسه كالقوى وهي اى يقول انه اذا مات قبله لكره وان مات قبله فيلزم سهمها
 لا كالمنازعة بغير موت الاخر لا يورثه ان قوله لكره فيلزم التكرير وبطلان الشرط
 ولما انه ليس بركة الرقي ولا يورثه لا في التكرير بالخطا في به لا فيا سقيم
 الاستعانة بها والصدقة كالهبة لا فيا تير لا في قبض القبض كالهبة ولا في شاع
 بغير قبض القبض وكما لا رجوع فيها لا الهة المقصود الثواب وقد حصله لو كانت

لغة

س
 في البيع
 بدو

لغزو الهبة جواز الرجوع لانه الصدقة للفقير هبة وجه المانع اتمه العرف
 بقصدتها الثواب ولا رجوع في الهبة للفقير لانه الهبة له صدقة بقصدتها الثواب
 ولو كان جميع ماله او ما يملكه لفلان ولو لم يكن الا اقل ماله ملكه لا يملكه لغيره لا يملك
 والتملك هبة وان قال ما يملكه اليك او يورث لفلان فاقول لا الهة لانه الموهوب منه
 ان ملكه لك في نفسه ويورث بكونه اى اى كتاب **الاجابة** في اللغة
 جان عن بيعه المتنازع مطلقا وهو الشرع ما قاله المتكلم بقوله بيع متفق معلومة
 بنفسها كما ان المتنازع مطلقا لانه لا يورثه من ماله لانه لا يورثه من ماله لانه لا يورثه
 المتنازع الا من الارض او الهبة كما استاجر رجل لاشترى هذا الطعام الى موطن معلوم
 بعوض معلوم وبيع الاجرة وبيع او عارية بدل الامم عوضا والجدة بغيره الى الشراء
 فلا يجوز ردها والقبض عدم الجواز مطلقا لانه المتفق تحت حيا في ولا يتابع
 المعلوم لكن جاز اشتراك الضرورة وقوله ان اعطى الاجرة قبل ان يحضر
 جيبه وما يلحقه غنا في البيع على اجرة في الاجابة لانه الاجرة غنة الشفعة وما يلحق
 غنا كالا على ان لم يبيع اجرة ونقد الاجابة بالشرط ان لا ينفصل العقد
 فاما انما تبطل بالشرط كالبيع دونه الهبة وبشتر فيها خيار الشرط والرؤية والقبض
 ونقد اى نقضه لرضاها ونقضه بالاعذار ولو لم يرض احدكما كانه البيع
 والمتفق يعرف تارة ببياه المثل كالكسح والزراعة لانه مقدارهما يجوز فلا بد
 من مائة الف في الهبة المجانية لا حلها على عارضة معلومة اى الهبة كانت معلومة او
 قصيرة او الوقت فيبيع بشرط الواقف ولا يجوز فيه المجانية المطلقة وعلى
 زاد على ثلث سنين لئلا يملكه فان لم يشترط فالقوى على ان لا يرد الا بالحق لو قوت
 المصلحة بل المثل لمصلحة الثوب وحيا طة ويحل قدر معلوم على دابة مسافة
 معلومة فاذا علم في العقد والركوب كالحظا طارة تعلم بالحق كالحظا طارة
 او موضع كانه اذا اراد ما يتقبله والموضع كانت معلومة فيبيع في العقد
 والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالحد من ان يملك اما بالبيع اى بالخطا طارة
 او بشرط ان يبيع النجيل ابتداء او باستيفاء الموقوف عليه وعند الشافعي

مفسر

تستحق بحكم العقد له ان المنفعة المعدومة صارت موجودة حكما فثبت الحكم
انما يطلبها وهو بدل ذلك المنفعة شيئاً فشيئاً ويجوز البدل كذلك في البيع
اطلاقاً وهو انتاخير في الانتفاء او التكملة منه ام لا انتفاءه يستحق
فيكون بغير الوارد لم يستحقه من قبل لان الانتفاء قد فصل حكمه وحكم
الاجرة بالقبض بقدر قوت التكملة لعدم الانتفاء ولو حكم بالرد المداير المشارة
والا في المشارة طلب الاجرة طرأ على الانتفاء معقودة المداير ويب وق
الانتفاء بالاعتدال لا غير التنازل وطلب الدابة كالمحلولة لا في سائر محله
معقود بالسر كساعة كنه تركه لئلا يتقرب لعدم اكتمال الفراغ وقال ابو ج
اولاً لا يطلب مال من قبل المقصود ثم يرجع الما إلى المتن والقضار والحيات
الطلب بعد الفراغ من عمله لا قبله لان العمل البعض غير متين فليس يحجب
وأنه على بيت المشارة احتراز عادية المتوسط ان اذا عمل البعض
في بيت المشارة يحجب بالجرس والفرس في اتمام الختام والطلب بعد اخراج
الجرس المتوردة ان احرق الجرس في الاخراج سقط الاجر للمالك قبل التسليم وفيه
وأنه احرق بعد فلا يسقط الاجر ان عمل بيت المشارة بالاجرة حصل
التسليم لان المالك له ولا ضمان لعدم الجناية هذا عند الامام وقالوا انتفاء المشارة
ضمنه من قبل قبضه ولا اجرة له انتفاء ضمنه الجرس وله الاجرة له الجناية ثم به فلا
ضمنه بالتقاضي وانما ان قبضه في ضمانه لعدم تمام فعله وبالوضوح لا يحصل تسليم
التمام والطلب في الجناية الطلب بعد الغرض في الغرض اخراج الطعام الى القضاة
لان من تمام العمل وان لم يسلم الطباخ لغرض الويلمة الفرق لعدم العوز والضمان
الطلب بعد اقامته عند الامام وقالوا بعد تسريحه هو النقل من مكانه
الموضوع اخرها ان تمام العمل كخراج الجرس ولو ان يشتبهه قبل التسليم
بالنقل الى موضع البناء فيخرج من العمل بخلاف الاخراج لان النقل لا ينتفع به قبله
وتم العمل في العيب لمتنازع وقصار يقصر البناء هو بل الخطة واليبس
فله جبرها لاجره لان المقصود عليه ان يتم بالعيب فلا يلزم له البناء البيس وان
جبرها فبيع بآلافه فصاحت فلا ضمان لان جبرها الحق ولا اجرة عدم التسليم

والا ان شاء

وقالوا انتفاء المالك ضمنه معقوداً وله ان العامل الاجر له قبضه من مكانه كان
او غير غير معقود ولا اجرة له لا ان العمل فيها كالحال في الملاح وعمل التاجر
من غير شرط ليس له جبرها لان المقصود عليه ليس قائماً بالعيب وليس له حق الجرس
خلال رد الاجرة له لا حق الجرس عدم ان شرطه لا ان شرطه في العيوب فقام
باعتبه وانما اطلق العمل للمصانع ان لم يقبله بنفسه فله ان يستعمل غيره بالجرس
او غيره فانه المستحق هو العمل ذاته كالدبر فيمكنه الايقاع بنفسه او بغيره
غيره وان قبله بنفسه فلا يجوز له يستعمل غيره لان المستحق هو العمل وحل
معين ومن سائر رجلاً ليجي بغيره فوجد بعضهم قد مات فانه يبيع من غيرهم فله
اجره مجابه لان في بعض المقصود عليه فيستحق العوض بغيره وانما استحق
لا يصال الطعام لوزيد فوجد ميتاً فزده اورد الطعام الى المعطي فلا اجرة خلافه
له ان قد مات ما التزمه ونأنا ان قد نقص عمله بالرد كالحياض واذا حاله تم نقص
وكذا لاجره مطلقاً لو استوجب لاصال كتاب اليه الى زيد فزده لموته لاجل بيعه
زيد هذا عند الامام والى يونس وقالوا لاجره طابه هذا في مكانه زيد له ان قد
او بعض المقصود عليه وهو قطع المسافة وهو المقصود لشقة دونه محل
الكتاب لحظ ولانما ان المعقود عليه هو نقل الكتاب لكونه مقصوداً وقد نقضه فلو تركه
او ترك الكتاب هنالك لم يكن زيد له اجرة الا ان اجاب اجماعاً لعدم نقضه هذا عما
في الهداية وانما انما في الجهر فانه يتركه مع محمد **ما يجوز من الاعادة والاحياء**
وفي بيع الجرار والارز والحب والقمح وذكر ما يملكه في المصارف والسكر فيحل عليه
ولان العمل كالا لاطلاق سوي ما يوهن البناء كالحداوة والفساد والخراب
لان الضرر خارج عن المطلق للعقد لانه في بيع الجرار والارز لا يربح لانه معقود
مقصود اخرها ان تمام العمل كخراج الجرس ولو ان يشتبهه قبل التسليم
لانها متقاربة فيؤدي الى التزاع او قال على ان يتركه في البناء في ترفع الجناية
المقصية المتنازعة وفي بيع الجرار والارز لانه لا يربح لانه معقود
بالارز وانما انقصت المدة لزمه ان يعلقها وبها لارز فارعة وهذا
للمر لعمد النجاة المعلومة الى ان يرم الحجرة فيتم ذلك مطلقاً على ان يرم النجاة

والا ان شاء

عقد نفسه الشوط ويقال يلعب كالبيع يجسها آء الحاة الفاسقة آخر
التميز لا يزل على الحس وعذو الشافق يجب الغام بل على القيس على يوم الحس
ونانا المنافع لا تتقوم إلا بالعقد لغزوة الاحتياج وفي متذوق الحجة ولا يتجاوز
الى الخلة وفي شبح الى الصيحة فلا يزداد على الحس انه زاد اجر المثل ولا قد يرب
ولكن ينقص عنه انه كان اجرا مثلا اقل منه لعدم تحته التسمية وانما الاعانة ان التقوم
اي لا ضرورة فلا يتفق عنه الاعتدلة التسمية فيقصر بها للاجتماع ومن يتنازع
درا لا يضر كذا في العقد شرف فقط لا يضره غيره لا كذا كل اذا دخلت في الا
نفاة لا الشهور شرفوا الى الواحد بقينه لشهر العلام بوجه واذ تم الشهر فليس منها
فخيرا عند حضور الاخر كذا في شرح المحرم الا انه يسمى بحد الشهر في العلم لل
كل شهر من سعة في شهر اخرها وسقط حق الفسخ ايسر كل منها الفسخ
بعد سعة هذا هو القيم وما لم يبعث المشايخ وظهر الرواية بقاؤه ابقاء حق
الفسخ كل منها في الليلة الاولى ويومها في الشهر الثاني لانه اعتبار الساعات
قال في شرح المحرم وبه يقف واثار اليه المصنوعه وظهر الرواية لانهما يفيد الرجوع
وانه ارجأ الى الارسية كذا في الاصول فملاحي وان لم يبق قط كذا في العلم
بالملكية كافي ونقسم الاجرة الى اجزائها غير لازم واستاء المنة مائة ان سماء
والا فوقت العقد لا الاوقات كلها في حق الاجرة على التوافق وقت العقد
اليك كونه اقدم وان كان الوقت حين هذا فيعتبر شهر السنة كلها بالاهلة لا فها
في الاصل الا انه لم يكن في الوقت حين هذا فيعتبر شهر السنة بالاهلة لا فها
شهر سنة في يوم هذا عند الامام وعما يجزى الاول في الشهر الاول يعتبر بالايام وسبع
ايام الاخر والباقي في الشهر يعتبر بالاهلة واليوم كونه اى مع محجة رواية في ذي القعدة
في اخرى فجزا الاصل الا هلة قد تعذر في الارز دون الباقي والاولى ان الاول ثلث
تسمى بالايام سبلا الشان في ايضا ضرورة هكذا في اخر السنة ولا العدة في اية
اليوم حين هذا في العدة بالاهلة واما في خلا لا الشهر في المحرم بالايام عند
الامام خلا فاعا وكذا في الاجل البيع ويجوز اخذ اجرة الحمام والعقب عدم الجواز
لجواز ذلك في الشافق التنازع اذ لم يراه المؤمنون حسنا فهو عند الامم حرام اجرة

الحمام ما روي ان النبي المصطفى اعطى الحمام الاجرة لا اخذ اجرة من النسي
وبه انه يجوز اخذ الاجرة عليه والاعانة الطاعة كالاذان والحج والامامة وتعليم
القراء والنفقة والاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز التنازع عليها
عندنا وعند الشافعي في كل ما لا يتعين على الاجرة ان يستجير على العمل
معلوم غير يتعين عليه وهو جائز لنا قوله ما اقره القرآن ولا كذا هو
او الثعالب او لا يجوز الاجرة على المعاصي كالغناء والشوح والاعانة في
المعصية لا يستحق بالعقد والقبض الاجر فليعمل به اذا اخذ الاجر في سبيل
لانه اعطى طوعا ماله من غير عقد ويصح اليوم الجواز على الامامة وتعليم القراء
والنفقة لظهور التوافق في الامور الدينية فلو لم يجرى يؤدي الى تقييد العلم
والطاعة وفي الاذان والامامة وتعليم الفقه خلافا لاذان البرزخية والعلامة
والاخلاف في تعليم القراء ويجوز التنازع في دفع ماله من غير الا فلهذا لم يجر
المعلم واما استيجار المحقق والكتب في جاز لعدم التنازع في دفع ماله من غير
اي الاجرة اشتهر وغير المستاجر على دفع الاجرة اى على اعطاء الهدية التي
جرت العادة على هذا في العلم انما ساسر المحقق لانه اكثر الهدية المحقق ولوقوع
تجود المتنازع على مسئلة استيجار الهدية كانه الهدية له احسن ولا في
اجابة المتنازع ليشتهر الامر بالشركة وعندها يصح مطلقا ان الهدية لا تملك
والشليم حكمه بالخلقة ولم ادر شليم المتنازع وحله لا تتوقف التسمية على
تسليم التملكين وهو محمول التملك ولا تملك في الشروع والاداء اذ امر رجليه
في انفا الا ان الشليم يقع بحمله والشروع طار ينفق انك في جود استيجار
الطريق فجزا الولد وارضاه اجر معلوم لقوله بقا فاذا ارضعهم كهم فاقول
اجورهم وكذا في استيجار الطبيب يدفع ما يدا كونه حلا لها انما الاجرة
مجهولة فلا يجوز كانه في القيس ولم ادر الجواز لا تقتضي المتنازع لانه
العادة جرت العادة على الاطراف شفعة على الاولاد ولها الاوسط في الطعام
والكسرة والوصى الاجر الذي اكرم المعلوم ثم اعطى الطعام ولكن مكافئا

هو الفراغ سالما
بحواله قبل الفراغ

ولا اشتراط لان خدمة الشريك من هذه المصلحة لا تعلق بالطلاق ولو اشترط
عبد جوار ففعلوا اخذ الاجر لا يسترد منه لصحة الاجارة المحتاي والقبيل
عندما اذن المولى وحده ان ان التفرق متى روي بين الشفع والشرع والتابع
ماذون ولو اجر العبد المصوب نف فكل عاصبه اجره لا يمتنع خلافا لما
لها انه لا مال له غير بل اذنه لا له العبد وما علكه مولا فلم انه مال غير محرم
ولا يضر وما وجهه من الاجارة لانه وجد عين ماله عام زنا وفيه
العبد المتاجر حرمه صحيح لانه ما ذوله في التافع ولو اجر عبله هذه التفرق
متمرا بدينه ومتمرا بغيره والاول منها ما بدعة والقبيل على ما سبق عدم
الشفع لعدم تعليق البدل على الشفع لانه ينصرف او مالى العقد على الجواز
فينصرف الثالث الى ما على الاول ضرورة لانه الاول ما تعين الاول فبقية الثاني
لثالث ضرورة عدم المخرج ولو المتاجر عا فابق اومض العبد فادى المتاجر
وجوده او جود الاراق اذ المنة او المنة لثالث صحة الاجر والمولى
على وجوده قبل الاجارة ساعه لثالث صحة الاجر ما حكم المالا اجعل
العبد سكا فان كان العبد حاضر ضرورة دعوى الاباق ومحيضا في دعوى
المنة ضرورة المولى والاداء له لم يكن حاضرا الاول او كان مرفعا في التا
فصود المتاجر في هذا اختلاف امر محتمل في حكم المالا ان هو دليل على
الدفع والرجوع وان لم يطل الاثبات والمجبة كالمجبة في الاصول في التا
وكما حكم الملاء في الاختلاف بين المتاجر والموجرة دعوى لقطع ما
الجزء او المنة وجارية بين ان جرى للماء خلاصه الموجه والاذا است
نام ان التا في دليل الرجوع ولو قال ردت الثوب للاجر لم يكن ردت نصيبه
وصحة اصف وقال الصانع امرت بما نصته فصدق ردت الثوب مع اليقين
لان الاول يستفاد من قبله ولو ان الاول صدق مع اليقين ان لم يرد
المتاجر وكذا وصف الاول وكذا صدق ردت الثوب في الاختلاف في
والقبيل عام في الصانع فان حلف ردت الثوب ان لا يامه عاد اعاد
المناو صانعا كان او خياطة فمئة ثوب غير محمول على غير مصوغ او محو

ولا اجر

ولا اجر لان شرطه ان او اخذ الثوب محولا واعطاه اجره لم يفسد
الاجارة لا يجاوز المنة يعني لو زاد اجر المتجر على المنة ففسد الزمان
لرؤيته المنة وان كان ردت الثوب للصانع علقه بالاداء وقال
الصانع باجر والقول عند عدم الدية لثوب عند الامام وعند المفسر
للصانع لك لا مطلقا بل ان كان حريفا في خيط او عند المصانع ايضا لك
لا مطلقا بل ان كان معوقا بجلد الاجر كلاما انه يترك تقدم علم حتى يبرر الصانع
يدعيه والقول للملك وللثالث ان سبق ما بينه وبين جهة الطلب ولما راق
انه لما فتح المنة لا يجرى ذلك لجرى التفرق فكيف لم يفتح في غير
بل اذنه وادى الغصب نظرا في اعادة المنة ففعل الاجارة لا فعليه
فيما مافض كذا في الشراعية والقبيل قول الامام **باب فتح الاجارة**
تفني الاجارة ان طلب المتاجر ثوب عيب ففوت الشفع لانه المحقود عليه
هو الشفع فيوجب اليك ان العيب كتاب الدار انقطاع ما في الارض او ما
الرجح فان كانها ففوت الشفع او اخذ عطف عا ففوت اي تفني في وقت
الشفع كمن مع امارة من رخص العبد المتاجر ودر الدائمة المتاجر وقطع
دفع المنة لا قضاه لانه عيب قبل القبض لانه المنافع لم يشتم وقيل
انه كان عذرا فيه شبهة كالباب والاول اصح كذا في الاختيار وهو ان يفسد
معيبة او اذال المورع عيبه بالبين الدار او جري للماء سقط حين في رجة
يجب البول لانه الاسباب وتفني الاجارة بالعدا كالباب خلافا لما في
له ان الشافع ما لا يملكه فاقبته الاجارة بالبيع وفتا ان الشافع غير موقوف
فالقبيل للاجتماع مع هو اى العقد العرفي على وجه العقد المتجمل
غير مستحق به وهو معنى عندنا لقطع ردة سن وجه بعد المنة بطلان
فان مات عا بعد التا في الطلوع لها في اللوعة او اخذت من
الاجارة لانه المنة عليها الزام المنة وكذا تفني لو اشترط في التا
فذهب ماله عام من الزام المنة او اجره فانه ردت له لا يحد فضا في اي
لا يقدح عا فضا لانه الامم عا ما جره ولو ثبت الدين باقرار ولا يعتني

مطلب

انكار المتأخر كذا في البرازية وهو لزوم القضاء للفسخ واختلاف الراجح
 عدمه كما تقدم من الاختيار واستاجر عبد الحزينة في المراء مطلقا
 لانه لا يشترط فيه العبد والمهر في المتأخر في المطلق يقيد بالفسخ
 او اكثر في ذلك لا يشترط في ذلك اعطاه له رضى النعمة متى اى السون في
 لزوم الفسخ ولو لم يخطه رضى اى ظلم له رضى النعمة فهو رضى عنده
 ورواه الكرخ ان عذر لانه لا يرضى عن من يرضى عنه ذوه ورواه الاصل
 على من الاذن ولو استأجر خطا في نفسه صفة خطا احتراز عن جعل
 فيه عيبا فيخط له فافس المتأجر اى صار مديونا فاقو عذر لزوم الفسخ
 بخلاف خطا في الخط لا يفسد الاخر لانه ماله الصنف فلا يلحقه الا فلا
 ويخطو به في الناحية ليعجز العرف واداءه لا يعجز لان كان
 ان يستعمل الغلام ويخطو ما جره الا انه يلحقه ويس لا يقدر على قضاء
 الا به ولو استأجر ذكرا لم يخط في الخطه فتركه ليعمل اخر عذر لانه الواجب
 لا يمكنه ان يجه به العيس وكذا يعجز لو استأجر عقارا ثم اراد ان
 لزوم الفسخ اذا لم يكن له المشقة مع الفسخ بخلاف سوا المجر لعدم الضرر
 ونفسه الاجابة بعد احد العاقبة عقد هالمف لا يخطو
 شيا في شئ فلا تتبع ذوه العاقد وان عقدها لم يفسخ فلا تنسخ لانه
 نال به الاصل فكان مجبرا كالمكيل والموكيل في مولى الوقت **مسألة**
مشهورة تامة بعضها ولو اقرق مستأجر او مستعير حيا لا يفسخ
 مستأجر او مستعير او احتقر شئ او اضر غيره لا يفسخ ان كان في
 هادئة اى سألته لانه يفسخ كما في غيره ملك نفسه وان مضى بتمه كونه
 متعبا لم يفسخ عدم قرار الدار قبل لا يفسخ مطلقا ولو اقرق خطا في
 صانع او حاوية لم يفسخ عليه العمل بالنصف متعلقا باقضاء المتأجر
 بفسخه لانه لا يفسخ في الحقيقة بشرط وجوه هذا الوجه في بطلان هذا
 في اقرق بطلان بفسخه لانه لا يفسخ وكذا لو استأجر رجلا ليعمل عليه في خطا
 ذرايعه في العمل الى ملكه جاز ولو العمل المعتاد والقياس عدم الموانع

منه اى ان
 ليس بقدر
 اى ان
 منه الخ

قول الشافعي

قول الشافعي في الجارية وحده لا يفسخ الا بالمعتد ووالا كذا في الجارية وحده لا يفسخ
 بالعرف اى ان يفسخ وان شئت هذا الجارية الجارية وهو اجد لان ان في الجارية
 الجارية الجارية والامن فله رضى عنده اى بمقدار ما اكل لانه استأجره ليعمل
 المقدار المقتصد وغيره اذ كان له ولو اقرق الغائب ذره او اضره وعطاه ولا
 فاجرها اى جعلها مستأجرة كل شئ كما في غيره فليس عليه العمل لانه قد عذر
 فانه جدد الغائب ملكه اولى بمجده كذا في الاذن لانه لا يفسخ لانه استأجره ليعمل
 في جديده العمل لانه لم يفسخ في غيره كذا في الاذن اعطاه الدار المتأجرة
 في جديده كما تقدم وان لم يفسخ في ملكه بعد جديده اذ لا اعتراض له به بانه بعد جديده
 وانه جدد المتأجره اكثر من المتأجره به فيكون بالفضل لانه بناء ماله الفسخ لا يفسخ
 بطلب له وبني الاجابة مضاف الى انه المستقبل كما لو قال اقرقك ادرى ههنا
 كل شئ كذا جاز لانه الاجابة بتعقد ساعة فاعة عا حيا حيا وكذا
 يصح شئ مضافا كما لو قال اقرقك عا حيا في الفسخ لانه يفسخ الاجابة
 كذا اختيار طه الرب عدم الصحة كذا في الدرر والمراجعة فانها من باب الاجابة
 والمعاملة وهي ان يجعل المتأجر المتأجر ليعمل بصفة مع الحاصل من باب
 الاجابة والمصارف فانها من باب الاطلاقات وبهتقاطات وان تعرف المتأجر
 قبل العقد موقوف حقا لا كذا بصفة بعد فسخه الاضاعة والوكالة وهي من
 باب الاطلاقات وبهتقاطات كالمعاملة والوكالة وهي من باب الالتزام فيجب
 اضافتها الى ايعاد اى جعل الفسخ وصيا او وصية بالمال فانها لا يفسخ الا
 بعد الموت والقضاء والامانة وانما تقضى الامور لانه وانما تقضى الامور
 فانها من باب الاطلاقات وبهتقاطات والوقف فانه يصح بعد الموت فصار
 الصحيح مضافا اربع عشرة لايبيع البيع مضافا لاجابة اى اجازة البيع
 الموقوف وفيه وهو الاقامة والقسمة والشرية والمهبة والكساح والوصية
 والبيع ماله والبراءة البيع فصار غير صحيح عشرة لانها كانت فلا
 تصح اضافتها احد راعى الفسخ **كتاب المات** في الفسخ المات
 ومنه الكتب للجب الخوف وشكا قال المصنف يقول الكتاب في تحرير الجارية كذا في الخصال

ط

وتحرير بقية المال فجمع بين التحرير من ملكه ولو صغير اعقل حال
 حال دون حراد من أي موقت بازمنة اخذته التوقيت بطول المدة
 ثم مضى إلى مطلق الوقت فقبل العقد بعد لقوله كما كانوا هم ان عليه فيهم
 خبر واستمر القول لا بد عقد التزيم انما لا يستمر العقل بالقول وكذلك
 قال جعلت عليه انما نقول به نحو ما اوردنا كذا او حرمها كذا فاذا اودته وانت
 حر وان تحركت فحق فقبله فانه عليه مكانته لا يغيره بغير الكتابة ولو قال
 اذا اودت في الفاعل فغيره فانت حر وهو ليس بكتابة بل تعليق وقيل مكانته
 هذه رواية الحسن بن الوليد والاول رواية الجوهري والتجويد يؤيد الاول والثاني
 الثاني واذا تمت الكتابة خرج عنه بد المولى وليس احق بالكتابة له
 تحصيل الدلالة انما يتحقق اذا ثبت له الحرية بد ادله ملكه ولا تمت بحرمه صارقا
 فانه اتلف المولى ماله اى ماله المكتات ضمنه ولو لم يخرج عنه بد المولى لما ضمنه
 لانه ماله ماله وكذا ضمنه المولى العقول وطى المكتات ولو لم يخرج عنه به حل
 وطى او ضمنه المولى عليها اى على المكتات او على ولدها ضمنه الارش لانها
 كالاجنة والمكتات على قيمته فثبت بجهالة القيمة قدر او جسا ووفقا فانه
 ادلهما على ان يكون البذل وكذا قيل لو كانت عليه بغيره فغيره فغيره
 بالتحريم ضد عيب اشرعهم ودرهم الف درهم غير متعبد به المعاوضات
 فتعلق بد درهم بد درهم الذمة فيجوز لوجود القدرة على التسليم وهو رواية
 الحسن بن الامام فيجوز المعصية ايضا حتى اذا ملكه وطى بعقوب وان تجزئ
 الحارق او كانت على مائة دينار فمضى عليه اى رد المولى على المكتات بعد
 غير معصية لا يجوز عند الامام والمالك وعندهما في بيعه فيجوز وفسق المائة
 فاقية المكتات وقيمة عبد وطى فيسقط قسط العبد والساة بدل الكتابة
 لانه بعد المطلق بطى بدل الكتابة ونسب الى الوسط فكذلك لا يصح مشتبه
 به ولا صلح ابدال العقود ولها انه لا يستتبع العدم الدائرا والمباينة
 فيتمد القيمة لا بطى بل لا فذلك مستثنى والمكتات المسلم عليه محذور
 فذلك نهدام ما يترتبها فاداه اى الحزاء للغير بعقوب لوجود الشرط خلافا

انفرد به

انفرد به فتمت نفسه بالتمتع بالتمتع لانه ما دام ليس له مال
 والكتابة على قيمته اودم باطله فلا يعقل اداء المسمى كما يعقل به في الكتابة
 والتمتع به في التحرير والتمتع به الا في مال الجمل والتمتع ليس بمال اصلا
 وجب القيمة في الفاسدة لا في الجارية رد قيمة لفساد العقد وقيل يعقد
 بشروط العقد فيجوز قيمة كماء البيع الفاسد اداء المسمى ولا يتصور
 المسمى ان كان القيمة ناقصة عند نزاع عليها والمسمى كماء البيع الفاسد لانه
 المولى ما مضى بالسفاهة وقراء الاجرة عليه اى على المسمى ان زادت القيمة
 لانه الحد من الزيادة كيلا يطل حقيقة الحق اصلا ويحت الكتاب على حوال
 كذا كذا كالغنى لا يصفه كالكره والصفه الزم الوسط او قيمة اى قيمة
 الوسط ويجوز على القول وعندنا في لا يجوز له التمسك على البيع ولما
 التمسك على الكساح والمبايع اى منهاها على المساحة وبشر البيع على القيمة
 فيجوز للاجماع وانما اذا لم يرد المسمى لانه يقول ان لا يجوز اتفاقا
 لتفاحش المهر والتمتع بكتابة كافر عليه المهر فيجوز مقدار ماله ما لم يحق
 واني لم يمسك فيتمتها لانه المسلم ممنوع عنك المهر فلا يرد المهر المسلم
 باعطائه وانما يمسكها فلا يؤمر المولى المسلم باخذها وعق اداء عليها
 لانه الكتابة معناه المعاوضة فاذا وصل احد العوضين الى المولى سلم العوض
 الآخر للعقد وهو العقد **باب تصرف المكتات** لم يبيع من
 ويشترى ويصرف لانه حر اذ اى ولو شرط عدمه اى عدم المالك ومنه
 البيع والشراء والسفوف المسمى عدم الخلق للعقد لكن بشرط ان لا
 شرط على المولى لقصص العقد لانه ما لم يخالف المهر بقدر على المولى لم يرد
 اتمه لان المهر المكتات يكتبه خلاف قوله وانما في انما على
 فالانتم وليس هو اهل وهو العريس ولما انما اتمه كاتبت لم يرد المهر
 وهو المكتات فانه اذ اى المكتات الثلث بعد عق الأداة فلا يرد لانه
 العاقدة وان ادى الثلث قبله اى قبل عق الأداة فلا يرد لعدم اهلية العاقد
 وهو وان لم يكن مضى الى المولى لم يرد له مائة فانه لا يرد المهر لان ما لم يرد

المكتات

طلب

وليس له اي المكاتب ان يتزوج بلا اذنه من المولى لانه من الكفر والاذن
يكون له ملك ولا يجب له ان يفتع ويتزوج وهو محرم عنه ولو بعوضه لانها بيع
شراعي ابتداء ولا يصدق لانها بيع شراعي ايضا لا يبيح له من مهورات التجارة
ولا يملك ولو بالنفس لانه الكفاية شراعي محض ولا يقضى لانه بيع ايضا ولا
يقضى عنه لانه بيع ولو بالاذن لا يتزوج ابتداء ولا يتزوج عنه لانه ليس
بالكتاب لا يقضى بالتزوم المهر ولا يبيعه اي لا يبيع المكاتب عنه نفس
انفس العبد لانه اعتاق بعالة الحقيقة والاب والوصية رقيق الصغير
كالمكاتب اي لهما في الاكتساب وما من معناه كالكتابة وتزوج الامه ولا يملك
الاذن من من ذلك عند ان يتزوج له قريب امته وسما هذا المطلق فتزوج
المصائب انما يفتع وتزوج الشريك الامه المشتركة اي لا يجوز عند الامام
والرباني دونه ان يفتع على المكاتب ولها ان المكاتب يملك المكتبة
وهذا الكتاب وهم يعلقون التجارة وهذا ليس بجارية وفيهم مع الفارق
وان يفتري المكاتب قريب ولا في الكتاب والاب وحده كتابة لانه من اهل
الكتابة فدخل تحقيق الصلته والامتناع وارحم محمد غير الولاد لا ولادة
بغيرهم بالخ والبيع لا يدخل في كتابة عند الامام خلافا لما لها الفقيه على
قراءة الولاد اذ وجوب الصلته ينظمها وله ان المكاتب كسب الاملاك
والبيع للصلته والولاد حية تحاط الفقير القادر عليه بشفقة الولاد
والولاد للصلته غير الولاد حية لا يخاطب بشفقة الاخ والامتناع في ام
ولده مع ولده مولا مولا خلافا لولاد الكتابة ما ذكرنا من تحقيق الصلته
ولا يتبع الام لانها تباع الامم لقوله عدم اعتقها ولاها وان لم يمس معها
ولما جاز بيعها عند الامام خلافا لما لها انما اقام ولله فلا يجوز بيعها
وله الفقيه حواشي البيع مطلقا كسب تركه الا في الولاد ولله ولله من امته
يدخل في كتابة فانها في الولاد المتزوي كسب اي الكتاب لم يلابس المكاتب
لانه كسبه ولو زوج المكاتب امته من عبده ثم كسبها فقلت يدخل في
في كتابة الام دون الحب لان الولاد يبيع الام في الميراث والكتابة منها وكسبه
اي كسب الولد

اي كسب الولد لانه الام ولوليك مكاتب او عبد الا انه اي اذنه الموهوم امارة
تحت على بناء الجواهر امارة انما حرة فقلت فاشققت قولها عبد لانه
بالبيعة جبر عند جبر القيمة وتؤخذ منه اي الاب قيمة بعد عقده اي
عقد الاب له الفقيه على غرض الموهوم انما له الحرية بالبيعة غرض الحر ليس
لان الولد يبيع الام لا يفتع بالا جماع فلا يبيح سلب عليه وفي المكاتب
امه على كسبه على شغل يوطى بغيره ان سلبه اي مولا لا يفتع الامه
اخذته اي اخذ مولا الامه بموا مكاتب عقدها على اية الكتابة وكذا
اخذ العقه الحال ان اشتراها فوطئها فوطئ الامه ليس له الصلوة وان
وطئها اى امه بكساح لا يؤخذ منه العقه الا بعد عقده مثله اي من المكاتب
العبد اذا دونه في التجارة واخذ العقه الحال وبعد العقه والفرق بين المكاتب
والنكاح ان الاول من التجارة ودونه في التجارة **فصل** في ولادة المكاتب
واذا ولدت المكاتب من مولاها فهي بحسب امته ماتت مكاتب على الكتابة او
عبرت نفسها واهم وكله لانه تلقى بها جفتا حرة عاجل ابدل واجل بغيره
فليها الخيار ويشترى نفسها ولها وهو حر لانه لولم يملكها عليها فيصير في الميراث
بالعقود واذا ماتت على الكتابة اخذته من عقدها اختصاصا بنفسها وبناتها
وان ما مات المولى عتقت بالاصالة لا لانه كونه ام ولد لا ينقص بعضها على اكثرا
لانه لا يقبل الفسخ وقطع عنها الولد اي بدل الكتابة وان ماتت والمولى حي
وكرت مالا اى يمتد منه كسبها لانها ماتت عليها وما في ميراث لا يملكها
بانت حرة وان ماتت بلا ذوق فلا سحرية على الولاد لان حرة لا يمتد سببه
للمع بعدد بلا عقه له وشغلها في الحكم لانه وطئها حرام فلا بد من العقه بخلاف
سائر المكاتب فان لم يزوج فهو ملحق بالهبة في الكتابة فليس به اسعاده او
من غرقه ولا لانه مكاتب ولو مات المولى بعد ذلك سقطت الصلوة لانه من غرقه
الولد وان كان مملوك او ام وكله فتح لانه لا تنافي بينهما وبين الكتابة لانها
جفتا حرة اجدل بلا ذوق في حرة عاجلا يبدل فان مات المولى عتقت ام
الولد بحسب الاصالة وبطلان الكتابة لا امتناع ابقائها من غرقه لانه كسبه لهما

مطل

الاكساب والاداء الحاسنة من غير ان لا يظن ان حق العقد البدل
 نظر لها وعقد المالك لها بالبيع بدلا كذا في قوله انما يكتسب
ان كان المولى مكيما وماتت عن غير مال اي مكيما اي مكيما اي مكيما
 وعند المولى مكيما في الاقل من البدل او ثلث القيمة وعند محمد في الاقل
 من ثلث البدل او ثلث القيمة فالخلاف في الخيار والمقدار في الموضع
 في المقدار ومع محمد في الخيار والمقدار في الموضع ان الحق ثلثه عندهما
 عن الكل من غير عليه احد المالكين فيقال لا قل فلا معنى للقيمة في المخرج
 عنه في الثلثان وقد تلتفت جفتا حية بدل من ثلثهما في المقدار فلما
 ان جميع البدل مقاربا لثلثه رقبته ولا يسقط عنه من لاه البدل وانما يقول
 بالكل صورة ولكنه مفيد للثمن معنى لاه الثلث من التفسير ولم انما قال
 البدل بالكل وقد سلم لم الثلث بالتفسير في المبالغة ان يجب عليه البدل بمقتضى
 وان قد يكتسب من عدم التناهي وله الخيار ان شاء من عليه اي على
 الكفاية او عن ثمن وصار مالا لا يكتسب بلزمة في جانب المملوك
 فانه من عليه فاقا في مكره لا مالا غيره فهو بالخيار ان شاء
 من ثمن ثلث البدل او ثلث قيمته عند الامام وعندنا يسوع في الاقل من ثلثه
 كل من اى من بدلا للكتابة او القيمة وانما عقد مكنة عقد بقاء ملكه في
 وقطعه بدلا للكتابة لانه العود ما التزم البدل الا مقابلا بالحق
 وفي حمله دون فلا يلزمه وانما عقد على المفضل فطالع على نفسه حالا
 في حمله على وانما العقد لا يجوز لانه اعتناء على المجل وهو ليس بالامام
 والامام قد روي وجه المصلحة ان المجل حق المالك حال من وجه لانه
 لا يقدح على المالك الا في حكم المجل وروى ان الكتابة عقد من وجه
 حتى لا يفسد الكتابة به واعتد لا فلا ريب وانما مكنة مكنة عبد القيمة
 الف على القيمة التي رتبته ولا مال له غيره ولم يجر الورثة اذ في العقد ثلث البدل
 حاله والباقي الماحل وروى في حق عند الامام والراي وعند محمد في ثلث
 ثلث قيمته الماحل والباقي الى احد او رقبته لم انه لم ان يترك المأدبة

او الامام والراي
 او الامام والراي



كوتب

بان يكتسب على قيمته فله ان يورثها وانما ان جميع المستبدل القيمة حتى
 احرى عليها احكام الابدال وحق الورثة متعلق بالبدل لتمام البدل وانما
 لمقاله في بيعته من ثلث البيع وانما يكتسب على الفوقية الفاه ولم
 يجر اي ادى ثلث القيمة للمأدبة او لاه الفاه انما لاه لاه لاه
 القدر الثاني في ثلث قيمتها وثلث البيع وانما يكتسب على الفوقية لاه
 بالقيمة لان المولى يكتسب عبد كذا في الفاه ان ان ادى ثلثه فوكتسب لاه
 فادى لا يفتقر الى لاه العقد موقوف والثلث مقدم وبقية العقد
 لعدم الضرر للعقد الغائب اذ في المصلحة اي على ما قل العقد على ما قلنا
 ولا يجره عليه لانه متبرع وان قيل العقد فهو يكتسب لاه الكتابة موقوف
 على اجازته وانما يكتسب المولى عبد عن نفسه وعبد اخر غائب فقل العقد
 المأدبة في ثلثه والحق المأدبة في ثلثه لولايته عليها وانما يفتقر على
 الاجازة في حق الغائب لعدم الولايته وجه المصلحة ان المأدبة في الغائب
 في بيعه والكتابة على هذا الخط مشروعة كالامانة المأدبة في دخل ولاها في
 الكتابة تبعا وقول الغائب وروى في ثلثه ويؤخذ المأدبة في كل البدل لانه
 عليه كونه املا ولا يؤخذ في ثلثه لانه في ثلثه واليه من الاصل والتمتع
 اذ في البدل اجر المولى على القول وعقدا المأدبة في ثلثه واليه من الغائب ولانه
 يملكه في ثلثه لونه وانما يكتسب المولى عليه وصار كذا في الفاه اذ في الفاه
 يجر المأدبة على القول المأدبة الى المأدبة لاه ولا يجره احد على المأدبة
 لانه المأدبة في ثلثه والغائب متبرع وكذا لو كان مكنة مكنة على الفاه عقدا
 باء المأدبة ولا يفتقر احد على باءه حصص خلافا لرواه ان كلا منهما التزم
 حصصه في حصص الاخر وتنازل علق باء المأدبة لاه لاه لاه لاه
 وكذا احد المأدبة وكذا لو كان مكنة مكنة على مقدار حصصه يفتقر احد على باءه
 حصصه لانه علق باء المأدبة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة
 المأدبة لانه المأدبة اذ في المأدبة قد وقع وانما يكتسب مكنة مكنة مكنة مكنة
 نفسها وعبد مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة مكنة

او الامام والراي
 او الامام والراي

آخر المطوع القول وعنفوا ولا يرجع كما غيره لأن كل ما يرجع عن حق الحق
باب كتابه العدد المشترك ولو أن أحد الشريكين ساعد الآخر
 أو شريكه في كتاب بمقول أنه حصته منه بالذيق فيصير البدل عطف على
 بكتاب ففعل أي كاتب وقبض البعض أي بعض الألف في الكتاب الملقب
 للقابض خاصة عد الامام وقال فيهما أنه الكتابة كالاعتاق فيجزي عنه
 قيمته في نفسه وفائه الأذنه إلا بقدر ما في الغنى والمال لا للقب
 أنه للعد الماداء فليقتصر بما ينصب من كسب العبد فلا يرجع ولما
 انما لا تجزى فالأذنه بنفسه أنه بالحق فهو صيد وكيله المقبوض من
 أمه لجهنم كما سألها ما فانت بولد فأدعاه أحدكما حتى انت باخر فدعاه
 الآخر فجزت في مال ولد الأول لأنه ما ادعى تحت دعوة لقيام الملك فصار
 نصيبا مولد له الكتابة يمنع نقل الملك فلا تجاوزا لمومية وصحة دعوى
 الثاني أيضا لقيام ملكه ظاهر في الحق قد زال مانع النقل فجازت الأذنه
 الأخر فصار أم ولد له سبق وطه وضمت نصف قيمتها لأنه ملك
 نصيبه كمال الاختلاف ونصف عمرها لو طه جارية مشتركة وضمت الثلث
 تمام عمرها لو طه أم ولدا للغير ونصم الثلث أيضا قيمة الولد وبه واثبت
 حر لا لأنه لا يمتد إلى المخلوق لقيام ملكه ظاهر في إيهاد دفع العقر الهائل
 العجز لا لا حق القبض لها ما دامت الكتابة باقية وبعد العجز يرد
 الولد والملك وكل عد الامام وعليها لا يثبت نسب الولد للثالث
 لأن وطه حرام كونه أم ولد الأول ولكنه سقط لظن الشبهة ولا يثبت
 لعدم كون حر بالقيمة حر وحكمه أي حكم الولد حكم أمه أي لا يباع ويقت
 بموت الأول ويخدم له ويضمه الثاني تمام العتق لأنه الوطئ لا يجري عن
 أحدهما الفرائض ويضم الأول نصف قيمتها ككتابة عد الولد لأنه ملك
 نصيبه كونه أم ولد بكتاب فيضمه مؤرا ومعدرا لأنهما ملك فيضمه الأول
 من أي نصف القيمة ككتابة من نصف ما بقى من البدل عند محمد لأنه
 حق شريكه نصف الرقبة إن عتقت والافني نصف البدل فلا ترد يجب الأول

للشخص

للثقب ولولم يطأه الثاني لأنه جازت بطر التدبير لعدم الإكراه المستوي
 فملكها ذرا إلى عندها وبعد الحق عنه كذا يقتضي وقت الوطئ والتدبير يمتد
 الملك بخلافه لأن جازت القور في أم ولدا الأول لأنه قال نصيبه وكذا في
 والولد لأنه دعوت بحسب لقيام المصالح وضمت نصف قيمتها لأنه ملك نصيبها
 الاختلاف ونصف عمرها لو طه جارية مشتركة ولو عتقت أي الممثلة الممتنة
 أحدهما مؤسرا فجزت في الحق نصف قيمتها ويرجع عليها على الممثلة
 عد الامام خلافا لما عتقت وردت الرقبة نصيبا لتمام الرقبة وعراق
 إذا ضم الرقبة المحقة رجح عنه لا عندها لأنه لم يجز ولا يملكه عنه لأنه
 الاعتاق لما تجزى عنه يجعل نصيب الآخر محققا بالقيمة والكتاب كذا فلم يغير
 نصيبه حاله وعليها يضمن المؤسرا وجب الرقبة والحمل له الاعتاق فأم
 تجزى عنها اعتق الكل فتعصب الآخر له لأنه يضمن قيمة نصيبه ككتابة على
 الأيسار ويستحق الممثلة في الاعتسار لأنه ضلله اعتاقه فحققت
 باليسار والاعتار ولو دبر أحد الشريكين ثم اعتق الآخر مؤسرا فجزت
 المؤسرا أو لم يمتد العتق أو اعتق أي محجوبين مؤسرا وإن عكس أي حررت
 أحدهما مؤسرا ثم تبه الآخر فجزت عند الامام محجوبين أم من أمه الحق
 أو شريكه ولم يكن له إلا نصف الحق لأنه التوبة والعتق يجزي عنه
 فإذا أبرأه أو لا يقيم نصفه من نصيب الآخر فجزت له الحاربه الثلثة
 فإذا اعتق يقيم عتاقه في نفسه نصف الأول فله أن يضمن قيمة نصيبه
 مدبره لأنه خيار الاعتاق والاختصاص وإذا اعتق أو لا يقيم عتاقه
 مفدا نصيبا الآخر أيضا فجزت له الحاربه الثلثة فإذا أبرأه يقيم نصفه
 غير مؤسرا نصيب الآخر لأنه نصيبه كاه مقفلا ولا فله بق خيار النصيب
 من ملكه في خيار الاعتاق والاختصاص وإذا أبرأه يقيم نصفه الأول
 من نصف قيمته مؤسرا ومعدرا لأن التدبير لم يمتد نصيبه صارا للمدبر لأنه
 فملكه بمدبره فيضمه ولو معدرا لأنه ضلله فملكه فلا فرق بين المؤسرا والمعدرا
 وعتق الآخر لأنه صادق ملك الغير وإن اعتق أو لا حق الكل لعدم

فله أن يضمن
 لأنه التوبة
 والاختصاص
 فله أن يضمن
 فله أن يضمن

سببها ويؤدى البدل الى وثمة على نحو ما لا بد منه خلفا الميت فلا
 الحكم به يثبت فانه اعتقه بعضهم لا ينفذ لانه لم يعلم لعدم كونه ميراثا
 وان اعتقه كلهم عتق صحاحا يسقط عنه بدل الكتابة لانه عتق الكل
 ابراء ذمة العبد اقتضاه ولا كذلك عتق البعض لانه بعد مادام له ذمة
 بالكتابة **كتاب الولاء** الولاء لغة القرب من الولي وفي الشرع
 قرينة حكيمة حاصله من العتق وهو نوعان ولأولهما عتاق ويسمى ولأخره
 وسبب العتق على ملكه حتى لو عتق قريبه عليه بالولاية له ولأولاه له وقيل
 سبب عتاقه ولأولاده ولأولاده وسبب العقد وهذا العقد كان في العتق قبل
 البيع وقرره بقوله ان مولى القوم منهم وحليهم منهم والميراث لغيرهم
 مولى الموالاة لانهم كانوا موكولوا الموالاة بالخلف ويومئذ اعتق لقوله
 الولاء لم يعتق ولو تلبس او استلب او كتابة لانها ليست سبب العتق
 او وثمة به بوضوح احد انه يشترى عبد انتم يعتقه لانه فعل الوكيل ففعله
 ادركه قسرا لانه عتق علم ضرورة ولغا مشروط بغيره بالشرط ان الولاء يعق
 ائد مثلا او سائبة نانا اعتقه على ان لا ولأولاه لانه مخالف للنسب فلا يزوج
 ومن اعتق حاصلا ولم يقل حامله لعدم اطلاقه على المذكر فلم يجزى الى
 الزوج ثم زوج قسرا احتل زوجه حامل من زوج اوله ولأولاده قبل ابنته
 عصب بنفسه فولدت الحامل المعتقة لاول من نصف سنة فولدت الولد له
 اتم اعتقه الحامل لا ينفذ عنه اذ اى ان اعتق الاب لا يجزى الى مواليه
 لانه عتق علم مقصورا بعتق امته لوجوده في قبضه بجماعته بولا غير
 وكذا ولاد الولد لعق الام له ولدت الحامل ثوابين او ولابن لا ينفذ
 به ولا يزوجا ستمه احدى اولادها قبل نصفها اى نصف سنة ولو
 ولد الاخر لاكثر نصفها لانها فيعلقان معا فيعتقانه على مقتضى الام
 مقصورا وكذا الحكم عقدا مولات على الحامل وان ولدت الحامل بعد
 العتق لا تميز ذكرا ونفسا سنة فولدت له ايضا لعق الام لانه عتق
 بها لانه لم يلد له اعتق الاب ثم ثوابه اى جروا ولا يعتق الام عالم

مطلوب

بغير عتق على قول
 اوله شرط ان يشرط
 العتق لغيره
 سائبة

يقصد

لم يقصد عتق لم يكن معتقه حقيقة وانما جعل ذلك روية عدم اهلية
 الابن لانه كان قائم الولاء لم يكتفى بالنسب الى الاناء فانما زال النكاح
 عاد اليه ولا يرجع الا لكونه اى لا يرجع مولى الام عليهم على الموالى
 الابن ما عتقوا عنه ارض جنايته قبل الميراث لانه الولاء ثابت لهم حين عتقوا
 والميراث ثابت للاب مقصورا لاستنداء الوتر في عتق اى حرام ميراثه
 انما يرجع الوهب له مولا مولات صفة على اى وجلا ولا عقد ولا اى
 لا عقد ولا له معتقه بفعله تزوج اطلق المعتقة لعدم الغاية من المصلحة
 فولدت المعتقة فولدت الولد لغيرها اى لغير الام عند الامام والراى وحده
 الى يوعده حكمه اى اى الاولاد عليه بنفسه اى ميراثا من ذوى اوصاله
 لانه النسب للاب كما اذا كان عريب بخلاف ما كان عبدا لانه هالك بغيره وانها
 له ولأولاده العتاق قوى معتبر حتى الاحكام حتم الكفاية وسبب العتق
 ضعيف حتى لا يعتبر الكفاية والقوى لا يغيره الضعيف فيثبت الولاء
 من طرف الام فلا حاق لذوى الارحام فانه ثبت عصمة زيد الحارم اخرج
 الوهب لانه نسبهم قوى معتبر الاحكام وقيد بموت الموالاة اخرج
 مولا العتاق لانه الولاء لم يولد الابن اتفاقا والحاصل ان الاب والام كانا
 خريصين فلا ولاد اتفاقا وانما كانا معتقين فلقوم الاب اتفاقا وان كانا
 معتقوا الام حرة اصلية ففعل قولان كما سلكناه وان كانت الام معتقة
 والام حرة اى عريبا فلا ولاد اتفاقا والافعال ما من الحق والمحقق مقوم عتاق
 الارحام لانه يؤيد من جهة العصبية لقوله لم يزوج من عتقها اى لم يزوجها
 اى عتقها كما كنت انت عتقت مؤخره العصبية بغيره بغيره بغيره
 ولم يزوجها وانما كانت السببية من الحق فانما اى اى عتقها لغيره بغيره
 سببه بغيره لانه قريب دونه اى لم يزوجها وعقد الام لا يزوجها لغيره
 والبراء للاب ولو كان مكان الاب جذا لولد له بالاتفاق وكذا الشريعة
 وعندهما الوهب فتسوي القصة كائى المعتق او اخيه والميراث من
 الولاء بكت الحق الاما عتقها او اعتق مولا عتقها او كاتبة او كاتبة

والقول
 وانما وقع العتاق
 بغيره العتق
 سبب العتاق
 سبب العتاق
 سبب العتاق
 سبب العتاق

كان فيه مصلحة اجاب له انكم لا اكره قد وجدوا توقف للنظر وقد نهى الحكم
تاما ان يفي بالصلية والاعتقاد انفاقا فيما خلا للشافعي ان الرب
السفك على حسب الزنا والاعتقاد لا يصحبة الرقة والامامية ان كان تعرف
يؤثر فيه الزنا يؤثر في الحلاله السفية ومعها الزنا والعقوبه لا يؤثر فيه
الزنا ويسعى العبد في حتمه لانه لم ينعى النفا وقد ذكره في العقد كمن لم ينعده
بازم القيمة وانما هو في محو عليه لا ينعى العقد كمن لا ينعى السحابة
لانه باق على ملكه فانه لم ينعى محو عليه في العقد في حتمه مؤثر لانه عقد
عقود وهو مدبر فصار كما اذا اعتقد بغير الذبح وفيه تزوجا او تزوجا في محو
بغير التزواج لانه الزنا لا يؤثر فيه ولانه من حجاب الى اصله وهو مثل من تزوج
وانما من اكثر مصلاته الزيادة لعدم الضرورة ولو طلقها قبل الدخول وجب لها
مفعول المهر من مال المهر التسمية وتخرج رقة مال التسمية لانه واجب عليه في
المصافق الرقة وينفق منه اى مال عليه اى على السفية وعامة ماله في نفقة
كالزوجه والاولاد وغير ذلك من وجب نفقة عليه لانه السقم لا يتصل حقوق
الناس ويدفع القاتل قاتل الرقة اليسود وينفق لانها عبادة فلا تدوم
النسب فلا تنقطع بغير القبول كمن يملك عليه من لا يملكه من غير المعروف الى
ان يؤثر فيها او الرقة ويدفع القاتل النفقة الما ينفع لانه يستأجر
ولا يكون فيه نكاح وظلمته الى الصوم اذ لو جاز بالمال ليدتجهذا الطريق
وانه اذ ربح الاملا لم لا ينعى منها لانها واجبة عليه من غير صنع ولا من
عرقا فاحتمل عامة النفقة لا يصنع اذ هي واجبة من عرق البعض والامام
وصحوا للزواج والنفقة لا يدفع نفقة المتفق عليه في الطريق لا دفع
اليه لئلا يظلمها ونقصه من النفقة القرب اى العجاة وانواب الخرسا المسجد
والقطعة انه كانت من الثلث كانه الرشيد ويجوز على الحق الما جاز اى الذي يعلم
الناس الحيلة كاستلام الرقة بالاد وتؤثر في الحول ثم الدخول الى الاملا ومنعوت
المارة بانها على الطبيب الجاهل بعلم الطب ولو اقرت من اهلها والمكان
اى هو من يخدم الناس بالادب على اهل النفس اى من لا يقدر على قيمة الادب انه

عظمت

كتاب اتفاق

عظمت اتفاقه الا ان يفسدوا بينهم والثالث ابراهيم والثالث ابراهيم
مخجل يدفع الضرر الى الاعمال لا يدفعه ولا يجوز ان يفسدوا فاسق اهلها فانه اعطاه ولا يجوز
من على هؤلاء من يدفعه في الحارة لسلالة قبله لا للسفها فانه كان منها مصل
عامة اى غير من خلا لثقت في حالها انها كاسية في النظر لاهلها وانشا بكتفا فانه
انتمت بينهم شكاى وشركا له كونه نكاح وسعى في النفي فادفعوا اليها ما اهلهم
لاه الاصل لا في المال دفعه وشك في نفسه عدم الحق ولا يجوز على مدعيه ولو طلب الفدية
لا فيه اهل الا ادمية ولا يسبغ القاتل بالدية الا ان يفسد على الاداء
لان نكاحه لا عن قراض فحق باطلا بالنفس لا يجوز ان يفسد بغير دفع
هذا اذا كان له مال عوضا فانه كان من جنس دينه كالدراهم او الدنانير او الهالك
منه لانه لا يدين اخيه بل ارضاه والى الحكم بعينه ذلك في يسبغ احد النكاح بالآخر
المستحبا اى يحق للقائى بعينه ومنه استحبا وانفس الجواز كانه العوض ولا
لا يجوز اخذ الدايين ومنه استحبا انهما يستدان في التفتية مختلفان في النفقة
فان النظر الى الادب كاجاز القاتل والنظر الى النافي لا يجوز الدايين على الشبه
بالحال في العوض وعندهما يجوز عليه اى المديون ان طلب عرقا في وعينه من
النصف ومنه الادب كاجاز القاتل لا يفسد الجازا ويسبغ الحكم اى انه افسد في
النفس بغير عرقا له بالمفسد لانه اليه يحق عقوبته اى استحقاق القاتل مثله كما
في الجرح العتق وله ان العتقا هو المسحق لا البيع والمال ما شرع للمسلمين
تغيب المديون وله اقرال جرحه انه يعوقها ديون لا الى المال لانه حق
الزما يتعلق عاقبه بالحق فلا ينفذه حقوق بل عاقبه فلا يدفع عاقبه
ويدفع يستفاد وينفق من مال المفسد عليه وعامة ماله في نفقة من الزوج
وذى القربة لانه حقوقهم مقدمة على حقوق العرقا والنفقة على قوله
يسبغ ماله لامتناعه اذ ضرر الخاص ابراهيم من ضرر العام وسبغ النكاح
بما اهل من بيع العوض اذ هو مملوك من العقاد لا يدفعه ومنه كذا
اى يحب واحد من ثياب بدنه وقيل كسنان لانه الواحد لا يفي اذا ادى الفصل
وسه اهل اى حكم بافلاس وعنه سباع رجل بعينه سنان من فرب المستحق لا

ياخذ

عظمت

لظلم

مطلب

بل هو كونه للزمانه فتابعه ويقسم به الغناء وعندنا في بحر الفاعل
 وينبغي ان يطلب البايغ **فصل** في معرفة بلوغ الانسان حد
 التكليف يحكم بلوغ الفلام بالاحتلام بان رافه الختام ما رافه وجده
 بلاد الاكلان اى راجع جامع الخ والاحتلام راجع جامع ولم يعلم حرج
 الخ ولكنه لم يلح اذ وجده ويحكم بلوغ الحادية بالمحض والاحتلام والحيل
 لا يخلو من جعل علامته وان لم يوجد شيء من هذه العلامات فاذا تم له ثلث
 عشرة سنة يحكم بلوغه واذا تم لها اى الحادية سبع عشرة سنة يحكم بلوغها
 لما قال ابن عيسى بن المصنف ثمانية عشر سنة وقبل اثنتاه وعشره وقبل ثلثه عشر
 فيدار على الاقل للاحتلام كنه كما كانت الحادية تسرع او كما كان الفلام ينقص
 سنة وعندها انما هي ثلث عشرة سنة يحكم بلوغ غيرها وهو رافعه الامام وبه
 يفتى للعادة اتفاقا فيها وادلة مدته اى سنة البلوغ ثم اى للعلام اشتد
 سنة ولها تسع سنين اذ قد يحصل العلامة لها في هذا السن واذا اقلها
 يبلغ اقرب ما قد رآه وقالوا لا يصدق لانه العلامة مما لم ينظر فيها فيقبل
 اقربها وكانا كالبالغ حكما فيجوز فيهما **كتاب** الحائض **فصل** في كتاب
 الاذنه كما هو دأب المتصنفين لما ات موضع الاذنه هو موضع الخ في الاضار
 معلوم على ما يقرر له اذ اعادوه تحت الاذنه كحور الاذنه في اللغة الاصح
 وهو اشرى وكله مطلقا وهو نوعان في العدد وهو ثلثا لولبار في الثابت فيها
 عليه في غلط الحق عليه لولبار وعندنا في ثلثه الا سقط الخ وبعد الاذنه
 منصرف العدد اهله ثلث لولبار فلا يتم منه عهدته كما اذا اشترى في طلب
 الموت يستحق كما يطلب الموكول ولا يتوقف الاذنه فلو اذنه لولبار وما ذوه
 الى ان يخرج عليه لانه يملك غلات لا تقبل الناقه ولا يتوقف نوع فاذا اذنه
 في نوعه من النكاحات كالنكاح ما ذوه في النكاح كالطهر وكذا اذا اذنه
 كنه من غلات ما ذوه في النكاح لا يرضى في النكاح من غلات ما ذوه في النكاح
 في هذا النوع فانما يستحق اذنه ولا يثبت الاذنه حرجا به قال المصنف ان ثبت له
 دولا فان رآه عليه سبع ويشترى فيسكنه وان كانه البايغ للموت بان يسه ما اذنه

لغيره

مطلب

لغير من كان له بايغ او غير من كان له بايغ او فاسد لاله الهة غير الناس
 وهو موجود في الخ لا يوق كذا العداية وانما هو قسوى فاضح وهو قوله انما
 الخ عليه بيع عيانه اياه اياك فست لم يكن له اذنه فلا يخلو اذنه لم يكن
 اذنه اذ بيع ذكره في كذا القارة والبرائة فنقله ان راعى صاحب الامر في شرح
 الشريعة في الخلاف خلافه ولا يذنه اذنا عامما صالحة او لاله لاله او لاله
 شريعتهم او بشرا طعام الاكل ولم يلا تعييه او شياب الكسوة لاله الاذنه
 لغيره لاله القارة اذ يبيع متدا جبر ما يقدم من قوله وما ذوه
 ما راد له الامانة ويؤكد لهما اى البايغ والشرع او يسلم اى يعطى مالا للسلم
 ويقبل السلم اى لا يخذ مالا ويربها اى يعطى مالا لله ويربها اى يقبل
 مالا لاله هذه الاشياء من ثوابه القارة وشرائع اى يدفع الارض الاربع
 ويقبلها لانهما دفع ثمانية اقل اعم الزارع يتاجر به ويشترى في يده اربع
 لانه من لوازم الزارعة ويشترى عنانها ويشتري ويبيع ولو نفسه خلافا
 للشافعي لما لا يملك العقد على نفسه فكذلك اى منافع وثلثه ان يقرش ما لا يملك
 ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضرب اى يدفع المال مضاربة في
 الربح الربح المال ويبيع لاله هذه الاشياء من ثوابه القارة ويقرش به ويبيع
 ويغيب لانه من ضيق التجارة ولو بايغ او اشترى يبيع فاحسن هو مالا
 يتعاقب عند جاز عند الامام خلافا لما لاله ان اذنه فلا تجارة ولا
 متروك لنفسه كالحق في كذا المردود الى اى تبرع في مرضه موته من بيع
 المال لاله الاقتصار على الثلث الحق للورثة ولا وادته لانه لم يكن عليه
 وانه كان لم يبيع ما بقي لاله الا من مقدم كونه حق العدة وانه لم يبق ادى
 المشتري يبيع الحارات اى ما يحظر من الشيء او من المبيع ولم اذ يبيع بها
 لانه الضيق يجب قلبه المعاملين فيصارت نوعا من الخراج ولم اذ يبيع
 من الشيء يجب اذ يبيع الخط انقص من قوله المبيع هو ما لا يملك الخط
 بلا عيب لانه تبرع بعض نفعه بال عقد وليس له من ضيق الخراج الا انها
 قد جوزت في الابتداء لجليل العقول ومات المرض به ان الموت لانه اذنه لغيره

مطلب

في الحقة لا تعود التجارة لا اليس له ان يتزوج او يزوج عبه لانها
 من التجارة وكذا اليس له ان يزوج امته عند الامام والرباني خلافا لما
 له ان يتخذ مال غنا فعامة اجازتها وان لم يصب ضيع التجارة لا
 ليس له ان يات عبه او يعقب لا نه ليس التجارة ولو عا ل لانها تدل على
 للمواد ولا تدل على الحق او ليس له ان يعطي ماله وماله لا يبيع او
 يعب ولو بعض لانها تدل على ابتداء او يهدى لا نه يبيع ايضا لا اليس له ان
 لا نه كالمسا لا تجلب القلوب والمجود لا يهدى اليس ايضا كما يهدى الكثير
 لا نه جلب القلوب ليس لازم له ومن الى يبعه اذا رفع المولى الى المحرمات
 يومه فذا بعض رفقاؤه للاكل معه فلا يكره لانه اكله مما عيب له ولا يبيع
 على المولى بخلاف ماله دفع اليه فموت شهر لا نه ينفذ قبل شهر في بيع على المولى
 قالوا ان المتأخر لا بأس بالامانة ان تصدق ما بيت زوجها باليس كما يصدق
 دخفه لانه غير متزوج عادة وما لم المأذون من الدين بسبب تجارة او ما يبعها
 كسبه وسر او احالة واختاره عيب وسبب عدم امانته وعقارته بشرها في طلبها
 فاستحققت فموت رقبته فموت له ما لم المأذون في بيع اهل لم يبعه المولى بان
 ينفذ جميع دينه ويقسم غنمه الغنم هذا عينا وهذا عتق ولا يبيع الا في
 دين معلق فليجوز له ان المأذون انما يعلق بك في رقبته ليس من كسبه بل بالمال
 كسبه بالمال ولنا ان هذا دين حصل بانه فموت رقبته كما اذا تزوج بالاذن
 فيسبب الفراق عند حلف المولى ويقسم ماله من كسبه بالمحصن اتفاقا سواء
 كسبه بالادب او بعه او اشتهى او وجهه وها هو ما يقع عليه من الادب ولم ينفذ
 كسبه ولا رقبته يطلب العبد بعد الحق فلا يبيع ثانيا فليعلق قوله ان المتأخر
 رقبته ولا يبيع من كسبه لعدم انه المتأخر في الادب بخلاف نفقة الزوج حيث
 يبيع فيها ما اراد لانها تجوز فليقتل حاصله بعد البيع وما اخذه سبه من قبل
 الادب لا يستمر له ليعطيه الغنم لان المولى انما اخذ الصفة لعدم تعلق
 حق الغنم بخلاف ما اخذه بعد الادب ولم المولى اخذ عتق ماله مع وجود
 الادب يبعه اذ نه التجار وعبيد لم يخلو غنمة دواهم مثلا ثم صار مديونا

على
 ولو عا لم

فلان

فلم يخذ العترة اذ نه المنع من الغنم لاحتمال ان يتزوج معه او لا يزوج
 عليها الغنم لعدم النفقة ويحتمل المأذون او لا يزوجها وان اذن عتق
 ان يبيع المأذون له الا باق لا ياتي في ابتداء الاذن والبيع متعلق بالامانة
 سببه او حتى مطلقا او حتى بالامانة لا نه الاذن عقد له لا نه نفقة
 لبقائه لا لا ياتي في ابتداء من اهنة العقاقير عليه وعلمه اكثر على قوله
 لا نه لو اخذ لا يبيع لبقائه لانه لا يبيع لانه لا يبيع لانه لا يبيع لانه لا يبيع
 حكم المالك ولو علم اكثر لا يجوز تقريه ولو علم من ماله ولو علم اكثر
 يجوز تقريه ولو علم من ماله كذا في الهداية ويحتمل الامانة المأذون انما هو لها
 مولاها خلافا لقره القيس على الاستداء ولنا انه يحتمل بيعه لولاه
 عه اليه وفي الرجال فلا حاجة لا ان يتزوج المأذون ان يبيعها مولاها لانها
 لا يحتملها عادة فلا تستغني حالها ويبيع المولى القيمة المأذون للفرس
 فيها انما الاستعداد واليس لا تلاف محله يعلق به حق الغنم وادخله بعد
 الخريد او ان ماله امانته او عيب صحيح خلافا لما له ان المأذون لا
 اقربه اذ كان الاذن فقد زال بالجو وان كان اليه في ابطالها ولم ان المأذون
 هو الذي شرط بطلانها حكما بالجو فاعطاه صاحبها الاخر او ينافيه وال
 لم يعلق رقبته فموت رقبته ماله لا يملك سبه ماله لا يعلق على الغنم
 به ولو اعقب المولى عبه اذ يد المأذون لا يبيع وعلمه اكثر على قوله
 فيسحق قوله انما السبب المأذون وجوده في ماله رقبته ولنا انه اعطاه ماله
 ان ماله المولى انما ثبت خلاف بيع العبد عند رفعه عن حاجته ولا يذبح
 عند المأذون وان لم يستوفى اتفاقا ومن الفرق على قوله ان المتأخر
 دليل عدم الفراغ ولو جعل القليل كذا في الاستدباب الاستدعاء كسبه
 لا نه قما يخلو عن قليل الادب ويبيع به اذ بيع المأذون المديون المتوفى
 منه سبه بثل القيمة او انك لعدم الضرر الغنم لا يبيع بغير باق لوجود الضرر
 لهم كذا يبيع من اجتهادنا ان يبيع فاحسن لاعتنه والفرق وجوب
 القيمة والسرود والاجنب ويبيع منه سبه من قبله لعدم الضرر لاجنب

على
 البر

وحمل الاله بلا اذنه الصاحب غيب لوجود الازالة والاثبات لا يخلو على
 الساطع المرفوع لعدم الازالة وحكمه الحكم الغيب الالهي في الاخرة لم
 علم ووجوده غيبه والذات القول به على اليد ما اخذت حتى ترة مكاه
 غيبه ان كانت راقية والفتاة لو هلكت ولو لا تعدا الغيب فقد فلا حاجة
 الى الاخرة لقوله تعالى اعطى عليكم فاعند واعلم عت ما اعطى عليكم في
 المتزلة كالكل والوزن والعدد المتقارب حيث لا القيمة لانه المتزلة عدل
 لما فيهم من افعال الحس فكاه ادفع للفرز ان انقطع المتزلة لانه لا يوجد
 السور حيث كانت الغيب يوم الحضور عند الامام وعند اليوم في يوم
 الغيب وعند محمد في يوم الانقطاع لا في يومه لانه لا انقطاع الحق ولا
 متزلة في يومه انقطاع الدين والواجب والبركة ان الواجب الاله المتزلة
 الاستقلال في القيمة الانقطاع في يومه وللإمام ان السؤل لا يثبت في القيمة
 في يومه بخلافه انما اصله لانه مطالب بالقيمة ابتداء وفي القيمة كالقود
 المتفاوتة لا بطريق والبركة المتزلة في القيمة انما اصله لانه مطالب بالقيمة ابتداء وفي القيمة كالقود
 اجتماعا لانه الواجب في القيمة ابتداء وان الية العيب وادعى الهلاك
 وانما المالك وطلب العيب حرام فاعلم ان لو كان باقيا لظهر ثم
 يقضي اليه بالبركة الواجب رد العيب ودعواه خلاص الظاهر فلا يسمع
 في المارة يعلم ما يدعي كانه دعوى الافلاس والعيب انما هو في نقل
 دعوى لا يكون الازالة دونه لان السؤل لعدم امكن الازالة فلو غيب عقارا
 فلهذا يملكه لا يضمن خلافا لحد له ان في تحقيق اثبات بد الفاضل ومن زوارة
 زواله بل المالك لا يضمن اجتماع العيب على محل واحدة حالة واحدة فصار كالسؤل
 كالسؤل ومحمود الوديع وانما انما لا يملك لا تزول الا بالخراج عنها فلا
 يثبت في الغالب ولقد الحق غيبا شوع حقيقة بل الحق لم تترك الحفظ المتزلة
 وما نقص من الغيب غير النفي بفعله أي فعل الغائب ككناه كما
 في البيت ورد مع كناه الارض في يومه فوجهها لانه التلاف والعقبات في
 في اخذ الغائب وليس ماله كالبذر يستحق الغيب لانه ما زاد على البذر لم حصل

وعليه الفتوى

بفعل

بفعله مال الغير هو جيت وعند اليوم لا يتصدق به لانه بالفتاة صار لها يوم
 يوم الغيب لا له المصنفات تلكه استراضا وكسبها وانما انما له المصنفات
 ناقص فلا زوال للفتاة وانما لو استراضا العبد المعصوق فمقتضى الاستخلاص او الاستراضا
 المستعمل في الاستراضا او غير مقتضى الاستراضا في الغائب وانما استراضا الغائب
 وما فطره من الغلة الغيب في الاخرة في الاجازة يتصدق به عند الامام وانما
 خلافا له ان لا يصدق به دليل الغريب ماله وانما يصدق في الغيب او الوديع
 في يومه والمال في الاستراضا والوديع يتبعه بالفتاة انما انما في الغيب
 يتصدق بالبرج خلافا له ايضا وقدمت الدلائل في الوديع والوديع انما في الغيب
 بالاستراضا والفتاة لانه بد الموديع يدان ان لا يدرجه وانما كان لا يتبعه لانه اذا
 كانا من الغيب فانه انما رالمها حية التفرق وعقد على غيرها ونقد على اي
 اعطى غيرها فكذلك ان يتصدق بعد الفتاة ما فطره عند ما لا عنده لغير ماله
 انما بالفتاة والنقد يحصل البرج انما حقيقة وحكامه في الغيب وانما في الغيب
 العقد في غيرها ولم يعط ما يشار به نقد على اي اعطى المعصوق والوديع
 انما رالمها حية العقد ونقد غيرها او اطلق اطلاقا ونقد غيرها
 لم البرج اتفاقا في يومه فانه انما الكسب وجبهه انما في الغيب انما في الغيب
 التفرق لانه انما تتشارك بالنقد فيحقق الحق في الغيب انما لا يجتمع في الغيب في الغيب
 لا يتحقق الحق في الغيب انما لا يطيب في الغيب انما في الغيب انما في الغيب
 اولاد وسواد قبل الفتاة او بعد لا يملك للموافقة في الغيب في الغيب
 على التلاف ولولم يضمن بالفتاة الغيب الوديع جارية بفعل الغيب في الغيب
 او اخرى لها طعنا ما كلف لا يتصدق به في الغيب انما في الغيب انما في الغيب
 يتبع عند اتحاد الحرف في الغيب انما في الغيب انما في الغيب انما في الغيب
 الجارية او الطعام **فصل** فيما يغير من الغائب وانما غيبه بغير
 فزاد الغيب وعلم ما فطره من الغائب وانما خلافا لانه انما في الغيب
 اصره والغيب والغائب صاير في يومه والنقص في الغيب الاصله لانه انما في الغيب
 احدث في صنفه متقونة فانه من كل وجه في الغيب انما في الغيب انما في الغيب

بفعل

ص

منافع ولا يحل انتفاع به قبل اداء الفداء او قبل ارضها عما يقدر او ابله المالك
او حكم الحاكم بالقيمة اذ ابرأته قبل هذه الحشا فيجب به الفسخ وبعدها
يحصن المالك له كمن يجوز بيعه وبعته لان مملوكه لم ينجحته بخطوته كالمغني
بالبيع القاصد وعدم الحرجة لا انتفاع الحرجة او الفسخ الحرجة وهو رواية
عنه الامام وقوله ليس بركاء البيع والهدية كشاة ذبحها وظن انها
او قطعها بالخطي وقطعها بغيره او بغيره ودقيق غصب وحسن وعيب
او رتبوه غصب وقطع غلام وعمل في سجنه وجعل يد جلع سيفا او سكاوا
غيره وصغر جمل ابيه عند الهبة وسكنه بغير عظيم اوليته بغير علمها هذه
عشلت لا لغاها المخصوصات المتغيرة بفعل الغاصب والغير فلا يراد بالرسالة
واما فيها فلا تنها كانه من النقصا صا والبناء منه العقار ويملك الغاصب بغيره التفرقة
عند خلافه لثبوت فيه وهو شرح المحقق نقله عنه الخيرية انما يملك بالسابقة اذا كانت
قيمة البناء واكثره قيمتها وان جعل القاصد المغنوبة والذهب لم يقطع
وليس اودوا لانه لا يملك وهو مالكه بلا شرط لعله وعندهما يملك الغاصب وعنده
منه لهما ان احسن منه مقبولة قائم من كل وجه وله ان يملك الذهب والفضة
لم يزل وعنده المضاف وهو الثمن لم يزل فانه ذبح الشاة ولم يطمع به ملكها فاما ملك
غيره انما يملكه علمه وضمه قيمتها او اخذها وضمه بقصا فلا بد من الذبح انما
بعضها لا غرامة لنسبها وبقاء للبعض لا يملكه غيره انما يكون بغيره كذا في المالك
لو قطع الغاصب يدها او يد الشاة المخصوصة وكذا كما يوطئ على لانه اختلاف في
ايقانه وجه كانه الذبح او قطع طرفه او غيره كالمولود هكذا في شاة وانما ملكه
في الحشر اذ ذبحها كذا في الذبيحة فيتم بقطع العرف وعلله الاختيار بقوله
لان استهلاكها من كل وجه كذا في الهدايا وشرح المحقق فالصواب غير الضيق وشرح
الثوب المصنوع حرقا او حشا او اختلافه الخش ولذا يبيح بقوله فلو بيع
العبيد وبعضهم يبيع ما كان له قباء وبعد الذبح لا يحل الا قبضا اذ في ان يلقى
وهو واقفا بغيره كذا في قطع طرفه ما كثر الا في حرقه ليس يقيم ولم يفت
في النسخ بغيره فمفسدان لان عتبه لا يغيره فيض من نقص الاء الاعمال

اربعية

الربوية اذ لا يملكه الفداء في حشره الربوا بل يبيح به الماسك لا رجوع وبه
تفصيله ورتد العبيد كذا في شرح المحقق ومن يبيح ارضه عليه او غرسا او القلق والار
اذا اشترى ملكا بغيره بلا ذنبه وذا اشترى بغيره ولقوله لم يفسد بغيره ظاهرا حق قوله ان
لا تقبض فلا يرد ملكه انما كان كانه ارضه تنقصه بالقبض فلا ان يفسد ان
للقاصب قيمتها اي قيمة البناء والشجر او مقلوعا بل انما يرد بغيره او يبيح بغيره
ذكره بقوله تقوم الارض بلا شجر او ببناء فيض منها الف وقوم الارض مع حرجها
سحق القلق فيض الفاضل فيض الف وسما ولا يبيح المالك بغيره للمالك ان يملك
اجرة القلق كذا في الدرر هذا ان كان له قيمة الارض اكثر من قيمتها وبه العكس
الفن لا كذا في شرح المحقق نقله عنه النهاية والدرر هذا في الكرخي قاله في العادة التي
بعض المتأخرين يقولون الكرخي وعنده لا تقبض به والاصح صبغ الثوب المغنوبة
او اصفوا لث السويق بسمن فلان الكرخي اياه شاة فيمنع قيمة الثوب بغيره لان فيه
وغيره سويق لا يفسد او اخذ منه الغاصب وضمه ملأه المصبة والشم وقال
الشافعية الثوب اخذه صاحبه امر الغاصب بغيره الصبي بغيره لا كما كان
البناء والفسر بخلاف السويق لعدم ملكه بغيره الحشر وانه لا قيمه رعاية
للمالك ليس خبر المالك كونه صاحب جعله له الغاصب كونه صاحب وصف هذا اذا
صبغ وانما اذا صبغ بالبيح فلا يضمن صاحب الثوب لعدم الحرجة فيملكه
صاحب الاموال المصبة وان صبغ لغيره فلا خيار له به ضارة الثوب وضارة
المصبي لانه لا يبيح او اخذه بلا ذنبه لا يملكه لا يملكه الامام لان عتبه
العبيد وعندهما المملوك كغيره وهو اختلاف في ذنبه وعندهما اختلاف في جهاد
فصل في ثوب المحقق وان غيب ما غصبه قيمته بغيره من ماله او
الغيب وذلك ان لا يملك له ان الغصب عدوا ولا يملك له ان لا يملك له ان الغصب
ملكه بل يملك له الغاصب المبدل فله الضمان بغيره المالك كذا في المصنف
للقاصب كونه نفع ملكه دون الاولاد او نفعه الاولاد او نفعه فوق نفعه الاب
وكذا ضارة المالك بغيره اذ لا يملك له ان الغصب عدوا ولا يملك له ان الغصب
ملكه بل يملك له الغاصب المبدل فله الضمان بغيره المالك كذا في المصنف

ثوب

مطلب

قوله الغائب لا تشبه الخلق المزمع فانه ظهر المعصية والحق ان قيمته اكثر مما
 ضمنه والحق ان قد ضمنه بقوله انما لا يتسلم قوله او غيرها ان له بها انما لا يتسلم
 انكار الغائب او بالكلية ان لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 اي ان الغائب لا يملك ان لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 بقوله اي يقول الغائب فاما ان لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 للمعصية او اخيه ان المعصية ودية عيشه وظهرت قيمته من انما لا يتسلم قوله
 في الصورة الثانية فلم يلحق ان لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 دلالة والاولى ان لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 عند الاخر فقيمة الغائب او حلافا لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 ان الفناء ثابت فيمنع الغائب يدعي زواله وانما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 احده انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 بذكر الامام ولكن قال ان قوله يظهر المذهب ومن عصبه بعد ايامه فقيمة
 او ضمن الغائب فقيمة المالك لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 لا يتسلم قوله والحق ان المالك لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 الاولاد والحق ان كل السبع دونه الحق كل المالكات ورواها المعصية غير
 معصية لانها غير معصية بل امانة فلا تضمن ما لم يتسلمها بل لا يتسلمها بل لا يتسلمها
 بعد طلب المالك اي انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 مسئلة كالحق كما ان الغائب فيها الحق عليه والحق كما انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 فيضمن قيمة الاصل دونه قيمة الزوال او معصية كالولد والحق وقاد انما لا يتسلم قوله
 في النكاح انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 او انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 تشبهه في النكاح ولا يشبهه في الزوال والحق انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 حكلا لا لا تشبهه في الزوال انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 من الاسرار لا تشبهه في النكاح بل لا تشبهه في الزوال والحق انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله
 الغائب ضمنه نفسا فلا ينه عنها ولكن يجب بغيره الولد لا انما لا يتسلم قوله انما لا يتسلم قوله

ملكه

ملكه يد الغائب ناقصا وزاد غير النقصان بالزيادة فلا ضمانه وقالوا انما لا يتسلم قوله
 لا يتسلم قوله بالولد انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ومنه النقصان
 ولنا انما لا يتسلم قوله بالولد انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 او غير النقصان اي بغيره الولد انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 ولو انما لا يتسلم قوله بالولد انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 الحان او انما لا يتسلم قوله بالولد انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 على القيمة النقصان ولو زادت بامه غصبها فادها حاملا فقلت وما تبت بها ضمن
 قيمتها يوم علوقها بخلاف المنة لانها لا تضمن بالغصب يسبق ضمان العقب فساد
 الزاد وعندها لا تضمن الزيادة ايضا انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 الملاك هو الولد حدثه انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 ثم ردت ثم قلت بها ولولاها انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 سببته المنة غير متحقق وكذا لو زادت عنه وادها بخلافه فقلت وما تبت بها ضمن
 لسبب المنة المالك بالمولد في المعصية حدث بعد الزاد ولا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 ما عصبه وانما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 خلافا لثابت قوله ان المنافع اموال متقوية حتى تضمن بالعقد ولنا انما لا يتسلم قوله
 على ملك الغائب ولا وجود لها ملك المالك او المالك لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 هنا وانما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 الوقف وما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 كان انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 او غير النقصان بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 او غير النقصان بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 تقومها ايضا ولنا انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 ما انما لا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 بالملك المنة والولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد
 التسمية بخلاف المنة او غير النقصان بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد ملكه فلا يتسلم قوله بالولد

جنت
 لا
 حصة
 من

اجمع من ترك التسمية لانه ولاية الحاجة ثابتة كذا في الهداية وانه غير مسلم
 حلتها بما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 تلك الغائب فلو انقلبت الغائب منها لانقلاب ما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 لانها ما تغير بمفعول اذا العقب وقبح على الخرد وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 ولا يفتقر عليه وعندي ما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 وفيه انما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 والاصل انما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 الفوقية في ان ما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 ملكها ولا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 فيجد الحاجة في ملكه وكذا ملكها الغائب عند محمد ان تحلت مساعته لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 غير مقوم ولا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 مقوما فيصير مقوما في ملكها وانه غيب حلا مستوف قد بلغه بالقيمة له
 كالتراب والشئ اخذه المالك بلا شئ لعدم غنكه لانه غير له غلب الثوب من غير
 فلو انقلبت الغائب من غير مذبوحا عليه الاكثر من قبل ظاهره لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 ظاهره مذبوحا وحال اول ان الحلال اصله الذبيحة وصفنا به له فلا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 مع الجلاء ووحدة الثاني ان وصف الذبيحة حاصل الغائب فلا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 الاول ولذا قدس وان دفعه بما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 اذا انقلبت الجلاء الى مقوم للغائب كالصبي في الثوب ويعلم الزيادة بان يقوم
 الجلاء مذبوحا بان يدفعه من قبله ويقوم ذكيا غير مذبوح بشئ من قبله
 ويرد انما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 حتى يستوفى حقه وهو الغنك كما ان البايح حلت حتى يستوفى حقه وانه
 انقلب الى الجلاء مذبوحا بما لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 ما زاد الذبيحة لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 بالانقلاب فيوما لم يقم في نفسه بالانقلاب ولم ان يقم الجلاء حصل على الغائب
 بعد استباحة الجلاء لكونه غير مال فلا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ

قوة بلا استباحة مال ولو تلفت فسقطها لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 امانة لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 او طرد او ما لا يقال لم يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 لم يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 فتمت قيمته اي قيمته كل واحد من هذه الاشياء لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 بعضها انما ان هذه الاشياء اعادت المعصية فيقبل تقوما بالمال ولو اعادت لغير
 اليه كمثل الغزو وذي العرس يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 وهو ما لم يشرع فلا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 والمعصية انما تحصل بفعل فاعل مختار لا امر لا يعرف باليد الى الامر لا يعرف
 وباليد الى غيرهم وجواز البيع والتضحية مرتبانه على المأنة والقوم فيهم
 البقرة الشرعية وانما لم يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 المسلم ممنوع عن غنكه غيرها حتى لو صار هذه الاشياء لغير المسلم يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 ولذا قدس وعليه اي قول الامامية القوي لكثرة العباد فيهم
 الناس كذا في الدرر نقلا عن المالك ومن عيب مذموم فاستأذنه فيها
 اتفاقا ولو عيبا لم يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 على سائر الفرائد لانه مالية المذمومة مستقومة بالاتفاق وماليتها لغير
 مقومة عنه ولو شق الرق لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 اي لو خلا الجلاء لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 فليحذر الازالة فتمت بدونه فيصير لانه مال مقوم والقوي على قول
 ابو حنيفة كذا في شرح المحرر ولا خلاف ان عيبا حرقا عند عيب او حرقا بوطا
 او فسخا اصطبلها الى اصطبل الدابة او فسخا قفصا فذبحه كونه العيب والذابة
 والذبيحة يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ
 فسخا التلق الى الجلاء ثم دونه البسبب خلاصا لغيره الدابة والذبيحة اذا اعتاد
 لاختياره وطبيعته على الاختيار ولا خلاف ان عيبا حرقا او فسخا او فسخا
 غير مذبوح ولا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ وانه لا يفتقر الى نقل من الشئ الى الشئ

رقيب
 بالطح
 لغيره لو كان
 والقول
 هذه الاشياء
 عند الامام
 لا يفتقر الى

ولا يصح مع اليمين يسقط ولا يمنع عنه قسمه بيمينه فلو ان دفعه عن الميزان
و يمنع عن القسم بيمينه بيمينه ولا يمنع ان يحلف قال السلطان وديع من
وقد لا يعم اخرى بعد لا يلق عادة القيمين ان ولانا وجود ما لمقول قال
قوله شكا ما مره الميثري والسلطان وان كانه عاده اي عاده السلطان
ان يعم البتة ضمن الشاكي لان كالميثري كالميثري القصر وكذا يقضه لوجه
يقضي ان كانا عند محمد بن جلاله العاديه انما يقضي الشاكي ان كانا كانا
وسعيه وباري يقول محمد بن علي السعاده انه نكاذم في الدار ولو اطم
انما لم يقضه ان من اعظم ما لم يركب لوجود الرد اللازم وان لم يعلم
انما كذا خلافا للشاكي في ان ليس به بل عور لانه لو علم ان مال ما اكلم
ولنا ان العور من جهله فلا يعجزه ماله وكذا الخلاف في الميثري **كتاب**
الشفعة هي في اللغة من الشفع وهو القيم وفي الاصطلاح ما قال الله بنقله
عنه العقد احتراز عن المقول اذ لا شفعة فيه على مشتبه على اقام عليه
جبر الشريكة او الجوار وحج الشفع بعد اليه اي ثبت للشريكة ان ترد الى
ونسحق بالجهاد بسبب طلب الموائمة لانه حق الشفع ضيق يبطل
بالاخر وبالمطلب ينقطع عرق الاحتاد وعكس الاخذ يقضي او فلو
لان انك قد تم الميثري فلا تنقل الا بالرضا او العقد كما في الرجوع
الجهة حتى لو مات الشفع وباع ما به ثبت لم الشفع او بيع عقد يجب
الشفوع قبل الاخذ باحد مما لا يورث الشفع في الاول ويبطل في الثاني
ولا يستحقها في الثالث لا بعد ان انك لم وانما يجب الشفع للخط
ان نفي شريكة هذا عزم على الغيرة فانه لم يركب اي لم يوجد الخط
في نفسه او وجد كسكن الشفع اي عرض عنها فتح الشفع للخط
في حق اليه كالشريكة والطريق لما صرح لا بيمينه مرافعة اليه ولو كان
لاول غالبا حكمت للثاني ان طلبها ولا تؤثر ان تم ان جاء الاول ان
طلبها اخرها تم بعد الحكم لان شريكتها فلاحق للشريكة حق الميه لانه
الحكم للاول بطلان حق الثاني كنه لا يجري في الشفع وقبلها فقد ما في الاخر

مثال

الارض المسقية وطريق لا ينفذ ولو كان عاميه لا شريكة فيها ثم ان كان له
احد من الشريكين يحج الشفع للجوار المصالح خلافا لثا في غير ذلك انما قال
في السكة الغير انما فنة ولا شفعة للجوار المصالح السكة النافعة لغيره
انما حجت الدار وحددت فلا شفعة ولنا قوله عدم الجوار احق بشفعة
فيثباته له ملاحقا ولو كان به سكة اخرى فالاعراض للاصناف ومثله
جدوع على حائطها او شريكه خشي عليه جوار لا شريكه العلة في الشريكة
في العقد وبوضع الجوزع لا يميز بينك في العقد وانفس الجوار في شريكة
لان الجوار عقد وفي اي الشفع على عده الواسل السهام يعني ثلث
شريكه وان داروا احد نصفها ولو احد ربعها وكذا الاخر في شفعه جنبها
دار فطلبها الشفع اقتصروا الدار المشفوعة على ثلث على السوم عدنا
وعندنا في عار ربعه انما لمعاجب النصف والحكم الاخرى واحدا
ان الشفع من مرافق المكشفت بقدره ولنا ان سببا انما المكشوفون
الغلبة والكثير في كماله حال الا نوافر بسحق الحق فاما علم الشفع بالبيع
يشهد به محل علمه ان يطلبها ويستم هذا الطلب طلب مؤتمنة للزويها
فول القول عدم الشفع لم وانما يبطل بالتأخر ولو قبله وقال الكاشي
لان من زاده التامل كما في الحجرة ولو قاله الجدة لا تطهر لانه ليس بمأكل
على الاعراض والمراد من البيع غير الفاسد فيه لزوم الفسخ فناقض
الشفوع لانها للتمركز في شريح البيع والمراد بالجهاد الطلب وانما جهاد
غير لازم كما في الهذلية ثم يشهد عند العقد لانه الحق في نفسه او على
الشريكة لان هو المالك او على البايع انما له البيع بل لا يرد هو ذوال
فيقول شريكة فله هذه الدار مثلا وقد كنت طلبت الشفع وانما اطلبها
لان كالميثري على ذكره عن الميثري في شرط شريكة الميه وحده لانه
المطالبة لا تمنع الا في معلوم ويسمى هذا الطلب طلب بشرط لانه الشفع
لشريكتها وطلب جهاد لانه يحتاج اليه لاثباته عند القاضي ثم يطلب
عقدا فيقول شريكة فله دارا كذا انما شفيعها سبب كالميثري

والجاء في التمسيم الى وسيم هذا الطلب طلب الحكومة وتلك الحكومة لها بعد
ولا تطلب الشفعة بتأخير اي تأخير طلب الحكومة مطلقا والى طار انما خير
اولا وعليه القوي وهو قول الامام ورواية عن النخعي وقيل في رواية يقول محمد
انه ان اخذ بطلبه لا عسر عطلت وهو قول زفر وعنه الثاني انه اذا اكر الخاضع
عاج من غير القاطع تطل لان مع تركه مع امكنه فله عقد على اعراضه محمد
انه لو لم يسقط ابتداء بغيره المشتري فقد زناه بشهر لانه اجل وما دونه على
واللام ان الحق من لست لا يسقط بلا سقاط محرج واذا ادعى الشرط وطلب
الشفعة فشا الزمان المدعي عليه اي المشتري ان العقد الذي يدعى سببه
الشفعة هل هو ملكه او لا يجوز كونه به لا يستحق الشفعة فانه اقر بملكه واستحق
الشفعة وانكر ذلك فبالبيع او بملكه على الخلف على العلم بملكه فانه اقر بملكه واستحق
الخلف والا لا يختلف لانه حق وحلف على العلم لانه فعل العليم او بغيره الشفعة
على ان ملكه وقال زفر بغير خصما بلا شبهة لانه ظاهر اليد لانه لا اجاز
للمشتري ان يشهد به ولنا ان ظاهر اليد لا يستحق به بطلان لدفعه لا لثبات سلاله
او لاعتناء المدعي عليه الشرط اذ لا شفعة بالارث واليه فلا لامة شرارة
وكانه اقر به صار على ان لا يلق خصما او انكر الشرط ومختلف الخلق مطلب الشفعة
او بغيره البيع انما ارباع اي بغيره او لا يستحق عليه هذه الشفعة هذا
يعني على الحاضر وهو قول الامام والراي والاولا يعيب على السب وهو قولنا
لان يدعي اصل الشرط فيستحق عليه فانه انما في الاختلاف على الشرط
المدعي على جواز ان ينفذ العقد قبل او بغيره الشفعة على الشرط فيكون
ولا يشترط احضار المشتري وقت الدعوى الى المحل القاطع فاذا قضى له ان
احضار وعده محمد بن ابراهيم احضار قبل وجوز ان يحضر الامام والمشتري
حاضر لطلب الشفعة احضاره والمشتري حاضر لان الشفعة ليست على
مكانه المبيع ولا تطلب الشفعة بتأخير المشتري بعد ما امر بالان لا تأخر
بالطلب عند القاطع وللشفعة ان يحضر البائع ان كان المبيع به لانه اليد
ولا يسع القاطع البنية على البائع على المشتري لانه اليد للبائع

والملك

والملك للمشتري فلا بد من اجتماعهما فيسقط القاطع البيع بغيره ويقتضيه
على البائع ويجعل العقدة اي ضمان التي عند الاختفاق عليه على البائع وعند
الثاني على المشتري لان العقد لا ينفذ ويملك محتكما على المشتري فيقتضيه
العقود عليه ولنا انه اذا اخذ منه بشفعة العقد فيقتضيه على البائع كما انه
بمشتري منه والوكيل بالزاد خصم الشفعة مالم يسلم الى الموكل لانه حق الشفعة
من حقوق العقد فيجوز الموكل ان لا يكون له هو العقد وبعد التمسيم لا وله
ولا ملك في الشفعة خيرا والروية والعيب لانه لا يملكها بغيره المشتري لانه يملكه
لما لا يملك فشاخذ حكمه وان شرط المشتري البراءة بغيره لانه خيار حق الشفعة
فلا يسقط بلسقاط المشتري **فصل في الاختلاف بين الشفيعين**
والمشتري وان اختلف الشفيع والمشتري في البيع والقول للمشتري لا الشفعة
يدعي لاختلاف الجميع عند نقد الاقرب وهو بغيره والقول للمشتري بغيره ولا
يغفل الفاه لانه المشتري لا يدعي عليه شيئا وان لم ينفذ البنية الشفعة وعده
ان يكون للمشتري لانه بنية اكثر اثباتا كسنة البائع ولها ان لا ينفذ فيحل
كالجود ببيعان فيحضر الشفيع بينهما وان ادعى المشتري غرامة البائع اقل منه
اخذه الشفيع عما قال البائع ان قبل بغيره البيع وكما ذكره حط التمسيم انما قال
المشتري وهو جائز فيأخذ الشفيع به ويأخذ الشفيع بما قال للمشتري ان بعده
اي بعد القبض ولم يلق في القول البائع لاجتهاد وان عكس اي ادعى
المشتري الاول واباع الاكثر بعد القبض اي ان اختلفا بعد القبض بغير
قوله المشتري غرامة البائع بعد القبض اجتهاد اي انه اختلفا قبل القبض
بغيره فلهما وانما الفاه وان كل اعية بول صاحب لظهور صدقة فانه
حلفا في القاطع البيع واخذه الشفيع عما قال البائع اي بالشفعة لا يسقط
الشفعة وان حط البائع عن المشتري بعض التمسيم يأخذ الشفيع الباقي
لانه لم يلق اصل العقد فكان عقد عليه ابتداء وان حط الكل يأخذ الشفعة
بالكل اي ان حط البائع حط الكل يلق اصل العقد لانه العقد لا يتصور الا بالكل
وان حط النصف الآخر يأخذ بالنصف الآخر لانه العقد قد مضى عليه وان زاد

في الشفعة

المشترى المثلث لا يثبت الشفعة الزائدة لانه فيها ضرب بخلاف الخط اذ فيه قول
حتى لو وجد العقد بالثمن الاول اخذ بالاول وان كان العقد مثليا لم يثبت الشفعة
منه كما في الكيل والموزون وان قيل كما في الوضعية فيمنعه لانه الشرع يملكه متى
عقله في بيعه بالمال كما في العددي المتقاضي من ذوات الامتياز وان
كان موثلا له الحار والبناء اخذ بغيره جال او بطلت الحال وان اخذ بعد من
الاجل ولم يخذ بالاجل خلافا لغيره وهو قولنا في حق القديم لانه الاجل هو
تابع لا ينفك عن الاصل ولنا انه بالشرط ولا شرط في حق الشفعة ولا يعمل
البائع بما في المشتري لو اخذ الشفعة للحال لانه الشرط الذي يثبتها لم
يسقط باخذ الشفعة ولو كانت الشفعة عن الطلب ليجل الاجل لم يطلت شفعته
لانه الطلب شرط مطلق فيقوت بيقوت الشرط خلافا لغيره وهو قولنا في
كثرة الهدايا ولو اشترى فتمت بغيره او خسر من اخذ الشفعة الاثم لا
المسلم بغيره لانه لا يملكه امتلاكه عند فسخه ولو كان في حق المشتري لانه
القيمة عندهم كالشاة او اخذ المسلم الشفعة بالقيمة فيها اما المشتري
فظاهر وانما في فلا يتعاقب التسليم والتسلم فالحق بغيره ولو كان
الشفعة اثنى عشر مسلم وكانوا اخذوا النصف بشفعة فحقه المخر كان
الشفعة الاخر بثلث نصف المخر ولو ثبت المشتري او غرس اخذها الشفعة
بالثمن وبقيتها اى قيمة البناء والغرس حال كونها مقلوبة على باقي
العقب او كلف المشتري قطعها او غير ذلك من ان لا يملك المشتري القليل
للمشتري به الاحد كذلك ان ذكره ان يفتقر البناء والغرس والامر بالقليل
من احكام العدولان وهو كالمشتري بالبيع القليل ولنا انه يثبت حق الغير
من غير تسليط من قبل بخلاف المشتري فيسقط لانه مسلط من قبل البائع وهو
كالراعي اذا ابتاعوا ارضه ولو اختلفت المشفعة بعد ما ثبت الشفعة
او غرس بغيره على المشتري القليل فقط وعن ابي حنيفة ان يبيع بشفعة البناء
ان يملكه بغيره المشتري ولنا انه المشتري مغرور بشفعة البائع ولو سلط
عليه من قبل ولا غرض ولا تسليط في حق الشفعة وان جف الشفعة المخر

او ان يملك

او ان يملك البناء عند المشتري باخذها الشفعة على الشفعة ان شاء الله البناء وصق
تابع فلا يقبله ثم انما لم يفسد قودا وغيره بقصد بل في بشفعة ان ذكره لانه ان
يبيع عن غير ملكه الدار عالم وان هدم المشتري البناء اخذ الشفعة العوض بشفعة
لانه صار مقودا لا يخلو فيقال بالبناء مع البيع وليس له اخذ العوض لانه صار مقودا
لم يبق فيه جوارا او شري الا ان يبيع من غير شري على شرا او غير شري ليس
عاجزا فان اخذ البائع قاترا بغيره اى بغيره في بيعه او في بيعه العقد اولا يخلو
ذكر اخذها الشفعة مع التفرقة او بصورة وجود الثمن عند العقد وصورة
عدمه فوجد والعقد عدم اخذ الثمن لانه ليس ببيع ولا ايداع البائع لانه
وغيره في بيعه ان يبيع اولا فصار مخر او ما كان مخر فباخذ الشفعة وان
جن المشتري اى قطع الثمن في الشفعة اخذ اى اخذ الثمن في العقبين لانه لم يبق
ثمن للعقار وقت الاخذ وباخذ مخر او ما بالحق اى بسقط حق الثمن في
فباخذ الباقي بالباقي في الاول اى بصورة وجود الثمن عند العقد لانه لم يبق
دخله العقد في كل الثمن في الثاني اى صورة حصول الثمن بعد العقد لانه لم
يحصل لم يدخل في العقد **باب ما يوجب الشفعة وما لا يوجب وما**
يسقطها انما يوجب الشفعة قسوة عقار لانه مقول لا يبيع اكله انما هو لانه
قالوا ان يملك بعضه عقارا حرا عا مخر لا عوض كانه المثلث والامر
هو ولا يوجب عوضا حرا عا حوله عليه وان لم اذ ولو لم يملك قسوة في
وتمامه وبغيره خلافا للشافعي اذ الشفعة عندنا في حق المثلث ولا يوجبها
ولنا عندنا ان فيه مخر من المثلث فلا يوجب بغيره مخر لانه عيب لكونه مقولا
وقوله في خلافا لما ذكره في بيعه بشفعة لانه لا يملكه لانه لا يملكه لانه لا يملكه
الامر ان يملكه او حايطه المخر ولا ارض اى او مودود وصدة ودية
بلا عوض مشروط وانما اذا كان بعضه مشروط بشفعة الشفعة لانه يبيع
انها ان يملكه بشرط التقاضي وعدم الشفعة او يملكه بغيره ولا يملكه
هذه اثناء وان لم يملكه العوض مشروطا فلا شفعة وما يبيع بشفعة البائع لان
الشفعة تمنع الحار ويمنع الشفعة للمقتني بينهما وان قطعت الحار بشفعة البائع

الشفعة

فاسد

المشقة التي لا يلزم الشفيع الزيادة لانه فيها مزية بخلاف الخط او غيره
 حتى لو جرد العقد بالكره الاول اخذ بالاول وان كان التمس شيئا من الشفيع
 متكاملا بالكره الموزون وان جعلا كالعوض فقيمة لانه الشئ ملكه متى ما
 غلظه فليس مقدرا لما كان والعقد المتعاقب من ذوات الامثال وان
 كان موثلا للمضاراة اخذ بمقتضى حال او يطلب الحال وياخذ به من
 الاجل وان لم يخذ باجل خلافا لفرق وهو قول الثاني في القديم لانه الاجل
 تابع لا يشترط الاصل ولذا انما بالشرط ولا شرط في حق الشفيع ولا يتغير
 البايع ما عدا المشتري لو اخذ الشفيع للحال لانه الشرط الذي جرد منه الم
 يطل باخذ الشفيع ولو سكت الشفيع عن الطلب ليحل الاجل بطلت كعت
 لانه الطلب شرط مطلقا فيكون يفتقر المشروط خلافا للاحق عنه قوله
 كذا في الهداية ولو لم يشر في بيع بغير او خسر ما جده الشفيع الاثم
 للمسلم بطل الحال لا يفسد المثلبات عندهم بل في قيمة الخسر لانه من
 القيمة عندهم كالثاء او ياخذ المسلم الشفيع بقيمة فيها اما الخسر
 فظاهر وانما الحال فلا يتساءل التسليم والتسلم فالنقص بغير الحال ولو كان
 الشفيع اثنى مسلم وكافيا اخذ المسلم النصف بنصف قيمة الخسر وكان
 النصف الآخر بثلث نصف الخسر ولو بين المشتري او خسر اخذها الشفيع
 بالتمس وبغير تمس ما اقيمة البناء والعرض حال كونها مملوكة على ما في
 الغيب او كلف المشتري قلعها وعن اليعقوبي انه لا يكلف المشتري القلع
 بالتمس به الا اذا ذكره التزكرك ان حقيقة البناء والعرض والامر بالقلع
 من احكام العدول وهو كالمشتري بالبيع القاس ولما اذن في حق الغير
 من شرط ليط من قبل بخلاف المشتري فله لانه مسلط من قبل البايع وهو
 كالراعي اذا بينه الموهود ولو اختلفت المشقة بعد ما بين الشفيع
 او غير بيع على المشتري بالتمس فقط وعن اليعقوبي انه يبيع بقيمة البناء
 ان تمس على البايع المشتري ولما اذن المشتري بغير وجه البايع ولو سلك
 عليه من قبل ولا غير من ولا تسلط في حق الشفيع وان جف التمس

او انهدم

او انهدم البناء عند المشتري ياخذها الشفيع على التمس الا ان البناء وصف
 تابع فلا يقا له ثم التمس لا يفسد او يبيع بمقدور ان يفسد او يترك لانه اذ
 يبيع عن عكس الاراء عالم وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع العوض بمقتضى
 لانه صار مقدورا لاختلاف فيما بينهما من البيع وليس له ان يفسد لانه صار
 لم يبيع ببناء وان شري المشتري الارض مع بئر مشري على شئها ثم او غير مشري ليس
 على شئها ثم عند البيع قائم به اي بانه شري وقد ذكر في العقد الاول لا يخذ الا
 ذكر اخذها الشفيع مع التمس في ان وصوة وجود التمس عند العقد وصورة
 عدمه فوجد والعقد عدم اخذ التمس لانه لم يفسد ولا الا يخذ البايع لانه
 وصورة التمس انما باخذها لا يفسد او يبيع ما كان ملكا فباخذ الشفيع وان
 جرد المشتري اي قطعه التمس ليس الشفيع اخذ اي اخذ التمس العقول لانه لم يفسد
 فبطل العقد وقت الاخذ وياخذ المسلم ما بالصفة او يفسد حصة التمس
 فباخذ الباقي بالقيمة الاولى او صورة وجود التمس عند العقد لانه لم يفسد
 دخله العقد وبطل التمس الثاني اي صورة حصول التمس بعد العقد لانه لم يفسد
 حصوله لم يدخل في العقد **باب ما يبيع الشفيع وما لا يجب وما**
يطلبها انما يجب الشفيع فقولنا عقدا لانه مقبول الاستيعاء على التمس لانه
 قال قسدا ملكه بعوض صف عقدا حراز على ملكه لا بعوض كانه التمس والار
 هو اذ يفسد عوضا حراز على حوله عليه وان لم يفسد ولو لم يفسد فحينئذ
 وحكمه بغير خلافا للشافعي اذ الشفيع عنه لا يبيع من التمس ولا يفسد ما
 ولما عدا لانه يفسد زروا الحراز فلا يجب تبيع لما قلناه عوضا لانه مقبولا
 وذلك بغير خلافا لما ذكره في التمس ويجوز بيعه لانه لا يفسد عدم لا يفسد
 الا ان يبيع او حايط والبيع المنزول لانه ارشاد في مودود وصلة ودية
 بلاك عوض مشروط وانما اذا كان بعوض مشروط فثبت الشفيع لانه يبيع
 انهما لانه بشرط التماس وعدم الشروع في التمس وبغيره وبغيره لانه
 جهة ابتداء وان لم يبيع العرض مشروط فلا شفيع وما يبيع بغيره لانه
 الشفيع تمنع الحراز وهو تمنع الشفيع المتعاقب بينهما وانما شرط الحراز بغيره

التمس

مطلب

فاسدا

العوضه او الاخذ لانه لا يربح حقاً مقدره الخلل فلا يصح الاحتفاظ عنه
 ونظراً للثمن يسير ما يشترى به قبل المثل انما اوعدت النفس ليعتد
 المشتري بالخساره مما اراد به مع كونها كمنع له عن ارباع او اربعه
 ولو قيل للشيخ انما بيعت بالثمن قبل ثم انما بيعت بأقل او بكيل او
 فربط او وعدى بمقتضى قيمه الذوات اكثر فله الشفع ولو اياه اعطيت
 بعضه قيمه الذوات اكثر او بدله لم يربحها الا فلا بالشفع لكنه لو علم
 بما يصحح اوله لم يعلم بالشرط يسير لانه عذر بجهله كما ذكره ابنه امكنه شرح
 تغير الشفع وهو الهداية وشرح الخج خلطه ذكره وعلا بان ان السبب
 في الاحتفاظ قبل التملك لا يتوقف على العلم كالاماره والذهب قبل العلم
 وفي الاحتفاظ وشرح المصنف بشرط العلم وسماوة المشتري واحتج ان
 ان احتفاظ المصنف عليهم اعطاه فلا يبق التسليم واحداً مستحقاً
 والاخر ونسأ الى مختلفاه قد اوردوا وصفاً لاحقاً ولذا يضمن احداً الى
 الاخره الزمكه ولو قيل ان الشفعه او المشتري فلاه فلم يمانه ان غيره فلم
 الشفعه لتعلق المباد ولو اياه هو مع غيره فلم الشفعه ان حصه الغير
 لا تملك بهلهم وحده ولو اياه او الشفعه بيع الشفعه فلم يبيع الشفعه
 فله الشفعه لانه التسليم لغير الزمكه ولا سراً ولا علناً فله الشفعه لانه
 التماسه تسليم البضعه وادبها الا اذا عاينها طولوا جانب الشفعه فله الشفعه
 فلا يفتقر الى اشتراط المباد وكذا لو ودع من هذا المقدار وسلم اليه ما يثبت
 وهذا حلل الحقايق وان شري ما عاينها انما يبيع بصفقه ثم شري باقيها بصفقه
 اخرى فالشفعه السهم الاول فقط ودون الباقي لانه الشفعه حاد والمشتري
 لم يربكه عنه فان اراد الحبله لم يشرى بالسهم بالذات وحده والمشتري الباقي
 بالدرهم وان ابتاعها او بشرى شيئا ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفعه باثمه
 لا قيمه الثوب لانه عقد اخر والتمه هو العوضه عن البضعه وهذه جمله اخذ
 اربيع باضاف فيتمها حتى يصح ثوب قبل بغير قيمتها ولا يملك الحبله او ثوبا عليها
 عداً او يملك لانه من غير ان يثبت الحق لا يقو راد به يفتقر ان كانت الحبله

المشترى أو يقره

واما في هذا الدرس على
 فلانه قد مضى المشي
 بقاؤه على ملكه ولا يملك
 ولا يملك تسليم الشقة
 ولا يملك تسليم الشقة
 واما في هذا الدرس على
 فلانه قد مضى المشي
 بقاؤه على ملكه ولا يملك
 ولا يملك تسليم الشقة
 ولا يملك تسليم الشقة

١٢١
 في رويها وفي وجوب الشفعة ومنع محمد من الحيلة لها انما اشبهت لاقه الفرض
 ولا يدفع بعد عام الحيلة والفرض عليه اذ دفع الواجب والشفعة اخذت
 بعض الشفيعين كحقه بعضهم ما اذ من روى واحد او لا الا لئلا يخذ
 حجة بعض الباطنيين بانهم اشترى احوالهم من جهة الفرق ان الشفعة وانما
 فوق الصفقة من الشفعة والاولى اقام الشفيع مقام احوالهم والجار اخذ
 بعض مشايخه بالشفعة قسم به اشترى والباقي لان القسم من عاقلة
 ولازمة القية بالشفعة والاولى وقع بالشفيع المبيع بالشفعة غير جانب اى
 جانب الشفيع وهو لم يرد على الوجه لانه القية لا تنطبق حقيقة وعن الوجه
 ان عاخذها ان كانه حاشه لان لا يبيع جارا غير جانبه والعقد انما هو في
 الشفعة فيشترى كاشرا من صفقة للفرع ما خلفه مالك بكم يدون تحت صفقة
 للربوا بالعقد والشفعة مبيع العقد للمادة والمادة لا يغير ان
 يفرق للفرع ما وفي تسليم الاب والوصي شفيع الصفقة جلا فالجار وزر فيها
 يبيع بشفعة او اقل فروعها شفعة بطلب اذ يبيع لها ان قدر ثابت للصفقة فلا
 البطلان كونه وقوده وان البطلان اخرازا لها ان يبيع النجاة فيملاها بكم
 وان طار في الشفعة والفرع كونهما باطلان لان دليل الاعراض وقوله ان
 يرد روي عن الامام والاولى ان لا يقع مبيع يبيع روي عن الامام ما في
 جيب الدار يبيع لوجوب اقل مبيع فيه يتجلا يبيع ببيع غيلة لا يبيع تسليم ما
 الظاهر في محض التسليم فيه من كثر الحجة من الباطن ولا روية في
 عن الوجه كمال المبدأ في الصفقة في الصفقة من الصفقة من الصفقة
 وفي الشرح ما قال الله بطلان جميع نفي شفعه مبيع الشفعة انما يقع في الصفقة
 بشارا وانما يقع في الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة
 لا يما يبيع لاحد في الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة
 في الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة
 كالكيلا والموثقات من الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة من الصفقة
 صاحب ولو شترى اى المثلثات عاقد صفقة فكلما ان يبيع صفقة من الصفقة

ت
م
م

عقبت

الذي

بسم الآخذ بالشغف

عنه إلى يوسف كذا في المداينة **كتاب** القصة في اللغة ٥٢ الاقسام

[illegible]

محضه غير لان مالاه غير متفاد في الاجزاء غير متفاد في القبح والشر والحق
 أغلب غير هاء في القبيحات مع معنى الاخر فلا يخاله الشر كما لا يخفى
 صاحب لا يفتي في النزاع المتفاوت ولا يبيع ما يجبه بعد الشراء مع
 والقسمة لعدم قطع القبح ويجوز عليها في القسمة في اية القبح لعدم
 جواز الاختلاف في صاحب طلب الشركة انه طلبه بعد ما وانه في الاختلاف
 لما فيه من مخالفة لا غلام لا يبيع في غيره اذ في غير متحد في كل الفرق
 والغنى بعد انما لا باعتبار في المتفاوتة في المقاصد وله فعلوا بهما
 فلهم ذلك وندب للقاضي في كل فرق مبيت المال بقسم به انما سبلا
 لان لو كانت طاولا لكانت في القاضي في فرق مبيت المال مثل ولا دفع
 عام في فرق مبيت المال العامة فانه لم يفعل في قسمه اجزائه القاضي
 كيلا يطلب الزيادة وهو في الاجرة عدد الرؤس عند الامام وعندنا في قور
 السهام لهما التمام في المثل في قدر بقدره كاجرة الكل ولو ان الاجرة كانت
 التميز في غير متفاد واجرة الكل والوزن في قدر السهام اجماعا ان لم يكن
 الكل للقسمة بالبيع لان مقار لم يعمل وان كان الكل لهما في القسمة في
 الخلاف اذ في الرؤس عند الامام وعلى السهام عندها ويجب لو كان عدلا لان
 من سئل عن القضا فلا يدهم العدل امنا لان لا يدهم الاعتماد على قول فلا
 من الامانة عا بالقسمة لان لا يدهم القدر في العلم ولا يجزئ الناس على قائم
 واحد اذ في حرج ولا حرج في الدس ولا جبر عليهم بلا طلب ولا يترك القسام
 في كل واحد في القسمة والاجرة غالبة اذ الواحد يكتفي على كل في الاشتراك وفي
 الاقسام بانفسهم بلا انما في ان لم يكن في الشراء مقصرا وغائب والا
 فلا يدهم القضا ولا يبيع على البيع وليه او وصيه فانه لم يكن ولا يدهم
 ام القاضي لان في مبيت لا يبيع ولا يكتفي حضور البيع لان في اهل الانعام
 ولا يبيع عقارب مبيت الجوزة بالقرانهم ان موثقتهم في تركهم ما لم يثبتوا
 على الموت وعد الموت عند الامام وعندنا في قسم باعتبارهم لهما ان
 في يدهم وهو دليل الاخر اذ ان الموت قد ان قسمة القاضي غير في القضا

عقارب

رأية

فلا يدهم اقامة

فلا يدهم اقامة البتة بنت بها القضا على الميت حتى يبيع قضا على
 التركة قبل القسمة متفاد على ملك الميت بدليل ثبوت حقه في الزوال في حقه
 تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسم ينقطع في بعض القسمة
 مدعيها والبعض خصما ولا يبيع الميت فلا يدهم الميت وعلى العقارب
 اجماعا لان لا حاجة الى الحفظ بقسمة القسمة لحفظ كل حصته وكل انفس
 العقارب في مبيت لا يبيع لانه لا يبيع على ملكه لم يبيع وان لم يبيع في
 القسمة فبما على العقارب في العقارب المذكور مطلقا ملكه ما يقولوا ان الله
 ملكنا فاقسم بيننا ولم يبيتنا كيف انتقل اليهم اذ في حقه قضا على القضا
 به هنا فاقسم اذ في القسمة ان العقارب ابيدها لا يبيع لاحتمال ان يكون
 لزوجها واسم اليها للفتنة والحفظ والعقارب تحت ارج القسمة الملك
 حتى يبرهن ان له ما ورج يبيع ولو برهنوا ان الوريث على الموت وعد الوريث
 والعقارب ابيدهم ومعهم اريث غائب او مبيت قسم وتب وكيل للقاضي او وصيه
 للقسمة بقسم حقه العقارب كما في الاول في بعض حصصه الصبي اذ في نظر الحاصل
 المال لم يبيع لهما ولو كان العقارب يد الغائب او مبيت في القضا وان كان
 نأيد مودعة اي مودعة الغائب او كان يد المصغر لا يبيع لانه القسمة قضا
 على الغائب والمصغر يتحقق في يدها من غير خصم حاضر عندها وبيع المصغر
 ليختم عنه فلا يبيح عليه والقسما من غير خصم لا يجوز لانه لا يبيع
 ولو حضر اريث واحد في القسمة وان اقام البينة لان لا يبيع حصة
 الواحد لا يبيع لخاصة واختصاصه لانه انما سجد ممتما ولو كان المصغر
 وكيل القضا في المصغر صاب وقسم او كانوا في طلبوا القسمة
 مشتركة وليسوا وارثين ولما غاب احد منهم لا يبيع لانه انما كانت
 بالشراء ملك مشترك والحد الاخر على بايع بايع فلا يبيع لخاصة خصم في
 وانما الملك ثابت بالارث ملك خلافة حتى تترك لغيره في الشراء في حقه
 خصم اعاد الميت فالوق ظاهر اذ استغنى كل من الشركاء بنفسه في القسمة
 بالماله فليس كل واحد يستغنى به قسم فطلب احدهم لانه القسمة حق لازم فيما

هذا الشرع هذا العهد وهذا الشرع العبد الآخر لا يجوز خلافهما لهما ان الغلبة بدل
 الفقه فيكون كما لم ينفذ ولم اعلمها اذ انما انفع الضرورة عدم الفقه ولا ضرورة
 غلبة الفقه وهو على هذا الخلاف الا انما بل اتفاقا ولا يجوز المعالجة في غير
 شحوا وليست ختم او اولادها لانها انما شرعت في المنافع للضرورة ووجه الاعمال
 فيغير المعالجة وعيد وادعى السكينة والقدرة وكذا يجوز في كل مختلف المنفعة كالنظام
 والامر لا لا المنفعة منها يجوز عند الاتحاد فبعد الاختلاف اولى كذا في الاختيار
 ولا يسلط المعالجة بعت احدها ولا عودتها لا يحتاج الى اعادة بينهما بطول النظر
 او احدهما بخلاف الاجارة والعارية ولو طلب احدهما الفقه بطلت اياه بما قبل
 الفقه لا في احدى من اعطياه **كتاب المزارعة** هي في اللغة مفاعلة من
 الزرع والزرع عقد على الزرع ببعض الخارج كثلثة اودريه او نصفه وفي
 كالمعنى عند الامام وعند صاحب جازية لهما ان البنية عاملا اهل خير القيس على المزارعة
 بجامع الاحتيار ولم اذكر البنية في حق المزارعة وفي المزارعة والقيس على فقيه
 الظاهر وبما اذيقه الامام في حق الحاجة الناس وتعاملهم والقيس بذكر
 بالتعامل فاللحصر في الاحتياط هو الذي شرع هذه المسائل في المزارعة على
 اصولها لا على اصولها اذ انما جعلها على انما خرج على اصل الفقه ليعلم ان المزارعة
 باخذوه بقوله لهما شرط ثمانية عند الخبير بينهما بقوله ويشترط فيها خمسة
 الارض للزرع لا المقصود لا المحصول وانه لعل القادسية لان كل عقد التزام
 فلا بد من اياه وتعيين المنة لانها معوار لعقد ثمانية كمان الاجارة وتعيين
 من البذر لان يقبل الزرع وتعيين جنسه اى جنس البذر المخطط او الشجر
 ليعلم ليعلموا وتعيين من البذر لان لا بد من تحقق عوضا بشرط فلا بد من
 والتعيين بين الارض والعامل ليعلموا ما يشاء والشركة الخارج بعد حصول
 فبعد ان شرط لاحد احدهما فحينئذ بعينه لان يقبله الشرع او شرط لاحد احدهما
 من موقعه وتعيين كمانيات ما يشاء من البذر في المزارعة الطريق فيكون شرابه شرابه
 والوالا في طرفه في المنة لان معناه ان لا ينسب اليها او شرط ان ينفذ في
 البذر والخارج ويقسم في كل ذلك خبر الشرع او شرط ان ينفذ التمسك لاحد احدهما

مطلوب

في المزارعة

لان خبر الشرع

لان خبر الشرع ايضا اولى من التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى
 الشرع بان لا يخرج الا بشرط ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى
 خبر الشرع فيما هو المقصود او بشرط ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى
 العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 للتمسك به وبان لا بد من شرط ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 الا بشرط ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 لانه العقد للخامد فاذا تم على الامتثال فيكون له بالحق فانه بشرط على الفاعل
 قد لا بشرط لا يقتضي العقد وعي التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 للتعامل كانه لا يقتضي العقد وعي التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 اتفاقا لعدم التعامل وما قبل الا وكره السقي والحفظ ويوقع المزارعة وان لم بشرط
 للتعامل فاذا كان البذر الارض لاحد احدهما والعمل البذر والاخر فيصير البذر مستأجرا
 للعامل والبذر الارض لاحد احدهما والبقية اى البذر البذر والعمل والاخر فيصير
 البذر مستأجرا للارض او العمل لاحد احدهما والبقية لاخر فيصير البذر مستأجرا
 للعامل تحت اربعة في هذه الصور الاربعة فيكون عدم الجواز لهما لاجتماعها
 ببعض الخارج لك جازت عندنا لاجتماعها وان كانت الارض والبذر لاحد احدهما والبذر
 والعمل والاخر بطلت في ظاهر الرواية وعلى الاية فيكون الجواز ايضا لانه البذر والعمل
 بشرط ان لا ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 لمستاجر الارض والبقية صفة واحدة ومفهومها انما الفاعل فلا بد من ان ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 جانب العامل فانه تحت ان تست المنفعة ان جعلت تابعة لشفعة العامل وكذا انما قيل
 لو كان البذر البذر لاحد احدهما والارض والعمل والاخر لا ينفذ التمسك به وبان لا بد من شرط يعود الى العقد او بشرط ان ينفذ التمسك به
 ولم يردع الشرع او البذر لاحد احدهما والباء والاخر قلنا من عدم ورود الشرع واذ
 تحت المزارعة كانه في الصور الاربعة فالخارج على الشرط لهما الاتزام وان لم يخرج
 بشرط فلا بد من التعامل لان يستحقه من لا شركة في غير الخارج وان كانت اجارة
 والاجر مستحق فلا يستحقه من خلاف ما اذا فسد لا ما جاز في الدقة ولا
 تقوت الدقة بعدم الخارج وفي الموضع الحصر بعد العقد اجبره اوجب الحاكم

التعليق

جرا

عنه
منه
منه

منه

الذائق او اوتيرة اذ لا ير عليه فانه ارا د العالم او اوتيرة من من والتم العزم
من السرا وينفق على الحق يدرك وجهه من العالم او اوتيرة كما انما ركة
لا تلي لالحاق الفرجهم ولا تنفي احكامات منها حد الحائنين بلا عذر لانه
عقد لازم من الحائنين ومن العالم اذا عجز عن العمل عذر لانه الا انهم فزلا
وكذا لو لم يتركوا فاحذ من الغمرا والشفق كما فيهم من العز ولو وقع فضا اي
عصيته مغلوبة لم يفرق بين الارض والسموات كما لا يفرق بين الارض والسموات
فيما له قبل العمل وجميع الشرب الارض والسموات فيتم غريب واجتمعت علم
لانه ومعنى فقفى الطحال **كتاب الذايق** في جميع الذبيح وعلى كل من
ما يذبح اذ من ذاه ذبيح فيخرج السمك والماء اذ ليس من ذاه الذبيح فيجلد بلا
ذكية والذبيح قطع الا ذاب جميع ووجع في العروق في كرفيه الدم وقطع
يذهب الروح ويسير في الدم والذبيح في كرفيه النفس وتحت في مسك ليقول
الاما اذ كسب ولا يذبح في الدم الجسد من الطاهر ونظم ولو غير مأكول ولا يذبح
كذلك ذاه او حرق لانه الشرط لانه الذاب صاحبة التوحيد اعتقا فاما لم يدعو
كالكتاب وحلا لا خارج اللحم ولو كاله الذاب امرأة او صبي او جنونا يعقله
او اخسر او اقلع لاطلاق الكتاب وقيد العقول لانه الشمية شرطه في المقعد
ويو العقل لا يذبح ويذبح او يذبح او يذبح ما قلنا من شرطه لانه صاحبة
التوحيد ولا يذبح تارك الشمية عملا خلافا لاشافي في انما الشرط على حفظ
بالشرع وانما قوله لا ولا تاكلوا من اللحم يذكرهم الله عليه فانه تركها ناسيا محلا
خلافا لما كاله لاطلاق قوله لا تاكلوا من اللحم يذكرهم الله ولا تاكلوا من اللحم
ولا يذبح ولا يذبح ومن ان يذكرهم الله عليه وصلة دوله عطفه ان قال صلتم
محمد رسول الله بالرفق انكم اوجدوا الوصل صوره ولم يرحم لانتفاء الحائنين
بالعطف حتى قال اسم الله ومحمد رحم ومن ايضا ان يقول بسم الله اللهم
مسل من فلاله شبيه بذكرهم غرة فان قال اي قال اللهم بغيره فلاله قبل الاضمار
او قبل الشمية او بعد الذاب الذاب لا يكه لوجود الفصل ولفعلم من ذلك ان عطف

من السرا وينفق على الحق يدرك وجهه من العالم او اوتيرة كما انما ركة
لا تلي لالحاق الفرجهم ولا تنفي احكامات منها حد الحائنين بلا عذر لانه
عقد لازم من الحائنين ومن العالم اذا عجز عن العمل عذر لانه الا انهم فزلا
وكذا لو لم يتركوا فاحذ من الغمرا والشفق كما فيهم من العز ولو وقع فضا اي
عصيته مغلوبة لم يفرق بين الارض والسموات كما لا يفرق بين الارض والسموات
فيما له قبل العمل وجميع الشرب الارض والسموات فيتم غريب واجتمعت علم
لانه ومعنى فقفى الطحال

مطلب

حوت

منه

حوت حوته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحوت انما هو من السموات والارض
غيره انما هو من السموات والارض من السموات والارض من السموات والارض من السموات
وجوده لانه لا يذبح الا في السموات والارض من السموات والارض من السموات
الشمية والارض من السموات والارض من السموات والارض من السموات
الشمية والارض من السموات والارض من السموات والارض من السموات
تأخذ بلا اخذ غيب وقلة الحوت في السموات والارض من السموات
فقط لم يتركوا والشرط في الشمية التي في السموات والارض من السموات
فلو قال عند الذاب انهم اعطوا لا يذبح لانه دعا وسأل والحمد لله وسبحانه
يذبح لانه لا يذبح الا في السموات والارض من السموات والارض من السموات
التي في السموات والارض من السموات والارض من السموات والارض من السموات
التي في السموات والارض من السموات والارض من السموات والارض من السموات
مع انهم خلافا لما كاله ان حائنه لسمت المتواترة وتناقلهم الدم والدم والدم
لهم انهم فلاله عند الضرورة يحل والذبح في الحلق واللب وهو موضع العقلة
وهو الهداية تقطع الجوع الصفي لا يذبح في الحلق واللب وهو موضع العقلة
اللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب
الوجود فانه حاتم الحوت واللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب واللب
او اذ حاتم حاتم فيهم من السموات والارض من السموات والارض من السموات
ويو العقل لا يذبح ويذبح او يذبح او يذبح ما قلنا من شرطه لانه صاحبة
التوحيد ولا يذبح تارك الشمية عملا خلافا لاشافي في انما الشرط على حفظ
بالشرع وانما قوله لا ولا تاكلوا من اللحم يذكرهم الله عليه فانه تركها ناسيا محلا
خلافا لما كاله لاطلاق قوله لا تاكلوا من اللحم يذكرهم الله ولا تاكلوا من اللحم
ولا يذبح ولا يذبح ومن ان يذكرهم الله عليه وصلة دوله عطفه ان قال صلتم
محمد رسول الله بالرفق انكم اوجدوا الوصل صوره ولم يرحم لانتفاء الحائنين
بالعطف حتى قال اسم الله ومحمد رحم ومن ايضا ان يقول بسم الله اللهم
مسل من فلاله شبيه بذكرهم غرة فان قال اي قال اللهم بغيره فلاله قبل الاضمار
او قبل الشمية او بعد الذاب الذاب لا يكه لوجود الفصل ولفعلم من ذلك ان عطف

من السرا وينفق على الحق يدرك وجهه من العالم او اوتيرة كما انما ركة

يذبح

الذائق

اي كانت

اي مع اليقظة ويجوز الذبح بكل ما اوتي اوقطه الا وادرج وانهم الدم ولومهم في
 حجارة يخرج منه ناراً وبطريق في قشر القصب او سناً او نظراً من عيون يجوز
 مع الكرافة عندنا وعند الشافعي حرم بهما له قوله عدم ما حمله الظاهر السرا فانهما
 من مدي الحية وانا انما يجوز على القاء على ما ان الحية تتحولها الذكر ولذا
 قال لا القاء على ما من المحدث وبند اعداد الشفرة قبل الاضجاع لقوله عدم
 اه القاصد الا ان على كذا فاذا اقلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا
 الذبح وليجرحكم شدة ذنبه لانه يتبعه رادرج لا يجمع شاة وهو على شدة
 فقال القاروت انه نحو تقاموات هلا حدها قبل ان ينجحها ولا يكسحرجها
 برجلها الى المذبح لانه تعذيب بلا فائدة ويكره الضحية اي الذبح الشد حتى يلبس
 الخناجر ويكره قطع الهرا والشاة قبل صراجه ان يسلط مع الاضطراب وبه لا
 الم فيها فلا يكره والذبح مع القفاء لانه لا حاجة وتخل ان يبيت حينئذ
 قطعت العروق لانه بمنزلة الجرح ثم الذبح والاي اذ لم يبق حية فلا تخل لانه
 بمنزلة الحية فلا تخله ولا يذبح ذبحاً صلياً تسرحه لورمي بهما بالسمية فقل
 لم يكره لانه ليس بحد وجاز يجرع فمخس حتى لو رمي بالسمية فقل لا لانه
 ذبح عند الضرورة او تحقيقه او رمي بهما بشرح اكل اذ لم يصب ذبحه مكان
 الضرورة ولا يلحق الحية بركعة اتم الحول والالايجل ان تم خلة لهما ان تبع
 في المرات **فصل** فيما يجل اكله وفيما لا يجل ويحرم اكل كل ذي ناب اى حرس يخرج
 او يخلب اى ظهر يخرج به لانه يتبعه اكل كل ذي مخالبية الطير وذي ناب من
 السباع مسموم قبل اكله والسبع مختلف منتهج جازح قال زعاد عادة وفيه الحريم
 كرمية به ادم كيلة يرد وتسا به هذه الاوهام الذبيحة المبيع بالاكل كذا العلامة له
 فاكل اللحم بعد خلة المأكول الى الاكل كما بعد وخلة الحيزم الى الشاة في عدم الفرق
 على الصاحبة كذا في حاشية السفاوى او طير معروف الى الثاني ولو كان ذؤاباً صيغاً
 يوسج يشه الذئب او تعلباً اغاصها لخلاد ان في غيرها والحديث حتى عليه
 والحق الاكلية والفعال المثل لوس الجواهر والبغال المتولدة من الركة تربي عن الخيل

المتولد لانه يتبعه

مثل
 الاكل حتى يركبه
 حتى لو لم يركبه
 حتى لو لم يركبه
 حتى لو لم يركبه
 حتى لو لم يركبه

لانه يتبعه من غيرها والعلل لانه ذئب الناب والقت واليدوع وانهم من
 هو ذئب بعد القارة واليهود الشفاقي والمشات كالحية والعقرب لانهما من
 الحياتية للحية والخيت ما يستقر عن الطبع السليم وليس الغراب الذبيح
 الذي ياكل الحية ويكره من غلب الذبح اقرب اودا او العقول وهو نوع من الغراب
 لم يرد في النظم ياكل الحية ايضا والرحم وهو طير كرس كالغراب ياكل الحية والبعث
 هو طير صغير كالعصفور ياكل الحية وانما لم يحرم لانها ليست بالسباع ويكره الخيل
 لانه كذا العلامة وقيل تسربها وعلمها لا تاكل الخيل لانه ان يتبعه اذ لم يركب
 الخيل يوم خيس ولم اذ لم يركب اتمه بكونه لالح لقوله تاكل الخيل والغاوي الخيل
 تركبها وحل القفص وهو نوع من الغراب ارفع ياكل الحية وغيرها لاجل
 وليس السباع وغراب الذبح لا يكره السباع ولا ياكل الحية والادب لا يكره
 من السباع ولا ياكل الحية يشبه النطق واكل السبع منه ولا يكره من حيوانه
 الا السباع وانواعها كالحيت هو كرس كبير صغيره اكله الاخرى نعامهم ان ذبح
 مسخ وانما ما في هو كرس هبة الحية قبل هلاله ولا ذبحه وعند الشافعي جميع
 الجوز ياكل لقوله تاكل كل صيد الجوز والاصغر من النسيان حلقها وانا قوله
 ويحرم عليهم الخنازية والطباع السمية يستحب غير السمك وحل الصيد لا
 حل الكلاله ياكل الطلعة اى الويات بلا افة معلومة منه اذ السهم كحل
 له اطلاق الآية المذكورة وثنا قوله عليه ما فلا تأكلوا مما وقع او يركبه
 روايتان رواية تركه لوجود السبعية ورواية لا تأكلوا لانه انما لا ينقل السمك
 حراً او بهاراً مات خفف انقم ويجزى اى السمك والجراد لا ذكاة لقوله عدم
 اكلت لنا ميتة ودمه امتنانه فالسمك والجراد واما الدواجن فذكره والحلال
 ولا نلاد لهما ولكن يؤكل الجراد وقومات خفف انفسه على غيره من الدواجن
 الرجل من الارض وفيها الميت وغيره فقال كل ذلك وهذا على احتياط وعدم فساد
 ولو دبر حتى لم يعلم حاشياً فذكرت اوضح منها عدم حلت حصوله المقصود وهو
 الحية والا اذ لم يوجد فلا تخل لعدم حصول المقصود وان عانت حشيتها الى
 طريق كان حلت مطلقاً او رواد وحلها اولاً **فصل** في الذبيحة من النقي

في
 القفص

ستة فاما هذه القوة يوم القيامة فاجبة لقوله من وجهه فلم ينج فلا
 يقرب منها والوجه فيقضي الوجوب وهو ان يكون منتهى لقوله من مراد
 ان ينجى من كل الحديث والارادة فيقضي السنية وقيل هو ان يكون منتهى قولها
 الاولة الجماع والاشارة فيكون الكثرة الدرة وانما تجب على كل واحد
 بعد مسلم لا على كل من ينجى لا على مسافر ولا على فقير ولا على غني لا على
 اصله الوجوب عليه لا على طفله ظاهر الرواية بخلافه فلو كان الفطر وقيل
 يجزئ ان يعطى طفله ايضا فهو رواية للمصنف الامام وقيل يصح عنه اي
 او وصيه من ماله اي ماله الموقوف عليه لا على ابيه فيقطع الابن الميراث
 ما لم يكن مستحقا له بالحق ما يتفصح به بمقتضى ما في الروايات والجماع ولا يملك
 ولا يملك لانه ينجى به لا بالحق الواجب والاراق والصدقة بعدها تنقطع وفي
 اي الاصلية الواجبة على كل احد شاءت اى ضاها او مع او بدت اى جعل
 او بقا او سب بدت اى اشتراك اى من سبته بقر او بعير وكل من يد القوة
 لا على كل من ينجى من اهل القربة بانه كان مؤثما ولم ينقص
 عليه احد من سبته والقصة عدم جواز الاشتراك لانه الاراق واحدة
 لكن ترك الاشتراك هو ما روي عنه جابر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله البقرة
 عمة سبته والذئبة والاشنة الثالثة فبقيت على اصل القلم ويجوز
 الاشتراك من اقتضى الى سبته لا غير لعدم النص ولو انه ادا احد من نصيب
 اللحم او البعير او كان كافرا او نصيبا او من سبته لا يجوز عن واحد منهم
 لانعدام وضع القربة في البعير ويجوز لغيره اى اى من سبته ولو اشترى
 لانه ما جاز على السبته فحتمه دونهم وله ان يقيم لحمها فزنا لانه من
 المذرة وانما لا يشترط لاحتمال الربوا الا اذا خلط به ما كان حراما او خلط
 حذرا من الربوا بالذئبة والاشنة والاشنة والاشنة ولو اقل من سبته لا يخلط
 نحو الكلاب فيمخلطون بغيره لانه هبة وهبة مشاع بغيره لا يجوز بخلاف
 ما اذا صار من ذبحه بدمه وزادوا حديثه فمخلط بغيره لانه هبة مشاع
 لا يجوز لانه القافض له ولو اشترى واحد بدته الاصلية ثم اشتراها فيها

روى ابو نزار قال قلت
 لابي ذئبة وكرواجيد

على
 تحميمها

ستة

ستة جازا في القربى عدم الجواز هو قول زرارة انه اعدت القربة فلا تبيع
 والاشنة اكرامه بمنتهى البيع وجه الاختلاف انه قد يجذب به ولا يجذب من سبته
 ثم يجذب البيع فحوزه دفعه للحرج لكن الاول لا يشترط ان يكون البيع وحده
 الامام اكرامه وذكر كذا في الهداية ولذا قالوا في الاختلاف ان الشرا لا يجب فافقنا
 او اول وقتها بعد الفجر ولا ينجى من الميراث ولو لم يكن الميراث لصلته القربة
 من ذبح قبل الصلوة ليعود بيمينه غير ان هذا الشرط لا يحق عليه الصلوة
 في يوم القيامة وهو اهل السواد ولو خرج الميراث الى السواد فيبقى ما عليه الفجر
 واخره قبل غروب اليوم الثالث اعلم ان ايام الفجر ثلثة واما الميراث فثلثة
 والكل ينجى باوبعدها ولها تشرق لا غير والمنوط طرفة نحو تشرق واقتر
 آخره للفجر حتى لو لم ينجى الفجر فاما البقرة فخره وجبت عليه وفيه الولاية
 والموت حتى لو لم ينجى الفجر قبل النضج سقطت واولها افضلها لانه فيه سبحة
 الابل القربة وكل الذئب ليل لا يحتمل القطر الظلمة فان وقت وقبها قبل
 دجها ثم التصدق بعينها المذونة حتى لا يذبح رجب عنها فاما ما شرها
 فقيل للشيعة لانه عاشرا ما وجب عنها حتى لو ضاع واخرى مكانها غير ما شرها
 بل انه يصدق عليه الاول والغني يتصدق بغيرها شرها اولها اذا الواسعة عليه حتى
 مطلقا فلا يتغير لشرها فاذا فاتت عليه بقية الصدقة القيمة اخراجها عن العتق
 كالحق يقضي ظهر اهل الصوم فدية وانما تجزئ فيها المذقة اى ماتت لم تشرط
 وقيل سبق لشرها العتق لانه ما فدية كبيرة لقوله من تمت النضجة المذقة من
 قالوا هذا ان كانت عظيمة بحيث لو خلطت لانتفست بعد الفجر وبوجه
 الميراث والغني الميراث الى ابيه ومنه البقرة ينجى به ومنه الابل ان تضر فاصدا
 اى ما جاز الفجر من الجحش والجحش يذبح البقرة ولو لم يذبح البقرة او لم يذبح
 تبع للام حتمه لان زوال الذئب عن الشاة ينجى بالذئب ولو لم يذبح الجواز هو لا ذئب
 لها والحش يذبحه ولا يذبح في الشاة ولا يذبح في الذئب وفي الحقة وقيل هذا اذا
 كانت متصلة لانه لا يخلط بالمقود والذئب لا ينجى من الجحش ولا الجحش من الذئب
 ولا لا الجحش من الذئب الا ان يذبحه او لا يذبحه فان الذئب لا ينجى من الجحش

قد روي عن جابر عن ابي
 ذئبة وكرواجيد

ذئبة
 كرواجيد

على
 تحميمها

فلانما ولا بد من فعله وحرام وهو الزينة عليه اي الاكل بعد الشبع وحده
الغذاء من شبعه الا لغرض التقوى على صوم الغدا كما في السحر والنبلاء
الضيق على الزينة ولا يجوز الرابطة بتقليل الاكل حتى يضعف اداء العباد
اما انما يضعف كافتل السلف فيجوز من افشيه عن الشبع والحكم من حاله
اي الاضطرار او ما مضى فضعف فلم ياكل حتى مات اي كما تقدم من ان الاكل لا يفسد
فمن دفعه الصوم بسقط بخلافه استحب من التعاوى حتى مات حيث لا يتم
والزوق ان الاكل والتداوى فانه كان يسي الحق لك الاورق في واثنى ظن
والزبيب موهوم فتذكره ولا ياكل بالشك بانواع الفواكه ولو بعد الشبع
لان الشبع بالثلث وذوكم افضل لانه اكثر حثا حفظ الدين بسبب لقليل
الاحنة ولا يضره من الاكل واخذ الاكل من حرام او لا يضره من حرام او لا يضره من حرام
والا لانه الاكل والآلا ذكر وضع الخبر على المائنة اكثر من قدر الحاجة لكونه
لهما ومن الاصحاب اذا سكب الخبز ووضع الخبز على مكرهه لزم تحقيق
الخبر ومنه الاكل المباح في اوله والمجدلة اخره لضعف ذلك وعمل الدين
قبله لانه ينفي الفقه ويضعف لانه ينفي الذنوب وسداه العقل بالشك في حكمه
لا ينطق الشيخ لهم وبدا بالشك بعد تحقيقه لهم ولا يجوز شرب لبن
الاناء اي ان الشرب من اللبن المتولد من اللبن ولا ياكل ولا يشرب من اللبن
ولا ياكل من لبن الاناء ذهب اوقفه لقوله في الذر شرب من لبن الاناء والفضة
انما يخرج من لبنه من اجل امانة لعموم النهي وكذا استعماله باقية حكمها
وكل استعماله عقيق نوع من الجواهر بطور نوع من الجواهر ووجاه
ورفعه خلاف الشافعي له انهاء معنى الذهب والفضة في التفاضل وتاثيره
لا تافح بغيره العرف في كراهة الا افضل الجواهر لا اختياره عدم
تم التجارة لانه لا دام اياه تم التجارة لا يجاد آدم عم اياه تم التجارة
لاختياره انما لا ياكل ودمه اي من الكلب فرض وهو كسب الكفاية
لنفسه وعالمه ولو السواك ففقدت من ثمنه ما تركه وحسنه الزينة عليه
ليكونه فقير اي لعينه او يضره بقرينها اي يدفع حاجته فينا فاعلم حتى قل

لرفع حاجته الفهم

تجوز

لرفع حاجته الفهم من الشح والحرص للعادة ومباح وهو الزينة
لما روي عنهم ان الله جعل حب الحرام حرام وهو المحرم المتعارف والبطا لانه
صنع الحرام وان اي ولو كان من حرام حرام فالاولى ويحق على نفسه
وعالمه لا يضره لان حرام ولا يفسد لانه من حرام ولا يضره الكسب لهم بقدر
الكفاية لانه فرض وان يحسنه اي من الكسب لانه السؤال لنوع من الكسب
المؤخره فان تركه مات اي تركه الفرض وان يحسنه اي من السؤال لبعض
عامته علم انه ان يفتق من ماله او لا يعلم من يفتقه لانه اذا كلفه
وكبر عطاءه سأل المسجد لانه من السؤال وقيل ان كان لا يخطئ وقاب
الاناس ولا يبرئ من ذي المصلح لا يكره لانه فقه ولا يجوز قبول هدية امر المؤمنين
لان اموالهم حرام الا اذا علم ان التبرع له من حرام يجوز لانه لا يضره
الكل وقيل يجوز ما لم يعلم انه ما اعطاه حرام اذا علم ان عليه الشراء او الهبة
او الاذن او يخطئ المصنوع او يتغير كذا في الفاضل ولا يكره اجابة
بني السواد اي القرى ليعتد بيت نزلهم او كنيسة المصارع او
اليهودي او يبايعهم في الحرم عند ما يكره انما اعانة على المعصية ولم
ان الاجابة تروى عن معتقة بنت النبي والمعتقة فعل المشركين في الحرم
اجماعا لان غيرهم اهل الاسلام ظاهر فيه كالحق وكذا سواد عالم اهل
الاسلام كسواد الانبياء ولا يكون فاه عالم اهل الكفر من حمله لغيره
بجرط له وعندهما يكره انما اعانة على المعصية وانه المعصية فعل
فاعلم بخلافه ولا يضر بقول هدية العبد الشارح اجابة دعوى وسعادة
داية لغيره والفقهاء لم يجوز لان تبرع العبد ليس اهل ولا يجوز
انعم بغير هدية سلامة وهو عذر واجاب ربه من الصحابة رضى دعوى
مولا الحسين وكان عدا وكس قول كسوة نوحا واهدائه احد الفقهاء
لانها ثبتت على النبي لعدم الفسوة ويقلد المعاملة قول الرادوي
انهم وعلمه او فاسقا او كافرا دفعه لوجه لانه المعاملة كسبه انكر
الناس بخلاف العادة كقول بشرت الله من مسلم او كسبه ليعمل كسبه

الحل

من سيج ولا يظلم الرهاه اقول شريفة من محمود فمحم لا طلبه رهاه وكقول
 انا ولي فلهذا البيع حتى يجوز الشراء منه وقول العبد والهبة والامانة الهبة
 بالهبة فلهذا الهبة فلا كذا وكذا قول ولا ذنب بالهبة انا ما ذنبه في التجارة
 حتى يجوز المعاملة معه وشريفة العدل والادانات المحقة كالخمس في التجارة
 بالهبة او هذا انما هي في المحقة ولا يتوفا به بل يتبعهم اذ اخبر بها مسلم
 عدل ولو اتى اجد ان يحرق في الفاسق والمستور ان اخبره ان يحرق
 لا يلزم الشديق بل يتبعه بعلامته ثم يقول بالبرائة ان دبح كونه نجاستهم
 وان يحرق كونه طاهر متوفا ولو اراق الماز فيهم عند غلبة صدق وتوفا
 وتبع عند غلبة كذب كان احوط لعرضه من الاحتمال فصل في البيع
 الكسرة متوافرة وهو ما يستلزم العونة ويدفع من الخو البذر فياخذ بتركه بكشف
 العونة او عدم دفعه لم والبذر ان امكس والا لو كونه من القطر او الكسرة
باب البيع في الجس لا الاول في الجس بل في الثاني في الجس في مستحق
 الزا يبيع ما يستر العونة ويدفع الهلاك في اخذ الزينة وظهر في مستحقه ان الذي
 ان الامام اراد ان يرد به دية او يبيع او يستر في مستحقه ان اراد اظهار
 النقص وما جاز وهو النقص في الجس في التزني بلا كبر ولا ظهور النقص فلا يتأخر ولا
 يلام وما كره وهو البطلان في البيع الابيض والحدود ليعلم عدم كذا وكذا
 الاجماع لان من يبيع الجايز والمعتق لان زينة والستر ارضا طرفي الحانة
 باب كسبه قد يستر قبل ان وسط الظهور في موضع الجس ما فاعده كذا
 ان كذا لا يستر الا بالادار واذا اراد يحد يد ليها اذ الف العامة نقصها
 كالتفكلا لم يرد كذا كذا في الجس والنسب الجس ولا لجل الرجال لقوله من حق
 الذهب والحرير هذا هو ان يحرق على ذكورتهم وحلال لانهم الا قدرا يبيع
 اصابع لان القبل عفو ولا يستر من عدم قدره كالكلمة لان تابع غير مستقل
 قيل بغير الاصابع مضمونة وقيل مشهورة وكان عام يستر حتى مكفوفة بالبر
 ولا يستر بشيء واكثر ان يستر خلافا لما ذكره الاختلاف في ستر الجس وتعلم
 على البع في العونة وان في التجارة وله ما روي ان عام حلت عام في حيز

ولا يستر الجس

مطلب

ادارة حيز

ولا يستر في حيزه بل يستر كذا في ستره ويحتم غير كالفقه وغيره لان لا يستر
 ثوبا الا بالبيع فالاعتداد بها علم لا يستر لانه اخر جزمه في ستر الجس
 ليري لعقد مهيأ ويكره لستر الصنعة فيها اذ الجس خلافا لما في المهار والبيع
 انهم دفعوا للاب ولعموم ما ورد ويحتم للنسب والحق الذهب والفضة
 لا الرجال فانه من قولهم هذا هو محومان في الآليات والاشهقة وحلية السيف
 من الفضة تحقيقا لمعنى الموهج وهو يحصل بالفضة وفي ادنى ومثلها
 الذهب في قبيل الفضة لان تابع كالحلقة والذهب فلا يقدر لستر وكذا في الفضة
 بالذهب او فضة لانها تابعة وشرا البش بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لما
 لما ان عرقه اية اعداد ان في يوم الحلاب فاختار ان في ففة فاستحق
 فامره بان يتخذ انما ذهب وله ان الا صاير التوسيع والاحاطة للضرورة
 وقد انقفت بالفضة في السرد وله الانف للستر ولا يتجتم بحزما قالوا
 وفي الجامع الصغير ولا يتجتم الا بالفضة وهذا نص على ان التوسيع بالجو والصور
 والمفرد انتمى ولا يستر ولا يحد به ما روى ان عام راي على عمل حاتم
 صفه قال ما في احد منكم يستر الا صنام وراى دخل حاتم حديث فقال ما
 اراد علك حلية بل التا في قيل التوسيع باح بالجو الذي يقال له الشب
 لا يستر في ان يستر ثقل ويؤخذ في فقر الجامع الصغير وذكر التوسيع
 بالفضة افضل لغير السلطان والقاضي ولا يجوز لستر اية الذهب
 والفضة للرجال وللنساء ومن يحتاج الى الخاتم لان زينة ويجوز
 للسلطان للضرورة ويجوز للكل والشب من انا مفضل في الجس على
 ستر مفضل ومن الغيب بالذهب او الفضة كالمفضض والكرشم والسرير
 والجامع للسرير ستره انما موضع الفضة ويكره عند النبي صلى الله عليه وسلم
 روايتا في رواية مع الامام في اخره في ستره لما ان مفضل في الجس
 مستحل للكل وله ان تابع كالحلقة حكى ان هذه المسئلة وقعت في ادراك
 مع كبار العلماء والامام مع فقالوا بكونه وقيل للامام ما يقول فقال ان
 ان في موضع الفضة لا يكره لستره فقالوا كذا في الاصابع خاتم فضة

ولا يستر في حيزه العلم
 حيز

الهداية

مستحق

حيزه الا في حق

فترى بكلمة البكر فوقف كانه فتح ابوجعفر كذا العانة وبكر البكر
 اوجر لا شراب الخ والاشغال على الاب ولا ينفع قوله النسبة ان قال الله
 الرجال فقولوا عا النساء وبكر حمل حرة لمسيح العرق او الخطا او الوصف
 ان للتكرار ان الحاجة فلا يكون كالتبرع والادراك وهو الصحيح لان عامة
 المسلمين يتحملون ذوى انهم يتحملون بعض الاحيان كذا العانة
 والحاصل ان اوما يدفع الحاجة يحضر الحاجة لا لا اعطاء الرتبة يجوز بطريق
 في الاصحاح او الحاجة للتكرار عند النسيان لا يفسد بوجود العرق الصحيح
فصل في النظر نحوه من الوطء والمشرع يحرم النظر الى العورة لقوله
لعن الله الناظر والمنظور والاعذار العورة لان العورات تشبه الحياء
 كالنظر الى موضع امرئ والحاجة ينظر الى موضع الخشوع والحاجة في
 امرأة تختص امرأة والقابلة ان من تعجب على الولادة والحاجة من يفعل
 عمل الحقة ولا يتجاوز ذلك قدر العورة اذ الحاصل ان كل ما ليس عند
 الخشوع وينظر الى اجرام الرجال لا يفسد العورة لان الخشوع هو العورة وقد
 بينت العورة في الصلوة انما هي السرة الى الركبة وتنظر المرأة من المرأة
 ومن الرجال انما ينظر الى اجرام الرجال لا تنظر غيرها بجهة السرة والركبة ان كانت
 الشبهة والاكابر وينظر الرجل الى جميع بدن زوجته واما التي تنظر الى وطئها
 لانه المحببة او اخته من الرضا لان الوطء ما حاز فالنظر الى قبل الدخول
 عدم النظر الى الدخول لان دورث النسيان وقيل ان دورث الملكة وينظر
 محاربه او من يحرم نكاحه ان يداور ذراعا ومصاوبة وانه شرع في الوطء
 والبرء والساق والصدر والعقد اي لا ينظر ما بين السرة والركبة ولا
 البطن ولا النظر من تحت ولا ينظر تحت اي ما يحل النظر اليه بشرط انما الشبهة
 في النظر ليس لقوله لعن الله الناظر بل في زناها النظر واليدان تترسان
 زناها النظر ولكنه لا يفسد الاجنبية ولا كذا وانما من الشبهة مع
 جواز النظر كذا العانة والهداية ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان اوجه
 لانها عورة ولا حرة الاجنبية لقوله من نظر الى محاسن امرأة اجنبية

عن شوق

سقط

عن شوق حث عن عدم التكرار يوم القيمة الى ان الوجه والكتفين الى الشبهة
 لوجود العورة والآية ان لم يأت باسم فلا يجوز النظر لوجهها الخ كما قد
 ويجوز له عند الاداء وغير الخاتم ويجوز له عند الخاتم ولا يجوز من ذلك او وجه
 الاجنبية وكذا ولو كانت هذه الخاتم وانه انما هو من الحياء ان كانت اجنبية
 شاة تشتم لقيام المحرم بقوله من منكر كذا امرأة ليس بابسبيل وضع
 على كفه يوم القيمة ويجوز كذا ان يجوز ان لا تشتم لان عدم خوف العنة
 وغاروى انا انما كان تصانف العجوز وعبد الله بن زبارة يستاجر العجوز في
 تغريبه لمريض او هو انما استخرج من حوائف عيها والا لا يفسد العضم
 اذا كانت لا تشتم بباح منها والنظر اليها كذا الهداية ويجوز النظر
 والمحل حق الشبهة عند ازالة الشبهة او النكاح لقوله امرءا فان احده
 ان يؤدب بينهما والعبد مع سيده كالاخية وقال مالك لا يحرم وهو احد قولنا
 انما اطلاق قوله نكاحا او ما ملكك ايمانته وكثر الحاجة ولنا ان فساد شبهة
 والحاجة قاصرة لما كان للخدمة خارج البيت وانما من النفس الامارة والذكر
 كذا الهداية والمجيب انما هو قطع ذكره والحق ان من اخرج حقيقته كالحلل لانه
 الا لا يستحق وينزل والثاني بطلان ولا يفسد ولا عانة من الله عنها
 قالت لم يفسد فلا يصح ما حرم وبكر الرجل ان يقول الرجل قد اوجبه او عاقبه
 ما ازاله ليس وهو يجوز لانه القريب عائق اراهم عا ما قرأه وما ورد
 انهم معروفوا لما كانت عا وجه الشبهة وعندنا يجوز لك التبرع والاعانة
 له ان النسيان عائق جفرا حين قدم من الحشة وقدر عليه عينه ولما انما يفسد
 عا المحامدة وهي العانة وعا النكاح وهي القبول وما رواه يجوز عما قبل
 التبرع كذا الهداية ولا يفسد بالمصافحة لانه المتداول فان لم من صاغ احده
 انهم تشبهت فثوبه بقبول العالم للقطيع ويد المتورع ويد السلطان
 القادر للسكر ويجوز عا اي لا ينظر بعد الوطء بل يخرج وينزل الخارج لانه لا يفسد
 للولد لانه لا يفسد لانه لا يفسد الوطء لا يفسد رتبة زوجته لانه لا يفسد
 الابا لانه لا يفسد لها فبيعت اذها ولا تعذر لانه لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد

في

اي ما يوجب اذا فعله اذ كان اقراره في الفسق وهو في الفسق بغير اقراره
 فلا يوجب بعد اخلاط الطاعة بالعبودية وان قصد العيب به اي بتجديده اذ
 محل الفسق لا اعتبار بغيره فسد والا كما رخصه لانه امر بالمعروف ونهى عن المنكر
 فلهذا لا يتبع للتاجر عذبه في شاعة تروى في شاعة لعدم الاخلاص والتمسح
 بمرارة الزمان برفع صوته ثمة وحفظه اخرى لما بهت بفعل الفسقة والامتناع
 اليه لانه من المعصية معصية وقيل لا يثبت به لعدم المصلحة بالمعصية وعنه النسخ
 انه لا يرفع الصوت عند قراءة الزمان لانه ترك الذنب واخلاقه بالقراءة والجلالة
 والرفع والذكر اي عند العمل للترك والخلال ايضا فانكر اي رفع الصوت عند
 القيام الذي يوجب التسمية وحفظه وقيل لا يوجب له العاقلة بانه رعاية الله
 بتجاء العادة وانه الامام العادة بعد القبول المقام مقام اعتبار وكونه
 ولم يسمع معه وجوهها فيجب اذ لا للتوارث ولا له روح الميت شئان
 بما روي انه عدم نصبها فيه فروعها وطبا فقال اي روح الميت مستأنس
 هذا القول ما دام رطب ومنه اذ لم يملكه مالا احره فيه ولا ورنه رخصه في رفع
 وقيل من قام له المناجاة فله ان يكتب عليه اي لا يكتب الا لا يكتب لعدم ان
 دونه من الكلام ما يثبت به الكذب والغيبة والتمية والشنعة والكذب حرام
 في جميع الادبانه الا في الجور في خلاصة قاله في الحرب خدعة وفي الصلح
 بغير اتيه وفي ارضاء الخصم لقوله عدم لا يوجب الكذب الا في ثلثة الحرب والصلح
 بغير اتيه وارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم وهو نوع من الصلح
 ولذا تشبه الحرب وركن التوفيق به اي لا يوجب الكذب به يقولوا لعله قال لا يوجب
 الا في الحرب كالفعل ابراهيم عدم ولا غيبة ليطالب به في ذلك في اعلام حاله
 تخلفه لانه عليه السلام ولا يوجب في السبق الى السلطنة لانه نوع من الامر
 بالمعروف ولا غيبة لا يعلمون الحكم والمحظوظ فاغنى عن الامر بالبرية على عموم
 ليس عليه غيبة جهالة ذوي العيب وحرم اللعب بالبرية اتفاقا لانه لعب اجدية
 وهو ذاهب بقدم العمل في الرضا بالعبودية عذبه كذا في شرح انوار الشريعة
 وقيل لتخصيص الحرام لم يقام به ويعد في الصلح بالجماعة وهو مروي عن الصادق

وعنه القوي

ع
ش
فاغتناب

وننا انه لعب بعد عذبه كذا في قوله عدم لعلنا نعلم ما طرأ الا لثبته ثابته في العبد وما
 عذبه ولا عذبه مع اهل البيت وان قام به او تركه لما عذبه ان اتفاقا ولا يملك علم
 حبه في ذلك انما جازاه لهم وبسليم عند الامام لا للشك في عهدهم روى اي عليا
 منهم فقال ما هذه التماثيل التي انتم عليها عاكفون والاربع عشرة بولع
 في الخلق وكلهم لا يدان ان قام بحرام والا فحق مذموم وبكر استخدام الخصال
 لانه حاشا للفعل وهو مثل حرم وجازء اليها من الحاشا ووصل الشواهد
 او لم يسمع به عن غيره قوله في الدعاء المسالك يعتقد العبد في ذلك لانه انما
 لم يسمع خلافا لما يروي ويروي يعتقد بتقديم العبد والاربع عشرة وبكر استخدام
 بحق انما يكره وركله اذ لا حق لاحد على الله تعالى والتمتع بالملهي حرام بما روي
 انه عدم ادخل اصعب اذ لا حق له لا يسمع وبكر استخدام الملهي وهو ما يروي
 ونفيل واعلم ان القول بالبرية حرة والمصاحف ولا في ذكر حفظ الذي
 وحفظ العرب انما لا عليها الا للعلم انه اكل كلامه الشريف والفقير حاشا
 لانهم لا يحسنونه ولا عارب ولا يثبتون بالذهب والفضة لانه فيها تعظيم
 ولا يثبت بدخول الذم المسجد الحرام وعند الشافعي يكره وعند مالك يكره في كل مسجد
 للشافعي قوله في كذا انكره في كل مسجد لا يثبتون بالذهب والفضة لانه فيها تعظيم
 المسجد الحرام ولنا ما روي انه عدم انزل وقد تقيده في مسجد وفيه كفاية
 اعتقادهم لا يثبتون المساجد ولا يثبتون بعبادته او عبادة الذم بما روي انه عدم
 عادي به وانه من البرية حرام وما صنعته وبجور حشاه اليها من حاشا
 الناس انما لا يوجب على الخلق ما روي انه عدم ركب البغاة الحقنة للرجال والنساء
 لا يثبتون له وجوبه لا يوجب له وجوبه ولا يثبتون له وجوبه لا يثبتون له وجوبه
 وقيل يجوز له قهره وعلم بخبره في عادل ولا يثبتون له وجوبه لا يثبتون له وجوبه
 بت المال لا يثبتون له وجوبه الناس فلم يحقق به ما لم ولا عطاء به
 نصية فاضلا لا يثبتون له وجوبه الناس فلم يحقق به ما لم ولا عطاء به
 الطاعة ولا يثبتون له وجوبه وام الولد لا يثبتون له وجوبه الا في حق الاحباب
 عن ترك الحرام في النظر والامر والفرط وبما في الخلقة بما لا يتاح لا يثبتون

البدلية

الفتوح

كالعقود والالتزامات من الماد لعدم الضرورة وبذلك جعل الزمان دور طبق
في المصلحة المحركة عن عقد العدة لانه تعذيب عاداته الظلمة قبل مجيئه ان كان عاد
الانكاح كما ان اليهود كذا في الدين لكن تعذيبه اجازة من الايام لانه ليس عادة
الظلمة وبذلك انهم يضربون بالادب لثبات خدمتهم بما يحتاج الى ان يستقر في قلوبهم
لا يتردد من جرحهم فربما اذا اذاعه فلا يمان لعديم حول تحت قوله فمن
والقول انه لو هلك الزوج هلك على البعالة الا انه دون الثلث والستة تغلب
الاطراف وانه في حاشا ما كان له من كان ظفر طويل يلقه رزق شيئا والستة
كونه في يوم الجمعة ما روى عنه من قلم اطفاله يوم الجمعة اعادته الله الى اهلها
الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلثة ايام قالوا انه يرى جواز ذلك في غير هذا بل في بعضها
وتنقل الاصل للانه وحلق العانة وحلق الشارب وقصصها قبل يجعل الحائض
يفهم ما طالعها فاعلم ان يكون رزقها لا ينقص ما فوق الشفقة فقط كما فعلت في
كذا في الاحياء ومواقف النقص والتنف والتطيف في الغسل على ثلثة اوجع فالا يوسع
بما لا يفسد في الحية عشر الاو لو ط والاربعون وما لا بعد ويستحق الوعيد
من جاوز الاربعين ولا يشر بدخول الحائض الى الجاهل ما روى انه عزم دخوله لخصي
والنساء لانهم اوجع الى الزينة لكه مشوط بما اذا انكر كونهما وعظم
بمعزة الغلة العذوة وكشفها حرام ويستحب اعتقاد الادوية كالكون
لغير الماء الذي يكون للاحتياج الى الطهارة وكونها من الخرف افضل لانه
ابعد من الكبر في الغضبة حرام الجاهل والنساء ولا يشر بستره حلاله التي
بالقوة والبرد وبغير الزينة وكذا الرضا في البستر على البيت يجوز له اللبس وبذلك
الزينة واذا ادى الى الرضا في البيت ان يستقيم ينظر فيه من الحلال الجليل وجواب
حليله فلا يشر له لولم يعم قل من زينة الله الانية والقناعة بادي الكفاية
وقول الباقية الى ما ينشعب من الخلة اوله القول بكه ولاخرة خبره من الايام
كتاب اجابة السائل اجابة السائل عن النظار في ارضه لا يشر
بها عاتية كانت او لم تكن في الاسلام ولكنه ليس لها ما لم يعمه مسلم او دهر
وعندما كانت ملكة في الاسلام لا يكون موافق له انه يعلم من ملكها ويسترد على

كونها بجنة

احتياج

كونها بجنة بعد العام تحت لوصيحه من افعاله اى في روف العام لا يشر فيها
انما ارضه من ملكه في رتبة الى العام لم يكن موافق له وان كانت عاتية للا
الها ويسترد على عند مجيئه لا ينشعب بها الى العام فلا ينشعب بها في رتبة
عنه ولا يشر فيه من ما روى عنه بقوله في رتبة حكمها فقال من احياها باذنه
الامام ومن فسخه اليه امر الامام في ذلك ولا يشر في رتبة حكمها ولا يشر في رتبة
واذا لا يشر في رتبة حكمه بل مقام المحقق مقام الحاكم لا يشر فيه رتبة او اداء
العشر والخارج لانه السلطة حازها لبيت المال فلا يشر له احد كما في رتبة
المحقق باطرد يبرك وادها صحيح ولكنه لا يشر فيه كذا في الزينة في رتبة
ومع احياها فلا اذنه اى باذنه الامام لا يملكها خلافا لما في قوله نعم
من احيا رضى به فم له وان قال صاحب بقت يده كانه الصمد وقوله نعم ليس
لله الاما طالت فغلامه به وان مفقود للاحد لا يخص به بدونه اذله الامام
كأنه في الغنائم ويجب العشر وله الخارج الى ان يبقى على الخارج ولا يشر
احياء ما في رتبة العام بل يشر في رتبة لا يشر في رتبة ومطرحا حيا يبرك لانه
الظهار اتفاقا اهلها عتيا في ايدى الحاكم عليهم ولا يجوز احياء ما عدل عنه ما
الزوات ونحوها من اداء الكثير واحتمل عوده اليه لانه في حق الشبه لهما
قال لم يحتمل عودا اياه جازا حيا ولا يقطع حق الشرب بالكلية ومنه في رتبة
اى من علامته الاحياء من الطير والجمادات والكسرة والارواح والصبغ في رتبة
في الغالب وجوز انقل ان التناوب في العيرة الشرف ثلث سنين ولم يشر
لم يملكها واخذت منه ودفعته الى غيره ليحصل المنفعة بالعشر الخارج ومن
اخذ الاذنه ولم يجرها ثلث سنين اخذت منه ايضا ومنه في رتبة في رتبة
موافق فله حرمها الحاجة اليه ان باذنه الامام عند احيائه من حرمها في رتبة
غيره اذنه عتيا لانه خبره في رتبة احياء وحريم العتية من رتبة في رتبة
دبر حوله انما هو اربعون ذراعا من كل جانب اذ لو حصر فيه غير غيره في رتبة
ما في رتبة ولا احتياج في رتبة كذا في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
وكذا لم اربعون ذراعا من كل جانب في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة

الخارج

ما غلطها وحققها في غليظة رواية خفيفة رواية والخبر غليظة رواية
 ويكرهها لكونها قاطعة دون مسكلة هذه الشبهة لكونها ظنية ومحدودة
 قطع من الحداد ثم مسكلة لعدم مشرب الحداد حلال فان عقاد الجميع
 بخلافه لانه الحداد قبله انما صحت ويجوز بيع هذه الشبهة ويبيع متلوها عن
 الامام خلافا لما اياه المتقدم قد زال بالحكمة ولا يابها بقومته الا من فلا يزل
 بالذات وانه لا يعدم حوزا للبيع وعدم الضمان على متلوها اجماعا لكونها غيبا قطع
 ولو ثبت في او غيرهما انما صحت بعد التمسك بالاحكام وانما ذهب التمسك لانه
 البطلان في دفع الحمة لانه دفعها لكونه قبل لا يثبت فيه ما لم يسكن فانه انما يحس
 بالي ويجعل فيه التمسك والتمسك اربا اذا طعن اذ في طعن لا يثبت فيه وانما يثبت
 ما لم يسكن فقلنا وكذا نبي العزل والتسليم والخطة والشجرة الزينة والخطيب
 من نبي التمسك والديب طعن لا لانها حلال عند الامام وانما اذا كاد لا يكون ولا
 طرب خلافا لما لا والاشفاق لما فعله من الحزم هاتية الشريعة وبما راوا الكرامة
 والخلة قد صحت فيها اذ مر به اليه الحكم وانما القليل منها لا يدعو الى اكثر كثرة
 طرد ولا قولهم كل مسكنة وقولهم ما لم يكن كثيرة فقليل بخبره من تلك الحمة من
 فيكون حراما لكان في الدابة ولو ان الشبهة وبوجه العيب اذا طعن حتى ذهب ثلثاه
 وانه اي ولو ان الشبهة في الكلام في نبي الكلام العمل خلافا في الحداد في الشكر
 منها في النبوة والتمسك رواياته فلا يثبت ما قلنا من الحزم وقيل بعد والجميع
 وجوب ما روي ان محمد قال يحد من غير تفصيل لانه انما في محققه عليه ودفعه
 طلاقا في كبرهاتنا بغير طعن في طلاق السكران من الحداد واقع بلا خلاف وما باقى
 في الخلاف والحكمة النبوة والخطيب والتمسك حرام عند محمد ودليله في رقيق
 قدم في بيعه لكان في الحداد انما هو عند قصد القسوة للحلال ما عند
 قصد القسوة القتل فالحكم في النبوة والتمسك حرام اجماعا لا طلاق قوله من كل
 مسكرا ومن كل حداد لكونه العيب وطلاق قوله من غير حاكم حال حرمه ولو
 حلت بطلاق خلافا لما في فانه عنه ضليله مكروه وحديثه بخلافه لانه
 الامام لا يجتنب في كل التحليل والقرابة ولنا ان القرابة لا زالت انما لم تترك

عا
 الله

انقوة

والوالتحريم

تحريم التحريم
 التلخيص

والتحريم والحداد الصلاح كغير الشبهة وتسكن الحداد والتقدم من ما هو
 كما قلنا للحداد بل هو اولى ما فيه احراز ما لا يعلم انما صحت في كل حداد
 انما قاله اعداء الحداد الا قبل بطرح موضع القصد بهما وقيل لا والاحكام غير
 التحريم في كل حداد الا بالاس ولا يثبت في الانشاق اي اتحاد النبوة والاداء
 فهو القصد والتمسك وهو الحجة للحظر والمرفق وهو الطرف اعطى المرفق والتمسك
 فهو مرفق مقبول في الحزم لا يعدم ما حرم التحريم عند استعمال هذه الظروف مقتضاها
 ما يوجب التحريم والتشبه ثم ما لمسته الامم وزال التشديد ما يحتمل هذه الظروف
 وفيه تشبه في ذم التحريم بقية في الحداد فيها والامتناع اي استعمال الشبهة
 لانه في الحداد والامتناع بالجموع حرام ولا يحدث فيه بل لا خلاف في ذلك في
 انما يشترط بغيره ولنا انما قليل لا يدعو كثيرة فكان ما قصه ولا يجوز الانشاق
 في الامم لانه انما الانشاق بالجموع حرام ولا انما يداوى بها يخرج ولو بغسل ولا
 في ذم ولا في شق او ميا ولو ميتا للتداوى ولا تنافي في الذوات لانه كل ما انشاق
 طلاق وقيل لا يحل التحريم لانه استعماله في ذم الدابة في الحداد فيها ولا يثبت
 لعدم التحريم انما كماله الكلب مع الميتة اي يحل التحليل بها لا الميتة اليه ولا يثبت
 الذم في الحداد لانه لا يثبت في الحداد اليه دون عكس التحليل للذم في الحداد لانه
 يستعمل الحزم **كتاب** الصيد هو الا صطياد ويطلق عما فيه وهو
 جائز في الجملة لغيره من القول بتمامه واذا حلتها في صطيادها وبالجملة انما
 من كل ذم في ذم في صطيادها وما عدا ذلك من الجملة وبالجملة اي القاصط
 فلهما وغيره مما يخرج الدم كما يترك له كل ما يقطع والادب وما لا يقول جليله
 ولده في شدة كذا في الحداد ولا يذم في ذم الا صطياد في الحداد حتى لا يترك له قتل
 بالتمسك ولا في الحداد في الصيد والباقي او الرمي في الصيد مسكرا او كذا في حد
 لا يترك له قتل بالتمسك ولا في الحداد في الصيد والباقي او الرمي في الصيد مسكرا او كذا في حد
 حتى لا يترك له قتل مسكرا ولا في الحداد في الصيد والباقي او الرمي في الصيد مسكرا او كذا في حد
 الشبهة في الصيد حتى لا يترك له قتل مسكرا ولا في الحداد في الصيد والباقي او الرمي في الصيد مسكرا او كذا في حد
 وانه لا يفتقر الى رعي طلبة اي طلب الصيد بعد التوازي عن بصره قاعه لعل هوام

حينئذ اي حصة البعث المفقود في بعض الباقي من الاله لان الاله محض على الارض
والله الذي يجوز ان يحفظ الاله بنفسه وروحيته ووليده وحده الذي
عاش ايام يساكنه بعد ولده بنفسه لان عينه امانة في نفسه كالوحي
فان حفظه بغيرهم محض يساكنه بعد ولده بلا ذن الاله ففناء محض
فيمتلكه متعديا وفيها ما هو في خلقه ولكن يصح ان نقدر فيها من حكمة
مثلا او جعل الخاتم الموهوب في حقيقته وان يستعمل في خلقه اصبحت عينا
اي غير الحقيق فلا يقص فان حفظه لا يستعمل في الشيء اليسير سواء لاختلاف العادة
وكذا ابراهيم عز النارية يستعمل سائر الاقارب وان وافق ضيقه والالا عليه
انما انزل من مونة حقيقته ومونة ربه الى يد الاله بعد ذلك كاجرة الزرع
عند ابراهيم الى اورد في حيزه كاجرة بيت حقيقته وحققه والاصل ما يحتاج
اليه لمصلحة بنية الاله كالنقطة والكسوة واجرة الراعي وسقي السائمة
الاربع لان العين باق على ملكه ولنا قول وما يحتاج اليه لحفظه كاجرة البيت
والحفاظ على المرتبة فان الحفظ واجب عليه واما جعل الايقان ابق بعد
الموهوب والمداقة في الموهوب والتمسك من الحفاية ان جهة العدل هو
شيء صالح المصروف والامانة اي على المرتبة ما في مقابلة الدية وعلى العدل هو
ما في مقابلة الفضلة واما ان يساوى الاله الدية في على المرتبة لانها
من مونة الزرع والآخر ومونة تقيته واصلاح على الاله ثمانية الاصل
كالنقطة والكسوة لانها من لوازم العين وكذا اجرة الراعي اذا لزم
الراعي بعينه واجرة طير وكذا الاله ان مونة لوازم الولد في السائمة
وتلقى تخلف وزاد وجذاته اي قطع ثمار السائمة الموهوب والقيام على
كثير طره وان كانها من لوازم العين وما اذا احدهما وجب على صاحبه
اي ما اده المرتبة مما وجب على الاله كالنقطة وما اذا اده الاله ما وجب
على المرتبة كاجرة البيت بلا ابراهيم ومن الذي يبيع لاربعة على صاحبه وانه
اذا اده ما لم يلقه بربحه وان كان صاحبه حائرا في ظاهرا وان كان لا يبيع
انه لا يربح ايضا ان كان صاحبه حائرا للزوم في الحرد وهو يقدّر

على
الزاد
لحقه

ارتقاء والرهبة في وما لا يجوز ان يبيع ربه الماشع خلافا لما في قوله
عنه تعينه البيع ويبيع اشاع جاز فيجوز ربه ودوام الحفظ او غيره
منه اشاع الزوم المتناهية فلم يجز ربه وانه كان اشاع مما لا يحتمل
التيه لنفسه العبد وانما يجز ربه لان حكمه انك لا اشاع على ادم الذي
اي ولو جعل ربه للشركة لا يبيع دوام الحقة نعمة الشركة لا يبيع حقا ولو
طرق الشروع بعد كون ربه في خلقه لا لا يبيع ان حكمه البقاء الجاهل
حكمه لا ابتداء واما ان اشاع لعدم الحقة وما يؤمن اليه فلا ابتداء وانما هو
في الحقة في طلب الشكاح والرهبة منه ولا يبيع ربه الماشع على الشروع في ربه
ولا الرجوع الى الارض بل وبقائه لان اتصال الموهوب بغيره في معنى الشروع ولا
الشروع في الارض متعديا بل في الرجوع ما قلنا من الاتصال ولو ربه في
بمواضعه او الدار كما فيها جاز لانه في حاجة لا اتصال فلا يبيع في ربه
والتيه يدخل ربه في الشكاح لان الاتصال به صارت على المتساع لان
في ربه الدار لانه ليس يتبعه وحاسم الوجه ولا يجوز ربه الى المذهب
وام الاول والمخاتبات لانه ثبوت يد الاحتياض غير ممكن فيها لعدم امانته والاول
ولوجوده مانع في الواقع ولا يبيع ربه الامانة كالواديح والعود الى ربه
والمتفانية لعدم الاحتياط بغيره ولا يبيع بالذرة في ربه الى ربه ان حاق
ان يحق اليه فاخذ الاله في مقابلة التيه في الذرة لا يبيع حتى لا يملك جس
الرهبة ولو حل الذرة فلهام غير مفعول لانه العقد كانه باطلا واخذ الاله
صار امانة واما الكفاية في الجاهل والفرق ان الاحتياط ولا يبيع في ربه في ربه
وافاقه التملك المستعمل لا يجوز وانما الاحتياط والفرق ان الاحتياط لا يبيع
مفعول ولا يبيع بما هو مفعول بغيره كالبيع في الذرة لا يبيع في ربه في ربه
البايع ربه في مقابلة لا يجوز لمصلحة يد البايع فلهام على الكفاية والرهبة
الفاشحة في المصروف ولا يبيع ربه بالكفاية بالتفصيل في لو اخذ الاله من
الكفاية لا يجوز لعدم امانته في الاحتياط وهو ظاهر لمانته ولا يبيع ايضا
بالكفاية في الشكاح وما دونها من شحاح قطع العوض لعدم امانته في الاحتياط

لا يجوز
في ربه
في ربه
في ربه

أما الأول فلهذا حتى لا يمتنع عليه وأما الثاني فلا بد من ملكه الرهن فان حال الاجل
والرهن غايه والى ذلك يرجع بيع الرهن ايجز الوكيل على بيعه لانها حق من حقوقه كما اجم
الوكيل بالقبضه عليها على النقطة ان عند غيبة موكله لان عدم الجبر انوار
الحق لا ان المشتري لا يدعي بدينه وكذا جبر الوكيل على البيع لو شرط الوكيل ان يوفى
الرهن لا لا يوفى في الحامض مطلقا وقيل لا يجزى لانها ليست من حقوق العقد
فانها بعد اعدل فتمت قائم مقامه فان كان رهنا وهلاكه اى هلاك الرهن هلاكه اى الرهن
حتى هلكه رهنا للرهن لا يستقال العقد انه فان اوفاه يفي اياه او غير الرهن الدية بعد
بيع الرهن الرهن فالحق الرهن المبيع والحال ان كان هالكاً يدا المشتري فليست
بقيمة الرهن لانه غايه في حق ويبيع المبيع اى بيع العدل والقبض قبض الرهن لانه
بالزمان بلكه يوم القبض فصار امره ببيع ما لنفسه اى ببيعته العدل البايه لانه موقوف
على حق المبيع والتسليم ويبيع المبيع ايضا لانه تبين ان باع مكره نفسه ثم ختم العدل
انما يبيع الرهن لانه وكل من جرت عايله فيرجع عليه بما حق من العهده ويجوز ان
اى المبيع والقبض انما تبين ان باع مكره نفسه ولا يرجع الرهن على العدل بدينه لانه
قبض الرهن لانه قبضه العدل الرهن فتمت الذي اياه الى الرهن بعد بيع الرهن
اذ تبين ان اخله بغيره وعياله ما اخذت حتى تروى المشتري الى العدل
لانه ملكه بالرهنا وبطل القبض اى قبض الرهن للرهن في بيع الرهن على الرهن بدينه
لانه ما بطل القبض لم يتوقف الدية وان كان الرهن قائما اخذ الحق لانه وجب
عليه مال ورجع المشتري على العدل فتمت لانه هو العاقد فيرجع حقوق العقد عليه
ثم يرجع على العدل على الرهن لانه هو الذى دخله في العهده فعليه تسليمه
القبض اى قبض الرهن على الرهن لانه انقبضت له اى اوجبه العدل على الرهن
لانه اذا انتفى العقد انتفى الرهن فيرجع الرهن على الرهن بدينه لان انتفاء
القبض اى قبضه وان لم يكن التوكيل شرطاً في الرهن فيرجع العدل على الرهن
فقط قبض الرهن فتمت اى لم يقبض لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق الرهن فلا
يرجع وان هلك الرهن على الرهن ثم انتفى فليست له قيمه الرهن فتمت
فيلزم الرهن مستوفيا وان بيع الرهن لانه لا يتعدى حق القبض ورجع الرهن

اى بقية الرهن

اى بقية الرهن لانه مغرور باجهته ويرجع بدينه لان انتفاءه انتفى بهن على
الرهان متعلق ببيع **باب** انقضاء الرهن وجنائه والحال على اى
م على الرهن بيع الرهن لا اذ به الرهن موقوف على ايجاز الرهن ليقول حق
او كما قيل ان يبيع الرهن لا يوفى او بالقبضه وانما حق الرهن عنه وانما ايجاز ماله
رهنا مكانه لان بطله وحكم المداوان لم يجرى فتمت البيع لا يفسخ على الاطلاق
ولو لا يفسخ البيع فيوقف حتى يفسخ الرهن او رجع الامر الى ان يفسخ لانه لم
ولاية الفسخ وهو رواية يفسخ بالفسخ حتى لا يفسخ بعد الفسخ فانه في
بطله وان يفسخ الرهن فيملك لعدم الانتفاخ او رجع المشتري الامر الى
القائه فيفسخ اذ لم ولاية الفسخ لعدم القدرة على التسليم وتمت عق الرهن
الرهن الرقيق والذرية والمجذلة مطلقا عدا وهو بعض افعال التي لا يفسخ
ان مولى له ان يفسخ ابطار حق الرهن كما ان البيع بخلافه لم يفسخ انما
مقامه ولنا ان عقد صدقة الهل ولا ينعى حق الرهن وسوغه المبيع والمثل بعد
القدرة الى التسليم ولا احتياج الى التسليم هنا فان كان الرهن موقرا طوبى
بدينه ان حالاً لانه لا يطول باداء القيمة يقع انفاً بغير الدية فلا فائدة
فيه واخذت قيمة الرهن فجعلته رهنا مكانه لو كان الدس موقرا فلا فائدة
محققه وزالت القيمة فانه حال الرهن اقتضاء بحقه ان كان حبس ورفض الفصل
وامم مرسى بعد المعقود الاقل انما ما من قيمة ومنه الدس ورجع الرهن
على كنهه لانه قطع دينة باطرا الرهن ويسعى المداوان المولد على الدس ولا يرجع
لانه سواه مال المولى وانكاه اى انكاه الرهن بعد الرهن كاعتاقه موكراى
طوبى الدس ان حالاً وبقيت القيمة ان موقرا لانه حق حرمه مضمون علم لا يفسخ
واه انما ايجز فتمت الاجبة الرهن لانه هو الخلفه فتمت فاما القيمة
وكانت رهنا مكانه بدينه الرهن لانه اى حقه بغير الرهن حال قيامه وكذا ما قام
والخلفه القيمة يوم القبض كانه الفسخ او اوعا الرهن الرهن
خرج مضمونا دينة لوهله اى به هلك بكونه حتى يطل الرهن دينة لغوات القبض
المعقود ورجوعه يعود ضمانه حتى لو هلك به بعد الرجوع هلكه مقابل الدس

مقالة

تمت

مقامه

والاخر منه الرجوع منه بقوله العقد ولو اعادوا احدا ما ذل الاخر مجن
منه من جهة انما لا يلزم من ذل المنة باذنه الرهن كقبض يفتقر القبض
المعقود فلو اعاد عليه اي ذل الاجنبة هذا محتمل فطلب الرهن ليس وطلبه اي
من الرهن والرهن امر به من ذل الاجنبة وهذا لا يلزم منها حقا محتمل ما ذل
الرهن مديونا فلو رده من ذل الاجنبة فله الرهن احق به من سائر القوم لا بد العارية
ليست بل ان ذلها من غير رجوع من الرهن ولو استعار الرهن من رهنه
لغيره او استعمله باذنه من غير عقد للمخافة فله حيا الاستعمال سقط ضمانه
مناوات به يد العارية ويد الرهن وان هلك قبل استعماله او بعده فلا يسقط ضمانه
قبل الاستعمال فليقتض باذنه الرهن وانما بعده فلا ارتفاع يد العارية ومنه استعانة
اي اخذ من غير عارية لغيره من الرهن لان الرهن لا يبرع عنه ما له ان يشتر فيه ملك اليد والعين
كالمالك المذنب ليقضي بدينه صريحا وان اطلق تستعير به لم يعينه الدب ولا الدابة
وهذه جائز لا قبله كان الدب او كثر اعظم منه امنا كان او لا عملا بالاطلاق فلو هلك
معه لا يضمن ما زاد من الدب وان قيد بقدره الدب كالف مثلا او قيد بحسن كالقبض او
معه كره الدب او لا تكونت كقيد فلا يجوز المخالفة لانه كلما مفيد اما الاول فلا
غرض المحقق بيق الاجتناب الوجوب الاداء والقبول في الاداء وماه قبله
في الكثير وقيل في الاستيفاء الاكثر مما يقابل عند المخالفة في القبول وان الثاني
فليس الغرض بالنسبة الى الدب ولا الى الثابت فلتفاوت الاختصاص في الارادة والنفقة
والا الرابع فلا خلاف البدل في اللفظ فانه خالف عما قد كان ضاملا امنا فانه
المعقود منه المستعير ان هلك لانه وانما لا يلزم من ذل المنة باذنه الرهن كقبض يفتقر القبض
دب من رهنه لانه ملك باذنه الرهن فله الرهن كقبض يفتقر القبض
هو القابض ويرجع الرهن عما فيه ويدينه على المستعير الاول فلان دخله
هذه العلة فله اخراجه وانما الثاني فلا نقصا قبض العوض بالمال وانما
وافق المستعير في صارا امنا وهذا عند رهنه صار مستوفيا ديه ان كان قيمة الرهن
شرا الدب او اكثر لان قبض الرهن بغير فساد باذنه او صار مستوفيا من رهنه
قيمة الرهن لو كان القيمة اقل من الدين طلب الرهن رهنه بباقي الدب لانه

لم يستوف

رجوع الرهن

لم يستوف الزيادة على القيمة وجوب للمعقود المستعير ان يستوف الدب
او وجب قدر القيمة ان يستوف ولو هلك عند المعقود منه عقد الرهن او بعد
فكلا لا يضمن لانه يدانته ولا يقصر به دينه وان اذ لو كان قد استعمله قبل
الحلاك لانه عادي الوفاق بعد المخالفة لا بخلافه في رهنه منه المستعير ان يستوف الدب
انفق الرهن بقضاء التمسك به الرهن من غفلة له لانه لا يبرع الخلف
جائز فكيف تصرفه بخلافه لم يرجع بما اذنه على الرهن لانه يحسن بدنه ويجبر
الرهن لو لم يخلف الا اجنبة حيث لا يجبر الرهن على القبول ولو فعل لا يرجع على
الرهن لانه متبرع كذا في الهدية ولو قال المستعير هلك يدى في الرهن او هلك
يدى بعد انعكاسه واذا جبر المعقود لانه عند الرهن والقول المستعير ان الرهن
لانه يشكر الاضياء والقول قول المتكرو لو اختلفا قدره امر بالرهن والقول للمعقود
لانه يشكر وصفه ودية والقول قوله انكار اصلها وكذا في وصفها وجناية الرهن
على الرهن مضمونة لانه يفتقر حقا لانما محتمل الرهن وهو اجنبي في هذا القول وان
كان في الامر وكذا مضمونة جناية الرهن على الرهن فيسقط من دينه بقدرها
بقدر جانيته وجناية الرهن عليها بان جنى الجذر فهو له على الرهن او على الرهن
وعا ما لها ان اتلف هدر لانه جانيته على الرهن وعما له جناية على المتكرو
فلا تستعير التمسك خلافا لما امره به جناية الرهن على الرهن انما ان
اجنبي فيتم التمسك يدفع الحد ولانه تحصيل الحاصل لازم عليه وهو الادفع
او ان دفعه لم يطلبه ومطلوب ولا يستعير التمسك ولو رهنه عند اسير اي القابض
موجب ففقد السوفسار قيمة مائة ففقد رهنه مائة وحل الاجل
احل الدب يضمن الرهنه المائة قضاء عهده ولا يرجع على رهنه بشت خلافا لغير
لانه انما انفق النقض فله ان ينقض العيب ولنا ان نقضه السوفسار عيب
فوزع رجاته ان اذنه لا يعتبر البيع حولا لاست الحياز لانه الغصب حصة
الغرض بخلاف نقض العيب وانما باع ما كان رهنه بوجه عليها لباقي
لانه باع ما كان الرهن صار كان الرهن بغيره وباعه بغيره او قبله او بعده
المعقود عند بيعه لانه مائة فذبحه انما انفق انفق الرهن بغيره

انما كان

انما كان

بالدين

[illegible]

الزكاة

الزيادة في الراهبة لانها تضاف الى شعاع الدير وهو غير ثابت وبقية شعاع الدير والراهبة
 الراهبة ردها بها خلافا لبقية الدير لان الدير هو غير متغير في القيمة والبيع والراهبة
 بخلاف الزيادة ولها ان الزيادة في الدير توجب شعاع الراهبة وهو غير متغير في
 ردها بعد الفال في دفعه مكانه عددا بعد لها اي بعد الالف فالاول ردها
 عددا في ثمة الراهبة لانه الاول لا يدخل فلا يخرج بل انقضى العقد والمذهب ضمن وفيه
 ما الثاني حتى يحكم مكان الاول في الاول فادارة دخل الثاني عوضا عنه واختلف
 في ان يحدد القبض ولو المراهبة الراهبة مع الدير او ضمنه ثم حكم الراهبة
 بلائحة خلافا لغيره لان قبض المضمون لم ينقضى ولنا ان مضمونه بالدير ولم يبق
 ان اطلب الراهبة ومنه المراهبة ثم حكم بعض اذا لم ينجح صار غاصبا كانه الوديع
 فقبض الراهبة دونه وبعض منى في الراهبة او من غير الراهبة المتطوع او غير الراهبة
 او لم ينجح غاصبا او احتال الدير على آخره ثم حكم الراهبة بعد القبض فله رده مكررا
 بخلاف الزيادة وافرق ان الراهبة قط الدير ولا في الراهبة امانة الراهبة
 فلا يسطر ردها فهو قبض الراهبة لانه نوع مستفاد فاذا رده الراهبة قبض الراهبة
 واذا اطلب قبضه مستفاد فصار الثاني امانة والزيادة والصلي كالاستيفاء والرهبة
 قبض الراهبة قبض منى في الراهبة او المتطوع كالاستيفاء والرهبة او غير الراهبة
 والصلي ونظر المواة ونظر بالدير لان معنى العلم بطريق
 الاداء وكذا لو صادف على عدم الدير ثم حكم الراهبة بعد القبض حكم الراهبة
 لتمام وجوب الدير بالتصادف عاقل بالتصادف بعدم الحول ان تذكر

بمخلاف الابرا حيث لا يحفل بالقيام بعد
عاجز او لا يراى ما عد هو ان يقصد القارئ من يراه في المقبول بان يعبر
الاشارة الى السراج او ما في ذلك من كونه او لا طاعه من مخرج او حجب او كمال
او في القلب او حرقه بنار اى القاء فيها هذا عند الاهام وعندنا من يقرأ
غالباً كالسراج الى الحدود وهو حجباً من وجه الالتماء الى الآخرة لعل من يقرأها
منها الفحش حيث خالف فيها والعصا خفاء في الدنيا فلهذا كتب عليهم العفا
في القلب بقدر البعد بقوله المرفوع ان لا يعفى القارئ يعفى الا في الدنيا

اَنْتُمْ عِنَّا فِي الْاَنْبَاءِ

عام

صالحه ولا كفارة فيه أي العمد خلافا لما في آية العمد أصح من التكفير
لكنه أجمع وتساوي الكفارة بغير العادة فلا ينطبق على هذه الكفارة ومن حكم حرمان
الأرض وإلزامه عود بوعده الأمام منه فهذا بخلاف ما ذكر من السلاح والحدود باد
قتله بعضا كبير كانت أوصافه وأما عندنا فهو بمنزلة ما يقتل به غالباً لا بغيره
كالعصا الصغيرة وموجب الإثم لوجود القصد والضرب والكفارة تشبه الخطأ
والدية لا تغلظ وهي ما يوجب على العاقلة القصاص عمن رزق الله عنهم لا القود
لعدم القصد في القتل وهو أي الضرب بغير ما ذكر فيما دون النفس كالشجاج عدا
يجب القصاص به وإيا خطأ وهو الثالث من الخطة وهو الخطأ في القصد لا في
الفعل بانه متى غصنا فقتل صيدا أو غلته حرياً فإذا هو آدمي معصوم احترازه
المرتد أو المحكوم عليه بالقتل والخطأ في الفعل دون القصد بانه يرضى عنه فيجب
أدماً لا قصده عدم القتل فحصل خطأ في الأثر قصداً يقتل الصيد فقتل
فوقع الخطأ في قصده وإما ما جرى مجرى الخطأ وكنائمه في سطح انقلب وقط
على آخره فيحصل قتلته فيقتل لأنه لا قصده فلا يتصف فعله بالحد ولا بالخطأ
لكنه حكم الخطأ وموجبها أي موجب الخطأ ليس الكفارة والدية على العاقلة
لقوله تعالى فخير رقة مؤمنة ودينه مسلمة إلى أهلها أما الكفارة فليترك الجزاء
الدية على العاقلة فليترك الخطأ وأما قتل بغيره فيجب عود بوعده الأمام
بأنه يملكه في الحرف والوضع وكذا قوله بلا أدن من الأمام فهلك به أي بالشر أو الجور
أشياء وموجب أي موجب القتل بدينه على العاقلة لعدم حفظهم لا الكفارة
لعدم صنعه أصلاً إذ السقيا لسا قط دون الحرف والوضع كإعارة الأصود وكلها
أو كإعارة الذكورات من القتال فوجب حرمان الأرض لوجود الأثم فيها الأثم
أو القتل لا يوجب حرمان الأرض خلافاً لما في آية الشيع أشركه قاتله ولنا أن القتل
معصوم عنه حقيقة فالجواب من حد القاتل أنه غير ما يوجب القصاص
وأن لا يوجب القصاص بقتل من هو محمول الدم أي ممنوع عنه القتل على
التأيد كالمسلم احترازه الشيع عداً أو القتل احترازه الخطأ فيقتل الحر
للاوجود المساواة بقتل الحر بالبعد خلافاً لما في قوله تعالى الحر والعبد بعد

ويقتل منه

ويقتل منه العقاب لا عدم قتل المراجع ولنا اعتماد القصاص على آية وأما العمد
ويقتل من النفس خلافاً لما في قوله عدا لا يقتل مؤمراً بغيره ولنا ما روي أنه عدا قتل
مسألة لا يوجب ولا يقتل له أي العلم الذي يشترطه لا غير محمول الدم على التأيد
لا يقتل الشاعرة بقتل من على الممانعة التامة وفي الاحتياط لا يقتل القاصم الجاني كذا في الهداية
والله روي يقتل الذكراً لا الشاة والعاقلة بالجنون وإزالة بعض أي البنية الصحيح يقتل
البنيص وكامل الإطوار بما قصها كالمزب مثلاً والفرع أصله يقوم قوله تعالى النفس
ولا يقتل من الشاة أي غير العاقلة امتناعاً عن القصاص لا يقتل الأصل أي الأب
مثلاً وإن علا بغيره وإن غل لقوله عدا لا يقتل والوالد قوله ولله الأصل
الفرع فلا يوجب له بقتل الفرع بل لاقتل الأصل بالجنون والدية ما زال العاقلة لا العقول
لأنهم إنما يقتلونه خطأ في غير جنس ولا يقتل الشاة بعبد ماله ومكاتبه
لأنه لا يوجب القصاص بنفسه على نفسه ولا يقتل الأب بعبد ولله لأن الأم
لا يوجب القصاص على أبيه ولا يقتل بغيره نعم لا للعاقلة لأن القصاص لا يجري
وأنه ورث الأم القصاص على أبيه بانه قتل الأب الأم الولد سقط حرمته الأم
ولا قصاص على من شارك الأب بانه قتل بغيره على الأب عدا الأم لا قود على الرجل أو
الموالة قتل الموالة عليه مع آخر أو الخطأ بانه قتل الخطأ بغيره عدا جفا
أو البنيص بانه قتل البنيص مع البنيص أو الجنون بانه قتل بغيره عدا أو لا قصاص
على من شارك شخص لا يوجب القصاص بقتل كالحرف والاصل والفرع والفرع القاصم
يقتل شخص بجماع الصحابة كما يقتل بجماعهم وأما قصاص المملوك فإدومه
فيهم من لم يقتل عطفه على القاصم لعدم قوله لا يجري بانه قتل شخص عدا
الفرع لا يقتل بغيره الزامه والفرع لا لأنه لا يوجب القصاص لعدم الممانعة ولو
الزمام بغيره المانعة لبطل حق المانعة في الدين فشرط احتياطه وإن قتل
مكاتب عن وفاء أي منكر بالدين ولو ورث من يملكه فلا قصاص لعدم نفيه
الولي إذ الصحابة اختلغوا بعتوه على الحرية فيهم الوارث وبنوا الرقة فيموتون
وأن قتل مكاتب لم يملك ماله وفاء يقتل بدينه لولايته إلا خلافاً في قوله
دفعاً وكذا يقتل المولى إن كان مملوك وفاء لكن لا ورثه غير بدينه خلافاً لما

الذي هو هذا الزمان اذا كان محالاً لخطا فيقتضي بطلان العمل لا سيما
 وان ادعى كانه يدلفا طبعاً أكبر من الخطوط اذا اعتبره لان المنطق لا يختلف
 ولا يتغير في الرجال قطعاً من الفصل وفيه القطع وفيه ما به الالف والاذن لا يختلف
 المحاملة وفيه العيب ان ذهب منها بالثبوت وفيه العيب فاعلة لا يقتصره فليقتض
 لعدم المحاملة في العقلية ويمكن ان اذهب منها بالثبوت ما بينه وبينه فيقول
 على الوجه قطعاً وثباتاً في العيب عراً في حقته حتى يذهب منها وهذا ما تور
 من المحاملة وفيه كل شئ اخرج المراد من المحاملة كالموضوع او ما يوجب العلم
 ولا يكسر ولا فساداً في عقل لتغير المحاملة بسوء السيرة لا مكان المحاملة حتى
 قال بعضهم لا مكان للمحاملة حتى قال بعضهم هو طرف عيب ليس عظم لانه لا يجرى
 بعد تمام الحلقه وينمو وقال بعضهم عظم كذا في العناء فيقتضي السيرة مع الحاف
 ان وقع ويترد في الحاف ان كسر الحلقه عليه ولا فساداً في طرقة ذكره واشترط طرقة
 خروجها او طرقة عديده خلافاً لثبوتها في الملة صورة قطع الحرف العبد
 فيقتضي عنه ايضاً القياس على النفس لثبوتها في المراف تابع لها ولنا ان الاطلاق
 يترد في الامور التي هي حتى قدم الشرع اليها الواحد لا يميز بحسب ما يترد ولا
 يبلغ قيمة يد العبد بل تقوم اليها الواحد للحاجة فيترد حتى اعترض عليه شاعر
 محمد يقول يد ينجس ما يمس عجباً الفريت ما لها قطعته حتى يربح دينار العبد
 هو الذي يركب في القاعوس يرداه فيتمها لا يترد فيقول احيا وقد يميز اخصه وقد
 احسنه الزم والمؤيد يستحق ان يصبوا عن الامانة اغلاها وارخصها ذل
 الحياة فالحكم حكم شديد العقاب فلا يمكن المحاملة واما في الفقه فيحيط المحاملة
 بأذهان الزوج ولا فساداً في قطع يد من شفاهاً عند كثره من المحاملة حتى
 تمكن العظم ولا فساداً في حلقه اخرج البطلان لعدم المحاملة ايضا لانها لا
 ولا يترد في الملاء ولا في السان لعدم المحاملة ولا في الذر خلاف
 لا يترد في ان قطع يد من له المحاملة ممكنة فيهما ان يتقبض ويتبسط فلا يمكن
 بخلافه لانه لا يترد في الاراء لا قطع الحلقه فقط اتفاقاً لانه المحاملة
 ممكنة كانه انفس اليد وطرق السان والذم هو في القصاص بينها كانه انفس

على قطع اليد بعد
 على او الحرف العبد
 على القصاص في قطع
 لوجه اليد العبد
 في قطع اليد

ولا تلافية

ولا اتفاق بين طرفيها وحسن العمل عليه في القصاص وانما الاثر لو كانت
 يدان قطع غلا او اقصية الا ما يوجب لانه لا يترد في الحق كالمعز فلم ان يترد
 بالقصاص وان جعل في العوض كالمعصية الشرا اذا انقطع الجرح في الملاء
 من اترى وانما عدل الى اليقظة او طرقت الشرا في الملاء او حتى ايضا القدر
 بالاعتقاد اذا الشرا توسعت ما بينه وبينه وفيه لا يتوسع ما بينه وبينه في المشجوع
 والاحتياط ولو شافا مقدار الكمية تفاوتت شافا لانه في الملاء في القدر
 زيادة عيب ولو فدية بخلاف ما يترك ولو طويلة او طرقت الشرا في كبر الحقت
 لا يتوسع الشرا ما بينه وبينه وقد اتوسعت ما بينه وبينه في المشجوع في انما القدر
 بالاعتقاد انما توسعت من القدر الى القدر تساوى الشرا في الملاء في مقدار
 الشرا تساوى في المقدار دون الشرا **فصل في سقوط القصاص في قطع**
القصاص بعد القاتل لغواء محل الاحتياط وبه يقول لا يترد لانه حلقه في
 على ما لا تقوم كذا على من الشرا فاجاب الامة لانهم قالوا انزلت في العبد
 ولا في حلقه يجرى فيه العفو مجازاً في الحرف ان يجرى بقويضا او قل لا يجرى لانه
 الشرا لم يقدر فيقوض الى احطلاحه ما كان في الحلقه ويجب الدال حالاً ولو اطلق
 لانه وجب بالعقد والاصل في الحول كذا في التمس ويسقط بغيره من اوقفها و
 للمسلم المحتياط والعفو والصلح فادام قطع حق البطلان فقط حق القصاص
 قبوله الجزى في كل شئ اى عه يفي حقتهم من الدين لانه انقلب حقه ما لا يترد
 وفاز في حلقه كماله مستحب فيما اذا كان بينه وبينه شرا يكتسب تعفى احداً فان الواجب
 شفاهاً فيقتضي عازاً ان قطعته يد خطا ولنا ان الواجب بعضه بذل الدم وكل
 موجب لانه في نفسه وكذلك بعضه الواجب في الذل والظفر وهو من شرا في الشرع
 كذا في الهداية على القاتل لانه عدل فيقتضي العواقل هو الصحيح وقيل على العاقلة
 لانه ولو طرقت او عجلت فافترق القاتل او امر جده القاتل او جلا بالصلح
 عذرها بالصلح في نفسه لانه عقد الصلح اضيف اليها ويقتضي الحلقه في القدر
 القول في القدر لانه عليه اهل صفاته لقتلهم ولا في القتل بطريق التقاضي
 والقصاص منع للشرا فيجب عليهم تحقيق حكمه الاحياء المتصور بقوله تعالى انهم

مطلب

القصاص

مفترقا قد يفسد قطره من العاقلة مقداره أو مقدار المجر العظماء
 لأن ترجع عادلية على الأصل من تلك الكواكب ومنها والمجر من الخانات معبر بقدر
 من الخرافة في مقداره من الدية عن العاقلة لا يفيهم يتجمل عن عظمائهم الخيال
 أن ترجع عليهم وجوب جنائهم والباقي ومنه لهم إلى للعاقلة لأنهم من أهل
 الوصية لعدم ضيقهم من الفعل فالخرج الباقي من الدية من الثلث أو من
 ثلث الثلث سقط والباقي لم يخرج من قبل سقط قد يخرج منه إلى الثلث والباقي
 للورثة وكل الحكم عذبتها من الصلة الأولى وهو ما إذا تزوجها على اليفق لا له
 العفو أو اليعفو عما حدث من عذبتها ومن قطعت يده مات بعد ما أقدم له
 من العاقلة وقرا طوطي لظهور النجاسة القتل عدا واستفاء القطع لا يوجب كراهة
 العود ووجه الثاني السقوط لأن ما قدم على القطع فقد أبراه عوارده وفي
 الظاهر أن ما قدم عليه طماننا إن حقق فليكن مستردا لوجه العلم ومما ذكره
 في عدا القطع إذا قلنا لم يجر على القتل فبطلت به الدية والامام وقال لا يشرع
 في سقط يده فأفسد ما طويها أي قطعه يده أضاف إلى القطع الوصف فليكن
 دية الفسر والامام خلافا لما فيهما أن المستوفى حقه لا يستحق تخيير بين
 الدية وهو الأول من الجواب ويعني عن الباقي فلا جناحة حتى يرضى وفي النجاسة
 لما في الدية المستوفى حقه سر يسر القتل أو له أن لم يستوف حقه إلا حقه القتل
 لا القطع يرضى جانيه الأول فيمنع به الدية ويقتضي موقفا بعض حقه ولم يرض
 وبأخذة النفس الأولى في القصاص كالمسقط بالشرع تنذر إلى البدل
الشهادة والقول وأما حاله التوديع للورثة ابتداء أي حقه لهم
 لا للقتل أو تنقل عنه إليهم بطريق الأرض كما هو الحال وعذبتها حوائث أو تنقل
 من الوارث كما هو الحال إلى القصاص ميت بعد أن يتخلف الأب والامام أن عو
 ضها يرضى فليكن قبل موته فيقول للوارث ويؤخذ به جواز عفو بعد الجرح
 لا يرضاه أحد منهم ختمه بغيره وخلافه أن لا يرضى له ما لم يرضوا أو لم يرضوا له
 أحدا لا يرضى عنه بغير إيماء أو غير غائب ثم أعادها بعد عود الوارث
 خلافا لما إذا كان ميتا ويكفي أحدا للورثة ولم أنحس متقبل لهم لا يرضى الوارث

منهم ومنه الخطأ الاول ان قام احد الانبياء بشهادة على قاتلها خطأ والادب الاول ان
احدنا يثبت عليه ايها الانبياء ثم يلقاها عند الحضور عادة النبي اتفاقا لانه
الدية والادب الاول ان يسمع واحد من ربه القاتل على عفو الغائب والحاضر خصم
فقبلت عليه ويسقط القود لانه ادعى على القاتل سقوط حقه القصاص والمال فاحضر
فيهم خصما وكذا القاتل على حية واحدا غائبا والحاضر خصم اذ ادعى على القاتل
فعلموا بان انقلاب القود مالا وجازعهم ودفع الموعود من الشهادة المانع
للمهاداة فان صدقوا القاتل فقط اودوه اخصما انشؤوه عليه فالدية ليس
انقلابا لانه لا صدقها وقد اقر بترك الدية لها في الاصل اذ ادعى سقوط حوله اذ
عليه وبغيره بل ادعى القصاص فلا يصدق ويعزم نصه وان صدقها اخصما انشؤوه عليه
فقط اذ دونه القاتل عزم القاتل اذ العاقل تلت الدية لا قرينة ثم ما يحد من ادعى
اذا خاف هذا ان التقت من الموق والدين اذ لا يلزم في الدية دعوى الشهادة
لم يثبت ان انشؤوه عليه بطل تكذيب القاتل والمحقق ان القاتل يتكذب في الدية
فان انشؤوه عليه بطلت الدية انشؤوه سقوط القود بدعوى العفو وتدل على ان
اختلقت هذه القصة بانها لو كانت اذ انشؤوه اذ ادعى القاتل اخصما ضرب بعضا وقيل ان
لا ادعى عاقله بطلت الشهادة في الدية لان القتل في يوم الحق غير القتل في يوم
الحد وكذا القتل الكوفة غير القتل في البصرة وكذا القتل بصغائر القتل بالبلد
ولا يكتفى بذكر القتل في عدم التوافق وكذا في اذ ادعى لان مطلق وعزم
المطلق يغاير العقد وانه شهد بالقتل وحده لا الدية لم يثبت الدية والدين عدم
الزعم للبيان ان انشؤوه وبه المحقق انهم عزموا اصل مطلق والمطلق ليس
مغل في اقل موجب في الدية ولو اقر في الرجل بقتل زيد اذ ادعى القاتل
ان قتله فوالله ليه قتلها بمحافل الاول في قتلها وادعى بقتل زيد غير
وشهد ان شهاده بقتل زيد اذ ادعى في قتلها في انشؤوه وبغيره فزعم
ومقتضى الشهادة ولا يقتل احد الوفاق الا اقرارا والشهادة يتناول
واحد منهما وجود كل القتل ووجود القصاص وقد حصل التكذيب في الاول
الموت في الثاني انشؤوه عليه والتكذيب يفرق والعفو عنه الشهادة يوم اقرار

312

والله اعلم
بما
في
الغيب

لا ان الكفر يجمع والمجتمع قائم لانه لا كسر حكم الكل والثالث اكثر الاصابع لانه قطع
 الاصبع الزاوي لحكمة عدل لانه لم يمتنع ولا يمتنع باريهاب الآتية من
 الاصل المتيقن وكذا حكومة عدله قطع الشايب لانه تابع للحكمة فصارت بعض
 احوالها وحكمة العقل كذا اما في الحد والرقبة جميعا لكثرة غير متشاكله في بعض
 الجبال وانما لانه متشابه في كمال الدية لا في كبره بل خفيف اللحم وانما كان
 على الرقبة فقط شقوات معدودة فليس يمتنع لا يمتنع لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
 لانه في بعض الجبال وفي ثدي امرأة تقويت المنفعة فيجب الدية وكلها وضعت
 في احدها وذكر الحصى الذي اخرج انشاء وفي ذكر بعض الجبال لا المنفعة وذكر
 العقبين وهو الذي يقره لا يقدر الجماع وذكر كذا الحصى ولسان الجرس
 لانه في بعض الجماع لا المنفعة والبدن المتشابه لسان الجرس والعقب العوزة
 والجرس العوزة واللسان السوداء اذ كل منها لك الجرس وكذا الذي يجمع حكومة
 عدله عيب الطفل ولسانه وذكر اذ لم يعلم حكمة ذكر المذكور به الدية لان
 والذكر يابى على ابصاره اي ابصار الصبي ويتركه من كلامه واذا علم كان
 كماله الجبل وانما يمتنع بطلا فذهب عقله او ذهب حركته دخل ارش الموصفة
 في الدية لانه بفقد العقل يمتنع جميع الاعضاء فصارت اذا او
 فأت وان ذهب سمع او بصر او كلامه من ممتنع ذلك لا يدخل ارش الموصفة بربعه
 كلام الارش والدية والارثاق اول الامم والثاني وعنه الثاني انه الشجة دخل
 في دية السمح والكل لا البرص الاول ان كل واحد منها جناية فيما دونه النفس
 والمنفعة فحتمت به كثرية الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لانه المنفعة عامة
 لجميع الاعضاء ووجه الثاني ان السمح والكلام مبطل في غير القول والبر
 ظاهر ولا يطبق وان ذهب بجهاى بالموصفة عتبه فلا قصاص ويجب الرضاى
 ارش الموصفة وارش العيبه وعندنا القصاص في الموصفة والدية العيب
 لم يمتنع العقل مع ابتداء كثره واحد واوله وان كان محذور القود كثر
 اخوه خطأ ولا يجب للشبهة وكذا ان الموصفة جناية يمكن فيها القصاص فقصص
 ولا يمكنه العيبه فثبت ان الدية والاقصاص اصبح قطعته واثبت

يقض المخطوطة ويجب الدية الاخرى لانه ما راع العقل العيب بل
 والشبهة احدها لا يعقد الاخرى ومن جلا تقبل وتقبل الى اخر
 وفيه وله انه الاولى سارة وليس في وجه الممتنع في الجبال ولو قطع بقلها
 الا انما قتل باقى فلا قصاص بل الدية فيما قطع لعدم جرمه القصاص الفصل
 وحكومة عدله في الجبال لانه في بعض الجبال ولاء الاقصاء ولو يمتنع
 كقوة في الجبال لدية البنية كلها في هذا اذا لم يمتنع القصاص ولا انه يمتنع
 حسب الشك في الدية ايضا والافلاحة وكذا كما اذا سود الشعر او احمرا او
 او شدة اصفره واختلفت في الاقصاء كذا في القدر الى البياض ولو لم يمتنع
 الشك كلها بغيره وفي قاعة والدية الخطا على العاقلة وفي العدة ماله ولو لم يمتنع
 سر رجل فثبت بها عاشر اخر يمتنع في الجبال خلافا لما راعه الجناية قد
 والحادث يقع بمدة من الدية وان الجناية انعمت معه وعشر القصاص
 اذا قل رجل فثبت بسقط الارش اجماعا لانه لم يمتنع عليه سقم ولا زنت
 وانما عاذا الرجل المفلوح من المفلوح من المفلوح من المفلوح من المفلوح من المفلوح
 اجماعا لانه لا يمتنع كما يمتنع وكذا لا يسقط الارش لو قطع اذن رجل فامرها
 صاحبها فالتحت ما قلنا ان لا يمتنع كما يمتنع ومن قلعت منة واقترعت
 فلهما في شدة عقوبة بنية المقتصر منه في خمسين درهم لانه ليس ان يمتنع
 بجرم ولا في الدية بل في اي عتبه وقصاص السر وقصاص الموصفة حولا
 ولا يمتنع الاحتمال للعود والبر والاحتمال لا ينقطع بالحوادث لكنه يقدره للاصناف
 المحروق وبعد بعض الدية يمتنع فاذا ثبت بعد الاقصاء بسبب الخطا لانه
 لا يجب القصاص للشبهة ويجب وكذا يمتنع في حولا لوجه في حكمة لا يمتنع
 في القصاص ولو اجماعا لانه يمتنع في المصروف وقد سقطت من الحكمة لا يمتنع
 في سببها قالوا الضارب بسقط من الجواب وقال المصروف بالظرب الاول وان
 كان الاختلاف في كل سنة ولم يبق الضارب بنية في الغير فالقول بالبر
 لغير التاجر فان كان الاختلاف بعد مضيها بنية في السنة والقول للضارب لانه
 ينكر اثر فعله والقول للمكر ولو تمت حولا فالتحت ونبت الشعر ولم يبق لها انزاسقط

او حضا او غير
 او حضا او غير
 او حضا او غير

مقدرة السلطنة وقصد القربة لانها الغاية والاولاد على الاموال والاعمال
حتى لا يقع اجماعا فانه ان فعلهم غير مقدور او هلكا في سقوطه في
ردائه ولا يرد له الا ان لا يقصد الحفظ فلا يبعد شدة السلطنة ومن
يحدث فيه لا يلبس الا ليس عادة كذا في الهداية ومن جعل المجد على عمل
فعلت به احد فنه خلافا لما انا ان اسجد انما للخلق ولا ياتى الا
منه لا ياتى عليه
الاستغفار فانه الحقس وما حادوا ان الحقس في الصلوة اصل الحقس لا
في غيره فلا بد من الفرق فيضاح الاول مطلقا والثاني مقدا ولا فرق بين حلو
لاجل الصلوة وللتعليم اي تعليم العلم او في اراء الفراء اذ انما فيه اشارة
الصلوة لانه النوم فيها غير باين وليس ان فيه او بعد الحركات ولا يبعد
وغيره ان الملاحاة ان يعرف وحده وان قيل على هذا الخلاف في الاصل في
خلاف الاول افرح لاننا اشيع الاستغفار للصلوة ولا انتظار مختلف في
والثانية في الخالص مطلقا لا يبعد اجماعا فانه الحقس لا يصلح حاج مطلقا
واما ان المصغر على ان الصلوة وحده باين للكل ولو لم يرد في الدار
عليه لا يراجح الخراج او الظاهر فلو رتب في الفراء عليهم ان كان التعلق قبل
واج عليهم لان التعلق بفعلهم لا يتم به يسلكوا في الواجبها قبل الفراغ وان بعد
فعل لا يتم قد سلموا اليه ويضرب من حيث الماء في الطريق العام ما يحل
هناك ان الماء رسوا كان انسانا او حيوانا وكذا ايضا ما هنا ان رتب ان الماء
يترك في الماء او في غيره من الطرق لا في متعدد في الحلق الفر
بالماء او في غير شيئا من ذلك في القرب والرش من ركب غير فرفة ووجوهها كلها
او قد فيها او وضع متاع منها فخطب في شي لا يبعد ان ذلك ان يفعل ذلك
فيها كما في الدار المشتركة وكذا لا يبعد ان رتب في الطريق خاصة لعدم غرض
البيتية او رتب ما يترك عركه على بعض الطريق حتى في الماء والمرور على
موضع الماء لانه لا يبعد موضعا للمرور فلا يبعد ان يترك في موضع خفية
على الطريق كرش الماء في حجاب الطريق وعدم ان يترك في لانه انما
مفضل ان لم يستعمل بعض لعدم الاضطرار والرش الماء في حجاب

حقبة
وفيه التكيف
التكيف

فنادوا بالامانة
من جواربها

عش
وضع

رحمہ اللہ

[illegible]

ط زدی

بنی قنطرة

کتاب

سقط لان ملكه بالعدم قد وانما يلحق بخلافه في الخارج لانه قد وقع منه
بالبيع والاضاح على المشتري لا يتم فيه عقد عليه ولو اتفقت بينه وبين الآخر في
طلبه بآي النقص مثلا عليه كالمعصية لعدم قدرته والمشتري والمودع الا انما
لم يتفرقا وانما بناء مثلا ابتداء ضمن بالتلف بسقوطه وانما يطل بطلبه بنفسه
لان متدعيه ابتداء كما في شرائع الخارج وعنده موضع الشرح والخلاف فعلم
بالبيع وانما مال الاداء وجعل المطلوب لهما وانما ملكه خاضع لا لغيره في شيء من احواله
واما ركنه لو عطف ببناء الاجل او بعد الاجل لا يصح منه ولا يلحقه الشاغلان
اذا مال الطريق لانه الحق جماعة من الناس ولو كان الشاغلان القائل او هو
المشهد انفسهما بطلان حق الغير ولو كان الحائط يبيع في ملكه عا حريم
ضمن حريمه بالتلف بعد الامام وعندهما ايضا وان حراما ثلثه منتهى عدل
في البيع يبيع انما في ملكه ويناحيها ضمن ثلثه من تلف الامام وعندهما
نفذ عا قاتله الفصل وانما في مال او في ملكه عا حريمه من عدم قدرته
على العدم قلنا بقدر الاستصلاح بالرافعة اما ان التلف ينشأ من شيء غير
و ينشأ من شيء عليه هدمه او من موت حرمه واحدة وفي النكاح المقدسة
يقع عا ربا يقدركم على ملكه ياكل الغيب كالخمر فاكل من بعضه وانما يبيع فيها اذا
عا حريمه كالحائط انما انما الهيب العقود الثور لا يملك كذا الدرر
حياة البرية وعليها يبيع المالك ما وطئت دابته انسانا او مالا او امات
بيدها او امات برجلها او امات برجلها اولدته اعنته او عطلت في ربه
بيدها او صلت او فرت بحاله او المورع الطواق صار له يقدريه
السلامة فيما ملكه الخمر وهن عليه الخمر عنها لا يبيع ما عطلت فرت ربه
او بيدها او لا يملك الخمر عنها فلا يقدريه السلام عنها لا يبيع ما عطلت فرت ربه
والا انما اوقف لانه الخمر عا الايقان ملكه ولا يبيع ما عطلت ربه
او بيدها او لا يملك الخمر ملكه سوا كانت الدابة سارية عند القبول او موقوف
لجعله او لاجل الروث او لغيره لانه لا يملك الايقان فهو من زوايا السير
وان اوقفها لاجل الروث او لاجل الروث بل لا يملك ربه من عا عا بل لا الايقان

تفصیل

صف



حفظت

فقط

حق يق

شغل الطريق على الخرز فانه اصابت بيدها او جعلها حصة او ثوبه او ثابته
 عيارا او جاسقيا ففقدت اعينها من انسابه او حيوانه او فسد ثوبه لا يصفى
 لعدم الاحتراز ان كان في غير اليد لا يمكن الاحتراز ويضمه القايه ما يضمنه
 الركب مما وطئ به لا يبراه لا الركب فيمكن الاحتراز لا يبرجلها وذهبها لانهم
 يبرهنون على الاحتراز وكذا يضمن السائق ما يضمنه الركب فقط ولا يضمن الفخيم
 في الاصل وهو قو اكثر المشايخ لانهم يبراهون وكذا ليس منعه منها فلا يمكن الخرز
 وهو يضمن الفخيم ايضا وهو قو بعض المشايخ لانهم يبراهون فيمكن الاحتراز ولا كفارة
 عليهم اي على القايه والسائق ان هكذا ينشأ ولا حرامه اورد او حرمانه ومتمم بخلاف
 الركب فيما وطئت وجه الفرق ان الركب يشارف الملاك لان بالثقل على مسياه
 ولا كذا الركب في غير الايطاء والكفارة حكم المبرنة وان اجتمع الركب والقائد
 في الملاك او اجتمع الركب والسائق فالضمان عليهم ماله لا يذكر حسب الضمان ويؤخذ
 وقبل على الركب وحده عامرانه بشرط انما سبقا فان افسطلم فاربسان الضمان ان
 تقرب التي يجسد كراهه كاشانه فانما ضمن عاقلة كراهية الاخر وعذروا وان في عا
 عاقلة كراهية رية الاخر اي فعل عا ريه كذا وان كان لا يبراهه بفعله فعل غيره
 فيلهو ريفه ولنا ان الحق مناسق في الفعل لا في الفعل لانه ما جرد وروى عنه على فعله
 كما فعلنا فصاروا فانما يتجاوزا خلافا في نقطه فانما فاه وقعا على فاه فاه هدر لانه
 لا يثبت ان يخطئ كراهية بفعله وان وقع عا وجها ففعل عاقلة كراهية الاخر لانه
 علم ان لا يخطئ فخطئ لاخر فاه اختلاف في نقطه احدهما على ظنهم والاخر على
 وجهه فانه من عا وحده على عاقلة من على ظنهم لما مر انه انما سقط مجزبه وان قطع
 الاخر خطئ على عا فانما يبرهن عا عاقلة اي عاقلة انما سقط لانه يستعظمها وان
 ساق وان فوقيه سرحها وعجزها غير السرح منه وانما على ظنهم والركاب على ان
 طاعتهم لان متعده هذا السرح ذكر المشايخ وكذا يضمنه قائد وقيل وعلى يده
 ضمانا او مالا فراه الفخيم عاقلة وانما لماله لانه الخرز يمكن فسخه بالسلامة
 وان كان مع القائل سابقا فالفخيم عليها لانهم مسياه السبيضا ثوبا بواحد
 ويساقه لا لثقل الزمان فحينئذ ليس الجبر مشروا فيهم هذا اذا كان السائق خلف الفخيم

ط
سياه الفخيم

اما اذا سقط فلا يبرهن القايه حله اليه فيكون لا يقطع الزمان فاه ربطا بها
 عا قطا يبرهن عا قايه فقط يبراه بذلك البعير يبراه ضمه عاقلة القايه
 الله لانه صانته القطار عبر ربط الخبز فيكر الصانته بعد والديه على العاقلة
 ويجعلها عا عاقلة الرابطة لان هو الذي اوقعه في هذه العهدة ومثل
 بئنه او كذا فيضمه ما اشبهه الا ان مالاه قوله لانه العمل بالساق
 انشغل الى السائق وفي الطريق لا يبرهن طير فاضرب نفسك او مالا لا يبرهن او
 اي ولو ساق وجه الفرق انه بدله الطير لا يحمل السوق فلا يبرهن بخلاف البهيمة
 وكذا لا يضمن عا الدابة والمكب لانه لم يسبق بعد الا لاسل او ساق شئت ثم كرت
 تحت او انقذت اي خرجت بغته بنفسها من غير ارسال ليل او نها فافاض
 مالا وانف لا يضمنه في الحمل لقوله جرح البهيمة جرحه لانه المعقول غير متعلق
 البراهة للبهيمة اختياره فعليه ان ينقل الى ربهها ومنه وان عليه ان يركب
 او تحبها اي اوحضها ففخت برجلها او ضربت بيدها اجزا او ضربت فصدمت
 او ضربت الرجل بجرحها مات الرجل ضمه هو اي الضمان او ان احاطت بها متعدها
 لا يضمنه الركب لانه غير متعده ولا يبرهن عن عا وليس يعود هذا انه فعاد كذا
 حال السيرة الطريق ومسا وقطع لانه ملكه فبرها او تحبها غيره فاضمانا عليها
 لانه متعده الا يطاق ايضا بخلاف الا يطاق وعلمه وان يضمنه الناحس
 هدر لانه كالحال على نفسه وان القات الركب فيلهو ففان عا الناحس
 لان هو السب وان فعاد كذا اي الضمان او ان يبراه الركب فهو كعمل الركب
 لانه الخبز في السوق يبيع الامر وينقل الفعل الى الامر فلا يضمنه ايضا عا
 كراهه وان طئت احدها فبرها بعد الفخيم لانه قد ثبت عليها لانه يبراهه كذا
 الحاله متضاف اليها لا يخرج اذا وقع في غير حوزها غير الخارج فالدابة على الخارج
 والخارج لا يبرهن الناحس على الركب عا الفخيم لانهم يبراهون الايطاء والضمان
 والخير قد ينفصله عنه وقيل كالمالك او ماله ضمه كذا دابة ضمه ضامته
 متعلق او فوطئ انسانا على الفخيم لو لم تكن فوطئ لا يضمنه الناحس بل
 يضمنه الركب لانه عاقلة البهيمة عا عا ماله الله عا ماله الله بالبيهيمة

بدها

معلق

اذ وجدته محلة في اثر العقل مخرج ولو لم يخرج منه اود خرج منه ولو لم يخرج
 مخرج مخرج اود خرج اذ وجدته لا في العلم والادب والادب والادب المخرج
 عادة فلا بد ان العقل بخلاف العبد والادب اذ لا يخرج منها عادة اود اذ
 خفية عقده اود ان شرب يدركه اذ لا يزال العبد القاصر واذا ولد
 على اهله اى على اهله الحرة. والدم يدعى اود اى على غيرهم قط القاص
 اود اى الولي على بعضهم اى بعض الحرة ولا يثبت له ولا لقط القاص حلف على
 حلفهم بخلافهم الولي اذ هو المولى بالدم ما قتلناه ولا علمنا له قاتله وقال
 شافعي اذ وجد لوث اى علامته قتل او شهاده ظاهر على العبد عليه الاثبات الاول
 سببها وبقيت لهم بالدية عليه اذ كان دعواهم اوسطا وقال مالك يقتل
 قود اذ ادعى العمد وان ادعى قتل ذلك كرم على اهله اى اهله اى المملوطة
 بالدية اذ فيها القصاص حجة القوت ومات خلقه كالغيره اذ وجد قاتله
 قود وادى منهم القاتل اذ فعل ان ولا حجة في قود ولا في قود اذ كان لوث
 قود اذ علامته على قاتله هذا عن اذ شافعي حلف بحبسه عا اذ
 قود خطأ يحكم بالدية اذ عا اذ انهم قتلوه على انهم القاصم قود والدية
 قول له ان الظاهر في قتل العبد واليه يجب عا سبب قتل الظاهر ولنا قول
 قية للمولى واليه عا اذ اذ العبد يجب الدية لا لقتل حوافه اذ ينفق اهله
 اهل الحرة عا اذ كبرت العبد الوان يتم الحرة لانه واجب المستحب
 له ومنه ثم لهم عا اذ يجب حصة الحرة لانه العبد حرة لانه لا ينفق
 والدم ولنا انهم سببه ودية العبد بخلاف العبد اذ اموال لانه بدع اهل
 قود وقال منهم قتل فلا يشهد عا عا اذ قال قاتله ولا عرفت قاتله
 فلا والله اذ اى الولي العقل على غيرهم سقط القاتل عنهم لانه غيرهم
 اذ اودى عليهم ولا يشهدوا اذ عا غيرهم عا اذ الامام بخلاف اهلها
 الولي كادى عا غيرهم برأيه القية وله ان القصة متوجهة اليهم
 يزعمون القية كادى بالقصة الا تشهد بعد العزو يقال للولي كبريتة اذ
 لا ينفق المولى عليه من سقط القاتل ولا يقبل شهادة اهل المملوطة عا

فعليه ان يفتكر ان الله عليه لانه الدار بيه وعلى عاقلة الدية لانه نعمة وقوة لهم
 وانه ان العاقلة حاضرة في الجنة يدخلونه القضا اي يجب عليهم القضا كما في الجنة
 خلافا لان يكون رتبة الدار احقر به من غيره كما في الجنة لا يشتركهم عواقبهم وانما
 الحظر لهم نعمة البقرة كما تزم صاحب الدار في شاركونه القضا والاي
 ان لم يحضر في رتبة عليه اي عاقلة الدار والقضا في غير الدار اعراضا
 وانه لم يسكنوا فيها دون اشكاه عند الامام والراي وعند اليك في الجحيم
 له ان ولاية التدبير على السكنا في ملكه وانما جعل القضا والدية على
 اليهود وانه كانوا سكانا في غير دارهم انما كانوا في الجنة نعمة البقرة دون السكنا
 لانه سكنى الملك الزم واما اهل الجنة فابتنى عدم اقرهم على املاكهم فكانوا في الجنة
 عاوجه الحاج وهو اي القضا على اهل الجنة في الكسرة خذ من الخط الذي خط
 السلطان وبه المرام العسكر كانا مخصوصا وعين حدوده بالخطوط وقولوا
 في بينهم واحد رتبة عليه الامام دولة المشتري وعند اي عند اليك في المشتري
 ايضا ان القضا انما يجب بترك الحفظ فمهم ولاية الحفظ وهي باعتبار الملك وقد
 استوفى واما ان صاحب الخط هو الحفظ بنعمة البقرة هو المتعارف وانما اهل
 المشتري خير وقيل اهل الجنة في ذلك على ما ثبت بالكون هذا اعطاء الهداية والاعطاء
 في الجنة في غير ما يوجب وانما في غير اهل الجنة احد في المشتري لانه الولاية
 اشترط اليهم وان بيعت دارهم بعض فوجد فيها قيل والدية على عاقلة البايه
 وعند اي على المشتري لانه ان الملك للمشتري قبل القبض وقلة الحفظ فيتمتع عليه
 الشرع ولم ان قدس في غير الدار دون الملك وانه البقية بغير ملك ذي الولاية
 عند الامام وعند اي على بغير ملك لاي يترك الملك لغيره كما في ايدى المشتري
 لانه ما في ولاية الحفظ بعد على الملك ولم انها بعد على اليد ولان اي لا يقضي
 الدية عاقلة في اليد لا في الدار لاي الذي اليد لا في الدار بل في عاقلة
 وانه وجد ما لم يتركه سبها ما مختلفه والقضا والدية على الزور دون السكنا
 لانه الشاه بالزور دون السكنا ولد وجد في السكنا والدية على من يملك من
 الملكا صاحب الزكيات لانها ايدى بهم وكذا العمل وانه وجد في مسجد حجة

لانه

اهلها

اهلها لانه التدبير لهم وانه وجد في غير رتبة فعل ايها الشيخ القضا على ما
 وانه احدثها فلهما دولة الاخرة وانه لم يبيع فيها فلا يبيع عليها ما وجد
 في سوق مملوكها كما في الدول السكنا عند الامام والراي وعند اي في سوق مملوكها
 لانه التدبير لهم واما ان الغنم يعود الى المال في بيعهم عليهم وانه وجد في
 المملوك كالشوارع لا قضا لعدم الشهية والدية عاقلة المال لانه الشوارع حق
 المور للعامة ولهم حق بيت المال وكذا لا قضا الوجود عند السكنا لانه وجد في
 والدية العامة وهي كالشوارع وكذا لا قضا الالية عاقلة المال الوجود
 عند الامام والراي وعند اي في سوق مملوكها لانه وجد في ولاية التدبير لهم والراي
 ان القضا حصل منهم واما انهم مقرون وعنى السكنا في العامة فمهم
 يرجع عليهم وانه وجد في رتبة ليس في رتبة في بيعها الصفات فمهم لانه
 الغنم لا يلحق فلا يترك احد الا ان يلقا الموضو ملكا لانه عاقلة
 وكذا لو وجد في وسط القوات وكذا جار مملوكها لانه ليست بواحد ولا يدرى
 من اي مكانه القضا وان كان القضا في الشط فمهم القضا في بيعها الصفات
 لانهم يستقرون في الماء ويوردون دوابهم فلهم الغنم وعليهم العنق وانه في
 قوم بالسوق ثم اجلوا اي تقاروا في رتبة وجد في ملقاهم قيل فعلى
 الحجة لانه القضا في اهل الحفظ عليهم الالية يدعي في بيع القوم على عاقلة
 منهم اي من القضا لانه في قضا عليهم لانه هذه الدعوى نفت براءة اهل الحفظ
 ولا يثبت على القوم المقارن الا لانه لانه هذه الدعوى لا يثبت عليهم وانما يثبت
 على الحجة لانه قولهم على انفسهم ولو وجد في مملوك غير مملوك وانه وجد
 في حيا او في مملوك رتبة اي دوابهم في الحيا وانفسها طار لانه كانت والاية
 ان لم يوجد في بلد الحيا في الاقرب من اعطاء اليد عند انعام الملك وانه كان قد
 فمما تلوا عدوا الى اجل العاقلة فيهم وفيما فيهم من شدة الالتفات عن
 العدوان فلا تكرار ولا يخالف فلا يثبت الالية لانه القضا في قلة عدوه فلا يشبهه وانه
 كان الارض مملوكه فالعسكر كالسكنا والقضا على المال لا عليهم عند الامام والراي
 خلاف لا يوجب ودليل التوقيف قد سبق ومن خرج في قبلة ثم نقل الى اهلهم ولم يزل

لانه

والصبر لا يزيده العاقلة لقصور الولاية عنهم الا انه يفيد قوتهم لاد الامتناع
كانت العقول والهم ولا يتعاضد فيهم فيلزم تصادفهم ولا يعقل العاقلة
مما كان اقرب من نصف عقل الولاية لانه التحمل للشرع الاحقاق ولا يخاف من
القليل بل لا يخاف من كماله اذا جنى المال ولا يدخل النساء والصبيان والعقل
طامة للشرع ولا تتسامحها ولا يعقل مسلم عن كافي ولا بالعكس اي لا يعقل
كافر عن مسلم لعدم التسامح فيما بينهم ويعقل الكافر لو جود التسامح
والاختلفا على لاد الكفر مرة واحدة ان لم يكن العداوة بينه وبينه
كالجود مع النصارى وفيما كان المعاداة بينهم فكلية كاليهود والنصارى
لا يعقلون وان لم يكن للدين عاقلة والدية ماله في تلك سبيبة من يوم
يقين به عليه كما هو حق المسلم لاد الاصل هو الحيواني وانما عدل على العاقلة
ان وجدت والا فريت والمسلم ان لم يكن له عاقلة يعقل عنه بيت المال لاد
جماعة المسلمين به امر نصرة وماله بيت المال عند عدم الوارث هكذا عند
وفيل المسلم كالتام لا يعقل عنه بيت المال بل على مال الحيواني وان جنى حرجا
عد خطا فعمل العاقلة اي عاقلة الحيواني عندنا وعند الشافعي ما ذكرنا
مال فلا يعقل العقول وتنافر فيعقلوه **كتاب الوصايا الوصية**
تلك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بعادون الثلث والفقير الى عمة
جوارها لانها عاكسة مضاف الى ما بعد الموت وحال ذال ما كنت فيها كبر حوت
لشئ في الغزوة الحارة وقد نطق به الكتاب وهو قوله في من بعد وصية يوصي بها
والسنة وفي قوله عدا الله تعالى تصدق عليكم بنت اموالكم واخر اعلمكم الحديث
فتجب ان كان الوارث اعتداء اي علف النمل او يستغفون باموالهم
وان لم يملكوا ايضا لا يفسد على الاجنبى وكبرها عمة والاولى اولى والاى
ان لم يكونوا اغنيا ولا يستغفون فتركها الى ترك الوصية من الثلث حيث كان
صدقة على الفقراء وصلة الرحم ولا تفتح الوصية عدا عدا الثلث كماوردت في
الحنفية الوصية من الكبر كبر الوصية الزكاة على الثلث وبالوصية الوارث
فلا يجوز الوصية لغيره بعد ان كان بمنزلة لقوله عدم الوصية للقاتل ولا لغيره

ما حذر الله تعالى

ما حذر الله تعالى من الميراث ولو اجازتها الوارثة جاز عن الامام والى الاعد
لانه جناية باقية والامتناع لاجلها وانما ان المنع لحق الوارثة ولا يجوز
لوارثه لقوله عدا الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا وصية للوارث وهذه
الميراث لوارثه الا وصية لا يجوز الا باحازة الوارث لانه المنع لحقهم ونص الوصية
بالثلث للاجانب احتراز عن الوارث وان لم يجز اي الوارث لا يرث من الاجنب
او يصح من المسلم الذي لقوله لا ينهاكم الله عن الذين لم يبقا لكم من الدين
وبالعكس عدا الله لكم لانه لا ينهاكم الله عن الذين لم يبقا لكم من الدين
ولذا جاز التبرع في الجانبين في حالة الحرة فكذلك بعد الممات ولا يجوز لغيره
انما ينهاكم الله عن الذين قاتلكم في الدين وتبطل لاجل لاد الوصية لا تخلف في
وجه لانه يجعل خليفة في بعض ماله والجنس صالح في الخلافة في الارث فكذلك الو
اذ في اخذ يصح الوصية بما لا يملك لانه يعرض الوجود وبالله اوسع حاجة
اليت ولا يصح في غير الموجود كالنثر فلا يصح في الموجود ولو كان
يشترى اي يبيع محل الموصى له والمحل الموصى له به وبس ولا بد من التمسك بالحق
الوصية لكونه موجودا حين الوصية ولا يصح الهبة اي الهبة لانه لا يتم الا
بالقبض الكامل فلو اوصى بامر دونه او بامر دونها تحت الوصية في الميراث والتمسك
التمسك بالحل لانه اهم الميراث لا يتناول الميراث لفظا ولكنه مستحق بالاطلاق ولا بد
من الوصية من القبول خلافا لفرقة النصارى على الارث لمواخاة بينهم ولان الوصية
اشارت الى جرد فلا بد من القول بقبول القبول بعد موت الموصي ولا اعتبار
بالزاد القبول في حيوة اي حقة الموصى لانه اودى شئت حكمه بعد الموت
للقول به فلا يعقل قبل المالا يعقل قبل العقد وبه اي القول على الوصية لا
بدونه القول لاد ان يموت الموصي لم يعد موت الموصي قبل القول فانه عليها
الوصية وبغير الوصية با لانه الميراث موقوف على القول والتمسك ان الوصية من جانب
الموصي قبل موته لا يفتح الفسخ من جهة الموصي قبل موته ولا اذا
دخلت ملكه كما لا يبيع الحيا لم يشرى اذ لا يصح من قبله ولا يفسد لانه
عمره جاز لها ولذا ان تبرع وليس الميراث العلم ولا من كتابه وان كان ولو ترك

الثاني

بما

صية

اقول

الوصية

وقال له ما له لا يقبل الشرح والوصية مؤخره عنه الذي لانه اهم ووجوبها لانها شرع
 فلا يصح من تحت وصية ماله لانه ما تقدم لكونه اهم لم يبق لها مال الا انه سيرة العامة
 في تركه لبقا المال والموت انه مخرج وصيته لانها كانت شرع غير لازم ولا نقا
 ايجاد كل اربعة يقبل الرجوع قبل القول وقبلها بعد الموت فيصير رجوع قبل
 الموت قول لا نقول ابطلت وصيته او فعلا يعطيه صفة فعلا حق المالك في القصب
 كما مر بان من الاحتياط والازدياد والحمل وتفسير العيب او يزيل ملكه كالبيع
 والهبه وانما اشتراه الموصي بعد بيعه او ربحه الموصي بعد ذلك البيع او الهبة او
 فسخه الموصي بزيادة لا يمكن التسليم الا بها لا تصالحا كالتسويق الا ان كانا في
 اوصي سويين ثم تقبضت بيمين يترك الرجوع او البناء ابتداء حين قوله الذي يجمع
 في الدار الموصي بها والمحق لغير الموصي وقطع التوب الموصي به وبخ الشاة
 الموصي بها رجوع عن الوصية لعدم الحماة التسليم بدونه هذه الزيادة لا يلا في
 رجوعا عن التوب الموصي به وكذا ان خصص الدار الموصي بها وهدمها لانه هذه
 الافعال لا يوجب زيادة تدل على الرجوع بل على التفرق لا عادة انكره تخمين
 ما اراد اعطاءه والحمد لله انما الموصي وصيته ليس برجوع عند محمد خلافا للجمهور
 له ان الرجوع في في الحال الموقود في في الحال والمات في في الحال في في الحال
 ولا استفاء في الحال في في الحال في في الحال في في الحال في في الحال في في الحال
 لانه لا تخلف ليس به قاط فلا يدل على الرجوع او كل وصية او وصية بها التكاليف القلابة
 في حرام او رجوعا لا يصير رجوعا لانه الوصف يستدعي بقاء الاصل بخلاف قوله
 في من طلب لانه اذا هب انشأه ولو قال ما اوصيت به فقلابه ان كل شيء اوصيت
 به اريد فلو قلناه ان لم يمت رجوع لانه القفل يدل على قطع الشركة بخلاف
 ما لو قال اوصيت بعمولاد المحل فحققت الشركة الا انه يترك فقلابه الثاني مبتدأ
 لان المالك يترك خلافا لعمولاد لو كان حيا ثم لم يمت الموت في بطل الاول
 بالرجوع والثاني بالموث وبطل هبة المريض وصيته بالجنينة لعمولادها
 لانه الوصية انما تجب عند الموت وفي وارثه عند ذلك الوصية للوارث لا يجوز
 والهبه وان كانت بغير صورة تركها فاضطرب لما بعد الموت كذا ولا يبطر الذي

المتفق

المتفق وتغير الثلث وكذا قوله ان اقر ارضي ووصيته وجبت لانه المتفق
 او اقر ارضي المتفق المتفق المتفق المتفق المتفق المتفق المتفق المتفق المتفق المتفق
 فلا بد ان لا يجوز له للوارث والابن وارث عند الموت والاقرار ان كانه من المتفق
 وكذا سب الارث وهو البقرة فان وقت الاقرار فيعتبر ابراث بنية الاندابة هبة
 المتفق وسب لا يفسد القيام والمطلوح عوضه ثمة بعض بدنه والمطلوح قبوله لا
 يقدر الاخذ والمطلوح وسب في له وعجاجة عن اجتماع المتفق المتفق المتفق
 به حتى تحرق البدن وتغير الولد من كل مال اخر بقوله هبة المتفق اي يعتبر بجميع
 ماله لانه الثلث ان طار كل منهما مائة سنة ولم يخف موته منه لكونه طبعا ولا لالا
 يستحق الثلث والى الا ان لم يطل او طار ذلك خيف موته منه بانه في الغنى
 والام لم يمت الثلث لانه من مرضا موته **باب** الوصية ثلث المال ولو اوصى
 لثلاثة اشخاص بثلث ماله ولم يختر وارتب لكونها ثلثية فثلث ثلثها مقصود
 لانه يفيق عن حقها وقد ساء في سب الاحتقاق ولو اوصى لاحد ثلثين
 والاخر بسد فثلث ثلثيها لانه لا كل واحد منهما يولي بسبب
 وثائق الثلث عن حقها فيقيم على قدر حقها ولو اوصى لاحد ثلثين والآخر
 بثلثيها او بثلث ماله ولم يختر الوصية بثلث ثلثيها بثلثيها او بثلثيها
 بثلثيها الاول ثلث لهما ثلث ثلثه لانه لهما الثلثين وثلث الثلث
 لهما لهما الثلث وثلثه لهما لهما الثلث وثلثه لهما لهما الثلث وثلثه لهما لهما الثلث
 لهما لهما الثلث وثلثه لهما لهما الثلث وثلثه لهما لهما الثلث وثلثه لهما لهما الثلث
 على الثلث عند الامام الا في الحماة صورتها مرضع عبد قيمته الف ومائة وخمسة
 ستائة ولا مال له غيرها فانما يباع احدها فقلات مائة والآخر للاخوة
 فحملت الحماة للاول ابنه وللثاني ثمنه فانها اجاز الوصية فيها والابن
 من الثلث في الثلث لهما اتفاقا او فسخه فيمنع ان يقع ايضا عند الامام
 والساعة صورتها انه يورث بقدر عبد قيمته احداهما الف وقيمة الآخر الفاه
 ولا مال له غيرها فانها اجاز واعتقا والاعتقا من الثلث وهو الف وثلث
 بينهما وسبغة في الثلث والثلث ثلث ثلثه لانه يفيق الثلث بينهما والامام

المتقدم

مطلب

صورته اذ يورث رجل الفرس وللآخر الف وتنت مال الف ولم يزل الورثة تحت
 الثلث بينهما اتفاقا والقبول ان ينصف كما قوله ويصرف عنه فصل في ما لا يورث
 قد سبقه اختلاف في جميع المال وينصف الورثة والقفل ان ينصف بعض الورثة
 لا على بعض ولا مانع منه فينصف بعض القفل ولم اهل الوصية لما بطلت بطلان
 ضمنه القفل في الثلث سألما فيقسم على السوية بخلاف المستثناة لا وهما
 جوارا في الجمل بدونه اجازة الورثة كلها اذ اكانه المال يسود ووجه الورث
 قوله به هذه الصورة وبغيرها ان الزيادة على الثلث غير موصية هذه فلا يتصل
 الوصية بالطلبة لا كما اهل بل في المال ازيد فيعتبر الضرب واما ما عجزها فموصية
 يكونا كالامال او نصف فلا وجه للاحتمال المذكور فلا يعتبر الضرب ويتصل الوصية
 بنصيبا بانه لا يعود او مئة نصابا لانه وصية على الغير وفي الوصية بمنزلة
 ابنة ومثلها غيره فلا يلزم ان لا يفرق في حقها لانه ابنة فللموثة الثلث
 كانه ترك ثلثه بنسبه وان كان ثلثه بنسبه فللموثة الثلث كانه ترك ثلثه بنسبه
 واه او مئة بنسبه ما لم يصر نقيب فالقبول للورثة يقال لهم عطفه كاشتم لانه
 يجوز له الورثة قائم مقام الميت ولما لا لا تمنع الوصية واه او مئة بنسبه فليس
 اهل للموثة الثلث عند الامام وعندنا لم يترك نصيبا حدهم وصورة الموثة والآه
 بنسبه كل منهم على الثلث في لا يفرق لهما ان السهم محووعا ورثه سوا والاول
 متيق في كل حال اذا زاد الاول على الثلث في يرده لعدم الاجابة له اهل لهم
 الرس موال من عدا بنسبهم قالوا هذا العرق بين الجاني والسهماء وعرضه ان يفرق
 المقدمه وروى السهماء كل جزء واه او مئة بنسبه ما لم يصر ماله ثم يترك
 ماله واجازوا ان الوصية في الثلث ويدخل السوس فيه واه او مئة بنسبه فليس
 الواحد لانه اعادته الثلث يفرق يراها عيب الاول سواء اخذ الجاني الثلث
 ولو ادرى بثلثه وراى او ثلثه عجز او ثلثه ثمانية والاشياء من جنس واحد
 احترازه المتفاوتة سئل حكما في ثلثه الثلث من كل ما لا يورث من الثياب
 فلم اهل للموثة الثلث في هذه الخيا ان اخرج الباقي من الثلث ثلثه جميعه ماله وكذلك
 من الثياب مكيل كالبركة وموزون كالنعل وقار زر له ثلث ما بقي من ذلك المال ان

ولا اجابة الورثة

نعم

مشتر

مشتركة الورثة والموثة او المال المشترك يستوي على الثلثة وسبق على الثلثة كما في المتفاوتة
 ولنا انه ان لم يورث احدكم جمع حق الواحد ولذا يجزى فيه القسمة من المال
 مقدرة فحقها في الباقي بخلاف الاجتناب المتفق واه او مئة بثلث ثمانية
 وفي متفاوتة فكل الثلثان فله ثلث ما بقي ولو خرج الباقي من ثلث جميع المال
 لانه لا يملك فيه الجمع جبر واه او مئة بثلث عسيلة فكل الثلثان فله ثلث
 ثلث الباقي لا جميعه ولو خرج من ثلث الجميع هذا عند الامام وعندنا كما حكم في
 الباقي وقبله توافق الامام والدواية كالجداء لو اوصى ثلث دواء فكل
 الثلثان فله ثلث الباقي واه او مئة بالقبول عيب ودين على الناس في الوصية
 موصية لاهية ان حجت الالف من ثلث العيب والا ان لم يخرج دفع ثلث
 العيب وثلث الالف ما يستوفى من الدين حتى يتم الالف لانه الموثة كما حد
 الوصية فلا يعيب لم العيب واه او مئة بالثلث زيد وعروا وحدها ميت فكل
 لاهي لعدم صحة الميت لاني كالجدار عمة التي يوجد انه اذا لم يعلم بموته فله نصف
 الثلث اذ لم يرش له كل ما اذا علم بموته وان قال به زيد وعروا فالنصف للزوجة
 دونه لانه لا يورثه بيقين القسمة وان او مئة بثلث ماله والاول لا ماله فالت
 ما لا يعده ثم يتا في الوصية ثلث ماله عند الموت لانه الوصية مضافا الى الميت
 فلا اعتبار له المال اية وجودا وعدا وكذلك الحكم ان اهلك ماله بعد الوصية ثم يهد
 اكسره او مئة بثلث عجزه ولا عنه له او كانه غنم فكله قبل موته بطلت الوصية
 لما تراه الاعشار والاثوت وهذه الوصية تعلقت بالعيب فبطلت بعقوبة ووكاله
 لم ادرى انه استفاضة غنما بعد الوصية ثم ثلث تحت الوصية فله الوصية ثلث
 الغنم المتفاوتة الصحيح وقيل بطل ما تراه تعلقت بالعيب فقوت بقواته
 وجه الاول ما تراه العيرة او ما عدا الميت فلا يتعلق بعيبه ما وجد قبل الوصية
 واه او مئة من ماله ولا يشترط ان يملكه قبله لانه ما اضافها الى المال على
 ان اراد فتحها لاهيةا ويتصل الوصية لو اوصيت به مع غنمه ولا عنه له لانه
 لما اضافها الى الغنم علمنا ان اراد فتحها واه او مئة بثلث ماله لم ينفصها الى المال ولا
 الوصية استوفى والجميع البطلان لانه الظاهر ارادة العيب واه او مئة بثلث

عنه
فتمت

انه اوصى بان يخرجها جميعا في سنة الثانية والامشاع لحق الورثة فاذا اجازوا على ما
 حكمهم بخلافه في الاول لعدم المصلحة وان افراد لا ينسب بعد الفسخ وبوصية
 ابيه بالتك فعلى ان يعلم دعوى تكليفه لانه امره بخلافه والى الفسخ او
 يؤخذ بخلافه بل لا اقراره بالتك فيقتضي المساواة له في كل يحصل اعطاه
 في تمامه كما قالوا في شبهة الطلب والاحتياج ان اقر بالتك شاعيا اياهما
 فيكون بنتت ما يثبت بخلاف ما اذا اقر احداهما بطلبه بغيره لان الدين مقدر على
 الميزان وان اوصى في قولته بدمهوهما والا لزم الوالد للملكية والله الولد من
 بهما اذا احضر قرا الفسخ والتك في فسخ ما كثر ثبت في حقته ويؤثر منه دخله
 الوصية هذا اذا جازها بالتك والا لزم له ان يجزها بالتك اخذ المهر من الفسخ
 او مذهب المال منها في السنة ثم ان اقره من الفسخ في سنة اخذ منه ادم الولد
 هذا عند الامم وعندنا اخذ الثلث منها على السواء لهما ما كانا له الولد تابع
 فيخذه الوصية فتفقد بلا ترتيب له الا امة المهر وما تابعه والبيع لا يلزم
 اصله وان ولدت بعد الفسخ فاما المهر لانه حاصل منكم **باب الفسخ**
 والعرض والبيع والنفقة مرفق المهر من جميع ماله او من ثلثه لحال التفرقة
 في المهر الا في السنة هذه الفسخ والتك والبيع والهبة والاقرار بالانكاح
 المحلوس الوصية والدين فانه في الثلث او نصفه الفسخ فانه كانه التفرقة في
 غير ذلك الماله في نصفه الفسخ ولم يعلق بحق الفسخ كانه التفرقة من ماله
 او من ثلثه لان كل عرض في حق الزوج الفسخ في ثلثه يعلق حق الوصية في التفرقة
 الفسخ الا في السنة بغيره من الثلث وان كانه الفسخ لانه يعلق بحق الوصية بالامانة
 ومن غيرهم ما كان له الفسخ في ثلثه الا للاحق للوصية فانه ما لم يفرجه من الحق
 والحجاب الحجة العطاء في حارة البيع حارة كذا في خيار الصحاح والكفاية
 والمهر وصية وكا الوصية واعلموا ان كل عرض من الثلث عامر الا كل ما كان
 يعلق حق الفسخ لا اعق المهر وحاشا ان يخط في البيع من المهر في السنة وكان
 ثلثه منها فاما حارة اوله في السنة كذا في قولنا انما يتبع من قبله في عقد الفسخ
 بوجه من اذ انزلت فحقه المصنف في حارة اوله في الحارات من الحق لا ينافيه

全

في صفة التقدس
قيمة ما لا يحصى
عبد قيمته والله
صلى الله عليه
الثلث الى المائة
وسبع مائة

وحج ولم يعل الرقع فاحم القمية وان اعق الموضع من محاسبه او احواله اعق في حاله
 ففرضه الثلث الاذوق من الحمايات وصفه بين العقوق والحماة الاخيرة لان الثلث قسم
 بين الحمايات لتساويها ففرضه ثم ما لم يحد الاخيرة بينهما وبين العقوق الى اقلها
 فقدم عليه ما وجد صاحب عقيد او اعق ثم ما لم يحد اعق ففرضه الثلث ^{منه} ^{منه}
 الحمايات وفضل العقوبة ثلثه العلق المقدم سائر الحمايات المؤخره ففرضه
 الثلث بينهما ثم ما لم يحد العلق الاول بينه وبين الثاني فله ان يأخذ الامام وكلها
 العلق اوله الجميع لهما وان العلق اقوى من الاول الا في الموضع من محاسبه ففرضه الثلث
 ففرضه ولا اعتبار بالقيمة الزكوة ان الحمايات اقوى من الموضع من محاسبه ففرضه الثلث
 وان اوصى الموضع ان يبقوا عنه بماله المائة بعد فله ان يأخذ سائر الحمايات المؤخره
 درهم بطلت القمية عند الامام وعندنا يبقوا عاقب انما العلق قوله الموضع
 حتى يقل الشهادة عليه من غير دعوى فلم يتبدل الحق وان رقع الكدع
 في الاخير في الشهادة عليه من غير دعوى فاختلف الحق ولو كان مكان العلق
 في رقع عاقب انما اعاد الفرق على قوله ان الحق لا يتبدل فله ان يتبدل الحق
 وتقبل الوصية ببقا عليه لو جنى بعد موته لم يدفعه العبد بماله الاذوق
 ففيه تقدم حق الجانة عاقبة العدم وعاقب الحق المورث فان اخرج من حكم
 بطلت الوصية وان قد ادى الحق المورث فلا بطل الوصية ان الاول في العدم
 الحمايات ففرض الوصية والوصية زكوة ماله من رقع عاقب انما رقع عاقبة العدم
 والوارث عاقبة الوصية والوصية للوارث لان المورث لا يرضى الا لا يدخل العبد الوصية
 في الثلث ان يبقوا اوله في الثلث انما والوارث يرضى دخول فيها ففرضه
 الوصية الثلث ان يبقوا الوصية وغير الوارث فاقول قوله الموضع من محاسبه ففرضه
 المورث لاد العلق ان يبقوا مقدم المورث الا ان يفضل الثلث عن قيمته او فاقب العبد في
 زكوة الوصية من رقع عاقب انما العلق ففرضه الثلث لا يدخل العبد الثلث فله
 المورث ولو ادى من رقع عاقب انما العلق ففرضه الثلث والوارث عاقب انما العلق ففرضه
 الثلث وفضل الوصية من رقع عاقب انما العلق ففرضه الثلث والوارث عاقب انما العلق ففرضه
 الثلث وفضل الوصية من رقع عاقب انما العلق ففرضه الثلث والوارث عاقب انما العلق ففرضه

ملا يلف وضم
تمت المال
فتمت

على انفسه وانه انما المقدم يكون اقوى في دفع الاول وكذا الخلاف فيما اذا دعى
احدا من عليا فادعاه الآخر وديعه فحقه الوديعة اي دعيه وعندها سوله وان
انجعت وصار حقوق القوم فحق الثلث عنها فيثبت اليه انفسه كالحق والركن
لوقتها وان اشترها الموصى فانه يساقط والركن في دفعه او غيرها كالسنة قد
ما قدمه الموصى لانه الظاهر انه يتدبر بالهم وقيل قائله الكرخي فقدم الركعة على الخ
في واحد الروايتين مع الوديعة وقيل بالعكس اي تقدم على الركعة فقلوبها حق
الهاد فكانت اولى ووجه الثانية انه لا يقيم بالمال والنفس الركعة بالمال فقط
فكان اولى بغيره على الركعة على الكفارة والقسم والظهار واليمين لم يترجم عليها
اقلها فيهم من الوديعة مالم يأتها الكفارة وتقدم الكفارة على صدقة الفطر
لان وجوبها على القوام دون صدقة الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاضحية لان وجوبها
انفاقي دون وجوب الاضحية وبذلك واجبا تقدم على ما قدمه الموصى كالمزاة او غيره
للإسلام اي القوام الضحية اي ما يذبح من بهيمة ذكرا له وقت النفقة لانه الواجب على
مملك ولا يجب عليه اشتياؤه الا ان لم يذبح النفقة فيسحق في اي النفقة والتمس
عدم الاحتجاج عنه لان امرضا فله لا يوجد وجه الاحتجاج لان ماله النفقة وانما
اول من الابطال وانما خرج حاجات الطريق وادعى ان يحج عنه من مملك
عند الامام وعندهما مع حجة استخفاف النقص قوله فاما قلنا وجه الاحتجاج ان
ثبت على من سقط فيه من مملك بخلاف غيره للتمسك اذ لا يجب فيه عنه من مملك
انفاقي وعندها هذا الخلاف بين الامام ومالك اذ اختلف الخارج عن غيره في الطريق يحج
عن مملك ذلك لغيره ومن حجة في الخارج عنه عندها الوديعة للاقرار بوجوبه
جاء الاشارة لصلقة عند الامام وهو الحق لان الجوارح والحيوان وفي الخلافة
ولم يزل في شعبة لغيره وعندها من مملك محبته ومحبته معها وهو الاحتجاج
وجهه انهم يسمونه جوارحا ويؤمره قوله لانه لصلقة جوارح العبد الا ان السجدة
وفيه ظاهرا مع الدواعي يستوي فيه اذ احتج الوصية بالسكينة محبة والمالك
والذرة الاشارة والمسلم والذرة لانهم لم يترجموا لهم ويخبروا بها بالسكينة
سكن عنه لا خلاف ولا يدخل عليه لانه الحقبة عملا وهو غير كونه وصيه

وهو احدي الروايتين
عنه اي في قوله
وصار الاصل والتمسك
بغيره الوصية
في الركعة

مطلب

يؤدونه من مملك ثم اتم به من اوجه لا يراه في الوصية فله من مملك موصى
فما روى انهم لما تروى حصة رضا اعطى كل واحد مملك من مملكه اكراما فاعلموا ان
باعتبار النصيب مملكه لا يدخل فيه كل ذي نصيب من مملكه ومنه ان نصيب كل ذي نصيب من
لان المالك اعطاه مملكه الزوجات والشعاع وعدة الزوج وحصة ما يورثه وادعى نصيب
من مملكته ومنه ان نصيب كل ذي نصيب من مملكه لا يدخل في مملكه المورث لان المورث
يسحق نصيبا وقيل لا يدخله يستوي في ذلك الوعد والوفاء والابعد لان المورث
اللفظ واقرب من القرابة وذو قرابة وادعاه وذو رحم وانسابه لا الوفاة
ان ادعى الى اقراره او اقره بالادعوى قرابة او رحم او ذوى رحم وانسابه فالوصية
تلك من هذه الالفاظ لا لا قرب من كل ذي نصيب من مملكه لان الوفاة على اعتبار
الالفاظ في الرجم الحزم ولا يدخل فيه اي مملك من هذه الموقوفات والولاية لانه
لا جعلت لهم من ذلك رواية وكذا في مملكه وادعاه لادعاه المالك في ظلال الوفاة
يدخله لانه هذه الالفاظ تستحق لانها لا بد كلاب في مملكه كالام والادعاه
كلان في آخر الاحوال ان لم يكن له اي الوصية هذه الالفاظ وورثه من مملكته
الوصية ومنه ان مملك هذه الالفاظ لا تشرع فصاعدا اعتبارا في نصيبه في الرجم
للانصب عند الامام وعندهما يدخل فيها لانه نصيبه في الرجم في الرجم
فول بعض الشافعيين بانهم لم يورثوا ولا في الرجم لانهم لم يورثوا ولا في الرجم لانهم لم يورثوا
لانه اطلاق هذه الالفاظ في تناول مواضع الخلاف ولا ان الوصية اخت الميراث
ففيه بعض الروايات في بيان الجحيم في اثنائه فكذا فيها قوله في مملكه وحالان تروى
عندها من الخلاف الوصية لغيره عند الامام اعتبارا لا في نصيبه وعندها الميراث السواء لعدم
اعتبار في الاقرية في قسم ارباعا ومنه ان مملكه هذه الوصية لغيره ونصيبا
عنه لانه اقر الجحيم اثنائه في قسم نصفه لغيره لغيره ونصيبا لانه
وعندها في قسم نصفه لغيره لغيره لغيره ونصيبا لانه اقر الجحيم لغيره
وانه كان له في الوصية نصف الاطاع فقط فمضاهم ونصيبا للورثة لانه في الرجم
القسم وان كان له في مملكه وحالان في الوصية عنده لغيره ونصيبا لغيره لغيره
الولاية لغيره الوصية دونها لانه اقرار الاقرية وعندها الوصية لغيره لغيره



ع
ب
بضم و
الرجوع

[illegible]

انما هي القية والمصدقه لفظ الاتيان وقوله من الاجاح على الزاد
 الغفران على ما سبق بقوله او من كان فلاه اذ لم ينفذ مع الاجاح
 فلا يحل على الغفران ولا ينظر الى او من له اية فلاه اذ لم ينفذ مع الاجاح
 الاجاح وان او من عولاه اى مولى فلاه فراه الوصيه لانه اعلم منه
 بالحق او المصلحة لاطلاق لفظ المولى عليها على الوصيه ولا ولا ينفذ الى الوصيه
 لا لاولاد المولى ايضا لانهم مولى ايضا ولا ينفذ الوصيه مولى المولا اى
 ان كان للمولى عقب اولاد مولى المولا الذى عقد بينه وبين المولى عقد المولا
 المحقق واولاده دون من كان له عقد خلا فالذى يحتمل انه اللفظ يشاء ولهم
 ايضا ايمان بالحقه تختلف ولا يدخل مولى المولى اى عقبه بعقبه لانهم مولى
 عليه الا عند عدمهم او اعدم عقبه ولا محقق يدخل من يدخل من كان
 بالقدوم محقق محقق مجاز النعور الحقيقه وان كان محقق واحد ومحققا
 محقق فاسف لمحققه والنصف الاخر لورثته دون عقبه محققه للاجتماع
 للحقيقه والمجاز ونظر الوصيه فيما او من مولى فلاه ان كان له عقبه ولا عقبه
 ومحقوقه قد اعتقوه بان كان المولى عددا متباينهم وبعد الاعتراق اعتق
 العباد ونهجه احدى قولان وقع ونوق الى انه تعالى فيه من قوله الا ان
 هو اللفظ يشاء ولهم ولنا ان مختلفا احدا مولى الوصيه والاخر منهم سقم عليه
 فصار شركا فلا بدع والاول الجمع اتيان الوصايا كالوصيه باب الوصيه
 بالقرينه والسكنه والشرع في الوصيه بخدمه عبده وسكنه داره وبغيره ما لم يه
 مقبوض يجوز بذكر الاولاته المتنافيه عليها كالحقيقه بدل كاله اجاره وعربدا
 كاله الاعايبه ويجوز بعد ما تم الحاشيه اليه كاله الاعايبه فانه حرج بذكر المالك
 من السكنه والسكنه والعلم من التفتش لم الى الموصيه فيقضى المتنافيه ودونها
 في الوقت والى ان لا يخرج من التفتش فثبت الارباب الوصيه والموتور والى ان لا يخرج
 غير الارباب فثبت ان لا تنفذ الموصيه وتنفذها الموصيه لا في عينه فثبت على ما في
 اعدا ويجوز الحملان انما صار محققا لان الحق لهم وليس الموصيه تبع حرقه ومما اورد

○ ۳۳۳

مطلب

لا اله الا الله
وصار كانه احد لم يكن
مدرسة يتيمة

ولو لم يكن الشرك فاعلم المصنف في نفسه الوحي وابع وقض غن منافع الفهم
والحق في ذلك ان يسمع ما ان الصغير الصغير عايفة الوتر بحسبته اي
حسبته الفهم لا يتقاض الفهم بالحقيقة ما اصابه ولا يصح بيع الوتر بحسبته اي
شركه لم لا ياتي بغيره لانه لا يقوله الفهم الفاحش بخلاف المبرر لعدم اكله
الجزع عنه ويضاهيه من نفسه اي يبيع الوتر ما ان يبيع وشركه ما ان يبيع
اذا كان لا يبيع عند الامام خلافا لما ولاي الوتر دفع المال اي ما ان يبيع مقاربة
اي عاين ان امره الى المال والعمل والتاجر والبيع بينهما وشركه اي عاين ان امره الى المال والبيع
بينهما وبيع عاين عاين ان البيع كالمبيع اذكر منها ان يبيع التميم فظاهر ان يبيع
فقط ان يبيع مديون التميم على الاملاء اي الفهم مع المديون وهو خير التميم لاحقا
الاعتراف مديون التميم اذ يبيع شرك التميم ولا يجوز ان يبيع الوتر ولا للاب الاقرضه اي
ان يبيع ما ان التميم قرضا اذ لا ينفذ التميم فيه ويجوز للاب لو فود غفقه الاختلاف
اي اخذ المال من الفرقه للتيمح لاحتمال النفع له لا يجوز الاقرضه للوحي
لعدم وفود غفقه ولا يجوز الوتر ما ان المفقول ان المفقول ان المفقول ان المفقول ان
التجارة ويجوز بيعه اي بيع الوتر على الكيفية غير العقار لانه لا يبيع
المفقول لا العقار سماع الفساد اليه وحفظه غير ايسر اما العقار فحسب
نفسه وهو للاب احق بما ان الصغير من جهة وعدا في عاين ان البيع
اقام المبرر ما ان يبيع عند غيبته حتى يجر المال ولنا وفيه عند غيبته في قيامه
مقامه فانه لم يوصر للاب والجواب كالب لا ان اقرب اليه ولا يتحقق عليه ملك الحاكم
دونه الوتر لا ياتي في الشرف فقط فصل في في شهادة الوتر شهد
الوقايه ان ياتي الوتر ان يبيع منها لا يقبل لانه فيها جرف بيع المعصية وهو من
الذين المناقضة في الشهادة ان الاله لا يبيع يدين في قبول والقبول لعدم قيام الثقة
وجاء المصنف ان وصاية يدين في القاطع برضاء الاول لا يبيعها داتها وكذا
لا تقبل الوتر عندنا الميت انما هو الوتر الوتر وهو يكره لانهما جرح نفعاً وقت
شهادة الوتر يبيع مال الصغير في الشركة او غيرها لانها يظفر ان ولاية الشرف
لا نفسها ان المضره به وكذا الفهم شهدا داتها للكبر ما ان ياتي وحسب شهدا داتها

في قضاء الاله الذي كان
للتيمع على آخر

مطلب

له في الكبير

يقرب

في الصغير

مطلب

له في الكبير عليه اي غير ما ان الميت هذا الفرق عند الامام وعند ما لا يفي شهدا داتها
للكبير الوجهية اي ما ان الميت وء ما ان الغير لها ان شهدا داتها عيشة النعمية
نحقيق الكبير مطلق لعدم لزوم اثبات الولاية للشرف ولم لزوم ولاية الحفظ والولاية
بيع المفقول عند غيبته من بخلاف شهدا داتها غير الشركة لان الوتر لا يبيع في
الشركة فقط وشهادة الوتر على الميت جائزة لعدم التعلق بالشهادة في الوتر
لان الميت لو وجد النفع لا ياتي به وكذا كانت بعد العزل وان لم يجزيم الوتر ما ان ياتي
من يبيع الميت ولو شهد رجلان لجلس اخبر يدعيان يدعيان حيث يدعي الوتر متعلق
بشهادة الميت نعم ديه بشهادة الاخره المدعيان بالالف اي لا ولا يبيع الوتر
ان ادعيان على الميت بعقل اي مثل الالف متعلق بشهادة اي تحت شهدا داتها كماله
لاخر خلافا لاي يبيع له بالموت خربت الامة فكانت النبوة والشهادة
يشت الشركة في الشركة فله عاين معا فيها نعمة ولها ان الموت لا يبره الامة وفي
قال بالحقوق في فلا شركة وروى ان الامام مع الوتر وعده الوتر شركه لم يرد
في الدعوى ولو شهد كل فريق للآخر بوضعية الوتر لا يبيع كالب الشهادة في كل منهما الشركة
عند دعوى الالف ولو شهد احد الفريقين بوضعية جارية والاخر لم يبيع الوتر لا يبيع
ولو شهد احد الفريقين للآخر بوضعية جارية والاخر لم يبيع الوتر لعدم التزام الشركة
وان شهد احد الفريقين للآخر بوضعية جارية وشهد الاخر بوضعية تحت لا يبيع كل منهما
الشركة اذ لا مغايرة بين الجارية والثالث مع وكذا الحكم في اذ كان مكان الجارية
عند كذا الحق هو من كانه لم ذكر وفرض وهو ليس بملكها كما لا يبيح
ناقض على الغالب فانه ما من احد من اعترافه ان ما لم ذكر فهو كونه من وجوب
فهو مؤثر لانه البول من اعطاه له فهو العفو والاعتراف في ابي وان ما ان
منها اعتراف الحق وان استويا السابق ان ما من منها معا فهو مشكوك ولا اعتراف بالشركة
خلافا لما ان الكثر ايضا دليل القصة وان لا الشركة حكم المثل ولم ان الشركة قد يفي
للاستماع في التخرج فلا يدل على حقيقة العفو فاما في الحق وان ظاهر بعض علماء
الرجال من ان ياتي او قدرة على الجاه او احتلام كما احتلام الرجل اخرج من الما من
ان فهو جركه من الجاه ولا يبر الرجلية وان ظهر بعض علماء في النساء من جرحها

وحسن وانك لا ترضي وتقول لا يجوز فيه ان يذلى منكسرة وتكسبه من الوطء او انك
 الوطء اليه من الفرج فهو اماراة لانه هذه من علامات النساء وانه لم يظهر فيه
 من ذلك العلامة او نعتا من ان يظهر علامة الذكورة والانثى في شكله وانما
 في الحال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا شك لانه انما هو الى النساء فهو ذكر وامرأة
 الى الرجال فهو انثى وان يظهر له كتمان لا لتبين بل خرج البول من كره فهو مشكك جدا
 فلذا قدم هذا الوجه في كتاب الحنفية كذا في رخصة العقيد واذ كانت الاحتمال
 اجتزاه ان ينفى عنه الاحوط فيما يقتضيه ان لا يكف ما كان عورة من النساء الا
 كائنات لانه الكف ينفي النساء والستر ينفي الرجال ويقتضي الصلوة ينفي
 الرجال والنساء وفيما احدهما فلو وقف في موضع ان يصف الرجال بقيد
 الصلوة مثلا فقدم من جانبيه وبعد من كان يحذر من خلقه احتياط الاحتمال
 كونه انثى وان صفاه من صفات النساء اعاد هو في الحنفية لاحتمال كونه
 رجلا ويجعل الصلوة كرامة احتياط ولا يلبس حريرا ولا حريرا لاحتمال كونه
 رجلا وليس يخطب في حرام الاستماع لغيره مطلقا فيستره في الحنفية
 من يستره ولا يكف عند رجل لاحتمال ان امرأته لا يكف عن امرأته لاحتمال
 انه رجل والمراد من انك انما لا يقف في ازاره او فلا يزاره ان كشف العورة من
 مطلقا ولا يخلو غير محرم لاحتمال ان امرأته ان يطلع بالاجنب حرام من رجل
 او امرأة ولا يبرأ من ان يخرج موه السرف لا يحرم ولا يجتنب رجل لاحتمال ان
 امرأته ولا يجتنب امرأته لاحتمال ان رجله لا يتبعه ان يشرى له امرأته تجتنب
 من ما له كان له مال والاف بيت انما لا تمسك الامانة ويضع عنه البيت انما
 فانه لا ينفى قبل ظهور حاله لا يقبل الاحتمال بل يتبينه ويقتضي ان يشرى
 لانه القدر في الحنفية من اكثر فيهم ولا يخفى انما يتبعه ما رآه من
 رجلا ولا يخفى امرأته ما يتبعه لاحتمال ان يشرى فيمن اذ لا يفر الرجل من
 الرجل انما يتبعه الامانة ثم يوضع هو في الحنفية ثم يوضع المرأة انما يتبعها
 واراد وانما يتبعها عليه جملة فله الحنفية اي اقل نصيب الذكر والانثى في
 ما عاين من عند الامانة ان ينفى انثى كما اذا مات وترك ابنا وبنتا وخنثى وامرأة

في الامانة

حاربه

من اربعة مساهد للابن ومن البنت في سهم الحنفية ولم ينفى الذكر كما اذا مات وترك ابنا
 من اربعة مساهد للابن ومن البنت في سهم الحنفية ولم ينفى الذكر كما اذا مات وترك ابنا
 وانما في الحنفية فالمسئلة في سهم الزوج وجرها للامانة ومن الحنفية ولم ينفى
 الحنفية في المسئلة في ثمانية سهمها فلا خلاف ان السهم من الستة حصة
 من الثمانية فلو لم ينفى عنه سهم ابنه اي ترك ابنا وخنثى فلا ينفى عنه سهم
 لان بنت وخنثى لا ينفى عنه سهمه ومن الحنفية في سهمه ومن الحنفية في سهمه
 ثمانية سهمه عند ابو حنيفة والابن سهمهم ثمانية سهمهم والخنثى ثمانية سهمهم
 ان انثى في سهم النصف فصار له ثلثة اربع والابن في سهمه اربع فيحصل له سهم
 وله سهم ثمانية عشر عند محمد لانه انما بينهما عا نصفين ان ذكر وعمل ثلثة اربع
 الحنفية فانما في العدد ثلثة ثلث ونصف واقل ستة في حال المال بينهما وفي حال
 اربعة وثلثة سهمان بغير سهمان وثلثة سهمان وثلثة سهمان بالثلاثة في سهم
 الكسرة في النصف في سهم الست فصار ثمانية عشر لخنثى ومن الابن سهم
 ولو فلا ينفى اي سيد الحنفية كل عريف حر او كرامة في حوله لا ينفى عنه الحنفية
 دخول فيها يقين ما لم يثبت ومن الحنفية بعد فقير في حاله ان يقرب كونه خنثى
 بظهور اعلايم انما هو انثى لا ينفى لانه القول بما خلاف الظاهر غير مقبول
 وقيل ان قبل الظهور يقبل الاحتمال **في الامانة** في سهمه ثمانية سهمه
 كرامة النكح وصية او دينه او عاقبة او غيره او عاقبة في الكفارة
 والامانة او ان يشرى فزوج بان كتب فزوجة فلا تاتي او امرأته حصة في
 الزوجت فلا تاتي وطلاق بان كتب طلقت فلا تاتي او امرأته حصة في الزوجت
 كتب بعته او امرأته حصة في الزوجت وشرأ بان كتب بغيره او امرأته حصة في الزوجت
 بان كتب وصية او امرأته حصة في الزوجت وشرأ بان كتب بغيره او امرأته حصة في الزوجت
 او قوله بان كتب طلقت فزوجة او امرأته حصة في الزوجت وشرأ بان كتب بغيره او امرأته حصة في الزوجت
 واعلم بها كذا في حكاها اما الكتاب فلا تاتي سهم ثمانية سهمه في الحجاب
 ثم ينفى في الرسل ودينه الى الغيب والامر بالانكاح في الحنفية في النكاح في الحنفية
 وانما الحنفية في جعل حصة حقه من الاحكام للحاجة ولكل لا ينفى الا في النكاح في الحنفية
 ولا في النكاح كما اذا اقر بالانكاح الحلال وما تدرى بالانكاح في النكاح في الحنفية

حال الامانة

مطلب

لا تخلف عن الشبهة وأما القود ففيه حق الجدل فلا تندي بالشبهة ومعتقل
 الكساي الذي ليس انما ابدته وذكره على شأله فهو لو معتقل الكساي
 معتبر كتابته واشتراطه غير الحدود والآية لم يعتد فلا بد كالآخر فلا
 كتابته ولا اشتراطه وعندنا في كماله مطلقا ان الجود هو الجور ولا فرق
 بين الخالص فيه فلا فرق في الجواند ولنا ان المعلومة شرط في الآخر معتقل
 الكساي والكتابة من الغائب ليست بجزء لان الخط يشبه الخط قالوا الكتابة على ثلثة
 اقسام اما متبين مرسوم اي معقود بعنوانه صدره كله فلاه الى فلاه
 عما جرت به العادة وهو الخط الى المرسوم كالنطق والغائب والحام عنها
 قالوا اما متبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار فانه تبيين المراد لا يتبع المرسوم
 وكذا الكتابة على ورقة الشجر وما الماخذ لا عا وجب الرسم ولا جعل على الاطلاق
 على ان يوى فيه لان الخط صريح فلا بد منه انية وأما متبين كالكتابة على الهواء
 والماء ولا علة له لانه لا يتبين المراد كلام غير مرسوم فلا يتبين به الحكم وإذا
 التزم اي المذبذبة من الماكولة كالغنى عيته اي لغير مذبذبة منها ولم يدركها
 مذبذوبا وصارت الميتة اقل منها اي المذبذبة تحتها واكثر خلافا لث في انه
 حجة ضعيفة فلا يفي بها حال الاختيار ولنا ان الغنية عشرة الاضطرار المارة
 ان احوال المسكين لا يخلو عن المروقات والمقصوبات فلا علة اعتبارها ب
 والآية لم تقرر انية اقل فلا تكل منها حالة الاختيار لانه لا كساي حكم العمل
 وتخرج عند الاضطرار ان الضرورات تبيح المحظورات وآد الحق في الشرع
 المنطوق بدم ورا لا حارقا فاحذ من من حار لانه لم يزل العيب والحق
 انما العيب كالغسل وكذا الحرق والحق ولو جعل السطاة او صاحب الارض والراج
 ان الارض اى ذكر عليه ولم يطل جاز ولو دفع الامام الامارة المحلولة لعدم صرف
 الملك ولا يقط الا لغيره الا فيمنعها كالمالك لخطا الذي جاز يتغير انما قوله
 وفيه الخاص اهو من ضرر العام ولو نفى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم

وإذا كان قد انقضى
 من ذلك

لان العيب

لان العيب ليس بشرط رمضان واحدا لوجه السبب وهو يهود الشهر ولو نفى عن
 قضاء رمضان لم يعين وهو قول الحنفية وهو اعتبار ريعا الترتيب لا بقدر
 الزيل فلا يفي والآخر لان العيب لازم رمضان لا لاختلاف الشهر وهو
 وكذا لا يفي بالترتيب وقضاء الصلوة ولو نفى عليه مثلا ولم يزل اول الشهر او
 ظهر يوم كالمخرج الا لاختلاف السبب والاقوات وقيل يفي بالترتيب فيه ما
 في عموم رمضان والصلوة ايضا اى كما يفي بالترتيب وهو قول الحنفية وهو اعتبار
 بمرجح الترتيب لا بقدر السبب الزيل ولو اقبل الصائم راق غير فاد كان
 لزم الكفاية لانه يتلوه فصله كاطعام والا اى انه لم يكن راق حية ولا يار
 الكفاية لانه لهدم التلوة لم يفي كاطعام بل كالحصة وقيل الراف بعض الحاج
 عزوه عن الجرح لان الاصل شرط وعين الالب في قوله عند كفاية راق غير
 قال الامراء عند هدم نوزله من كفاية اى قالوا كانت راجحة فقات المرأة شدم
 اى قال كنت زوجة لا ينفق الشاخص بغيره لعدم القبول الذي هو المراد من العقد
 ما لم يفل الرجل بعينه قولهم اى قبلت لانه اذن ما قاله عرض وما قاله الجاه فلا يفر
 القبول ولو قال لها خوسن رانوا مكر ابدى اى جعل فذكر راجحة فقالت اى ابدى
 اى جعلها زوجة فذكر فقال الرجل ابدى راجحة اى جعلته لا ينفق لوجود
 الاكل ولو لم يفل الزوج بعد من شأله ينفق لعدم القبول ولو قال الرجل ابدى
 اى جعلها زوجة اى ابدى اى قاله لا ينفق لانها لا ينفق فقال الرجل
 اى ابدى لانه لا ينفق لعدم القبول لما ذكره عرض واجاب فلا بد من القبول ولو قال بعد ذلك
 او الاصل قولهم ينفق ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليه بما يكره
 معها وبها كانت ناشرة فلا يفي بها النفقة ولو سكبه بيت الغيب فامتنع
 منه فلا يفي بغيره فلها النفقة والبرق ان الناشرة حرام فلها الانتفاء لغير الزوج
 وله الاول ولو قالت لا اسكن مع امك او اريدت عاقبة فلها ذلك الطلب ولو كان
 مكان الامام لها ذكر البرق الامام لا يكره منها عادة ولا يلزمها من الحرية والامانة
 تحريمها بخلاف الامم ولو قالت المرأة مرا طلاق اى عطى طلاقا وقال الزوج
 اذ كبر كراي خذني معطى او قال الزوج كذا كراي خذني معطى او قال كذا كراي

حيه

شكوك

وإذا كان قد انقضى
 من ذلك

وانما يجوز على الكثرة في الخارجية من جهة العقل **كتاب النسب** **الفرائض**
 وهي خمسة فريض على تقدير من هذا العلم بها لان الله تعالى قد رخصنا
 الورثة في الكتابين وفي الفروض والمكس لا من غير خلاف **الاحكام كالطهارة**
 والحج يساه من جهة النسب في هذه الاقسام الى الابد وفيه بلا خلاف
 في التكميل ومنه ولا تفتقر فيها وهذا الكفر يعتبر به عدد الخافق النسب
 لمرادها دون فقير والفتنة في الرجل ثلثه فقص وان زاد فاقه وفي المادة
 خمسة هذه الثلثة وخارجها في ربط ثلثيها بقيمة وحاصلها لاجل الاعمال
 وما يليها الحداثة تقدر ما بين خمسة ثم تقدر ديونهم مقدما على الوصية لانه
 واجب وهو شرع ثم تنفذ وصاياه من ثلثه ما بقي بعد الدس مقدما على الارث
 فكل من هو الميراث لغيره لانه الثلث من عتبه للوصية عتبه الباقي للورثة ثم
 يقسم الباقي بين ورثته وهم اثنان ثلثة ذواتهم وعصبة وذواتهم وبنات
 الارث بثلثة اهلها يستعملون في كل واحد واحد بالحب الفرائض وهي التي
 لهم بها مقدرة كتاب الله تعالى في النسب والعصبة مطلقا لا يمتنع
 ما بقية الفرائض عند الانفراد بحسب جميع احوالهم بالنسبة النسبية وهو المفق
 سواء حقق او كات او لم يحقق يدان الحب من اعداء بالحق وحكم به ثم جاء سلبا
 فلا ينفى الحق ثم عصبة اعني المفق والحق لاحقا لورثته ثم يبداء بالارث على
 ذوات الفروض النسبية بحسب قيمته ثم يبداء بذوات الارحام وهم ليسوا بذوات
 ولا بعصبة ثم يبداء بمقولات المولات وهو كل من صار مجهولا النسب فيجعل بمنزلة اولي
 علم ويعطى جنايته ويجعل موته يبداء بالحق لم يثبت على الغير به قوله
 هو اولي او على اقر النسب على ابيه وجده ولم يثبت النسب اقرانهم او بالثقة
 فلم يعدل الله عن اقرانهم يبداء بالموصي لانه اكثر من الثلث وهو اولي من يثبت
 انما لانه لا يثبت ارثه ثم بيت المال فصار المتعارف تسعة وتبع الارث اربعة
 اشياء الرق ذوات المال القبي او اقصا كالميراث في ثلثهم ثلثهم ثلثهم الا
 لانهم ولهم بمواهم والفقر عند الحاجة او خطا اذ في ثلثهم ثلثهم ثلثهم ثلثهم
 كما في ثلثهم الدية واختلفا للثمن كالمسلم والمذنب واليهود والنصارى واختلفا

فان

الدارس

الدارسة حقيقة الحاي والفي او حكمها المستحق والذم والحب على ثلثهم من
 الرجال عتبه والاب وابوه اولاد الاب والابن ما بين الاب والابن والابن والابن
 وهو الثلث لا يمولي المولات لا خلافا في ثلث هذه العترة من الرجال ومن النساء
 سبع الام والحقة والابنت ذوات الابن والاخت والزوجة ومولات النكاح لا خلاف
 في ثلثهم البقية النساء ذواتهم ذواتهم ذواتهم ذواتهم ذواتهم ذواتهم
 مقدرة كتاب الله تعالى واليهام المقدرة كتاب الله تعالى مستحقة وهي نصف
 الارث والربع ضعف الثلث والربع ضعف النصف والاخت والاخت والاخت والاخت
 الثلث والربع ضعف النصف والربع ضعف النصف والربع ضعف النصف والربع
 والثاني الثلثة والثلث والثلث على النصف والثلث على النصف والثلث على النصف
 الثلث والثلث والثلث والثلث على النصف والثلث على النصف والثلث على النصف
 الثلث والثلث والثلث والثلث على النصف والثلث على النصف والثلث على النصف
 وجودها الدس كالميراث والنصف للاخت النصفية لا يمولي ولا يمولي لا يمولي
 اذ لها عند وجود الاخت لا يمولي الدس كالميراث والنصف لغيره اذ ان يكون
 والا فليس الثلث كالميراث والنصف للزوج عند عدم الولد اي عدم الميراث
 وهو الزوجة اذ ان يكون فيها فلا اعتبار لولدا الزوج وعند ولدا لابي اي ولدا لابي
 الميت فصار صاحب النصف خمسة الربع لابي الزوج عند وجودهما او وجود ولد
 الميت او ولدا لابي الزوجة او اى او لولدها اى الزوج لانه لهما بالوفاة
 لا تخاد من نسب الارث وهو الزوجة ويقل الربع للزوج عند عدمها اي عدم
 وللميت ولولائه اذ لهما الثلث عند الوجود كالميراث فصار صاحب الربع اثنين
 والثلث لهما للزوج كذلك اى وان بعدت عند وجود احدى ابيهما ولولدت
 ولولدت فصار صاحب الثلث واحد والثلثان للزوج ولولدت فصار صاحب
 ميراثهم النصف وهو الثلث فلهما فوق الواحدة الثلثة وثلث الامه وثلث عمها
 فوق الواحدة الثلثة والاخت لا يمولي فلهما فوق الواحدة الثلثة والاخت
 لا يمولي فلهما فوق الواحدة الثلثة فصار صاحب الثلث اربعة وثلث للام
 عند عدم الولد او لولدت وولدا لابي اى ابي الام وعدم الام نسبه من الاخت

الزوجة

حاشية

مجرى الحرب وقد وقفت في الخط في ما يرى في ظاهر كلامه من التناقض ولم اذكر في غير هذا
 حتى يسلم ان الطلب على ما كتب عليه من غير ما كتب في الكتب الاربعة والله اعلم
 محسب وهو الكيل بعطف الاشياء على الاخبار للغة الاخبار انشاء معني وقد
 تم تقسيم ايضاً للشيء في الملوكين ايا به صلوة الظاهر والعمر من يوم الاثنين
 وذكر اليوم ثالث عشر حبيب الرحمن ثلث وعشرين وثمانمائة عايد الفقه
 في الله الغيا ابراهيم الحلي مولاد الله طنظ في وطننا والمجد لله رب العالمين
 وفي هذا المعنى سنونا محمد وعلى الروضة المحمدية واما التابعين وهم
 اولئك الذين لم يمتنعوا بالمتابعين وهم اصحابنا في القرن الثالث لانهم اتبعوا
 لهم لاجل الله ورواه بقيد الله لا كثره ثم يفسد الكذب فلا يمكنه الاتباع به الى
 الذين يتحقق بوضع الله عايدنا المجد لله الذي ضمن كتابه بالصلوة على
 سيدنا النبي صلى الله عليه وآله واولادنا وشيعتنا وحسيننا محمد وعلى آلهم
 واصحابهم الاخبار وضواه الله تعالى على اصحابه ورحمته على اعدائهم
 ثم في الشهر فوالله يوم القريب من الفراغ يوم برز شب وقت الظاهر
 تحت الكتاب يقول الله الملك الوهاب وقد فرغ النسخة المرسومة
 في جازي الاخرية هذه الكتاب حسن بن رسول الله وقت الفقه حفظ الله به
 الرسول وولاي جميع المؤمنين والمؤمنات بآي الله سبحانه يكره يومه من سنه
 تمام اول شهر
 فان قيل في التاريخ في اوله اخرج من بطن امه في السنة ولا يدوم عنه فقل
 لان لم يكن ذلك في حقيقة وانما كان في سبيل لا يروي في الاخبار الله يقول اربع
 عشر لآله الا الله واربعه عشر محمد رسول الله واربعه عشر النبي صلى الله عليه وآله
 وان قيل ما يقول ولا انك في قوله قال اربعه عشر تشهد ان لا اله الا الله واربعه
 عشر محمد رسول الله واربعه عشر النبي صلى الله عليه وآله واربعه عشر
 عناه اذا كان الوقت في هذا من السنة سوا من سنة فيصاح بقرينة كما يدوم
 في الوقت في ربيعة فلا يجوز تركها لاجل السنة مضايقة

في هذه الكتب في بطنها ولا يسلم لاجل الله
 بالاجماع واختلافها في بعضها قال بعضهم الا هي انما تدعى في غير المسلمين
 لانه بطنها ولا يسلم لان الولد يتبع فيه الابوين وفيه كيفية دفنها ان
 يحفر قبرها كقبر المسلمين واما او وقع فيه فيحفر راسها الى الشمال وقبرها
 الى اليمين ووجهها الى الشمال فيصير راس الولد الى اليمين وقبرها الى الشمال
 ووجهها الى القبلة شرح كثر







النهاية